





غ

٥٤٢

البناء ٢٦٧,٥

نظ ٢٥

عدد ادرال ٢٥٢







بسم الله الرحمن الرحيم باب الجمعة

وهي يوم الجمعة والميم ونفخ الميم مع ضم الجيم قال الزمخشري  
 قرئ بها جميعا فالسكون والصحة للمضوك منه والفتح للوقت الجامع والصحة واللغة  
 والضم ثقيل لها كعسر ويسر وحكاها من الواحد عن الفراء واللائح ان  
 تخفف لغت والفتح لغه بنى عقيل سميت بذلك لاجتماع الناس فيها وقيل لكثرة  
 ما جمع فيها من خصال الخير وهي اسم شرعي وقيل انما سميت للجمعة لان ادم عليه السلام  
 جمع فيها خلقه وروى ذلك عنه عليه السلام وقيل لان المخلوقات تمت فيها فاجتمعت  
 وعن ابن سيرين ان اهل المدينة سموها الجمعة وجمعوا قبل ان يقدم رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ونزل سور الجمعة ولم يكن بعد فرضت وبدل عليه حديث جابر انه سمع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على منبره بالمدينة ان الله فرض عليكم الجمعة في عامي  
 هذا في شهر هذا في ساعتي هذه فرضه مكتوبه وقتل ان اول من سماها جمعة كعب بن  
 لؤي قال ابو بكر بن العربي في العارضة للخير المتناهي يكون في الا زمانه والا مكنه والا  
 والله تعالى ان فضل ما شاؤا ويقدمه على غيره فخير الا زمانه يوم الجمعة وخير ساعته  
 التي يستجاب فيها الدعاء وخير الا مكنه مكنه وعند مالك المدينة على ما تاتي بفضل ذلك في  
 الناس ان شاؤا الله تعالى وخير الاشخاص محمد صلى الله عليه وسلم وخير الا امر الله صلى  
 الله عليه وسلم وجمعها جمعات وجمع وكان اسمه في الجاهلية عروبه وباللام قال شهاب  
 الدين القرافي رحمه الله في الدخيرة من الاعراب الذي هو الحسن لما نزلت في الناس فيه  
 قلت وقد تقدم انها اسم شرعي والجاهلية لا تترن لها وقد جمع ايام الاسبوع في  
 الجاهلية على الربيب مبتدئا بالاحد قول الغابيل

امل ان اعيش الدهر يومى باول اوباهون اوجبار  
 او الثاني جبار فان يقتني فمونس او عروبه او شيار

فصل في تعظيم اليوم وفضيلته وذكر النهي في سننه الكثر عن ابي هريرة قال قال  
 الله تعالى وشاهد ومشهود الشاهد يوم الجمعة والمشهود يوم عرفه وعن علي بن  
 زيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم الشاهد يوم عرفه ويوم الجمعة والمشهود  
 هو الموعود يوم القيامة وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم واليوم الموعود

هذام

المحرم مولانا محمد شاه المولوي الصديقي قنديل بعد باسمه الامية

يوم القيامة والشاهد يوم الجمعة والمشهود يوم عرفه وعن ابي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه  
 خلق ادم وفيه ادخل الجنة وفيه اهبط منها ولا يقوم الساعة الا في يوم الجمعة  
 رواه مسلم في صحيحه وراى مالكا وابوداود واما ساند على شرط البخاري ومسلم  
 ذكره البيهقي وفيه تيب عليه وفيه مات وما من دابة الا وهي يصيحه يوم الجمعة  
 من حين يصبح حتى يطلع الشمس سقفا من الساعة الى الجن والناس وزاد الرمدي بعد قوله  
 صلى الله عليه وسلم وفيه اهبط منها وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي يسأل  
 الله فيها شيئا الا اعطاه اياه قال ابو هريرة فقلت عبد الله بن سلام قد رثت له الحديث  
 فقال انا اعلم بك الساعة فقلت اخبرني ولا تضن بها علي قال هي بعد العصر الى ان  
 تغرب الشمس قلت فكيف يكون بعد العصر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يوافقها عبد مسلم يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام البس  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر فيه الصلاة فهو في  
 الصلاة قلت بلى قال فهو ذاك وقال الرمدي في الحديث قصه طويله وهو  
 حديث صحيح وذكر عبد الله بن سلام قال قلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جالس في المجلس في باب الله في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل الله  
 عز وجل شيئا الا افاضه قال عبد الله بن سلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 او بعض ساعة فقلت صدق او بعض ساعة قلت ايه ساعة هي قال اخر ساعة  
 من ساعات النهار قلت انها ليست ساعة صلاة قال بلى ان العبد المؤمن اذا صلى ثم  
 جلس في جلسة الا الصلاة فهو في صلاة رواه من علقه وعن ابي موسى انه سمع النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقول في ساعة الجمعة هي ما من ان يجلس الامام يعني المنبر الى ان تفضي الصلاة رواه  
 مسلم وابوداود وعن ابي هريرة عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حسن  
 الاخرون ان يقول يوم القيامة يبيد انهم اتوا الخاب من قبلنا واوتيناها من بعدهم فهذا  
 يومهم الذي فرض عليهم فخالقوا فيه فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع اليهود عدوا والنصارى  
 بعد غد رواه البخاري ومسلم وروى مسلم ايضا عن الاخرون الاولون ومعناه السابقون  
 بالفضل ويدخل الجنة قبل معنى سداهم عن انهم وقبل حياهم على انهم وانشد

وكتبه الحاج ابي القاسم الساعدي في القراءات عن عبد الله بن سلام

ي



عما فعلت ذاك سدائي لخاف ان هلك لم تترني وزاد احمد وابن  
ماجد وفيه يقوم الساعه ما من يقرب ولا سما ولا ارض ولا رباح ولا حبال ولا  
بحر الا هن سفن من يوم الجمعة وعن اوس بن اوس قال سمعت ابا عبد الله  
اوس بن الصواب الاول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل ايامكم  
يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قض وفيه الفتحه وفيه الصعقه والشرع اعلى من  
الصلاه فيه فان صلاتكم معروضه على قالوا يا رسول الله وكف تعرض عليك  
صلاسا وقد امنت يعني وقد ليت فقال ان الله عز وجل حرم على الارض ان  
يادل اجساد الانبياء رواه الخمسه الا الترمذي وعن خالد بن معدان عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال اذا كان يوم الجمعة وليه الجمعة فاكروا على من الصلاه رواه  
في مسنده لكنه مرسل ومصححه بلحاظ الجمع وروى الحسن بن ابي مصعبه مسنده قال  
الخطابي اصاح واساخ يعني قلت السنن التي بعدها عن ثعلب بن ابي جابر عن  
الفاضل الحسين بن الشافعيه ساخ اذا قبل واساخ اذا عرض قال وهي من الاضداد  
قلت الحسنه للسلب وانما تكون من الاضداد لو احدث زنه الحسنه فهذا اليوم  
الذي امرنا الله بمعظمه فعدلوا عنه الى السبت ولا حدلان اليهود ضلوا عنه  
الى السبت والنصارى الى الأحد وقبل ابطال الله تعالى قول اليهود في بلب قالوا  
بحسب اننا لله ولجأوه فكذبهم في ذلك بقوله فتمنوا الموت ان كبر صادقين قالوا  
نحن اهل الداب والعرب لا نهاب لهم فنبههم بالحجج اسفاروا وافخروا بالسبت  
وانه ليس للمسلمين مثله فشرع لهم الجمعة وذكر هذه الاماكن فيه تدل على عظمه  
وعظمها اما عظمها خلق آدم عليه السلام المفضل على الملائكه ومبدأ نوع الانسان  
والانسا والرسول وان كان اكثر رتبته من اهل الكفران ووقود البيران الا ان دره من  
الاعمال لا يبرهاشي من الكفران ولخطه من العرب يعفروا لها حران الدهر واما التوبه عليه  
فسبب الساعه وعنصر السبب واما اخرج منها فانه مبدأ الخيرات من الانبياء  
ودوى الطاعات ولم يكن خروجه طردا منها له لخروج ابليس بل كان فيه مسافرا  
لفظا لا وطارم يعود الى تلك الدار وهي له وللمؤمنين من ربه دار القرار  
واما قمار الساعه فهو المقصود بالرهابل ونصب الوسائل وفيه اكرام الابرار

وخرى الفجار واما ساعه الاجابه ففيها ثلثه عشر قولاً قال ابو بكر بن المنذر في  
الاشراف روى عن ابي هريره انه قال هي من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والقول  
الثاني هي بعد صلاة العصر للجمعه الى غروب الشمس رواه الترمذي عن ابي عبد الله عليه  
وسلم والله ذهب احمد واسحق والقول الثالث قال الحسن وابي العباس هي عند  
زوال الشمس والقول الرابع هي عند اذان الجمعة مروي عن عاتقه رضي الله  
عنها والقول الخامس اد افتقد الامام على المنبر حتى يفرغ رواه مسلم في  
صححه وقال ابو هريره هي الساعه واخبر الله وقتها للصلاه وهو القول السادس  
والقول السابع قال ابو السوار العدوي ما نوا مروا انها ما من الزوال الى ان يدخل  
الرجل في الصلاه والقول الثامن هي ما من ان يرفع الشمس شيئا الى دراع رواه  
ابوداود عن ابي ذر والقول التاسع هي ما من العصر الى غروب الشمس وفيه قال  
طاوس وعبد الله بن سلام والقول العاشر قال كعب بن جوفيه رحمه في جمع اني على تلك  
الساعه والقول الحادي عشر عن ابن عمر ان طلب حطه في يوم ليس يراها انما  
حصب في اليوم والقول الثاني عشر هي من حين تمام الصلاه الى حين الاصراف  
رواه ابوداود والقول الثالث عشر عن ابي هريره انه قال التمسوها في بلب موطن  
ما من طلوع الفجر الى طلوع الشمس وما من نزول الامام الى ان تكبر وما من صلاة  
الى غروب الشمس ولم يحسن واحدا منها خلاف الاقوال المتقدمه وقوله قايم يصلي يجوز ان  
يكون من حجاز التسمية فان المصطلح للصلاه بالمصلي او من باب اطلاق المسبب على السبب  
لان ابطار الصلاه سبب لا يباعها وعن ابي هريره رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من اغسل يوم الجمعة غسل الجنابه ثم راح فمات قريبا من راح في  
الساعه الثانيه فمات قريبا بقره ومن راح في الساعه الثالثه فمات قريبا كبشا اقرن  
ومن راح في الساعه الرابعه فمات قريبا دجاجة ومن راح في الساعه الخامسه فمات قريبا  
قرب بيضه فلا يخرج الامام حصر الملائكه سمعوا الذكر رواه الجماعة الا ابن  
ماجد والحدث يدل على ان الجميع هدى وانه متفاوت في الاجر والفضل على الرتب  
الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند مالك الكشي افضل من البدنه والبقرة  
في الضحاما وخالف الجماعة وقال ايضا هذه الساعات كلها في ساعه واحده وهي بعد الزوال



ولخاره القاضي حسن واما الحرم الذي يدعى على انها ساعات النهار حديث  
حار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة اثنا عشر ساعة توجد عبد مسلم  
سأل الله شيئا الا اياه والتمسوها اخر ساعة بعد العصر رواه النسائي وابو  
داود فمن ان المراد بها ساعات النهار التي قسمها عليها اهل الحساب وشبهه مالك  
في ذلك لفظه الروح فانها تستعمل بعد الزوال وعند علمه اهل العلم هي محمولة على  
المحار كما قالوا القافله وهي تكون كذلك في ابتدا السير حتى يرجع فقال فقل ارجع  
فالقوا على الابتداء اسمها انما هو والواجب وعاز ولا يكون الا بعد البلوغ ونقل راجح  
اداسار ونقل راجح العمود اداسار وادكم البغوي وانكر الارهرى اختصاص الروح  
بما بعد الزوال وعلط قابله وقال هو عبارة عن السير ليلا ونهارا وقال بن حبيب  
من المالكية تاويل ما كان محال وحرف لوجه الحديث وذلك انه يكون ساعات في ساعة  
واحدة وانكر احمد بن حنبل ولخاره من المندرقول للجمهور والشمس تزول في الساعة  
السادسة من النهار وهو وقت الاداء وخروج الامام الى الخطبة وسيل بين عمر  
منى الروح الى الجمعة فقال اذا صليت الغداة فرج ان شئت وفي الخساف وادب الطرق  
في ايام السلف وقت السحر بعد الفجر مقتضاه بالمكر من الى الجمعة يمشون بالسرور وقل  
عن ابن مسعود انه بكر فرأى ثلثة نفر سبقوه الى الجمعة فاعلم لذلك ولقد حاثت  
نفسه فقال اراك رابع اربعة ومارابع اربعة بسعيد رواه من اجمعه قلت  
هو رابع ثلثة لانه قد سبقه ثلثة فجعلهم اربعة بنفسه فكان من باب البصر اما  
رابع اربعة فعناه احد اربعة فيجعل من اوجه العبارة ان يكون هو او لهم فلا يدل على  
سبقهم له وقبل اول مدعى حديث في الاسلاف ترك البكور الى الجمعة كاه الرخصي  
في تفسيره وفي النسائي اذا كان يوم الجمعة فعدت الملائكة على ابواب المسجد فكنوا  
من جاء الى الجمعة فادخلهم طوبى الملائكة الصالحين وعن ابي هريرة رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المجرى الى الجمعة كالمهدي يقم ثم كالمهدي  
شاه ثم كالمهدي يطمع ثم كالمهدي يحلج ثم كالمهدي يرضه والمهجر يعجل موته  
نوفت الهجر واستعبر لطلق العجل توقفا بينه وبين حديث الترمذي الذي  
فيه وبكر وانكر السعي اسم السعي بسرعة واريد به ها هنا المشي بعد سرعة وازيل

عنه السرعة وقال الكلبي من احمد المراد به التكبير ذكره من شدد وقال ابو بكر اراد  
صحف المتساوية المتساوية عن ولا ثبت معها ملتبس على اخر فطوى عند انقضاء  
منزله السابق ومن جامعته مكتب في صحف الاعمال الصالحة وسائر العبادات وعن  
ابي لياث البدرى وفي الترمذي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ  
فاحسن الوضوء ثم اتى الجمعة فزاد وانصت عفر له ما بينه وبين الجمعة وزاد ثلثة  
ايام ومن من الحصة فقد لغا ورواه مسلم ايضا اسان انما قال وزاد ثلثة ايام  
وروى وفضل ثلثة ايام لا جل تضعف الحسنه بعشر امثالها لان من الجمعة الى الجمعة  
سبعة ايام والثلث عشرة ايام ففضل ثلثة ايام فصل في الغلطة على تارك الجمعة  
عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يخلفون عن الجمعة لقد  
هممت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم احرق على رجال يخلفون عن الجمعة بيوتهم رواه  
مسلم واحمد وعن ابي هريرة وان عمر انهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
على اعداء مني لسيما اموار عن ودعهم الجمعة او لخمتم الله فلو من ثم يكون من  
الغافل من سبق عليه رواه النسائي واحمد من حديث بن عمر واس عباس وابي الجعد الضمري  
وله صحبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك طاعت الله على قلبه  
رواه الخمسة اصول ترك العباد على ثلثة اقسام الاول اعدا فيك له اجره الثاني  
مخدر فهو كافر الثالث تهاونا بها وهو من الجبابرة فادوا طبع على ذلك كانت علاقته  
على ان الله طبع على قلبه بطابع التفارق والتمادي على المعاصي يوقع في سواها ثم  
ويذهب حلال الطاعة نساك الله سبحانه حسن العاقبة وقوله ودعهم الجمعة  
نص في انه تعالى ودع ودعا وقد قرى ما ودعك ربك بالخفف ويرد على من قال من  
اهل العربية انه لا قال ودع واستغنوا عنه ترك انتهى كلامي بذكر من العربي قلت  
ذكر مصدره لا يدل على انه لا قال ودع فان انا صادرة افعال لها ولو كان لها افعال  
فليس المص على المصدر نصا على الفعل تنبيه لما كانت القلوب تصد بالخطايا والغفلا  
كما تصد الحديد وامضت الحكمة الالهية حلاها في كل اسبوع عو لخطايا ام  
الله تعالى لا اجتماع ليعطى الغنى بالفقر والفقر بالضعيف والصالح بالاطيع ولذلك  
امر بالاجتماع اهل الافاق في الحج مرة في العمر لاجل الخرج خلاف الجمعة فانه لا يشق اجتماع



اهل البلد ولهذا عمر الجمعة وحضر الحج ثم صلاه الجمعة فخرج عن حكي من المنذر اجماع  
المسلمين على وجوبها في كل سنة كتاب اجماع وكتاب الاسراف وقال صاحب العارضة  
اجمع فرض بالاجماع من الامه وقال بن قدامة الحنبلي في المعنى اجمع المسلمون على وجوب  
اجمعهم قال الخطابي والفقهاء على انها من فروض النكاح قلنت وهذا غلط منه  
قال النووي في فرضه على كل مختلف غير اصحاب الاعداد قال وحكي ابو الطيب عن  
بعض اصحاب الشافعي انه غلط وقال فرض كفايه ومثله عن صاحب الشامل وقال  
ابن كثر في العري لا يطلب على فرضه الجمعة دليل فان اجماع من اعظم الأدلة ويدل عليها  
حديث فرض الجمعة على الامم وروى بن وهب عن مالك انه قال سهو دهاسته وتخلوا  
فيه وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجمعة على  
من سمع النداء رواه ابو داود والدارقطني وقال فيه انا الجمعة على من سمع النداء  
وعن حفصه انه عليه السلام قال رواج اجماع واجب على كل محتلم رواه المساي  
باسناد صحيح على شرط مسلم قاله النووي وعن طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اجمعوا حواشي على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبيد مملوك او امراه او صبي او مملوك  
رواه ابو داود راي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئا قال النووي في رسل  
صحاحي ورسائل الصحاحي حجة عند اصحابنا وجميع العلماء الا ابا اسحق الاسفرائيني قلنت  
من لم يجعل الرسل حجة لم يجعل رسل الصحاحي حجة الا لانه عملة على السماع من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فادع علم انه لم يسمع منه لا يمكن حمله عليه فحمل ان يكون سمعه  
من صحاحي فلو كان حجة او من تابعي مجهول او ضعف فلا يكون حجة ولا يجعل حجة  
بالسك والاحمال على اصحابهم وروى المهدي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق  
قال اجمعوا واجبة على صبي او مملوك او مسافر وعن جابر بن عبد الله قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبره يقول يا ايها الناس يوفوا الله عز وجل  
قبل ان يوفوا بآباد رواه الامام احمد والصلح وصلوا الذي ينكر ومن ربه يمس ذكر كرم  
له وثم الصدقة في السر والعلانية توجروا وحجوا ومرتقوا واعلموا ان الله  
عز وجل فرض عليكم الجمعة فريضة مكتوبة في مقام هذا في شهر ربيع الثاني  
هذا الى يوم القيامة فمن وجد اليها سبيلا فمن ذكرها في حوائج او بعدى محمدا

بها واستخفافا بها وله امام جابر او عادل فلا جمع لله مثله ولا بارك في اعمه الا واصلا  
له الا ولا وضوله الا ولا زكاه له الا ولا حله الا ولا يبر له حتى يوب فان باب الله  
عليه احديث قال المهدي وفيه عبد الله بن محمد العدوي وهو منكر الحديث لا يتابع في حديثه  
قال محمد بن اسمعيل البخاري وهذا الحديث ذكره في المبسوط بعناه وبعضه ذكره صاحب  
المهذب قال صاحب المناقب صلاة المسافر بصفت بواسطه السفر فكذا صلاة الجمعة  
بواسطه الخطبة قوله لا تصح للخطبة الا في مصر جامع او في مصر هذا قول علي  
ابن ابي طالب رضي الله عنه وحديثه وعطاء والحسن بن ابي الحسن وابراهيم الفعفي  
ومحمد ومجاهد وابن سيرين والوري وعبد الله بن الحسن وسعنوان المالكي قال ابو بكر الار  
انفق فيها الا بمصر على انها مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره لانهم مجمعون على  
انها لا يجوز في الوادي ومناهل الاعراب فقال اصحابنا مع من تقدم ذكرهم هي مخصوصة  
بلا بمصر ولا يصح في القرى انهي دالة قلنت وفي حراية لا يجوز وعن الحسن بن زناد  
لو نزل الخليفة او امير العراق في المنار الى طريقه بالعبية ونحوها جمع وذكر  
ان المنذر في الاسراف ان ابن عمار بن اهل المياه والمناهل مجمعون فلا يصح ذلك  
وروى عن عمر بن عبد العزيز انه كتب بذلك فسطح دعواه بالاجماع وروى ابو بكر بن ابي  
شيبه باسناد عن علي رضي الله عنه انه قال لا الجمعة ولا سري ولا صلاة فطر ولا  
اضحى الا في مصر جامع او مدينة عطية وقال بن خزيمة في المحلى قد صح ذلك عن علي  
رضي الله عنه وعن حديثه رضي الله عنه ليس على اهل القرى الجمعة انا اجمع على اهل  
الامصار مثل المدائن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا الجمعة ولا سري الا  
في مصر جامع قال النووي هو ضعف وعنه مجاهد انه قال التري مصر قال الرازي لو  
كانت الجمعة واجبة لكانت لورد النقلة كما ورد في الامصار لعموم الحاجة وليست  
صلى الله عليه وسلم اذ باخر السان عن وقت الجمعة لا يجوز والمدينة فري كثره ولم يسقل  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر اهلها بصلاة الجمعة ولا يتم لما انفقوا على امتناعها في الوادي  
كان السواد متلها اذ كل منها ليس بمصر ومن الحسن ان الحج اقام الجمعة في الهواء  
فقال لغز الله الحجاج يتبرك الجمعة في الامصار وبعضها في جلائم البلاد ومصر يدركون  
واختلف الاصحاب في المصر التي يجوز فيها الجمعة اختلفوا كثيرا فافقوا في حان

هذا الحديث لا يصح  
في الامصار



عن ابي يوسف كل موضع يكون فيه كل محترف وتوجد جميع ما يحتاج الناس اليه  
في معايشهم وفي الساسع عان وفيها فقيه يفتي وقاض يقدر الحدود وعنه ان بلغ ثمانه  
عشر الف وقيل يوجد عشر الف مقابل وقيل ان يكون حال لو قصد هم علو  
مكثهم دفعه ذكرها في السابع وفي الكاوي عنه ان كان في القرية عشر الف فعليه  
الحج وعنه في جوامع الفقه عن المصير كل موضع فيه منى وقاض ينفذ الاحكام ويقيم  
الحدود ومثله عنه في الكاوي قال في المحيط وبه ملخص وهو ظاهر الرواية وعنه لو  
اجتمعوا في اكر مسجدهم لا يسعهم فهو مصر جامع ذكره قاضي حان عنه وعن ابي عبد الله  
البحلي قال في المسئلة انه قال هذا الحسن ما قبل فيه قال الاستسجاني وهو اقرب الى قول  
ابي حنيفة وابي يوسف لان عندهما اقامتها خارجة عنى وهو قرية فيها بلد سبكت اذا  
كان الامير امير العراق او الحجاز او امير مكة او اخلفه نفسه سوادا نوا مسافرا او  
مقيمين وان كان امير الموصل وهو مقيم يجوز وان كان مسافرا يجوز ان ياتي بلام  
الاستسجاني وعن محمد بن الجوزي كل حال لانها قرية وقيل ان يكون حال بعث فيها كل  
محترف بحرفة من سنة الى سنة من غير ان يستغل بحرفة اخرى ذكره الاستسجاني وقال  
ابي حنيفة المصير كل بلد فيها سبكت واسواق ولها راساتق ووال نصف المطاوع  
من طائفة وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو المصير دله في المنيد والحفة والاستسجاني  
وعنه في كل موضع مقصود الامام فهو مصر حتى انه لو بعث الى قرية نايبا لا قامه  
الحدود والقصاص يصير مصر اذ اعلمه ودعا به بالحق بالقرى وتويع قول محمد  
هذا ما صح انه كان لعمان رضي الله عنه عبد اسود امير له على الريه تصلي خلفه ابو  
در وعنه من الصحابة اجمعه وغيرها ذكره من خبر في المحلى قال قاضي حان والاعتماد  
على ما روي عن ابي حنيفة كل موضع بلغت ابنته ابنته منى وفيها مفت وقاض  
يقدر الحدود وينفذ الاحكام وهو مصر جامع وقال المرعشي المصير اجماع في ظاهر  
الرواية ان يكون فيها مفت كما دله قاضي حان الى اخره قال الاستسجاني والمنيد  
والحفة لا يجب اجمعه عندنا الا في مصر او فيما هو في جهة تصلي العيد وفي جوامع الفقه  
وارباح المصير المصير وفي جوامع الفقه لا يجب اجمعه عند ابي حنيفة الا على اهل  
المصر وفي الساسع لو كان قرية خارج مصر لا يجب عليه قال وهذا الصريح ما قبل فيه

وفي قاضي حان عن ابي يوسف وهو رواية وعنه من ثلثة فرائض وعنه ان شهد اجمعه  
فان امكنه المبيت باهله يجب اجمعه واحضانه كمن من مشايخنا قال بن المنذر روى  
ذلك عن بن عمرو بن مريه وياق مولى بن عمر والحسن وبه قال عكرمة والحكم وعطاء  
والاوزاعي وابو نؤير الحديث الى مريه انه صلى الله عليه وسلم قال اجمعه على من اواه الليل  
الى اهله وضعفه الترمذي والسهقي وعنه ابي حنيفة يجب اذا كان يحس خراجها  
مع المصر وفي اللخيرة في ظاهر رواية اصحابنا لا يجب شهوة اجمعه الا على من يسكن المصر  
والارباض دون السواد سوادا من قرية من المصر او بعد اعينها وعن محمد ادا بان  
منه ومن المصر مثل او مثلان او ثلثة اميال فولية اجمعه وهو قول مالك والليث وفي  
منه المفتي على اهل السواد اجمعه اذا كانوا على قدر فرسخ هو الخمار وعنه اذا كان  
اقل من فرسخين يجب وفي الاكثر لا وفي رواية كل موضع لو خرج الامام اليه صلى الله عليه وسلم  
وعنه معاد بن جبل يجب الحضور من خمسة عشر فرسخا وفي المرعشي يجوز في فناء المصر وهو  
الذي اعد لمصلح المصر متصلا به وقد روى بعض المسايخ بالعلو وبعضهم بفرسخين  
ولضمان السرخسي وخواهر زان روى ذلك عن الرهري وعنه ابي يوسف لو خرج  
الامام مع اهل المصر ميلا او مملح حازله ان يصلي بهم اجمعه لان فناء المصر كفي قال ابو الليث  
وبه ناخذ وفي اللخيرة قل حوارها بفناء المصر قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد  
لا يجوز بنا على خلافهم في معنى قال ويجوز ان يكون بخلاف لان محمد انما يجوزها على كونه  
قرية وليس له حكم المصر بخلاف فناء المصر فان له حكم المصر وقيل انما يجوز في فناء المصر اذا  
لم يكن من المصر والجبانة مزارع ومراع وهكذا في المرعشي من غير خلاف فعلى قول هذا القول  
لا يجوز اقامه اجمعه في مصلح عند بخاري لان منها مزارع قال في اللخيرة وقد وقعت هذه المسئلة  
مرة فافتي بعض مشايخ زماننا بعدم احوال ولكن هذا ليس بصواب فان الحد الذي ذكره جوار صلاة  
العيد فيه لا من المقدمين ولا من الماخزين والمصر وفناؤها شرط حان صلاة العيد وجمعه وفي  
المرعشي وان كان من المصر ومنه مزارع وفرجة فلا اجمعه عليهم وان كان النداسلهم قال  
والعلو والمثل والميلان السننسي وهو اختيار الكلواني وفي جوامع الفقه وعنه ابن هجر  
يجب على من كان دون المكان الذي يقصر المسافر اذا وصل اليه وفي اسارات الحاكم  
اخذ في هذا ما هو احد في قصر الصلاة واعامها للمسافر وهو مجاوب عن امران المصر وقيل ان



سمع النداء بحج وفي الحظوظ وهذا عن أبي يوسف وفي المرقطاني وقبل منتهى صوت  
المودر وقال بن العري وعنده السافعي على من سمع النداء قال وتعليقه السعفي على  
سماع النداء سقطه عن بن العري في المصنف الجبراد المسموعة قال بن المندر الوجوب على  
من سمع النداء مروي عن بن عمرو وابن المسيب وعمرو بن شعيب وبه قال أحمد وأبو إسحق  
والشافعي وقال بن المندر رحمه الله عند محمد بن المنكدر والزهري ورسمه من أربعة أميال  
فولسه ويجوز منى إذا كان الأمر أمير الحجاز أو كان الخليفة مسافرا عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف وقال محمد بن جعفر بن أبي نعيم في نسخة له وهذا لا يعتد به قال بن المندر وهو قول  
عطاء بن جهم والسافعي وأحمد وأما أبو المومنين فليس له إمامة للجمعة وعن أبي حنيفة أن صلى  
بمكة وهو مسافر يجوز ومنى ويجوز وهما يوكان أنه بمصر في أيام المومنين وفيه دور وابنيه  
وله ملك سبك نقل الله السوا قال في الدعوى غايه ما في الباب أنه لا يفتي بمصر ليس  
بشرط وفي الحظوظ قبل يجوز للجمعة عنى في أيام المومنين عندها أنه بمصر فيها ولا يجوز في غيرها  
وقيل يجوز فيها وفي غيرها أنه من فناء مكة وقال في الأخير وهذا فاسد لا على قول من قدر  
الفناء مقدرا في شخص كان بينهما فرسخين وأسدك محمد في الأصل على بطلان هذا القول  
بالأثر في إقامه مكة ومنى خمسة عشر يوما لا يصير مقبلا فعلم أنهما موضعان  
وليس منى من فناءها وفي فاضل خان لها طريقتان أحدهما أنه من فناء مكة فأنه من الحرم أما عرفات  
فأنها من الحجاز وليست من فناء مكة وبها ما بين مكة وأربع فراسخ وإنما لا يعتد بها في استعمال  
الحج بأمور الحج والمناسك من الرمي والذبح والحلق وليس الحظوظ ودخول مكة أطراف  
الفاضلة والمخرج إلى منى للبيت كالحج والجمعة فأنها لا تقع في كل سنة في أيام الرمي  
والطريق الثاني أنه بمصر في أيام المومنين سبجاء شرار طاه من السلطان والقاضي  
والابن بنه والاسوا وكما يجمع عرفات عندنا وهو قول الزهري ومالك والشافعي  
وأحمد وأبو إسحق وقال بن المندر الخليفة إذا كان مسافرا إلى الحج لا نه عليه السيرة صلى الظهر  
بعرفة وكان يوم الجمعة ذكره للرد على الإمام قلت يرد رده لعرفات معان  
والجمعة في المكان والبراري أيضا فالأخذ الظاهرية ولا تعبد بخلافهم وروى عن جرير أنه  
صلى لله عليه وسلم صلى الجمعة عرفات قال ولا خلاف في أنه صلى لله عليه وسلم خطب  
وصلى لعنن وهذا صفة صلاة الجمعة قال وما روى أحمد أنه ما جهر فيها والفاطع

بذلك كادب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ولو صح أنه ما جهر لم يكن لهم  
به تعلق لأنه ليس بفرض قال ولما بعضهم إلى دعوى الإجماع على ذلك وهذا ما كان  
من فيه الكذب على مدعيه قال وروى عن أحمد بن حنبل أنه قال من ادعى الإجماع  
كذب وروى بإسناده عن أبي هريرة أنهم كتبوا إلى عمر يسألونه عن الجمعة وهم بالخبرين  
فكتب إليهم أن جمعوا حيث كثروا عن بن المسيب أجمعه على من سمع النداء عن عمرو  
ابن شعيب مثله عمر بن المسيب وعمرو ولم يخصا عبدا ولا مسافرا من غيرها وكاب  
عمر لم يخص ما نادى من كان أسير كلامه وهو يرى وجوب الجمعة على العبد والمسافر  
وسبب أني اللام عليها مع ما قدمناه وهذا رجل محبون قد سل لسانه على أهل الفضل والقدم  
في العلم والدين مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم رضي الله عنهم فلا يسمي  
على أحد من هؤلاء السادة ويرى فواهم ويرميها بالبطلان والكذب على الله وعلى رسوله  
صلى الله عليه وسلم وفسته بذلك لا تخفى فلا ينبغي أن يعزل روايته وقوله عن ابن  
حنبل من ادعى الإجماع كذب إن صح نقله عنه فقد قال من هو أكبر منه من الأقدمين  
في العلم والرياسة أن الإجماع حجة بعد العلم وذكروا في كتبهم التمسك بالكتاب والسنة  
والإجماع يشتمل على آلاف من المسائل الإجماعية فكون قد كذب بعد ذلك المسائل  
كما روى عنهم قال قول صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة حجة عند الخنفية  
أما نحن فلا حجة عندنا في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم كتحكيم كذب  
مذهبه في جواز الجمعة في البراري الفقار يعوم كتاب عمر ولا جعل قوله حجة وهذا  
بلاؤه منه وحج في إيجابها على العبد والمسافر يعوم قول بن المسيب وعمرو بن  
سعيد وهو وجوب الجمعة على من سمع النداء لا جعل قول صاحب حجة وجعل يعوم  
قول التابع حجة وهذا خلف مع أنه مخصوص عنه بالنسبة والحنفي المفرد والمسجون  
المفرد والمعدور لم يرض أو خوف أو غير ذلك من الأعداء ذكر ذلك كله في المحلى قال  
ولو صلى المعدور بامرأته صلاة ركعتين وكذا النساء في جماعة وقال في كتابه استراط  
سماع النداء لو حو بها ليس بصحيح فانظر إلى هذا السافر وفساد هذا الحنفية وذكر في العدة  
وغرها شروط طائفة الوجوب في صفة الصلاة وشروط أسننه في غير الصلاة وهي المص  
الإجماع والسلطان والوفد والخطبة والجماعة وفعلها على وجه التمسك حتى إن أمير المؤمنين



جندة في الحصن وعلق ابوابه ولم ياذن بالدخول فيه للعامة جازت وفي المحيط الا اذا  
على سبيل الشهادة شرط حتى لو اعلق الامير باب قصره وصلى فيه بجيشه لا يجوز  
وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول حاز وبكره لانه لم يقص حق الخادم ومثله  
في قاضي خان وفي المسوط شهدها العامة او لا فالسلطان يحتاج الى العامة وصفه  
المصلي الذكورية والحربة والافامه والملوح والعقل وصحة البدن اما المصنف فقد ذكرنا وجه  
استراطها وجوزت الطاهر في القرى صغرت او كبرت قال في المحلى عن عمر بن عبد العزيز انه  
صلى بالطحا وفي امارته بالبحارم قال الامام فجع حيث عادان قال وعن الدهري مثله  
قال وفي اعظم البرهان انه صلى لله عليه وسلم الى المدينة وانما هي قرى صغار متفرقة بنو  
مالك بن النخعي في قريتهم حوالى دورا مواليهم ونوعدى من النخعي في دارهم  
لكم ونوماز من النخعي لكم ونوسا لم لكم نوسا عده كذلك ونوالخارث من النخعي  
لكم ونوعمر بن عوف لكم ونوعبد الله شهل لكم وسائر بطون الانصار في مسجد  
في بني ملك بن النخعي وجمع فيه في قريته ليست ما الكبير ولا مصر هناك وهذا امر لا يحمله احد  
لا مومن ولا كافر بل هو نقل الكواف من شرق الارض وغربها قال فسطل قول من ادعى ان  
لا جمعة الا في مصر قلت قد صح قبل هذا قول علي رضي الله عنه لا جمعة الا في مصر جامع  
وهو اعلم حال المدينة مع رواه صححه لرسول الله صلى الله عليه وسلم كان قوله  
هو الباطل لا قول علي وقال مالك المدوني يجمع في القرية ذات الاسواق وفي المقامات  
لا يظهر الاستيطان شرط الوجوب دون الصحة ومن لم يذكر الاسواق قال صاحب  
الطراز مضمون المذهب شرط السوق في القرية لوقف الاستيطان عليها عادت ولو  
مرت جماعة بقرية خالين لولها قال في القسم ان اقاموا سنة اشهر جميعا والافلا قال  
الماحي ان عللنا الاستيطان لم يجمعوا وبنا فامد جمعوا والاول اظهر قلت اشتراط  
ان العسرا فامد يسته اشهر لوجوب الجمعة دليل على وجوب الشافعي وان جليل على  
اهل بعض القرى اذا كان لها ابنة مائة وفيها اربعون رجلا وهم لوار بالقرى عقلا  
مقيمون لا يصغرون عنها صفا ولا شتا الا طعن حليها قال في المنذر مال احمد واسحق  
الى هذا القول لم شرط هذه الشروط قلت بقوله هذا عن احمد غلط فقد ذكرين  
قدامة هذه الشروط عن احمد لا الحربة في المعنى لاحتوا احد من عباس انه قال ان اول

جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس  
خواتم الحرس رواه البخاري وفي لفظ ابي داود جواتا قرية من قرى الحرس  
وروى ابو داود واسلمه والسهمي عن عبد الرحمن بن زب عن مالك وكان  
قائدا له بعد ما ذهب قصره عن امه كعب بن مالك انه كان اذا سمع النداء يوم الجمعة  
يرحم على سعد بن زيدان فقلت له اذا سمعت النداء رجمت لا سعد بن زيدان قال  
لانه اول من جمع بنا في هزم من السنة من الحرس بني بياضة في بضع يعرف بضع الخضا  
وفي سنن السهمي كان سعدا اول من جمع بالمدينة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عليه السلام ليرسم يومه قال اربعون رجلا قلت اما جواتا فقد قال  
الجوهري وان النخعي في الهابية هي اسم الحصن بالحرس وفي المسوط هي مدينة والمدينة  
سما قرية للجمع وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وهما  
ملك والطائف وفي حديث ام عبد الله الدوسية وقد ادركت النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة قال السهمي المار بالقرية  
المدينة قالوا لولا القرية بالمدينة مع بعد ان ينفق فيها اربعة من حملها تقدم على المدينة  
اقرب وهزم التبيت بضم التاء وفيه الزاى دله من شدة في احكامه شقوق  
الارض ومنه قوله صلى الله عليه وسلم واجتنبوا هزم الارض فانها حاوى الهوام  
وهو موضع بالنهاية وفي النهاية لا ينال من هزم بني بياضة موضع بالمدينة وبسطه  
ينفع لها وسلون الزاى ولذا في السنن الامم للسهمي والصحيح وعن احمد يقع الخضا  
بالتون قرية لى بياضة بقرى المدينة على جبل من منازل بني سلمة والخضا بفتح  
الخا وكسر الضاد المعجمين او ديه يدفع سبلها الى المدينة والحرس ارض من جبلين  
دات حجارة سود وبني بياضة قرية على ميل من المدينة ولا حجة لغيره لان السهمي  
ذكر في سننه الكبر ان ذلك كان قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن  
بادية ولا اقرهم عليه ويؤكد ما روى عن عائشة رضي الله عنها قال كان الناس  
يتناول الجمعة من العوالي واقر العوالي بلى اميال وقال جمال الدين المنجي رحمه الله  
في الباب الطاهر ان سعد لم يجمع بهم الا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
امام رخانه عليه السلام لم يجمع جمعة الا في مسجده والطاهر من حاله لانه لم يجمع على ما



قلته عن النبي في ان ذلك كان قبل مقدمه صلى الله عليه وسلم وفي كتابه المذكور بحظه  
للخصمان وهو غلط وقال في المبسوط وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
فتحوا الامصار والقرى استغلوا منا الجوامع ونصب الممار في الامصار والمدن  
دون القرى فهذا اجماع منهم وان المصير من شروطها فافسد في قتيبة المنية بل هو حضور  
الجمعة في القرى ونوى صلاة الامام وصلى الظهر واما مقدم جاز واما السلطان فلقوله صلى الله  
عليه وسلم وله امار عادل او جابر وقد تقدم ما شرط الامام وهو السلطان لا تخاف الوعيد  
ما ركها وقال من المندرجين تحت السنه بان الذي يقيم الجمعة السلطان او من قام بها بامر فادرا  
لم يكن ذلك صلو الظهر او قال الحسن بن ابي الحسن البصري اربع الى السلطان فذكر منها الجمعة  
وقال حسب من اني ثابت لا يلو ان الجمعة لا يامر وخطبه وهو قول الاوزاعي ومحمد بن مسلم  
وعنه عن عمر بن المالك وقال مالك اقدم رجل يقرأ في الامام لم يقرأ ذكره في الدين المالكية  
وحكي صاحب البيان قولاً قدما للشافعي انها لا تصح الا خلف السلطان او من اذن له  
السلطان وعن ابي يوسف ان صاحب الشرط ان يصلي بهم دون القاضي ومن يصلي  
القاضي ايضا وعنه انه قال اما اليوم فالقاضي يصلي بهم لا امر الخلف له بذلك فل اراد  
به قاضي القضاء الذي يقال له قاضي المشرق والمغرب جازي يوسف في وقته اما اليوم فلا  
لي القاضي ولا صاحب الشرط ولو شرع الامام فيها لم يضر والآخر مضى عليها قالوا  
عزل بعد شروعه وقبله لا يشرع ولو مات الوالي ولم يبلغ الخليفة فليصلي بهم خليفته المالك  
او صاحب شرطه او القاضي حازت فلو لم يكن لثبت لحد من ذكرنا فاجتمعوا على واحد  
جاز كما طلى على اجتماعهم عليه وعثمان محصور وصلى عمر بن حريث لما طردوا سعيد بن  
الغاص وخالف ذلك مالك والشافعي واحمد واسحق وابو ثور ولا عند غير الامام  
يباد ركاع يوم القيوم الى تقديم امامه ولا بعضهم قد لا يرضى ممن يصلي بهم وحماد وغير الذي  
يخاف الاخر مودى ذلك الى التشايع والساحر منهم واما الوقت فاتفق اصحابنا  
قاطبة ان وقتها وقت الظهر وهو قول جمهور الصحابة والماتعز وبه قال مالك والشافعي  
وقال ابو بكر بن العربي انفق العلاء عن بكره ايهم على ان الجمعة لا يجب حتى ينزل الشمس ولا بحرية  
قبل الزوال الامار وروى عن ابن حنبل انه يجوز قبل الزوال وبقوله من المندرجين عن عطاء  
واسحق والماوردي عن بن عباس في السادسة قال من قد امه والمذهب جوازها في وقت

صلاة العيد لحسن بن حنبل عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم صلى الجمعة ثم ذهب الى جبالنا من جبال بني نزل الشمس رواه مسلم  
قال النبي في بني الواسع وعن سلمة بن الاكوع قال كان صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الجمعة ثم مضى وليس للحيطان ظل مستظله رواه البخاري ومسلم وعن سهل بن  
سعد قال لما دعا قبل ولا تغذي الا بعد الجمعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو  
سهل انا كنا نرجع من الجمعة فقبل فابله الضحى ولا بها عيد لقوله عليه السلام قد اجمع  
في يومك هذا عبدان ولقوله عليه السلام ان هذا يوم جعله الله عند المسلمين فصار  
كالقصر وكما ضحى واجتمع اصحاب مع جمهور اهل العلم حديثا من روى للشيخ  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين ينزل الشمس رواه البخاري قال  
سلمة بن الاكوع قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رالت الشمس ثم  
يرجع يتبع الف منفق عليه وروى البخاري من حديث خالد بن اذينة قال سمعت ابا  
يعقوب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استند الحريز بال صلاة واذا استند البرد  
بكر بها قال معنى الجمعة فان قيل روى عن عبد الله بن سبيل انه قال شهدت الخطبة  
اني بكرها في خطبة وصلاة قبل نصف النهار وسبيلها مع عمر في خطبة وصلاة  
الى ان قولك نصف النهار ومثله عن عثمان قال لما رأت احداهن ذلك طبت  
فان بن طال لا يثبت هذا عن عبد الله بن سبيل لا يعرف والصحيح ما ذكره البخاري  
عن عمر بن الخطاب وعلى انه كانوا يصلونها بعد الزوال وهذا هو المعروف من فعل  
السلف والخلف قال الشافعي وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعما  
والامه بعد كل جمعة بعد الزوال فدل على انه لا اعتبار بما قبله وحديث جابر  
في اخرا عن ان الصلاة والرواية الى جبالهم فان حزن الزوال لا ان الصلاة كانت قبله  
والمدن عند جوارها ضحى بالنهار وادلت عليه وحديثهم بل حديثهم هذا فيه  
فان قيل قول حزن الزوال لا يصح هذه الجملة فلما المراد الزوال وما يلائمه كقول  
صلى الله عليه وسلم صلى بحجر بل العصر حزن ان ظل كل شيء مثليه وحديث سلمة  
حجه عليه لان معناه ليس للحيطان في لم يثبت مستظله امار وهو معنى  
قول سلمة ونسب للحيطان ظل مستظله فلم يصف اصل الظل وانما يقرئ الذي



الذي يستظهره ووضح منه الرواية الاخرى سبع الف وهو تصريح بوجوده  
كثيرة قليل ومعلوم ان حيطان المدينة كانت قصرة والشمس فوقها فلا يظهر الفجر  
والذي يستظهره هناك عند الزوال الا بعد زمان طويل ومعنى حديث سهل انهم  
كانوا يؤخرون الصلاة والغدا في هذا اليوم الى ما بعد صلاة الجمعة لانهم نذروا  
في هذا اليوم الى التكير بها فلو استوفوا شئ خرج كل قبلها حاقوا بها او فوات  
السدر بها وقال في الكتاب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ماتت الشمس فصل  
بالناس للجمعة ولم اجد في كتب الحديث ولو دخل وقت العصر وهو في الجمعة وقد شهد  
بحرية الجمعة عند ابي يوسف ومحمد وان جنبل وسطل جمعة عند ابي حنيفة ويستقبل  
فضا الظهر وعند الشافعي يصلها طهر او قال من العصر يصلها جمعة ما لم يغيب الشمس  
مناعة ان وقت الظهر والعصر واحد على ما عرف من اصل مالك وفي الواحبات لو نام  
المؤمن ولم يثبت حتى خرج وقت الظهر فسدت الجمعة لانه لو اتمها صار قاضيا وفي  
عنه وقتها وان انتبه قبل خروج وقتها جاز قضاؤه وعند الشافعية لو سلم الاحرام  
والقوم في الوقت ثم خرج الوقت وعلى مسبق ركعة ففي احد الوجهين لا تصح  
جمعة لو وقع بعض صلاته خارج الوقت والمالي تصح تبعا للامام والقوم واحدا  
للخطبة فانها شرط لصحة الجمعة وهو مذهب عطاء والجمهور وقادة والوري  
وما لك والشافعي واحدا واستحق وان يؤر عن عمر رضي الله عنه قال قصرت الصلاة  
لاجل الخطبة وذكر الرازي مكان الصلاة الجمعة وعن عائشة رضي الله عنها مثلها وعن  
سعد بن جبر قال مات الجمعة اربع فجلت للخطبة مكان الركعتين قال من قدامه  
للحننلي ولا تعلم في هذا مخالفا الا الحسن البصري فانه قال يحرمهم جمعهم خطب  
الامام او لم يخطب قلت وقد ذكر النووي معه داود وعبد الملك المالكي وقال  
الفاضل عياض وروى ذلك عن مالك قال من خرج في المحل للخطبة ليست بضر  
محور الجمعة بدونها وذكر ابو بكر الرازي في احكام القرآن عن جماعة من السلف انه  
ادخل الخطب صلى اربعاً منهم الحسن البصري خلافا لما ذكره المنذر والوري وان  
قدامه عنه قال ومنهم من سار من طائوس وان جبر قال وهو قول فيها الامصار  
والدليل على ان الخطبة شرط جوازها قوله تعالى اذ يودى للصلاة من يوم الجمعة

فاسعوا الى ذكر الله قال من المسبب الذكر موعظه الامام ولو لم يكن الذكر واجبا  
لما وجب السعي اليه وقال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني اصلي رواه البخاري  
ولانه عليه السلام لم يذكرها قبل صلاة الجمعة قط ولو لم يذكرها لم يكن لها من علماء الجواز  
فان من منى ان فعله عليه السلام ما انما لم يترك فعله حكم ذلك المحل في الوجوب  
والاباحة لان السان مراد المصطفى كلامه حاله الخطاب وانه اجمعه بمجمله يحمل الصبح  
والظهر والعصر والمغرب والسر والجهنم من عليه السلام جميع ذلك بالجمعة فجميع ما  
يكون واجبا الا ما حرمه بدليل يدل على وجوب المصروف الامام واجتماع خلفه والخطبة  
وساير الفروض وفي المبسوط والاصح ان الخطبة لا تقوم مقام الركعتين خلافا لبعض  
مشايخنا اذ لا يستقل بها القبلة ولا يقطعها الحلام وتصح من الجنب والمحدث لها شرط  
وفي المحيط الطهارة شرط عند ابي يوسف وفي الدخيلة يجوز خطبة اجمعة قبل الزوال  
وان كانت شرط خلاف الوضوء لانه بمنزلة الركعتين وهما السبع المأني قبل الزوال قلنا  
للخطبة فرق بين الخطبة في الجمعة قبلها وفي صلاة العبد بعدها وجهه ان خطبة الجمعة شرط  
فتقدم كساير الشروط كالف العبد وكان الجمعة فرضه فقدمت للخطبة ليدركها المأخر  
فلو صلى اجمعة او لم يخطب لم يجوز ولو خطب في العبد ولا يجوز فيجعل القدم والمأخر  
كعدم الخطبة فالجمعة يجوز بدونها والعبد يجوز فيسرع في نواذ الصلاة لو  
خطب الامام ففزع الناس وجا اخرون اخرون لا يخطب والقوم حضور ولو كبر  
الامام وخلفه قوم لم يكبروا معه وجا اخرون ولحدث الاولون فصلاتهم بامه لان  
شرط انعقادها حضور القوم من سائر بامه للجمعة معه المشاركة معه في التكبير  
لانها ما بعد حتى لو كبر وخلفه قوم محدثون ثم جا اخرون ودخلوا معه استقبل التكبير  
ولو احدث الاولون ثم جا اخرون وكبروا فخرجهم من المسجد تمت صلاتهم وبعد  
خروجهم يفسد وفي المسقى عن محمد امام كبر للجمعة والناس لم يكبروا حتى يكبروا  
والقوم معه يخرجهم اجمعة لوجود المشاركة في الركعة الاولى ولو رفع راسه قبل ان يكبروا  
لا يخرجهم لان الركعة بغير جماعة ولو كبروا بعد خروجهم من المسجد جاوا وكبروا قبل  
رفع الامام راسه من الركوع اخر اهر ذكر هذه الفروض في المحيط وفي المعاني كبر الامام  
والقوم حضور لم يشعروا سرعوا ان سرعوا ثم قبل رفع الامام من الركوع صحت الجمعة



والاستقبلا قبل هذا قبل محمد وعند أبي حنيفة ان شرعوا قبل ان يقرأ به قصير حارب  
والاستقبلا وقال ابو يوسف ان كبروا قبل ان يقرأت آيات او اية طويلة صحت  
والاستقبلا وفي الواقعات احدث الامام وقال لو اخطب خطب وله صلى بهم اجزاه  
ان خطب ويصلي بهم لانه انما يراه يصلي بهم نفسه فاد الربات كان هذا فهو نص  
الصلاة اليه وفي جوامع الفقه قال في الاصل قدم وال بعد ما خطب الاول وصلى  
بهم القامر لا يجوز الا ان بعد الخطبة وكذا اذا امر الثاني الاول ان يصلي بهم فان الاول  
مسايف الخطبة وذكر الرغساني ان الثاني لو صلى خلفه ولم يغزله حازت ولو سجد الثاني  
لخطبة ثم امر من يصلي بهم حاز ولو خطب وحده لا يجوز وان طاعت حضره النساء وعن أبي  
حنيفة يجوز والصحيح الاول وعن أبي يوسف لو خطب ولم تسمع الرجال حاز ولا يضربا بعد  
ولو خطب واهوم سامر او صومر حازت ذكره في الدرر والوجوه حرمه الامام  
بغير اذنه لم يحز ولا في الخطبة اذن الصلاة وكذا الاذن الصلاة اذن الخطبة ولو صلى  
مع عامه بقدر ما حازت ما لم يكن من المال جلوس الحكم او ما استدك به على عزله وفي  
الاستبجاني اوسق الامام احدث بعد الشروع فقدم رجلا لم يسمع من الخطبة او شهدها  
حاز وان حاز هذا بعد ما دخل في الجمعة مستقبل بهم الجمعة ان كان قد شهدها لا يستل  
وكذا ان لم يسمعها والعاس ان مستقبل بهم الطهر اذا لم يسمعها وان تقدم من غير ان  
يقدمه الامام ان كان بعد الشروع يجوز وقبله لا يجوز الا ان يكون خطبا او صاحب شرطه  
وذا سلطان ولو خطب ثم ذهب موضوعا في منزله لم جافصل يجوز ولو غزى فيه او جامع  
فاغتسل مستقبل الخطبة ذكره في الواقعات ومنه المفقى لانه ليس من عمل الصلاة وفي  
المريغاني لو رجع الى منزله بعد اجراءه ولو خطب وهو جنب فذهب فاغتسل  
استقبل وفي منه المنية صبي خطب وفيه منشور الوالي وصلى بالناس ما لم حاز  
وقال القاضي عبد الجبار ومحمد بن ابي الزحاحي لا يجوز ولا يصح صلاتهم بالبالغ وقال في صلاه  
الاجاني وشرط في الخطب اهليه الامامة في الجمعة وعند الشافعي في الحزب والجنب قولا ان  
الكريد استراط الطهارة وكذا طهارة البدن والنوب والمجان وسر العون ولم يشرط  
الطهارة احمد وداود وفي الواقعات لو احدث الامام وامر من لم حضر الخطبة ان يحج بهم  
بهم لم يصح جمعهم فان امرهم من حضر الخطبة او بعضها بجمعهم حاز وفي الاصل لا يجوز الحلا ف

ما لو شرع في الصلاة ثم استخلف من لم يسمعها حاز وكذا في المقد والمريغاني وقد ذكرنا  
عن الاستبجاني انه استحسان ولو احدث الامام بعد ما خطب قبل الشروع في الجمعة  
قام رجلا لم يسمع الخطبة ان يصلي بهم فامر المأمور من شهد الخطبة من اهل الصلاة ان  
يصلي بهم حاز لوجهه بقبوله للمنه عجز لفقد شرطه وهو حضور الخطبة وذكر الحاكم  
في مختصره انه لا يجوز ولو كان المأمور الاول دمييا ولم يعلم به الامر فامر الدمي مسالمه عجز  
لان الدمي ليس من اهل الصلاة فلم يصح القبول اليه وكذا لو كان مريضا يصلي بآله او اخيه او امه  
او صبي او دابة لم يحز ولو سلم الدمي وبها المرض وتعلمه الاخرس وتعلمه الاخرس فضلهم  
او امر غيرهم حاز معطى نقان حكمه لا ابتداء العموم لزومه على ما عرفت ذكره في الواقعات  
والملفوظات والاستبجاني لو امر بصري او مبي فاسلم المصرا في مبلغ الصبي لا يصلح حتى  
يومر بعد ذلك وكذا اذا استفضيا ولو قبل للنصراني اذا اسلمت فضلي بالناس او  
افضل حاز وكذا الصبي قول **الخطبة** وخطبة خطيب بفضل بينهما جلسته لانه  
صلى الله عليه وسلم كان خطب خطيبين بفضل بينهما جلوس متفق عليه قال من المندرجين  
فيه وكان عطاء بن ابي رباح يقول جلوس رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبر حتى مات وما كان  
خطب القامر او اول من جلس عمان رضي الله عنه في اخ زمانه حتى كثر فان جلس هنيهة  
ثم يقوم وكان الملقب من شعبة اذا فرغ المودن قام فخطب ولا يجلس حتى يزل قال والديك  
عليه عمل الناس وما فعله الامم اليوم قال سمس الامم السرخسي في حديثه طبر بن سمع كان  
صلى الله عليه وسلم خطب قائما خطبة واحدة فلما اسن جعلها خطبتين بينهما جلسته فلبت  
وهذا غريب وعن بن عباس يرويه الحسن بن عمار قال بن عمر في هو ضعيف وجري عند الجمهور  
كعطاء وما لك والا وراعي واسحق وابي ثور خطبة واحدة كقول اصحابنا قال بن المندرجين  
ان بحرية خطبة واحدة وقال بن حنبل لا يكون الخطبة الا خطبة الى صلى الله عليه وسلم او  
خطبة تامة وقال الشافعي يجب ان خطب خطيب قائما جلس بينهما مع العلة علمها واحد  
الرافع وجها انه لو خطب قائما كاه الفصل يسكه من غير جلوس قال النووي وهو شاذ  
ديود قال النووي القيام والجلوس بينهما سفسه عند جمهور العلماء حتى ان الطحاوي قال لم  
يقل بعد استراط الجلوس بينهما غير الشافعي قال قال القاضي عياض عن مالك روايه  
ان الجلوس بينهما شرط وكذا القيام وقال بن حزم وكان عمان ومعه خطبان حالسين



وليس ما فعله عليه السلام فضا قال وقد ساقض قول الشافعي فقال ان خطبة  
خطبه واحد لم يكن وان قد جاز قلت بل القيام مع القدرة عليه لا يجوز  
عند الشافعي ونقله عنه غلط مردود وهو كسر الغلط ولا وهام في نقله لا  
العلماء وخطبه عبد الرحمن بن امر الحزم جالسا وصلى الجمعة كما ذكره مسلم ولو كان شرطا  
لما صلوا معه بركه الفرض وانما انكره بن عمن بركه السنه في اساع القيام  
الماورع عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال بن القصار المالك الذي يقع في نفسي ان  
القيام سنه ان بركه لفسد الخطبه ولا انه جالس ان شافعي وان شافعي تركه  
كما قال ابو حنيفة قلت هو سنه عند ابو حنيفة واصحابه ولا يعاب نقله فانه لا  
اصل له ولا يعتد عليه واما حديث جابر بن سمير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يخطب فاما لم يجلس لم يقوم فخطب فاما من بناك انه كان يخطب جالسا فقد  
كتبه فلوله صليت جود الزم في الفصالة اخرجه مسلم وابوداود والشافعي  
فهو بان حال خطبته صلى الله عليه وسلم فذلك على الفضليه دون الفرضيه وكذا  
قوله تعالى ورتك فاما اخبار عن حاله التي كان عليها عند انقضاء صلاه وانها افضل  
وقال الشيخ صدر الدين الخليلي في شرح كتاب مسلم قول جابر رضي الله عنه صليت  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر من الف صلاة محمول على الصلوات المطلقة  
دون افراد الجمع فانها لا تبلغ ذلك في اقل من نصف واربع سنه والنبي صلى الله  
عليه وسلم ملجم هذا المقدار او انه اراد المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى  
ان يستغفر لهم سبعين مئة فلن يعفو الله لهم وقد ورد الخطب جماعة من الصحابة منهم  
المعنه واي وعنه اي اسحق قال رابيت عليا يخطب على المنبر فلم يجلس حتى فرغ  
وجلسه صلى الله عليه وسلم كان الاستراجه وقال ابو عمر بن عبد البر ذهب مالك  
واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الى الشافعي الى الجلوس بينهما سنه ولا شيء على  
من تركه ويجهل بالخطبه المائنه دون جهره كالأولى فوله وان اقتصر على  
ذكر الله تعالى جاز عند ابو حنيفة قال بن المنذر روي عن الشعبي انه قال خطب ما  
قل اوله وفي فاضل جان السجده الواحد مجرى في قول ابو حنيفة الاخر وهو  
قول ابو يوسف الاخر لا انه يكون مسيبا مع عدم رتبة السنه وروى الحسن

عن ابو حنيفة انه خطب خطبه حنفية بحمد الله وبنى عليه وتشهد وصلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم ونعت الناس وادبرهم ونقرأ سورة دكم المرعسي وقال  
مالك الخطبه كل كلمه دي قال بن حزم ليس هذا الحد للخطبه وروى طرف  
عن مالك في محضر بن عبد الحمز ان سبج وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فلا  
اعاد عليه والملة ليست بخطبه لغه ولا عرفا وقال ابو يوسف وجمد وعامه  
العلماء لا بد من ذكر سمي خطبه واشترط الشافعي واحمد في رواية حطس بن وجمد وعامه  
ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله على الفرضيه على ما قد منا ولا في حنفية  
رضي الله عنه قوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله  
الايه ذكر الله تعالى ذكره مطلقا من غير قيد بذكر طويل ولا خطبه في شرطه زمان  
على المص بالفعل المقول خبر الواحد محمل ذلك على السنه وكما في الذكر واصل الذكر  
حاصل بقولنا الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله او الله البر وحودك فما  
زاد على ذلك فهو شرط الحال وكان كل شيء به ناه معلومه اذ ادرك محل على ان في  
ما يصدق عليه اسم ذلك كما لو اشترى عبد علي انه جبار او نائب فانه منصرف  
الى ان في ما سئل عليه اسم ذلك كما لو اشترى على مع كل درهم درهم بلزمه  
درهمان فانصرف كل درهم الى درهم واحد لعدم نهائه ثم قوله الحمد لله او سبحان  
الله كلام وجبر كنهه معان حليله جمه فالملزم بهذا اللفظ الوجهين المذكورين المعاني  
الكثيره بلفظ وجيز فكون خطبه وجيزه قصيره وقصر الخطبه مندوب اليه وروى  
طول الصلاة وقصر الخطبه منه من فقه الرجل قال بن الروي خرج في الصحيح قلت  
المشهور من قول بن مسعود والحوي هو حمل الميم اصلية وقال هو فعلية ونقل  
الا زهري وغيره جعلها مفعلة اي علامه على فقهه والشرط عنده ان يكون ذلك على قصد  
الخطبه حتى لو عطس فقال الحمد لله على عطاسه لا سوب درهم في جوامع الفقه قال  
في المبسوط هكذا نقله في الامالي مفسرا وادرك في المبسوط والمحيط وملقى الحار  
وشرح الطحاوي لا بن بطال وشرح كتاب مسلم صدر الدين الخليلي والمورحوب  
ان عثمان بن عفان رضي الله عنه ارجع عليه بعد قوله الحمد لله فاعذر الى القوم  
فقال ان ابا بكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام فقالوا وانكم الى ايام فوال الحق منكم الى

في شرح  
عمر بن الخطاب  
ذكره ابو حنيفة  
سواء ارطار  
صلاه الرجل  
وهو خطبه  
فيمتد من فقه  
فاقره والافقه  
واظلموا الله



اعلم قوال وساني الخطبة بعد هذا ان شاء الله تعالى فزول وصلي للجمعة بحضره الصحابة  
 وانكره ابو بكر بن العري وذكر في المبسوط ان الحجاج لما اتى العراق صعد المنبر وقال  
 الحمد لله ما ربح عليه فقال يا ايها الناس قد هالني لكم رسول واحد افر الى باعيتكم  
 والى اجمع عليكم من الشج والعري اني انما في غي فلان قادات صميم الصلاة فانهتموها  
 فزول فصلي وبعده انش من ملك وغيره من الصحابة فلبث وروى عنه انه كتب الى  
 الوليد بن عبد الملك سلوا الله الحضر في الخطبة فله شهوة الاكل وضعف شهوة الجماع  
 طلب اليه الوليد انك اذا خطبت انظر الى احيات النساء ولا تنظر الى من يكون يقرب منك  
 واكثر الوان اطعمه فانك لو اكلت من كل لون شبا سيرا الكفيت واكثر السراري فان لكل واحد  
 له وفي انافة وقتل هي ميسرة على ان الحقيقة المستعملة اولى من الحجاز المتعارف عنده  
 وعندهما الحجاز المتعارف اولى وعندهما لا يجري اقل من مقدار السجدة الى قوله عبده ورسوله  
 دله في المنازع وغيره عنهما وهذا الدليل عليه وفي ملقى الحجاز وهي ان يني على الله ويصلي  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو المسلمين فليس ان اخذ ذلك من العرف فان الخطبة  
 لا يوقف على ايدى المسلمين ولا على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال الجوهري ارجح على  
 الفاري على ما يسم فاعله اذا لم يقدر على الفراه ورجح رجل في منطقته اذا استغاث  
 عليه السلام وارجح الباب اي اعلمه وفي النهاية لا ينكر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما رباح الباب اي باعلافة ومنه حديث بن عمر انه صلى بهم المغرب فقال ولا الضالين  
 ثم ارجح عليه اي استغلت عليه القراء وفي مجمع الخراب يقال للرجل الذي لم يحضره  
 منطق قد ارجح عليه فانه قد اغلغ عليه باب المنطق وفي الحديث ابواب السماء مفتحة فلا يرجح اي  
 لا يغلغ وفي الكامل اي العباس المبرد ارجح على فلان الكلام اي اغلق عليه وقول العامة  
 ارجح عليه ليس بشي الا ان الثوري حدث عن ابي عبيدة قال يقال ارجح ومعناه وقع في رجة  
 اي خلطاط قال وهذا معنى تعجل جدا وعن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خطب يوم الجمعة فخر الله واني عليه ثم يقول على ان ذلك وقد علا صوته واشتد غضبه  
 واجمرت وجسا فانه مندرج حس ثم يقول بعث انا والساعة كهاتين واسار يا صبيعه  
 الوسطى والى ملها من رجة الهام ثم يقول ان افضل الحديث كتاب الله وخير الهدي  
 هدي محمد وشر الامور محدثاها وكل بدعة ضلالة من ترك ما لا يورثه ومن ترك دنيا او

ضبا عا فاتي قول الله على ان ذلك فيه لغتان كسر الهمزة وسكونها المملته  
 وفحهما والوجه الجرد وفيها اربع لغات للحركات الثلاث وطلب الواو المضمومة  
 همزة وقوله فانه مندرج حس اي مندرج فومعه وحذرهم من قصد جيش وقوله  
 والساعة بالنصب على انها مفعول معه والرفع على العطف وقوله وخير الهدي  
 هدي محمد صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم يروى بضم الهاء وفيه الدال ومعناه الارشاد  
 الى الدين وبالفتح وسكون الدال ومعناه الطريقة والاخلاق وقوله وكل بدعة  
 ضلالة قال النووي هذا من العامر المخصوص لان البدعة كل ما عمل على غير مثال سابق وهي  
 خمسة اقسام واجبة ومنروية ومحرمة ومكرهة ومباحة فمن البدع الواجبة  
 تعلم ادله الدلائل الدرة على المحدث والمبتدع اذا تعرض للدين وهو فرض كفاية ومن المندوبات  
 ما المدارس والزيارات وتصنف العلم ونحو ذلك قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة  
 حسنة فله اجرها ولا يجر من عمل بها الى يوم القيامة والضياع بفتح الضاد العالماي من  
 ترك عياله واطفاله نصيبون بعده فلما يوتى كما قومهم فاهم واما الجماعة فقد اجمعت الامم على  
 انها لا تصح من المفردة الا ما ذكر من حرمة في المحلى عن بعض الناس ان الفدي صلي للجمعة كالطهر وقال  
 النووي اجمع العلماء على ان الجمعة لا يصح من مفرد ثم في العدد الذي يصح به الجمعة اربعة عشر  
 فوكه الاول انها معقد بواحد سوى الامام وهو قول الخنعي والحسن بن حي واي  
 سليمان وجميع الظاهر كجماعة الطهر والثاني ما سن سواه وبه قال ابو يوسف وابونور  
 ورواه عن ابن حنبل وهو قول الحسن الصري واحد قول الثوري والمالك سبعة سواه وهو  
 قول ابي حنيفة ومحمد وزفر والسب بن سعد وحكاة بن المنذر عن الازاعي وابي ثور  
 ولخاض المزني وهو احد قول الثوري والرابع سبعة رجال مروى عن عكرمة والخامس  
 بسبعة والسادس باثني عشر رجلا وهو قول ربيعة والسابع سبعة عشر رجلا ذكره في المحلى  
 والثامن بعشرين والماسع سلبس رواه من حبيب عن مالك والعاشر اربعين بوال ذكره من  
 شداد عن عمر بن عبد العزيز والحادى عشر باربعين رجلا احرار بالخير عقلا مقيم كل بطنغو  
 صيفا ولا شتا الا طعن طبعه وهو قول الشافعي وطاهر قول ابن حنبل وليروافقه على  
 جميع شروطه والثاني عشر بعام بحسن رجلا حكاة في المحلى عن عمر بن عبد العزيز ورواه عن  
 ابن حنبل والمالك عشر عايس ذكره المارري وبعده تسعة احوال غنى والرابع عشر من غير

سنة ارجح في الخطبة

ن







في الصلاة والجمعة

تجمعها وهو لخيار المرنى قال يحضون هو كما بعد الاحرام ويستط الى الانتهاء قال  
النورى ان يجمع رجلا صلى الجمعة وقال ابو نورا ان يجمع واحد صلى الجمعة وقال  
استحق ان يجمع اساعش صلى الجمعة وظاهر كلام ابن حنبل اسنداه الاربعين وقال  
النورى لو احرم بالاربعين المشروطة ثم انقضوا فنه خمسة احوال احكامها يجمعها  
جمعة وحده كقولها والماني ان صلى ركعة سجدها انما جمعة وقل ان يجمع واحد  
انما جمعة نص عليه في القديم ودرر المنذر ان يجمع ثلثان انما جمعة وهو رواية  
الويطى قال صاحب الفريب يحتمل ان يلغى بالعدو والمسافر واقام الماوردي الصبي  
والمرأة مقامهما في الاصل في كل الصلاة هل هو شرط ام لا فوك ان قال  
قلنا لا فهل بشرط بقا عدد ام لا فوك ان قلنا لا فهل بفضل بين الركعة الاولى والمائة  
ام لا فوك ان قلنا نعم فكم بشرط فوك ان احدهما مائة والاخر امان فاذا اردت لخصار  
ذلك فليست في المسئلة خمسة احوال احكامها يجمعها كلف ما كان وهو الصحيح  
والماني جمعة كلف ما كان والمالك ان يجمع اسان انما جمعة والاظهر او الرابع ان  
يجمع واحد انما جمعة والخامس ان انقضوا او بعضهم بعد تمام الركعة يسجدتها  
انما جمعة ولا انما طهرها انتهى كلام النورى وغيره فيها ولها ان الجماعة شرط لانقضاء دون  
الحد اقل بشرط دوامها للخطبة ان البقاء سهل يدل ان من ادرك الامام في الشهد  
ام الجماعة والامام بشرط الجماعة ام اذا لم يعتبر الامام والجمعة في الحل الصحة الصلاة الموم  
فان لا يعتبر الجماعة في الحل صحة الصلاة المام كان اولى وله ان الجماعة شرط لانقضاء  
كما قال الكرا لا انعقاد بالشروع في الصلاة ولا يتم الشروع في الصلاة ما لم يقدر الركعة بالسجدة  
اداس لما دونها حكم الصلاة حتى لو سجد عن العدة الاخرى وقام الى الخامسة لا يصير شاعرا  
فيها ما لم يقدرها بالسجدة وهذا لم يقدر الصلاة ما لم يقدر صاحب الحبط ومثله في الجواب  
طلب قوله والشروع لا يتم ما لم يقدر الركعة بالسجدة ولهذا الوفا الى الخامسة  
لا يصير شاعرا ما لم يقدر الركعة بالسجدة ليس محذول بنفس الكبير يصير شاعرا حتى  
لو افسدها بعد التكرار قبل القراءة بغيره فصار كمن صلى الصلاة بالشروع وانما لا يفسد  
فرضه قبل التيقيد بالسجدة لا زما دون الركعة فابل للفرق فادامه بالسجدة تعدد  
رفضه لانه قد اتى باركان الصلاة ولم يبق الا الركن المكرر بل الصواب ان يقال

لا يصير مصليا ما لم يقدر المودى بالسجدة كما في اليمن والشارع في الصلاة ضد الفان  
منها قلنا يقال لا يصير شاعرا ما لم يقدر منها وهذا خلف وعن حارث بن عوف  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب قائما يوم الجمعة فقدمه من الشام  
ففر الناس وبقى معه اساعش رجلا فامر الله تعالى واداروا اجانه اولهوا انقضوا  
اليها وبركوك فاما رواه البخاري ومسلم قال ابو بكر الرازي ومعلوم انه صلى الله عليه  
وسلم لم يركل الجمعة منذ قدم المدينة ولم يدرك جوع القوم فوجب ان يكون قد صلى  
باسع عشر رجلا فيبطل اشتراط الاربعين قال الشافعي وابن حنبل ولا ز اول  
جمعة كانت بالمدينة صلاها مصعب بن عمير ما مر النبي صلى الله عليه وسلم باسع عشر رجلا  
قبل الحج فطلب بذلك اشتراط الاربعين والجمعة جمع صحيح معناه في كالا ربعين  
قال النورى في روايات مسلم انهم انقضوا في الخطبة وفي رواية للبخاري في الصلاة  
وروى السهقي والدارقطني انهم انقضوا فلم يركل الاربعين فليس محبوب على  
وفق المذهب والصحيح ما رواه الشيخان اوكا والعير لا بل تخلط طعاما او حمارا ولا  
تسمى غير الا بذلك وفي طريق اخرى اذا قبلت سوقة وهي معنى العير يصغر سوف  
لا ان الاموال تساق عليها قاعده اعلم ان الشروط على قسمين شروط وجوب  
لا يجب على الخلف حصلها وهو شان شرط الوجوب في الشرع وشروط اذ يجب  
على الخلف حصلها هم شروط الوجوب وقد يكون شرط في الصحة فهذه ثلثة اقسام فمن  
القسم الاول العلم بدخول وقتها وهو الزوال يوم الجمعة وكذا الجماعة والامام ومن  
القسم الذي هو شرط الوجوب دون الصحة البلوغ والحرية والاقامة والدكورية قوله  
ولا معتبر سقا النسوان وكذا الصبيان اعتبارا لابتدائها في المحرمية وسقا العبد والمسا  
والمريض والامس والخرسان لا ابتداء في الامم والاخرى يصح اما ما مثله في الجمعة فصلى  
مقد يامر هو فوقة ومثله وقال في الحبط وعند الشافعي لا يعقد باتمام العبد والمسافر  
والمريض وليس كذلك بل يعقد بالمضي وسقي سواهم عنده لان المريض اذا حضر عليه الجمعة  
خلاف العبد والمسافر وفي نهاية المطالب هم العبد والمسافر والنسوان اذا حضروا  
للجمعة لا يلزمهم الجمعة ولهم الخناز واما المريض والمعدرون اذا حضروا منهم الجمعة  
ويعدون من الاربعين ولا يلزمهم الحضور وان كانت اهل البلد الجمعة والمريض مثل المريض

فريق  
من

الجمعة هي الصلاة  
خلاف حكمه في الصلاة



وكذا بعد المصروالطن ذكره النووي ولا سقط بشدة الحر والبرد ولا بصلاته  
العبد لافا لان حصل ذكره العراقي ونقل ابو الطاهر فوكه عن مالك بعد اجرائها  
للمسافر في وقال بن خزيمة على المسافر والعبد وبصلتها المسجونون والخفقون  
والعبد في جماعة فوكه ولا يحك على مسافر ولا امراه ولا مريض ولا عبد ولا  
اعمى وفي جوامع الفقه والحارثي ليس على العمى حضور الجمعة والجماعات وان وجد  
الف فابعد عند ابن خنيفة وعند محمد بن حبيب مع العايد ومثله في الميسوط وفي  
المخلف ذكر قول ابى يوسف مع محمد ولا جمعة على النسخ الكبر الصغر ولا جماعة  
بالمريض ولا على المفلوج ومقطوع الرجل ومنه لا يدر على المني وان لم يكن له المني  
وفي ماوى النسخ ابى محمد بن الفضل الرواري عن اصحابنا في المقيدين لا جمعة عليه  
وان وجد من كل الى المسجد قال هذا بالاحلاف وكذا الحج وفيه المساء ان وجد  
المريض ما يركبه في ذلك على الاحلاف اذا وجد فابعد وبيل لا يجب عليه اتفاقا لا تفقد  
وقيل هو القادر على المشي يجب في فوه وهو الصحيح قلت ينبغي ان يكون  
الصحيح عدم الوجوب لان الزيادة الرطوبة والذهاب الى الجمعة زيادة المرض  
فلا يلزم الحضور والمرضى قل للمريض والاصح انه ان يقضها بغير وجه فهو عذر  
ولا يجب على العبد مع منع سيده ولا يجوز له منعه من الغرض وفي الدخيم للمولى مع  
عبد من الجمعة والعبد من قبل او حسم الحج على المراه ولم يملك بطهر حتى العبد  
في الغرض الاعيان والجمعة مرض عن فلف بعد مرض العبد على حق الله تعالى في مرض  
العين قلت قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية طارق بن  
شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجمعة حرة ولحب على كل مسلم الا اربعة  
عبد مملوك او امراه او وصي او مريض رواه ابو داود قال طارق بن شهاب  
راى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه وهو قول اصحابه عليه السلام وقال النووي  
اسناد صحيح على شرط البخاري في مسلم وقد قلنا الكلام عليه في وجوب صلاة  
الجمعة وفي حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يومه باله  
واليوم الاخر فغلبه الجمعة الا على امراه او مسافر او عبد او مريض رواه ابو داود  
والسهمي وفي اسناده ضعف لكن له شواهد دلها السهمي وعنه وروى رجلا

ابن الرعي الحافظ في سننه عن نعم الدار قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول الجمعة واجبة على خمسة امراه او وصي او مريض او مسافر او عبد وقال  
ابن المنذر وفي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بعرفة وكان يوم  
الجمعة دليل على ان الجمعة على مسافر قلت هذا وهم منه فان عرفات مفان  
ولا تقام الجمعة في الفاو وعند الامه الا ربعة خلافا للظاهرية ولا بعد خلافهم  
ولا ان الجمعة تهوب الى خلف وهو الظاهر وهذا لسقط بالا عدا خلاف الحج وقال  
ابن المنذر راجع من سقط عنه من اهل العلم انه لا جمعة على النساء وهم واهل العلم  
على انه لا جمعة على مسافر ولا عبد وهو قول الحسن وعطاء وعمر بن عبد العزيز والشعبي  
والنوري واهل المدينة والسافعي واحمد في احد الروايات في العبد واسحق  
واي نوري وحكي عن النخعي والزهري الوجوب على المسافر وهو قول الطاهريه وعن  
الحسن وقاه انها يجب على العبد الذي يودي الضريبة وقال في الدخيم في  
رواه من سجان الوجوب على العبد عند مالك قال صاحب الدخيم وهي مردود  
بالحديث وفي المحلى عن علي رضي الله عنه لا جمعة على مسافر وعن انس انه كان يسيار  
سنة او سبسين فما كان يجمع وعن عبد الرحمن بن سمره انه كان يحامل شتوه واشتو  
فما كان يجمع وكان المسافر يخرج في الحضور لا شتوا له باسباب السفر ولما هو بصدده  
والمرضى استدحرجا منه والاعمى يلحقه من الحج والمشفقة اكبرها يلحق المسافر  
فما كان اولي بالتحفف والعبد مشغول بخدمة مولاه والمراه بخدمة الزوج او لماني  
ذلك من اختلافها بالرجال فعلى الاول لسجل فيما ادركه من الزوج وفي النهاية قال  
امام الحرمين لا اعرف خلافا ان الحائض لا يلزمه الجمعة وان كان مستقلا بنفسه  
ولا يلزمه خدمة المولى فحمله فادحا ولم يذكر له جوابا قلت يمكن ان يحاب  
بانه مشغول بتحصيل الخوم خوفا من الرد في الرق اذا عجز عن ذلك ولهذا لا يوهل  
للمرعات ولا نه عبد ما نفى عليه درهم فالضا بط قام الرق فيه والعبد لو اذن  
له مولاه في الجمعة بخير ذكره المرغساني وفي منية المعجب عليه وفي المرغساني في  
العبد الذي حضرات اجماع مع مولا يحفظ الدابة خلاف الحائض يجب عليه وقيل  
لا يجب عليه ومعنى البعض في حال سعادته لذلك والاصح انه صلى اذ الرجل يحفظ دابته

ين



وفي جوامع الفقه والآخر يومه لا يذهب الى الجمعة والجماعة لا يبادى المستاجر وفي الغنا  
 لا يذهب الى الجمعة والجماعة لا يبادى المستاجر هكذا قاله ابو حفص الكبري وقول ابو علي  
 الدقوان ليس له منعه في المعصر عن حضور الجمعة لكن يسقط الاخر فسدوا المحقق في السلطان  
 الظاهر ساج له ان لا يخرج الى الجمعة والجماعة ويسقط بعد المطر والوحل قول  
 فان حصروا فصولا مع الناس اجزاء عن فرض الوقت اي اجزاء الجمعة عن الظهر والبقية  
 لا تغلب في هذا خلاف اقول من المندرجين في حفظ عنه من اهل العلم على ان النساء لو صلن الجمعة  
 بحرمهن عن الطهر مع اجماعهم على ان الجمعة عليهم ووجهه ان الجمعة اما يجب نظر الهركبلا  
 بحجواته عدم الاجراء انما في الحج باربع ركعات بعد ما صلوا بالجمعة ويجوز  
 للمسافر والعبد والمريض ان يؤم في الجمعة وقال زفر واحمد بحرمته وهو قول مالك  
 في العبد ورواية عن ابي يوسف ذكرها في جوامع الفقه وقاسوا على النساء والصبيان وقالوا  
 الجمعة غير فرض عليهم قلنا انما يلزموا بفعلها رخصه وحفظها حقهم فادادوها  
 بغير وجوب المسافر اذا صام وهذا ان فعلهم لو لم يكن فضا لما سقط به عنهم فرض الطهر بالنفل  
 عند اداء فدا في صلاة الجمعة اذ الفرض لا يسقط بالنفل وفولهم نصف خلاف السنون لعدم  
 صلاحيتهم امامه الرجال بخلاف الصبيان لانه يجوز لنا الفرض على النفل والساق في حوز  
 امامه العبد والمسافر ولا يجوز عقد الجمعة بهما وقد مر الحكم في مذهبنا قبل هذا وقال من حرم  
 في الحلق منع ما لك من جواز امامه المسافر في الجمعة وهو خطأ لا قال لو حضر العبد والمسافر  
 الجمعة اجزائهما وما رويهما ومن جواز امامتها قلت لس كل من جاز اقتداؤه جازت  
 امامته قالنا قولنا ومن صلى الطهر في منزله يوم الجمعة ولا عدله كره له ذلك  
 وجازت فعله عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد والي نور وان باغ والساق في القدم  
 ودل زفر وما لك والساق في الجديد واحمد لا يصح طهره قبل صلاة الامام بالجمعة وبعد  
 سلام الامام يصح طهره بالاختلاف وقال في الحيط لا يصح عند الساق في حتى يخرج وقته وهو  
 وهم وقل صاحب المبسوط في وجهه فقه وقال من المندرجين في الفرض هو الذي في سنة ادا ان الامام  
 يؤخر الجمعة وقال احكم من عنده يصلي معهم وتصنع الله ما يشاء لفران الجمعة هي الاصل ولهذا  
 يومها دون الطهر والطهر بديل فلا يصار اليه مع القدرة على الاصل كالتيتم مع القدرة على الما  
 ولما ان الخلف بعد الوضوء وهو يفر على الطهر دون الجمعة لوقتها على ثلثة عشر شرطا على

ماجاب

ما قدمناه ولهذا لو فاته الجمعة صلى الطهر قال من المندرجين اهل العلم عليه فلو كانت الجمعة  
 هي الفرض الاصل فادافاته يجب ان لا ملزمة الطهر كرمي الحار فاداصل الطهر بعد دخول وقته  
 بخور لانه فرض الوقت لا انه ما مور باسقاطه بصلاة الجمعة فيكون مسكا لركن الامر وفي  
 الدخيرة لو نوى في الجمعة فرض الوقت لم يحسن لاختلاف العلماء في فرض الوقت فعدا في حنيفة  
 وابي يوسف فرض الوقت الطهر وهو قول محمد لا وفي قوله الاخر الفرض احدهما  
 غير عن وانما سعن بالفعل الا ان الجمعة اكدم من الطهر وفي السابع وقيل الفرض احدهما او  
 فرضها بالجمعة حتى لو صلها فالفرض هو الجمعة تقدمت او تاخرت وفي المروغاني والولولجي  
 وقيل الواجب طهرها وسقط ان ياد الجمعة قال المروغاني المشهور ان الواجب الاصل الطهر  
 عندهما وهو قول محمد الاول وفي قوله الاخر الواجب الجمعة وفي المفيد قال ابو حنيفة وابي  
 يوسف فرض الوقت الطهر لكن امر غير المعذور باسقاطه بالجمعة حتما والمعدور رخصه  
 وقال محمد فرض الوقت الجمعة لمن احضر له باسقاطها بالطهر ومثله في المحيط قال في السابع  
 هو اصح اقواله قلت لو رخص له في ذلك لما اثم بترك الجمعة اذ اصل الطهر والخلاف بينهما وبين  
 محمد على مسله وهي ان صلى الجمعة لو بدكر انه لم يصل الفجر وهو حاك لو استغل بفضا الفجر فوته  
 بالجمعة ولا يفوته بالطهر يستغل بالفجر ثم يودي الطهر عندهما وعند محمد يستغل بالجمعة فيهما لم  
 يجعل فوات الجمعة كفوات الطهر ومحمد رحمه الله جعل فوات الجمعة كفوات الطهر ولو كان  
 حال لو قضى الفجر اذ ترك الجمعة او ركعه منها قطع الجمعة اتفاقا وان كان يفوته بالجمعة والطهر  
 ايضا مضى على الجمعة اجماعا وان جعلت مسله مبتداه فيقول الربيب ثبت خبر الواحد والجمعة  
 بالاخبار المتواترة فلا يجوز ان يترك ما ثبت بالتواتر بما ثبت بخبر الواحد وهو ان الفوات  
 الى خلف او اصل وهو الطهر فلا فوات وعن محمد انه قال لا اعلم فرض الوقت ما هو وانما  
 الفرض ما يستقر عليه فعلة وفي الدخيرة للفرافى الواجب عليهم احداها الطهر والجمعة فتعاقب  
 الوجوب القدر المشترك الذي هو مفهوم احداها قلت مفهوم احداها موجود في  
 الطهر المودى قل الجمعة ولا فرق في ذلك عنه وبين الجمعة فهذا يبطل مذهب المالكية في  
 منعهم صحة الطهر قبل الجمعة ثم يبدى حكمي جماعة الخلاف في الجمعة هل هي اصل او بديل من الطهر قال  
 وانت تعلم ان البديل لا يفعل الا عند تعدد البدول والجمعة سعن فعلها مع اتمام الطهر وهو  
 يشكك والحق ان يقال انها بديل من الطهر في المشروع عليه والطهر بديل منها في المعاق والمذهب



انها واجب مستقل فليس من شروط البدل ان لا يفعل الا عند تعدد البدل  
فان المسح على الخفين يدل عن غسل الرجلين وفعل مع ايمان غسلها يكفي للخرج للحاصل  
من برعها عند كل وضوء وان الظهر ان العرض قبل وجوب الجمعة فسقي على ما كان الا انه  
امر باستنابته بالجمعة وان لا يربح لا يكون ذلك عن رخص كالمسح بذلك عن الغسل واليتم  
بدل عن الوضوء انه لا يحف والاقول للتوسع خلافه لا يربح عن الركعتين **قوله**  
فان بدله ان يحضرها فتوجه اليها والامام فيها بطل ظهره عند اني حنفية بالسعي اليها وقالا  
لا يتطل حتى يدخل مع الامام وقبل ان كان في طئه حتى خرج انه يدرك الامام برقص ولا  
قلا وفي الحنفية هو على وجهين ان صلى معه او ادركه في الصلاة بعد ما فاته سطل ظهره بخلاف  
والثاني حين سعيه ان الامام في الجمعة للمنه عند حضوره فان قد فرغ منها فذلك عنده وعندهما  
لا ينقض ما لم يشترع معه وفي الاستيعاب لو صلى الظهر في بيته ثم خرج الى الجمعة وقد فرغ  
الامام من ركعتي الظهر في قومه ولو انه حين خرج كان الامام فيها فلما انتهى اليه فرغ منها  
برقص عنده خلافا لهما وفي المحيط دلهما الطحاوي انه اذا كان خروجه و فراغ الامام معا لم ينقض  
ظهره وفي السامع اذا توجه والامام فيها او لم يشترع بعده بطل ظهره وفي المبسوط يعتبر سعيه  
بعد انصافه من دانه وفي منه المصنف برقص الظهر عنده اذا انقضت الجمعة بان يتكلم فيها  
وعندها لا يرفض ما لم يودها هكذا روى الحسن ومثله في المحيط وفي ظاهر الرواية اذراك  
بعض الجمعة كاف لا يفاض الظهر عندها لهما ان السعي الى الجمعة دون الظهر لا نه ليس  
بصلاته فلا يرفض ما دونه بالسعي كما في حنفية ان السعي اليها من خصايتها وخصيصه  
الشيء نفسه خلاف ما يوجب الفراع منها لانه ليس بسعي اليها ولا يرد لو كان جالسا في  
الجامع فسمع الخطبة فقام وصلى الظهر قبل قراة الامام من الخطبة ولم يسمع الامام  
في الجمعة جاز ظهره ولا ينقض ركعتي فاضح حاله انه لم يربح في الجمعة بخلاف السعي  
اليها وفي الحنفية والمختلف لو صلى المحدث والظهر ثم ادرك الجمعة سطل ظهره عند فرغ  
لانه قد رآه اصل بعد حصول المقصود بالبدل على اصله ولا نه ما مود به لا بالجمعة فصار  
كما لو صلى الظهر ثم انى المسجد فصلا مع الامام وعندها ينقض لانه اذا ادى الجمعة كانت  
هي الغرض عليه فلا سعي اليها ضرورة تلكا في وفي حراة الدليل عن ابي يوسف صلى بقوم  
الظهر يوم الجمعة ثم دخل مع الامام في صلاة الجمعة فصل في بعضها ثم افسدها لاجراة الظهر

في منزله ولو اتها مع الامام انقلب ظهره تطوعا وبقي للقوم فرضه وكذا في المحيط  
**قوله** ولعله ان صلى المحدث والظهر جماعة يوم الجمعة في المصر وكذا اهل السج  
ولو صلاه قوم احرامهم وركعتي الحسن وا بوقالبه والمواري كقولنا وقال قوم يصلون جماعة  
روى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه قال الموري ربما فعلنا ذلك عيش وبه  
قال ابياس بن معاوية ولحمد واسحق و رخص مالك لاهل السج والمسافرين والمصري  
ان جمعوا ولم يخلف قوله في القوم بقومهم الجمعة فكل من القسم عنه انهم يصلون افرادا  
اربعا واخرا من المندرجين من مسعود لنا ما رواه اصحابنا عن علي بن الحطياط رضي الله عنه  
انه كره لاهل السج ان يصلوا الظهر جماعة لان في اذا الظهر قبل قراة الامام وبعد قليل  
جماعة الجامع لا عظم ومعارضته والمحدث وقد نفى به غيره وكان الجماعة فيه شعار  
الجمعة بخلاف اهل السواد حيث يصلون جماعة لانه لا يجمع فيه فلا ينقض الى القليل الجمع  
وليس فيه معارضة الامام على وجه الخلاف وفي حواج الفقه اصحاب الامام وروى في  
عليه الجمعة اذا صلوا الظهر باذان ولا قامه مرادى من غير جماعة فان احسن وفي حراة الامام  
صلى المحدث وبادان وقامه في بيته وفي الولو الجي لا يكون ولا يقيم في السج وغيره صلاة الظهر  
وفي المبسوط لو صلى الامام الظهر باهل المصر حارت صلاتهم وقد اساءوا في المعصاة اذا منع  
الامام اهل مصر ان يجمعوا المجتمعون قال ابو حنيفة هذا اذا منعهم بلحها وادار ان  
يخرج تلك الجمعة ان يكون مصر فاما اذا باهم تخشا او اضرار بهم فلم ان جمعوا على من  
يصل بهم وزعم ابو اسحق المروزي من الشافعية انها نصح على قولين ولم يوافقوا عليه  
**قوله** ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك ومنى عليه الجمعة يسائر  
الصلوات وذكر الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما ادركتم فصلوا وما فاتكم  
فاقضوا وروى في مواضع الصحيح وقد ذكرناه فيما تقدم وان كان ادركه في السج او  
في سجود السهو منى عليه الجمعة عند اني حنفية وابي يوسف قال من المندرج وهو قول  
الحنفي والحكم بن عيسى وحماد وابي سليمان وداود قال السج ابو بكر الرازي روى ابو داود  
عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من ادرك الشهد فقد ادرك الصلاة وعن معاذ بن  
جيل رضي الله عنه قال اذا دخل صلاة الجمعة قبل التسليم وهو جالس فقد ادرك الجمعة  
وقال من المندرج وهو قول جماعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمبايعين



وقال محمد ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها <sup>الطهر</sup>  
 يعني صلى اربع ركعات بنوى الجمعة اتفاقا واراد بادر اك اكثر الركعة الثانية ادراك  
 الركوع وهو قول مالك والشافعي واحمد واسحق والخرن وجعل النووي قول الراسخ  
 معهم وهو غلط قول زفر كقول محمد ذكره الرازي قال النووي في شرح المهذب  
 اد ادركه في ركوعه واطمان قبل رفعه عن اقل الركوع كان مدركا للجمعة وان ادركه بعد  
 رفع الامام راسه لم يدرك الجمعة بلا خلاف وعندهم وفي الغيبة يثبت وجها واحدا بنوى  
 الطهارة نه الذي يورد به واصحابنا به قطع الرواية في اكلية بنوى الجمعة موافقة للامام  
 قلت بعد ان صلى الطهارة بنى الجمعة وهذا بنوى الطهر في الاستدلال يصح وعند  
 ابن حنبل على ما اثنان الخري بنوى طهرا ولو بنوى الجمعة لا يجوزته وقال ابو اسحق بن  
 شاذان منهم بنوى جمعة حتى لا يخالف الامام واما ما ذكر في المسامع والمواشي انه بنوى الجمعة  
 بالجماع فهو محمول على اتفاق الصحابة وذكركم للخلاف في ذلك للشافعية والحنابلة  
 وعن محمد انه بنوى الطهر لا على وجه الفضل وقيل له كيف تكون نية في صلاة واحدة قال  
 حاتم الكندي والماجد الركوع اكثر الركعة الثانية ليلالتوهم انه ادراك الركعة الثانية بنى عليه  
 بجمعة وبه فلا يكون هذا ما نال ذلك مساميل وهو ادراكه في القيام قبل القراءة وفيه  
 بعد القراءة وفي الركوع وبما ان لو ادركه في النعومة لا يبنى على الجمعة لعدم ادراك الركعة  
 والسجود الذي ياتي به الامام لا يعتد به من حيث انه فاسدة الادراك لا يكون مدركا  
 للجمعة ومن حيث انه ادراك ركعة للجمعة يكون مدركا لها فعملنا بالشبهة فقلنا بانه  
 يلزمه القراءة في الحال اجمال النية ما يكون جمعة ويلزمه الفعلة الاولى في روايته  
 الشحاوي عنه ما هو في يوم الاحد وفي رواية المجلد لا يلزمه الفعلة الاولى لانها  
 ظهر من وجه فلا يلزم الفعلة الاولى والجمعة قلت الفعلة الاولى انما لا يكون واجبة  
 فاما ان ظهر من وجه اماما ان جمعة من وجه وطهران وجه الحنابلة في اجابها قال  
 الشرحسي وجماعات هذا الحنابلة لا معنى فانه ان كان هذا طهرا فلا يمكن بناؤها على  
 حرمة عقد الجمعة ولهذا لو دخل وقت العصر وهو في الجمعة مستقبل الطهر لم يثبت عليه  
 حرمة الجمعة وان كان جمعة فلم يجز لا يكون اربعاء وفي المراسن روى عن الشيخ الامام  
 الرازي في حفض المبراة قال قلت لهما الله يصير مودا للطهر بنحو جمعة

قال ما يصنع وقد خات به الامار وفي المسقى مسافر ادرك الامام يوم الجمعة في  
 المسجد صلى اربع ركعات بركعة الاولى دخل معه ولم يحرك خلافا وقالت طائفة من اهل  
 يدرك الخطبة صلى اربع ركعات في هذا القول عن عطاء وطاوس ومكحول ومجاهد وهو  
 محكي عن عمر رضي الله عنه لقوات الشرط وهو الخطبة في حقه قبل ان يسير من ان  
 من لم يدرك الخطبة صلى اربع ركعات وهو قول اهل مكة قال للسبب هنا بشي قال الشيخ ابو بكر  
 الرازي لا خلاف من فقهاء الامصار جلا عطاوس من معه ان من ادرك ركعة من الجمعة لصا  
 اليها اخرى ولم يحل الفهم عطاوس غيره انه لو شهد للخطبة فذهب وذهب وتوصلا  
 ثم جافا درك معه ركعة انه يصلي ركعتين فلما لم ينع فوات الركعة من فعل الجمعة فان  
 فوات ما قام مقام الركعة الاولى واجبة ما كان والشافعي واحمد ومن قال بانها لم  
 بقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك مع الامام ركعة فقد ادرك الصلاة رواه البخاري  
 ومسلم ولقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة فحصل اليها اخرى رواه الحاكم  
 في المستدرک من يثبت طرفه قال اساندها صحيحه قال النووي ورواه ابن ماجه  
 والدارقطني والسماعى وفي اسناده ضعف ومفهومه ان مدركا ما دون الركعة يكون  
 مدركا لتلك الصلاة قال بن حزم وليس فيه ان من ادرك اقل من الركعة لم يدرك الصلاة بل  
 قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حركت اى هرب ان قال اذا سمع الصلاة ولا  
 ما يوها وانتم تسعون وانوها واسترثثون وعلمكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم  
 فاقضوا في صحيح مسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي مع الامام ما ادرك  
 عتم ولم يخص وسماه مدركا لما ادرك من الصلاة من وجد الامام سلحا او حالسا فمضى عليه  
 ان يصبر معه في تلك الحال ويكون ذلك لا سلبا خلافا في صلاة الامام التي هي الجمعة قال بعض  
 ما فاتة وصلاة الامام وتتم تلك الصلاة ولم يفتد الا رجعا وصلاة الجمعة رجعا فكيف  
 يوم رابع لم يكن في صلاة امامه ولم يكن هو عيطها بها قلت ومن العجب ان محمد  
 وماذا وابن حنبل لا يجوزون بنا الفرض على الفل ولا على فرض اخر كركن حوزوا بنا الطهر  
 على حرمة الجمعة وقال الرازي لما قال صلى الله عليه وسلم ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا  
 وجب على مدرك الامام في السجدة اتباعه والنعوذ معه ووجب عليه قضا الفات والعا  
 عليه ما صلاة الامام من الجمعة فيقبضها بعينها هذا الحديث وقد الحق الشاهد في حق

ف

مدركا

تب



المسار باول الصلاة حتى وحب عليه الاربع فكذلك هاهنا لم يحن باول الصلاة قلت  
 وهذا اولى من المفهوم الذي ليس بحج على الصحيح وقد روي من ادرك سجدة من الصلاة  
 فقد ادركها وذلك من جزم الظاهري الا ان الخيف قد يناقضوا هاهنا لان من اصلهم  
 الذي حولوا دينا ان قول الصاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة لا على خلافه  
 وقد روي عن ابن عمر قال اذا ادرك الرجل ركعة يوم الجمعة صلى اليها اخرى وان وجد  
 القوم جلوسا على ارجاء عن ابن مسعود مثله ولا يعرف لها مخالف من الصحابة وقد  
 روت امارته وليه باضعف من حديث انوضوا بالسجد والوضوء من الغفلة  
 والنامن الرغاف والفرح الفوقها لما خالفها الوحنفة من طريق الكحاح من اوطاه  
 من طريق من عمر ومن طريق غيره عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مسند من اماره هو صحيح  
 في هذا اثره لانه لم يرد به ابي كلامه قلت قد عرف لها مخالف من الصحابة فقد روي  
 ابو بكر بن المديني في الاسراف وهو اجل قدرا منه ان مذهب ابي حنيفة هذا مذهب جماعة من  
 الصحابة وهو مست واثم في خلاف والمست اولى من الثاني لما عرف في اصول الفقه والراجح  
 فينبط قوله مع ان ابا بكر الرازي روي عن ابن مسعود خلافة فكان قوله مصطفا ولا ان قول  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى بالعامة من قول ابن مسعود وابن عمر وهو ما ذكرنا  
 من احديث الصحيح لا سيما مع عدم موافقة الاصول الصحيحة واما الخلاف على  
 الاحاديث التي ذكرها فقد قدناه وعلمنا بها اذ لم تعارضه احاديث مثلها بخلاف  
 ما نحن فيه وقال السرخسي ومعنى قوله وان وجدته جلوسا ان قد سلوا ولا يصح فيه حديث  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عبد العزيز بن ابي سلمة ان ادركه في الشهادتين بعد  
 تكبير فاداسل الامام فاه فليكر ودخل في صلاة نفسه وان قد معد تكبير سلك الامام فامر  
 فليكر لا يظهر قوله **وله** واد اخرج الامام يوم الجمعة اى صعود على المنبر يركب الناس الصلاة  
 والى امر حتى يفرغ من خطبته وعندها لا بأس بالكلية قبل ان يشرع في الخطبة واد انزل  
 قبل ان يكره قد تقدم الخلاف على فضل الاوقات التي يكره فيها الصلاة وفي جوامع الفقه عند  
 ابي يوسف سماع الكلام عند جلوسه اذ اسكت وعند محمد لا سلاح قال بن المديني اختلفوا في  
 من دخل المسجد والامام يخطب فقال الحسن صلى الله عليه وسلم ان يركب من ابي بكر بن عمر بن  
 الشافعي ان يركب من ابي بكر بن عمر بن الشافعي ان يركب من ابي بكر بن عمر بن الشافعي

قادم

وهو قول محمد بن سيرين والبيهقي وماكل والنوري وسعيد بن عبد العزيز وسهوان عطا  
 وشرح وعروة ومادة والسعي وقال بن مجاز ان شئت ركعت وان شئت جلست  
 وقال الاوزاعي ان كان ركعها في سجد دخل المسجد والامام يخطب بعد وتر ركع وان  
 لم يكن ركعها ركع اذ ادخل المسجد قال بن بطال في شرح البخاري والمنع قول جمهور اهل  
 العلم ذلك ابو بكر بن ابي شيبة عن عمرو بن عثمان وعلي بن عباس ومنه انما من البابين  
 وغيرهم وقد اخرج ابو بكر بن عمر وعمر بن عثمان رضي الله عنهم يسمعون من الصلاة عند الخطبة  
 ذكره ابو عمر بن عبد البر في شرح الموطأ والقاضي عدا في الامال وقد قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل جاء بخطي رفات الناس اجلس فقد اديت  
 ذكره لافط ابو جعفر الطحاوي اكره بالجلوس والركوع بالصلاة وعن عتبة بن  
 عامر رضي الله عنه قال الصلاة والامام على المنبر معصية ولا بقوله الا سماعا عن  
 ثعلبة بن مائل ان جلوس الامام على المنبر يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام وعن  
 ابي قلابة انه جاء والامام يخطب فجلس ولم يصل قال سئل في الطراز ولهذا ترك  
 الخطباء الركوع اذ اخرجوا الحاجة للخطبة ولم يتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه ركع في المسجد قبل الخطبة فكذا الحاجة الاستماع والا لصات المأمورين  
 وحديث سليلك يحتمل انه كان قبل الامر بالاستماع والا لصات ويحتمل انه كان  
 حين يخطب بعد الصلاة ويحتمل انه كان حين تكبيرة الصلاة لانه كان مباحا مع  
 انه واقعد عن لطف وقد منع من ذلك ابو بكر وعمر وعثمان وعلي ولا يمكن  
 ان يخالقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وقد اوصحناه مما تقدم  
 قال بن المديني ان ابن عمر و ابن عباس يكرهان الصلاة والجلوس بعد خروج  
 الامام يوم الجمعة ولو بدلا فانه عليه بصلتها بالاجماع وفي المحلى قبل الفقه  
 لا يقضيها لانه يراه الجاهل من الطوع حائزا احسد وقال في جوامع  
 الفقه في الجرد انه مضى ولا يقرأ ولا يصلي نفلا ولا يستعمل الذكر وغيره  
 ويكره السلق وورد وتسميت العاطس والاكل والشرب قال الاوزاعي  
 لو شرب عند الخطبة بطلت جمعته وهو قول احمد ذكرها بن المديني في اللخمة قال  
 محمد ولا تسميت العاطس ولا يرد السلام ولم يذكره خلافا وروي محمد بن ابي سفيان

ولو تكرر فبأنه يقرأ بالاجماع



وفصله الاثر انهم يردون المسلم ويسمون العاطس ويسموا ان ما ذكره في  
الاصل والمجرد قوله واختلف بينه وبين يوسف فيه من اعلى انه اذا لم يرد  
المسلم في الحال هل يرد بعد الفراغ من الخطبة عند مجيئه وعند يوسف لا  
يرد والسميت مثله وروى عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول انه يرد في  
قلبه ولا يرد بلسانه ولم يذكر محمد في الاصل ان العاطس في وقت سفيه فادفع  
من الخطبة بحمد الله بلسانه وهذا المخطوط اذا سمع الادان بحسبه فادفع فادفع الحجاب  
بلسانه وقال الحسن والنجعي والسعي والكر وحماد والوردي واحمد واسحق يرد السلام  
وسميت العاطس لقول ابي يوسف وقال ما يرد السلام ويسمعه وقال مالك  
لا سميت العاطس سرا ولا جهر او لا يرد السلام ولا يشرب الماء وسكت الناس  
بالسعي والاسانه ولا خصبهم قال عليه السلام من جمل الخصال فقد لغا رواه  
مسلم قال بن العري وهو قول فيها الاحصار وهو الحق وفي الاشراف ونهى عن الظلم  
والامام خطب عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقرع راسه بالعصا  
وايه من عباس وعامه اهل العلم وكان بن جبر وابراهيم بن مهاجر والسعي وابو  
بردة سلكوا في الحجاج خطب فقال بعضهم اننا لم نؤمر ان نصت لهذا قال بن جرير  
ان الحجاج وخطبان بلعبون علما وان المير قال النجعي اني صليت الظهر في دارك  
ثم رحت الى الجمعة فسمعت له فاولا ان احدهما ان لا يرى الجمعة حاشية خالف الجائر  
والثاني انه كان يحسبها من غيرها عن وقتها قال ابو بكر اساع السنه اولى وذكر الاسانه  
وخصيب بن مسلم والامام خطب وربما اشار اليه ورر الاسانه عبد الرحمن بن ابي  
المي وزيد بن صرخان الرمي بالخصا وكذا بن المنذر وخلف المشايخ فما اذا لم يتكلم بلسانه  
ولكن اشار يده او او ما يراه او بعينه بنعيم او لا او راى منكرا فممن منكم ذلك  
لفعل اللسان والصحيح انه لا بأس به قال صلى الله عليه وسلم رد سلام من مسعود  
بالاسانه وهو خطب وفي الاخره وبلغ العلم وقت الخطبة ما يشه الامر بالمعروف  
وما ينهى الناس ومن العلماء من قال السكوت كان لازما في حقهم لانه صلى الله  
عليه وسلم كان يسمع ما ينزل عليه من القرآن اما اليوم والسكوت غير لازم لانه قد  
يكون في اليوم من هو اعلم من الامام واورع منه فلا يلزمه استماع خطبة من هو دونه

ومنهم من قال ما دام في الجرد والتمسك على الله والوعظ للناس فعملهم ان يسمعوا فاذا  
لحق في مدح الطلعه والدعاء لهم فليس عليهم ان يسمعوا وان الطحاوي يقول على  
القوم ان يصتوا فادخل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
محمد بن يحيى على القوم ان يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم والذي عليه عامه المشايخ  
ان عليهم ان يصتوا من اولها الى آخرها وقال ابو حنيفة ومحمد اذا ذكر الله والرسول  
فيها اسمعوا ولا يذكروا الله باللسان عليه ولم يصلوا على الرسول قال بن المنذر هذا الجواب  
وهو قول الثوري وعنه ابي يوسف يصلون عليه سرا وهو قول مالك وابن حنبل واسحق  
وهذا كله في حق الامام وقال الثوري في شرح المذهب قال ابو حنيفة واصحابه والاوزاعي  
وما لك واحد في جماعة الا ليرحمهم عند الخطبة وعند الشافعي في اصح قوليه وهو  
المشهور في المذهب بسحب الانصاف ولا يحسد الا حرم الكلام في الدم والاملاء الجدد  
سحب الانصاف ولحرم الكلام وانفقوا على ان الصحيح هو الاول وفي ذلك الخطبة ايضا  
قوله ان الصحيح انه لا يحرم وقال الثوري اني اهل العلم على كراهية الجدد والامام خطب  
ولا سكر الا باسانه لعامة اهل العلم لانه وقد قدمنا في حديث ابي هريرة رضي الله عنه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت لي يوم الجمعة والامام  
خطب فقد اغوت منك عليه وقد ذكرناه وعن ابي بن كعب ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
هذه السورة اني لم اسمعها الا الان فاشار رفقته اليه ان اسكت فلما انصرفوا قال سالت  
منى لربك هذه السورة فله خبرني قال اني ليس لك اليوم من صلاتك الا ما لغوت فذهب  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر له ذلك واخبره بالذي قال ابي فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صدق ابي رواه احمد وابن ماجه وابن ابي شيبه قال النعماني  
اسناد صحيح وقال الثوري حديث صحيح وفي الحديث رواه عن ابي داود عن ابي  
الدرداء مثله وفي سنن براه وعنه ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
تكلم يوم الجمعة والامام خطب فهو كمثل الحمار يحمل اسفارا ذكره في المعنى وقال رواه  
احمد بن زهير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال بن بطال وجماعه  
اهل القوي على وجوب الانصاف للخطبة وعنه ابن عباس انهم قالوا من

هذا مكرر زائد  
ويقرأ بعقب قوله  
وملك واتخذ قوله  
بعد هذا ابتداء  
وجامعة الخاتم  
عند الخطبة



قال لصاحبه اسكت فلا يجعه له وقال بن وهب من لغا لم يكن له جعه وحرمة فضله  
وكان صلاته طهرا واحج الشافعي يروي ان رجلا قام والي صلى الله عليه وسلم  
خطب فقال من الساعة فاعرض النبي صلى الله عليه وسلم وأشار اليه الناس ان  
اسكت قال فلما دل ذلك بشيرون الله ان اسكت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فما اعددت لهما قال حب لله ورسوله فقال انك مع من احببت رواه الشافعي  
قال النووي باسناد صحيح فعدله النبي صلى الله عليه وسلم ومحدثه لا يستسقاء على  
ما يأتي ان شاء الله تعالى في بابيه وما ذكرناه اولي كنهه رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وذلك ما وجدته به سلوته والصنف اوى ولا نجاد كناه محرم وما ذكره مسج والمحرر  
فاصل على المسج لما عرف في اصول الفقه ولا احاد بننا اصح قال امام الحرمين  
انما وجوب الاستماع الى الخطبة فليس معه من حقيقة هذه المسئلة شي فوجب  
القطع بوجوبه على مذهب الشافعي وكف استسقاء خلافه وورني الحجاب للخطبة  
والفعله منها فعله صلى الله عليه وسلم فادركت عليهم الاستماع منع ان  
الحجب على الخطبة رفع صوته وحضور من يقع منه اللعظ ولا ياتي منه السماع  
فهذا قطع مما به عدم الحضور واما الواضعا عند حضورهم اسي له والفرق  
بين ذلك الامام وغيره ان الامام اذا فخر خرج من الخطبة كلف من يحضره الجلوس والامام  
خطب فانه اعراض عن سماع الخطبة وقال ابو عمر بن عبد البر ان ابن عباس  
ذكر ان الهرة والصلوات خرج الامام ولا تخالف لها وفي الحديث ان علمه من  
عبد الله المزني بكاه فخا كرهه ولا عامر خطب يوم الجمعة فقال له جلست القوم  
فدارخلوا فقال له لا يحل حتى يصرف فلما قضى صلاته قال له ابن عباس صاحبك  
فما رواه امانت فلا يجعه لك وعن ابراهيم النخعي ان رجلا استفتح ابن مسعود  
ايه والامام خطب فلما صلى قال هذا خطبك من صلاتك قال في الدخيمه لا روايه  
في البعيد وأشار محمد بن سله الى السكوت وكان محمد بن سله هذا وصير من يحضره يقرأ وهذا  
رواه حماد عن ابراهيم واما دراسه الفقه وكتابته والنظر فيه فمن الاصحاب من اباحه  
وهكذا روى عن ابن يوسف وكان الحكم بن زهير منظر في الفقه وهو من كبار اصحابنا  
وكان مولعا بالمدلس قال الحسن بن زياد ما دخل العراق اعدت الحكم بن زهير دكره

والمسوط وفي المحيط وكان يناظر في الفقه وفي المرقسي اني اختلفوا في التسيب والتليل  
للماني عن الامام واجمعوا على انه لا يحل كراه الناس واما فراه القرين والذكر واليقه  
وقال بعضهم لا يستعجل بقراءه القرآن والركا افضل من الانصات وقال بعضهم لا انصت  
افضل وفي المقيد الماني اصح قال المرقسي واما دراسه العلم والنظر فيه فله وكتابته  
فمن اصحاب من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع الخطبة وكان  
عبدان رضي الله عنه يقول لمنصت الذي لا يسمع من الخطبة مثل المنصت السامع كان  
عروة بن الزهر لا يرى ما سبابا لالمراد لم يسمع الخطبة ويخص سعد بن جبر والنفعي  
في فراه القرآن اذا لم يسمع الخطبة ويخص عطاء والشافعي وابن جنبل في الذكر وقال  
ابن المنذر يحكي الفراه والذكر اذا لم يسمع الخطبة وقال ابن المنذر ويخص مجاهد  
وطاوس في سرب الماء ومثله عن الشافعي قال ابن المنذر لا بأس به اذا لم يعلم حجه  
منعت وقال ابن جنبل ان لم يسمع الخطبة سرب فسرع لازم في الوقفات  
وما وى المرقسي لا بأس بالخطبة والديون من الامام اذا لم يسمع الفقه وقال الفقيه  
ابو جعفر لا بأس به اذا لم يخلد الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ فيها وهو قوام  
ما كان وقال في هذا بخطاهم الى مجلسه قال الا وزاعى بخلافه الى السعة وقال  
الشافعي المحطى اليها الواحد او اسن لا بأس به واكره الكثير الا ان لا يجد السيل  
الربط الى الخطبة فليسعه ومنهم من اباحه ما دهم وقال ابن المنذر لا يجوز شي من ذلك  
لان الابل من الادى والكثير مكره وله ذلك ابو هريره وسلمان وابن المسيب  
وعطاء وابن جنبل ويدر عليه قوله صلى الله عليه وسلم اجلس فقد ادبت وعن معاذ بن  
انس الجهمي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خطب رقا الناس يوم الجمعة اخذ  
جسرا الى جهنم رواه الرمدي ثم اختلفوا في ان الديون من الامام افضل او الساعده  
قل الساعده افضل كما يسمع مدح الطلبة والدعاء لهم والكلوا والصحة ان  
الديون منه افضل الحديث قوله واداد ان المودن الا ان الاول من الناس  
السع والشري ويوجهوا الى الحججه لقوله تعالى ادانودي للصلاه من يوم الجمعة  
فاستعوا الى ذكر الله ودرروا السع ولا اعتبار بالادان قل الزوال وقال في المنافع  
ان كل ادان يكون قبل الزوال فدا غير معتبر والمعتبر الادان بعد الزوال في الاصح



سواء كان على المنبر أو تزور أو ذكر أو مكر الرازي عن مسروق والضحاك ومسلم بن يسار  
أن السبع يحرم بزوال الشمس وقال مجاهد والزهري بالسباع واعتبار الوقت أو لم  
أدرك عليهم الحضور بدخول الوقت فلا يسهط عنهم ما خذوا التدا ولذا لم يدر  
للتد قبل الزوال معني لم يخلوا في حوز السبع وقت التدا فقال أبو حنيفة وأبو  
يوسف ومحمد بن زفر والسافعي يجوز مع الكراهة وهو قول الجمهور وقال مالك  
وإن جنس الطاهرية السبع باطل وقال في المحلى يفسح السبع إلى أن يفضي الصلاة ولا  
يصححه خروج الوقت ولو كان بين ما يركب ولا يحرم من خارج ولا يجاز ولا يسلم وقال  
مالك كذلك السبع الذي فيه مسلم وكذا في البهاج والأجازه والسلم وأباح الهبة والفضل  
والصدقة فإن من حرم فطره يفسد قول مالك ومسانة فإن جعله ذلك المشاغل  
سألناهم عن من لم يشغل بل باع أو أخرج أو أجر وهو ناهض إلى الجمعة أو وهو في  
المسجد وهو في الصلاة فإن قالوا يفسح بطل تعليلهم بالمشاغل فإن لم يعلموا به فقد  
فاسوا على غير علمه وهو باطل عند من يقول بالنفاس فكيف عند من لا يقول به ولا روى عن  
أبي عيسى أنه قال لا يصح السبع يوم الجمعة حتى ينادى بالصلاة وفي بقية الفروع غير السبع  
وحان عند الخليله فليس ينبغي أن يحرم السبع والشرا قبل الزوال أيضا إذا كان  
متركة بعد أن يجامع تحت نفوت عليه صلاة الجمعة والجمهور أن حرمه السبع لمعني في  
غير العوضين فلا يمنع حوز الباع والسبع عند ضيق الوقت المنفوت لقرص الوقت  
وبالهي عن بلقي الحلب وسع حاضر لباد والسبع في الأرض المنصوبة وعن عمر  
ابن شعيب عن أبيه عن حماد أنه نهى أن يسبح في المسجد وأن يسرى فيه أن ينشد  
ضاه فيه ومع ذلك يفسد السبع فيه وعن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم جنبوا مسلحكم بمحارسكم وصبيانكم ورفع أصواتكم وسبل بيوتكم  
وسعكم وشراكم وأقامه حروك الحديث رواه أبو بكر الرازي بعد نهى عن السبع  
فيه وسعد بالاجماع وأد اصعد الإمام المنبر جلس وأدان المادون بن يدك  
المنبر لما رواه السائب بن يزيد قال إن الأذان يوم الجمعة كان حين جلس الإمام على  
المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدى حروكها كان في خلافة عثمان  
وكره الناس زاد عثمان الأذان بالبالب على الروايات الأخرى على ذلك رواه البخاري

سبع

وغيره وفي طريق أخرى زاد الثاني مكان البالب فعلى الأول جعل الأقامة إذا نالها  
أحد الأذان وقال عطاء بن أنس بن دعوا الناس دعوا ولا يؤذن واحد وقال  
عبد الحق هراهم سئل ولحق بن الشافعي أنه جعل الخطيب والجلسه بينهما سطرطا  
لصحة الجمعة فجرحه فطبه عليه السلم ولم يجعل جلوسه عليه السلم على المنبر من الخطبة  
سطرطا بل جعله مستحبا وكذا الواسندي في القوم في خطبته صح مع مخالف التي  
صلى الله عليه وسلم في ذلك وقال بن بطال وهذا الخطيب من سنة عند العلماء وقال  
أبو حنيفة لا جلس الإمام من الخطبة وحالف هذا الحديث قلت ما أجماع على الجازفة  
وهي بدل عن طه بقواه ودنه فلو كان ما نقله خطبا لا عند له لا أدب العلم فليفت  
منفله الباطل والادب وهذا المختصر يقول فيه وأد اصعد الإمام المنبر جلس وأدان  
المودون من يدى المنبر قال صاحب الكتاب بذلك عن النوارى وذا صلى الله عليه  
وسلم يقول على الدوحة التي على المسراج قال النوارى حدثت صحيح والمنبر ليس المنبر  
مشتق من المنبر وهو الارتفاع والمسراج أعلى المنبر الذي يقع عليه الخطيب ليستريح  
من الخطبة عند الأذان قال في المحيط الروا الميمنة وفي البدايع أسرار المنارة قال وقيل  
أسر موضع بالمدينة وقال البخاري الزور موضع بالسوق بالمدينة وفي شرح البخاري  
لا من بطال الروا كبر عند باب المسجد وفي المعرب لا زور من الرجال الذي  
نقلنا حديثه في صدره ومؤننه سميت دار عمان بالمدينة ومنها قوله ما أخذ الأذان  
بأروا وقال الجوهري هو عال بالاحسن من الجلاح الأضار وفي جمع للعراب وهي  
الاجمة بلون في القصب ثم قل الأذان المعبر لوجوب السعي وجرمه السبع هو  
الأذان عند المنبر من الخطبة وهو الثاني وأخاه الطحاوي وكذا في جوامع الفقه  
والمغني في الصحيح وفيه قال الشافعي وأحد والثرف بها الأضار وقال بن  
عمر الأذان الأول بدعة ذكره عنه أبو الحسن في سببه في سنته وقال الحسن  
الأذان على المنارة هو الأصل وقال الكلبي والسري هو الأصح إذا وقع بعد  
الروا وبه يحب السعي ويحرم السبع وعامة المشايخ على أحسن الأذان  
الثاني وسئل أبو القاسم عن الأذان يوم الجمعة يؤذن واحد بعد واحد بلون للمالك  
مالاؤك من الجمعة قال لا المعبر هو الأول ثم الخطيب أد اصعد على المنبر لا سلم



على القوم عند ما به قال ما لك ثلاثة قد سلم عند دخوله فلامعني التسليمه فاسا وقال الشافعي  
 واحد سلم عليهم ياروي انه عليه السلام كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل  
 الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم رواه الترمذي وقال ليس بالقوي وقال عبد الحق  
 في حكاية كبريت هو مهمل قال واسند ابو احمد من حديث عبد الله بن لهيعة  
 قال وهو معروف في الصغفرا ولا يحج به وفي جوامع الفقه وسقلا السيف  
 في جوامع السيف وفي المبسوط يستحب للمؤمن ان يستقبلوا الامام عند  
 الخطبة وعن ابي حنيفة انه كان اذا فرغ الموذن من اذانه اذ ارجعه الى الامام  
 وكان ينحني واسم يستقبلان الامام اذا خطب وهو قول شريح وعطاء بن  
 دناك ورواه في الثوري وسعيد وابن خاتم ويريد من الحريم والشافعي  
 واحد وسحق قال في المنبر وهذا كاجماع وعنه علي بن ثابت كان صلى الله عليه وسلم  
 لا يخطب استقبله صحابه بوجوههم وهم من يطال في سري الحاركي لكن الراس  
 ان القوم يستقبلون القبلة وامرهم وابنه له للخرج في نسوته الصفوف لكن الاجام  
 لو استقبلوا بوجوههم في حال الخطبة ذلك في المبسوط قال النووي بكن في الخطبة ما  
 فعله جهله الخطيب من الذوق بالسيف على درج المنبر في معمود فانه بدعه كاصل  
 له وكذا الدعاء على المنبر قبل جلوسه وكذا المحارفة في اوصاف السلاطين وفي الدعاء لهم  
 وكذا كدوم في يومه السلطان العالم العلل ثم اجمعوا على ان صلاة الجمعة ركنان يجهر  
 فيها بالقراءة فانه في الخطبة وغيرها يقرأ فيها وقراءة في الطهارة ما يدل منه  
 وان قرأ الجمعة وادخلها المنافقون كان حسنا به كما بالنبي صلى الله عليه وسلم وقراءة  
 والمواظبة عليها مكرهه ليجز ان ياتي القرآن وايها العادة ان ذلك بغير الحزم والوجوه  
 وقال في جوامع الفقه وحرمانه الاجل والسابع يستحب وجماعة الكفار يحرم عند  
 الخطبة وعند الشافعي في اصح قوله وهو المشهور في الجديد يستحب الانصاف  
 والخمس والخم الكفار وفي القدم والاملا من الجديد يحب الانصاف وحرم الكفار  
 واصفوا على ان اصح هو الاول وفي كلام الخطيب ايضا فوالا يصح انه لا يحرم  
 وقال النووي انفاه كل العلم على كراهية الكفار والامام خطب ولا ينكر الا بشان لعامة  
 اهل العلم اليه وقد قدماها وحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه

هذا معزاه  
 وهو بعد قوله وقال  
 ما جزم في الامم وخرانه  
 الاكل والاشاع  
 مستحب قوله  
 بعد قوله في الثوري  
 السابعة للامام في  
 شاذ في

وسلم فرائد يوم الجمعة تبارك فذكر ما امام الله وابو الدرداء العز في فقال متى نزل هذه  
 السورة اني لم اسمعها الا الان فاشار رفيقه اليه ان اسلم فلما انصرفوا قال سالك  
 متى نزلت هذه السورة فلم يخبرني قال اني ليس لك اليوم من صلاتك الا ما لغوت  
 فذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر له ذلك واجتمع بالذي قال  
 ابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق ابي رواه احمد وابن ماجه وابن  
 ابي سببه قال الترمذي اسناد صحيح وقال النووي حديث صحيح وفي المحلى  
 رواه عن ابي داود عن ابي الدرداء مثله في سورة براء وعن ابن عباس  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم يوم الجمعة ولا عامر خطب  
 فهو مثل الجارحيل اسفارا اذ لم في المعنى وقال رواه احمد بن زهير عن ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال من يطال وجماعة اهل الصوى على وجوب  
 الانصاف للخطبة وعن عمر وابنه واسم عباس انهم قالوا من قال لصاحبه اسلمت  
 فلا جمعة له وقال من وهب من الغل لم يزل له جمعة وحرمة فضلها وادانت صلاته طارعا  
 ولحقه الشافعي ياروي ان رجلا عامر والنبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال  
 من الساعه فاعرض النبي صلى الله عليه وسلم واسار اليه الناس ان اسكت قاله  
 لما دل ذلك يسرون اليه ان اسكت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بل  
 ما اعدت لها فاجب الله ورسوله فقال ابل مع من احببت رواه الترمذي  
 قال النووي باسناد صحيح فعلم انه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا لا يستسفا  
 على ما ياتي ان ساله تعالى في ماله وما داراه اولي انه نص رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم واداه وما احب به سلوته والنضاجوي وكان ما داراه محرم  
 وما داراه مع والمحرر فاصل على المسح ما عرف في اصول الفقه ولا احادها اصح  
 قال امام الحرمين من ابل وحب الاستماع الى الخطبة وليس معه من جفقه هذه  
 المسئلة شي فحسب القطع بوجوبه على من ذهب الشافعي ودفن سجك خلافة  
 وقد نفي احاب الخطبة والعهدة بينهما على قوله عليه السلام فاد الرخم عليهم  
 الاسماع ينبغي ان لا يحك على الخطيب رفع صوته وحضور من يقع منه اللقط  
 ولا ساي منه السماع وهذا وطعا مما به علم الحضور وما لو انفضوا عند حضورهم







لفرض الووب والتهنى عن بلفى الكلب ومع حاضر لباد والسع في الارض المصوبه  
وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه نهى ان يساع في المسجد وان يشترى فيه  
وان يمشى ضاله فيه ومع ذلك يعقد السع فيه وعن معاذ بن جبل قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم جنوا مسلحاكم بحاجتكم وصبيانكم ورفع  
اصواتكم وسل سؤفكم وسعلوا وشركوا واقامه حدودكم للحدود رواه ابو بكر  
البارقي وقد نهى عن السع فيه وسعق بالاجماع وادل صعد الامام المنبر جاس وادل  
الماد نون من يدى المنبر لما رواه السائب بن يزيد قال ان الماد ان يوم الجمعة كان  
حين جلس الامام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني مكر وعمر فلما  
كان في خلافة عثمان في كثر الناس زاد عثمان الماد ان الثالث على الزور امس الامر على  
ذلك روله البخاري وغيره وفي ابوك وعمر وعثمان وعلي ولا يمان ان خالفوا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وقد اوصحناه مما تقدم قال من المنذر ان  
عمر واس عباس جدها ان الصلاة والخلاف بعد خروج الامام يوم الجمعة ولم يدركه فانه عليه  
صلتها بالاجماع وفي الخلف قبل الفقه لا يرضى بها لانه يراه الجاهل فيظن الظن جازنا  
حينئذ وقال في جوامع الفقه في المحدث انه يصنع كذا بقرا ولا يصلي بطلا ولا يشتغل  
بالذكر ويترك الكلام ورده وسميت العاطس والادل والبسب قال الا وراعي لو سرب  
عند الخطبة بطلت جمعة وهو قول احمد والشافعي والمنذر وفي الحديث قال محمد ولا يسميت  
العاطس ولا يرد السلام ولا يركب في خلافة وروى محمد بن ابي يوسف في صلاة الاثر  
انهم يردون السلام ويسلمون العاطس ويسلمون هذا ان ماد في الاصل والمجرد  
قوله والخلاف منه ومن ابي يوسف شاعله انه اذا لم يرد السلام في الحال  
هل يرد بعد الفراغ من الخطبة عند محمد يرد وعند ابي يوسف لا يرد والشميت مثله  
وروى عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول انه يرد في قلبه ولا يرد بلسانه ولم  
يذكر محمد في الاصل ان العاطس في وقت الخطبة ماد ايصنع روى الحسن انه يحل الله بقلبه  
ولا يحل سفيته فادام في من الخطبة يحل الله بلسانه وهذا الموقوف اذا سمع الماد ان  
حبه بقلبه فادام في خطاب بلسانه وقال الحسن والخج والسعي والخلم وحاد  
والثوري واحمد واسم يرد السلام وسميت العاطس لقول ابي يوسف وقال قتاد

مرد السلام وسمعه وقال ما اكلم لا سميت العاطس سرا ولا جهر او لا يرد السلام ولا  
يشرب الماء وسكت الناس بالسميع ولا شأن ولا خصمهم قال عليه السلام  
من جرك الحصار فدلغار واه مسلم قال من العربي وهو قول فقها الامصار وهو  
الحق وفي الاسراف ونهى عن الكلام والامام خطب عثمان واني عمر وقال من مسعود  
اذا ارأته سلم فافزع واسه بالعصا وكرهه من عباس وعامة اهل العلم وكان بن  
جبر وانه من جبر والشعي وابورده سليمان والحاج خطب فقال بعضهم انما امر  
يوم ان تنصت لهذا قال من حرم بان الحاج وخطباء تلغون علماء وان الزبير قال  
الخجني اني صليت الظهر في دارى ثم رحت الى الجمعة بعبه وله ما ويلان لحدتها انه كان  
يرى الجمعة حاشا خلفه الجار والماني انه كان ينهاها خيرا عن وقتها قال ابو بكر اتيه  
السنة اولى وذكر الاشانه ومحض من سلم والامام خطب كان بن عمر محض من  
كلمه والامام خطب ورما اشار الله وراى لاساره عبد الرحمن بن ابي ليلى وزيد بن  
صرخان والنوري ولا وراعى وكره طاوس الاشانه وكره عليه وزيد بن صرخان  
الرحمى بالحصاص وكان المنذر ولخلف المسامخ فما اذا لم يسم بلسانه ولكنه اشار بيده  
او اوامرا ساه او بعينه شعر او لا اراى منكرا فمنهم من كره ذلك ليعمل اللسان  
والصحيح انه لا بأس به فانه عليه السلام وردت من مسعود بالاشانه وهو  
خطب وفي الحديث وبلر الكلام وقت الخطبة ما سبه الامر بالمعروف وما يشبه  
كلام الناس ومن العلماء قال السلوت كان ما في جهم لانه عليه السلام ان يسعم  
ما ينزل من القرآن اما النور والسكوت غير انهم لا يرون في القوم من هو اعلم  
من الامام وادورع منه ولا يلزمه استماع خطبة من هو دونه ومنهم من قال ما  
دام في الحمد والثناء على الله والوعظ للناس فعملهم ان يستمعوا فاد الخدم يمدح  
الطلبة والادعاء لهم وليس عليهم ان يستمعوا وكان الطحاوي يقول على الفور ان ينصوا  
فاد ابلغ فطه تعالى ما بها الدين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فحمد على الفور  
ان يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم والذى عليه عامه المسامخ ان عليهم ان ينصتوا  
من اولها الى اخرها وقال ابو حنيفة وحمد اذكر الله والرسول فيها استمعوا ولم يذكروا  
لله بالثناء عليه ولم يصلوا على الرسول صلى الله عليه وسلم قال من المنذر هذا الجبالي وهو



قول النوري وغيره ان يوسف يصلون عليه سرا وهو قول مالك وان جليل واسحق  
وهذا كله في حق العرب من الامام وقال النووي في شرح المذهب قال ابو حنيفة  
واصحابه والاوزاعي ومالك واحمد للامام ان يقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية  
سورة المنافقين وذلك مع الفاتحة وقال الشافعي واحمد يقرأ فيها سورة الجمعة واد الجاك  
المنافقون وكذلك في الحديث هل انك حديث الغاشية مع سورة الجمعة  
والذي ادركت عليه الناس سمع اسمر بك الاعلى عن عبد الله بن ابي رافع قال استخلف  
مروان ابا هريرة على المدينة وخرج الى مكة فصرح لنا ابو هريرة بالجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة  
في الجمعة الاخيرة اد الجاك المنافقون قال فادركت ابا هريرة حتى انصرف فقلت انك قد قرأت  
سورة من كان على ابي طالب يقرأ بها في الوفة فقال ابو هريرة اني سمعت جدي ابا  
الحسن صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة رواه مسلم في صحيحه وعبد الله هذا  
ما يعي وابي ابراهيم صحابي وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه اسلم  
ويقال ابراهيم ويقال ثابت ويقال هريرة وقوله حتى يكسر الحاء المهملة وبالياء الموحدة اي  
محمدي وغيره العيان بن شير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العبدن وفي  
الجمعة تسبح اسمر بك الاعلى وهل انك حديث الغاشية قال واد الجمع العبد  
والجمعة تسبح اسمر بك الاعلى وهل انك حديث الغاشية يقرأ بها في الصلوات رواه  
مسلم وقول مالك اما اني جابه الحديث هل انك حديث الغاشية مع سورة الجمعة  
فوهما الحديث لربما في الثانية فراه سورة اد الجاك المنافقون بل جئت بها هل  
انك حديث الغاشية وان قوله والذي ادركت عليه الناس سمع اسمر بك الاعلى معني مع  
الغاشية بوهما انه لربما في الحديث وقد ذكر حديث مسلم في صحيحه خلافة وقال  
الشافعي فان قرأ في الاولى المنافقين قرأ في الثانية الجمعة قال المولى وغيره ولا بعد المنافقين  
ولو قرأ في الاولى غير الجمعة والمنافقين قرأ في الثانية سورة من غير ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يقرأها في رعة واحدة ولا قرأ الجمعة بعد المنافقين والقرآن المنكوبة في الصلاة مكرهه  
عند اكثر اهل العلم **ف** فرع احلفوا في الصف الاول بان صحابته يسعدون رضي  
عنهم يرون الصف الاول مما يلي المقصود لانهم كانوا يسمعون العامة من دخول المقصود  
فكان في ذلك احرار فضيلة الصف الاول في حق العامة اما في حقنا فلا منع فهو الصف

الزائد هنا  
قال

رم

الذي يلي الامام ذكره في خزانة الادل وغيره **ف** فرع احلفوا فممن لم يدر على السجود  
على الارض من الرجام فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول السجود على ظهر الخمر رواه  
البيهقي باسناد صحيح وبه قال اصحابنا والنوري والشافعي واحمد واسحق وابو نوري وقال  
عطاء والزهري بمسند عن السجود فادار فغوا سجد وعبدنا او فعله جاز وعند الشافعي سجود  
على ظهره واجب في الصحيح ونقله النووي عن ابي حنيفة وهو وهو وقال مالك بعد الصلاة ان  
فعل ذلك وقال نافع توفي اما وقال بن المنذر يقول بن عمر يقول وفي المغمسان في سطر حتى  
يقوم الناس فاد او جده سجد ولو سجد على ظهره رجل اجراه وان سجد على ظهره سجد  
على ظهره سجد اخر لا يجوز وكذا لو وجد فرجه ومع هذا سجد على ظهره رجل لم يحز ولو ركع  
ركوعين مع الامام منها ولم يسجد لله الرجام حتى فرغ الامام قال ابو حنيفة سجد سجدتين  
للكعبة الاولى وبلغى الثانية ونفضها وان نواها عن الثانية بطلت تنتد واثبت للركعة  
الاولى وقال ابو حنيفة هذا على لحدى الرواسن عن علمنا وعلى الرواية الاخرى يكون  
السجدة الثانية للثانية وقال ابو حنيفة ان رجع مع الامام الاولى ولم يسجد ورجع معه في الثانية  
وسجد فالثانية تامة ونفضي الاولى برئوع وسجود واحلفوا فممن رجم في الجمعة عن الرو  
والسجود حتى فرغ الامام فعدنا بصلح راجس لانه ادرك اول الصلاة فهو الحق قالو  
نام حلقه وهو قول البصري والاوزاعي والشافعي وان جليل وقال قتادة وابو الجحاش  
والشافعي وابو نوري رضي الله عنهما قال مالك احب الى ان يركع في الجمعة من ان يركع في  
الاربعاء لانه لم يدر مع الامام ركعة للكون مدركا للصلاة قلت هذا ضعيف لانه عليه  
السلام قال ما ادركم فصلوا او ما فاتكم فافضوا في الحديث الصحيح هو اعلم من ان يكون ما  
ادركه ركعة او اقل **س** سلة قال في المبسوط الصحيح عن ابي حنيفة ومحمد حوازي الجمعة في مصر  
واحدة في موضعين واكثر وفي جوامع الفقه عن ابي حنيفة رواه اسان والاطر عنه عدم  
حوازيها في موضعين فان فعلوا الجمعة للاولين وان وقعنا معا او جهلت فسدنا وقال  
الكرخي لا بأس بان يجمع في موضعين او يركع في المغمسان عن ابي حنيفة يجوز في ثلثة واكثر  
وقال ابو يوسف لا يجوز في موضعين الا ان يكون بينهما نهر عظيم كركعة بغداد وعنه انه  
لا يجوز اذا كان عليه جسر دله في جوامع الفقه وروى عنه انه كان يقطع جسر بغداد  
وقت الصلاة للكون لمصرين ذكره في المسامع وهو قول اوجه للشافعية وعلل بان



لجاسن يكونان في حكم مصرين وهو ضعيف فان المسافر لو صلى الى الجانب الاخر بقصر  
وقال الحمد لا بأس بالجمعة في مسجدين وعنه في ثلثة مواضع وقال في المحط اذا كان في البلد  
كثير من اهل الجوارح والاجتماع في مسجد واحد وصارت صلاة العيد وقال  
الطحاوي في محضره لا بأس بان يجمع الامام بالناس في مصر في موضعين ولا يجمع فيما  
هو اكثر من ذلك قال هكدي روى عن محمد بن وهب ما خذ في النوادر لو خرج الامام مع  
جماعه الى الجبانة للاستسقاء وخلف انسا فاصلى في المسجد الجامع وصلى الامام بهم  
الجمعة في الجبانة قال جبرها فادارت على حوازيها في موضعين وهو ظاهر الرواية وقال  
الاسكحاني وروى عن ابي يوسف انها يجوز في ثلثة مواضع واكثر من ذلك عن ابي حنيفة  
وفي النوادر يجوز في مسجدين فصاعدا عند ابي حنيفة ومحمد في الصحيحين ذكره في المسوط  
وعن ابي يوسف رواه في رواية يجوز في مسجدين دون الثلاثة يجوز في رواية في ثلاثة  
ان يكون بينهما من عظم كالمقدم وقال سنده في تمام عند مالك والشافعي في جامعهم  
وقال بن عبد الحكم اذا كان في مصر والحقوا الى ذلك يجوز وقول بن القصار قول ابي يوسف  
وقال بن حنبل يصح في موضعين عند الخجعة في اصحاب الرواسين وان صلوا فيها من غير  
حلقة ووقعنا معا او علمت السادة ثم سبب او لم يعلم بطلنا وان علمت السابقة  
وكانت النية جمعة الامام صحت المأينة والاصح الاول ذكر ذلك كله ابو البقاء  
في شرح الدراية في الخطاب وجوزها عطاء وداود في سائر المساجد لما ان وجوب  
السعي يمنع اقامتها في غير المسجد الجامع وهكذا في الخلف الراشد من فلو حاز ذلك  
لم يعطل المساجد في زمانهم وفي المسجد من عند مالك الجماعة لاهل المسجد الحسن وخالف  
الائمة الثلاثة وفي فيه المسند قال محسن لما اسلى اهل مصر وبقائه المحسن بها مع  
لخلاف العلماء في حوازيها امرائهم ما اذا اربع بعد الظهر حيا الحياط واختلفوا  
في ميتها قبل سوي ظهر يومه وقبل اخر ظهر عليه وهو الاحسن وقيل لا حوط ان  
يقول يوم اخر ظهر اذ ركت وفيه ولم اصله بعد ظهر يومه انما يحب عليه  
ماخر الوقت في طاهر الروي هكدا ذكره قال محسن لخساري ان يصلي الظهر بهذه  
النديم يصلي اربع ثلثة السنة واختلفوا في القراءة من بقرا الفاتحة والسورة في  
الرابع وقبله الا واصل الظهر لم اختلفوا في سبوت الجماعة ما اذا اعتبر اذا اجتمعنا في

مصر ولحده قبل بالشروع وقبل بالفراغ وقبل بها والاول اصح وعند المالكية وانما  
قبل السنن بالاحرام وقبل بالسلاط درهمان في الدخيرة وشرح الهداية في المقاتل  
فاد ابطنا سلب الى ان يجمعوا في مكان واحد فتملوا الجمعة قال وقيل الطهر وهو  
ضعيف مسنده بكن السفر بعد الزوال يوم الجمعة ولا يكره قبله وسيل الاوزاعي  
عن مسافر سمع ادا ان الجمعة وقد اسرح دابته قال فلم يصح وقال بن المنذر انه ان يسافر  
ما لم يحضر الوقت وقال عمران الجمعة لا تجب عن السفر وفي شرح القدوري في مصر  
لا يكره قبله وبعد وفي الدخيرة المبلدي اذا اراد السفر يوم الجمعة ذكره في المسند  
في السير الكثر وجعلها على وجهين ان كان سفره قبل الزوال فلا بأس به بخلاف لعدم  
وجوبها فصار كيوم الخميس وان كان بعد الزوال واعتلته الخروج من مصر قبل خروج  
وقت الطهر فانه لا بأس به قبل اقامه الجمعة وان كان لا يملكه ان يخرج منها قبل خروج وقت  
الجمعة فلا ينبغي ان يخرج من مسجد الجمعة قال ولا توجد هذه المسئلة بهذا الفصل الا في  
السير وفي النوادر يجوز ان يسافر يوم الجمعة قبل الصلاة من غير فصل وهو شاعلي ان  
الوجوب بل اخر الوقت فادان لا يخرج وقت الطهر قبل خروجه من مصر فيصير ما ركبا فضا  
فالجمعة اخر الوقت وحلي عن الشيخ الامام محمد بن ابي حنيفة ان كان يقول عندي في  
حواف اصل المسئلة اسكال ووجه ان اعتبار اخر الوقت انما يكون فيما سفره الانسان  
بادا به وهو سائر الصلوات اما الجمعة فلا سفره هو بادا بها وانما تودها مع الامام والثا  
منع ان يغيب وقت ادا بهم حتى اذا كان الخروج من مصر قبل ادا الناس منغى ان  
يلتزمه سفره واد الجمعة وهذا الذي قاله الشيخ هو الحق لا يرى انه لو قوب للجمعة مع الامام  
من غير عذر ومات قبل اخر الوقت ياتم ولو كان الوجوب بخره الطهر لما اتم وفي البسيط  
الحجوز اسال السفر بعد الزوال يوم الجمعة عند الشافعية وكذا عند المالكية ذكره في الدخيرة  
لامراني وكذا عند المالكية ذكره ابو البقاء في شرح الهداية في الخطاب فليست  
بحرم السفر عند الزوال بعد ان الوجوب موسع لا يحكم عليه في اول الوقت وهو عند حكمة  
مسافر فليست بلون عاصبا بتركها وفي لا يحب عليه وجوب اخر ميا والواحد ان يصلها  
الامام في اول الوقت ومما يعتمده واجبه فلنا عنه لحوبة الخواتم الاول  
ان الامام الواجب الطاعة لا يشرط عذره ولا امره ولا ادبه بل لكل واحد من اجد الناس

س











سما عيدين لكن عوايد الله على عباده فيها وروى النسائي وابوداود والبيهقي عن  
انس رضي الله عنه قال قد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولا اهل المدينة يومان  
يلعبون فيها في الجاهلية فقال عليه السلام فدمت عليكم ولكم يومان يلعبون فيها في  
الجاهلية وقد ابد لكم الله خيرا منها يوم النحر ويوم الفطر قال النعوى حديث صحيح  
وروي عنه صلى الله عليه وسلم ان اول عدا صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة  
المدينة من الهجر عند الفطر وفيها فرضت ركاه الفطر وربات ورضه رمضان في  
سبعين وجولت القبله ونبي يعايشه في شوال ونزوح على فاطمه دله في العلم  
المستور لا من رحيه قول **سنة** وحسب صلاة العيد على كل من عجب عليه الجمعة  
هذه رواية الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنهما ذكرها في المبسوط وذكر ابو الحسن الرضائي  
اهاك على من عجب عليه الجمعة وفي الغيبة هي واجبه في اصح الروايات عن اصحابنا  
قال فاضل خان هو الصحيح وفي الحجة في ظاهر الرواية دليل على الوجوب فانه قال  
في الاصل لا يصلي فانه في جماعة الاقيام رمضان وصلاة الكسوف ولم يستثن صلاة العيد  
ذلك على وجوبها وفي المحيط الاصح انها واجبه وفي المغني كذلك وفي المسئلة روايات  
ذكرها ابو الفضل الرضائي وعلمه المشايخ على وجوبها وفي جوامع الفقه ومنه المفتي انها  
واجبه ومن سنة موكله وفي المسئلة هي واجبه وفي النبايع هو الصحيح وقال سمس الا به الخير  
استنبه المذهب فيها هل هي واجبه ام سنة والمذكور في احكام الصغار انها سنة لانه قال  
قال عبد الرحمن في يوم واحد قاله ولست به والمالي ورضه وهو مخصص على السنة  
والاظهر انها سنة ولكنهما من معاملة الدين اخذها هدى وتركها ضلالة وتبعه صاحب المنافع  
وقوله بلفظه واختاره رواية الوجوب في محل الكتاب وتناول تسميتها سنة ما وجوبها  
بما السنة واطلاق السبب على المسبب وهي سنة موكله واهلها في معنى الوجوب دله  
في النبايع وفي محضر ابي موسى الصيرفي في كتابه وفي الغزوي في كتابه وفي الغيبة  
قال هي فرض واطلق وقال مالك والشافعي هي سنة موكله وقال الشافعي عجب صلاة العيد  
على كل من عجب عليه الجمعة وهذا منه يعني ان يكون فرضا على كل الفرض والواجب عنده  
في غير الحج واحد وهو خلاف الاجماع ولهذا علموا انه فرض في كتاب الصلاة على ان الطوع  
وحان لحد صلاة موكله لا فرض في تركها العبد والكسوف في يوم في الوجوب وقال

ابن العربي في العارضة لا اعلم لحد قال انها فرض كهاية الاصطفي من الشافعية قلت  
وظاهر مذهب من حصل انها فرض كهاية دله في المعنى وقال في جوامع الفقه وهو قول  
ابن ابي ليلى وقال امام الحرمين قال به طائفة مع الاصطفي استدلوا بالمالكية والشافعية  
على عدم الوجوب مع ان الثاني لا يحتاج الى دليل لان الاصل براه الدقة الحديث لا على  
الذي قال هل على غيرهم ولا حجة فيه لانه ان من اهل البادية وهي لا يحسب على اهل الوادي  
ولا على اهل الري عندنا والدليل على وجوبها الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فهو  
لله تعالى فصل ليل ولآخر وجمهور المفسرين على انها صلاة العيد قاله العراقي في الخيرة  
وان قد امة في المعنى والامر للوجوب ظاهرا واما السنة فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم ما نقل المسنفين انه كان يصلي صلاة العيد من غير ركعة فهو دليل الوجوب على  
ما عرف كوقد اجمع المسلمون على فعلها في جميع الامصار من غير ترك ولا نهان اعلام الدين فصار  
الجمعة لانها دون الجمعة لان دليلها طئي بخلاف الجمعة للاجماع وانما قال محمد رحمه الله عند ان الصلوة  
في يوم واحد اقدار رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله فرائضكم في يومكم هذا اعيان  
وقال صلى الله عليه وسلم ان هذا يوم جعله الله لعيد المسلمين وفيه اشرف صلى الله عليه وسلم  
رضي الله عنه العيد ثم خطب فقال انه قد اجتمع في يومكم هذا اعيان من اهل  
العالية ان ينظر الجمعة فليتنظر ومن احب ان يرجع الى اهله فليرجع فقد ادنت له والحياتي  
سميت للجمعة عيدا باعتبار وعد المعصية كما في يوم العبد والله تعالى في يوم العيد عوايد  
بالاحسان الى العباد قال وللمعزة عند الملائكة يوم العطا ويوم المزيه وروي عنه صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم انه قال للمؤمن في كل شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد ولما كان يوم الجمعة  
لجميع الناس كان العيد في ذلك او على العزم والعزم ان قيل كيف قال محمد ولا ترك  
واحد منهما ومعلوم ان صلاة الجمعة فرض عن ورائض الاعيان لا ترك بل له اجر ربه عن  
قوله بعض الخلفاء انه روي عن عطاء انه يحرم صلاة العيد عن صلاة الجمعة وماله عن علي وان  
الري رضي الله عنهم وعنه يحرم لحداهما عن الاخرى وقال ابو عمر بن عبد البر سقوط الجمعة  
والظهر صلاة العيد مترك مجبور ولا يعول عليه وما يدل ذلك في حق اهل البادية ولا يجب  
عليه الجمعة ويستحب ما حرم في الفطر ويجعلها في النحر لتجمل الاضاحي وخروج الوقت  
في اسائها فسد الجمعة ويستحب ما حرم في الفطر ويجعلها في النحر وفيه المفتي تقدم



صلاة العبد على صلاة الحسان وصلاة الحسان على الخطية ولو افسدها فضاها ركنين  
عندهما وعند أبي حنيفة فضا عليه وفي منه المضي لا فضا عليه ولم يحل خلافا وقال  
ابو حنيفة الجبر يضي ركنين ولا يكفرهما واقامتهما في الراسين يدم لراهية كرم  
قاله سرف الله والقاضي عبد الجبار وقال الركنين في سجدة واحدة فضا عليه فضا  
شديدا قول **سنة** وسحب في يوم الفطر ان يطعم اى ما دل قبل الخروج الى المصل  
وفي منه المنية سحب يوم الفطر للرجل اساعشر شيئا الغسل والسواك والباس  
لحسن الباب المباح والطيب والتخم والتكبر وهو سرعة المباشه والجدار وهو  
المسارعة الى المصل والافطار على حلوق قبل الصلاة واداء صدقة الفطر قبلها وصلاة الغداة  
في مسجد حبه والخروج الى المصل مائسا والرجوع في طريق اخرى والا صحت بالفطر  
فما عدا الله يتكلم الا دل على ان صلى العبد وهو سنة قال ودان الصحابة منعون  
صبا نهم من الاكل واطفالهم من الرضاع الى ان يصلوا وول هذا في حق من صلى لئلا  
من اصفحه او لا اما في حق غيره فلا قال انس فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم الفطر حتى ياكل ثم ابنا او خمسا او سبعا او اقل او اكثر بعد ان يكون  
ونرا وهو قول فيها الامصار ودان من عك ما دل يوم الفطر حتى يغدو قال من مسعود  
ان شا اكل وان شا لم ياكل ومثله عن النبي وقال علي رضي الله عنه من السنة ان ياكل يوم  
الفطر فلان يخرج الى المصل ودان عباس تحت عليه قال من المندر الذي عليه لا اسحباب  
الكل وفي المندر ان علمه السلام لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاصح وعنه سعيد  
ابن المسيب كان الناس يوم دن ياكل قبل الغد ويوم الفطر والفرق ان الفطر ضد الصوم  
والصوم يكون من اول النهار فلما افطر الذي هو صومه ولا في الفطر قد يقدره الصوم  
الكل فيه التميز ولا يصدق الفطر قبل الصلاة وصدقة الاصح بعد ما فسوى السرع يس  
الا عشا والفقرا في الحاله ولا الاكل اخر في يوم النحر لئلا ياكل الفطر على حجر القربان ودان عليه السلام  
ادخل في طريق يوم عيد رجع من غمها رواه البخاري ومسلم والسرفه لمن الرجه او الغبار  
اول شهده له الطريقان اول السوي من اهل الطريق في التبرك له اول عمر العبدية مساكين  
الطريقين اول اطار كمن الاسلام وامسا رهم والغسل فقد قدم الكلام في غسل يوم  
الجمعة والعدين وفي الاشراف ثبت ان من عك ان يغسل يوم الفطر قبل ان يغدو ومثله

امام

عن عارض رضي الله عنهم ومن كان من الغسل يوم الفطر عطا وعلقه وعروه والنحو والشعر  
وارهم السمي وفاده وماك والشافعي انه سنة كالجعة ذكره في المذهب ونهايه المطلب  
وفي المدونة غسل العدين مطلوب دون غسل الجمعة وفي الخبر ملان العبد محض  
عن الجمعة في الوضوء وهو يوم البرودة وعدم المساررواح الاعراو احط غسله عن  
غسلها وفي الجواهر يغسل له بعد الفجر فان فعل قبله اجراه وسطبت بازاله الشعر وقلم  
الافطار وحسن الطيب وقالت المالكية والشافعية يستوي في ذلك الذهاب الى الصلاة والعا  
لانه يوم الرينة خلاف الجمعة وهذا صحيح ويغسل الحسن ثابته وعن مالك سمعت اهل العلم  
يسحبون الطيب والرينة في كل عيد وعن عماره وجبريله من استبرق في السوق فاني بها النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال من رسول الله صلى الله عليه وسلم اسع هذه بجل بها في العدين والوفد  
فقال عليه السلام انما هذه لباس من لاخلق له منقو عليه وهذا من عمنك على ان الجمل في هذه  
المواسع كان مشهورا وعن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان يغسل في العدين برذخيه رواه  
ابو عمر بن عبد البر باسناده الى ابن عباس وان ملحه فقال برذخيه بالاضافة والصفة بكسر اللام  
المهله وفتح الباء الموحدة وجمع برذخ براد وبرود والحبر وشي من الجبر بمعنى المحسن والترين  
ونقال برذخ براد في منز وفي الجاه كالمعلمية السطحية فتك اوصوف يلبسها في الاعياد ولم  
افت عليه والفنك حيوان يخذ من حله الفري يشبه السخا بتم الخروج الى المصل وهو لا سنة  
وان كان سعيهم المسجد الجامع عليه عامه المشايخ وقيل للسنة وانما بفعل الضم والجامع والصح  
هو الاول قال ابن المندر وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر ويوم الاحد  
الى المصل والسنة ذلك فان ضعف قوم عنه امر الامام من يصلي بهم في المسجد وهو الافضل روي  
ذلك عن علي واستحسنه الاوزاعي وهو قول الشافعي والي نور وعن عمر رضي الله عنه انه خرج في يوم  
فطر او اصح في ثوب فطن عشي وقال علي رضي الله عنه من السنة ان ياتي العبد ماشيا رواه الرمد  
وان المندر روى قال عمر بن عبد العزيز ذكره الشيخ الكوب واستحب المشي البوري والشافعي واحد  
كقولنا هو اقرب الى التواضع وموافق السنة والركوب مباح وفي المراسن لا بأس بالركوب  
في الجمعة والعدين والمشى افضل ومثله في الدعوى وعن ابن عباس صلى الله عليه وسلم غدا الى  
المصل في يوم العيد والعنزة يحمل من يديه فصلى النهار رواه البخاري وعن الفضال بن عمر انه  
صلى الله عليه وسلم في ان يخرج بالسلام يوم العيد وعن الحسن بن ابي ان جلاو السلام يوم عيد

عد

ي



لما ان افواعدوا وعنه سعد بن جبر قال سمع ابن عمر حن اصابه سنان الرمح في  
الخص قد مبه فزقت بالراب فزالت فزعتها وذلك في فليخ الحجاج فجايعوه  
فقال لو تعلم من اصابك فقال عمر ان اصتني قال وكف قال حملت السلاح في يوم  
لم يكن يحمل فيه وادخلت السلاح الحرم ولم يكن يدخل رواه البخاري **قوله**  
وينوجه الى المصلي ولا يكبر في طريق المصلي عند اي حنفة وعندهما تكبر وهذا في خير مطلوب  
والجريد وفي المنافع والبدائع والمعد والمريد والحوائث والنياس وعامة الكتب الخلاف  
في الحرم في طريق المصلي في نفس التكبر والمراد بقوله لا يكبر اي لا يكبر جازا به عنده وفي  
به سراج في سائر الصلوات وهو رواه المصلي عن ابي يوسف درهم المرعسي قال لا يستحى  
يغزو الى المصلي جازا به التكبر هكذا قال الطحاوي ولم يذكر في طاهر الرواية ذلك وقيل هذا  
على قياس قولنا وعند اي حنفة سر التكبر وهذا اذ ابيه حتى ينتهي الى المصلي فيسقط وفي رواية  
يقول ما لم يفتح الامام صلاة العبد ذكرها في المحيط ومثله في الاصحى وانه يجهر بالتكبر في الطريق  
اجماعا فان السماع في تكبيرة العبد والتكبر والله على ما قد اكرم وقال المراهل لعلم يدر في الغدو  
الى المصلي وان من غير في صوته بالتكبر روى ذلك عن علي بن ابي طالب واني انا من المصلي وفعلة  
الحنفي وان حمدا وان المصلي وهو قول عمر بن عبد العزيز وان بن عثمان والحكم وحماد وماك وان  
حنبل واشتق الى ثور ومثله عن الشافعي ذكره في المنذر في الاشراق لهما ان حقا التكبر والذكر  
مدرب اليه في جمع الامام فلا بد لخصيص هذا اليوم من قايده وذلك الجهر وكان التكبر فيه من  
الشعائر ومباها على الاظهار دون الاحفاف اذ لا يضحى والمسه ولا في خفيه ومن قال بقوله  
قوله تعالى ادعوا اليكم بضرعوا وخفيه وقوله وادكره في يسهل بضرعوا وخفيه ودون الحرم من  
العمل وقال صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي وقال عليه السلام انكم لا تدعون اصم ولا غايبا  
ذكره المنذر عن بن عباس انه سمع الناس تكبرون فقال التكبر الامام قال لا قال المجاهد الناس  
ولانه اعد من الراد واورد الى البصر والادب الاما اجتمعنا عليه ويوم الاضحى يوم يلبس  
خلاف يوم الفطر وفي الخاوي سئل الخنفي عن ذلك قال كك تكبر للحاكم خلاف ما نقله من المنذر  
عنه قال ابو جعفر والدي عبد الله لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك لقوله رغبتم في الخير  
قال وبه ناخذ والتكبر في الله عيدا فطر فرض وفي ليلة عيد الاضحى حشنت ذكره بن حزم  
ولا تسفل في المصلي قبل صلاة العبد وفي البجعة ليس قبل العبد من صلاة لدا ذكر محمد في الاصل

وان شاططوع بعد الفراع من الخطبة قال ابو بكر الرازي معناه ليس قبلها صلاة مستنونة كما انها  
تكم الا ان الرازي يص على الراهه قبل العبد حث قال بكر لم يضر المصلي قبل صلاة  
العبد وفي الحديث ان شاططوع بعد الفراع من الخطبة ولم يذكر انه شاططوع في الجمانه  
او في بيته ودر ابو بكر الرازي في كتاب العالم والمعلم ما يدل على انه شاططوع في بيته وبكر  
ذلك في الجمانه فانه قال لانه سببه السنه ولواراد ان يفعل ذلك ليلفعه في منزله وان  
محمد بن مهنايل الرازي يقول لا بأس بهذه الصلوة الصلح قبل الخروج الى المصلي وانما تكبر في الجمانه  
وعامة المشايخ على الكراهه مطلقا وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج يوم الاضحى فلي  
ركعتين ولم يصل قبلهما ولا بعدهما في الصحيحين وقال ابو داود يوم الفطر وعن علي بن مسعود  
وجابر وان ابن ابي في انهم كانوا لا يرونها قبلها ولا بعدها وهو قول بن عمر ومسروق والسعبي  
والضحاك والعسمر وسالم والزهري ومعه واس جريح وماك وان حنبل وقال السنن والحسين  
وسعدنا ان ابن الحسن وابن زيد وعروة والشافعي يصلون قبلها وبعدها وقول الشافعي في غير  
الامام وقال بن مسعود المذرك لا يصل قبلها ولا يصلي بعدها وفيه قال علقمه ولا سود ومجاهد والثور  
والحنفي ولا وزاعي وان ابن ابي في وفيه قول رابع وهو انهما في المصلي قبلها وبعدها والرخصه فيها  
في غير ذلك هذه الاقوال من المذرك في الاشراق وفيه قول خامس درهم في الجواهر انه لا يسفل قبلها  
ولا بعدها في هذا اليوم حكاه سنن في الطراز عن بن حبيب من المالكيه وهو مردود بالاجماع  
وعنده اشبهه لا يسفل قبلها في المسجد ويسفل بعدها في بقول اصحابنا الذي ذكرناه وفي  
الحنفي قال احمد اهل القوفة لا سطوعون قبلها ولا سطوعون بعدها واهل البصر سطوعون  
قبلها وبعدها واهل المدينة لا سطوعون قبلها ولا بعدها وحكي البخاري مدهنا عن ابن  
عباس في صحيحه **قوله** وادخلت الصلاة ما رافع الشمس دخل وقتها الى وقت  
الروال فاذا رالت الشمس خرج وقتها في النايح فاذا حلت الصلاة ما رافع الشمس يزيد  
به اذ احل الوقت المباح الحجل للصلاة وذلك اذا ارتفعت الشمس وانضت للنهي عن الصلاة  
في ذلك وفيه قال مالك في احمد واكر اهل العلم وقال الشافعي اول وفيها ظلم الشمس وسحب  
بآخرها فيدرج لما انه صلى الله عليه وسلم كان صلى صلاة العبد الشمس فيدرج او رخص  
قال سنن ابن سبط بن الجوزي متفق عليه وروى عنه علي بن ابي طالب انه كان يغزو في الاضحية والفطر  
حين يطلع الشمس ويتم طوعها وعنه صلى الله عليه وسلم انه صلى العبد والشمس فيدرج

ي

في



بسم الله الرحمن الرحيم  
عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله

اور محسن وصفا صوها واشرف فقال شرفت الشمس اذا طلعت واسرفت اذا افاضت  
وبال منة ما يدرج وقادر مح وادان حوجه عليه السلم الها عند تمام طلوع الشمس  
بلون وصوله الى الجبانة وشروعها حتى يرتفع الشمس قد ارجح اور محسن كما ورد  
في بقية الاحاديث وفي جوامع الفقه ومنه المعنى والمحيط ووجهها حتى ينفض الشمس  
الى وقت الزوال ولا يجوز قبله للنهي عن الصلاة فيه وقد تقدم الحديث في ذلك وما شهد  
الوحدانية في الهلال في اليوم المثل لليلتين من رمضان بعد الزوال امر بالخروج الى المصلي  
من الغد ولا مأمرة بظاهر الصلاة ولو كانت حارة بعد الزوال لما اخرها الى الغد وفيه  
خلاف السافعي وفي جوامع الفقه ومنه المعنى والذخيرة يجوز اقامتها في المصلي وقتها  
وفي موضعين واكرهه قال السافعي واحمد وقال مالك المدونون ولا فصل في المصلي في  
موضع الجمع وصلى بالناس الا اذا كان يوم الفطر حين يخرج الامام ولا بعد ما يخرج ولا  
اقامه ولا نداء يومه رواه مسلم في صحيحه والبخاري مختصرا عن جابر بن  
جابر بن عبد الله قال لم يكن نود في يوم الفطر ولا يوم الاضحى مستفقا عليه وقال جابر بن  
سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العدة غير مرة ولا عرس بلا اذان ولا اقامة  
رواه مسلم وابوداود والترمذي واحمد وغيرهم وقال السافعي وبعض الخنابلة من ادركوا  
الصلاة جماعة او هموا الى الصلاة وحديث جابر بن عبد الله لا يشرع فيها شيء من ذلك  
ابدا ولا غيره وقال ابن المنذر في الاسراف وقد روي عن ابن الزبير انه اذن واقام وقال  
حسن اول من اذن في العدة زباد وقال الترمذي في المعجم الاول عند اهل العلم من  
الصحاب وغيرهم من ذلك صلاة فيها خطبة سمع فيها بالقراءة لا بها الاظهار السعدي فكل من  
لا صلاة عرفه لان خطبتها للعلم لا للشعائر ورواها الترمذي في الاخير وعنه اذا  
قرأت في العدين فاسمع نفسك ولا يرفع صوتك من المنذر فوقك  
وصلى بالناس لعن من لم يركب في الاضاح ثم يأتي بالسام سعاد عند ابي يوسف ثم يلبس  
لبا وعند محمد بن سعاد بعد التلوات ولم يقل فوقك اعلم ان التلوات الروايد  
الحدث فيها ثلثة عشر حاجها المذهب الاول في وقت ملك في الاول ثم القراءة ونظم  
الى تكبير الركوع وبوالى من الفرائض فلو في الاول خمس صلوات الاضاح والركوع وفي  
المانه اربع صلوات الركوع فاجله سبع وهو قول من مسعود وابي موسى الاسعري

وحدثه من الثاني وعقبه من عامر وان الزهري وابي مسعود المدري والحسن بن  
سبر بن النوري واللويس وهور وانه عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله  
من الخنابلة وحكي البخاري مذهبنا عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله  
للخطاب ايضا وزاد المرعسي ابا سعيد والبراء المذهب الثاني ثلث في الاول سبعا  
وفي المانه خمساً وبقراءتها بعد التكبير وهو مذهب الزهري والاوزاعي ومالك  
وابي نوري وابن خنبل في طاهر قوله المذهب الثالث ثلث سبعا في الاول وخمسا في  
المانه وبقراءتها بعد التلوات وهو مذهب السافعي المذهب الرابع ثلث في الجدي سبعا  
سبعا يروي ذلك عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله  
الخامس ثلث في عيد الفطر ثلث عشر تكبيرة سبع في الاول من تكبيرة الاضاح وثلث  
الركوع وست في المانه من ثلث الركوع قبل القراءة وواحدة بعد القراءة عن جابر  
المذهب السادس في الاول خمس سوى تكبيرة الركوع قاله البصري المذهب  
السابع ثلث في الاول اربعاً غير تكبيرة الصلاة قبل القراءة وفي المانه ثلث بعد القراءة ثلث  
تكبيرة الركوع وهو مذهب جابر بن عبد الله المذهب الثامن ثلث في الاول سوى  
مذاهب الاضاح ثم يقرأ وتنتهي في المانه بعد القراءة ثم يكمل الركوع وهو رواية الحسن  
البصري المذهب التاسع لفرفة من الفطر والاضحى وهو مذهب علي بن ابي طالب  
وبه قال شريك بن عبد الله وان في ذلك انه يكبر في الفطر ثلث الاضاح ثم يقرأ ثم يكبر  
خمساً ثم يكبر باحرامهم ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر خمساً ثم يكبر باحرامهم ثم يكبر خمساً في الاضحى  
تكبيرة الاضاح ثم يقرأ ثم يكبر ثلثين ثم يكبر باحرامهم ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر ثلثين ثم يكبر  
بالحرام المذهب العاشر يروي عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله  
وكذا في المانه وفي الفطر يقول اصحنا رحمهم الله المذهب الحادي عشر عن جابر بن  
ابن سلمان نسج الامام انه ليس فيه شيء فوقيت المذهب الثاني عشر عن جابر بن  
في روايته انه تسع في يوم الفطر ويوم الاضحى احدى عشر وثلث عشر كل ذلك سنة  
هذه المذاهب والافعال ذكرها ابن المنذر في الاسراف المذهب الثالث عشر مذهب  
ابن ابي ليلى ما خدنا هذه التكبيرات شا وهو رواية عن ابي يوسف ذكرها في المسوط  
وعن ابي يوسف انه صلى بالناس صلاة العيد وخطبها روى الرشيد فذكر قول جابر

عن جابر بن عبد الله



وسمه عن محمد بن كزيب المصنف في قال اوله ان هارون اخذ علمها ان يكبر تكبيره وكره اخذها  
على سائر الخطباء فوجد ذلك امثالا لاهل في المجاهدات كمدتها واعتقاد اهل علموا  
برواية الزيادة في الفطر ورواية النقصان في الاضحية في سبغ الناس بالضحك  
والفراسين قال قاضي خان يعني باب عشر في الفطر سبعة في الاولى وسبعة في الثانية واثني عشر  
في الاضحية سبعة وخمسة على مذهب بن عباس علاما رواه ابن و عن ابي يوسف سبعة وخمسة  
دلم في شرح مختصر الكرخي عنه فداها بالبلد رواه عنه من سماعه وقال المرعاشي  
بعدم الساعلي الكرات في ظاهر الرواية للشافعي وماك وان جنابا رواه الرمد واليهي  
وغيرهما عن كزيب بن عبد الله عن عمرو بن عوف عن اسحق بن عمار عن عمرو بن عوف انه صلى الله عليه وسلم  
كان يلمز الحد سبعة في الاولى وخمسة في الثانية قال عبد الحق واليهي صحح البخاري هذا الحديث  
وعن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي المصنف في عمرو بن عوف عن اسحق بن عمار عن عمرو بن عوف  
العاصم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يلمز في الفطر سبع في الاولى وخمس في الثانية  
والرأه يوردها لها رواه النكاوي قال عبد الحق صححه ايضا البخاري قال النووي حديث صحيح  
وذكر لمر ابو الفرج واليهي سنة احاديث وفي طريق الباب والراجح عبد الله بن لهيعة واهم  
مكتوف قبل احراز كتبه وبعده قال ابو الفرج هو ضعف جدا وقد روي عنه الروام عليه واما الحديث  
الخامس ففيه فرج من فضاله قال يحيى ضعف وقال بن حبان لا يحل الاحتجاج به واما الحديث  
السادس ففيه عبد الله بن محمد بن عمار قال يحيى ليس بشي قال النووي اما الحديث صححه البخاري  
ففيه نظرك ان لمر بن عبد الله ضعفه الجهمور قلت قال ابو الفرج له حديث من قبل الرمد  
هو احسن شي في هذا الباب وقد قال احمد الحديث عن كزيب بن عبد الله لا يساوي شيئا وضرب  
على حديثه في المسند ولم يرد بحديث يحيى ليس حديثه بشي ولا يثبت وقال النسائي والدارقطني  
متروك الحديث وقال الشافعي ركن في اركان الكذب وقال الحافظ ابو حاتم بن حبان روى  
عن ابيه عن جده عن سبعة من صوعه لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه الا على جهة التعجب  
واما حديث عمرو بن سعب الذي صححه البخاري قال النووي حديث صحيح ففيه عبد الله بن عبد الرحمن  
الطائفي وقد ضعفه بن حنبل هكذا كرم ابو الفرج في المحقق وذكره من الجوزي المذكور في الضعفاء  
والمرول بن وقال ضعفه يحيى وقال النسائي ليس بنوي وفي الحال عن ابي حاتم انه قال هو مثل عبد الله  
ابن المومل وهو ضعفه عن يحيى انه قال مره صوته في ذكره مسلم في المصنفات فلما حصل انه

الذي

وقال

قد ضعف هذه الاحاديث كلها ابو الفرج في المحقق مع موافقه مذهبه قال بن حزم حديث  
ابن لهيعة وحديث عمرو بن سعب لا يصح ومعاد الله ان يحج ما لا يصح فقال احمد بن حنبل ليس  
بروي في الكبر حديث صحيح وقال ابو بكر بن العربي لم يثبت في الكبر شي يصح وذكر السهلي  
هذه الاحاديث في سننه الكبر محتجها بالمذهب ولم يعرض لها بالصعيف بل صحح بعضها  
على ما قدمنا والجرح مقدم على التعديل ولنا ما رواه يحوك وهو ابو عبد الله الهذلي مولا  
نعم الدين سفي قال جمال الدين المصنف في اللباب اخرج له مسلم في صحيحه قال احمد بن ابو  
عائسه حليس كزيب بن هرون ان سعد بن العاص سأل ابا موسى الاشعري وحديثه من الهاماني  
لف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلمز في الاضحية والفطر فقال ابو موسى كان يلمز اربعا  
كتبهم على الحمان فقال حديثه صدق فقال ابو موسى لم يكن يلمز في البصر حبكت عليهم  
وقال ابو عائسه وانا حاضر سعد بن العاص وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان قال احمد بن  
حريه وقال يحيى بن عمار لا يثبت في حال الدين المصنف واما حديثه محمول قال بن حزم ابو عائسه  
محمول لا يدرى من هو ولا يعرفه احد قلت لهدد بن الحارث ابو عائسه هو مولى سعد بن  
العاص سمع ابا هرون واما موسى الاشعري وحديثه من الهاماني روى عنه يحوك روى له ابو داود  
في سننه دلم في الحال للحافظ عبد الغني وفي المحلى لا بن حزم عن عمر بن ابي اسحق السهمي عن  
ابن اسود بن زيد قال كان بن مسعود جالسا وعنده حديثه وابو موسى الاشعري فسالهم سعد  
ابن العاص عن الكبر في يوم الفطر والاضحية فقال بن مسعود يلمز اربعا بمقام يقرأهم كم لم يقر  
في الهاماني فقرأهم بكتاب يقرأه في طريقه عن جالسا واما رواه وكلاهما عن عبد الله  
ابن الحريه وهو ابن يوفى قال كزيب بن عباس في يوم العيد في الرعدة الاولى اربع تكبيرات ثم قرأ  
ركع ثم قرأ فقرأ ثم كبر بركعتين ثم قرأ سورة الصلة قال بن حزم وهذا لا مسناد ان في عامه  
الصحة وقد روي عن مسعود بن النوا وموفوفه ابي قال البخاري قول بن عباس المواقف لا بن  
مسعود شاذ قال الاصحاب وابو عمرو بن عبد الله البراء السبع والاربع لا يعرف بالعقل والظاهر  
انها قال ذلك وفعله بالسماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يذهب بن مسعود رضى  
للسنة عمل به الرضا عليه السلام على ما ذكرناه في اولي بالاضحية وفي المبسوط ان الوليد بن عتبة الهاماني  
فقال لمر عدا العبد فكيف تقرأ في ان افعل فقالوا لا بن مسعود رضى الله عنه فعله كما ذكرنا عنه  
قوا ففقه على ذلك رواه السهلي في مسنده في صحيحه قال في حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال



كبر وصلاة العيد اربع اربع الختان فلا تشبه عليكم واسار لصابعه وحس  
اهامه قال ففقه فوات وعمل واشارة واستدلال وتأكد ولا يوجد مثله لغيره فان  
اولي القبول وقال المشهور عن من عباس رواه ان له ثمان عشرة بكبره الافراح  
وتكبيره الركوع وعشر زوائد في كل ركعة خمس وفي الرواية الاخرى سبع زوائد خمس في الاولى  
واربع في الثانية وروى عن ابي يوسف انه رجع الى هذا وهو قول الشافعي وعليه عمل الناس  
اليوم وفي الخبر زاد على ذلك المذكور عن من عباس رواه اخرى وهي خمس عشرة  
بكبره والرواية في كل ركعة ست در مثله عن ابي بكر وعمر قال وهو قول الشافعي وعليه  
عمل الناس اليوم قلت مذهب الشافعي من غير خلاف انه بكبر سبعاً في الاول سوى  
بكبره الافراح والركوع وخمساً في الثانية سوى بكبره الركوع من السجود وبعده الركوع  
در مذهب المالكية المذهب والنوى في شرحه وان المدر في الاسراف وفي المعنى قوله  
حمل المروي كبره على الرواية يعني رواه ثمان عشرة وبعده فصار ثمان عشرة على الاولى  
ست عشرة وعلى الرواية الثانية خمس عشرة وجه استنباطنا الشافعي بكبره الافراح من المسج  
حدثت عن من سبب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في العيد سبعاً في  
الاول وخمساً في الثانية سوى بكبره الافراح وفيه عمل الله بن عبد الرحمن الطائفي وقد قدم الكلام  
عليه وقد حدثت اخرى في طريقه من ابي جعفر قال ابو الفرج وهو اذهب الحديث عن جده ان من زاد  
قال من جمل حاله ليس بشي وقال النسي ليس بشي قوله **هـ** ورفعه بديه في مكبرات الحديث  
برديه ما سوى ما في الركوع وبعده قال الشافعي وان جمل وهو مذهب عطاء والاوزاعي وقال  
النوري وان ابي اللي ومالك ورواه ابي عاصم عن ابي يوسف ومذهب الظاهرية لا يرفع  
ومذهبنا مروي عن من الخطاب رضي الله عنه درهم الاثر والسميع في سننه الكبر وعموم  
ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يرفع بديه مع الذكر المأخوذ منه فان قيل قد قلتم  
ان بكبره الركوع في الركعة الثانية ولحبه للمعاقلها ما خواتها فما قلتم برفع اليد فيها لما  
لهما كبران العيد قلت القول يوجب بكبره الركوع نوع الحناط بخلاف القول  
بالرفع فانه عمل بخلاف القياس فلا يلحق بها وعللوا رفع اليد بسبب اعلام الاصم بخلاف  
بكبره الركوع والرفع منه فان العمل بالاصم يحصل بالهسته اذ هذا ينقض تكبيرات الجنان  
على المذهب ورسول بديه ولا يضعها كذا الحناط حواها زاد وعلل بان الوضع غير مفيد

وعند الشافعي يضع وقد قدم الخلاف فيه ويستحب المكث من كل بكبر من مقدار ثلث  
تسبيحات وليس فيه ذكر سنون ذكر المرغاني ومثله في شرح مختصر الكرخي والحيط  
وهو قول مالك لكرسي التابع فيها من غير فضل وقيل للاوزاعي ان من المكبرات شي فقال  
لا اعلمه وقال عن ابي الهيثم الرازي السجدة مستحب وبعده قال الشافعي وان جمل لما  
روى في حديث ابن مسعود انه لما علم الولد من عقبه قال له بكبر ومجربك وصلي على  
البي صلى الله عليه وسلم ودعوا وبكرو ليفعل مثل ذلك رواه الهيثمي ووجه الاول لم يستعن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شي قوله **هـ** وعطبت بعد الصلاة خطبتان  
يجلس بينهما كما في اجماع علم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها وذكر الهيثمي عن ابي سعيد الخدري  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر يوم الاضحى واول شي بدأ به الصلاة ثم  
مقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فبعظهم وبوصيهم وبامرهم وان كان يريد  
ان يقطع بعنا فطعه او يامر بشي امرهم بنصرف وعن طارقي من شهاب قال لخرج مروان بن  
المكبر المنبر في يوم عرفة بالخطبة قبل الصلاة فقام رجل فقال يا مروان خالفت السنة اخرجت  
المنبر في يوم العيد ولم يكن كخرج ففهم وبدأ بالخطبة قبل الصلاة فقال ابو سعيد اما هذا فقد  
قضى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من راي منكرا فاستطاع ان يغيره  
فليغيره فان لم يستطع فليسا به فان لم يستطع فليقله وذلك لضعف الامان رواه مسلم  
وان جمل وانوداد وان صاحبه وفي رواه فقال مروان يا فلان تركهاهاك وفي رواية قال  
ابو سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرج مروان وهو امير المدينة في اضحى او فطر لما اقبل  
المصلي ايامه برناه كبر من الصلوات الكدى فادام مروان يردان بترقبه قبل ان يصلي فخبذته  
بتوبه فخبذني وارفع فخطب قبل الصلاة فقلت له غيرتم والله فقال يا سعيد قد ذهب ما تعلم  
وفي رواية قد ترك ما تعلم فقلت ما اعلم والله خير مما لا اعلم فقال ان الناس لم يكونوا يجلسون  
لنا بعد الصلاة فجعلها قبل الصلاة رواه البخاري ومسلم قال من حرم انوا بالهون عليها فان الناس  
لا يجلسون لسمع خطبتهم وعن جابر قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد فبدأ  
بالصلاة قبل الخطبة فغير اذان ولا اقامة ثم قام فبثوا على مال فامر بقوى الله وحث على الطاعة ووعظ  
الناس وذكرهم مضي حتى ان الناس فزعوا وذكرهم رواه مسلم والنسائي وفي لفظ لمسلم فافزع غزل  
واتي الناس فذكرهم وقوله نزل على ان خطبته عليه السلام على شغل من دون المنبر توقيفا

الحق



بينه وبين ما تقدم من اخبار اخراج المنبر وتقديم الصلاة على الخطبة قال ابو بكر الصديق  
 وعمر وعثمان وعلي والحسن وابو مسعود وان عباس وهو قول البوري والاوزاعي والشافعي  
 والي ثور واحد واثنان وجمهور اهل العلم وعن عثمان انه لما كثر الناس خطب قبل الصلاة ومثله  
 عن ابن ابي عمير وروان بن الحكم ذكر ذلك من المنبر في الاسراف قال ابو بكر بن العربي هذا غلط  
 عن عثمان رضي الله عنه وفي التهيد عن ابي هريرة اول من احدث الخطبة قبل الصلاة معاوية وفي المحيط  
 والخطبة فيها سنة وهي بعد الصلاة ولو خطب قبلها جاز ومكره وفي الاخير يجوز تركها وتغيرها  
 عن خطبها ويجوز اعادة ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم على ناقته الغضباء والراكب فاعيد ذكر رك  
 الدين الصادق ان العلم لا يترك عند هذه الخطبة وفي المنافع ويشترط لها ما يشترط للجمعة  
 الخطبة فانها سنة فيها وشروط الاعتقاد او الدوام في الجمعة لكونها غزلة الشرط في غيرها بشرط  
 الشيء بقدمه او بقاربه وفي الولولي شروط العيد مثل شروط الجمعة من المحصر والقوم والسلا  
 والوفاء للخطبة وعن عطاء بن عدي بن السائب قال لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الصلاة انما خطب فمجلس ان يذهب فذهب رواه ابو داود والنسائي وان لم يذهب وهذا دليل  
 على ان الخطبة فيها سنة ولو داس ولجبه لو حبس الجلس لها واستأعما وفي الدرر لا يخرج المنبر  
 في العدين لما قد تناوذكر سبب الاسلام في شرحه ان في زماننا لباس يخرج به وقد راه المسلمون  
 حسنا فهو عند الحسن وقال بعضهم لم يناء في الجبانة وهذا الكان يقول خطب الامام قائما على  
 الارض او على ابيه ولم يدره اخر من قلب او على من غير منى فانه لا يلزم من كراهه بنا  
 المنبر فيها كراهه اخراجه من غير بنا وهو انما كره بناء قوله ومن فاته صلاة العيد مع الامام  
 لم يقضها يعني انه صلاها الامام مع جماعة وفاته بعضهم حتى خرج وقتها فانه لا يصليها وحده  
 والجماعة وسقطت عنه واما اذا فات الامام ايضا فانه يصليها مع الجماعة في اليوم الثاني اذا  
 كان الفوات بعد علي ما ذكره عن قريب وقال بن مسعود رضي الله عنه يصلي اربعاء به قال بن  
 حنبل لكن ان شئت فقل واحد وان شئت فقل من واسخبة الثوري وقال مالك الفذل يصلي العيد  
 وقال يحسن ان يصليها لا نها مجرى مجرى الجمعة وسد الدرر المبدعة وعند الاوزاعي يصلي  
 ركعتين والا صلاها اربعاء قال بن المنذر لا يصح فيه حديث بن مسعود والشافعي قولان الاصح  
 فضاوها فان امكن جمعهم في يومهم صلى بهم والا صلاها من الغد وهو فرع فضا الوافل عنه  
 وعلى القول الاخر هي الجمعة بشرط الجماعة والاربعون ودار الامامة وفعله في الغد ان قلنا اذا لا

قاله  
 ولا يصح فيها البناء ولا يترك ذكر الامام والشافعي والحنلي

يصليها في يومه اليوم والا صلاها في بقية وهو الصحيح عندهم وناخرها عنه قبل يجوز  
 ابدأ وقبل في اخر الشهر فلنا هذه الصلاة ما عرفت ولجبه او سنة لا يفعل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وما فعلها الا بجماعة فلا يكون فعلها سنة او وجبه الا سلك الصفة وكان  
 الوجبات الموقفة اذا فاتت او قاتلها بعضي الدليل كرمي الجار بعد خروج ايام الرمي  
 والضحية بعد فوات ايامها فاشبه بالجمعة قال السرخسي لكنه ان لم يصلي ان يصلي ركعتين وان شئت  
 اربعاء كصلاة الصبح في سائر الايام ومثله في المدايع وفي نهاية المطالب  
 تصح صلاة العيد من المنفرد والمسافر والنسائي الدور والحدوث كالنوافل غير ان الجماعة فيها منجبة  
 وقال بن المنذر يصليها المسافر ومن لم يجز عليه الجمعة والمرأة في بيتها والحد وهو قول الحسن  
 المصري وقال الاوزاعي ليس على المسافر صلاة الاصح ولا الفطر وبه قال مالك واسحق وهو  
 قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقد قدمنا مدنها وفي جوامع الفقه وقاضي حان  
 اذا تركها بغير عذر لا يقضيها اصلا وبعد يقضيها في اليوم الثاني في وقتها وبه قال  
 الاوزاعي والبوري وابن حنبل وابن راهويه قال بن المنذر وبه اقوال جوامع الفقه  
 العذر مثل ان ينظر انهم صلوا بعد الزوال في يوم غم وعلى قول بن سباع لا يجوز  
 في اليوم الثاني وبه قال مالك فان تركها في اليوم الثاني بعد الزوال وبغير عذر لا يصليها قوله  
 فان عذر الهلاك وسهد واحد الامام بروه الهلاك بعد الزوال صلى العيد من الغد في وقتها  
 وكذا لو شهدوا غده قبل الزوال وتعد جمعهم للصلاة قبل الزوال فقال عمر الهلاك على  
 الناس على حالهم سماعه اذ استمع عنهم غير او غير فلم يذكره الجوهري روى هشيم  
 وغيره عن بن شريح عن ابي عمر بن اسحق عن عموه له من الاخبار انهم حذقوا والواغى علنا هلاك  
 سوال فاصحنا صياها فاجاز كمن اخر النهار وسهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم انهم راوا  
 الهلاك لا مس فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يفطروا من يومهم وخرجوا الصلوات من الغد  
 رواه النسائي وابوداود وابن ماجة والدارقطني ورواه ابو داود من طريق اخرى  
 قال الدارقطني اسناد حسن ناسو صححه عبد الحق والبيهقي وعمومته صحاحه لا يضرهم  
 الجاهل ومالك عليه فله صلى الله عليه وسلم فطر كل يوم يفطرون رواه الزهري وابوداود  
 اي عيذ فطر كل يوم يفطرون وفي وقت صلاة العيد لم يلووا مفطرين فلا يكون لهم عيذ فطر  
 فكون من الغدا اذا افطروا بعد الزوال لم يبق وقت للصلاة ولا نه قال يوم يفطرون فينبغي

عده



ان يكونوا مظهرين من اول جز اليوم وهم انما افطروا منه بعدضي اكثر فلا يكون هذا اليوم  
 عيد فطرهم ذكره في النافع فان حدث عند منع من الصلاة في اليوم الثاني لم يصلها  
 بعد وهو الاصل بخلاف اليوم الثاني للض الوارد فيه وسحب في يوم الاصح ان يغتسل  
 وسطب ونوح الاصل وقد عرف ذلك ما تقدم ذكره من قبل وسوجه الى المصلح وهو  
 تكبر جاهره وقد ذكره هذا اذا لم يكن نه عذر المطر والطن وروى ابن حنبل انه عليه  
 السلام صلى صلاة العيد في المسجد لعذر المطر ذكره في الامام ويصل في يوم النحر  
 وهو العاشر من شهر ذي الحجة صلاة عيد الفطر ويخطب خطبتين يعلم الناس فيها الاصححة  
 ولبيرات الشريفة وفي يوم يعلم تكبر الشريفة نظرا الى انها وادى قلبه ولم يبق الا لغير  
 صلوات عند اي حنفية قوله فان كان عذر منع من الصلاة في يوم الاصح صلواتها من  
 الغد وبعد الغد ولا يصلها بعد ذلك وكذا لو لم يصلها الامام في يوم الاصح غير عذر صلواتها  
 في الغد وفيها وان لم يصلها في الغد عذر او غير عذر صلواتها بعد غدا وفي وقتها قبل الزوال  
 ولا يصلها بعد الخروج ايام التظمية التي هي ايام العيد لكن التارك غير عذر مبي وفي جوامع  
 الفقهاء عرض عذر منع الصلاة اخروا الاصححة الى وقت الزوال ثم يدحونها وقد ذكرنا  
 في باب الجمعة ان الامام واجماعه والمصري والوف والديكوريه والحريم والاقامة ومحمد البدن  
 شرط في الجمعة على عامر وفي حرانه الاجماع على النفا في روايه عن اي حنفية وفي روايه  
 اي يوسف عنه حسن قال يعني انها الجسد في المبراج والجموعا على انه لا يخص للشبابه  
 الخروج في العيد من الجمعة وشي من الصلوات لقوله تعالى وقرون في سبيلك ولا حر حرج  
 الفقه واما الجاهل فيخرج من الخروج في العيد من خلاف ان الاصل ان لا يخرج في  
 صلاة ما قدا اخرج من صلوات العيد في روايه الحسن عن اي حنفية وفي روايه اي يوسف  
 عنه لا يصلن بل تكبر سواد المسلمين ويستغفر مدعاهم وفي حديث ام عطية قالت كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج العوان ووات الحور والحض في العيد فاما الحض  
 فلن يغتزل المصل ويبتدئ بالخبر ودعوه المسلمين رواه البخاري وسلم وقال صلى الله عليه  
 وسلم لا تمنعوا اما الله سبحانه وتعالى ولا تمنعوا عطفات والعوان جمع عان وهي السب الى  
 لغف وقال ابو زيد هي النافعة ما لم يغف وقيل التي لم تغف قال تغلب سمع عانها لانها عفت

من ضرب آيوها واستخدمها وامنائها بالخروج في الاشغال وقال الاصمعي هي قنوم المعصر  
 وقيل هي البكر التي لم يخرج الى زوج وقال صاحب المطامع قيل هي التي اشرفت على البلوغ  
 وقال الخطابي هي البكر التي لم يخرج الى زوج وقال صاحب المطامع قيل هي التي اشرفت على البلوغ  
 يكن للشبابه ومن يستهي الحضور لحرف العنة علمه ومن في الصحيحين عن عائشه رضي  
 الله عنها قال لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اخذت النساء معه من كل منعت  
 من اسراسل وكان اهل الفسق والفساد قد ائروا واول اهل الصلاح غلاو العصر الاول  
 فروع ذكره في المبسوط رجل ادرك الامام في بانه العيد دم رصف فذهب وبوضا ثم  
 جا وقد فرغ الامام قال يقوم مقدار القراه ثم يلبس ثلثا ويركع بالربعة لانه لا يخرج في الثانية  
 مسبوق في الاول فيقدم ما لم يخرج على حاسق وقامه مقدار القراه استحباب اذا القام  
 سادى القام وله الاسم ثم ذكره هنا انه سدا ما القراه وهو رواه في الاصل وفي روايه بالليل  
 فالرواه الى سدا فيها ما لكبر جواب العباس لانه انما يقضي ما فاته وهو اول صلاة البدا  
 بالقراه جواب الاستحسان وهو الاظهر على ما ذكرناه في كتاب الصلاة والجامع والريادات  
 والسيرة الكبرى وقال الكرخي ليس في المسئلة روايتان بل المذكور في الجامع وهو البدا بالقراه  
 قول محمد المذكور في النوادر لا يسلما من البدا بالكبر قول اي حنفية واي يوسف منا  
 على ان المسبوق يقضي اول صلاه فعدم الملهو وعند محمد يقضي اخر صلاه فقدم القراه  
 والاصح انها على الرواسن وحده الطاهر ان المولاه بن الكيرات لم يقابلها احد من الصحابه  
 والبداه بالقراه فيها قول علي رضي الله عنه فان اولي قال المسخ صدر الدين الخطابي يمنع  
 في الصابر من قول علي الى قول بن عباس فانه قد ولى بن الملهوات وعلم ان كجابه عن ذلك  
 بلجته ادين ولم يقل به احد من نقا الاجتهاد الاول من غير بدل لجهاد على ما عرف فروع  
 لو فاته بعض الكيرات يقضيه عندنا اذا امكن وبه قال مالك وان جيل خلافا للشافعي  
 وعند مالك من المالكه وفي الجواهر لو نسي تكبير ركعة لا يتداركه في الركوع ولا بعده وقيل  
 يتداركه ما لم يرفع راسه لعلنا وتكبر المسبوق بالتكيرات برابه قبل فراع الامام وان  
 كان ذلك اشغالا بقضا ما سبقه قبل فراع الامام لعله الخالفه وسابغه مقتديا  
 خلاف تكبر الشريفة حيث يشاء يكبر برابه لا تقطاع الحاقن  
 الا ان يجاوز الامام اقوال الصحابه بخطابه فلا يتابعه في الخطا العلام من يقول له غير

س

بادق

في خامسة الخياط  
 وفيه نظر فان من م



محمود على ما ذكرناه هذا اذا كان سماع من الامام فان كان يكبر بتكبير المبلغ كبر وان  
اكثر المبلغ لحوان ان يكون المطاع لا حتى الامام لكن ينوي عليه الدخول في الصلاة  
لخضال ان يكون كبر قبل الامام ولو ادرى الامام في الرجوع بكبر فاما الافساح وينبغي  
م بكبر للعد فان جاف رفع الامام برفع وباني بالمسرات في ركوعه عند ابي حنيفة و  
حظا فلا يوسف كان الرجوع فقام من جدي بصبر مدركا للقيام باذكار الركوع  
وهل يرفع يديه فيه عند المسرات قالوا ينبغي ان يرفعها لانه سنة قال الولول  
كرا دله في ما روي اهل سمرقند قلت ورد ذكر السجحة حال الدين الخصري في  
الوجوه انه لا يرفع لان رفع الدين في المسرات سنة وقد فاسد عن محلها من وجه  
ووضع الدين على الركن سنة في محلها فراعته اولى وبام بفرعها صلوا الجذب  
يعرف من البحر مسيله لختلف فيها العلماء وهي انه هل يقول الرجل لغيره يوم  
الحيد يقبل الله منا ومنك روى عن ابي امامه الباهلي ووالده من الاسقع انهما  
كانا يقولان ذلك قال من جنس الشاذ حديث ابي امامه جيل روى مثله عن ليث  
ابن سعد وقال من جنس الاناس به ودر هذه المسئلة والاختلاف الناس فيها في فنية المنية ولم  
ذكر الكراهة عن اصحابنا وقال مالك هو من فعل الاعجم وكراهه وعن الاوزاعي انه بدعه  
وعن الحسن هو حديث قول الله والعرى الذي يصنع الناس للسنن وهو  
ان يخرج الناس عشية يوم عرفة بعد العصر في الجوامع والمساجد او يخرجوا الى الصحرا  
فيقعدوا ويدعوا ويضعوا اشبه بالبحر الواقف يعرفه وفي المغرب العريف الحديث  
هو الشبهة باهل عرفه في غير عرفه وهو ان يخرجوا الى الصحرا يدعوا وصعروا وعن  
ابي يوسف ومحمد في غير رواه الاصول لا يكره ذلك لما روى عن عباس انه فعل ذلك  
بالبحر ومثله عن عمرو بن حريث وثابت بن محمد واسم يحيى بن معمر وقال من جنس الاناس  
به فضل له انت فعل ذلك قال اما اننا فلا وذكر الطوطوش فان في الحوادث والبدع  
عن مالك انه سماع عن جليل الناس في المسجد عشية عرفة بعد العصر واجتماعهم  
للدعاء قال لس هذا من ام الناس وانما فاج هذه الاشياء البدع وقال عطاء الخراساني  
ان استطعت ان تجلو بفسك عشية عرفة فافعل فلنا الوقوف عباد مختصة بحان  
وزمان فلا يكون عباد في غيرها الطواف والسعي بين الصفا والمروة ولا نه لم ينف احد

والله اعلم  
بما في  
الكتاب  
والسنن

بعرفة في عهد هذا الزمان فلما لا يشرع الوقوف في هذا الزمان في غير هذا المكان اعتبارا  
لغير المكان غير الزمان وما روى عن ابن عباس محمول على انه فعله اعلى سسل السعيد  
بهم بل خرج للدعا كذا دله فاضى جان مع انه عليه السلام لم يفعل ذلك بعد وجوب  
الحج فلحج الوداع وكذا فعله احد من اصحابه غير من ذكره فلو كان ذلك مسجبا او  
مشروعا لما يركون ما ورد من الحديث على الذكر والطاعة في ايام العشر وفضل يوم عرفة  
وامام الشريفة عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما من ايام اعمل الصالح فيها احب الى الله عز وجل من هذه الايام يعني ايام العشر والوايا  
رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله الا رجلا خرج بنفسه  
وما له لم يرجع من كل شيء رواه الجماعة لا مسليا والنسائي وعن عمر رضي الله عنهما  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام اعظم عند الله سبحانه ولا احب  
الله العمل فيها من هذه الايام العشر والنزول من الليل والنكس والحمد رواه من  
حنبل وعن يتيه الهدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايام الشرف ايام  
السرور وذكر الله عز وجل رواه مسلم والنسائي واجدودان بن عمرو وابو هريرة  
خجنان الى السوق في ايام العشر يلبسون ويكبر الناس بتكبيرها وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
الناس واهل المسجد يكبرون ويكبر اهل الاسواق حتى يرجع من تكبيره اذكر ذلك البخاري  
وعنه عليه السلام ما من يوم اثنى ان يعق الله فيه عبدا من الناس يوم عرفة ثم يباهي  
بهم الملائكة فيقول ما ارادها ولا رواه مسلم في صحيحه وغيره دل على انه مغفور لهم  
لانه لا ساهي باهل الديوت الا بعد المغفرة وانه نظير الملائكة من قوله لعلني ادم وعظم  
توابعهم ما نزل على بها الملائكة في طاعتهم وعبادتهم لان المباهات من المباهات هو العطف  
وفي فضل صوم يوم عرفة عن ابي مائة الاكصاري انه صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم  
يوم عرفة فقال تكفر السنة الماضية والباقية وعن صوم يوم عاشوراء فقال تكفر السنة  
الماضية اخرج مسلم من طرق والسر في الفقه ان يوم عرفة وقع في شهر حرام من شهر  
حرامين فاشبهه شهران حرامان مع انه في شهر حرام واما عاشوراء فانه في شهر حرام لكن  
ليس قبله شهر حرام من سنته ولا بعده شهر حرام فلذلك كان كراهة لسنه واحده وسر  
اخره هو ان شرف يوم عرفة لانه محمد صلى الله عليه وسلم ابتداء صوم عرفة ثوابه تكريما وتفضيلا







آخر يوم من ايام التشريق وهو قول عن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس  
وبه قال السفيانان ويعقوب ومحمد وابو ثور وابن حنبل والشافعي في قول وفي  
الحديث ذكر عثمان معهم وفي المفرد واما ذكره عليه الفري في الجاهل في الحديث والقول  
المالك ثم بعد ظهر يوم النحر مروي عن من سجد فعلى هذا لم يمت في سبع صلوات وعلى  
قوله الاول في ان صلوات وعلى القول الثاني في ثلث وعشرين صلاة والقول الرابع  
يكبر من ظهر يوم النحر وحكم في صبح اخر ايام التشريق وهو قول مالك والشافعي في  
المسهور وعنه الناصري وروى في ذلك عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز ورواه عن ابن يوسف  
رجوه حقه في المبسوط وشرح اي نص لا قطع والقول الخامس من ظهر يوم النحر في عصر  
اخرايام التشريق محكي عن ابن عباس وابن جبر والقول السادس سدا من ظهر يوم النحر الى  
ظهر يوم النحر الاول وهو قول بعض اهل العلم والقول السابع حقه من المندر عن من عتبه  
واستحسنه من حنبل ان اهل من سدا من ظهر يوم النحر واهل الا حصار من صبح يوم عرفه  
واليه مال ابو ثور كان اهل من يقطعون الليلة عند روي حقه العقبة فادعوا من ذلك  
الذكر سعاد في الدر المنثور والقول الثامن من ظهر يوم النحر الى ظهر يوم النحر حقه من المندر بلنا  
ماروي جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه صلى لله عليه وسلم صلى الصبح يوم عرفه قال ثم اقبل  
علينا فقال الله االله اكبر في المعى والقول التاسع من مغرب ليلة النحر عند بعضهم  
قال فاضى جان وغيره قال شبان الصحابة كمن عباس وابن عمر وروى في باب سدا من ظهر  
يوم النحر قال في المبسوط فخم من ظهر اخر ايام التشريق وابن عباس يظهره وان باب  
بعضهم وهما احدا بالمراد وروى في الاحتياط في العبادت خلاف زوائد العديد في النواوي  
في نفس الصلاة فلا يدخل فيها الا ما اجمع عليه بردهما قول على في الاصح في كل ركعة واحدة  
فلم يخذبه ووجه اخر ان قوله وادروا لله في ايام معدودات وهو ايام الحج والتشريق  
مسغى ان يكون الكبر فيها شروعا ويوم عرفه بعض يوم النحر بايام وابو حنيفة رضي الله عنه  
لخذلما جمع عليه قالوا ان الحج بالكبر في الاصل خلاف المأثور به قال للشافعي ادعوا روى نضر  
وخمس انه للحج المعدين وقال تعالى وادرككم في نفسكم بضعا وخيعة ودون الجهر من  
القول وقال عليه السلام وخبر الذكر الحفي وقال انكم لا تدعون اسم ولا غابا ولا يجب الا ما  
انفوا عليه وقالوا ايضا ان الجهر بالكبر بدعه وقال في المبسوط خلاف اليهود فلا يلبس

في قوله وادرككم في نفسكم بضعا وخيعة ودون الجهر من القول وقال عليه السلام وخبر الذكر الحفي وقال انكم لا تدعون اسم ولا غابا ولا يجب الا ما انفوا عليه وقالوا ايضا ان الجهر بالكبر بدعه وقال في المبسوط خلاف اليهود فلا يلبس

الاسفين وان كان دروي اقل من ايام صلوات لكن ليس بسبب ولا لانه لا طهار فضله وقت  
الحج وموطر اربا انه الوقوف مسغى ان يكون خسر وعاف وقته ويرد عليه ان الكبر  
في هذه الايام واحده وهي بردد الامرين من الالواح وارباب البدعة من الالواح  
لاجل البدعة لصلوة الحنابلة لاجل سماع صوت الناحية عنه حوا ان احد هادهم في المناخ  
وهو انما اخذنا باله في الصلاة وكان لاجل الاحمال اذ حال العصر في الصلاة وهو ان يدخل  
فيها مالم يس منها وبكبر اب السري يوي بها في اثر الصلاة موصولة بها فله حكم الصلاة من  
وجه فوجد فيها ما لم يقف لكثرات المعدين والحواب الثاني انما لا يكمل الواجب لاجل  
البدعة ما سب وجوبه لا ما وقع الرد فيه كما في صلاة الحنابلة وصوت الناحية ولو كان ما  
زاد على ذلك ولما لم يركب من مسعود وغيره من الصحابة وكان الاصل يراه الذمه وفي شرح  
المهذب للنووي للحج سدا من ظهر يوم النحر وختم في صبح اخر ايام التشريق لا خلاف  
واما غير الحاج فلما نفع فيه ثلثة نصوص احدها كاح وهو المشهور ونصه في مختصر المنزلي  
والنوطي والامر والهدم قال كاي نصه في الهدم والحديد وقال صاحب الشامل هو ضد في الك  
كبه الثاني سدا به خلف المغرب ليلة النحر هذه الفطر على اصله الثالث من صبح يوم عرفه  
الى عصر اخر ايام السري وكقولها والقول الاول خمس عشرة صلاة والقول الثاني مائة عشرة صلاة  
وقال ابو اسحق المروزي لا خلاف في المذهب انه يكثر من صبح يوم عرفه الى اخر ايام التشريق  
واما ذكر ليلة النحر للعباس على املة الفطر وظهر يوم النحر على ما سبب الحج والحنابلة  
منهم كان من شرح والمزني والروماني والسيهقي قال النووي وهو الذي احسان وقوه بما  
روى عن جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر من يوم عرفه من صلاة  
الغداة الى صلاة العصر اخر ايام السري وقال السهقي يروى عن عمر بن شمر عن جابر الجعفي ولا  
حججهما وروى الحاكم في المستدرک انه عليه السلام كان يحجر بسم الله الرحمن الرحيم ونسب في  
صلاة الفجر ويكثر من صلاة الصبح ويقطعها صلاة العصر اخر ايام السري قال هذا حديث  
صحيح لا يظن في رواية منسوبة الى الجرح روى السهقي هذا الحديث الذي رواه الحاكم باسناد  
احكامهم قال وهذا الحديث مشهور يروى عن جابر الجعفي عن ابي الطفيل وكلا الاسناد  
ضعف قال النووي والسهقي انهم من نسخة الحاكم واسند تحريفا فلهذا الذي هو  
استدحما يروى عن الضعفاء وسلف في الصحيح اذا وافق حديثه وادان حديثهم عليه

حب

في

دين



ضعفه وذكر من يعرفهم فادان هذا اذ اب المحرك فاطنك عنده للحاكم وامثاله من  
المحدثين المتأخرين قولهم والكثير ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وهو مذهب عمر بن مسعود والنوري واسحق وابن  
حنبل والشافعي في سنن طائفة قلت صوابه هي ست حمل وفيه قول ثان قاله  
الشافعي انه بكسر اللام فيقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
انه ينفق على اللسان ثم يقطع فيقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
عن ابن عباس الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
عمر وفيه قول سادس عن ابن عباس الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
اس المندرج في الاشراف وقول ابن عباس الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
المندرج باليمن وجعله بل بالافراد في الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
فسمعه اسمعيل واسحق حسب ما خلفوا في الدخ فقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
المبسوط وقاضي خان اصله ان ابراهيم عليه السلام لما استغل غفلة مات دج وله وجاهه بل  
بالفرا الى السجاف الجملة فادى الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
فولم ان جابا للفرا فقال لا اله الا الله والله اكبر فسمع الدخ فقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
الى يوم القيامة فايده حوته والصلح المستصفي في فوائده المنظومة ومبدأ الكبر  
الالف واللام يدل على الاضافه ومثله في قوله تعالى وعلم ادراك الاسماء اي اسماء السموات  
قاله الف واللام يدل على الاضافه وهو غلط لان شرط البدلية عند من يقول بها وهم الكوفيون  
ان يكون المضاف اليه صهرا لا اسما ظاهرا كقوله تعالى مفتحه لهر الابواب اي ابوابها وكقوله تعالى  
واستقل الراس شيئا اي راسي وكقولك زيد حسن الوجه اي وجهه والبر الكبريد هم اي كره  
وعند المصريين لا يكون اللام بلا عن الاضافه والمعنى الابواب منها والراس مني كقوله وقض  
العطر من فخر من الناس لادالة الاول عليه اما الاسم الظاهر فلا يقول بالابدال منه لا يصح

ولا كوفي هكذا ذكره الشيخ سرف الدين بن ابي الفضل المرسى في روى الجمان وغلط الرمي  
في ذلك قوله وهو عقيب العلوات المفروضة على المؤمنين في الامصار في الجماعات  
المستحبة عند ابي حنيفة وليس على جماعات النساء اذ لم يكن معهن رجل اي اذ لم يكن امامهن  
رجلا قال بن المندر اللقي في المكتوبة في الجملة مذهب بن مسعود وان بن عمر اذ اصاب وحده  
لا يكرهه قال ابو حنيفة والنوري وهو المشهور عن بن حنبل وقال ابو يوسف ومحمد ومالك  
والشافعي والاوزاعي يكرهون المنفردة لما اتفق له المكتوبة ولا في حنيفة رضي الله عنه اثر على المقبر  
مع انه مذهب بن مسعود واس عن عمر بن عبد ربه في اصحاب عن الحارث بن احمد والنضر بن شميل ان  
السريون هم الكبر فصار كالجمعة اما سقط بدليل وهو السلطان والخطبة والحرية على الصحيح  
دارم في ملحق الحارث وقال في الحريرة لا يشرط السلطان سفي سفي وهو انهم يقولون بكسر  
السريون فادان السريون هو الكبر فانه قال بكسر اللام وهذا مجمع لان السريين يضاف  
الى نفسه ولذا فوله ايام السريون ليلة ايام بعد يوم النحر ولا يكره فيها عنده فليتم تقديم  
جميع المطروفة على طرفه وهو محال فلما الاول فالمراد به يدري زمان السريون فخر المضاف  
واما الثاني فالمراد من السريون بعدد اللحم وهو اسم مشترك بين معان فلا بد وقال الشافعي في  
شرح نظم الجاه سميت هذه الامام السريون لظهور كبر الله فيها على سائر الامم اذ السريون لوجه عباده  
عن الاظهار فقال شرفت اللحم اي اخرجته الى السارق وهو الشمس وقال لا فعل ذلك عا در  
سارق ولا ح بارق وسميت الشمس سارقا لظهورها واشرفت اذ اضاءت وظهر نورها اي  
دام السريون وقال قاضي خان الاصم ان العباد املوا خلف عبد الوحوب عليهم ولا يحب  
عنده على المنفردة ولا على اهل السواد ولا على اهل المصر اذ اصلوا خارج مصر كجاءه ولا على  
المساكين اذ اصلوا في المصر خلف مسافر وفي رواية الحسن بحملان المسافر يصلح للقيام ولا يصح  
للأول لا هم ليسوا من اهل المال وذكر المولوي وصاحب المستصفي وجماعات لا في حنيفة  
سروط خمسة للوجوب الدورية والاقامة والجمعة والعرض والمصر ولها شرطان احدهما وهو  
العرض فليس ينبغي ان يزداد على خمسة سوطان الوقت واستجاب الجماعة وزاد في الساسع  
الحرية وان يكون المكتوبة من صلاة هذه الامم وعلى قولنا زاد الوقت ويحت عند على المراه  
والعبد والمسافر بالا فدا من حب عليه وهو الحر المقم بالمصر بالسعي والمراه خافت لان  
صورها مستثنى وهو موطنة الفتنة قال في المبسوط وجوامع الفتنة والعنوي وشرح في مصر



لا تكبر بعد الوبر وصلو العدين والجان والسنن والوافل ويكر بعد صلاة الجمعة كما نها مكتوبه  
 وقال مالك واحمد وسائر الفقهاء لا تكبر عقب التوافل خلافا للشافعي فانه يكر عنده في التوافل  
 والحائز على الاصح كالأذان والاقامه والمخطبه ولم يسل عن السجده عليه وسلم انه كبر  
 عقب التوافل والسنن ولو فعل ذلك لقل مع حرص اصحابه على فعل افعاله واقواله  
 وقول في الحائز على المقيمين وقولها على كل حال صلى المكتوبه بدل على وجوب هذه  
 التكرات ونص في المفيد والمريد وقاضي حان وجوامع الفقه على وجوبها وذكر في فوارك  
 المرعشي والمريد على انها سنة والصحيح الوجوب لانها من السجده لتكرات العدين  
 وصلاتها وبه يظن ان الدين لم يخلو في المسبوق متى كبر في بعض وعين بخلاف مجاهد  
 بكبر في بعض لم يكر مقصودا وبه قال من الحلي وفي الاخره قال في شرح الجامع ما يدل على  
 ان المسبوق يكر عنه وان كان منفردا وفيه اسناد على قوله لا نه اخذ بالافل المسبق به للوزن  
 بالخير به بدعيه فخذ بالجمع عليه وترك الخلل اجزا عن ارتكابها فادان منفردا من وجه  
 وقع الشك في سرعيه الجهر فلا يسب بالشك وكاب عنه بان الكبر وجب عليه مع الامام بالشروع  
 فان كان منفردا سقط عنه وان كان مقفدا لا سقط فلا سقط الواجب بالسك بعد وجوبه  
 وان تكبر بالنسب عليه اولى من ترك ما عليه واد الربك الامام كبر من خلفه وهو قول الثوري والشافعي  
 لكن لا يكبر بخبر وجه من المسجد وعنده بكبر قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفه  
 فسيوت ان الكبر فكر ابو حنيفة رضي الله عنهما دل على ان الامام اذا ترك الكبر لا يترك المفيد  
 لان الامام ليس بشرطه بخلاف سجود السهو وتكرات العدين فانه لا يخالف امامه فيها  
 وان علم ان يقول لله الخربا لبعه ليوم الخربا لانه لما كان وقتها لم يلى النهار جعلها نهارا  
 فانه صلح الكشاف قلت ويمكن ان يقال لما كان لله الخربا لبعه ليوم عرفه لخذت  
 حكمه لا ترى ان الوقوف فيها جعل بالوقوف في يوم عرفه بل اقوى فان من وقف فيها  
 خاصه لا يلزمه شيء ومن وقف في يوم عرفه ولم يرفع خرا من لله الخربا لبعه يوم ولو  
 كبر قبل الامام جاز لان الامام فيه مستحب كسجده التلاوة ثم ما منع السماع للبر  
 قال في المبسوط وجوامع الفقه كل حدث العبد واللام عامدا او ناسيا والخروج من  
 المسجد ولو سبقه الحدث ان سها بوضا وكبر وان شاكر وهو الاصح قال الشيخ في اد  
 حروجه قاطع لعدم الحاجة ولو اجتمع السهو والتكرات والسلسه في حق المحرم سبدا

بالسهم بالكبر ثم بالسلسه واختلفت عبارات اصحابنا في ذلك فقال في المبسوط  
 نكر السريق كمودي في حرمة الصلاة ولذا في المحيط وقاضي حان بل يودي في ان  
 الصلاة وقورها وسجود السهو في حرمتها حتى يسلم وحل بس بعد ولا يصح الامدابه  
 في حال الكبر والمسبوق يابع الامام في سجود السهو دون الكبر واللبيه وذكر  
 في الوحر والمفيد والمريد ان الكبر يجب في حرمة الصلاة والسهو في نفسها والمعنى  
 في ذلك قرب وعمل ما قلنا قال مالك والشافعي والحنفي ولو ودم الكبر سجد للسهو  
 لما لحرمة وهذا لو بد ما ذكره في الوحر والمفيد من ياديه في حرمتها ولو قدر اللبيه  
 فسدت صلاته لانها جواب الدعاء فان كانها والكبر ما في الحرير والمفيد والمريد  
 ان تسبوا صلاة في ايام السريق او في ايامه في السنه المائنه لم يكر واعندنا خلافا للشافعي  
 قال في المفيد هذا في ظاهر الرواية كرمي الحجار في ايامه في السنه المائنه وفي رواية بعضها  
 بالكبر كرمه وفيه دفع الضمان بالمثل وان فاتتهم صلاة في غير ايام السريق فقصوها  
 في ايام السريق ليرتكروا ايضا لان الضمان على وقول الاداوعن الى يوسف يكررون  
 وان فاتتهم في ايام السريق فقصوها في هذه السنه كبر والا نه لم تقفهم من  
 كل وجه كرمي الحجار والاضحى اذا فانت يقضها قبل خروج امام الرمي والمضحيه  
 وفي شرح المهدب للووي لو فاته وضعه فيها قضاها في غير الايام فان قضاها  
 فيها ففته طريقا ولو فاته في غير قضاها فيها ففته ملت طرق والاصح استحبابه  
 وقوله وان فاتهم في ايام السريق فقصوها فيها كبروا ارادوا بالسريق الكبير  
 لا يكررون في ايام السريق المعهود عنده وعندنا مع بعضه في غير ايام السريق فاداريد  
 به الكبر استقام العموم على اصل العمل فروع وعن الفقه ابي جعفر قال ان مشغلا  
 برون الليل في الاسواق في ايام العشر ثم ان من السلف اخلاف في الامام المعلومات  
 والمحدودات فعن ابن عباس المعلومات العشر والمحدودات ايام السريق  
 وهي ليلة ايام يوم الخربا واه عنه البخاري وهو قول ابي حنيفة روى ذلك عنه الكرخي في  
 محضم وهو قول الحسن وقيل روى عن علي بن ابي حمزة رضي الله عنهم ان المعلومات  
 هي ليلة ايام الخربا والمحدودات ايام السريق وهو قول ابي يوسف ومحمد رواه عنهما  
 الكرخي في محضم سمعت محدودات لفظهن وسمعت معلومات لخص الناس على علمها

في غير ايام السريق  
 في



لاجل فعل المناسك في الحج واما الخربله عاشر دي الحجة وحادي عشره ومالك عشره  
 واما السريته حادي عشر دي الحجة وثاني عشره ومالك عشره والعاسر حادي  
 عشره ومالك عشره ثلثون لا غير وما بينهما وهو احادي عشره ومالك عشره وثلاثون  
 والثلثون في ايام وفي المنافع قل في العشر ايامها بالعلم قد سمعت والعدل  
 في ايام فشرى في ذكر النوى عن سعد بن المسيب وعروة وزيد بن اسلم وقال جمهور  
 العلماء بطله عيد الفطر واما بطله عند العدو والى صلاة العيد وحده من المندر عن الك  
 العلماء وبه اقول قال وهو قول علي وان عمر وان ابي امامه وجماعه غيرهم من  
 الصحابة وبه قال عبد الرحمن بن ابي ليلى وان حمر والنجي وابو الزناد وعمر بن عبد العزيز وابو  
 وابو بكر بن محمد والحكم وحامد ومالك واسحق وابو ثور وحده الاوزاعي عن الناس وقد  
 درنا مدعينا فيما قدم اسندوا على الكسري بطله الفطر بقوله تعالى وليكملوا العدة وليكبروا  
 الله واما العدة فغروب الشمس قال النوى وهذا الاستدلال لا يصح الا على مذهب  
 من جعل الواو للزيت قال وهو مذهب باطل وعلى المذهب لا يلزم من ترتبها الفور  
 ما حاصل انه لا دلالة فيها اسمي كذا والله اعلم **باب صلاوة الكسوف**  
 تعالى كسفت الشمس والقمر يفتح السنين فبهما وكسفا على حاله يسرفا على كسفا الكسوف  
 اللازم والكسف للمعدي وخسفا وخسفا في ست لغات في الشمس والقمر  
 وقل السوف او السوف اخبر فبهما لانه قال لكسفت الارض اذا ساحت ما عليها  
 وهو اقوى من الكسف قال النوى في درجات اللغات الست في الصحيحين والاشهر في  
 السنة الفقهية محض الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر قال الجوهري في الصحاح وهو  
 الاضخم ومن لا يقال في الشمس الخسوف وفي القمر كسف والقران يرد وقل الخسوف في  
 الجبل والكسوف في البعض وقال اللت الخسوف فبهما والكسوف في الشمس فقط وقال  
 ابن زيد كسف القمر وانكسفت الشمس وقال العراقي ايجود كسفت الشمس وخسفت القمر  
 وقل العكس وقل هما سوا وقل السوف تغير لونها والخسوف مغيبها في السواد  
 واصل الكسوف التغير ومنه كاسف البالي اي مغير الحال والخسوف الذهاب  
 بالكلية ومنه قوله تعالى فحسفناه وبدان الارض ولما كان القمر يذهب جملة ضوءه فان  
 اولى بالخسوف وقال محمد بن اسمعيل السرخسي في المبسوط عاب اهل الادب على محمد بن محمد لله

وادود وجوب التكرار في عيد الفطر وغروب الشمس  
 بعد العيد عاشر دي الحجة وهو مذهب من السيب وعروة

في لفظه كسوف القمر وقالوا انما يقال خسف القمر كقوله وخسف القمر قالنا الكسوف  
 ذهاب دابره والخسوف ذهاب لونه قلت وقد ذكرنا ان السوف والخسوف  
 فبهما ولا تعاب عليه فلو انما انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين  
 كسبه النافله غير اذان ولا اقامة في كل ركعة ركوع واحد مثل صلاة الفجر والجمعة وبه  
 قال النجفي والوري وان ابي ليلى وهو مذهب عبد الله بن الزهر ورواه ابو ذر بن ابي  
 شيبه عن ابن عباس وقال مالك والشافعي وان حنبل واسحق في كل ركعة ركوعان  
 وحكي بن المندر عن حمزة وان عباس في كل ركعة ركعتان وعن علي بن حمزة ركوعات  
 وعن اسحق بن حوز في كل ركعة ركوعان وبلغه انه ثبت ذلك عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقال العلان في ردا لا يزال يركع ويقوم ويراقب الشمس حتى يحل  
 وفي الديار قال ابو منصور اخلاف الروايات محمول على النسخ دون النسخ لا خلا  
 الا به ولو ان على النسخ لما اختلفوا استدلوا الله الله بحديث ابن عباس رضي  
 الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة كسوف الشمس ركعتين بربع ركعات وارج  
 سجرات والحديث صحيح واسند النوى في شرح المذهب كافي حقه رضي الله عنه  
 حديث فبما الهلالي الصحيح قال كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج  
 بحسب ثوبه واما معه يومئذ ما لم يفته فصل ركعتين فاطال فيها القيام ثم انصرف  
 واجتهد فقال انما هذه الايات تخوف الله بها عباده فاذا رايتوها فاضلوا واحد صلاة  
 صلتموها من المكتوبة رواه ابو داود قال النوى باسناد صحيح والحكم وقال حديث  
 صحيح والحديث الباقي عن النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين وسالني حلت قال رواه ابو داود والنسائي باسناد  
 صحيح وحسن وروى ابو داود والنسائي والرمي والطحاوي وان ما حقه عن سمر بن  
 جندب انه قال بينا انا وغلان من الانصار مومي عرس وفي سنن ابي مريم في شيبه  
 وشرح الآثار للطحاوي في غرضنا لنا حتى اذا كانت الشمس قد رجت اول ثلثة في عين  
 الناظر من الفوق اسودت حتى اصبحت داهيا سومة فقال لحدثنا الصالح اطلقنا الى  
 المسجد فوالله لحدثنا نسان هذه الشمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم في امه حديثا  
 قال قد فعنا فاذا هو بارز فاستقدم فصل فقام بنا اطول فامرنا في صلاة قط لا

كلمة  
 ف وعائشه



نسبح له صوتا قال ثم ركن شأني صلاة فط لا نسبح له صوتا قال ثم سجدا طويلا سجدا في  
صلاة قطم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك قال فوافق على السجود حلوته في الركعة الثانية  
ثم سلم ثم قام محمد بن عبد الله وأبى عليه وسعدان لا اله الا الله وشهدانه عبده ورسوله قال الرمدى  
حدثني حسن صحيح والسومة بسند الترمذي في نهجها سواد قليل وروى الرمدى  
والنسائي وابوداود والطحاوي عن عبد الله بن عمر قال انكسفت الشمس على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكبر ركع ثم ركن فلم يكبر  
ثم رفع فلم يكبر سجدا ثم سجدا فلم يكبر ثم رفع فلم يكبر ثم رفع فلم يكبر ثم رفع فلم يكبر  
وفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم ركن في آخر صلوة فقال اف الرمدى في الركعة  
وانافهم الرمدى انك لا تعد بهم وهم يسعفرون فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من سجود وقد انكسر الشمس قال بن حزم اخذ هذا طائفة من السلف منهم عبد الله بن  
الربيع صلى في الكسوف ركعتين كسائر الصلوات وقال فان فعل خطاه اخوه عروه قال فلنا  
عروه لحق بخطا لان عبد الله صاحب عمل يعلم وعروه ليس بصاحب وانما تعلم وروى  
ابو بكر بن ابي سبيبة في سننه عن ابي انوس الهجري قال انكسفت الشمس بالبصرة وان عباس  
امر عليها فقام فصلى بالناس فقرا فاطال الفراه ثم ركن فاطال الركوع ثم رفع راسه ثم سجدا  
فعل مثل ذلك في الركعة الثانية فلما فرغ قال هكذا صلاة الايات فقد حدثني بن عباس فعل  
وقول محققا لروايته المقدمة فلا سقى ذلك حجه وقال ابو عمر بن عبد البر النمري وقد روى  
هذه الاحاديث ابو بكر وسمر بن جندب وعبد الله بن عمر والعمان بن يسر وهي كلها امار مشهورة  
صحيح والاخذ بها اولى للبرها وموافقها القياس والاصول انتهى كلامه وذكر بن بطال  
في شرح البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم يركع ركعتين في ركعة واربعة ركعات في ركعة واحدة  
رواهما مسلم وخمس ركعات في ركعة وست ركعات في ركعة واحدة وثمان ركعات في ركعة واحدة  
وذكر ابو عمر بن حزم عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام صلى في كسوف عشرين ركعات  
في اربع سجرات وروى ابو داود وعشر ركعات في كل ركعة ودر الووى في شرح المهد  
ان عند الشافعية يجوز الراه على ركوعين وبه قطع جمهورهم قال وهو ظاهر نصه  
فلما كان من العدل مفعوله عندهم وقد صحت الراه على الركوعين في جواب  
لنا عما زاد على ركوع واحد وقال ابو اسحق المروزي وابو الطيب وغيرهما يحمل احاديثنا على

لم يعلموا بها

الاستحباب واحاديثهم على الجواز فلنا لم يفعل ذلك بالمدنية الامر واحد فاد حصل  
هذا الاصطحاب الكثر من ركن واحد الى عشر ركعات بحاله اصل في الشرع فصار  
الركوعان في الركعة الثانية السات وروى الحافظ ابو جعفر الطحاوي حديث بن عمر بن طريق  
وحديث العمان بن يسر من طريق وعن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وسلم وفعله  
المغيرة ايضا وروى حديث مسنه من طريق وفيه انه عليه السلام اخذ انما صلى في الكسوف  
كما صلى المكتوبة وقال بن حزم الطاهري ومالك في اخساره بعض ما روى عن بن عباس  
وعائشه وتعلد اصحابه له في ذلك هادمون اصله كرا وهو ان الراه عن عائشه وان  
عباس خلاف ما روتها الخان مالك ومن اصحاب ان الصلح ادا صرح عنه خلاف ما روى  
ان ذلك ليعلم على نسخة انه لا يركع ما روى ويعمل بخلافه ان عنده علمه اسنه هي اوى  
من التي تركها والا فان ذلك قاصدا فيه والذي ذكره بن حزم در الحافظ ابو جعفر ايضا  
قال ابو جعفر وروى سعد بن حبيب عن بن عباس انه قال لو حلت الشمس له في الركعة  
الرابعة لركع وسجد قال والراية هي التي في الركعة الثانية هذا يدل على انه لم يكن يقصد في  
ذلك ركوعا معلوما وانما ركن ما امت الشمس منكسفة حتى يحل قطع الصلاة ونقوى  
ذلك بقوله عليه السلام فصولا حتى يحل وذكر ابو بكر بن ابي سبيبة عن مغيرة عن ابن هبم قال  
انا نوا بصلوات انا ان ذلك فصولا كصلواتكم حتى يحل وعن عائشة رضي الله عنها قال  
صلاة الايات ست ركعات في اربع سجرات وصلى بن عباس صلاة كسوف الشمس على صفة  
زمزم في كل ركعة اربع سجرات ذكره بن ابي شيبة ولا نلوه ان فعل ركعة ركوعا او اكثر  
كان الامر بان ذلك اذ لا عهد لهم بمثلها وحيث اطلق الامر بالصلاة ولم يفيد زيادة ركعة  
او ركوعين على ان المأمور به الصلاة المعبودة وروى الكسوف عن النبي صلى الله عليه وسلم  
سبعة عشر سجدة في كل ركعة في العارضة قال الشيخ بن تاول الركوعين فاد انه عليه  
السلام طول الركوع فيها فانه عرض عليه الجنة والدار فل بعض المومنين البداع ووطنوا انه  
رفع راسه او رفعوا رؤسهم على عانة الركوع المصاد وطن من خلفهم انه عليه السلام رفع  
راسه ورفعوا رؤسهم على عانة الصلح المقدم الى الركوع اساعا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكن من خلفهم ايضا فطنوا انه ركن ركوعين في كل ركعة ومثل هذا الاستنباه ودر بعض من  
كان في اخر الصفوف وعائشه في صف النساء وان عباس في صف الصبيان ففصل لا وقع

ع دلم



عندها هكذا ومن حججه الله في صلاة الامم ولو كان هذا صحيحا لكان امر خلاف المعروف  
فتساءلنا ان الصلابة لهم منهم من صلى الله عليه وسلم وحسن لم يروهم احد منهم دل  
على ان الامر قد قلنا وقيل رفع عليه السلام راسه لاختبر حال الشمس هل اعلنت ام لا  
وهذا اصل في كل ركوع واطلق لفظ الركعات في الحديث على الركعات ثم ان يطول  
القرآن فيها وان شاقص واستغل كل منهم بالدعاء والضعف حتى يحل الشمس وصرح ان  
قامه صلى الله عليه وسلم ان في الركعة الاولى بعد قراءة سورة البقرة وفي الثانية بعد  
قراءة آل عمران فلا فضل ان يطول القراءة فيها وفي الموعظة بقراءتها ما احب بالكلية وهو  
بالخيار في الدعاء ان شاقص فدعا واستقبل القبلة وان شاقص ودعا واستقبل الناس  
فوجهه في المحطة الجماعة افضل وحور فاذ في الركعة للجماعة فيها سنة ويصلي بهم  
الامام الذي يصلي للجمعة والعدن وفي الحجة او غيره باذن الامام كما في الجمعة والعيد  
وفي الموعظة امامهم فيها امام حبيبهم باذن السلطان لان اجتماع الناس ربما اوجبت فيه  
وخللا في الملك والصلوة في مساجدهم بل يصلون في جماعة واحدة ولا يجزى بالقرآن عند  
امم حنيفة وما كان السافعي وعندهما يجزى به قال بن حنبل قال في المنسوط والاسرار  
وقول محمد بن طرب في الخبرين او قال في الحجة عنه رواه اسان فيه وفي البداع في عايد الروايات  
مع امم حنيفة وجه الخبر بالقراءة فيه حديث عائشة في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم  
جهر بالقراءة ووجه ترك الجهر بها وهو قول الامام في حديث سمر لا تسمع له صوتا  
وكذا في صحيح مسلم فقام ما اطول بل ادر نحو سورة البقرة ذلك انه لم يجز بالقرآن  
وقول بن عباس سمعت منه حرفا وقول عائشة حررت قرأته انه قرأ سورة البقرة دليل  
على ترك الجهر ولا صلاة النهار عجا الا ما خرج بدليل وعللوا انه ما نزلهم مستغلة بالقرآن  
فالحاصل الاعتبار به صلاة النهار غيرها لاستغفال قلوبهم بالمحاسب وقوله اجهر بالقراءة  
على الآية ولا مانع فانه عليه السلام كان يسمعهم الا انه اجابنا في الظاهر وقد مر مع انه  
ليس يصح في لسوف الشمس لانها قال جهر بالقراءة في المنسوف وقال الرمزي في  
المنسوف وفي المحيط وعن ابن حنيفة ان شأوا صلوا ركعتين وان شأوا اربعاً قالوا  
والخبر بذلك على انه سنة ولا يجوز ان لا تصلي نافلة في جماعة الا قام رمضان  
وصلاة المنسوف وان بعض مشايخنا انها واجبة للامم بها ونص في الاسرار على وجوبها

وفي البداع والمفيد الحنفية واخيه ان شأوا صلوا ركعتين وان شأوا اربعاً وان  
شأوا اكثر من ذلك هكذا رواه الحسن عن ابن حنيفة وفي الجريد وقوله اكرم ذلك  
محمول على خسوف القمر والخسوف دليل السنة اذ لا يثبت على الانسان شيء محمول في  
المقدار الخسوف ليس في اصل الصلاة بل في الزيادة على الركعتين وغيرها وليس فيه اذان  
ولا اقامة وقد قدمناهما والخطبة فيها به قال مالك واحمد وقال الشافعي والحنابلة  
خطبتين بعد الصلاة وهما سنة عنده خلاف للجمعة للشافعي ما روى البخاري ومسلم  
عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم انصرف وقد جلت الشمس فخطب الناس فحمد الله وأثنى  
عليه ثم قال ان الشمس والقمر ايمان من آيات الله لا يحسبان لموت احد ولا حياة فادار انهم  
ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وصدقوا ثم قال يا امة محمد والله ما احدا غمر من الله ان  
يزني عبدا او يزني امة ما امة محمد لو علمون ما اعلم للحكمة قلنا وليكن كبرنا ولنا انه عليه السلام  
امر بالصلاة ولم يامر بالخطبة ولو كانت سنة سنونة فيها لينها لهر ولم نقل عنه عليه السلام  
انه خطب خطبتين فليس عليهما دليل الا العباس وحديث ابن مسعود وان عمر وعائشة في  
الصحيحين ولم يدروا بالخطبة وما روى عنها انه خطب فهو محمول على انه خطب بعد  
الامة لانه لم يرد عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد ولا حياة او هو محمول على الدعاء في شرح الطحاوي  
صلى صلاة كسوف الشمس في المسجد الجامع او في صلي العيد وقال القدوري كان ابو حنيفة  
يرى صلاة الكسوف في المسجد لانه عليه السلام صلاها في المسجد ولان افضل ان يركب  
في اعظم المساجد وهو الجامع الذي يصلي فيه الجمعة وفي الجواهر يفعل في المسجد دون  
المصلي وهو قول الشافعي وان بن حنبل وخير ان اصبع بيده ومن صحبه ومن الضاد في  
جوامع الفقه وان شأوا دعوا او لم يصلوا وفي منه المنفي ولو اجتمعوا من غير ان يصلوا  
اجزاهم والصلاة افضل وفي المحيط والدعاء بعد الصلاة ولا يصعد الامام المنبر للدعاء ولا يخرج  
فها الى الجبابة **فروع** ولو طلعت كسوف لم يصل حتى تجل النافلة وهو قول  
مالك واحمد وخبر قال بن المنذر ربه اقول خلافا للشافعي قال في المفيد والحنفية  
والغنية ووقتها الوقت المستحب لسائر الصلوات وفي المنسوط ولا يصلي الكسوف في  
الافاق الله قال في الحنفية لانها ان كانت نافلة فهي فيها مكرهه لما قد مر من النهي وان

ي



كان لها اسباب كبحه المسجد وان اسود وجهكم ايضا قالوا انهم كلهم صاحب التحفة  
وفي شرح كتاب مسلم الخياط قال الليث بن سعد تحت سنة ثلث عشرة ومائة وعلى  
الموسى سليمان بن هشام ومحمد عطاء بن ابي رباح وان سحاب الرهري وان ابي مليكة  
وعكرمة بن خالد وعمر بن شعيب وابوبن موسى واسمعيل فكسفت الشمس بعد  
العصر فقاموا قداما يدعون الله في المسجد فقلت لا يوب ما هم لا يصلون وقد صلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في السجود فقال النبي فجاغل الصلاة بعد العصر  
فذلك لا يصلون فهو اعلام الدين وفقها زمانهم قد تركوا صلاة السجود في الوقت  
المنهي عن الصلاة فيه ولكن يقفون فذكر في الله تعالى حتى يحلج الشمس وهو مذهب المسلمين  
المصري وعطاء بن ابي رباح وعكرمة وعمر بن شعيب وماء وابوب واسمعيل بن علي والنور  
وان جنبل دلم بن المديني الاسراي وقال السجود يصلون بعد العصر ما لم تصفر الشمس وبعد  
صلاة الصبح ولا يصلون الاوقات النبوية وعن مالك في الذكر فوكان ذلك في الدخنة ولو  
كسفت عند الغروب لم يصل احد احدا في الاجتماع في الدخنة لذهاب رجا نفعها قوله  
ويدعو بعد حاجتي بحلج الشمس وروى بحلي يعني مكسفت وتكسفت والحديث الذي  
ذكره روى مسلم عن ابي موسى وفيه فادار اسم منها شيئا فادعوا الى ذكره ودعا به  
واستغفاره واداصلح الحسن فلم يحلج الشمس فان شاصلى اربعا واكثر حتى يحلج الشمس  
وقد ذكرناه وقال مالك ذكره في الدخنة وان جنبل ذكره في الغني اذ امر بحلج لا يند على راحته  
لا بد عليه السلام لم يزد علمها ولما حدثت الغيرة من سعيه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ان الشمس والقمراستان من انوار الله لا تكسفا نلوت احد كالحياة فادار اربعها  
فادعوا الله وصلوا حتى يحلج الشمس متفق عليه وفي مسلم فصلوا حتى يفرج عنكم وفيه  
حتى تكسف ما لكم وقد امر وانا الصلاة حتى يحلج الشمس فلا يقيد برحمتي ولا تمتد لها  
في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه قد لحقت الشمس عند فراغها منها على ما تقدم  
فلم يبق الا ان لا حاجة هناك ولا يفتون الكعبة بصواب روىها الاول عند مالك  
وعند الشافعي يفتون وبه قال احمد لان الامام لا ينوب عن المأموم في الركوع وفي الدخنة  
لو كسفت الشمس في اثناء الصلوة قال سحون بن ميمون كسار الوافا وقال اصنع كما ابتدأوا  
نظر للشروع قال في المذهب وسجد كما سجد في غيرها وهو قول مالك وهو اصحابنا

وقال ابو العباس بطل السجود وليس ينبغي لانه امر ينقل عن الشافعي ولا في خبره قال النووي  
وليس كل قال بل يض على تطويله قال ولا شهر في المذهب ان لا يطولت قد صح  
حديث تطويل السجود وهو قول من جنبل قال الرازي في الدخنة وان اجتمع عيد  
وكسوف قدم الكسوف خشية الفوات قال وفيه سوال لان اجتماعهما حال  
غادر فان لسوف الشمس انما يحصل بالمراد حال يسنا وينها في درجتها يوم تسعة  
وعشرين وعبد الفطر يكون بينهما ثلث عشرة درجة منزلة نامة والاصح يكون بينهما  
سبعون درجة وثلثون درجة عشر مازل فلنا نعم على في العمل ان يذهب ضوءها في  
سبب اول سبب غير المرئى هو ان السان بعد قطع راسه والخوارق كلها مستحيلة  
في العادة كما في العقل والله سبحانه افعال على وقول السباب العادية وافعال خارجة  
عن تلك الاسباب والمسببات ودرجه حاكمه على كل سبب فيقطع ما سنا  
من الاسباب والمسببات بعضها عن بعض فادان لذلك فاهل المرافقة لله  
تعالى ولا فاعاله اذ اوقع شي عن حدث عند خوف لقوا اعتقادهم في فعل الله تعالى  
ما سنا من الخوارق ولهذا كان عليه السلام يفر عند استداد هبوب الريح ويذكر  
ويخرج خشية ان يكون كريح عاد وان كان هبوب الريح عاديا وهذا يعلم ان ما  
ذكره اهل الحساب من سبب الكسوف لا سنا في ان يكون ذلك خوفا للعباد لله تعالى  
وود فرض الساب في اجتماع العيد والكسوف والاستسقاء ذكره في شرح المذهب  
للنووي الاصول قال ابن العربي في العارضة كسوف الشمس والقمر امر عطفه  
لله تعالى على خلاف العادة لما سنا فهو انه وقالت طائفة هو لم يفعل من جهة الحساب  
اما كسوف الشمس فان القمر يحول بينها وبين النظر واما كسوف القمر فان الشمس  
تخلع نورها عليه فاد اوقع في ظل الارض لم يزل نور وحسب ما يكون المقابل او  
يلون الدخول في الارض يكون نور وحسب ما يكون المقابل له الكسوف من طرا  
بعض وهذا امر يدر عليه الحساب ويصدق فيه الرهان وانسند كدتم وبت الله لا تعرفونها  
قد قلتم بالرهان ان الشمس اضعاف القمر في الجرمية بالعقل فكيف يحجب الصغير الكبير  
اذا قابله ولا يخذ منه عشرة وحواب ثا ان الشمس اذ انبت تعطيه نورها فكيف  
يحجب نورها ونور من نورها هذا خبط جواب ثالث اذ ان نور القمر قليل ونور

ظل



الشمس كبريا فكيف يظهر الكدر بالليل ولا سيما وهو من جنسه او من بعضه وهو  
جواب رابع وجواب خامس قلتم ان الشمس من الارض بسبعين ضعفا او نحوها  
وقلم ان الكبر منها باقل من ذلك فكيف يقع الاعظم في ظل الاصغر وكيف يكون الارض  
نور الشمس وهي راوية منها وجواب سادس ان كان كذا قالوا ان الشمس خلق على  
النورها فاد الشمس راينا كونه مظلما وهذا يدل على انه جرم مظهر والنور عرض  
معلوم قال وعندهم ان الشمس والنور ان محضان كحلط فبهما والعين بلدهم روي  
جرمه اسود عند السوف وجواب سابع وهو اني يستقيم وذلك ان الشمس  
لها قمر مجرى ولا خلاف ان واحد منهما لا يعجز عن مجراة كل يوم الى مثله من العام  
بحتمتان وسقايان ولو كان السوف لوقوعه على ظل الارض في وقت كان ذلك  
الوقت محدودا معلوما لان المجري منها محدود معلوم فلما كان ما في الاوقات  
المختلفة والايام والاشهر والسنين واحد علم قطعا فساد قولهم وان يرى القمر مثلنا  
ومنتصفا وهو الشمس في الافق على الارض محتما فعلم ان هذا غلط لا يقدر  
له قدر ولا يقبل له ابله عذر وقولهم لموت احد ولا حياة اشارة الى ان  
علمهم يقول انها موحق قلوب وعزل وفقر ونازلة سر وعلى من يتشرع بترجمه  
انها علة والاول كافر والثاني مبتدع اسهي لله قولهم وليس في  
سوف القمر جملة وهي سائر النوافل يصلون في البيوت ويدعون ولا يجتمعون  
عندنا وبه قال مالك ذكر قوله في الدخلة المالكية وفي المعنى لا ينقضي الخسوف عن  
مالك ليس في سوف القمر سنة ولا صلاة وانفرد به من ينزل اهل العلم وذكر مثله  
عنه من المبدع في الاشراف وقال الشافعي يصلها جماعة برؤوسهم وبالجهر بالقراءة بخطبتين  
منها لجملة سوف الشمس وهو قول من جيلنا اسحق في الخطبة وفاسوا على  
الاجماع للعشاء الاخره وعلى المراءى ولنا انه قد حسف القمر ارا على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولم يفعل عنه انه جمع الناس له واليه كان في كل راحة على  
خلاف الفاسق فلا يشترع بالرأي ولا في سوف القمر يكون في اخر الليل وجمع  
جميع اهل البلد من اطرافه في ذلك الوقت متعذرا لانه وقت طله وخشي وقوع  
الغيمه منهم بالليل بسبب اجتماع الخلق من سائر بقاع البلد واطرافه وافضل

والقوله فلان مجرى

مع

كافي

صلاة المرفى بيته الى المكتوبة كما ورد وكذا ما عرف بدليل العبد من وكسوف الشمس  
وقال بن حزم في المحلى وابن قدامة الحنبل في المغني وهذا باطل بالعشاء والتراوح والفرق بين احدهما ان  
يصل في مساحد كبره واما كن مسجده فلا يخرج في ذلك لفرجه من مساجدهم ولا العشاء والتراوح  
خوف الغيمه خلاف صلاة الخسوف فانها تفعل في مكان واحد وجمع عظيم  
والوجه الثاني قد ذكرنا انه قد يكون في اخر الليل او نصفه وازعاج الناس في ذلك  
الوقت الصعب بعد النوم وحتم على الاجتماع بالجامع فيه حرج لا يدفع خلاف  
العشاء فانها تفعل في اول وقت العشاء وقرى بالثبوت وهو ان العشاء فرض واجماعه  
فيه متأكده والتراوح تبع له لم يجزوا لها كمالها ليرفعوها الفرق وما روي عن  
عباس انه صلاها بالبصرة في الجماعة ان يسجد على الجوارح في السنة لا تنبت ثم  
فكيف من الصحابي وقال بن حزم في المحلى ان كسوف القمر بعد المغرب الى ان يصلي  
العشاء صلى لث ركعات كصلاة المغرب وان كسوف بعد صلاة العشاء صلى اربع  
كصلاة الغيمه قلت قد ناقض مذهبه فانه لا يرى بالقياس ولم يرد عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عا قاله قول ولا فعل مسله من جنس الكسوف مثل الريح  
الشديد والظلمة الهائلة بالنهار والليل والامطار الدائمة والصواعق والزلازل  
وانتثار الكواكب والصواعق الهائلة بالليل وعموم الامراض وغرد كل من النوازل والاهوال  
والافزاع ادا وقعت صلوا وحذانا وسالوا وضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العدو  
ولا ذلك من الامانات المخوفة وعند الشافعي كذلك ولا يصلي عنه جماعة في غير الكسوف  
وروي الشافعي ان عليا رضي الله عنه صلى في زلزلة جملة قال ان صح هذا الحد  
قلت به قال النووي وهذا لا يتركه مسلم عن عكرمة عن ابي بكر عن ابي هريرة  
لا يصلي للزلازل وغيرها من الامانات عند مالك وحكي النسخ عن اسبغ الصلاة ولخار  
وعند بن حنبل يصلي للزلازل ولا يصلي للرجفة والريح الشديدة وغيرها ما ذكرناه انفا وقال  
الامدي منهم يصلي بجميع ما ذكرناه حقا عن ابن ابي موسى فاسبق الاستسقاء  
الاستسقاء استفعال وهو طلب السقي لا استسقاء طلب الفهم والاستسقاء  
طلب الحاجة ولا استسقاء طلب الرشاد وهو عالى على الطلب ويقال سقاه واسقاه  
لعنان في الصحيح سقاه الله العنت واسقاه ولا سمر السقيا وقد جمعها بيدي في قوله

ل

ب



سقى قومي بنى محمد واسقى غيرا والعامل من هلال

وقال سقته لسقته واسقته لما شيتته وارضه والاسم السقى بالكسر قول  
قال ابو حنيفة رضى الله عنه ليس في الاستسقاء صلاة مستنونة في جماعته قال صلى الناس  
وحدا ناجزا وانما الاستسقاء الدعاء والاستسقاء قال صاحب الروضة يصلون وحدا  
عنده ذكره في الرأكة وفي الحنفية والعنه وشرح مختصر الكرخي قال ابو حنيفة ان صلوا  
وحدا ناجزا باس بها وفي مختصر الكرخي السنة عندنا في الغيب الاستسقاء والصلاة  
في جماعته عندنا ليست مستنونة ولو لم يخرج الامام واهل الناس بالخروج فليعلم ان  
خروجوا ولا يصلون جماعة الا ان يامر من يصل بهم في جماعته ذكره في الحنفية وان خرجوا بغير  
ادنه جاز لان طاب الرزق والمصلحة فلا توقف على الاذن الا انهم لا يصلون جماعة  
وفي البدائع في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة صلاة جماعة في الاستسقاء وقال ابو يوسف  
سألت ابا حنيفة عن الاستسقاء هل فيه صلاة او دعاء حوت او خطبة فقال اما الصلاة  
بجماعة فلا ولكن فيه الدعاء والاستسقاء وان صلوا وحدا ناجزا باس وقال محمد بن الامام  
اوناسه فيه ركعتين جماعة كما في الجمعة ولم يذكر في ظاهر الرواية قول ابي يوسف وذكر  
في مواضع قوله مع ابي حنيفة والمبسوط منها وفي رواية بشر بن غياث مع محمد وذكره الطحاوي  
مع محمد وهو الاصح وفي المرغشاني قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلاة وهو قول ابي  
يوسف قال علا الدين الهاساني معناه جماعة قال الولولجي فان صلى عندها لا يجر  
بالقراءة ومحمد بن كمال للجمعة والعيد من وعن محمد بن روايه لا يجر درها في الغيبة وفي  
البدائع والحنفية والغيبه افضل ان يقرأ فيها سمح اسم ربك العلي في الاولى وهل  
اما حديث الغائبه في النائه ما ورد في الحديث ولا يكرهها رواه العبد في المشهور  
وبكره رواه من اس عن محمد ذكرها القدر في سرحه وقال الشافعي يكره سبعين الاولى  
وغشائي النائه قال النووي والبيهقي في ضعفه وليس لها اذان ولا اقامة كما في العبد  
فادفع خطبة في العبد من وذكر الاستسقاء في انه خطبة خطبتين بفصل بينهما بجلسته  
وحول هذا قول محمد في البدائع وعن ابي يوسف خطبة واحدة وبه قال عبد الرحمن  
ابن مهدي وفي الحنفية والغيبه في اكلوس بينهما رواه عن ابي يوسف ولا خطبة وعند  
ابي حنيفة لا نه لا جماعة فيها عندنا وخطبتين مستقبلا لوجه للناس فادفع من خطبته

جعل ظهره الى الناس ووجهه الى القبلة وهم مقبلون عليه مستقبلون للقبلة يسمعون  
خطبته وينصتون ويسمعون للمؤمنين وحده من التوبة وفي المرغشاني يخرجون  
بله ايام وفي المحيط والبدائع والحنفية وجوامع الفقه متتابعه مشاه في ثبات خلق او مرقه  
او غشيله مثل الذين متواضعين خاسعين لله ناكسي رؤسهم ويعدون الصدقة في  
كل يوم قبل خروجهم وذكر النووي انهم يصومون بله ايام ويخرجون في اليوم الرابع  
ويعررون عنده صلى الله عليه وسلم انه قال دعا الصائم مستجاب وفي يدي زوايد  
الروضة اذا اخرجت الاجابة هل يخرجون من الغد قبل المرنى للجواز وفي القدم  
الاستسقاء وفي حرانه الامام عن ابي يوسف انه قال احسن ما سمعناه ان يصلي  
الامام ركعتين جاهرا بالقرآن مستقبلا للقبلة بوجهه فاما على الارض دون المنبر  
فتسبعا على قوس يحط بعد الصلاة خطبتين فان خطب خطبة واحدة فحسن فادفع  
صدر خطبته حول رداءه وفي منه المفتي ان الجماعة على عصا او قوس فان حسنا  
وفي الاستسقاء يسكب قوسه معناه يجعلها على منكبه قال وذكر الكرخي في مختصره انه  
يعتمد على قوسه ومثله في الحنفية والغيبه قال فيهما وفي مختصر الكرخي يعتمد على قوس  
او سيف او عصا لانه ينجيه على طول القيام وفي الدعاء المالكه لا يخرج المنبر ولكن  
سوا على عصا واول من احد المنبر من طين عمان وفي البدائع ولا يصعد المنبر لو كان في  
موضع الدعاء ذكر في المرغشاني عن ابي يوسف ان شافع بدسه في الدعاء وان شافع  
اسار باصبعه وفي المحيط والغيبه باصبعه السبابة وفي الجريد من يد اليمن يمر  
الاستسقاء اختص بوقت ولا يوم وفي يدي رواه الروضة قال ابو حامد والمجاطي  
عن بوقت صلاة العبد قال والصحيح انه لا يختص بوقت كما لا يختص يوم وفي  
المدونة يصلي ركعتين ضحوة فقط قال سند عن ابن ابي حبيب وقت صلاة العيد  
فكامل ان يكون نفس القول مائة الذي يهدم وفي الجواهر مسح ان يامرهم الامام  
قبلها بالتوبة ورد المطالرو تحالل الناس بعضهم من بعض لان الذنوب سبب  
المصائب قال للديعالي وما اصابكم من مصيبة فمأكسبت ان يدبر وسبب منع الاجابة  
كما روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اذا لحسن المحال حبس الفطر قال  
النووي اسناد صحيح رواه الحاكم في المستدرک على شرط البخاري ومسلم وقال مجاهد

من



وعلمهم في قوله تعالى وبلغهم اللاعنون وادب الارض بلعنهم ويقول نفع القطر خطاهم  
وعن من عاين النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يقض قوم الجبال والمرايا الا اخذوا بالسنة  
وشد المونة وجور السلطان ولو لا الهام لم يظروا رواه من ملحه ووردنا انهم تقدموا  
الصدقة في كل يوم والجدي حاري بحسن علمه من اطعم اطعم ومن احسن احسن اليه ولا  
يزال لله في عون العبد ما لم العبد في عون اهله وخرج الصان ولا يخرج الشاهد وقال  
الشافعي لا يخرج حرج دوات الهية ولا اعرهاج الهام ودر الاحادث الواردة في الناس  
عن عباد بن عمير عن عه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقي فصرى ركنه  
جهر بالمرأة فهاو حول رداءه ورفع يديه واستسقى رواه هكذا ابو داود والبيهقي  
والحاكم ومسلم وليس في رواهم ما رفع يديه وفي رواية مسلم جهر بالمرأة وعمر بن عبد الله  
عبد الله بن رزين عامر بن النضر المازني وعن عائشة رضي الله عنها قالت سكا الناس  
الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوط المطر فامر بمنبر فوضع له في المصلى ووعد  
الناس بما يخرجون فيه فالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب  
الشمس فقع على المنبر فكبى وجهه لله عز وجل ثم قال انكم تشكون حرج دياركم واستنجا  
المطر عن ايمان رماه عنكم وقد امر الله عز وجل ان يدعوه ووعده ان يسجد لكم ثم  
قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا اله الا الله ففعل ما يريد اللهم  
اب الله لا اله الا انت العني وحس القصر انزل الله علينا الغيث واجعل ما انزلت قوه وبلا  
الي حسن ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا ما من ابطيه من حول الي الناس فظفروهم وقلت  
او حول رداءه وهو رافع يديه ثم اقبل على الناس ونزل فصرى ركنه فاستسقى الله سبحانه  
فرعدت ويرقت ثم امطرت ما دل الله فمرات مسجده حتى سالت السور فلما رأت  
سرعتهم الي الكن فحك حتى دلت بولجده فقال اسعدان الله على كل شيء وروى عبد الله  
ورسوله رواه ابو داود وعنه بن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم للاستسقا  
مواضع متباعدة متفرعة فصرى ركنه كما يصلي العبد لم يخط خطسكم رواه النسائي  
واين ملحه واحده وفي رواية عنه خرج متباعدة مواضع متفرعة حتى الى المصلى فصرى ركنه  
ولم يخط خطسكم هذه ولان لم يزل في الدعاء والنضج والكبر ثم صلى ركنه رواه ابو  
داود وكذا النسائي والبيهقي وصححه كذا ولا وصل ركنه ولم يذكر الترمذي في المبر ومعني

قوله متباعدة لا يساوي اب البذلة وعن ابن عمر استسقى بالعباس وهو للام  
انا كما توسل اليك فبيننا فاستسقىنا وانا توسل اليك ثم بيننا فاستسقىنا قال فاستسقىنا رواه  
البحاري وابو داود والترمذي وقال احمد حسن صحيح ويصح ان يستسقى باهل الصلاح  
لما روى ان عروة استسقى بريد من الاسود فقال اللهم انا استسقى بخيرنا وافضلنا  
اللهم انا استسقى بريد من الاسود ما يزيدنا رفع يدك الى الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس  
ايديهم فارت سبحانه من المغرب كأنها ترس وهبت لها ريح فسقوا حتى كاد الناس ان  
لا يسلخوا منها زلام قال النووي هو مشهور ويستسقى بالشيوخ والصبيان لقوله عليه السلام  
لولا صبيان رضع وهام رضع وعبد الله الركن لصعد على العذاب صا وروى ان عمار الانبياء  
استسقى فاداهوا عليه رافعه بعض قواهم الى السما فقال الرجفوا فقد استجب لكم راجل  
القله قال الحاكم في المستدرک صحيح الاسناد وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم قال  
وهل يصررون ويررقون الا نضعنا ثم استدل بحمد الحسن ومالك والشافعي والرحيل  
وعنه على ان الصلاة في جماعة سنة فيه ما ذكرنا من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستسقا  
ولا في حسنه ومن قال بقوله ما خرج به البخاري ومسلم في صحيحهما من طرق عن الحسن بن مالك  
رضي الله عنه انه قال دخل المسجد يوم الجمعة راجل من باب كان يحود ارقصنا ورسول الله  
صلى الله عليه وسلم قائم فخطب فاستقبله ثم قال ما رسول الله هلك المواشي وانقطع  
السبل فادع الله ان يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم  
اغثنا اللهم اغثنا اللهم اغثنا قال اسر فلا والله ما نرى من سحاب ولا قرعه وما بيننا  
وبين سلع من ريت ولا دار قال فطلعت من رايه سبحانه مثل الراس فلما توسطت السماء  
انفثرت ثم امطرت قال اسر فلا والله ما رانا الشمس سبتا ثم دخل رجل من ذلك الباب  
في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم فخطب فاستقبله قائما  
فقال رسول الله هلك الاموال وانقطعت السبل فادع الله بمسكنا غثا  
فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم خوالنا ولا علينا اللهم على  
الاكام والقراب ويطون الاوديه ومنايت الشجر قال فاطلعت وخرجنا ثم شق في  
الشمس قال شريك فسالت انس بن مالك الهوا الرجل الاول قال لا ادري فقد  
استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصل له سميت دار القضا انها بيعت



في فساد من غير الذي كسبه على نفسه لئلا يات من الله وهو ما سبه وعشرون الفاضل  
ومع ابرو وان ذكره عاصم والفرقة بفتح القاف والراي قطع من السحاب وسلع مع السير  
المهمة وسكون اللام وتعين ميمه جل بالمدينة وقوله حوالينا اي اجعله حوالينا سال راس  
الناس حوله وحواليه والاكام جمع الكمة وهي الاربيبه والتل المرتفع من الارض والضارب جمع الضرب  
وهي الروابي والخيال الصغار ورويه علم من اعلام النبوه في اجابة دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم  
عقبه او معه وقوله وما ينسا ومن سلع من دار تاكيد لقوله وما تترك في السحاب  
والاقرعة اذ لو كان منه وبينهم دار حاران يكونا الفرقة حال بينهما وبينهم دار وعن ابرو  
رضي الله عنه قال حان اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقل ما رسول الله لقد جئتكم من قوم لا ترو  
لهم راي ولا عظم محل فصعد المنبر فحمد الله ثم قال اللهم استغنا غنى مغنيا مريعا عا طيبا  
عذقا عاجلا غير راث وزاد الطحاوي فافتحا غير ضار ثم نزل فاماته لحدود الوجوه الا قالوا  
فلا حينارواه اسماحة وذكره الشافعي في الام ومختصر الموطأ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وقد استسقى عليه السلام في هذا الحديث من غير صلاة وقوله غشا ومغشيا بضم الميم وهو الذي  
يغث الخلق فيروهم ويشبعهم فالما الارهي وغيره وقبل منقذ النام استسقى منه  
قال اهل اللغة يقال غاث الغث الارض اي اصابها واث غاث السبلاد اصابها به فغثها بفتح الباء  
ونعيت الارض تغاث اي مغطت ومحبوث هذا هو المشهور في كتب اللغة ثلاث وثلاثون في صحيح  
مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال في الاستسقا اللهم اغشا ما لهم على الراعي قال العاصي عاصم  
قال بعضهم هو من الاعانة لا من طلب الغث اذ يقال فيه غشا قال وكما ان يكون من  
طلب الغث اي هب لنا غشا وارزنا غشا كما يقال اسفاه الله اي جعله سقيا على لغة  
من فرق بين سقى واسقى والحقني الذي لا ضرر فيه المروي وهو الحمد العاقبة  
والسمن للحيوان والمنهي قول من رقا ضط نفع الميم وكسر الراء بعد هاء ساكنة  
من المراجعة وفي الحذف وامرعت الارض اخصت وروي مريعا بضم الميم واسكان الراء وكسر الباء  
الموحدة من الربيع وروي مريعا بالناجمة فانفس من فوق ما تربع فيه الال وروي  
مريعا بالنا الملتة مكان الباء وهو معنى الاول قوله طمعا بفتح الطاء والباء قال الازهي  
هو الذي طبق الارض والبلاط مطره كالطبق عليها قوله عذقا بفتح الدال قال الازهي  
هو الكبر الماء والخير وفصل الذي قطره كبا رصدا نطل قوله غير راث اي مطي وفي

المثل رب عجلته وهبت ريحا وعن الشعبي ان عمر الخطاب رضي الله عنه خرج يستسقى  
فصعد المنبر فقال استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويملاكم باموال  
ونسرا يجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا  
الاية ثم نزل فقالوا يا امير المؤمنين لو استسقت لنا فقال لقد طلبته لكم  
بمجادع السماء التي يستنزل بها القطر رواه ابو بكر بن شيبه والبيهقي ومحمد  
ابن منصور وغيرهم قال الازهي السماء هنا السحاب وجمعها سمي واسمها وقال  
الرحماني في الكشاف يجوز ان يكون المراد بها المطر او السحاب ويجوز ان يكون السماء المظلة  
لان المطر ينزل منها الى السماء والمدار الكثير الدر والقطر قاله الازهي والمجادع واحدا  
بمجدح بكسر الميم وقال ابو عبيد جوز منها قال اهل اللغة المجدح كل نجم كانت العرب  
تقول بمطربه فاخبر عمر رضي الله عنه ان الاستسقا هو المجادع الحقيقية التي يستنزل بها  
القطر وروي الطبري الانوا وفصل بجاء مجامعا تجمعا وقد عطف تجمعا على السماء قبل استسقى  
عمر الخطاب بخير صلاه وهو اسد الناس انما غا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم اكن عمر  
رضي الله عنه ترك سنة نائمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعن مروان الاسلمي عن  
ابيه قال خرجنا مع عمر يستسقى فزاد على الاستسقا ذكره ابن شيبه وذكر ابو بكر  
ابن ابي شيبة في سننه عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى  
قال فصل المغيرة فرجع ابراهيم حمدا راه صلى وروي القدور عن علي رضي الله عنه  
انه استسقى ولم يصل فاذا اصلاها مرة واستسقى غير ذلك ولم يصل لم تكن  
الصلاة فيه سنة لان السنة ما واظف عليه النبي صلى الله عليه وسلم لاما فعله  
مرة او مرتين اذ فعله مرة او مرتين يدل على الاستسقا دون السنة لما ذكرنا  
وقد تجرأ بعض من لا دين له من اهل العصبية فقال قال ابو حنيفة ان صلاة الاستسقا  
بدعة لما قال ليست بسنة ولا يلزم من عدم السنة ان يكون بدعة لان محمد قوله  
ليست بسنة الجواز والتدب والاستسقايات فلا عمل على البدعة مع احتمال هذه  
الوجوه قال في المنافع اذ مطلق الفعل لا يدل على كونه سنة ولا ان الله تعالى جعل  
الاستسقا سببا لارسال السماء بل انما جزمه على جواب الامر وقال شارب العبد  
الذي جرى في الجمعة مجرد دعاء وهو مشروع ولا ينافي شرعية الصلاة في حالة اخرى ذكره



جواب لمي خيفة **قلت** قال ابو حنيفة رضي الله عنه في ليست بسنة ولا يترجم منه  
عدم المشروعية كما قلنا اذا قل المراتب فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المشروعية والجراد  
والنمل ان يبلغ درجة السنة الى نهاها الامام وفي المبسوط والبدائع ان ما روى عنه عليه السلام  
انه صلاها جماعة شاذ وروى في محل الشهرة لان الاستسقاء يكون في بلاد الناس في جمع عظيم  
ولا يفرق به واحدا واثنا مع انه ما مع البلوى في ديارهم ويحتاج العام والخاص والحر والعبد  
لا معرفته وبقوله فلا قبل به الشاذ وفي ملحق البحار وغيره قال فعله عليه السلام مرة وتركه  
بعد ذلك والمعتبر ما وجد منه آخر وهو الترك كما روى في شهر في الفجر ثم تركه فاخذنا بما وجد  
منه آخر وهو الترك فعمل الفعل فثبت ما منسوخا قول **قلت** وبقلب رداه قال صاحب كتاب  
هذا قول محمد بن عبد الله بن خزيمة لا يثبت ولم يذكر قول لم يثبت ومثله في ملحق البحار وشرح النظرة  
وفي المبسوط اذا مضى صدر خطبته **قلت** رداه ولم يترك خلافا له وفي الرعياني ذكر قوله  
مع الى حنيفة وهكذا ذكره الحاكم وذكره الكرخي مع محمد والطحاوي ذكره مع الى حنيفة في موضع  
وقال في الاختياره اختلاف المتأخرين على قول لم يثبت وفي جوامع الفقه لم يذكر قلب الردا  
الا على قول لم يثبت وفي المحط والبدائع والتحفة والغنية ذكره اقله مع محمد وقول لمي خيفة  
قال فيس ابن لمي خاتمه وصعصعه بن سلام من يد ما علما الاندلس ذكره القاضي عياض في  
الاكالا وقول محمد بن مالك والشافعي واحمد والاكثر من ابو حنيفة حديثا من رجال  
شكا الى النبي صلى الله عليه وسلم هلاك المال وجهد العيال فدعا الله واستسقى قال  
الخاري ولم يذكر انه حول رداه ولا استقبل القبلة وترجم البخاري الباب بذلك وثبت  
انه استسقى على المنبر من غير تحويل الردا وفي المحيط وغيره انا قلب عليه السلام رداه  
ليكون انت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء لو كان ذلك سنة الاستسقاء لما تركها  
او عرف بالوجه تغير الحال من الجذب الى الخصب عند تغير الردا ولا يقلب القوم اريدتهم  
عند اصحابنا وهو قول سعيد بن المسيب وعمره والموري والليث بن سعد وابن عبد الحكم  
وابن وهب من المالكية حكى ذلك الكرخي والقاضي عياض في الاكالا وان قدامة في المعنى  
وعند مالك والشافعي وابن حنبل القوم كالامام فيه وفي المبسوط والبدائع وعامة كتب  
الاصحاب حكوا الخلاف لما لا لا غير وفي المحيط لم يذكر حكم بقلب القوم اريدتهم لان ذلك  
من سنة الخطبة وهبته الخطيب ومعلوم ان الناس لا يشاركونه في الخطبة فكذلك في غيرها

وما روى انهم فعلوه فعمل على انهم فعلوه موافقة كما خلقوا العالم حين خلق فعله  
ولم ينقل عنه عليه السلام انه عرف ذلك منهم فاقرهم عليه والظاهر انه لم يعرفه  
منهم لانه كان في مسندهم وهم وصفت **قلت** قال في المبسوط ان كان مريعا جعل  
اعلاه اسفله وان كان مدورا جعل الناحية اليمن على اليسر وفي المحط ما لم يكن ان جعل  
اعلاه اسفله جعل والا حصل بمسند علي بن ابي طالب عند ابي يوسف وفي الاسمي في التحفة  
والغنية فان كان اعلاه اسفله واحدا في الطيلسان او المحصرة حول يمينه  
على شماله وشماله على يمينه **قلت** قولهم وشماله على يمينه تأكيد انه مستفاد من  
الاول ولهذا لم يذكره في المبسوط والمحيط وذكر ابن بطال انه روى محمد بن عبد الحكم عن مالك  
انه قال جعل ما على ظهره منه على السما وما كان الى السما على ظهره وبه قال احمد وابو نوري في الاكالا  
والتنكير ان جعل ما على راسه الى الارض وما الى الارض على راسه وفي الاختيار للمالكية  
والحويل ان ياخذ يمينه ما على عاتقه اليسر ويترك رايه فيضعه على الايمن  
وما على الايمن على اليسر ووقته عندنا عند مضى صدر الخطبة وبه قال ابن  
الماجشون من المالكية وفي رواية ابن القيسم بعد تمامها وبعد الاشارة على تمامها  
عند الصبح وقبل من الخطبتين وهذه الثلاثة اعز ملك والمشهور عنه بعد تمامها  
وبه قال الشافعي وعن عبد الله بن زيد بن عاصم الماري ان النبي صلى الله عليه وسلم  
استسقى وعلمه حمصه سودا فاراد ان ياخذ اسفلها بفعله اعلاها فقلعه عليه  
فقلعها الايمن على اليسر واليسر على الايمن رواه ابو داود واحمد قال ابن طال كان  
ابن عينة لقول عبد الله بن زيد هذا هو صاحب الاذان وهو وهم وعنه قال رأت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استسقى لنا اطال الدعاء واكثر التسليد قال لم تحول  
الى القبلة وحول رداه فقلت ظهر البطن رواه ابن حنبل وعنه ايضا قال رأت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خرج يستسقى قال تحول الى الناس طهره واستقبل  
القبلة يدعوم حول رداه ثم صلى ركعتين جهرا فقرأ فيها رواه البخاري ومسلم وابو داود  
والنسائي ولم يذكر مسلم الجهر وهذا الحديث الصحيح حجة على الامم في وقت التحويل  
لانه حول رداه ثم صلى وعلمه الخطبة قبل الصلاة كالحديث وفي المنافع بقلب الامام  
رداه بالتحفيف ولا يقلب القوم بالشديد كحلفت الابواب **قلت** هذا ما في الاثنا



اما في النفي فلا لانه لا يلزم من نفي القليل ان لا يكون قلب والعنى على نفيه قوله  
ولا تحضر اهل اللعنة الاستسقاء النقي عليه اصحابنا ومنع اصبح اخراجهم وقال دفعا  
للقته عن صنعنا المسلمين ولانه لا تقرب اليه ما عدايه وهو قول الزهري والساجي  
ولم يتركوا الخروج باسما قال اسحق التومرون به ولا نهون عنه وجوز القاضي والمالك  
والظاهره والساجي خروجهم منفردين اجفالشعائرهم ومنعه ان حيب كذا يحصل  
السقي في يومهم فيفتتن الناس ومنعهم هو الصواب مطلقا قال الله تعالى وما دعا الكافرين  
الا في ضلال ولان ذلك تسوية بينهم وبين المسلمين في استجابة الدعاء بالجوز ولا في  
ولان اجتماعهم يوجب نزول اللعنة عليهم فلا يجوز عند طلب الرحمة وروى عن عمر  
رضي الله عنه انه قال ان حضر الكفار عبد المسلمين لان السخطة واللعنة ينزلان  
عليهم وفي المنسوط وقد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتعجيل المشرك بقوله  
انا نرى من كل مسلم مع مشرك لا يراى فاما اي يسكن كل واحد منهما تقرب الاخر  
ويرى نار صاحبه ويدنو هذا من هذا وفي تهذيب زوائد الروضة اذا تضرعت  
المساكن بكثرة الامطار او الزرع سالوا الله رفعه ولا تشرع فيه صلاة قلب  
ونبغي ان نقول في جماعة اما واحدة فالصلاة خير موضوع وفعلها اقرب  
للجاجة ويستحب البرر لاول المطر والاعتسالا والوضوء في واد اذا سال في سبغ  
عند الرعد والبرق ونقول عند نزول المطر اللهم صيبا نافعارواه البخاري في سبغ  
ان يقول مطرنا بفضل الله وبرحمته ويستحب الدعاء عند نزول المطر والشكر  
لله تعالى عليه ويكره ان يقول مطرنا بنوء كذا فان اعتقد انه المطر النافع حقيقته  
كفر والاثوانا زل الهمان وعشرون منزلة عن ريدن خال الجحشني رضي الله عنه قال  
صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالمدينة في اثرتها كانت الليل فلما  
امرنا اهل على الناس فقال هل تدرون ما قال ركب عز وجل قالوا الله ورسوله اعلم قال  
اصبح من عبادي مومنين وكافرا ما من قال مطرنا بفضل الله وبرحمته فذلك صوم في كافر والكوك  
واما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر في يوم من الكوكب خراجة في الصحاحين عن  
عمر رضي الله عنه انه قال يوم الجمعة على المنبر كم بقي من الربا فقال احاس لم يبق  
منه شي الا العوافد دعا ودعي الناس حتى نزل عن المنبر فطر مطر اشديد احيانا الناس

والمعنى

المعنى

والمعنى كم بقي وقت ادنيا المعرفتهم بان الله في الامطار في اوقات فيما جرتوا كما  
علموا بالحج والبر في اوقات وهذا وجه الجمع بينهما ذكر البرر للمطر قال انس رضي الله عنه  
اما بنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحشر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه  
حتى اصابه من المطر فقلنا ما رسول الله لم صنعت هذا قال لانه حدث عهد يرويه رواه مسلم  
في صحيحه عن عبي بن جعي وعن له امامه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمع ابواب السماء  
وستجاب الدعاء في اربعة مواطن عند السقا الصفوف وعند نزول الغيث وعند  
اقامة الصلاة وعند ربه الكعبة ذكره البيهقي في السير الكبير **ذكر ما يقال**  
عند هبوب الريح وما ورد عن النبي عن سبها عن عائشة رضي الله عنها قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عصفت الريح قال اللهم اني اسالك خيرها وخير  
ما فيها وخير ما ارسلت بها واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما ارسلت به قال فاذا  
نحلت السماء تغرلون رسول الله صلى الله عليه وسلم واقبل وادبر فاذا مطر سري عنه  
وعرفت ذلك عائشة منه فسالتة فقال لعله ما عائشة كما قال قوم عاد فلما راوه  
عارضا مستقبل اودنتهم قالوا هذا عارض مطر نارواه مسلم في صحيحه ونحلت السماء وحل  
اذا رعدت ويرب محل اليك انها ماطرة فاذا مطرت ذهب ذلك وعنه صلى الله عليه وسلم  
الريح مروح الله عز وجل بالي بالرحمة وبالبي العذاب ولا تسبوه واسلوا الله عز وجل خيرها  
واسعدوا به من شرها ذكره البيهقي في سننه وعن ابن عمر كان عليه السلام اذا سمع الرعد والصواعق  
قال اللهم لا تقتلنا بعصبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك وعن عبد الله بن الزبير ان كان  
اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خفيته ثم يقول  
ان هذا الوعيد لاهل الارض شديد وروى ابن قتيبة باسناده في غريب الحديث عن السراة  
عليه السلام خرج للاستسقاء فصلى بهم ركعتين جهرا بالقراءة فيها وكان يقرأ في العبدس  
والاستسقاء في الركعة الاولى بقراءة الكتاب وسمع اسم ربك الاعلى وفي الثانية بآية  
الكتاب وهل اناك حديث الغاشية فلما قضى صلاة استقبل القوم بوجهه وقلده  
ورفع يده وكبر تكبيرة قبل ان تستسقي ثم قال اللهم اسقنا واعشنا غيثا مغيثا  
وجيار سيعا وجدا طبعا غدا فامغد فاموتقا هيبا مريعا مريعا مريعا سايبلا  
مسبلا محلا لادنا دنا فانا فاعا غير ضار عاجلا غير راث اللهم حيي بالبلاد ونحيي بالعباد



وتجعله بلاغا للحاضر والباد اللهم انزل في أرضنا رشها وانزل علينا في أرضنا سكينتها اللهم انزل  
علينا من السماء مطهرا فاحي به لنا مسنا واسقنا مما خلقنا انعاما واناسي كبر او مكانة  
قل هذا واعادته لاجل الزادات التي فيها والحياء مقصور والجذل المطر العام والجدوا مقصور  
والنونق المحب والسابل المطر يعال سبل سابل كمال مطر باطر والسكن القوة لان  
الارض تسكن به ولست اعلم **باب صلاة الخوف**  
**قوله** اذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو  
وطائفة خلفه فصل في هذه الطائفة ركعة وسجدتين فاذا رفع راسه من السجدة  
الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو وحالت تلك الطائفة فصل  
في الامام ركعة وسجدتين ويتشهد ويسلم ولم يسلموا وذهبوا الى وجه العدو  
وحالت الطائفة الاولى وصلوا ركعة وسجدتين وجدنا في غير رواية لانهم لاحقون في تشهدوا  
وسلموا ومصوا الى وجه العدو وحالت الطائفة الاخرى وصلوا ركعة وسجدتين  
بإشارة لهم مشبوهون ويتشهدوا وسلموا وفي المنفرد والمزيد والتخفة لجعل  
الامام العموم طائفتين طائفة بازا العدو وطائفة خلفه بحيث لا يخفى عليهم  
العدو ويفتح بهم الصلاة فيصل ركعة وسجدتين من الناس كل طائفة وقال  
في حوامع الفتاوى في العجم والجمعة والحدس وكل ركعة شطر وفي ذوات الاربع كل  
شعب مع قعدته شطر وفي المغرب الركعتان الاولتان مع قعدتهما شطر والساجي  
استثنى صلاة الاستسقاء وعن له يوسف وهو قول ابن له ليل لجعل العموم صفين  
خلفه فصل في ركعة فاذا رفع الامام راسه رفعوا رؤوسهم من الركوع فاذا سجد  
سجد معه الصف الاول والصف الثاني في قيام الركوع جئرسونهم من العدو فاذا  
رفع الصف الاول رؤوسهم من السجود قعدوا واخرسونهم وسجد الصف الثاني السجدة الاولى  
فاذا اربعوا رؤوسهم قعدوا وسجد الصف الاول السجدة الثانية فاذا اربعوا سجد  
الصف الثاني السجدة الثانية ثم سجد الصف الثاني وسأخر الصف الاول فصل في ركعة  
الثانية كما وصفناه هكذا في السجود وحوامع الفتاوى وفي المحضة فاذا سجد الامام السجدة  
الاولى سجد معه الصف الاول واخرسونهم الصف الثاني من العدو ثم سجد الصف  
ووقف الصف الثاني فسجد بهم السجدة الثانية ويحرسهم الصف الاول والعدو

في ركعة الثانية على هذا الوجه ويتشهد ويسلم ثم قال ابو نصر البعداوي وغيره  
بعد اما اذا كان العدو من جهة القبلة قال وكل ذلك جابر والله اول في الغنياني ان لم يكن  
للقوم تنازع في الصلاة خلف الامام فالافضل للامام ان يجعل القوم طائفتين طائفتين  
يصلي كل امام طائفة ويسلمون وقال مالك اذا صلى بالطائفة الاولى ركعة وسجدتين  
وقف حتى تتم هذه الطائفة صلاتها وسلمون قبل امامهم وذهبون الى وجه العدو  
وتأتي تلك الطائفة التي لم تصل فيصل بهم الامام الثانية ويتشهد ويسلم وهم هذه  
الطائفة فعلى الركعة الثانية وسلم وتذهب الى وجه العدو وقول الشافعي  
وان خيل مثله الا انه لا يسلم عند ما يبل بلف منتظرا حتى تتم الطائفة الثانية صلاتها  
فيسلم بهم قال النووي ثم اذا قام الامام الى الثانية يقرأ ويحيط القراءة حتى تأتي الطائفة  
الثانية ولا تعتد هذه القراءة الطويلة حتى اذا حلت الطائفة الثانية بقراءتها الثانية  
وسورة قصص في احد القولين وهو في الملا وقال في الامر لا يقرأ بل يسبح وذكر الله  
حتى تأتي الطائفة الثانية والطائفة الثانية اذا صلى بهم الركعة الثانية فارقوه لينموا  
الركعة الباقية عليهم ولا ينوون مفارقتها وافقوا على ان الطائفة الاولى اذا صلت  
الركعة الاولى مع الامام ينوي مفارقتها الامام وتم صلاتها وتذهب الى جهة العدو وقال  
ابو بكر بن العربي في العارضة قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف روايات كثيرة  
اصحها ست عشرة رواية مختلفة وفي القيس صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً وعشرين  
مرة قال واغربها ما رواه مسلم عن جابر انه عليه السلام صلى بكل طائفة ركعتين  
فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم اربعاً ولهم ركعتان ركعتان ومن اغربها ما رواه  
ابوداود عن حذيفة بن اليمان انه صلى الله عليه وسلم صلى بكل طائفة ركعة ثم  
سلم ولم يقضوا وروى عن ابن عباس والحسن بن زياد وابن راهويه ان صلاة الخوف  
ركعة وعل عن جابر بن عبد الله وطاوس والفتح مال مثله لكن نقل ابو حامد عن هؤلاء  
ان الفرض على الامام ركعتان وعلى المأمومين ركعة والذى نقله الجمهور عنهم  
ان الواجب على الكل ركعة قال النووي ومذهب العلماء كافة من القحطانية والنا  
ومن بعدهم ان الخوف لا يوجب قصر الصلاة وجوز المشي والانشغال وقال الحسن  
البصري صلى الامام المغرب ستاً والقوم ثلثاً ثلثاً للشافعي وان خيل حد صحاح

بعض  
النصوص  
الخوف



ان جواب بن جبير عن سهل بن حماد انه صلى الله عليه وسلم صلاها كما ذكره فيها  
في غزوة ذات الرقاع في صحاح البخاري ومسلم ورواه مالك مرفوعا ولم يأخذ به  
ورجح موقوفه على اس سهل بن جبير في حقها على مرفوعه وذكره ان يكون الامام تابعاً للناس  
له لا متبوعاً قال النووي صالح ما يعني وخوات صحاح في ذات الرقاع بكسر الراء وضع قبل الح  
من ارض عطفان وعن له موسى فيها نقت اقداننا فكانت على ارجلنا الحرق فسميت بذلك  
وقبت فتح النون فتحها اي تفرجت ونقطعت جلودها وقيل سميت باسم شجرة هناك وقيل  
اسم جبل فيه يابس وحمرة وسواد يقال له الرقاع وقيل الرقاع كانت في الويه ولسنا  
حدث ابن عمر رضي الله عنهما قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ركعة والطائفة  
الاولى مواجهة العدو ثم انصرفوا وقاموا مقام اصحابهم يقبلون على العدو وجاء اولئك  
ثم صلى بهم ركعة وسلم ثم قضى هو لا ركعة وهو لا ركعة رواه البخاري ومسلم وابن حنبل  
والترمذي وقال حدثنا حسن صحيح قال القاضي عياض وروى ابن مسعود وابو هريرة  
ايه عليه السلام صلى بالطائفة الاولى التي وراه ركعة ثم انصرفوا ولم يسلموا فوقفوا  
مازاة العدو وجاء الاخرون فصلوا بهم ركعة ثم سلم فقضى هو لا ركعة ثم سلم وذهبوا  
فقاموا مقام اولئك ورجع اولئك فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا قال عياض وفي  
حدث ابن مسعود ان الطائفة الثانية لما صلت معه ركعة وسلم رجعت الى مقام  
اصحابها وجاءت الطائفة الاولى فصلوا لانفسهم ركعة فرجعوا الى مقام اصحابهم فقام  
اولئك لانفسهم ركعة ورواه هكذا ابو بكر بن له شدة في سننه والقاضي عياض في  
الاكالا والبيهقي رواه مثل مذهبنا هكذا الثوري رجاءه عن ابن عمه عن عبد الله  
ابن مسعود رضي الله عنه خرجه ابوداود والترمذي وفي حديث ابن عمر لم يذكر كيفية قضائهم  
محل على تفسير ابن مسعود والزهري فانه نقص في الكيفية وهكذا انما يشهد المالكية على  
تفسيره واحتار موافقا لاصحابنا وقال ابن حبيب قضاوا مقام وهو باطل وقال المارزي  
والقاضي عياض في رواية ابن عمر قضا المأمومين ما قام بعد فراغ الامام موافقا لما اصلته  
الشرعية في سائر الصلوات فهو ترجيح ظاهر قالوا في رواية صالح ترك المشي فليس  
لكن المشي فيها لانه نظير في الشرع كمن سبقه للحدث والمشى القليل مباح بالاجماع  
محل لك فلما للعدو ورواه ايضا عن ابن عمر بن محمد بن الحسن في موطاه باسناده قال

وان

وان كان خوفاً أشد من ذلك صلوا رجاءاً لا قياً ما على اقدارهم اوركا ناستقبل القبلة  
او غير مستقبلها قال فانه فلا اري ابن عمر حدث به الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال محمد بن وهب ناخذ وهو قول في حقيقته وكان مكان الاياخذ به وهو الذي روى  
وقال ابن حزم قضا الطائفة الاولى والامام واقف وقضا الطائفة الثانية بعد ما سلم  
الامام لم يات قط جمع هذين التقنين على هذه الصفة في شيء مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اصلاً وهو خلاف ظاهر القرآن بدون نص من الرسول لا يجوز القول به ولا يعمل به احد  
سوى سهل بن له حتمه محمد بن كون قد روى لنا المنسوخ وكنم النسخ ومثله  
لا يجوز عليه فلا يجوز ان يدعي انه عمل اهل المدينة على عادته فان ابن عمر وعبيد الله  
ابن عمر بن عتبة بن مسعود والزهري يخالفون لا جوار ملك وما وجدنا ما اختاره  
ملك عن احد قبله سوى سهل بن له كلامه والنسائي في ابن حنبل خالفها اصل  
سائر الصلوات مروجها من اجد ما احدهما فراغ الامام قبل امامه والثاني انتظار  
الامام للمأموم المسبوق حتى يفرغ فان لم يعهد في الشرع الا في حال سعة ولا  
صوت واما المشي فمباح في غير هذه الصلاة على ما تقدم فيها اولى وقول تعالى  
فاذا سجدوا فليكونوا من رايكم يدل على انهم تصرفون عفت السجود لانهم يقولون فليكن  
من تصرفون قال ابن القصار ولا نسطار الامام للطائفة الثانية حتى تقضي ما قاموا  
بعيد لا جبال ان حدثت شغل للامام ونفوت بذلك مصلحة عظيمة اذ هو صاحب  
الحيش في الحنف هو الوجه في حقه وليس في حديثهم ان الطائفة الاولى نوت مفارقة  
امامه بعد ما صلت ركعة فلا مستند لقولهم من سماع ولا قياس صحيح وقول ابن ابي  
مخالف للكتاب لعدم اتيان الطائفة الثانية وقوله تعالى فليقم طائفة منهم  
وعنده يقوم الطائفتان معه لكن صفة مذهب ابن ابي ليلى رواه جابر بن جناه  
وخرجه مسلم والنسائي وابن حنبل ورواه ابوداود والنسائي واحمد  
من حديث ابن عباس الزهري الانصاري وسال اسمع عبيد بن معوية بن صامت  
وقيل روى عن الصامت وسال عبد الرحمن بن سب الجدي زريق على غير قياس عباس في  
زمن معوية ومات بعد الادب عن ذكر ذلك في الكمال قال النووي ولو فعل مثل رواية  
ابن عمر في حقه قولان والصحيح المشهور وصحته وقول القاضي قاله بعض اصحابنا



وهو بعيد قال وغلط في شئين أحدهما نسبته إلى بعض الأصحاب بل نص عليه الشافعيون  
في الخلاصة في الرسالة والسائر إلى ضعفه قلت هو يقولون قال الشافعي إذا أصبح الركوب  
هو مذهبي وأي شيء يكون أصح وحدث بن عمرو وقد خرج الشيخان في صحيحهما على ما  
تقدم وقال الغزالي في الوسيط له رواية حوالب بن جبير وهو غلط وإنما الراوي ابنه  
صالح عن سهل حسب ما خرج السبخان وحمل الماردي حدث ابن عمرو السبخاني  
واشبه وحدث جابر قول لي حينئذ هلكنا في العلم وهو سهو فهمهم قال ولا معنى  
للاخذ به إلا إذا كان العدو منهم وبين القبلة قلت بل إذا وضعت الأصحاب  
واشبه برواية ابن عمرو والشافعي برواية سهل بن جبير حثته كما تقدم وقال القدوري  
شرح مختصر الكرخي وأبو نصر البعداوي شرح مختصر القدوري الكرخي وأما الخلاف  
في الركوب في حالة الذهاب والرجوع إذا كانوا في الجوز فإن كان قدام العدو  
وفي التحفة فإن انصرفوا ربنا لا تصح صلواتهم سواء كان من القبلة إلى العدو أو من العدو  
إلى القبلة وهذا جواب ظاهر الرواية عن أصحابنا وفي المربعيات أن من ركب واحد منهم  
عند انصرافه إلى العدو فسدت صلاته وفي المبسوط من ركب منهم عند انصرافه إلى  
وجه العدو فسدت صلاته لأن الركوب عمل كغيره من أعمال المشي إلى العدو والفرار  
وأما الجواب عن قول من قال صلاة الخوف ركعة فقد قال الحافظ أبو جعفر أن الله  
تعالى جعل صلاة الخوف للطائفة الثانية بعد تمام الركعة الأولى مع الإمام فثبت  
لهذا أن الإمام يصلها ركعتين في حال الخوف وهو خلاف قولهم أن صلاة الخوف ركعة  
وقد روى عن ابن عباس ما يخالف روايته مجاهد عنه فلا سفيحة ولا حوزة في كل  
كل طائفة ركعة والشيء صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين مع أن الواجب عليه ركعة  
واحدة والثانية نافلة في حقه ويكون قد دخل في النفل بالخروج من الغرض غير  
سلام ولو كان الغرض على النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين لوجب على المؤمنين الركعتان  
في الدخول في صلاته كالسائر وإذا اقتدى بالمقيم وقال القدوري وعارض  
حدث ابن عباس حدث ابن مسعود وحدث ابن عمر وحدث ابن عباس الزرقي وحدث  
صالح بن حوالب وحدث حذيفة بن اليمان قلت فلا على من حرم ما قال أبو حنيفة  
علم يات قط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه وذلك أنه

ما يخالف كل أثر في صلاة الخوف تأخير الطائفتين معاً أمام الركعة الباقية لهما إلى  
أن يسلم الإمام فتدري أولاهما بالقضاء ومنه انضماماً مخالف كل أثر روى في صلاة  
الخوف في كل طائفة للتفصيص إلى الموضع الذي صلت فيه مع الإمام إلى آخر ما ذكره  
في المحلى وقد هذى فيه الهذيان الكبير الزائد على مقداره الحقيق وقد أوجب السلام  
فيه وذكرت صفة مذهبه ومن رواها عن كعب فعلم بذلك أن قوله كتاب  
واقترأ وهو منه براء فلا يلتفت ساحة وعوايه قوله وأبو يوسف وإن  
انكر شرعيتها إلى آخره أعلم أن العلماء اختلفوا في مشروعيتها صلاة الخوف بعد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والجمهور على مشروعيتها وذهب الحسن بن زياد والولوي  
والمريني وأبو يوسف في روايته إلى أنها غير مشروعة إلا أن أبا المريني فعلل  
بالنسخ في زمانه حيث آخرها يوم الخندق وهو مردود فإنه صلاها  
على رضى الله عنه نصفين وغيرها وصلاها سعد بن كعب وقاص وأبو موسى  
الاشعري وحذيفة وعند الرجم بن سمرة وسعيد بن العاص رواها البيهقي  
وبعضها أبو داود ويوم الخندق فتعلم على المشهور فكيف نسخ المتأخر  
ذكره النووي وعلل الحسن وأبو يوسف بالاختصاص بجوازها مع المنافقين  
كان لنبيل النصيلة حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد زال هذا المعنى بعد  
فرجعت إلى الأصل ثم احتلفت الأصحاب في نقل هذا القول عن أبي يوسف قال  
في المبسوط وملتقى البحار أنه قوله الثاني ومدرج إليه وفي المحط وزيادات  
الشهيد والمرغنا في الطلقت الرواية عنه من غير تعرض لا كونه قوله  
الأول أو الثاني وفي المنذ والمزبد وشرح مختصر الكرخي للقدوري  
وشرح مختصر القدوري لا إلى نصر البعداوي المعروف بالأقطع أن هذا قوله  
الأول وقد رجع عنه وقال أبو جعفر الطحاوي وقد كان أبو يوسف  
قال مرة لا يصلي صلاة الخوف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه بقوله  
تعالى حذر أموالهم صدقة ولم تخضع ولا سقط بموته قلت ولكن الفرق  
بأن هذه الصلاة شرعت مع المنافقين فما إذا لم تخضع خلاف أخذ الزكاة ولأنه  
كان يأخذها غيره فيبقى سبيل ذلك الحبر وقال القدوري جوازها حلفه عليه السلام



لم يكن لاستدلال الفضيلة خلفه لان ذلك اسن هو واجب وترك المشي والذهاب  
 واجب فلا يجوز ارتكاب ما لا يجوز فعله لتحصيل ما ليس بواجب بل مجرد فضيلة قول  
 فان كان الامام مقما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين  
 حاصلة انها حاضرة في الحضر عند جمهور العلماء كالشافعي واحمد ومالك في المشهور عند حكاة عند  
 في الدخلة وقال ابن الماحشون لا يقيمها في الحضر قال النووي وقال مالك الحوز في الحضر خلفه  
 اصحابه قلت سلمها عنه غلط والصحيح ما نقله عنه في كتبهم وقال ابن جرير يصلي  
 في الحضر بكل طائفة ثلثا والثانية للامام تطوع واستدل ابن الماحشون بان  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها في الحضر قلت انما يصلها في الحضر لعدم الحاجة اليها فانها  
 بزل بعد الخندق فاد الخفت الحاجة اليها فلا فرق بين السفر والحضر الا في تسطرها ولم  
 ينزل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر في الحضر بكل طائفة ركعتين ركعتين ذكره  
 في الكتاب لكن في حديث جابر في ذات الرقاع انه صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة ركعتين  
 ثم تأخر واوصل بالطائفة الاخرى ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وسلم اربع وللقوم ركعتان  
 متفق عليه قال سمس الائمة السرخسي هذا اذا كان كون تاويله انه كان مقما  
 يصلي بكل طائفة ركعتين وقضت كل طائفة ركعتين وهو المذهب عندنا ولو جعلهم  
 في الحضر اربع طوائف فصل كل طائفة ركعة فسدت صلاة الطائفة الاولى والثانية  
 لانها انصرفت في غير اوان الانصراف فلا يرضى لها فيه وصحت صلاة الثانية والرابعة  
 اما الثانية فلاها من الطائفة الاولى لا دراكها الشفع الاول وقد انصرفت في اوانه  
 واما الرابعة فلاها من الطائفة الثانية لانها ادركت الشفع الثاني وقد انصرفت  
 ايضا في اوانه ومن صلى صلاته ثم قام بقضى ما فات خلف الامام نقرأ فيما سبق  
 لانه منفرد ولا نقرأ فيما لم يحن لانه خلف الامام حكا ونقدم ما لم يحن على ما سبق واذا  
 لم يقرأ الاخرى تقف بعد فراه الامام وان وقف اقل او اكثر فلا بأس به وفي  
 المنافع تقوم بقدر ما ينطلق عليه اسم القيام وقال النووي في شرح المذهب  
 اذا صلى كل فرة ركعة وانظر فراغها ومحي التي بعدها في جوارها قولان ونسب عليها  
 صحة صلاة الامام وجه البطلان وزيادة الانظار وفي المعنى لاس قد انه نصح صلاة  
 الاولى والثانية لانها فارقتاه لعدرو بطلت صلاة الثالثة والرابعة اذا علمنا بطلان

صلاها

صلاتها من سرع في الموعدين لو كان الامام مسافرا والقوم مفهمين صلى بالطائفة  
 التي معه ركعة فانصرفوا الى جهة العدو وصلى بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم  
 جات الطائفة الاولى فيصلون ثلث ركعات بغير قراءة اما الركعة الثانية فلا شك  
 في انهم لا يقرؤون فيها لانهم حلف الامام حكا وفي الاخرين منفردون فيها وذكر الحسن  
 في المجاهد انهم يقرؤون فيها وذكر السرخسي ان المقيم حلف المسافر بالزمنة القراءة فيما  
 تقضي روايه واحدة وان كان القوم فهم مسافرا ايضا صلى بالاولى ركعة ثم كان  
 مسافرا بقي له ركعة ومن كان مقما بقي له ثلث ركعات ثم يصرفون لاجهة العدو  
 ونرجع الطائفة الاولى لا مكان الامام من كان منهم مسافرا يصلي ركعة بغير  
 قراه ومن كان مقما يصلي ثلثا بغير قراءة في طاهر الرواية وفي رواية الحسن بقا  
 في الاخرين بفاعحة الكتاب ولا يقرأ في الاولى فاذا اتمت الطائفة الاولى  
 صلاتها ذهبت الى وجه العدو ونحي الثانية الى مكان صلاتها من كان منهم مسافرا  
 يصلي ركعة نقرأه ومن كان مقما يصلي ثلث ركعات الاولى بفاعحة الكتاب  
 وسورة والاخرين بفاعحة الكتاب على الروايات كلها قوله ويصلي بالطائفة  
 الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة هذا قول عامه اهل العلم وقال  
 الثوري يصلي بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين وهو احد قول  
 الشافعي واصحابه الاول وهكذا صلاها على رضى الله عنه ليله المبرر ولان  
 العدل في ذلك لكون فرض القراه منهما اذ لا يحب القراه في الركعة الثانية  
 وللعمامة مدارك سنته المدرك الاول انه يصلي بكل طائفة شطرا فماله  
 شطران وشطرا المغرب بعد الركعتين ولهذا شرعت القعدة عقيبها المدرك  
 الثاني كان ينبغي ان يكون الركعة الثانية منها قضيه للمساواة يصلي الطائفة  
 الاولى نصفها وليس لها نصف لعدم تجزئها فاستحققت الاولى كلها لشروعها فيها  
 كلاسطل عليها ما ادت منها المدرك الثالث الطائفة الاولى لها قوة سبق  
 فكانت اولى بها المدرك الرابع قوات نصف الركعة الثانية في حق الطائفة  
 قصدي وللثانية ضمني والضمي اهلون فكانت الثانية اولى بهذا الضرر  
 المدرك الخامس لو قلنا انها للثانية يلزم ثلث شهادات وفيها زيادة مستقنة

ضمير



ومبنى صلاه الخوف على التحفيف وهذا المدرك المذكور في كتب المالكية والشافعية  
والحنابلة ولم اقف عليه في كتب المدرك السادس الركعة الثانية اعطيت حكم  
الركعة الاولى دون الثالثة والطائفة الاولى هي المختصة بالركعة الاولى دون  
الثانية الثانية فكانت الطائفة الاولى اولى بها كالركعة الاولى بدليل وجوب  
القرأة فيها واجزائها والمهر يرتفع الها وكسر الروا من ليا الى حنين سميت بذلك لانهم  
كان لهم مهر عند كل بعضهم على بعض ذكر ذلك عن علي رضي الله عنه السهقي بغير إسناد  
واشار الى ضعفه فلو اخطا الامام فظن انهم يستنون في القرأة وقسمها بذلك  
كما هو مذهب الثوري مصلى بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين حازت صلاه  
الامام لانه لم يرح مكانه وقال يحوز صلاته لانه ترك سبها وقول السهقي  
وسدت صلاه الطائفتين اما الطائفة الاولى فلا هم انصرفوا في غير اوان انصرفوا وهو  
مفسد لوجود المشي في غير حاجة واما الطائفة الثانية فلا هم من الاولى لا در اكتم  
الشرط الاول وقد انصرفوا بعد الثالثة وهو اوان عودتهم اليها فانصرفوا فمفسد  
للاعراض عن العباد في غير حاجة وعودتهم اليها لا يفسد للاقبال على الطاعة ولو  
جعلهم ثلث طوائف مصلى بالاولى ركعة فانصرفوا وبالثانية الثانية فانصرفوا وبالثالثة  
الثالثة فصلاه الطائفة الاولى فاسد لما ذكرنا وصلاه الثانية حائزة وبعضون ركعتين بقرأة  
وبغير قرأة والثانية بغير قرأة لانه لا خوف فيها والاولى بقرأة لانه مسبوق فيها بـ بالطائفة  
الاولى لما عاودوا لم يجددوا التحريمة فقد نوا على الفاسد والساعي على الفاسد فاسد  
فعلهم استقبال صلاتهم وان كانوا قد علموا بفسادها فجاؤا بجدد والتحرمة ولو  
مع الامام الركعة الثالثة لهم الطائفة الثانية في التحفيف وقد انصرفوا في اوانه فغلطهم  
اذا رجعوا ان يصلوا ركعتين بقرأة لانهم مسبوقين فيها ولو ائنه صلى ثلث طوائف  
كل طائفة ركعة فصلاه الامام تامة وصلاه الطائفة الاولى فاسد وصلاه الطائفة  
الثانية والثالثة صحيحة وقد عرف ذلك مما تقدم **س**رع راوا سوادا فظنوه عدوا  
فصلوا صلاه الخوف ثم سئل انه ليس بعدوا عاودوها كالمريض ظن عجزه فصلى قاعدا ثم علم  
انه قادر على القيام عاودها لكن الامام لا يعيدها وقد ذكرناه وللشافعية قولان  
قال النووي وصح ابو حامد والماوردي والغزالي في البسيط والبخاري والرازي

وبمبنى وجوب الاعادة واخبره النبي وبه قال احمد في النووي قلت الصحيح وجوب  
الاعادة وعند مالك الاعادة فان قيل الاعتناء بوجود الخوف لا يحققه مدلول انهم  
رواوا العدو وصلوا ثم علموا انهم ليسوا في طلبهم لم يعيدوها قال ابو نصر البعدي  
راوا به لها تمنع **قلت** الفرق ان المقصد امر باطن لا يمكن الاطلاع عليه بخلاف  
الغلط في السواد فانه تنقصيرهم في تأمله فلا يعذرون **قوله** ولا ينافون في حال  
الصلاة فان فعلوا ذلك بطلت صلاتهم لانه عليه السلام شغل يوم الحندق عن صلاة العصر  
هو الصحيح فلو جاز الادامع الفاعل لما تركها لكن المشهور ان صلاة الخوف يوم الحندق  
لم يكن مشروعة وانما شرع بعد ولا العمل كغير مناف للصلاة ففسده وهو قول الرابي  
وللشافعية ثلثا وجه في الكبر الوجه الاول بطلان حجة صاحب المذهب  
والثاني وجه في كونه عن البصر واقفا على الرجوع كبرون من العرقين الوجه الثاني لا بطلان الوجه  
الثالث ان رد في شخص سطل في المحاص لا واسترط في الجواهر في صلاه السابقة خوف فوات الوقت  
وجوزها مع السال والمطاردة من جنس وعنه واحار من المنذور في الذخيرة اذا اشتد الخوف طلوا  
رجالا فاما على اقدارهم او ركبا مستقبل القبلة وغير مستقبلينها وقال القاضي عياض في الاكابر  
لا يجوز ترك استقبال القبلة فيها عندل حصة وهو عطل منه فان كانوا رجلا اجمع واجل لا رجل  
محور صلاتهم فرادى وجاعة بلا خلاف وان كانوا ركبا يجوز وجدانا بالايام لا يجوز في جماعة عندلها  
وعندل في البلي قال المبسوط وجوامع الفقه الاركان اذا خلت الامام او في محل واحد وفي محلين  
لا يجوز وعند حجر يجوز قال جوامع الفقه اذا كان للصف وبامر الامام وان صلوا ركبا وبالذات تسير  
بجوز والاصل ان كل صلاة محوزا ركبا يجوز مع السير كالمسافر في المحيط ولا في السير فغل الذاب حقيقته  
وانما اضيف اليه لمعني فاذا احاط العذر انقطع الاضافه اليه بخلاف ما اذا صلى وهو متحيز  
تفسد صلاته لان المشي فعله حقيقته وهو مناف لخلاف الذهاب الى وجه العدو والانتهايس  
بمصلح ذلك الحال هو في حرمة الصلاة وفي زيادات الشهيد لا يجوز بالايام في المصير حقيقته لانه  
لا يجوز الطوع بالايام فيها فكذا الحرص عند الضرورة وعن يوسف محوري في حاله المشي بالايام وهو  
قول كذا الشافعي وابن جنبل ويصلون ركبا ومشاها في جماعة قال النووي والجماعة افضل من الافراد  
لا في حال الضرر وكذا عند سحر في البحر وخشي فوت الوقت يصل بالايام وكذا في حال المسابقة بتثبيته  
وبعيد عنه ذكره الشهيد احتجوا به على ما في فان جفم فرجلا اي مشاه فلنا الادالة فيها







افزادہ



صلى الله عليه وسلم لا تمن لحكم الموت فان احكم لا يزداد بطول عمره الا خيرا  
 ذكره في الامام وفي المريض يسغي له ان حسن طنبه بالله تعالى عن جابر قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يموتن احكم الا وهو حسن الطن بالله رواه  
 البخاري ومسلم وفي رواية الا وهو حسن الطن بالله فلما سمع من علي ذلك بالفكر  
 في سعد رحمه الله وعنه في الدعاء قال صلى الله عليه وسلم عند موته اللهم اغفر  
 لي وارحمي والحنني يا اهل علي قال صلح الذخيرة يعني اهل علي مرتفقوا الجنة وقال  
 الخطابي معنى حسن الطن بالله اي حسن اعماله حتى حسن طنبه ربه لان من ساعد ساء  
 طنبه قال النووي هذا ما يدل باطل وقال يسغي له ان يكون في حال صحته ان يكون خوفه  
 ورجاه سواء وعدنا اذا نسا ما يسغي ان يكون خوفه قالوا وادان سحبا يسغي ان  
 يكون رجاءا وعدا بالبا وعن محمد قال اي عند موته حديثي بالخص وهو يود ما دلتناه  
 وعند صلى الله عليه وسلم انه قال في موت الفجاء راحه للمومن واخذ اسف للفاجر رواه  
 السهقي وذكر المدايني ان امرهم عليه السلام وجماعه من الايمان عليهم السلام ما تواخاه  
 وهو موت الصلح وحسنه على المومن ذكره النووي وعن ابي امامه بن ربيع قال  
 من بر رسول الله صلى الله عليه وسلم جازاه فقال مستريح ومستراح منه قالوا يا  
 رسول الله ما المستريح وما المستراح منه قال العبد المومن مستريح من نصب الدنيا  
 واداهما الي رحمه الله والحد الفاجر مستريح منه العباد والبلاد والنجى والرواب رواه  
 البخاري ومسلم عباد المريض عن ابي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اطعموا الجايح وعودوا المريض وفكوا العاني اي الاسير وعن البراء بن عازب  
 قال اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع امرنا بغياد المريض واسبغ الجنان  
 ونشيت العاطس ورد السلام ولجابه الراعي وابرار المقسم ونصره المظوم رواه  
 البخاري عن ادم ومسلم عن شعبه وعن ابي سعد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال عودوا مرضاكم واتبعوا الجنان تذكرهم الاخره ذكر فضل عياده  
 المريض عن يومان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال صلى الله عليه وسلم  
 من عاد مريضا لم يزل في خريفه من خريف الجنة حتى يرجع رواه مسلم عن يحيى بن  
 يحيى وعن ابي قلابه في مخزفه الجنة وفي رواية اخرى قال رسول الله وما خرفة الجنة



قال جنانا رواه مسلم وعنه عبد الله بن باغ قال جاء ابو موسى الاسعري بعود الحسن بن  
علي رضي الله عنهما فقال له اجبت عاندا ام زائرا قال جيت عاندا فقال له علي قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من عاد مرضا بكرة شيعه سبعون الف ملك لهم  
يستغفرون له حتى يمسي وكان له خيف في الجنة وان عاد مساه شيعه سبعون الف  
ملك لهم يستغفرون له حتى يصبح وكان له خراف في الجنة ذكره السهقي قال وروي  
موقوفنا ايضا عن سبعة وسحب بلبر العياض عن عائشه رضي الله عنها قالت لما اصاب  
سعد بن معاذ يوم الخندق رجلاه رجل في الكحل ضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خفيه في المسجد ليعوده من قريب رواه البخاري ومسلم ويعاد في الرمد الحديث زبد من  
ارقم قال عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان بعني رواه ابو داود واحمد  
وعنه ابن اسحاق قال صلى الله عليه وسلم لا يعود مرضا الا بعد ثلث رواه من ملجه ذكر  
وضع اليد على المريض والدعاء بالشفاء ومداواته بالصدوق عن عائشه بنت سعدان  
اباها قال اشتليت بكمه فجاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يودني ووضع يده  
على جبهتي ثم مسح صدري وبطني ثم قال اللهم اشف سعدا وانتم له هجرة رواه  
البخاري وعنه علي بن ابراهيم فزارت اجد برده على يدي فقال التي حتى المساعه وعن  
عائشه رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عاد مرضا مسح وجهه  
وصدره او قالت مسح على صدره وقال اذهب الياس رب الياس اسف انت  
الشافي لا شفا الا شفاول لا يغادر سقما قالت فلما كان منه الذي مات منه جعلت  
لحميه كاجلها على صدره واخول هذه المقاله فانزع عيده مني وقال اللهم ارحمني  
الا فوالله اني اتقاعله وعن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال من عاد مرضا لم يحضر اجله وفات عنه سبع مرات اساء الله العظيم رب  
العرش العظيم ان يشفيك الا عافاه الله من ذلك المرض اخرجه ابو داود والنسائي  
والترمذي وقال حديث حسن غريب لا يعرفه الا من حديث المنهال قال صاحب الامام  
ووروي من حديث جماعة عن سعيد والمنهال بن عمرو ولا يعقوب بن شيبة انه من قدام  
الكوفي وثقه فيهم وعنه ابن سعد الحديث ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
محمد اشكيت قال نعم قال سمع الله اربك من كل شيء يوديك من شر كل نفس وعنه وحاسد الله

شأنه

يشفيك قال ابو زرعه هذا الحديث صحيح وعنه عائشه قالت لما قدم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المدينة وعك ابو بكر وبلال قالت ودخلت عليها فقلت بابه كيف تجرك وقلت  
لبلال كيف تجرك قال ودان ابو بكر اذا اخذته الحمى يقول  
هل امر نصبح في اهلك والموت ادني من شر ان يغله وبلا اذا اطلعته على ربيع عبيد رسول  
الا ليت سعري هل استن لله نواذ وحولي اذ وجليل  
وهل اردن يوما ساه محبته وهل يندون في شامه وطفيل  
قالت عائشه بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال اللهم جيب البنا  
المدينة كجنا مكه او اسد وصحها وبارك لنا في صاعها ودرها وانقل حماها فاجعلها بالجمه  
رواه البخاري عن مسند هكاد ذكره السهقي في الامام رواه البخاري من حديث مالك  
ومع الامام عن من عباس انه صلى الله عليه وسلم عاد رجلا فقال ما شئتني فقال اشتني  
خبرني فقال من كان عنده خبر يرفيعت الى اخيه ثم قال اذا اشتني من رضى لحدكم شيئا فليطعمه  
ذكر عن رضى المريض على الصدقة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
داود ابراهيم بالصدقة وحسنوا اموالكم الى الكاه واعدوا للبلا الذراع رواه السهقي قال  
قال ابو عبد الله بفردي موسى ابن عمير قال السهقي وانما تعرف هذا المتن عن الحسن البصري  
عن النبي صلى الله عليه وسلم من سلا **ذكر** حسن القول عند المريض عن امر سلمه رضى  
للسعنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حضتم عند المريض  
فقولوا خيرا فان الله يؤمنكم عما تقولون فلما مات ابو سلمه فلت ما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قولي اللهم اغفر لنا وله واعقبني منه عفتي حسنه فاعقبني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رواه النسائي وسحب ان برعت في التوبه والوصيه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم انه قال ما حق امر مسلم بسب ليلتين ولا شيء يوصي به الا ووصيه مكتوبه عنده  
متفق عليه وعنه ابراهيم رضى الله عنه قال صلى الله عليه وسلم اكثر واكثر من ذكرها دم اللان  
بعض الموت رواه النسائي والترمذي وان ملجه ناسا من صحبه كلها على شرط البخاري  
ومسلم ومعني اعدوا ما هبوا واحروا له عن وهي ما يجد الجواد وفه فانه لا يدرك في  
كمية الا قلله ولا في قليل الا كثره اخرجه النسائي اراد ان المكث من الدنيا اذا ذكر الموت قل  
طوعه فيها لا نه تفارقها واذا ادم المضيق عليه هان عليه علسه وكثر عنده ما اوتيه

ت



لان فيه بلائها ذكره ان خبره عن المعاصي والخضاه على فعل الامر وروى عن اسع  
انه كتب على حائطه كفى بالموت واعطاه ما عرو عنه صلى الله عليه وسلم راي قوما  
يحفرون قبرا فقال لعل هذا ليعمل العاملون وفي المعنى مسح للانسان ان يكون ذا كرا  
لموت حررا منه مستعدا له صابرا في مرضه ومجنبا للابتن قلت وفي صحيح البخاري  
عن القاسم قال عاصه وارساه فقال صلى الله عليه وسلم بل انا وارساه فاصواب  
ان الابتن لا يكون وان كان المستحب تركه وسحب ان يلى المرض ارفع اهله به واعلمهم  
بسياسة واقا هر ويزكره بالنوبة من المعاصي والمطامير وما لوصيه ما يهديه وادا  
راه ودير له تعا هديل طقة بان يظفره حا او شرابا وندى شقيقه نقطه والجان  
جمع جان بفتح الجيم وكسر الهاء مسهورا ن وقل بالفصح للبت وما لكسر للتعسر اذا  
ادان عليه ميت ويدونه سرير ونفس والحركة العليا للاعلى والسفلى للأسفل وقيل  
عكسه دله صاحب طالع الانوار وفي طلبه الطلبة للجان ما لكسر السرير والفجر اذا كان  
عليه الميت قال من فار من هي مشتقة من خفي بفتح الخاء وكسر هاء في الحارح اذا سر  
وعن الاصمعي قال بالفصح والموت مغارفة الروح للجسد ومات يموت وماتت  
فهو ميت تشديد الياء وخفيفها وقرم موتى واموات وميتون بالتسديد والحفيف  
قال الجوهري وسور فهما المدرك والموت قال لله تعالى الحي به بلدة ميتا وقال  
امانه لله وموته وفي المناخ قال در الخازن بعد خوف لانه قد مضى اليه وموت من  
شده الخوف هكذا ذكره في الربادات قال ولهذا ذكر في المبسوط باب السهد عفت  
باب الخوف قلت ذكر في حجاب الاعلام بالحروب الواقعة في صدر الاسلام لبوسف  
البياسي عن شبيب بن يزيد راس الخوارج قال لا صحابه قلت اسر رجلا لحدها الجهن  
الناس والآخر اسبح الناس قال خرجت طليعه اكرم فلقبت منهم ثلثة دخلوا قرية سترور  
منها حواجم فخرج احدهم قتل صاحبه فلعن وقال فانك تشبه علفا قلت لي رفقافد كفوني  
م قلت ان تراعدونا نزل قال بلغني انه نزل فرما منا واهم لله لوددت اني لقيت  
شبيهم قلت افتحب ذلك قال نعم قلت خذ حذرنا فاننا والله شبيب وانتضيت  
سمي في حجر والله ميتا فقلت له ارفع وحك ودهبت انظر الله فاداهو ميت قلت  
لان الجان ومن يكون ضعيف القلب قد يموت بسبب الخوف قال ثم استقبلني الآخر

خارجا من القبر فقال ابن مذب هذه الساعة وانما يرجع الناس الى عسكرهم فلم  
الله ومضيت فنبعني حتى لحقني فوطفت عليه فقلت مالك فقال است من العدو  
فقلت له اجل فقال والله لا يخرج حي سلمي او اقلتك فقلت عليه وحل على اصطربنا  
ساعة فوالله ما فضلت في شدة نفس ولا اقدار الا ان سيفي كان امضي من سيفه فعلمه  
قال او يقول ذكر ابواب الصلاة فردا فردا اصلا وعارضا وخم بالعوارض من  
صلة المسافر وصلاة الخوف والموت من العوارض فالحق بحسبه او اسهي الانواب  
والخر لا مد والعمل الموت عدل باب الخازن وهو من باب اضافته الشئ الى سببه اد الوجوه  
بحررها قول الله واد الحضرة الرجل وفي المغرب لحضرات لان الوفاة  
حضرة او ملائكة الموت فقال فلان محض اي وهد من الموت قال ومنه اد الحضرة  
الرجل وجه القبلة كما توجه في العبر وفي النهاية حضرة الرجل واحتصر على ما لم يسم فاعله اذا  
دنا موته وروى بلحا المعجم وقيل هو صحيف وفي المحيط والحضر المرض اي دنا موته  
وعلا انه ان يسترخي قدماء فلا ينتصبان وتتزوج انه ويخفف صدعاه وعند جله  
لخصيه لان الخصية تعلق بالموت وتتدلى جلدها وجه الى القبلة على شقه الايمن كما  
يوضع في الحد وهو الصحيح المنصوص للسافع في البوطي وبه قطع جماهير العرافين  
من السافعة وهو قول مالك وابن حنبل وانه مالك في رواية من القاسم لانه صلى  
الله عليه وسلم لم توجه الى القبلة وانكر من المسيب على من فعل به ذلك فقال الست  
مسما والجوهر رواية السهقي وسخه الحاكم عن ابن قبان ان النبي صلى الله عليه وسلم حين  
قدم المدينة سأل عن الرا ان معرو رضى الله عنه فقالوا توفي واوصى ببلده اكل ما رسول  
الله واوصى ان توجه الى القبلة لما حضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصاب  
القطر وقدر ددت مله على ولد ثم ذهب فصرى عليه وقال اللهم اغفر له وارحمه وادخله  
جنتك وقد فعلت قال الحاكم هذا الحديث صحيح ولا اعلم في توجهه المحضر الى القبلة  
غيره اسهي لانه وعن سلمي امر رافع قالت قالت لي فاجله بنت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رضى في راسي هاهنا واستقبلني القبلة ثم قامت فاغتسلت لحسنها فغسلت والبست  
ثيابا جردا ثم قالت تعلمن اني مقبوضة الان لمر استقبلت القبلة ونسدت يمينها  
ثم فارقت دله النوى في نرج المهدب وهو في سند احد وامر رافع هي مولاه



رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ماله صفة من بعد المطلب والصحيح المشهور  
الاول وثابت قابله بنى فاطمة وابراهيم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم امره  
ابن ابي موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث والاسماني وغيرهما ان  
العرف ان يوضع مسلقا على فاهه وقدماه الى القبلة قالوا هو ايسر لخروج الروح  
ولم يذكر واحد ذلك ولا يفسد جوفه ما تجر به وهو اسهل لتغيضه وسد خفيه  
عقب الموت وامنع لفقوس اعضاءه ورفع راسه قليلا لئلا يصير وجهه الى القبلة  
دون السماوية قطع الخوف والفرار من المشافعة قال امام الحرمين وعليه عمل الناس  
وسحب طلب الدعاء من المريض كدس عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا دخلت على مريض فمعه طبرع لك فان دعاه كرعا الملائكة  
رواه من ماله قال النووي باسناد صحيح وسحب طلب الموت في بلد شره  
لغير حفصه قالت قال عمر اللهم ارر في سجدته في سبيلك ولحل بوني في بلد رسولك  
صلى الله عليه وسلم فعلت انا بلون هذا فقال يا بني به الله اذا اشار واه البخاري  
وسحب له ان يسكن في هذه ان هذا الخرافة في دار الاعمال مختمها بخبر  
وان لسجل زوجة واولاده وسائر اهله وولده وحرانه واصدقاه وكل من يحب  
وبسته معاملته او مصاحبه او علق ورضيهم وان تعاود نفسه بقراءة القرآن  
والذكر وحنان الصلوات والحوافير عند الموت وان يوصي اهله بالصبر عليه ويترك  
النوح عليه وكذا اثار البكاء ويوصيهم بتك حاحيت به العاد من المبع في الحاضر ويجب  
ان يحافظ على الصلوات والحساب الجاسه وغيرها من وظائف الدين ولقن السجاده  
ومثله في المحيط والبرايه والاسماني وشرح مختصر الكرخي والحريري وجامع الفقه  
وخبر مطلوب والخيه وفي المفيد والمريد والحفه والينابيع والمنافع ولقن الشهادتين  
وهو انصواب والكفي مما تقدم سجاده التوحيد لا السجاده بالسهل تنج لها ولا يقبل  
بدون السجاده النانه وهذا المذكر النانه في الحديث على ما ياتي بعده وهكذا الخلفه  
كتب المشافعه وفي الدخيم للملكه والمعنى للجناب له لئن لم لا اله الا الله ووجهه لله وحده  
ولم يزل اعترافه بالوحد اعترافه بالسجاده الاخرى وبواقفه الحديث وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم لقنوا موتا لا اله الا الله رواه مسلم وعنه وفي المتن رواه

الحاجه غير البخاري ومراده من قرب الموت قال القاضي عياض في الاكمال وفي  
ملقيه فابديان تبيينه على الايمان لانه موضع معرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده  
بحاج الى مذكر ومنبه له على التوحيد والثبات به سعي ان يكون له حيله كماله التوحيد  
قال صلى الله عليه وسلم من كان له حيله لاله الا الله دخل الجنة رواه ابو داود  
واحمد وروى ان جماعة من اصحاب ابي يوسف القاضي دخلوا عليه فسالهم عن رمي  
الحجار بسن رميها رادها او ماشيا فقال بعضهم رمي راكبا وقال بعضهم ماشيا فقال الخياط  
بل كل رمي حده رمي برمي ماشيا ولا فرقيه رادها فخرجوا من عنده فوقع الصراخ  
في داره فقتل فضي ابو يوسف اراد رحمه الله بذلك ان يكون اخر عهد بالدين الا شغال  
بالعلم والحق عنه فانه سمع عليه قال في المحيط وعمره لا يومر بها ولكن يذكر عنده  
وهو سمع واحلف حشا يخاف في ملقيه بعد الموت وقل اليوم ولا ينهي عنه وادنا  
ما في عجزه عنه لانه اذا نكس في قطع النظر وسد الحياه بعصاه عن نفسه من فوق  
راسه اذا لم يزل من دخول الفجر في خوفه والماء عند غسله اذا لم يفعله وعليه اجماع  
المسلمين وقال في جوامع الفقه ومدت اطرافه وفي مسلم عن امرئيه قالت دخل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على امرئيه وقد شق لصره فاعطاه ثم قال ان الروح اذا انقضت  
تبعه البصر فيخرج ناس من اهله فقال لا تدعوا على انفسكم الا بخبر فان الملائكة تومنون على  
ما يقولون ثم قال اللهم اعف عن سله وارفع درجاته في الممر من المهدى والحلقه في  
عقبه في الغارين واعف لنا وله ما رب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه ذكره في  
المعنى وروى عن عمر رضي الله عنه انه قال لانه حين حضرته الوفاه اذن مني فادار اسر  
روحي وبلغت لها في فضع كهل المعنى على جهنم والسرى تحت دقني واعطيتي دله  
في المعنى وهو من غرضه بسم الله وعلى مله رسول الله وروى وعلى وفاه رسول الله  
الله يسر عليه امره وسهل عليه ما بوءه واسعه ببقايتك ولحل ما خرج اليه خيرا مما  
خرج عنه وخلع ثياب الجيب لا بها حتى فسرع اليه الغنى والفساد وحل على سرير  
اولوحي حتى لا يغرب يداه الارض وتوضع على بطنه سف او مره او حديد غيرهما لا ينبغي  
وروى انه مات مولى لانس رضي الله عنه فقال ضعوا على بطنه حديد وهو مروي عن  
السبعي ولا جعل على بطنه مصحف الراما للمصنف وكنه ما كن قرأه القرآن عنده دله في الخير



وكرها اصحابنا بعد موته حتى يغسل واسرعوا في جهانه **فصل** في غسله  
 واذا ارادوا غسله وضعوه على سريرا ولوح قال في المبسوط والبدائع والمرعشاني  
 يوضع على الخشبة الى القبلة في صلاة المريض بالاعاءة وقل يوضع عرضا كما يوضع في  
 القبر وفي الخفة يوضع على شفة الابر حتى يبرأ يشقه باليمن في الغسل ثم على الايمن  
 وقال الاستسجاني لا رواه عن اصحابنا في ذلك والعرف ان يوضع على الخشبة على فتاه طولا  
 نحو القبلة وقال صاحب البدائع والمرعشاني والاصح انه يوضع كما يتسر باعتبار وضو  
 المكان وسعيه في البدائع ثم يغسل راسه ولحيته بالخطمي لانه يقع في النصف فان  
 لم يكن فاصابون وما اشبهه فان لم يكن فالما القراح وهو الذي لا يحاطه شيء ذكره في  
 ديوان الادب ومثله في الاستسجاني وفي المحيط يغسل الذي اغلى بالسدر او الخطمي  
 او الخضر ان وجد والخضر الا شتان قل طحنه وفي البدائع والمحيط وتصححه على  
 شفة الابر فيغسل شفة الايمن من راسه الى قدمه حتى يرى ان الما قد وصل الى ما يلي  
 الخشبة منه وهو قول الجمهور وقال الخنعي بعد غسل لحيته على راسه فلما كحاج الى  
 اعاده غسلها فلا يفد ثم على شفة الايمن فيغسله حتى يرى ان الما قد خلس الى ما يلي الخشبة  
 منه ثم يفرغ ويسند الى صدره او بطنه ويمسح بطنه مسحاً ففقا حتى لو خرج منه شيء اراله  
 هكذا في ظاهر الرواية وفي المحيط مسح بطنه بعد غسله من بين وفي المجرد يغسل راسه  
 ولحيته ثم يصح على شفة الابر فيغسل بالما والسدر والغسل بالسدر قول كثير من اهل العلم  
 وكثير من سدر الخطمي الا ان لا يجد سدر او قول من قبلنا وقال من سدر من يغسل ستر  
 وجهه الا من لم يمسح بطنه الا من لم يمسح بطنه الا من لم يمسح بطنه الا من لم يمسح بطنه  
 اليسرى ثم الساقان كذلك ولو فعل كذلك اجراه ولا تك المبت على وجهه فيغسل ظهره وعن  
 ابي حنيفة في غير رواه الاصول انه يفعل ويمسح بطنه او لا وهو قول الشافعي  
 ثم يغسله بعد ذلك وروى ان علما رضي الله عنه مسح بطن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلم يخرج منه شيء فقال طيب حيا وميتا وفي المبسوط عراه الى العباس وروى انه لما مسح  
 بطنه فاح منه صلى الله عليه وسلم ريح المسك في البيت ذكره في المبسوط فاذا مسح  
 بطنه وسال منه شيء مسح كمالا يلوث كفيه ويغسل موضعه تطهيرا له عن الجاسة وهو  
 يذكر في ظاهر الرواية سور مسح وفي المحيط ذكر مسح وغسله وفي البدائع يغسله ثلاث

بالماء

والخنعي والمسح بطنه  
 في السدر بالما والسدر

مرات وقال القدوري ليس بخناه انه تقصر على مسحها بل مسحها ثم يغسلها بها وعن  
 الضحاك انه اوصى ان لا يعصر بطنه وقال من المنذر ان شافعي وان سائر بقول ولا بعد  
 غسله ولا وضوه ومنه قال القدوري وما كذا والمرني وللشافعية ثلثة اوجه اصحها  
 كقولنا ان الميت خرج بالموت من الخلف من الغسل الطهارة وقاسا على ما اذا اصابته  
 نجاسة من غير فانه يلقه غسلها وضعف الحامدة واخرون اعاده غسله وبقل صاحب  
 السان يصفونه عن ابي حنيفة وصح الحامدة والرافعي واخرون عدم وجوب اعاده غسله  
 ووضعوا واجمعوا انه لو خرج شيء بعد ادراجه في اللبس لا يجب غسله ولا وضوه  
 خلاف وصرح به الحامدة في الحرير وانما الضب في الحرير والشرح في الاماني وصاحب  
 العدد وخرقوا بالاكف يغسل الجاسة بعد ادراجه وذكر في الروضة لا يغسل منه  
 شيء بعد عدنا الوجه الثاني تعاد الوضوء والثالث تعاد الغسل وقد بناضعفها  
 ثم يصححه على شفة الابر فيغسله لئلا يتردد الغسل بلما اذا الغسل المستنزل بثلث  
 مرات هكذا في المبسوط والمحيط وفي البدائع الوضوء منه مرة واحدة وما زاد منه  
 ومثله في المفرد وهو قول الشافعي ومالك مع ذلك وقال من حرر في المحل وغسله  
 بلما فرض وقال من المسبب والصرى والخنعي يغسل بلما وكذا غمسه في الماكف ولو غرق  
 في الماء او اصابه المطر بعد موته لا يجزئه لان الوضوء فعلنا وفي البدائع ان كان المخرج  
 حكة في الماء ما يحرك الشيء لقصد تطهيره سقط غسله وفي المحيط عن ابي يوسف حركه موته  
 في الماء يغسل من بين السند وان مات في سفينة غسل ولفن ثم يرفى في الحر وذكروا السهمي  
 عن الصري وان غرق ونفس في الماصب عليه الماء وان اجتره في الروضة وفي  
 الوقعات لو حركه في الماء وقت اخراجه بنية الغسل اجراه فليست المعبر الفعل والنية  
 ليست بشرط عندنا ولا معنى لقوله حركه بنية الغسل او لقصد تطهيره وفي السامع حركه في  
 الما فلو نزل ذلك غسله له ولم يسترط الله قال في البدائع والحاصل انه يغسل في المرة  
 الاولى بالما القراح لتلبدنه والجاسة التي عليه وفي المرة الثانية بالما السدر او ما حرك  
 مجراه في السطيف وفي الما المائية بالما القراح وسقي من الكافور قال من يطال هذا قول  
 الجمهور وفي الاستسجاني يغسل في المرة الاولى والثانية بالما القراح والثالثة بالسدر وهو  
 قول من المستقيم ابو الخطاب من الجنبلة وقال من سدر من يحصر بالاولى والثانية

ع



لخص الماله بالافور وهو قول ابن جنبل وعنه يستعمل في اللب كلها وهو قول  
عطاء ومالك واسحق وسليمان بن حرب وفي الاخرى المالكه غسل جنبة اليمين  
ولا يسر غسله واحده فتغسل منها يدا ومثله في النهاية قال امام الحرمين ولا يريد  
على اللب من غير حاجة وفي شرح مختصر الكرخي يكون ويراوان زاد على الثلاث ومثله  
في المفيد وغسل بالماء المسخن وكهنته الشافعية وبعض الخنابلة وخبر مالك في  
الخواهر وفي الحلي من لب الشافعية قل المسخن اولى بحال وهو قول اسحق  
وغسل سرته بخرقه بلفها على يده وقبل محل الغاسل على اصبعه خرقة مسح بها  
اسنانه ولها تده ولنته ويدخلها في مخمرا ايضا ويجعل على عورته خرقة ويلبني  
بستر العورة الغليظة قال في المبسوط وهو ظاهر الرواية وهو مذهب مالك في  
المردونة وفي المحيط من السر الى الركبة وليرد كثره ومثله في الحنفية والجمهورية  
الكرخ وفي المبسوط هي رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو قول من جيب من المالكية  
وقال النووي انهم اعمى بغضه ما بين السر الى الركبة ومثله في المصنفين قدامه وفي  
البداية غسل عورته تحت الخرقه بعد ان ياف على يده خرقة وينجي عنده الى حشفه  
كما كان يفعل في حال حياته وعندها لا ينجي له ان موضع الاستنجاء لا يخلو عن نجاسة  
فلا بد من ادائها وقالا قد زالت المسكة عنه فلو نجي رما زاد الاستنجاء فخرج  
نجاسة اخرى فكيف يوصل الما اليه ولهذا لم توجه في ظاهر الرواية فلعن محمد اعرف  
بجوع الى حشفه حيث لم يعرض لذلك في ظاهر الرواية وفي المحيط والروضه  
ينجي عنده الى يوسف فخرج لخلقت فيه اقوال العلماء قال بن سيرين  
وان جنبا اخرج منه شي بعد غسله الى سبع مرات ولا نراد عليها وقال  
الحسن البصري يغسل يدا ولا نراد عليها وقال الشافعية لا نراد على الواحد ذكره  
ابن المنذر وكذلك قول قول ه ويزعوا نيا به ويجرد الميت من ثيابه  
عندنا وبه قال بن سيرين ومالك وهو ظاهر الرواية عن احمد وحلي الرافعي وجهها  
انه افضل وقال الشافعية بسحب ان يغسل الميت في قميص يلبس عند اداء غسله  
نص عليه وصريح به المسعودي والرافعي ويدخل الغاسل يده في كفه ويصب الماء  
من فوق القميص وغسل من تحتة وقال داود هاسوا استدك الشافعية محدث

وجوب

وقال النووي انهم اعمى بغضه ما بين السر الى الركبة ومثله في المصنفين قدامه وفي

عائشه رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسله وعليه قميصه يصبو  
الماء عليه ويدلونه من فوق القميص رواه ابو داود وقال النووي باسناد صحيح  
الا ان فيه محمداً اسحق صاحب المغازي والذي قال اكثرهم حديثه حسن اذا قال حدثني  
عن عقبه لانه مدلس جوابه هذا مع ضعفه مخصوص به صلى الله عليه وسلم  
بدليل ما روى ابو داود في سننه انهم قالوا ان جردته كما جرد موتانا امر بغسله في ثيابه  
فسمعوا من راحه الميت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال  
ابن عبد البر روى ذلك عن عائشه من وجه صحيح وروى انه غشيهم فواسق سمعوا  
ها تفارق قول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية اغسلوه في قميصه  
الذي مات فيه ودله من درجة الجلي في العلم المشهور وهذا يدل على ان عادتهم كانت  
تجريد موتاهم كما في من رسول الله صلى الله عليه وسلم عند غسلهم ولا تجرد المكن  
لغسله والبلغ في تطهيره وتطهيره ولا نه كان يجرد في حياته فجرد بعد وفاته لان حاله  
معتبره كالحياة ولا نه اذا غسل في قميصه لم يجس القميص مما خرج منه وقد كان يصب  
الماء عليه فتجس الميت به بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان مامونا في حرقه لانه  
كان طيبا حيا وميتا لم يدر بخلاف غيره ومدبرهم خلاف ما فعل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فانه لم يلبس قميص عند غسله بل غسل في قميصه الذي مات فيه ان صح الحديث  
ووضوه من غير مضمضة واستنشاق وفي المبسوط وسدا بالميا من وضوءه قال  
صاحب المعنى ولا يدخل الماء فيه ولا مخربه في قول الراجل العلم وهو قول سعيد بن  
جبير والبخعي والنوري وابن جنبل وقال الشافعية بمضمضة ونسفه كما فعله اخ  
فلما المضمضة اذارة الماء في داخل الفم حتى يبلغ جميع بئر الفم ثم اخرج فلعنه بتعدد  
اخرجه ويدخل خوفة ثم يخرج من دبره فتكون فيه رياه خروج النجاسة وتلويت الكفن  
بالنجاسة ولا نه يكون سقيا المضمضة فلا فعل ولا استنشاق احوال الما في الاقف حديثه  
الى الخياشيم ثم الاثنان ولا يمكن ذلك في الميت قال النووي بل المضمضة جعل الما في فيه  
قلت قال الجوهر في الصحاح المضمضة محرك الما في الفم والنضضة محرك الحية  
لسانها لعلام ما ذكره النووي وامام الحرمين لم يصوبه وبوضا على المشهور عند المالكية  
قال الماردي قيل في الاولى لا يهاض وقل في المانه لان الاولى للضيف وفي ذكر الوضوء



مع كل واحد من الميت خلاف عنده وفي المحيط والروضه فرق بين الميت والجنب في  
الغسل في خمسة اشياء احدها ان الميت لا يغمض خلاف الجنب الثاني ان الميت لا  
يفسق ولا كذلك الجنب الثالث ان الميت سدا يغسل وجهه والجنب يغسل يديه  
وفيه خلاف الا انه الله والفرق ان الجنب هو الغاسل لنفسه فيسب غسل يديه اولا  
لانها التا تطهير فمكة ذلك غسل عنهما من اعضايه والغاسل للميت غيبه والراح  
ان الميت لا يمسح براسه هكذا روى عن محمد في النواذر ومثله في الخيضاح وقال خواهر راد  
في شرح المبسوط الصحيح ان الميت الجنب في مسح الراس قال وهو ظاهر الرواية  
لان الميت محدث ايضا الخامس ان الميت لا يوغر غسل رجليه خلاف الجنب قال لان  
الجنب رجلاه في مستقع الماء المستعمل فلا يفيده غسلها والميت على تحت فلا يجتمع  
حب رجليه غسله الماء المستعمل فليس بينهما فرق وانما اختلف الوضع حتى  
لو كان الجنب على تحت او لوج لا يوغر غسل رجليه فلا فرق وقد عرف ذلك في فصل الغسل  
ويجوز من اي يخرق في المعرب جمر ثوبه واجهه اذا تحن وفي طلبة الطلبة يطيب  
بعود لحرق في مجرم والتجبر اكثر من الاحمال بفعل هذا عند اداء غسله لحق للراحه  
واكراما للميت وتراعى مره اولنا او خمسنا قال الاستسجاني ولا نراذ عليها قال المرغشاني  
وليس في غسله استعمال افطن ولا يحسن منافذ نسي من الفطن وادام غسله نشفه  
بنوب دلا بسل اكفانه وجعل الخنوط على راسه ولحيته والخنوط ما خلط من الطيب  
لا كفان الموتى ولجسامهم خاصه ومنه الحديث ان يؤد الماء استيقنوا بالعذاب فكفوا  
كالا نطاع ومحطوا بالصبر للاجفوا وينتوا ذكر ذلك في النهايه وفي الحقه لا باس  
بساير الطيب والخنوط غير العفران والورس في حق الرجال ولا باس بهما في حق النساء  
مدخل في المسك ولجان اكرام العلماء واقر به على استعماله انس وعمر واس المسيب  
وبه قال مالك والشافعي واحمد واسحق وكرهه عمر وعطاء والحسن ومجاهد وقالوا انه  
مبتدع واستعماله في خنوط النبي صلى الله عليه وسلم رحمه عليهم وفي الروضه ولا باس بان  
يجعل المسك في الخنوط وفي الصحاح الخنوط درس وهو طيب الميت وجعل الخافول  
على مساجله يعني جهته وانفه ويديه وركبته وقدميه رواه الترمذي عن ابن  
مسعود وهو قول الشافعي واحمد والمساجد اولى بهذه الكرامه وعن زفر

سدام

والجانب

مدن على عيشه وانفه وفيه ابعاد اللدود عنها قال امام الحرمين وراحت على اكله  
نظره الهوام وبالحافور حصل طيب الراحه وسدح مكرها عن المصلن عليه وفيه  
تبريد ويخفف وحفظ للميت من اسراع الفجر والفساد اليه وقوته ومن يبد  
للمسك ومنع الهوام وكرهه من جنبل وقال ينفى العضو وما سمعناه الا في المساجد  
وقال الشافعي يوضع الخنوط على الجبهة والراحه والركن والقدمين وفي المفرد ان  
لا يفعل الا بضر الحافور فانه لسحب في حقه قال ابو الفرج بن الخوري والفرافى المالكي  
سحب في المره الثانيه سعي من الحافور وقال قال ابو حنيفه لا يسحب فليست  
نفلاها ذلك عنه خطا ويحتمل ان كان اي يخرق بالعود بعد رش الماء رد عليها حتى تعبق  
راحتهم مروي عن ابي سعد وان عمر واس عباس لم يجعل الميت في الكفانه لتمام  
غسله وفي الروضه لا باس بان يحشي فيه ومسامعه بالقطن وان جعل الفطن على وجهه  
وقالوا لا باس بان يحشي محارقه دائفه وفيه حتى لا يسيل منها شيء وجوز الشافعي  
ذلك في دس واستيقنه مشاغنا وفي الاستسجاني عن ابي حنيفه لا باس بان يحشي  
محارقه الدبر والفيل والاديس والفم وفي المرغشاني وبعضهم قال لا باس بان جعل  
الفطن في صماخ اذنيه ولا تسرح شعر الميت ولا خلق ولا تقصر طفره ولا شاربه  
ولا خلق عانته ولا تنتف ابطة ولا تحن وبه قال محمد بن سيرين وما لك قال بن المنذر  
هذا الحديث قال لا يوزاع بقصر الا طفر اذ اطال ولا عس غردك وفيه خلاف  
الشافعي ودر في السان في خنانه ثلثه اوجه احدها لا تحن الماني بحسن المالك بخن الكبير  
دون الصغير وله قولان في غير الحان القدم قولنا والجديد يفعل ذلك قال المرافعي لا  
خلاف في هذه الامور لا يستحب وانما القولان في الكراهه ورد عليه ونحو الكراهه  
قال النووي هو المختار نقله البندنجي عن نصر الشافعي وفي مختصر المرناني قال الشافعي تركه  
اعجب الى بوبه ان الشافعي قال في المختصر والامر وينبع الغاسل ما تحت اظفار يهود  
حتى يخرج الوسخ فذلك على تركها فحصل ان المذهب او الصواب ان هذه السعور والاطفار  
ترك در ذلك كله النووي في شرح المذهب ونقله العبدري عن جمهور العلماء في المنجار  
قال لا يوزاع بعض طفره ويدفن في غير حفرة ودر بن المنذر في الاسرا عن ابن جنبل  
واصل رايه في الشعر والطفره يود اذا كان فاحشا وعن عائشه رضي الله عنها انها انكرت



وفي البدائع رواته في سيرة رواته  
فان علامه سعة من سعة رواته

ذلك ففالت علامه من سيرة رواته مسلم اي بالخبرون ناصيته يقال نصوته  
اي اجرت ناصيته درهم في ديوان الادب للفارابي وفي الصحاح قال الكرمي  
مسكر اي عدو ناصيته كانها كرهت تسريح راس الميت ومثله في المعرب قال  
جعل استفاوه من منصفه العروس خطأ وخرجت امرهم عنه صلى الله عليه وسلم  
ولا تسرح راسها منصفه رواته البهقي ولا للسنة ان يدفن الميت جميع الاحترامه  
ولو سرح راسها من شعرة لا يفعل ولا ذلك في الفعل للمنفذ والميت قد فارق الرتبة  
واهلها وفي المعنى في لو انكسرت فماتت ولا بأس بخلافه مروي عن ابي حنيفة والبي  
لوسف لم يغسل الميت ونكفيه والصلاة عليه ودفعه فروض كفايه قال النووي بخلاف  
وفي نسخة لما لكته من غسله سنة ومريضه الكفايه على من عليه المسلمين فهل يكون اذا ربه  
اكثر من ذلك لم يضافه فلو عليه واحد فعلى عليه وان كان به غيره فاحتمل سقوط فرض المعين  
وفي البخاري ومسلم عن امر عظيمه قال ماتت في رجب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ابدان مجامعها ومواضع الوضوء منها واغسلها ملأ او خمسا ان راسها واحملها في الاخرة  
ثانورا او شام من فور منفق عليه فان اعطى الشرط على الجميع فقد وقف جملة الغسل على  
ارادته فلا يكون واجبا فليست العلق بالارادة كما في الوجوب قال في المعلى  
يقال من اراد ان يحق قلبه ومن اراد ان صلى الطهر وسوا من اراد ان ياتي الجمعة فليغتسل  
رواه مسلم قال وان فرضاه على العبد وهو الظاهر يجب لان الامر للوجوب او يقال  
خرج مخرج العلم فلا يكون جهة الا في الكيفية فقط وهو قاعدة صحيحة ان الكراهة اخرج في  
سبيل الاستدلال في غيره وقال صلى الله عليه وسلم الذي سقط عن غيره اغسلوه بالما والسدر  
وجاءت بن عباس رواته البخاري ومسلم والامر للوجوب وعن ابي بن كعب ان ادم عليه السلام  
غسلته الملائكة ولقنوه وحضنوه وحفروا له وصلا عليه ثم دخلوا قبته فوضوه فيه ووضعوا  
عليه اللبن ثم خرجوا من قبته ثم حنوا عليه الرابع ثم قالوا اني ادم هذا سبيكم رواته عبد الله  
ابن احمد في المسند والبيهقي يخالفه عن ابي بن كعب والجماع على وجوبه فلا يعتبر بقول المخالف  
حكمه قال في المحط المذهب لله تعالى وفي البدائع والخواص اختلف المشايخ في سبب  
غسل الميت قال بعضهم هو الميراث فان الموت سبب لا سبب خاتمه اصله واكفي بغسل الاعضاء  
الاربعه في الحياه لكره سببه والموت لا ينكره وكان الشيخ ابو عبد الله الحرجاني وغيره من

اجزاء

رواه في المسند المصنف

مشايخ العراق يقولون انما وجب لغسل الميت ادله ادمي له دمر مسفوح كسائر الحيوانا  
ولهذا سيجس المرمومة فيها وفي المحيط والبدائع لو وقع فيها بعد غسله لا يغسل  
ولو حل ميتا وصلى به قبل غسله لا يصح صلاته بخلاف المحدث وفي البدائع عن محمد بن سنان  
البلخي ان ادمي لا يغسل بالموت كرامه له انه لو يغسل بالمحكمة يطهارة بالغسل كسائر  
الحيوانات التي طهرت بحاستها بالموت وقول ابي عبد الله هو قول العامة وهو الاظهر  
فالكرامه عندهم في المحرمة طهارة ادا غسل وعند من سجع في عدم تجسده بالموت وعند  
دل واحد من هذه السبله خلاف في تجس المومن بالموت وقال بعض الخابلة يغسل بالموت  
ولا يطهر بالغسل ويغسل الثوب الذي ينشف به كسائر الميتات وهذا باطل بلا شك  
وفي الساجع مكر الحاض والنفس والجنب غسل الموني رواته الكرخي عن ابي يوسف وفي جوامع  
الفقه مكر ان يكون الغاسل جنبا او حائطا ولا يعاد ولم يخالفه قال البصري وابن  
سرين وعطاء وقال مالك الحاض يغسل والجنب لا وفي الدرر والكرامه يغسل الجنب  
والحاض ويغيبهما وقال اسحق واس المدركة باس بذلك وفي المفرد وهو قول ابي حنيفة  
ومحمد ولذا في الدرايع وبه قال الشافعي ولا بأس بان يكون حائسا ذكره في البدائع لان المومن  
لا يغسل في سرع وادامات الجنب والحاض قال الحسن بن ابي الحسن  
يغسل الجنب غسل الجنابة والحاض غسل الحوض ثم يغسلان غسل الميت وقال  
عطاء صنعها ما صنع بغيرها قال ابو بكر بن المديدر هذا قول كل من حفظ عنه من علما  
الاصار وبه اقوال مسلمة اختلف فيها العلما لا يغطي وجه الميت عندنا  
وبه قال النوري ومالك والشافعي وابن حنبل واسحب بغطيته البولابة وابن  
سرين وسلمان بن يسار كبقية بدنه وروى الطحاوي عن عطاء قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حمزا وجوه موتاكم ولا تنسها اباليهود ورواه ابو حفص بن غياث  
عن من خرج عن عطاء بن عباس ولا نه وما نغزو وجهه بالسواد لدا او غلبه دم فظن  
للجمال ظن السواد للعامة انه لم يصح فيه اثر وليس يعون ولا مما كان بغطيته في حياته  
فلا معنى لغطيته قال من المديدران الخجعي ان يغسل وينه ومن السماسية واستحبه  
له وزاعى واسحق وابن حنبل وسبغ الغاسل لمن حضر ادا راي من الميت شيئا مما يجب الميت  
سنة ان يسره ولا يحدث به قال صلى الله عليه وسلم من ستر عورة مسلم سته الله في الدنيا والاخرة



بالعنف ليس في الحديث عن فقه الرسول عليه السلام

مفق عليه وان راى حسنا مثل امارات الايم من وضاه الوجه والتبسم ونحو ذلك  
استحب اطمان لذكر الترجع عليه وحصل الخت على مثل طريقه والعمل بحيل سيرته  
وعزيم على الطب والخراج والبار الحديث ما اطلعوا عليه مما ملكه الانسان بخلاف  
به لا نه غيبه هكذا هاهنا مسله في الاستحسان في رسل شعرها على يديها من  
غير شريح ولا طفر وفي المغني والابو حنيفة والاوزاعي رسل شعرها مع خديها  
من بين يديها من الخائن وقال النووي في شرح المهدب ترك شعرها من سلا من  
كفيها عند ابي حنيفة وما لك وقال الشافعي وان حبل واسحق بطهر شعرها ثلثه  
فرون ويسدل خلفها كذب امر عظمه قالت طهرنا شعر ريت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يلبه فرون والفتاه خلفها مفق عليه وهي زينب اكرهات رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ومن امر لا تومر فلنا هذا فاعلمش وليس فيه انه صلى الله عليه وسلم  
امر من يرك ولا علم به ولا يكون حجه في سرعيه التبرج والظفر قال المهدي بان  
السنة السادسة في بطر شعر راسها ثلثه فرون والقابض خلفها قلت ليس  
في ذلك سنة وانما فعل بعض النساء وفعل الصحابة اهل العلم وقولهم ليس حجه عندهم  
فكيف تفعل بعض النساء من غير تعليم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابدر من حبل  
منظهر وكرم التبرج ذكره في المغني وروى رجل عن سام عن حفصه عن امر عظمه  
قالت لما ماتت ريت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اغسلنها وتراوا جعلن شعرها طفاير قلت كيف يثبت هذا  
عن رجاء محمول والمرأه كالرجل والصبي كالباح في الغسل لا نه للصلاة عليه والرجل يصلي  
عليهم الا ان الصبي الذي لا يعمل الصلاة توضا عند غسله ذكره في المباح وفيه ان ولد  
متا يغسل ويغسل ولا يصلي عليه وفي المحيط روى عن ابي حنيفة ومحمد انه لا يغسل  
لا نه الصلاة عليه ولا يصلي عليه وعن ابي يوسف انه يغسل وهكذا ذكره في المحيط وان  
لم يغسل عليه واد الاستهل المولود سمي وغسل وصلي عليه ويرث ويورث لان  
رفع صوته عند الولادة دليل حيايته وان لم يسمه لم يرث ولم يرث وفي  
المبسوط لا يغسل ولا يصلي عليه قال في غسله لحلاف الروايات مروى عن ابي يوسف  
انه يغسل ويسمي ولا يصلي عليه هكذا ذكره المحاكوي وعن محمد انه لا يغسل ولا يسمي

مر

ولا يصلي عليه وهكذا ذكره الكرخي بنا على انه في حكم الميت او في حكم النفس وباني المسلاه  
لعلها ان شاء الله تعالى وفي جوامع الفقه الحسن الميت يغسل عند محروم في طاهر الروايه  
لا هذا اذا كان ناهيا حله وقال من حبل يغسل السقط ويصلي عليه اذا استكمل اربعة  
اشهر فقول مالك كقولنا وعند الشافعي يغسل في الصحيح ويصلي عليه في الصحيح وعن  
عطاء عن جابر بن عبد الله قال اذا استهل الصبي ورث وصلي عليه وروى عنه عن  
ابي هريره عن جابر بن عبد الله قال اذا استهل الصبي ورث وصلي عليه وروى عنه عن  
حضره عن ابي حفص الكرخي عن ابن سيرين في نوح فيه الروح وقيل ان استبان بعض خلقه حشر  
وهو قول الشعبي وابن سيرين ذكره المرغاني ولا يشترط في غسل الميت عدنا وقال  
صاحب المقدمات من المالكه لا تغفر غسله الى الله وللشافعي وجهان واختلفوا  
في اصحابها واوجبها بن حبل وفي التميميه روايان عنه ويغسل الرجال الرجال والنساء  
النساء الا ان يكون الميت صغيرا لا يسمي او صغيرا لا يشتهي فلا بأس بان يغسلها الرجال  
والنساء وهذا لطفت كتب الاصحاب جميعا وقال من المندر عن غسل المراه الصغيره  
ما لم يسمها والرجل الصغيره ما لم يسمها قلت ذكره في المبسوط والصحيح الاول وقال  
الحسن يغسله النساء اذا كان فطما او فوقه شيء يسير وقال الاوزاعي واسحق  
يغسله اذا كان ابن اربع او خمس وقال مالك وان حبل ابن سبع وهو قهيب من  
قول اصحابنا وكذا الجارية في حق الرجل ومن قال يغسل المراه الصغيره ويغسل الرجل  
الصغيره الحسن وابن سيرين والاوزاعي وان حبل واسحق قال من المندر في الاشراق  
اجمع عليه كل من يحفظ عنه مسله يغسل من المندر في حاشه الاجتماع والاشراق  
والعبدري والآخر من الاجتماع على حواض غسل المراه زوجها وعن بن حنبل منعه في روايه  
دلهاعنه النووي واما غسله زوجته فمخرجنا عن عدنا وهو قول النووي والاوزاعي  
وكرهه الشعبي وقال الشافعي وما لك وان حبل والآخر من قال النووي يجوز احتجوا  
بحديث عائشه رضي الله عنها قالت قلت وارساه بصداق في فقال صلى الله عليه وسلم  
وانا وارساه ما عايشه حاضرك ان ميتا يغسله ولا يسمي الا يسمي رواه احمد وان  
ملجه والدارقطني والدارمي والمهدي باسناد ضعيف وفيه محمد بن اسحق كذا مالك  
وعنه قال ابو الفرج رواه البخاري ولم يقل غسله الا ابن اسحق ورواه البهقي

البهقي



وانما الفرج من النور في فاطمة رضي الله عنها انها قالت لا سيما يد غسل باسماء اداغت  
فاغتسلني ابنتي وعلى بن ابي طالب فغسلها قال ابو الفرج في اسناد عبد الله بن  
نافع قال يحيى بن النعمان وقال النعمان متروك والتمهي رواه في سننه اللبر والبر  
عليه وطن انه مخفي وقال صاحب المبسوط والمحيط والبدائع وجماعة غيرهم ان  
ابن مسعود انكر على علي رضي الله عنهما ذلك فقال له ايها روجه في الدنيا والآخر  
لعبون ان الوجة باقية منهما لم يقطع قلت وفي هذا نظره انه لو بقيت الوجة  
منهما لما تزوج اصابه بنت زينب بعد موت فاطمة رضي الله عنهم وقد ماتت  
عن ادراج حر ابو روى انها اغتسلت ثم قالت اني مقبوضه الا ان لا تكشفني احد فقبضت  
عنا انها فاحص يدك على فقال والله لا يكشفها احد وفيه ان اسحق وعلى بن عاصم قال  
النور والمعتد عليه القياس على غسلها ثم قال فان قل الفرق ان هاتين النجاسات  
فمنها باقية وهي الوجة خلاف الزوج قال الشافعي اعتبر بالوجه فان الزوج لو طلقها  
ثم مات اغتسل في الوجة هكذا الحنفية في الاموال فاس الوجة الواجبة بالموت على الوجة  
الواجبة بالطلاق بل الموت غير سديد بانه انها ماتت محرمة عند وجود سبب غسله في  
الطلاق دون الموت فجاز ان يبقى الحال المات عند كالمستفي عنه لا يرى انها مبرها هنا ولا  
نوت في الطلاق والدليل على اعتبار هذه الوجة انها لا تغسل بعد انقضائها في احد الوجوه  
التي عند مبر وفي هذه الطلاق لا يغسلها اصلا والنور في ضعف حديث عائشة ولم يذكر  
حديث اسماء في غسل فاطمة ولم يعتد على غير القياس ورأى على علمه ثبوته وروى الترمذي  
عن ابن مسعود رضي الله عنه انه غسل امراته من طرفي ضعف فالة الترمذي واحتجوا  
بحوار غسل المراه زوجها حديث عائشة ان ابابكر اوصا زوجته اسماء بغير غسل رسول  
رواه الترمذي من رواته محمد بن عمر بن واقد الوافدي وهو ضعيف بائناهم وكذا  
عائشة رضي الله عنها انها قالت لو استقبلت من الامر ما استدرت ما غسل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الا نساه روى ابو داود واحمد بن حنبل وانما وجهه يعني لو علمت  
او لا ما علمت اخراما غسله عن اباءه قال بن المجهشون من المالكية اذا غسلته لا يحطه  
الا حداد وسر احداهما عورة الاخر عند الجمهور ولما روى عن حبيب بن المالك كشيها  
قياسا على الحاء قلت ينبغي له ان ينجس وطها قياسا على الحاء فزوج

لومات الاحياء في السفر ومعه نساء ان كانت فممن امراته غسلته وكفنته وصلين عليه  
ويقوم امامهن وسطهن قال في المحط من غير كراهه خلاف المكتوبة لان صلاة الجنان  
جماعة فريضة والمكتوبة بالجماعة سنه انتهى كلامه قلت وفي المبسوط لو صلى على الجنان  
وحده حازت لان الجماعة فيها ليس بشرط وعند مالك والشافعي النساء من يصلين  
عليها منفردات ثم يدفنهن وان لم يكن فممن امراته ومعهن كافر يعلمه الغسل والمكفن ثم  
يصلين بينهما ثم يصل على النساء ويدفنهن وروى جواز غسل الكافر للمسلم عن مجمل وسفيان  
وعلمه وغيرهم خلافا لابي حنبل وان لم يكن معهن كافر واثبت من صبيته لا يشترط وتطبق  
غسله علمها الغسل والمكفن ثم يصل على النساء ويدفنهن وان لم يكن يمينه وان مات  
وليس معها مسلمات ومعها رجل وكافر او صبي لم يبلغ حد الشهوة فالرجل يعلمها لا يغفر  
وكذا المراه سمع عبدنا بة قال بن المسيب والشافعي وحماد بن ابي سليمان ومالك واحمد  
وقال البصري والزهري وقادح واسحق نصبت عليها المامن فوق ثيابها وعن بن عمر ونافع  
يخمس في ثيابها قال الاوزاعي تدفن جاهلي ولا يسميها بن المذرر وبالنجم اقول وعند  
الشافعية في احد الوجهين يغسل الاجنبه تحرقه وتستر موت وقال القاضي حسين  
ونصح بغير حرقه بخلاف والوضع في المطلقة وسمي المحرم بغير حرقه وغير المحرم حرقه  
وكذا الامه سمى الرجل والرجل الامه بغير حرقه ذكره في البدائع قال ابو قلابة يغسل الرجل ابنته  
وقال مالك لا بأس بان يغسل امه وبنته ولخته عند الضرورة وقال الاوزاعي نصبت  
عليها الماء وانكر احد فعل ابني قلابة وينظر الى وجهها دون ذراعها وقال مالك الرجل  
يمسها الا الكوعين والمراه للرجل الى المرفعين والاصل في السمعي رواه ابو داود قال  
صلى الله عليه وسلم اذا ماتت المراه مع الرجال ليس معهم امره غيرها او مات الرجل  
مع النساء ليس معهن رجل غيره فانهما سمان ويدفنان ولو ماتت زوجته حامل لا يصح  
لا يغسله خلافا لما لاك والشافعي ولو ماتت منه قبل موته او اريدت قبله او بعده  
او قبلت امه او اباه او وطئت يشبهه قال في المحط في رواية الحسن عنه وهي  
الاصح محرر عليها غسله خلافا لغيره والمطلقة الرجعية يغسله وبه قال احمد  
وعند الشافعي يغسل احدها الاخر المامن والفتخ وعند مالك في الرجعي المملوك  
وفي المبسوط والمحيط لو ماتت مجوسية وهو مسلم لا يغسله الا ان يتيم ولو اريدت ثم



ثم استلم لا يغسلها بها توجب زوال ملكه خلاف اسلام الجوسية ولو وطئت شبهه  
ثم مات وانقضت عدته في ذلك الوقت لا يغسله خلافا لابي يوسف اقامت كل واحد  
انه تزوجها ودخل بها واما الخصال لا يغسله ولعله منها وان علمت الاولى ان لختها  
معتقه منه ولو طلق لحدى امراته لم يداود دخل بها لم يغسله ولعله منها الخوازان  
بلون الغاسلة مطلقه لم يداود في المداغ جعل خلاف ابي يوسف في المهره والجوسية  
والاحب ادا البغضت عدتها وفي سرج الاستحبابي جعل لها ان يغسله في المسابيل  
الملك عبد ما وعند رفسرك وفي المحيط ادا طاهر مباح مات الاصح انها يغسله  
ولا يغسله امنه لا نهامك الخبر ولا مدبرته ولا امر ولد لا نهام عتقا فصار كما لو  
اعتق امر ولد قبل موته حتى وحيث العدة لا تباعد لا سببا راحي باب كلاف  
ذكره في المحيط وفي البياض في امر الولد واسان في قوله الاول يغسله لقول زفر  
وحال واحد وفي قوله الثاني لا يغسله وقال النووي الاصح عند الشافعي انه ليس كما  
الولد ان يغسل سيدها وله غسلها وفي شرح مختصر الطحاوي للاستحبابي  
لو غسل الميت وكفن وقد بقي عضو لم يصبه الماء فانه يغسل الموضع الذي بقي  
وسبغ الكفن ويصل على عليه ولو نبت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن عند ابي  
حنيفة وابي يوسف لا يحمل الخفاف بعد الغسل وقال محمد سبغ الكفن ويغسل  
على حال ولو علم ذلك قبل الكفن يغسل بالانفاق هذا اذا علم قبل الصلاة  
عليه ولو صل على قبل غسله او لم يغسل منه عضو كامل فانه يغسل ويعاد الصلاة  
عليه ولذا لو علم بعد وضعه في قبره قبل ان يمال عليه الراب ولو اهل لا نبش ولا يخرج  
وسقط غسله وعادت الصلاة عليه الى الجواز وفي المبسوط لا نبش بعد دفنه  
وسقط فرض غسله ويصل على قبره لان الصلاة الاولى لم تصح فقام دفنوه قبل الصلاة  
عليه انتهى كلامه وقال من المندر يخرج من قبره فيغسل عند الثوري والشافعي  
وما لك الا ان مالكا قال ما لم يغفر وقال من جهر يخرج من قبره بعد تقطعه بالابلا  
او الحدرى والجراح ويغسل ويلبس مسلة دلها في المرغبات ان الخبيث يعمى ومن  
يغسل في مائه وقال الجواني جعل في كوانه ويغسل وعند الشافعي يغسله المحرم  
وان لم يكن قبل يغسل من فوق ثوب ومن سبغ غسل على من غسل ميتا

وهو قول عامة اهل العلم فان عباس وابن عمر وعائشة والحسن المصري والشافعي  
والشافعي وابن حنبل وابن راهويه وابي يوحنا ابي بكر بن المديرو وقال الاشعري  
عليه وليس فيه حديث من وعن علي واهله من غسل ميتا فليغتسل  
وبه قال من المسب وابن سيرين والرهري والشافعي واحد واستحبوا وضوا وقال  
ما لك لا يغسله واستحب الشافعي وقال في التوطي ان الحديث قلت  
يوحويه والا اول اصح وروى ابو هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من  
غسل ميتا فليغتسل رواه ابو داود وغيره قال السهبي الصحيح انه موقوف  
على ابي هريرة قال وقال الرمدي عن الحارثي انه قال ان احدا من جنس وعلم من  
المديني قال لا يصح في الباب شي وكذا قال محمد بن يحيى شيخ الحارثي ورواه السهبي  
ايضا من رواه حديثه فروعا قال واسنان ساوط واما حديث علي رضي  
الله عنه انه غسل اباه اما طالب فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل ورواه  
السهبي من طرق فهو حديث باطل وحديث عائشة رضي الله عنها انه صلى الله  
عليه وسلم ان يغسل من الجبابرة ويوم الجمعة ومن احكامه وغسل الميت رواه  
ابو داود وغيره باسناد ضعيف وهذا الحديث في الوضوء من غسل الميت  
ضعيف وروى ابو داود والرمدي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من  
غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليسوا قال الرمدي حديث حسن قال النووي سكر  
عليه قوله حسن بل هو ضعيف من ضعفه السهبي وغيره وقال المديني هذا الغسل  
غير مشروع وذا الوضوء من غسل الميت وحمله لا نه لم يصح فيها شي قال في المختصر  
لومس خنزير اقلس عليه شي من وضوء ولا يغسل فالمومن اول قال النووي هذا  
قوي وقال اصحابنا رحمهم الله هذا اذا لم يحول على غسل ما اصابه من غسله  
الميت والوضوء اذا حمله ليصل عليه **فصل** في المكفن السنة ان يلبس الرجل  
في يده اوبل فيبصر وارار ولقائه ويقال رداود في المحيط وجوامع الفقه حان  
لقافة فاللقافة هي التي ينسب اولا على الارض طولها ان تستر الميت من قرنه الى قدمه  
وتدخل الغاسان والاراد هو الذي ينسب على اللقافة وطوله مثل طول اللقافة والقبض  
من الملبس الى القدمين وهو غير دخاريص لا نه يفعل في الحي لتسنع اسفله للمشي



ولا حيب وكمن ذلك كلف اطرافه قال في جوامع الفقه لو كفى في قبضه قطع خنقه ولينه  
 وكما في قبض المسب اولا ويوضع على الارار او يوضع اولا على الارار بالتوب الذي  
 تشف قدم بقص وعطف عليه الارار من قبل المسارم من قبل المسارم والعاف عطف  
 عليه من ذلك قال في المدرر ومن قال بكسر في ثلثة ابواب طاروس والاوزاعي يجزيان  
 وكذا عن مالك اذا لم يوجد غيرها قال وقال النعمان بكسر في ثوبين قلت السنة  
 عنه بلده لا ودمناه ويجزى ثوبان كقول الاوزاعي وساني ونفله خطا وكان ابن عمر  
 بكسر اهلته في خمسة ابواب عامه وقصر وملتة لها ف قال الشافعي وابن حنبل وغيرهما  
 بكسر في ثلث لها ف ذكرها في المعنى وقال النووي في اراروا لها ف من ليس فيه قبض  
 والا زار من السر واستحب مالك القميص كقولنا ذكره في المعنى وقال الثوري ان  
 كفته بقص ولها ف من وان شاست لها ف استحس الشافعي ومن قال بقوله يقول  
 عائشة رضي الله عنها قالت كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة ابواب عائشة  
 بقص تحولية ليس فيها عامه ولا قبض مدفوع عليه ولنا رواية عبد الله بن المعقل انه  
 صلى الله عليه وسلم كفى في قبضه ذكره في المعنى وعن ابن عباس رضي الله عنه انه  
 صلى الله عليه وسلم كفى في ثلثة ابواب قبضه الذي مات فيه وحله بجرائيه وللحله  
 ثوبان رواه ابو داود وابن حنبل وروى البخاري ومسلم ان عبد الله بن عبد الله  
 ابن ابي سلول سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطيه قميصه ليكن فيه  
 اياه وكفى فيه وفي حديث جابر البسة صلى الله عليه وسلم قميصه رواه البخاري  
 ومسلم ايضا وفي موطا مالك عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال المبيت بقمص  
 ونوزر وروى البرار انه صلى الله عليه وسلم كفى في سبعة ابواب يعني ثلثة تحولية  
 وقمصه وعامه وسراويل والقطيفة التي حملت حبه وفي الامام عن الحكم بن عيسى قال  
 كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حله ثوبان وروى ابو اسحق في حله ثوبان لان ابن  
 عباس وابن المغفل حضرا لم يقينه صلى الله عليه وسلم وعائشة لم يقينه على ان معنى قولها ليس فيها  
 قميص اي لم يقينه رجلا او قميصا مله لهما وروى عن ابي اسحق واستدل بعضهم من  
 قولها ليس فيها قميص ان القمص الذي غسل فيه صلى الله عليه وسلم وهو اذن من غير قميص  
 عنه حرك كسر واستدلوا كان له ان مبتلا ولا هو يقينه فيه وهو بلول قال وقد

كذا في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

اس

روى انهم لما دعوا من غسله صلى الله عليه وسلم برعوا القمص حين ادبر في اكلانه  
 واخره عبد الرحمن بن ابي بكر ليكن فيه ثم تركه وقال لم ير ضمه لله لتبديده صلى الله عليه وسلم  
 اسى كلام القاصي عاصر ولا نيكفنه صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن ابي يقبضه  
 ثلث وقوله وفعله في الصحيحين وماروى عن عائشة رضي الله عنها فعل بعض الصحابة  
 وفعله وقوله صلى الله عليه وسلم اولى من فعل غيره الذي لم يقره ولم يقر به صلى  
 الله عليه وسلم وهو لا يحلون قول الصحابة وفعله حجه ثم يتسلون به ويرون به  
 ما صح من قوله وفعله صلى الله عليه وسلم وهو واضح من ما روى في المحلى عن عائشة  
 رضي الله عنها ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال لها في حديث ففيم كفتوه يعني  
 التبع صلى الله عليه وسلم قالت في ثلثة ابواب بقص تحولية ليس فيها قميص ولا عامه  
 وقال ابو بكر انظروا بوني هذا فاعسلوه وبه درع من رعمان او مشق وجعلوا معه ثوبين  
 اخبرين وعن ابن عمر قال كفى عمر بن الخطاب في ثلثة ابواب ثوبين تحولية وثوب كان ثلثيه  
 واوصى بن المغفل ان يكفى في قميص وبرد حبه ذكره من تيممه ذلك على انه السنة والردع  
 اللطخ والاثر والمشق المغرة قال النووي قالوا الصواب ان ينزل ابي بكر من سلوك  
 بالثوب ومثله محمد بن علي بن الحنفية واسمعيل بن علي وسلول امراني لا ينصرف لانه اسمر  
 امراد وكذا عند امر اسمعيل بن ابراهيم بن سهل وكان عبد الله الهاكك راس المنافقين وابنه  
 عبد الله الذي اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم قميصه ليكن فيه ابيه كان رجلا صالحا  
 فاضلارضى الله عنه وفي النهاية لابن الاثير التحولية بالفتح ثياب منسوبة الى التحول  
 وهو الفصار لانه يجعلها اي يغسلها او الى تحول قرية باليمن وبالصخر جمع سبل وهو الثوب  
 الا سبل القمي من القطن وفيه شدة من حيث نسبتها الى الجمع وجمع على سبل ايضا وقيل  
 اسمر القرية ايضا بالضم وفي المعرب الفتح هو المشهور وقال الهروي يفتح السين هج  
 ساب منسوبة الى قرية باليمن وعن الهري بالضم وفي مجمع الغرائب بضم السين هج  
 جمع سبل وهو ثوب ابيض وذكرها مع السبل بعد التاكيد عند اختلاف اللفظ وذلك  
 مروى عن النبي ايضا وحاشي ثلثة ابواب تحولية بالضم بدل من ثلثة ابواب جمع سبل او وصف  
 ومناه سبل وفي المبسوط وغيره ولا نه كان يخرج في ثلثة ابواب في العاد وقصر وسراويل  
 وعامه قلت عاد الخارج من ثلثة ان يكون في اربعة ابواب ليس فوق القميص قبا او غيره



قوله فان اقصى ما يعجز عن ازار ولفافه وهكذا في المفسد والمريد  
والخفة والسابع والمحيط قال في السابع بطرح القيص ومثله في المنافع وفي المغناني  
فمن ورد او الصحيح الاول اقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصته دابته  
اغسلوه بما سدر وكفوه في يومين رواه البخاري وغيره ولم يحضره من الموت  
قال ابا عوا الى كفا فاني حمله ثم يلما به وخمسين درهما وقال لا حله لي بها اشتروا  
لي يومين اضمن فاما ان يركا على الاقليل احق بدل بها خيرا منها او شرا منها  
رواه الترمذي في سننه البكر وقوله في الباب لقول ابي بكر الصديق رضي الله عنه  
اغسلوا ابني هذين وكفوني فبهما لا اصل له وقد ذكرنا قبل هذا عن ابي بكر ما يخالف  
هذا وعن عائشة رضي الله عنها نظرا ابو بكر الصديق رضي الله عنه الى ثوب كان  
بمصر فيه فقال اغسلوا هذا وزيدوا عليه ومن وكفوني فيها قالت قلت  
هل اخلق قال الحق بل الحمد من الميت انما هو للميت رواه البخاري ومثله في العاقبة  
والمهيلة فصر الممر وكسرها وفجها هي دمر الميت وصديده وكان الترمذي ادنى ما يلبسه  
الحياة وفي الحديث في باب الحصى اعصام كفن الرجل زناه على الميتة الى خمسة  
ابواب من لفن النساء وكفن وكباس به وبه قال السافعي وما لك مسجعا الى  
الخمس للرجال والنساء الى السبعة بياحه وما زاد فسرف ذكره في الحديث المألي  
وكن ابن جنبل الزاهد على الميتة والنقص عنها وعنه رواية اخرى قولنا ولنا ان ابن  
عمر كفن ابنة واقدا في خمسة اوثاب قميص وعامة ولبت لفاف وادار العمامة الى تحت  
جنته رواه سعد بن منصور واوصى ابي الحسن ان يسير من ان يغسله فغسله وكفنه  
في خمسة اوثاب احدها العمامة وطلاة بالمسك من ربه الى قدمه رواه حرب  
في مسابله وفي المبسوط كفن بعض مشايخنا العمامة لانه يبيد شغفا واستحسنه  
بعض المشايخ حديث بن عمر الدكوري كان نعم الميت ويجعل دينها على الوجه خلاف  
الحق لانه لا يربط في الحق وفي المغناني قال بعض المشايخ ان كان عالما معروف او من  
الاشراف نعم وان حاقوا ان ينتشر الفزع عنه عقده خرقه ويلفن المراه في خمسة اوثاب  
لبس القميص ولا يجعل شعرها طفر من صدرها فوق القميص ثم يجعل الخمار  
توقد كفن يعطف الازارم لللفافه كما دلنا في اجل ثم الخرقه فوق ذلك على بطنها

قال

42  
وبسرها قال في المبسوط وقال زفر يربط الخرقه على فخدها دلا يصطرب اذا حملت  
على السرير وفي البدايع والروضه يلبس القميص او لا ثم يوضع الخمار على راسها كالمقنعة  
مستورا فوق الدرع وهو القميص تحت اللفافه والارار وعرض الخرقه ما من المدي الى  
السرة فوق الكفان فان كانت المراه عظيمة فلا بأس بسند تحدها خرقه وفي المنافع  
الخرقة ثوب باخذ من من راسها الى صدرها وملون فوق الكفان حتى لا ينشر عليها  
الكفانها وفي فاضل جان ثم في طاهر الرواية يربط الخرقه على يديها فوق الكفان وقال  
ابن المدر في الاسراف كل من حفظ عنه مري ان يلفن المراه في خمسة اوثاب الشجعي  
والخنجي والاوزاعي والسافعي وابن جنبل واسحق وابي نوري وعن بن سيرين يكفن المراه  
في خمسة اوثاب درع وخمار ولفاف من خرقه وعن السجعي في خمسة اوثاب  
وعن الخنجي يلفن في خمسة درع وخمار ولفافه ومبطن وردا وعن الحسن في خمسة  
درع وخمار ولبت لفاف ذلك في المحلى وعن عطاء يلفن في ثلثة اوثاب درع  
وثوب بحمة يلف به وثوب فوقه وقال سلمان بن موسى الاسدي الدمشقي يكفن  
في درع وخمار ولفافه مدرج فيها وقال السافعي رحمه الله يلفن في خمسة ثلاث  
لفافه وازار وخمار وفي القدم قميص ولفافان وهو الاصح واخا المزي وقال  
ابن جنبل يلفن في قميص ومرر ولفافه ومقنعة وخامسة يشدها بخزها عن  
التي يلبس فانف المفقيد الصحابة قالت كنت ممن غسل امر طلحة يومئذ رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فبان اول ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم للحقا  
ثم الدرع ثم الخمار الملقفه ثم ادرجت بعد في الثوب الاخر قالت ورسول  
الله صلى الله عليه وسلم حاس عند الباب معه كفنها ثوبا ثوبا رواه ابو داود  
ولم يضعفه وفيه رجل لا يحقق حاله والخفا مكر الحيا وقال له الحق بالفتح والكسر  
وهو الميزر وفاف بالفاف والنون المكسورة وعلل في المبسوط وغيره انها اخراج  
من بينها في خمسة اوثاب درع وخمار وازار ومله ونقاب فكذا بعد موتها وقال  
في الكتاب حديث امر عطفه انه صلى الله عليه وسلم اعطى اللواتي غسلن ابنة خمسة  
اوثاب وقال عمن الذين سط من الجوري امر اللواتي غسلن ابنته ان يكفنها في خمسة  
اوثاب وقال ابدان مما منها مفق عليه فليس حديث امر عطفه المفق عليه ليس



فيه امره من ان يكفها في خمسة اوثاب وفي المعنى وروى نحو ذلك عن امر عتيه وانما صلى  
 لله عليه وسلم ما ولها ازارا وخمارا ويومن الهمض هذا كفن السنه والملة في الرجل  
 وان افصر واعلى بلبه اوثاب حاز وهما ثوبان وخمار وهو كفن النايه وفي الساع هن  
 ازار وخمار ولفافه ويطرح الهض والخرقه وفي المبسوط وكوز لها ان يخرج فيها ويصلي  
 فكرا بعد الموت والصبي المراهق البالغ والمراهقه البالغة واد في ما تكمن به الصبي  
 الصغير ثوب واحد والصغير ثوبان وفي المبسوط الطفل الذي لم يكمل ان له  
 في خرف من ازار ورد اخضر وكوز في ازار واحد والسقط المولود متلف في  
 حرقه وقال بن المسيب يلفن الصبي في ثوب وقال النووي بحرقه ثوب وقال ابن  
 حنبل وابن راهويه يلفن في خرقة وان لقوه في بلبه فلا بأس وعن البصري يلفن في  
 ثوبين وقال الشافعي واقله ما يستر العورة وعنه ثوب بعمر البدن والرهبر صح  
 الاول وامام الحرمين والغزالي والبغوي والسرخسي من الشافعية قطع بالنائي  
 وحسن صحه وحكي البندنجي وجها بالناء وهو حوب الملة قال النووي وهو  
 شاد مردود وفي المعنى جعل المبرر مما يلي جسده ثم يلبس القميص ويلون مثل قميص  
 المراهج وازرار وازرار ولا يزرر عليه القميص ثم يلفن باللفافه وقال بن تيميه  
 لا بد ان يكون الكفن ما يستتر قال بن عبد البر اجمعوا على انه لا يكفن في ثوب بصف  
 ما حده ولا يستتر قال بن تيميه ولا يجزئ ستر العورة وحدها خلافا للشافعي وقد ذكرناه  
 قوله وباني الخلام عليه ان شاء الله تعالى ويكفي اقل من بلبه في المراهق والا فصار على ثوب واحد  
 في الرجل الا في حال الضرره فانه يجوز لما روى خباب بن الارت ان مصعب بن عمير رضي  
 الله عنه مل يوم احد فله ثوب واحد شي يكفن به الامم فتم ادا وصغناها على راسه بدت  
 رجلاه واد اوصغناها على رجله خرج راسه فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يغطي راسه ويحمل على رجله شيئا من الدخر رواه البخاري ومسلم وكفن حمز  
 رضي الله عنه في ثوب واحد وامر صلى الله عليه وسلم بتهذيبه رجله بالاحمر دحل  
 على ان ستر العورة وحدها لا يجزئ خلافا للشافعي على ما تقدم وقال في المبسوط ولو  
 كفن في ثوب واحد فقد اساءوا لان في حسانه لا يجوز صلاه في ازار واحد مع الكراهه  
 فكرا بعد الموت الا عند الضرره بان لم يوجد غيره وفي جوامع الفقه وخبر راس الامه

ودعه

للحم وفي فاضل خان حكى حال مصعب بن عمير وليس صحيح ومسله في سرح السراجيه  
 لمصغها من المسحوب منه الساخن حديثا ان او غسيل او في البدايع هما سوا وان  
 كان خلقا وكذا في المبسوط وقال حسن والبغوي من الشافعية الغسل افضل من  
 الجريد لحديث بن عباس رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال السوا من ما بكر  
 الباسن فانه من خير ما لم يروى وافقه موثقا كمال في المسفي رواه الحسنه اله النسي  
 وقال الرهدى حديث صحيح واستحبنا به جمع عليه وفي الروضه يلفن في القطن والكتان  
 والبرود وان كان لها اعلام لم يكن فيها ما سئل وفي سرح المهدب للنووي ويجوز  
 بالكتان والقطن والصوف والوبر والشعر على السنه ويكفي للرجال المرفق والمعصر  
 وللنساء والبرسيم ذكرها في المحيط والاضاح وغيرها ولا يكفي للنساء وقال الشافعي يكفي  
 مكفنها في الجبر والمعصر والمرفق ومن كرم يلفن الموني في الجبر الحسن البصري وابن  
 المبارك واسحق قال بن قدامه في يكفن المراه في الجبر لانه ان اقبسها الجواز وكفي ما كفي  
 المعصر في المدونه ومنع الحرير فيه للرجال والنساء وروى عنه جواز الرجال والنساء  
 ذكره في اللخنه وحون بن حبيب للنساء خاصة وكفي ما كفي الجبر لان سداه حرير ولما ان حالها  
 بعد موتها في حق الكفن معتبره كمال الحياه والمراه لا يكفي في حقها في حال حياها ذلك فادرا  
 بعد موتها خلاف الرجل وان لم يوجد الا حرير يجوز اللخنه ولا يرد على ثوب  
 وذكر في المحيط والحفنه وغيرها ان يكفن الميت سنه والصحيح انه ولجب نص على  
 وجوبه في البدايع وغيره وعلى ورثته ان يكفوه من جمع ماله قبل الدين والوصيه  
 والميراث لخنه يابيه في حياته عند خروجه للعدين والجمع وكذا في المبسوط فليت  
 الاداءات التركه عبد الجاني اودايت التركه مهوره فانها بعد ما ان على اللخنه وقد عرف  
 ذلك في الفرائض وفي المحلى والدين مقدم على الكفن وتكفنه حديد ولجب على من حضر  
 من المسلمين من غريم وغيره ان يراه وقال حلاس بن عمر ومن المثلث وقال طاوس  
 ان كان ماله كثر فمن راس ماله والامن بلبه ويرد ذلك على عدم سواله صلى الله عليه وسلم  
 عن دين مصعب وعمه ولا عن وصيتهما ولم يوجد لهما مال سوا ما كفايه ولو اوصى  
 بزيادة على كفن المثل بعشر من ثلث ماله وتقدم على وصاياه وبطلان الدين وباطال الورثه  
 ولا يحبر الورثه على قبول يلفن الجاني خلاف جملة وحفر قبره فان لم يكن له مال يجب على

عانه







روحه كرهه مالك واستحب من حبس وعند غسله لقطع الروح كجهر ثيابه وهو  
 منفق عليه وحلف الجبان مسفق على اراهه قال صلى الله عليه وسلم لا تسع الجبان  
 بصوت ولا يارواه ابوداود لما فيه من التثام بالنار وفي البسوط دليله الاجاز في  
 الفبر واساع الملت بها قال الخبي اكره ان يكون لحرز من الدنيا ناراه مسله المحرم  
 كفيه في حق الملوك عبدنا وبه قال طاوس ومالك ولا وزاعي ومن الصحابة عثمان وابن عمر  
 وعائشه وعبد الشافعي وان حصل له نوحى راسه ولا عس طسا وهو قول علي وابن عباس  
 لما في مسلم ان رجلا وقصته راحلته وهو محرم فوات فقال صلى الله عليه وسلم اغسل  
 بماوسدر ولصق في ثوبه ولا تحموا وابنه ولا راسه فانه سعت يوم القيامة ملبيا وقياسا  
 على الامان ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الباط اذا مات العبد انقطع عمله الا من نلت  
 واحرامه من عمله وان الاحرام لو بقى لطيف به وكملت مناسكه عملا ما وجب وهو قيام  
 احرامه الجواب عن حديثهم انه ليس عاملا لفظه لانه في شخص معين ولا معناه لانه  
 لم يعمل مع يوم القامه بل لانه محرم فلا تعدى حكمة الى غيره لا بدليل وهو صلى  
 الله عليه وسلم يطاع من خواص الخلق على ما امر فعليه مخصص حجه به ولا نه احرع نفسه  
 بماوسدر والمحرم كحوز غسله سدر قال القاضي عياض منعه مالك والشافعي وابو حنيفة  
 وصالحاه وابو ثور ان يغسل راسه بالخطمي والسدر قلت عده الشافعي  
 جواز بالسدر والخطمي ولا نه لا يجوز للمامور ان يبنى على احرامه وافعاله مل يستأنفه وفي  
 حديث عطاء انه صلى الله عليه وسلم سئل عن محرم مات فقال عمر داراسه ووجهه ولا  
 تشبهن باليهود وفي الموطا اصنعوا به ما يصنعون بموالي عن عائشه رضي الله عنها  
 وفي الموطا ان عبد الله بن عمر لما مات ابنه واد وهو محرم كفنه ووجهه ورأسه قال  
 لو كانا محرمين لخطبنا يا واذك قول الله فاد افرغوا منه يعني من تكفنه صلوا عليه  
 قال كها ورضه اعلم ان الصلاة على الميت وض كفايه وهذا الجماع وقال اصبح من المالكية  
 هي سنه وقاله من القاسم في المجموعه قال سنده صاحب الطرار وهو المشهور بل قال  
 مالك هي احق من السنه واخوس في المسحور والتاقل افضل منها الاحكام من ترجح  
 بركه اوله حق رايه او غيرهما واسيدوا لاسعالة صلى الله عليه وسلم بصلاته المكسوف عن  
 الصلاة على ولده ولو مات واجبه لعلمت قال النووي هذا قول مروي ولا يلتفت اليه

قال هو سنة المومنين  
 للسنة في المومنين  
 روي في المومنين  
 روي في المومنين

في المومنين

قلت لا يعلق له ربه فانه اخرها حتى تحترق فمكن الجمع بينهما وقال في البداع والحفد  
 هي ربه لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على بر وواجر ولقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على  
 من قال لا اله الا الله رواد الدار فظني وهو ضعف وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على  
 صاحبكم مسفق عليه والامر للوجوب وفي المنافع ان الصلاة على المومنين ياتيه يوم الحساب  
 العزيز قال الله تعالى ولا يصلي على احد منهم مات ابدا والنهي عن الصلاة على المنافق لشعر  
 بنوها على المسلمين المواقف ويمكن ان يستدل ايضا باطلاق قوله تعالى وصل عليهم وان  
 حملوا على الدعاء للمصدق وهي ماله بالوارث من العهد الاول لان الملائكة صلت على ادم  
 عليه السلام والجماع منعقد على فرضيتها قال صاحب الحيط وهي وض كفايه للجهاد لكن لا  
 تسع الاجتماع على الزل كالجهاد فاد است وجوب الصلاة قال في المنافع فلا بد من اتمام  
 والصلاة حق الاوليا لانهم اقرب الناس اليه غير ان الامام او السلطان بقدر بوله بالامانة  
 والسلطنة فلذلك قيد بالشرط فقال ان حضره في القدم عليه اردرا واسحقا فافيه  
 والواحد يحطبه ويوقره قال في الخبره ذكر محمد في كتاب الصلاة ان امام الحج او في الصلاة  
 على الميت وفي البداع ذكر في الاصل ان امام الحج او في الصلاة عليه وروي الحسن في كتاب الصلاة  
 عن ابي حنيفة ان الامام الأعظم وهو الخليفة او في الصلاة عليه ان حضره في المص  
 وهو سلطانها لانه في حنفي الخليفة وبعده القاضي وبعده صاحب الشرط وبعده خليفة  
 الوالي وبعده خليفة القاضي وبعدها ولا امام الحج فان لم يحضره فالا فرب من روى  
 القاريه وهذه الروايه احد عشر من المسايخ قالوا وانما قدر امام الحج في كتاب الصلاة  
 لان الخليفة والسلطان في بوجدان في كل بلد ولا حضار الحسن هكذا دله في الخبره وفي  
 البداع هذا هو حاصل المذهب عندنا والوقوف من الروايه من خاد كياه وقال الكرخي في  
 كتابه وبعده امام الحج ليس بواجب ولكنه افضل اما بعد الامام الأعظم والسلطان  
 فواجب ومثله في جوامع الفقه والمفتد والحفد والمرغسالي وقال في جوامع الفقه  
 هكذا في مجمع جوامع ثم الاقرب فلا قرب من عسسته دوى راسه قال في الدجيه  
 والبداع وغيرهما هذا قول ابي حنيفة وخبره عند ابي يوسف القريب الى من السلطان  
 قال النووي في شرح المهدب ان اجتماع الوالي والوالي هو لان مسهور ان العدم الوالي  
 ثم امام المسحورم الوالي والمهدب الوالي مقدم ومثله عن الضحاك وبه الاول قال علي وابن



مسعود وابوه هريه وزند بن باب والحسن والحسين وعلمه والاسود والحسن  
البصري وسويد بن علفه وملك وان جبل واسحق قال بن المنذر وهو قول اكثر اهل  
العلم قال وبه اقول للحمير قوله صلى الله عليه وسلم لا يوم الرجل في سلطانه في الصحيح  
وروى النوري عن ابي حازم انه قال شهدت الحسن بن باب للحسن وهو يدفع  
فما سعد بن العاص ويقول بقوله فضل لولا انها السنه ما قد منك وسعد بن  
العاص امر المدينه من جهة معاويه قال بن المنذر ليس في هذا الباب اعلى من هذا  
الا ان حبان الحسن شهد بها عامه الناس من المهاجرين والانصار ورواه بن بطال في  
شرح الطحاوي وابن قدامه في المعنى وروى احمد اسناد عن عمار بن ابي عمار مولى بني هاشم  
قال شهد حبان امر هريه بن علي بن ابي طالب وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما  
سعد بن العاص وهو امر المدينه وحلفه يومئذ ما نزل من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم  
وبه من عمر والحسن والحسين وروى بن باب وابوه هريه وعلي بن ابي طالب رضي الله  
عنه الامام الحق بن علي بن الجنان وماله عن بن مسعود ذكره في المعنى قال الحسن  
البصري اذ رأت الناس واحصهم بالصلاه على حازم هريه من رضوخ لفرانهم ذكره بن  
بطال قال صلى الله عليه وسلم صلى على الموتى والخلفاء بعده ولم يقل عنهم السيدان  
الاوليا في القدر وصلى على ابي هريه رضي الله عنه الولد بن عتبة امر المدينه وفي الخبر  
اجتمع للبت اب وابن دلف في باب الصلاه ان الاب اولي بل هو قول محمد وعلي قول ابي حنيفة  
الا بن اولي وعلي قول ابي يوسف الولا له لكان الحسن بقدر اياه ورد هذا القائل هذه  
المسئله الى مسئله النجاشي وهي انه اذا المحبوه اب وابن قدامه بن اولي بنو حنيفة  
ابي حنيفة وعند محمد الاب اولي وعند ابي يوسف الولا له لكان الحسن بقدر اياه في  
الصلاه والنهر جعل قول ابي يوسف مع ابي حنيفة ومنهم من قال الاب اولي في الصلاه  
وفي قول الحل لا له زياد فضله وسن يشرح بهما والاب اولي من الاجماع وفي  
المخط الاب اولي من الامم ومن عند ابي حنيفة الا بن الحق من الاب كولا به النجاشي لكن  
ذكره له القدر على اسد والاصح الاول وفي المراسن في ذكر الولا بن ابي امام الحق اولي  
من الاب وسعد بن غير يقدم احد وفي روايه الحسن عن ابي حنيفة ان الاب اولي  
ولا سعد بن علي امام الحق الاماديه وعند محمد الاب امام الحق اولي من سائر العصابات

قال الشيخ ابو بكر محمد الفضل السلطان اخو ابي حنيفة امام الحق بن الولي فان  
الولي اولى حليفه والعاضي وصاحب الشرط وامام الحق والاوليا ان يعدوا احدا  
من هاتوه وارادوا ان سعد بن موافقهم ذلك ولا سعد بن احد من هاتوه الاماديه ولهم ان  
يعدوا من ساوا قال وهذا ما من قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر قلت  
هذا في غير طاهر الروايه عن ابي حنيفة عن محمد ابو المنه اولي من انظام ابنها ان  
كان من غير زوجها فان كان منه قلاب احق ثم الزوج وفي جوامع الفقه لودان الولا  
افضل من امام الحق فهو الحق من امام الحق وفي شرح الاسجاني ان ابن اسحاق اولي من  
ابنهما لانه عصبه للزنا بعد الجدي وهو ابو امر المدينه ولا سعد بن اياه وهو زوجها الا  
بوصي الجديم الاب مقدم على الجد لكن بقدر اياه وكذا الحاتب اذا مات ابنه او عبده  
فالولا به للماتب وله ان يقدّم سيده وان مات الحاتب من غير وفاق له اب او ابن  
وهما حزان فالولي الحق فان تركه وفاقا ديت داسه ابودان المالك حاضر الاخاف النوري  
قال اب الحق عبد مات فاحصم في الصلاه عليه المولى واتن الجدي وابوه وهما حزان فالولي  
الحق وقد يقدم ومن ابو الحرا وخو الحرا اولي لا يقطع الملك بالموت والفقوى على  
الاولي ذكره في الملقطات وفي المحبوه الاب الحق من الا بن عند الكل هكذا قاله بعض  
المشايخ ونص هشام عن محمد عن ابي حنيفة في الوادران الاب اولي وفاق النجاشي وفي  
الخير وغيره الاخ الاب وامر اولي وان كان اصغر منه فان قدر غيره لا يمنع لانه لا حق له معه  
فان ساوا وفي القريه فأكبر هريه سنا اولي فان قدر غيره فليس له ذلك الا بادن شريكه وفي  
المفيد والاسجاني والمرعساني لهما ان يعد ما غيرهما فان قدر كل واحد رجلا فالده الاسن  
اولي وليس للاسن ان يعد غيره على الاصغر ولو تساجر الولدان فقد مر احسن ان صلى الولا  
حلفه حازت ولا تعاد والاول اعادتها وان دون اعاد على قبره ولا تعد من صلى مع الاجنبي  
من غير الولا ولودان الحق غايبا خارج البلد تحت لاسطه الناس فالولا به للابعد  
ولو كتب الى اجنبي بالصلاه على منته لا يملك اليه والولا به للذي عليه وله ان يعد غيره ثم  
مولى العافه بعد العصاب اولي ثم مولى الموالاهم الزوج والمجار اولي من الاجنبي وقيل  
الزوج كالاخني وفي جوامع الفقه امام المبيد احكام اولي من امام الحق ولو صلى على الميت  
وحده حازت قال في المسوط لان الجماعة ليست شرط فيها وفي المراسن لو طهر الامام



كان حداثتها بلزوم اعادةها وان كان القوم محدثين كل ملزوم اعادة وبه سند ان الجماعة  
ليست شرطاً فيها وكذا لو امت المراه وجاء فيها والشافعي فوكان فما يلقى لحدتها ثلثة  
والثاني ولحدتها قولنا اذ ليس من شرطها الجماعة ووجهان لحدتها امان والثاني اربعة  
حداها القاضي حسن والبعوي وفا سوهما على عمل الجمان وضعها امام الحرمين بان  
الا فصل فيه الحان بن العمودين وحصل ثلثة وهو غير واجب والحد في الواجب هنا ولا  
يشترط الجماعة عند مالك قال النخعي يلقى لحد الجماعة سننها وقال صاحب المقدمات  
شرط صحبها الامام فان فعلت نعم اعديت ما لم يفت وهو ساقض ولو احدث الامام  
فقد رغبه جار في الصحيح وحكي من المنذر في الاشراق عن ابي بكر الصديق وابن عباس في السعي  
وعطاء وعمر بن عبد العزيز واسحق واسحق بن حنبل ان الزوج اولى بالصلاة على زوجته من الوالي  
وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب والرهري وبكر بن الاشج واصل وقاد واصحابنا  
وماك والشافعي لا واية للزوج لا لقطع الزوجية بالموت قال عمر رضي الله عنه في امراته  
انتم الحق بها الحق بها بعد موتها وقال الاوزاعي والبرقي والشافعي ثم الزوج ثم الابن  
ثم الاخ وعند الشافعي وابن حنبل يعدم الاب على الابن وكذا الجدة عند الشافعي وعند  
مالك الابن اولى بمسئله اذا اوصى الرجل ان يصلي عليه فالوصية باطلة هكذا في المحيط  
وجوامع الفتا والحنون قال في الروضه معناه انه ليس له ان يتقدم الموضع الاوليا وكذا  
الوصية بمسئله واذا خاله القبر قال هذا لفظ الماروني وبه قال الشافعي الا في رواية  
ابن رستم فاهل الجان ويومر ان يصلي عليه وهو مذهب الس وروى عن ابي برد  
وسعيد بن زيد وامرسله وابن سيرين وبه قال بن حنبل وابن راهويه دله من المنذر  
في الاشراق قوله فان صلى على الولي والسلطان فليست وغير القاضي واما المرحي  
هكذا في الواقعات اعاد الولي ان شالان للحق له ان شالها زفله وان شالها بحر وفي  
المساق وسار الحق للاوليا ما قال فان صلى الولي لم يحز احد ان يصلي بعده وقال ايضا  
فان صلى غير الولي بدون اذنه بدور السلطان اعادها الولي تعلم هذين ان الحق للاوليا  
له انه قال ليس لحد بعد اعادة سلطانا كان او غيره ولو حضر نسا صلن عليه جماعة وقال  
الووي الاصح انها تسقط بفعل النساء عند عدم حضور الرجال بخلاف ويستحب ان  
صلن منفردات وهو قول مالك فوالله وان صلى الولي لم يحز احد ان

ان يصلي بعده اعلم ان اهل العلم اختلفوا في الصلاة على الميت بعد ما صلى عليه الولي  
ايقن اصحابنا على المنع وهو قول النخعي والثوري والليث والمسن بن ح وماك وقال  
الشافعي والاوزاعي يصلي عليه وعند بن حنبل الى شهر ومن صلى عليه هل يصلي عليه مرة  
ثانية فبه اربعة اوجه للشافعية قال الووي اصحابنا يوافقوا اصحابنا لا يسحب الا اعادة  
بل المستحب تركها وفي وجه نكره اعادةها قطع به الفوراني وصاحب العدة وغيرها وعند  
للخاتبة فيها وجهان واستدلوا بصلة الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم اذ اذا  
قال بن عبد البر يجمع عليه عند اهل السير والعل قال ابو الخطاب بن حجة انما تستحب  
من قوله مع اتساع علمه فان اختلف منصوص عليه هل صلوا عليه صلاسا على موتانا  
ام لا صلى بن القصار القولين وهل صلوا عليه اذ اذا او جماعة على الخلاف واختلف  
فمن امر قبل ابو بكر ذكره من القصار ولا يصح لضعف روايته وحكي الرازي والطبري انه  
صلى الله عليه وسلم قال اول من يصلي على رث العن وهو موضوع قاله الزدي والنزان  
وقل صلوا عليه صلوا عليه وهو معلول والصحيح انهم صلوا اذ اذا الا يومهم لحد هذا  
خصوص به وروى انه اوصى بذلك داه البرار والطبري وروى عنه صلى الله عليه وسلم  
انه صلى على قبر بعد ما صلى عليه اهله وفي حديث بن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
الي قبر رطب فصلى خلفه فلما رجا مسق عليه ولما ان الصلاة على الميت فرض لها به  
على ما يظن وقد سقط ماله ولن ولهذا او اوصوا علمهم كما مام من لم يصلي فاد اصى عليه  
بعد سقوطها كانت صلاته نافله لا لو اعادها ما نفعه على ما تقدم فلو حاز ذلك لصلى على  
قبر النبي صلى الله عليه وسلم الى يوم القيامة في جميع الا عصار فانه صلى الله عليه وسلم لان  
ما وضع لان الارض لا مائل لجساد النساء قال بن عمة في شرح الهداية في الخطاب ان  
النبي صلى الله عليه وسلم لا صلى وعن بن عباس وان عمر انهما فاتهما الصلاة على جبانة  
فلما حضرا ما زاد اعلى الا يستغفرا لها وعن عبد الله بن سلام رضي الله عنه انه قال ان  
سبقتموني بالصلاة على عمر لا تسبقوني بالذعالة ذكر ذلك كله في المبسوط ودعا عبد الله بن  
سلام في العلم المشهور واما ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى على قبر بعد ما صلى  
عليه فلا تنكان هو الولي قال الله تعالى النبي اولي بالمؤمنين من انفسهم وهذا ما قبل فعل  
الصحابة فان ما نكر كان مشغولا بقتول الامور وتسكن الفتنة وكان الحق له لانه الخليفة



فلما فرغ صلى عليه ولم يصل احد بعده واحاطت الشافعية بان يركبهم الصلاة على قبره صلى الله  
عليه وسلم انما كان خوفا ان يخدقوا مسجدا ولا يتركوا الصلاة على قبره صلى الله عليه وسلم  
ان يخدقوا مسجدا وحوزوا ان يصلي على قبر اهل الفضل والعلم والولاية مع سده اعتقاد  
العامة في العظم لم يخرج عن الشرع ولم يخشوا ذلك واحاطت الخبايا عن تركهم الصلاة  
على قبره صلى الله عليه وسلم لمنع من الصلاة على الميت بعد شهر وليس شيء لو جهل احد انهم  
لم يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته قبل شهر والباقي ان العديدين بالشهر اصل  
له في السنة وفيه قال به لحد قبلهم فهو مردود وشبهتهم في ذلك ما روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه لما قدم من سفر وجد امر سعد ماتت فصلى على قبرها بعد شهر  
رواه الترمذي قال احمد انما سمعنا انه صلى على قبر امر سعد بن عباد بعد شهر قلت  
انظر الى هذا العجب مع الصلاة على القبر بعد شهر ويسدل عليه بفعلة صلى الله عليه وسلم  
بعد شهر وفعله بعد شهر بل على حوارها بعد على من معها مع انه صلى الله عليه وسلم  
ما مع بعد شهر فلعلة لو قدر بعد شهر من صلى عليها وفي الجملة هو سي مسكوت عنه غير مدلول  
عليه وفي المبسوط وعلى هذا قال علماءنا لا يصلي على ميت غائب وبه قال مالك وهو رواية  
ابي موسى عن ابن حنبل وقال السافعي وابن حنبل في ظاهر الرواية عنه يصلي على الغائب ويستقبل  
القتله وان استدبر الميت وسواء في ذلك مسافة القصر وغيرها الحديث ابي هريرة رضى  
الله عنه قال بع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاشي في السور الذي مات فيه وخرج الى  
المصلي فصف بهم ولما رما رواه البخاري ومسلم والخاشي رضى الله عنه بفتح الهمزة وتشديد  
البا واصله احمق وفل صيحه وهو سمع لمنك الحبسة انا ان دهم وفغفور اسم لمن ملك الهند وكل  
ملك للمرج سمي غانه وكسرى الفتح عند البصريين وما لكسر عند اللومين اسم ملك الفرس  
وما قال اسم ملك الترك وبطليموس اسم ملك يونان واجمع بطله والفيظون ويروي  
الفيظون اسم لمن ملك اليهود والمعروف عند جميع اليهود ماخ اسم ملك وعود والملك  
عنهم ولجلا وخت نصرهم سوا من كان في موضع الملك منهم من بني دلود خاصه راس جالوت  
ولجمر غير صافيه عندهم وفرعون من ملك القبط ومصر العزيز وذل ملك من الصابية عزود  
وهو ذل ومصر ملك الروم ومصر عندهم مستنق من القبط لا الحسامه قطعت حتى اخرج  
منها لا يما مات بالطلوع وهي حلى به وقد اسد بها بالطلوع وكان سجاء مقلا كاجبارا

لمن

و الساعده ملوك اليمن والقيل اسم لمن ملك حمير وحالوت اسم ملك على الهرب والمخشييد  
ملك فرغانه واهل المومنين لمن ولي الاسلام واول من سمي به عبدالله بن جحش ثم عمر الخطاب  
رضي الله عنهما في الاسلام وقد كان سمي به مسيبه داهم البخاري وصححه قال المهلب  
وصحه صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه وهو غائب لانه كان عند الناس على غير الاسلام فاراد  
ان يعلم الناس كلامهم باسلامه فدهوالة في حمله المسلمين لئلا يتركوا عايتهم ويرفع عنه اللعن  
الموصود الى قومه والدليل عليه انه لم يصل على احد مات غائبا من المهاجرين ولا انصار في اقطار  
البلاد وعلى ذلك جرى عمل المسلمين بعده وهي فرض كفايه سقط عن صلى عليه من اهل بلد ولم  
يخبر الخاشي مسلم صلى عليه فخص بذلك وقال بعضهم ان روح الخاشي حضرت من يديه  
فصلى عليها وقبل رخت جوارته فصلى عليها كما كسف له عن بيت المقدس حين ساله ومن عن  
منفته وعلم يوم موته ونجاه لاصحابه وخرج فامهم في الصلاة عليه قبل ان يوارى وفي بعض النسخ  
صلى الله عليه وسلم للخاشي وقوله صلى الله عليه وسلم اخذ الراية رند من خاتمه فاصب فمجد  
لخذه لحوفر فاصب ثم اخذها عبد الله بن رولحه فاصيب ثم اخذها خالد بن الوليد من غير امره  
فصبه له حواز موت الميت للناس بخلاف قول من ياول روى النبي صلى الله عليه وسلم عن النعمي انه  
لا علم بموت الميت روى عن جديفة انه كان اذ مات له ميت قال لا بد نوانه لحد افانني  
لخاف ان يكون نفا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عن المعى ويدرك قال الربيع  
ابن خنيم وان مسعود وعلمه وحدث الخاشي اصح وانا المنهي عنه نعي اجاهليه وفيه علم من  
اعلام النبوة بخانه عن الغيب بموت الخاشي ومثل رند وجعفر وعبد الله بن خالد الراية والفتح  
على يديه وروى ابو موسى بن عمير ان حمير رفع الخاشي الى النبي صلى الله عليه وسلم حتى  
راه وعن ابن اسحاق انهم كانوا في عزوه بنوك فاحد حمير النبي صلى الله عليه وسلم بموت معاوية  
ابن جوهه في ذلك اليوم وانه قد نزل سبعون الف ملك يصلون عليه وطوت الارض  
لنبي صلى الله عليه وسلم حتى ذهب فصل على م ربح وهو من حريت الاعلان رند قال البخاري  
في تاريخه هو مسكوت عنه قلت قال البخاري عن سلمان بن موسى الدمشقي انه منكر  
الحديث وهو محكيون به في استراط الولي في النجاش مع انه ليس حديثه فيه فضا وعندهم  
اد احوال الخبان خلفه نعم صلاته وفيه ذلك وفي البنايع وغيره كل فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
على الدعاء قلت هذا واه جدا فانه صلى الله عليه وسلم كبر عليه ارجوا لانه قد روى عنه عليه السلام



فولحجه وان دفن ولم يصل عليه صلى عليه ولم يخرج منه وقد بعد ربه صلى الله  
عليه وسلم صلى على الميت في قبره وهو قول من عمر و ابي موسى وعائشه وابن مسعود والاوزاعي  
والشافعي وابن حنبل وايليا يخرج منه لا نه قد سلم الى الله وفي احوال الكسافه ويصل بالم  
تعلم انه يفرق هذا في المبسوط وهذا اليقيني انه اذا سكك فيفرقه ويفسحه بصل عليه  
وقد نص الصحاح على انه لا يصل عليه ح السكك في ذلك ذكره في المفيد والمهرج وجوامع الفقه  
وعامة الشيب وفي المبسوط والبدائع عن ابي يوسف في رواية الامالي يصل عليه الى بلده ابا  
وهو رواه من رستم عن محمد بن يحيى في الحقه لم يدر عنهما لانه بعد الله صلى غاليا والصحيح انها  
لست بمقدرة لان الحال يختلف باختلاف الاوقات في الحر والبرد والسفر والترحال  
وبالمكة والسجدة وغير السجدة وماروي البخاري عن عتبة بن عامر انه صلى لله عليه وسلم  
صلى على علي بن ابي طالب بعد ما نسي من قال السجدة في المبسوط وغيره ان ذلك محمول على الدعا  
فليس بعد هذا لان ابا جعفر الطحاوي روى عن عتبة ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج  
نوما صلى على علي بن ابي طالب على الميت للملحود الصحيح ان احاديثه لم يزل وما اراد معويه  
ان يحرق العن اي يخذل عند قبور الشهداء اصابت المسحاة اصبح محمدا سيد الشهداء فانظر  
وما قال ابو سعيد كره هذا على منكر ابا وما سقط حايظ قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
في من الولد احدثوا في سانه فحدث لهم وهم فخرجوا وقالوا هذه قدام رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال عروة له الله هذه قد عمر رضي الله عنه ولم يزل بعد عامي سنه والمدنيه  
سجده ما دل الميت الملح وبقتنه السجدة وبجمله الى نفسها وسره عمر النبي صلى الله عليه وسلم  
ما ضحك به ذكره من حبه في العلم المشهور في الموطن ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب  
كان السيل وحفر قبرهما وهما من شهدا الحد فوجد لهما قبرهما ما بالاسس ولعلهما  
سنه واربعين سنه وللشافعي سنه اوجه او لها الى بلده ايام كقولنا ما بها الى شهر لعل من  
حنبل بالها ما لم يصل حده رابعها صلى عليه من كان من اهل فخر الصلاة عليه يوم موته  
خامسها صلى عليه من كان من اهل الصلاة يوم موته سادسها يصل عليه ايما فعل في هذا يجوز  
الصلاة على قبور الصحابه ومن ملهم اليوم وانفقوا على تصعفه ومن صرح به الماوردي  
والمحاملي والاوزاعي والنعوي وامام الحرمين والغزالي وقال اسحق بن عمار من السفر الى  
سجده والحاضر الى بلده ايام وقال يحسن من المال كبره صلى على القبر سيد الدعاة في الصلاة على

القبور ولو صلى على قبل الغسل لم يخرج من الغسل شرط صحة الصلاة عليه واما بعد  
الغسل وفي البدائع والعربوي لو ذكر وانعد الصلاة عليه انهم لم يغسلوه غسلوا واعاد  
الصلاة عليه لو ذكروا انهم صلوا عليه فخرطها ان لكن سمر ابا يميل به ومعامر وضع عند  
خوف فواتها وقد بعدت حياه من المدر عن عطاء وسالم والستد الاوزاعي والاوزاعي واسحق  
ورواه عن ابن حنبل وبه قال من وجه صاحب مالک وقال من جسد الامر فيه واسع وقال  
النعبي ومحمد بن جرير الطبري والشيعة يحرمون طهاره مع ايمان الوضوء والسم لا نه ادا  
بديل عدم الركوع والبخود وقراه القرآن وقال الشافعي وما لك لا تحور بالتميم مع القدر  
على الما قلنا هي صلاة من وجهه ودعا من وجهه لو فقه حيا الميت كالحنياف فيها الطهارة فصار  
لاستقبال القبلة وسير العيون ولا حرامه وحرمه الخلاف وطهارة الحان في الوضوء ونحوها  
وكذا لو ذكروا بعد الدفن لم ينش لان حرام ولا تعاد الصلاة عليه لعدم الطهارة وعن محمد  
خرج ما لم يصلوا المراتب عليه وان هالوه لم يخرج وتعاد الصلوة عليه دله في المحيط والعزوي  
ميسب دفن ولم يغسل صلى على قبره ذكره الشهيد ولم يخرج خلافا وهو قياس قول محمد  
وسقط غسله للجزم وفي جوامع الفقه لو وضع اللبن عليه يخرج ويغسل ويغناه اذا ارغب  
عن البصار ويصل عليه بغير غسل ولو وجد عضو من اعضا الامم في كبد او رجل لم يغسل  
ولم يصل عليه ولكن يرفق وان وجد نصفه مستقفا طولا لا يصلح وان وجد اكمه ونصفه ومعه  
الراس يصل عليه ادلة اكثر حكم الاجل ولا يودي الى تكرار الصلاة على ميت واحد وقال مالك في  
المدونة يصل على الكرجس بخلاف الراس والبدن الحاد الاول بالاروقا ساعلي الاصابع ولا ساعلي  
والشعر والظفر وقال الشافعي ولحمد صلى على بعض الميت بعد غسله اي بعضه ان اذا  
سقط منه من الميت قال من حرم الظاهر في المحلى يصل على ما وجد من الميت طفر اذان  
او سماعا فوقه ويغسل ويكفن واستدلوا على ذلك ما ن عمر رضي الله عنه صلى على عظام  
بالسائر وصل ابو عبيد عامر بن عبد الله بن الحراج على روس من روس المسلمين هذا ذكره  
النووي وعمر بن الشافعي وامر بعضه بالصحة ذلك مع ان افعال الصحابه واحوالهم  
لست بحقه عندهم وليس قال من المدر في الاشراف لم يصح ذلك عنهم وروى انه  
صلى على يد عبد الرحمن بن عثبات من اسد العاهل انصرمكه في وقعة اجيل وكانت في حادي  
سنه ست وثلث وعرفت بحايته وهو بعد في العمل اذ حيا طار ف انسان من العراق







عليه وسلم وعن من سجد رضي الله عنه انه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فيها قولا ولا قراة ولا نهادعا وليس فيها من اركان الصلاة الا القيام فاشبهه سجود الملائكة  
وقال زعمه الحلي بعارض سجود الملائكة فانه لا قيام فيه فليس قام السجود فيه  
مقام القيام فيها فصل الحارون بعارض الصلاة فانه لا ركوع ولا سجود ولا تشهد فيها بخلاف  
الصلاة وقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بام القرآن يصرف الى الصلاة المطلقة الجامعة  
التي لا يضاف ولهذا لم يشرط قراة الفاتحة في سجود الملائكة وسجود السهو وان استظهر لها  
ما يشرط للصلاة من سنن العون واستقبال القبلة والطهارة وما لم يقرأ فيها بعد الكبر  
المائة والمائة لم يقرأ فيها قبلها وفي الموطا سئل ابو هريرة رضي الله عنه كيف صلى  
على الحان فقال اذا وضعت كبرت وحمدت لله وصليت على نبيه صلى الله عليه وسلم  
ثم اقول اللهم عبدك وابن عبدك وابن امك كان شهدا ان لا اله الا انت وحدك لا  
شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك واسألك باسمك يا ذا الجلال والإكرام في حسناته  
وان كان مسيا فحاور عن سيئاته اللهم لا تحمنا اجمع ولا تفننا بعده ولم يذكر القراة وزاد  
ابن حزم قول مالك في استحبابه جعل يله فقال سعد بن المسيب وانواما به والبركي  
من علم المدينة ويرون القامخ فيها ثم يكرهه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة  
المعروفة في السجود وهي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فاصلى على ابراهيم وآل  
ابراهيم انك حميد مجيد ومن يقول في الباقية اللهم صل على محمد النبي الامي الشريف  
الهدى عبدك ورسولك سيد الانبياء والمرسلين وخيرا الخلائق اجمعين وعلى  
آل محمد فاصلى على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم اجعل نواصي صلواتك  
وفواضل برائك ومحسبك ورحمتك ورافك على عبدك وبيدك النبي الامي وسلم  
سلماتك ارام بركاتك مدعووا بحدها لنفسه وللمت والمسلمين اذ صلاة الحان دعا  
للمت والسند فيه ان يودع الحمد ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الدعاء بعد  
ذلك للوزن ارجى للاجابة ولا نال السائق لله وهو مقدم ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم بعد حقه على كل احد وهو يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهديننا وغايبنا  
وضفيانا وكبرنا ودنيا وانانا اللهم من احسنه منا فاحيه على السلام ومن توفيته  
منا فوفه على الامان رواه ابو داود واحمد وحسن هذا الميث بالروح والراحه

ان

والرحمة والمعظم والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيا فح  
عنه ولفه البشري والكرامة والرفق برحمته ارحم الراحمين اللهم اغفر لي ولوالدي  
وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات وابعثنا  
وسنهم بالخيرات انك محب الدعوات ومنزل الرزاق ودافع السيئات مقبل  
العربات انك على كل شئ قدير ربنا اسألي الله احسنه وفي اخره حسنة وقناعا  
النار وزاد في بعض سروج القدوري اللهم اجعل لولينا على قلوبنا خيرا اللهم انش  
وحاية وارحم غيبته وبرد مضجعه ولفن محبه ووسع مدخله واكرم نزهة وبقبل  
حسنته واجع بعقول سيئاته اللهم لن له بعد الاحاب حببا وبعد الاهل والافارب قريبا  
والدعائى دعاله سمعا محبيا اللهم انك تريك واسخر من زول به وانته فغير الى  
عفوك وغفرانك وحودك واسألك واسألى عن عذابه اللهم اقل سقا عاصفه  
وارحمنا بركته يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك انه صلى لله عليه  
وسلم صلى على حسان رجل فقال اللهم عافه واعف عنه والهم نزهة واوسع مدخله  
واغسله بالماء والبرق ونقه من الخطايا كما نقي التوب الا يرضى من الذنوب وابدله دالا  
خيرا من حارة واهل اخرا من اهلته وروجا خيرا من زوجة وادخله الجنة واعده من  
عذاب القبر ومن عذاب النار يا ارحم الراحمين وفي البداية هذا اذا ان الملت بالغا  
اما اذا كان صبيا فانه يقول اللهم اجعله لنا فرطا ودخرا وسفعا فمنا كذا روى  
عن ابن حنبل رضي الله عنه وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي المحيط الا اذا  
كان الملت صبا او مجنونا فيقول اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا دخرا اللهم اجعله  
لنا سقا فعا مشفعا وفي الخباب واجعله لنا اجرا ودخرا ولا تستغفر له لانه لا ذنب له  
وفي المفيد ويدعو الوالد به والمؤمنين ومن يقول اللهم فعل به مواسنها واعطه به  
لحورها اللهم اجعله في كماله ابراهيم ولحقه بصلح المؤمنين وابدله دار اخرا من داره  
واهلا خيرا من اهلته اللهم اغفر لسلفنا وفرطنا ومن سبقنا بالايمان والفرط السابق  
قال صلى الله عليه وسلم انا وكم على الحوض اى سابقكم ثم بكر الراية ويسلم  
تسليمين وهل يرفع صوته بالتسليم قال في البداية لم يرفع له في طاهر الرواية  
وذكر الحسن بن زياد انه لا يرفع صوته لا ربه للاعلام ولا حله اليه بالتسليم عقيب

وز



الرابعة لانه مشروع بلافضل عقبه الكبير قال ولكن العمل في زماننا هذا خالف ما  
ذكره الحسن وفي الحديث وسلم تسليمين وخاف في الكل الا في الكبير وفي المرغيب في  
نوى من عن سنه في الاول ومن عن سنان في المائنه وفي الاستيعاب في المرغيباني ولم  
يذكر بعد الرابع سوى التسليمين ولا يقول رسا اسما في الدنيا حسنة الله قال الاستيعاب  
وسوى المس في التسليمه الاولى لا غير ومن عن سنان في المائنه وفي الدرر من مشايخ  
يلح يقولون السنه ان سبع الصف الثاني من الاول والثالث من الثاني وعن ابي  
يوسف لا يجوز كل الجهر ولا يسرون كل السرار ولا يجرى في سبي من الدعوات فيها  
سوى المبرات وفي الحديث ولا يدعو ابني بعد الرابع وفي البدع واس في طاهر  
الذهب بعد الكبيره الرابع دعا سوى السلام وهو قول مالك واحد وقد اخبر  
بعض مشايخنا ما ختم به سائر الصلوات وهو اللهم ربنا اسما في الدنيا حسنة وفي  
الاخره حسنة وقعا عذاب النار وزاد في المبسوط وقنا محمد عذاب النار  
وعذاب القبر وسو الحساب ولعل ذلك مراد صاحب البدع فانه قال وفي الاخره  
حسنة الى اخره ولو كان المصلي على الجمان ساد اجوز صلته دمه في مسه وقال  
التوري انهم اعلوا على ابي عبد الله الرابع واسحب في احد الوجهين والوجه الثاني  
ان شافاه وان شاذله والذي يقوله اللهم لا تخربنا اجرم ولا تقربنا بعده وزاد الحاملي  
وصاحب المسه واعفر لنا وله وحكي ابو علي بن ابي هريره ان المسفين كانوا يقولون  
فيها اللهم ربنا اسما في الدنيا حسنة وفي الاخره حسنة وقعا عذاب النار لقول اصحابنا  
قال وليس ذلك عن الشافعي فان قاله فان حسنا وعن عبد الله بن ابي اوفى انه سلم عن  
عنه وعن سنان قال اريدكم على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصنع او هذا صنع ورواه الحاكم في المستدرج وقال حديث صحيح ورواه البيهقي  
ابن ابراهيم الهجري والمستهور عن الشافعي سليمان قال الفوراني هو نصد في  
الجامع الكبير ومن الناس من قال سلمه واحده وبه قال بن حنبل واخرون قال  
مشايخنا على الحنفية ولهذا لم يزل فيها رلوع ولا سجود ولا تشهد وهو محجوج بما ذكرناه  
وخبره واحده صحان وفيه ما اوضح ثم لا زاد على اربع تكبرات فيها عذنا عليه  
عامه القها منهم الحسن بن علي واس الحنفية وعطا ولا وزاعي والتوري وما لك

والشافعي واحده في الفصل وقال بن الحنبل في تكبر خمساً وهو روابه عن ابي يوسف  
ذكرها في المبسوط والبدع وقال بن حزم في المحلى بكبر الامام والماموم بكبر  
الامام خمساً الا الربان كروا اربعاً وخمساً ولا اقل فان لم يركبها كرهناه وبغناه  
وان كبر اكثر لم يتبعه وان لم يركبها او اقل لم يسلم سلامه قال وروى عن ابن عباس  
انه كان يكبر على الجمان ثلثاً مائتاً في غايه الصلوة وكذا عن ابن سيرين انما كانت  
المبرات ثلثاً فردوا واحده وعن جابر بن زيد انه امر بركب الملب ان يركب  
على الجمان ثلثاً قال هي مائتاً في غايه الصلوة وكبر رند من ارقم على الجمان خمساً  
بعد عمر وعن علي انه كبر على سهل بن حنيف ستاً مائتاً قال انه يدرك  
وذكر بن بطال عن علي رضي الله عنه انه كان يكبر على البدرى ستاً وعلى سائر الصحابة خمساً  
وعلى غيرهم اربعاً ولير على فاه سبعاً قال بن حزم في المحلى ومن اخس صفقه ممن  
يدخل في غفلة ان اجام اعرفه ابو حنيفة وما لك والشافعي وحفي عنه عن علي وابن  
مسعود ورند من ارقم والنس وابن عباس حتى خالفوا الاجماع قال ولم يرو عن  
احد منهم الا ان علي سبغ ولا القصان عن يلاف فلبس في الاحمال فدجاس روابه  
ان ابي حنيفة انه صلى الله عليه وسلم لير اربعاً وخمساً وستاً وسبعاً ومائتاً في المبسوط  
والبدع ويروى الى تسع واكثر وللعمامة ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اخر  
صلوة صلاها على الخراسي كبر اربعاً وثبت عليها حتى توفي ودل من بطال في شرح البخاري  
عن هارون بن الحرث ان عمر رضي الله عنه جمع الناس على الاربع الا اهل بدر فانهم كانوا  
يكبرون عليهم خمساً وستاً وسبعاً قال بن حزم في المحلى كبر اربعاً وعلى كبر اربعاً  
على بن الكفف ورند من اربعاً على ابيه وعبد الله بن ابي اوفى لير اربعاً على ابنته  
ورند من ارقم كبر اربعاً ولذا الرا ان عارب ورند من اربعاً وعن روابه هرس  
وعقبه من عامر وقد صح ان ابا بكر الصديق صلى الله عليه وسلم فلي اربعاً  
فلو كان نراد لحد بسبب شرفه فان النبي صلى الله عليه وسلم اولي بها وصلى عمر  
رضي الله عنه على ابي بكر فلي اربعاً وصلى صبيب على عمر فلي اربعاً وصلى الحسن على علي  
فلي اربعاً وصلى عثمان على ابي بكر فلي اربعاً وقال ابو عمر بن عبد البر انعقد الاجماع على  
الاربع ولا تغل احد من فيها الا ماصار قال خمساً الا ان ابي حنبل ودر من المنذر في الاسرار



انه قول بن مسعود يلهون ما كبره الامام ذكره بن المنذر قال صاحب المبسوط وغيره من  
 الاصحاب قد نسخ ما زاد على الاربعة بفعله صلى الله عليه وسلم فاعلموا والشيخ على  
 خلاف الاصل قالوا لان يلهون ما زاد على الاربعة في الملبوسات اكثر من اربع ركعات  
 وقال في المبسوط واهل الربيع يزعمون ان علماء ان يلهون على اهل بيته خمساً وعلى سائر الناس  
 اربعاً وهذا امر ائمتهم عليه وروى في فقهه رضي الله عنهما اربعاً فوله  
 ولو لم يكن الامام خمساً لم يباح له الامور خلافاً للفرق وان جنبل وان لم يكن الطاهرية  
 والشيعة ولا يطل بها الصلاة عندنا وعند السافعي في الاطهر ولا صحابة وجهه انهم  
 يطل وكذا الاصحاب بن جنبل وحكي احمد عن السافعي قوله اذا لم يكن سابعه المأموم  
 وحالفني السافعي فقال يعاد وفي الدخول لو زاد الامام خامسة صحته صلاته وروى  
 ابن القاسم عن مالك لا يسع فيها الاثنا من شعائر الشيعة ويظهر قبله الامام وهو الحار  
 وفي المحيط وهو الصحيح وفي رواية عن ابي حنيفة لم يركب في المنظر وهو قول الثوري  
 ومالك ويذهب بن المنذر وابن القاسم في السعة وفي الدخول فان بن القاسم يسلمون  
 بسلامه ولو كبر الامام بكبره او يلهون ما كبره في بعض المبسوط حتى يكبر الامام اربع  
 بجعل حضوره عند ابي حنيفة ومحمد وقال بن المنذر وهو قول الحرث بن زيد والثوري  
 ومالك والصحاح واحمد وقال ابو يوسف لا يظن بوجه قال السافعي وخبره بن جنبل  
 اعتمرها ابو يوسف بسائر الصلوات فان المنسول فيها يكبر للاصباح حين خضر  
 وكذا لو كان واقفا خلف الامام حتى كبر الامام وما في المأموم لا يظن بانه الامام بل  
 يكبر فلما روي عن بن عباس والمعنى فيه ان كل يلهون ما زاد على الاربعة في الصلاة  
 ولو كبر من حضرة ان قاضيا ما فاته قبل فراغ الامام وذلك منسوخ اما اذا كان خلف  
 الامام فهو مدرك لليله الا فساد فاتي بهل من حضرة الله خلاف المبسوط فانه غير  
 مدرك لليله الاولى وهي فاته مقام راحة فلا يستغل بقضاها قبل سلام الامام حساب  
 المكبرات ولو جاء بعد ما كبر الامام الرابعة تدخل معه وقد فاته الصلاة وفي قول ابي  
 يوسف يكبر فاد اسلم الامام فضي يكت المكبرات ثم لم يركب الامام ولم يكبر  
 حتى كبر الامام الرابعة والفرق ما روي في المحيط جعله قول ابي يوسف وقال عليه الصو  
 وفي الخواشي في رواية عنه لا يدخل بنا على ان الموم يدخل سكره عنده وقد تعد بعد

فراعته وفي المحيط انما قالوا على قول محمد بكبرهنا لانه لو اسطر الامام سلم وفوته الصلاة  
 خلاف ما لو ادركه بعد الثالثة والمسوق بعض ما فاته نسفاً لغيره عا لانه لو قضاها  
 مع الصلاة ترفع الحان واد ارفع المسوق قطع الملبس اذ الصلاة على الملبس ولا مستكصور  
 دلم في المحيط وفي المصنف اذ اوضعت على الاضاف لا ياتي بها وعن محمد ان ذلك الى  
 الامام اقرب ما ياتي بها وفي جوامع الفقه ومن لا يقطع حتى يساعد وعند السافعي  
 قولان وقد اشار السافعي الى مرجح الملبوسات نسفاً لغيره عا في التوبيط وفي المصنف قال  
 ابن المسيب وعطاء السجعي والزهري وابن سيرين والثوري ومالك وان جنبل  
 في رواه اسحق والسافعي المسوق بعض ما فاته متتابعاً قبل ان يرفع الحان فاذا  
 رفعت سلم واصرفت لقول اصحابنا قال بن المنذر وبه اقول وقال بن عمر بعض ما  
 نفوته من الكبر وبه قال البصري والسجستاني والاوزاعي وان جنبل مسلكه  
 رفع اليد في صلاة الجنان الا في الكبره الاولى في ظاهر الرواية ذكره في المبسوط والبدائع  
 والاسماني وغيرهما والامام والقوم فيها سوا ولهم من ساجد الخاضع وارفعها عند  
 كل تكبير منها وفي الخواشي سئل ابو القاسم عن رفع اليدين فيها قال انا افعل ذلك وايسر  
 ما نه باوله لانه ركن كله وكان محمد بن سلمة ومحمد بن ابي زهر وعبد الله بن المبارك وعصام بن  
 يوسف يرفعون ويصرون حتى ومحمد بن يعقوب ومحمد بن عمار وربما لا يرفعون وفي جوامع الفقه  
 والخاضع تركه وبه قال مالك وروى عنه الربيع في الجمع وهو قول السافعي وان جنبل وروى  
 عن بن القاسم المنع في الجمع ذكر ذلك كله في الدخول وروى اشهب النخعي قال الثوري  
 السند رفع يديه في كل تكبير لان ابن عمر كان يرفع يديه في كل تكبيره ولما حدث بن عباس  
 وحدث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على حان رفع يديه في اول  
 تكبيره ثم لا يعود رواها الدارقطني قال بن حزم في المحلى لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه رفع في شيء من تكبرات الجنان الا في الاولى فقط ولا يجوز فعل ذلك لانه على الصلاة  
 بلا يرفع عنه صلى الله عليه وسلم والعجب من الثوري انه يدعي ان الرفع في كل تكبيره مستند  
 على ذلك بفعل بن عمر عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لم يفعله الا في الملبس الاولى فادكرناه  
 ثبتت السنة بفعل بن عمر عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لم يفعله الا في الملبس الاولى فادكرناه  
 على وان عمرهما قال لا يرفع اليدين الا عند تكبيره للاصباح فوله قال ويقوم



الذي يصلي على الرجل والمرأه هكذا في المبسوط والمخطط قال في المبسوط والحسن  
موافق الامام من الميت هذا الصدر قال في جوامع الفقه هو الخمار والخمار الطحاوي  
وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقوم هكذا وسط المرأه وبه قال من ابي لمي وهو قول  
الشيخ وفي الداع روى الحسن عنه في باب الصلاة انه يقوم هكذا وسط الرجل وعند راس  
المرأه قال وهو قول من ابي لمي قال في المبسوط والداع الصدر هو الوسط فان فوقه  
يديه ورأسه وحده بطنه ورجليه وفي الحنفه والمفتد المشهور من الروايات عن اصحابنا  
في الاصل غير انه يقوم من الرجل والمرأه هذا الصدر وعن الحسن هذا الوسط منهما الا انه  
يلون من المرأه الى راسها اقرب وعن ابي يوسف انه يقوم هكذا الوسط من المرأه وهذا الراس  
من الرجل ذكره في المفتد وهو روى الحسن عن ابي حنيفة ذكره في الحظ والساع وقال في ظاهر  
الروايه انه يقوم منها هذا صدرها وقال مالك يقوم من الرجل عند وسطه ومن المرأه عند مكها  
اد الوقف عند على المرأه امثل واسلم وقال ابو علي الطبري من الشافعيه يقوم الامام عند صدره  
والخمار امام الحرمين والعزالي وبه قطع السرخسي قال الصدوق وهو اخبرنا عن ابينا وقال الماوردي  
قال اصحابنا الصوري يقوم عند صدره وهو قول النوري وقال المتفاديون عند راسه قالوا  
ليس في ذلك نص ومن قال به المحاملي في المجموع والجرير وصاحب الخاوي والفاضل حسن  
وامام الحرمين وفي المعنى لخلف المذهب في ان السند ان يقوم الامام في صلاة الخمار عند صدر  
الرجل وعند مكها وهذا وسط المرأه وروى حريز عن ابن حنبل كقول ابي حنيفة فقال رأت  
لحمدا صلى على حنان فقام عند صدر المرأه وروى سمع من حنبل قال صليت وراء النبي صلى الله  
عليه وسلم على امرأه مات في نفاها فقام وسطها متفوق عليه وهي امرأه ذكرها في المحاملي  
وقد تقدم ان صدرها وسطها لان الصدر محل الايمان الذي لا جله صلى عليه ومعدن العلم  
والحكم وهو اقدس من الذي والعون الغلظه وعن ابي غالب الحنطال قال شهدت انس بن مالك رضي الله  
عنه صلى على حنان رجل فقام عند راسه فلما رفعت ابي حنان امرأه فصلي عليها فقام وسطها  
وفنا العلاء بن زياد العلوي فلما راى اختلاف قيامه على الرجل والمرأه قال يا باجرم هذا ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من الرجل حيث قمت ومن المرأه حيث قمت قال عمر  
رواه ابو داود والزهدي وحسنه قال الاصحاب ما يولد ان حمارتها لم يكن منعوشه فقال  
سناها وسنهم وفي شرح العمدة قال ان النساء لم يكن يسرن في ذلك الوقت مما سترن به اليوم

فصام الامام عند عجزتها تكون السرة لها من خلفه وقبل ان ذكر قبل اخذ العنقه وقبل  
وامنه صلى الله عليه وسلم في وسطها من اجل حجبها لئلا يراها الفاضل عياض  
قال النووي اول ما اخذ العنقه من المومن من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم تسنين  
كبره وحكي السدي يحيى ان اول ما اخذ لزينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه  
امر بذلك قال وهو باطل لا تغرب به والعنقه هو المكبة بوضع على السرير ويغطي بيوب  
للسريرها عن اعين الناس وهي لقبه على السرير فاستوى وروى بن حزم في  
المحلى ان النساء صلى على امرأه نصرانه وعلها بعنقه فقام عند عجزتها فقد بين الراوي  
ان حمارتها كانت منعوشه فهدا يردنا وبلهر لكن عمن ان يقال ان المرأه التي صلى عليها انس  
كانت حمارتها منعوشه ولا يلزم من ذلك ان يكون النساء اللاتي صلى عليهن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حمارهن منعوشات فنصح الماويل وفي لفظ رواه احمد قال ابو غالب صليت  
حنبل انس على حنان فقام حال صدرها وذكر الحديث حنان من نبيه فقد حلف  
لفظه في الصدر والرأس ثم قال الواقف عند احداهما عن ان يكون الاخر ليقار بهما فالظاهر انه  
وقف بينهما وروى الامام عن احمد حدث انس يقوم من الرجل عند مكها وهو يلى الصدر  
قوله فان صلو على حنان وحانا لجرانهم في القياس او يعود الانهاد عا ولا نه لما  
لم تحب فيها الفراه والروع والتجود لم يحب القيام لا العمام وحب وسيله للتجود فاذا  
لم يحب التجود لم يحب القيام وفي الامام حسان لم يحزهم وبه قال الشيب والشافعي وابن حنبل  
والخرو لا نه صلاة حتى تسترظ الكبر لها واستقبال القبلة والطهارة وسر العود وازاله  
النجاسة فلا يجوز ترك العمام الا من عذر لحاظها الا على قول من قال المالكه ان صلاة الخمار من  
الغائب فلا يشترط فيها القيام ولم يقل بذلك احد غيرهم من الامه قال من قد انه لا اعلم فيها  
خلافا ولا بأس بالادب في صلاة الخمار لان القدم في الصلاة على الميت حق الوالي فذلك التعويض  
الى غيره وقبل ارادته ان يادن الاقرب للابعد ان يقدم في الصلاة عليه وقبل ارادته ان يادن  
الميت للمصلين في انصراف قبل الدفن فانه لا ينبغي لغيره ان يضر فوا قبل دفنه الا ما دهم له فيه  
صلى الله عليه وسلم قال امران ولست باعبر بين في الميت قبل الدفن والمرأه يكون في الركب  
وفي بعض النسخ ولا بأس بالادب اي العلم وهو ان يعلم بعضهم بعضا لمقتضى الحق في الصلاة  
عليه وتشيعه وقد ثبت عن ابي هريره رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم



يقول حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعيادة المريض وإساع الجاني ولحابه الدعوى  
وسميت العاطس لخرجه البخاري في صحيحه من حديث الأوزاعي وأخرجه مسلم عن الزهري  
وعن عاصم رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من ميت يصلي عليه أمة من  
المسلمين بلغوا ما به سلامه يسفون له إلا سفوا فيه رواه مسلم والنسائي وأحمد والترمذي  
وصححه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من  
رجل مسلم يموت فمور على جاريته أربعون رجلا لا يسرون بالله شيئا إلا سفهم الله فيه  
رواه مسلم وأبو داود وأحمد عن ابن أبي شيبة رضي الله عنه وسلم قال ما من مسلم  
يموت فستشهد أربعه آيات من جبراته إلا دعى الله قد قبلت علمه فيه وعفوا له مالا  
يعلمون رواه ابن حبان وعنه عن ابن أبي شيبة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من شهد الجان حتى يصلي عليها فله قنطرة ومن شهد ما حتى يدفن فله قنطرة **طان** وما القنطرة  
قال مثل الجان من سفو عليه وفي مسلم ومسنده أحمد حتى يوضع في الجود بدان تدفن وروى  
القنطرة من أحد وعنه عن ابن أبي شيبة رضي الله عنه وسلم ما ساع الجان رواه البيهقي  
وصاحب المغني وفيه دليل فضله المحدثون والشيوخ في المحطوكة بعض المسامحة النذاري  
الأسواق لأنه يشبه عن الجاهلية والأصح أنه لا بأس به لأن فيه بركة الجماعة من المصلين  
عليه والمسفر من له ومحرض الناس على الطهارة والاعتبار به والاستعداد للموت وفي  
البدائع وحواصيفه بركة النذاري الحال والأسواق وفي فاضل حان وقد استحسن  
بعض المتأخرين النذاري الأسواق الجبانة إلى يرغب الناس في الصلاة عليها وكرم بعضهم  
ذلك لأنه يشبه نعي الجاهلية والأول أصح وفي الدخلة ذكر بعض مشايخ بلخ ذلك وذكر  
الكوفي عن الحسن أنه لا ينبغي أن يودن بها أهلها وجيرانها ومسجد جيرانها وكثير من  
مشايخ بخاري لم يروا به بأسا فالنذاري الخاص وعنه ابن أبي شيبة قال لا بأس إذا مات الرجل  
أن يودن صدقة وأصحابه وإنما كان يكره أن يضاف في المجلس وينع نعي أهل الجاهلية رواه سعيد  
ابن منصور في سننه وادناوا سعيون إلى الغالب جماعة سعيون مع صحيح وبنو وعون وتوريد  
قول لا يصلي على من في مسجد جماعة وبه قال ابن أبي شيبة ومالك قال بن بطال  
في شرح البخاري روى ذلك عن ابن عباس وقال الشافعي وابن حبان وابن أبي شيبة وابن أبي  
أداس وحف بلخ ما رواه ابن أبي شيبة رضي الله عنه لما توفي أمية عائشة

طان

رضي الله عنها ما إدخال جمارته المسجد حتى صلى عليها أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
هم قالت هل عاب الناس علمنا ما فعلنا فعل الجاهل فقال ما أسرع ما أسروا ما صلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على جماره سهل بن السبيعي في المسجد رواه مسلم وسهل بن وهب  
ابن ربيعة بن هلال بن أبي موسى بن أبي سفيان وسع والضالفة أمه واسمها دعد ولها  
حديث ابن أبي شيبة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جماره في المسجد  
فلا شيء له رواه أبو داود وأحمد في المسند وفيه سرار فلاحه له وفي المرفوعة في غيره فلا  
لجراه ولم يذكر ذلك في كتب الحديث وحديث عائشة رضي الله عنها لما كان الناس  
في زمانها المهاجرون والأنصار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عاونوا عليها فعلها  
فدل أن كراهة ذلك ثابتة بهم معروفة قال الشيخ في غيره وما روى حديث بن أبي شيبة رضي الله عنه  
لله عليه وسلم كان معتكفا في ذلك الوقت فلم تكن الخروج من المسجد وأمر بلخانه ومعه خارج  
المسجد فصل على عليه صلى الله عليه وسلم في المسجد وعلم ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وخفي عليها ولو لم يكن ذلك مكرها عندهم لما عاونوا عليها وعندنا الكراهة في إدخال الميت  
المسجد وقال صلى الله عليه وسلم حنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانفكم فإذا أمروا أن يحنبوا  
الصناب والمجانف المساجد فامتنأوا إلى ذلك أنه لا مسكة له فلا يؤمن بلوب المسجد وإنما  
قال مسجد جماعة أحراز أغل المسجد الذي يملكها وفي المحيط لو وضعت الجبان خارج المسجد  
وقام الإمام خارجة ومعه صف ويا في القوم في المسجد قيل لا تكرر وهكذا روى عن أبي يوسف  
في النوادر وقيل بكره لأن المسجد أعد لأداء المكتوبات لا غيرها ولهذا كان صلى الله عليه وسلم في روض  
النبي صلى الله عليه وسلم خارج المسجد ولم يكن صلى الله عليه وسلم في المكتوبة في البيت في  
أحد كما فعل في حق عمر رضي الله عنه خوف الفتنة والصدع الذي فرج النبي صلى الله عليه وسلم  
وفي المسامحة مكره الصلاة على الميت في المسجد سواء كانت الجبان في المسجد أو خارجة والناس  
في المسجد وفي حواصيفه بركة الجبان على باب المسجد والإمام والقوم في المسجد  
لخلف المشايخ فيه ولو وضعت الجبان خارج المسجد والإمام وبعض القوم معها والباقي  
في المسجد والصفوف متصله لا تكرر وفي خير مطلوب والخواشي على بلوب المسجد كره  
إذا كانت الجبان خارج المسجد وعلى ظاهر الحديث ولو أن المسجد ليس لها مكره ولا يكره في الصلاة  
العيد قال سفيان الثوري الصلاة عليه في المسجد كراهية محرم وقال شرف الأئمة العيني







بني لست نعال له لب مسكن والقي عليها ثوبه ثم استعان عليها من يدنها فدعى عمر ابنه  
عبدالله فقال هل مررت بهذه المرأة الميتة فقال له فقال عمر لو حدثني انك مررت بها لجلت  
بك ثم قام عمر بن طهراني الناس فعمط عليهم منها فقال لعن الله ان يدخل الدنيا الجنة بفعله  
بها فلما ذلك موضعا عند المسجد جاءه ابو لولوه فابل عمر وعمر بن طهراني قال باع وقل  
ابو لولوه لعنه الله مع عمر سبعة نفر ذكره الترمذي في سننه الكبري وقال سعيد بن  
جبير قال رجل بن عباس فقال ان احييت نضرا نده فقال اغسلها وكفنها وادفنها  
ذكره في المبسوط ومعه في المحلى وانما يغسل الخافركا يغسل الثوب النجس بافاضه الما  
عليه ولا يوضا لانه كان لا يوضا في حال حياته ولا يبدى بالميا من التلبس غير مراعي ويلف  
في خرقه ويحفر له حقبين من غير مراعاة سنه التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقى في  
الدرج اذا لم يكن هناك من افاربه المشركين من يقوم بذلك ولم يكن في الخراب ان لا ين  
المسلم اذ مات وله اب كافر هل يمكن من غسله ويحتمل وسنغى ان لا يمكن من ذلك بل  
يفعله المسلمون لان ابن اليهودي لما امر بتسوية النبي صلى الله عليه وسلم عند موته قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اخاكم ذكر في المبسوط والدرج مفسله اذا  
اخطى موتى المسلمين وموتى المسلمين ان وجدت علامه المسلمين وسماهم وهي اربع  
الحان فليس فنه نظرا فان اليهود وبعض الصاري نخسون والحصاب وحلوا الحافه وليس  
السواد صلى عليهم هكذا ذكره في الناح وعندها وان لم يوجد وكان المسلمون اكثر غسلوا لهم  
وكفوا وصلى عليهم وسوى بها المسلمون وان كان الجمار اكثر غسلوا ولم يصل عليهم وقال  
الشافعي يغسلون ويكفون ويصل عليهم وان كان موتى الجمار اكثر وسوى بالصلاه المسلمين  
وبه قال مالك وان جيل والرماني قد امد في المغني بما اذا الخلطت لجهه بالاجنبات  
ودكد بالمساب حسب الاعتبار بالكثر وهو الزام باطل فان المسه اداكاث اكثر فانه لا  
يحرى وحكم الجمل حكم الميتات وان كانت الذكيه اكثر يحرى اما اذا الخلطت لجهه بالاجنبات  
فالحري ان يكون فيما سباح عند الضرورة والنضع لا يستباح بالضرورة فلا يجوز  
الحري وان كانوا سوا يغسلون وهل يصل عليهم فكل لا يصل عليهم وقل يصل عليهم  
وسوى بالصلاه والدرعا المسلمون واما الدفن فلا رواه فنه في المبسوط وذكر الحاكم الجليل  
في محصرهم انهم يدفنون في مقابر المسلمين وقل في مقابر المسلمين وقيل يخلطون بمقابر

على حده وتسوى قبورهم ولا تسمن وهو قول ابو جعفر الهندواني واصل الاختلاف في  
دنايه بحسب مسلم مات حيا لا يصل عليها بالاجماع لكنها تغسل وتكفن واختلف الصحابه في  
دفنها قال بعضهم يدفن في مقابر المسلمين من حيا المولود المسلم وقل في مقابر  
المسكين وقال عقبه بن عامر ووالده بن الخ سقع بخولها قبر علي حده وهو لحوط وفي  
بعض ارب المالكية يجعل طهرها الى القبلة لان وجه الحسن الى طهرها وهو حسن  
ولو وجد قبيل في دار الاسلام فان كان عليه سيما المسلمين يغسل ويكفن ويصل عليه وان  
لم يكن فنه رواه في الصحيح انه مسلم حكيم الدار وان وجد في دار الحرب فان كان  
عليه سيما المسلمين فذكر في بالاجماع وان لم يكن فنه رواه في الصحيح انه لا يغسل ولا  
يكفن ولا يصل عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ويعمل بالسيما وحدها بالاجماع وفي الدار  
وحدها رواه في الصحيح العمل بها الغلبه الطن وفي مسه المسه حصرت الحان في وقت  
صلاه المغرب قبل بعد على سنه المغرب وقل بعد من سنه المغرب عليها ولا خلاف في  
تقديم صلاه المغرب عليها وتقديم صلاه العيدين عليها وتقديم على الخطبه والعباس تقديمها  
على صلاه العيد لكن بعد العيد عليها مخافه التسوس على الناس فلا يطن اجراء الصفوف  
انها صلاه فسرع لوجه الميت صبحه يوم الجمعة مكره بلخير الصلاه عليه ودفنه الى  
وقت صلاه الجمعة لصلى جمع عظيم بعد الجمعة فسرع لوجه الموتى الجمعة بسبب فنه  
لخروا ودفنه فسرع اساع للمساكين افضل التوافق لان الجوار او قرابه او صلاح مشهور  
والا فالنوافل افضل مسله بله الصلاه على الحان عند طلوع الشمس ورواها وغروها وقد  
تقدمت المسله وان صلوا عليها هذه الاوقات جازت ودرها في هذه الاوقات عطا والخفي  
والا وراعي والنوري وان جيل واستحق ورحض فيها مالك بعد العصر ما لم تصفر وبعد الصبح  
ما لم تصفر وقال الشافعي صلى عليها في ايه ساعه كانت من ليل او نهار وقال ابو بكر بن  
المنذر بالقول الاول اقول لحدث عقبه بن عامر وقد تقدم وفي الجاوي ذكر في محصر العرفاني  
بغاد الصلاه عليها في وقت اخر وفي الاصل لا يعاد ومكره بعد صلاه الفجر قبل طلوع الشمس  
ولا بعد صلاه العصر قبل نور الشمس وقد تقدم ذكرها في فصل في جمل الحان قوله  
واذا حمل الميت على سريره لحدوا بقوايه الاربع قال في الدرجه نضع مقدم الحان على  
ممسك ثم موخرها على ممسك ثم مقدمها على مسارك ثم موخرها على مسارك وهذا هو السنه



عندكم كاملين اذ اساووا في حملها بسدي الكامل من اليمن المقدم المسب وهو من  
الحامل ونسار الجنان فحمله على عاتقه الا من لم يملوخر الا من على عاتقه الا من لم  
بالمقدم الا يسر على عاتقه الا يسر بم الملوخر الا يسر على عاتقه الا يسر وفي المبسوط هذا  
الاجال السنه وفي شرح مختصر الكرخي يروي ان حمل من عود بن السري من مقدمه او موخره  
لان السنه فيه الترمع وفي الدخيه قال محمد راس اباحسنه رضي الله عنه فعل هكذا  
ودلك لئلا يوضع وقال القاضي حان قال يعقوب راس اباحسنه فعل ذلك لتواضعه  
فلت اولاده الاجر والحاصل السنه عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربعه  
وقالوا ينبغي ان يحملها الانسان من كل جانب عشر خطوات لما روي عنه صلى الله عليه وسلم  
انه قال من حمل حان اربعة خطوات لم يره عنه اربعة من كبره رواه ابو بكر البخاري قال في  
المعنى الترمع اخذها بحوانب السري اربعة وهو سنه في حمل الحان وقال في الدخيه  
الما لكه هو افضل من حملها من العود بن وقال بن ميمه الترمع افضل من حملها من العود  
قال وبه قال الرهرم للحسن والنجي والوري واحمد واسحق وهو اجمعها من  
العود بن وهو قول بن مسعود واس عمر واس جبر وعنه ابن حنبل رواه اسان في  
الكراهه وعنه انه يروى عليها فلخذ بعدا من الملوخر ياخذ الملوخر من مقدمه وبه  
قال اسحق قال النووي في شرح المذهب الترمع جائز في المفضل بله اوجه والصحيح  
الذي يفتح به الرهرم اكل من العود بن والماني الترمع افضل حياه امام الحرمين  
وقال هو ضعف الاصل له والنائب هما سوا في الفضيله حياه الرافعي والا فضل  
مظلم اجمع من اللقيس وهو ان يحملها خمسة واحد من العود بن واربعه من جوانبها  
وقال ان يحملها من العود بن وانه الترمع ولا حصل اكل من العود بن الا بالثله  
في الصحيح وقال الدارمي وابواسحق المروزي حصل ما سن قال النووي وهذا  
ضعف سادس روي وحملها من العود بن هو ان يحمل اكل راسه من عود  
مقدمه النعش ويجعلها على جاهله ويحمل موخره النعش رحلان احدهما من احانب  
الاسن والاخر من الجانب الايسر ولا توسط الموخر من احد لانه لا يرى ما بين قدميه خلاف  
المقدم من وفي المبسوط والمحيط وقاضي حان وغيرها جعلوا مذهب الشافعي اكل  
ناس وهو الوجه الضعيف المردود الذي ذكره عن الدارمي والمروزي وفي المحيط

واكل من العود بن مكره عندنا نص عليه في المجرد وعن مالك وداود هما سوا  
للشافعي ما روي ان حنان سعد بن معاذ حملت من العود بن قال المهدي من الشافعيه  
حديث سعد ضعف وقال النووي الامار المذكور فيه عن الصحابه رواها الشافعي  
والمهدي باسانيد ضعفه ولنا قول بن مسعود رضي الله عنه اذا تبع احدكم حان  
ولما جد جوانب السري اربعة لسطوع بعدا وليد رفايه من السنه رواه بن  
ماجه وسعد في سنينها وصفه الترمع قد اوضحناها وعن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال من تبع حنان فخذ بقوام السري اربع عقوله اربعة دنيا كلها كباير  
وعن ابى الدرداء قال ان من عام اجر الجنان ان يتبعها مع اهلها وان يحملها باربعها  
الاربعة وعن ابى هريره انه قال اذا حملت قوام السري اربع فقد قضيت حاجتك  
روي هذه السنه ابو بكر البخاري وفي المحلى عن ابن عمر انه حمل الجنان حوانبها الاربعه  
وعن سعيد بن جبر عن بن عباس قال ان استنطعت فابدأ بالفايه التي يلد بها امي  
اطف بالسري والا فكن قريبا منها وفما قلناه بقدم الا من كره على الايسر كله وللمن  
فضل على غيره وفيه يحفف على الحاملين وصيانته الميت عن السقوط والانقلاب  
والاسراع بالجنان ويكره اجماعه وزيان الاكرام الميت وهو ابعد من نفسه حمل الجنان  
بكل النقال ولا متعه ولهذا روي على الظهر والدايه وناويل حديث سعد مع ضعفه  
انه كان يضيق الطريق او لا يزدحام الملاله او حملها النبي صلى الله عليه وسلم اظهر الكرامه  
سعد مولى حمل شطر حنانه ذكره في الغارضة او لعوز الحاملين ولو حول من الايمن  
المقدم الي الايسر المقدم احاج الى المسئ امام الجنان والمسي خلفها افضل ولا ن  
الا من الملوخر اولى من الايسر المقدم لفضل اليمن والا من المقدم جانب السري الايسر  
ودلك عن الميت وعن الحامل وقد تقدم وقول امام الحرمين الاصل له ان قال ذلك  
من جهة النقل عن اصحابه فهو مستقيم وان قاله من جهة النقل عن اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فهو باطل لما قدمنا وحملها من العود بن الاصل له قال النووي للس  
في حملها من العود بن نص ما ياب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمقدمه تفتح الدال  
وكسرها والكسر اضع درهما النووي في الصحاح مقدمه الرجل ومقدمه يسر المذال  
مخففه وتفتح الدال فهما مشدده وفاديه وفاديه ست لعات وكذا هذه الملاحظات كلها



فحق موخر الرجل ونفد العين بكسر الدال ما لم يلف وموخرها ما لم يلف الصدغ  
والجاهل ما لم يلف الكفن **قوله** وعشرون به مسرعين دون الخشب  
وفي المبسوط للسري المشي بالخزانة متى موقت غير ان العجلة اجب التي من الابطا وفي شرح  
الاسحاحي المشي بهادون العدو والخشب والعجل خمر من الابطا وفي شرح مختصر  
الارخي وادخل الميت اسرع به وفل يسون به دون الخشب وفي الحفة الاسراع بالميت  
سند ووزن دون الخشب وفي المدايح وجوامع الفقه مسرع بالميت بحسب ما يطرأ على  
الحياة وهو قول جمهور العلماء قال صاحب المعنى لا خلاف من الامة في استحباب الاسراع  
بها وقال بعض المتأخرين ويرى عن النخعي بطاوية او لا نذروا دين اليهود  
والصالحين للعامة حديث اني هرس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اسرعوا بالجنان فان باصالحه قريبوها الى الخير وان باسغرها كك فشر بصعونه  
عن رفا بكر رواه الجماعة وعن ابن بكير قال لقد انتماخ رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا  
فنادى من الجنان رملارواه النسي واحد والدليل على منع الخشب والرمال ما روي عن  
ابي موسى قال مرت رسول الله صلى الله عليه وسلم بجنان فمخض الرق فقال صلى الله عليه  
وسلم على من انقص وعنه ابن مسعود رضي الله عنه قال سالتنا ما صلى الله عليه وسلم عن  
المشي بالخزانة فقال دون الخشب رواه ابو داود والترمذي وفي شرح البخاري لا ين بطل عن  
ابي سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضعت الجنان واحتملها الرجال على  
اعناقهم فان باصالحه قالت قدموني قدموني وان باسغرها فمصلحه قالت ما اولها ان  
يذهب بها سمع صوته اذ شئ الى الانسان ولو سمعه لصعق قال ابو الحسن بن بطال سمع  
كل شئ ميمز بالملائكة والجن وانما يتكلم روح الجنان لان الجنان لا يتكلم بغير روح  
الروح متخالا ان يرد فيها وانما سمع من الروح من هو مثله وبجانبه وهم الملائكة والجن  
**قوله** واذا بلغوا الى قبره يلزجهم اليه فجلسوا قبل وضعه عن اعناق الرجال  
وفي المحيط وشرح محضر الكافي وجوامع الفقه وغيرها لا تقود قبل وضعها على راس  
القبر فاذا وضعت فلا يابس بالفقود وفي المحيط الا فضل ان لا يجلسوا اما لم يسيو عليه  
المراب لان قد اطهار العصابة بامر الميت فاستحب ومن اجلس قبل وضعها الحسن  
ان عاوانو هرس وان اهر وان عمر والنخعي والسعي ولا واعي وان حبل واستحق

وقال مالك والشافعي لا يابس بالجلوس قبل ان يوضع وقال بن سعيان لا يلف المراكب حتى  
يوضع والظاهر السوية لنا ما رواه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم قال اذا تبعتم  
الجنان فلا تجلسوا حتى يوضع وفي حديث ابي محمد قال صلى الله عليه وسلم من تبع  
الجنان فلا يجلس حتى يوضع رواه الجماعة الا ابن ماجه ولا يندور يقع للحاجة التي  
المعاون والقيام امين ولا يلم حضروا اكرامه وفي الجلوس قبل الوضع ازدرابه  
واستخفاف مسئله قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقوم لحر الجنان الا اذا اراد  
ان يتبعها لمصلي عليها او حضر معها دفها واليه ذهب من المسيب وعرو من الزهر  
وماكك والشافعي وهو قول علي بن ابي طالب وابن عباس وائمة النوى على تراه  
وبالقيام قال ابو مسعود الانصاري البصري وابو سعيد الخدري وقيل بن سعد وسهل  
ابن حنيفة وسال من عبد الله وقال بن حنبل واسحق ان قام لها المراعنة وان فقد  
فلا يابس وقال صاحب التمهيد مسح لمن مرت به جنان ان يقوم لها واذا كان معها  
لا يقعد حتى يوضع قال النووي وحالف الجماعة في ذلك والذي قاله هو المختار لصحة  
الامر بالقيام لها عن عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا راى اسم الجنان  
فيقوموا لها حتى تكلموا وتوضع رواه الجماعة وعن سهل بن حنيف وقيل بن سعد  
ايها ما نانا القادسية فمروا عليها جنان فقاما فقبل لهما انها من اهل الارض اي من اهل  
الدمه فقالا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت بجنان فقام فقبل له انها جنان يهود  
فقال النسب نفسا منقوع عليها وفي شرح الاماركا في حفر الطحاوي فقبل لها انه من اهل  
الارض اي محوسس سخه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم امرنا بالقيام في الجنان ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه ابو داود  
وابن ماجه واحمد والطحاوي من طريقه وعن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قعد  
رواه ابو داود والنسائي والترمذي وصححه ولسلم بن عطاء وقال ودهان ثم نسخ وعنه  
ابن سيرين مرت جنانة بكسن وان عباس فقام الحسن ولم يقرب من عباس فقال الحسن  
لا يابس اما قام لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قام وقعد رواه النسائي  
واحمد وفي المغناني اذا ناول المصلي فخ حماره قال بعضهم يعمون اذا راوها قبل لا يقولون  
وهو الصحيح مسئله المشي خلف الجنان افضل منه امامها وعن عيناها ويسيها عذرا



وهو قول علي بن ابي طالب وابن عمر واوراعي والوردي واسحق وغيرهم وبه قالت الطائفة  
ودر الحافظ ابو جعفر الطحاوي انه قول من مسعود واصحابه قال ابوهم النخعي  
كان المسود من زناد اصحابه فيها نسبا مشي امامها وان لم يكن مشي خلفها وبه في روى  
وقال من عمارس وطلحة والرهو والقها السبعة المدعون وقال مالك والشافعي  
واحمد المشي امامها افضل ودر بن بطال عن معاوية بن مرة وسعيد بن جبير ومالك  
ان الماشي محرم استدرك الشافعي حديث من عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يمشي من مديها وابوبكر وعمر رواه ابو داود والنسائي والزهدي وروى الرهري انه  
صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر مرسلات قال الرهدي اهل الحديث يرون المرسل اصح وقال  
ابن المبارك المرسل في ذلك اصح وقال النسائي وصله خطا بل الصواب انه مرسل  
وقال بن جرير والجمهور اهل الحديث ان خبرهم خطا يعني وصله واحسن من  
حبيل سعد بن عمر بن الخطاب الناس امام حبان زينب بنت جحش وروى عن الرهري  
انه قال المشي خلف الحبان من خطا السنة وكان المشاء شفعاء للبيت والسفيع مقدم  
في العادة ولما ان علي بن ابي طالب كان يمشي خلف الحبان وابوبكر وعمر يمشيان  
امامها فقال علي ان افضل الماشي خلفها علي الماشي امامها افضل الصلاة المكتوبة علي  
النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفدوا بها يعلم ان ذلك لهما سهلا لسهلا  
علي الناس رواه سعد بن منصور والحافظ ابو جعفر الطحاوي والبيهقي في سننه الكبير  
ولم يذكره عليه وعن ابن عمر مثله وعن يافع قال خرج من عمر الى حبان فراهما فاشا  
فوقف ثم قال رد هذين فانهما في البيت ثم مضى وشمسي خلفها قلت ما ما عبد الرحمن  
كف المشي في الحبان امامها ام خلفها فقال امامي اني امشي خلفها رواه الطحاوي وذكره  
ابن بطال في شرح البخاري قال ابو جعفر بهذا ان عمر يفعل لك وهو الذي روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم امامها فذكر علي انه كان يفعل على جهة التحفيف على الناس  
لانهم لا يفضلون عن ابراهيم قال كانوا يكرهون المشي امامها يعني يكره اصحاب بن مسعود  
فليس هذا غير معمول به عندنا فان المشي امامها لا يكره والخلاف في الافضلية  
الا اذا قدم الرجل فانه يكره وقال ابو جعفر الطحاوي روى بن سهاب عن انس ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر كانوا يحسبون امام الحبان وخلفها قال وبه

بين خطا قول الرهري ان المشي خلفها من خطا السنة ولا نقول على نص علي ان المشي خلفها  
افضل ولم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اخيه من اصحابه ما عارض ذلك  
بل ما نقل عنهم من الفعل خلافه ذلك على الجواز دون الافضلية وعلي وابن عمر اخيرا السائل  
ان المشي خلفها افضل قال الطحاوي قال من عمر الذي يمشي امام الحبان ليس معها هذا ابن عمر خبر  
ان ابن عمر يمشي امام الحبان ليس معها رواه عنه من طرق وقال فاستحال ان يكون ذلك عنده  
لذلك وقد راي رسول الله صلى الله عليه وسلم عشي امامها فثبت بذلك ان اصل حديث سالم  
الماخوذ رواه عقيل وروى عن الرهري عن سالم موفيا لا ما رواه من عنده عن الرهري  
عن سالم عن ابنه مرفوعا ولا يقال اوله اراد بالراي يمشي الركب فانه لا ينفذها بغيره فاما  
يرون عن الشافعي انه لا يخرق هذا ان المشي خلفها افضل فلا فرق بين الماشي والراكب والماشي  
في حديث ابن مالك قال صلى الله عليه وسلم انك اذا اشد امامها لم يكن معها وفي حديث  
مسعود رضي الله عنه مرفوعا الحبان متبوعه ولا ينبغي ليس معها من يقدّمها رواه ابو داود في صحيح  
الطحاوي عن الران عازب امرا رسول الله صلى الله عليه وسلم باساع الحبان قال لا تنزع لا فزع  
لا على الثاني ولا يسمي المقدم باساع هو متبوع فحمل الامر على المذهب دون الوجوب فان  
قدومه للراي في المعنى ينقص ذلك سنة الصبح والظهر فانها تابعة للعرض وهي متقدمة عليه  
فليس **ف** قال الجوزي التواضع كل ما الى اخره والمناجاة من الحق الصالح قال الترمذي  
في الصحيح تبعت القوم يتبعوا وتباهه اذا مشيت خلفهم وابتعت القوم اذا كانوا استقبوا  
فحقهم ومنه الانباع في الخلافة من حسن سن وقبح شفع هذا هو الاصل والخاب وهو  
يطلق اسم التابع على المقدم اذا كان متاخرا من جهة الربعة والسن المتقدمة على القرائن فان  
رتبة العرض متقدمة على رتبة السنة والمثل هوها ولا بها الاصل والسن من لالتفراض  
والمثل للشيء وصف له وما خضعه وان يقدّر فعلا وحديث المعز من سبعة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال الراكب يمشي خلف الحبان والماشي خلفها وامامها وجبت سنا  
متها رواه الرهري وهو صحيح وعن علي رضي الله عنه انه قال ودمها بين يديك واجعلها  
نصب عينيك فانما هي موعظة وذكر وعبرة وفي الحديث قال مالك المشي امامها افضل  
ولاحية اصحابه يفعل اي يكره وقد اخبر عنها علي بن عبد الله فاجابوا ان مالك اشد  
من غيره علي عنها قلت هذا معناه فقال في اصحاب الشافعي وان حبيل ولم يذكرهما

العاسر من



لانه اشتد نجا الاعلى ماكب وذكر في الجوري الناحية احاديث وضعف بعضها وقال من  
رشد في القواعد اهل الكوفة يصحون الاحاديث التي وردت بالمسي خلف الجمان وضعفها  
غيره وقد قدم بخطه رفع الحديث الذي دل على المشي امام الجمان وقال الطائوي  
قد اخبرني عن عمه انه يعلم ان المشي خلفها افضل من الجمان ان يقد الناس امامها الا اذا  
فانه فعل ذلك لاجل النساء التي طبت خلف زينب ولما عمر خالطهم من الرجال وقال  
وقد روي يونس عن ابن وهب انه سمع من يقول ذلك قال ابو نصر البزازي فوهب الشفعاء  
سعدون على المسفوح له باطل الصلاة عليه فانهم سفعوا فيها وقد باعوا عنها وكان السفعاء  
في الصلاة عليه في تسبيحه وكان السفيج انما سفعوا خوفا من بطش المسفوح عنده فيمنع السفيج  
من ذلك بالمعروف عليه وذلك لا يحق هذا فليس في تقديمه وسليمه اليه وطلعت عفوته ورحمة  
وفي المبسوط والذخيرة كان صلى الله عليه وسلم يمشي خلف حنان سعد بن معاذ قالوا وعني  
قول علي انهما سفعان على الناس ان الناس كانوا يحزرون عن المشي امامها فلو مشيا  
خلفها لطاق الطريق على الناس في تسبيحها ولا ان لم يتقدمها دلم في المبسوط وفي  
الذخيرة عن بن مسعود فضل المشي خلف الجمان على المشي امامها افضل للمكوبة على  
النافلة قلت لم يذكر في باب الحديث الا عن علي ولا هم اذا كانوا يمشون خلفها  
امكنهم المعاونة في حملها عند الحاجة اليه او اذا نابت نامة وفي جوامع الفقه وسير الراكب  
خلفها لا مخالفة وفي شرح مختصر الكرخي يمكن ان يتقدمها الراكب لانه يضر حاملها بخلاف ما  
وقال صلى الله عليه وسلم الراكب يسير خلف الجمان والمشي افضل من الركوب هكذا روي  
العدوي دانه في الذخيرة وهو اقرب للنواضع والخسوع والتقبح حال السفيج وفي  
الذخيرة ما سالكه في الجمان وفي نوادر المعالي عن ابي يوسف رابا المحسفة  
رضي الله عنه سئل امام الجمان وهو راكب ثم تقف حتى ياتيه وعن بن عمر انه  
راى امام الجمان ولما العمد للراكب عليه والحق وفي حديث جابر بن سمرة ان  
الشي صلى الله عليه وسلم مع حنان بن الداح ماسا ورجع على فرس ووله الزهري  
وقال حديث حسن وفي رواية ابي بفرس معروفي فركبه حين اصراف من حنان بن  
الداح وحين عشي حوله رواه مسلم والنسائي في احمد ومعروفي في الميم وفيه الزهري  
منزوا وقال ابو الداح ايضا وكذا الزهري في حديثه وقال عاصم كاهن العلماء قتل ملكه اذا

كان قريبا منها في سائر الصلوات ويمنع لمشي الجمان ان يكون مخشعا متفكرا في ما لم ينقطع  
بالجود وما يصير اليه الميت ولا يحرث بالحديث الا بشا ولا يضحك وسمع من مسعود  
رجلا يضحك في حنان فقال له الضحك واسع في حنان لا يملك ابدا رواه سعد بن منصور  
ويمنع لمن حض حنان اذا تبعها ان يطأ الصمت ويمنع رفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن  
وغرها وفي الجمان والكراهية فيها لرايه محرم في ما روي العصر وعبد بن لا يمينه  
الرحماني وقال علا الدين البخاري ترك الاولى ومن اراد ان يدله الله تعالى او يقرأ القرآن  
مدله وبقراه في نفسه قال بن عبد الله بن ابي اسحاق رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره  
رفع الصوت عند الفيل وفي الجمان وفي الذكر دله من عقل وان المندرج في  
الاسراف وهكذا ذكر في كتب الفقه والديان وغيره **فروع** لا ينعى للنساء  
ان يخرجن مع الجمان ذكر في الديان والمرعشاني والاسيحاوي وقال النووي في شرح المهذب  
يلعن النساء اتباع الجمان ولا يحرم وقال الشيخ نصر لا يجوز قال وهو مردود وكراهه من  
مسعود وابن عمر وابو امامة وعائشة ومسروق والخفي والحسن وابن سيرين والاوزاعي  
والشافعي وابن حنبل واسحق قال التوري اساعها بدعة للنساء وروي حوان عن بن عباس  
والعاسم وسالم والزهري ورعبه قال بن حزم في المحلى لا يكره اساع النساء الجمان ولا  
يمنع من ذلك ولا يكرهه مالك الا للشابة وهو بفصل حسن لنا حديث امر عتيبة  
نهيا عن اتباع الجمان ولا يحرم علنا رواه البخاري ومسلم فوهما ولا يحرم علنا معناه  
ان الذي غير محتم اي نهى بزيه وعن علي رضي الله عنه قال خير رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاد انسوه جلوس قال ما جلوس من يمشي الجمان قال هل يغسلن ولن لا قال  
هل يحلن ولن لا قال هل يلبسن قميصا ولن لا قال فارجلن ما روات غير ما حورات  
رواه بن ماجه باسناد ضعيف وما روات من الورود وهو الاثم وهما للازدواج  
في ما حورات ما رواه العدا والعباسيا والغزوة لا يجع على غدا ما لكن جمعت كرك لا زدوا  
بالعشيانا وكره النوح والاعمال وشق الحبوب ولا باس ما رسال الدروع ما لكي في الجمان  
ومنزل الميت وفي الاسيحاوي والمرعشاني فان كان في الجمان صلحة او باحة من جبر  
وتنوع فان لم يجر لا يكره اساعها وتشييعها لما امر بن به من الدعاء قال المرعشاني ومنكره  
لعليه وفي البخاري عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى من الصالحة والخالقة

ن  
مع الساع

جها



والساعة قال صاحب الافعال خلعت المراه ادا ولت عند المصيبة والصلق شدة الصوت  
وفي الحديث ليس منا من صلب او خلق عند المصيبة واحالو التي خلق شعورها عند المصيبة  
والساعة التي شق شاربها وعن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نفع اوله  
حتى الرب على الراس واللقطة الصوت وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم ليس  
بشأن من ظهر للحدود وسق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفي مسلم ان في الناس  
كافر الطعن في النسب والصلح على الميت اي من افعال الكفار وقال الحسن في قوله  
تعالى ولا تعصمك في معروف قال لا تفن ولا تسفن ولا تخشن ولا تنشن شعرا ولا  
تدعون ولا توادحوا على الصبر عند الحساب والحساب اجرها على الله ونفوس  
الامور كلها لله وترك الخلق في ذلك قال الله تعالى الذين اذا اصابهم مصيبة قالوا ان الله  
وانا اليه راجعون فحق على كل مؤمن علم سرعه الفناء وشك الرجل الى دار البقاء لا يحزن  
على فاته من الدنيا وان يستشعر الصبر والرضى لسال هذه الدرجات الرفعة من ربه ومن  
الصلوات والرحمة والهدى قال الطبري روى عن من سجد انه لما نفع اليه اخوه عتبه قال  
لقد كان من اعز الناس علي وما سرني انه من اظهر لكرامته انما قالوا وكف هو من اعز الناس  
عليك قال اي لا وجرفه احب الي من ان يوجرفني وقال باب ان صلة من اشيم مات اخوه  
فيما رجل وهو طعم فقال له ان اخاك مات قال هل تدركه قل نعمي المناف قال والله ما سبقني  
لحد اليك من نجاه قال نعمي التي يقول الله تعالى انك ميت وانهم متون وقال السجعي ان  
شرح يدين جابنه ليل لا يحسم ذلك ما انه الرجل فساله عن المرض حتى يصح فقول هذا  
له الشكر وارجوا ان يكون مسرعا اخذه من قصه ام سليم وفي البخاري ان ابنا لا يطلعه  
اشتكى فأتى وابو طلحه غاب فلما قدمه هات له شاة وحبه في حاتم الميت فقال  
لفي العلم فمالت هذا نفسه وارجوا ان يكون قد استراح فطن ابو طلحه انها صادقة  
فلما اصبح اغتسل فلما اراد ان يخرج اعلمه بموته فذهب الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليصل وجهه فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم وكان من فيها فقال صلى الله عليه وسلم  
لعل الله يبارك لنا فيك فقال له تسعة اولاد لهم قد قرأوا القرآن فاخذت ياد الرب  
في قوله تعالى ولينصرون هو خير الصابرين وعن انس انه لما طعمها قالت له لو رايت رجلا  
اعارك عاره لم اخذها البتة يخرج قال لا قالت ان الله اعاركك شك وقد اخذه الله بالله

لحق ان يرضى فعله وتسلم اليه فعدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بقولها  
فقال اللهم بارك لها في نفسها فولدت له عبد الله وكان من خير اهل زمانه ولقد اخذت  
امر مسلم في الصبر الى الحد عامه مع ان البسار ارق افقه قال بن القاسي فولد لعبد الله  
تسعة اولاد كلهم قد قرأوا القرآن **فشرح** في المبسوط حمل الصبي على اليد  
احب من حمله على الدابة وفي السامع الضع والعظم او فوق ذلك فلهذا ما من ان يحمله  
رجل على يده او يحمله على يده وهو راكب قال ابو حنيفة ما من ان يحمل الصغير في سقطة  
او طس والسقطة ما قام من آلات السبل يحمل فيه الطبيب وغيره ويستعار للبايوت الصغير  
ذكره في الحرب **فصل** في الدفن والمقصود منه من سوء الميت اليه وقعت  
الاشارة في قوله تعالى معث لله غرابا بحث في الارض ليريه كيف توارى سوءه لخبه لايه  
وقد قال تعالى المرحل الارض فانا لجاو اموانا واللفظ الضم اي ضم الاحياء وسرهم  
بما بها وما بها والموات بترابها وهو واحد اجماعا وحلفوا في عموم الجبر وفي الروضة  
عمقه قدر نصف قامه وفي الدخمه الى صدر الرجل وسط القامة قال فان زاد فهو افضل  
وان عفا مقدار راحه فهو احسن وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال معق العبر الى صدر  
الرجل ذكره في الدخمه وبه قال الحسن وابن سيرين وعن عمر بن عبد العزيز انه لما مات ابنه  
امرهم ان يحفروا قبره الى السرة ولا يعفوا قال ما على طهر الارض افضل من اسفل منها وعنه  
احمر والى يعفوا فان خمر الارض اعلاها وسرها اسفلها ذكره عنه في الدخمه المالكية وفي  
المعنى يحفر الى الصدر الرجل والمراه سوا وقال بن حبيب من المالكية عمقه مثل عظم الدراع  
وقال مالك ليس بخود لكن الوسط وقال الشافعي قامه وبسطه فالواو بذلك اوصى عمر  
بن الخطاب افضل عند الله الاربعه من السن وقال صاحب المبسوط والمحيطة والبدائع وغيرهم عن  
الشافعي ان السن افضل عنده وهكذا نقله العراقي في الدخمه عنه واجموا له عمل اهل المدينة  
قال النووي في شرح المذهب اجمع العلماء على ان اللحد والسق حاران لكن ان كانت  
الارض صلبة لا ينهار ترابها فاللحد افضل وان كانت رخوة ينهار فالسق افضل طلت  
سقي ان سقى السن حسد قال اهل اللغة لحدث الميت والحدث له لغتان والحدث  
نفي الامر وضما ذكر ذلك النووي والسق ان يحفر حفرة كالنهر وسقي حاساها بالسن  
او غيره وحمل بينهما سق بوضع فيه الميت وسقف عليه بالسن او الحسب ولا يمس

في السق اللحد



السيف المسب والحد طول الانسان او اكثر قليلا في جانب القبر من جهة القبلة والاريل  
على اخضر اللحد قوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا رواه ابو داود والترمذي  
والنسائي وابن ماجه والبيهقي من رواه عن ابن عباس واسناده ضعيف لان مداه على  
عبد الله بن علي بن عامر وهو ضعيف عند اهل الحديث ورواه ايضا احمد وابن ماجه من  
روايه جرير بن عبد الله الجلي وفيه الشق لاهل الخاب واسناده ضعيف وسعي عنه  
قول سعد بن ابي وقاص اللحد والي اللحد او اصوا على اللين بصبا ما صنع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رواه مسلم ولا في اللحد استر للبت واستق لا يسفي عن البنا فوفه واهل  
المدينة يوارتوا السو لصعف ارض البقيع قال صاحب المناقب لماروا السق في دارنا الخ  
الا راضي سعد اللحد فيها حتى اجازوا الاجر ورفوف الخشب واحاد النابوت ولو كان  
من حديد ومثله في المبسوط وبلون النابوت من راس المال اذا داب الى ارض رخم او  
نديه مع كون النابوت في غيرها مكرها في قول العلماء طيبة وقال ابن حنبل ان رخم  
حمله من الخان شبه اللحد قال ولا حب السق وفي فاضل حان ينبغي ان يفرش فيه الدراب  
وطبق الطبقة العليا ما لم يمت ويجعل اللين الخفيف على من الممت وسانه لصبر بمنزلة  
اللحد وفي الخط واستحسن مشاخص النابوت للسا فانه اقرب الى السرور والحرز عن مسها  
عند اوضع في القبر قوله ويدخل الميت على القبلة مستقبلا القبلة في دخوله وهو  
ان وضع على من القبلة ثم يجزى الى القبلة وهو مذهب علي بن ابي طالب وانه محمد بن الحنفية وحم  
ابن ابي هاشم وابراهيم التيمي وان حنبل قال الشافعي وابن حنبل مستحب ان يوضع راس الميت  
عند رجل العبر وهو طرفه الذي يكون فيه رجل الميت ثم يسلم من راسه سلا عن احمد  
كل ذلك كالماس به وخبر ما كان في ذلك وهو قول الطائفة والحنيفة الشافعي حبيب بن  
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سل من قبل راسه وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الانصاري  
الصحابي انه صلى على احبائه ثم اخطاه القبر من قبل راسه وقال انه من السنة رواه ابو داود  
فان السنة اسما صحيح ولسنا ما رواه ابراهيم التيمي انه صلى الله عليه وسلم اخذ من القبلة  
ولم يسل سلا ولم يخر في الحلي وابو بكر بن العربي في العارضة وعن ابن عباس رضي  
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل قبر الملا فاسرج له سراج واخذ الميت  
من قبل القبلة رواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي والترمذي وقال احمد حسن وعنه ت

مسعود رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قبر عبد الله بن  
الحارث بن ابي سلمة وعمر وهو يقول ادنا مني اخا لا يحى اسمه في الجنة واحده من قبل القبلة  
رواه الحلال في جامعه وفي العارضة قال ابو بكر بن رونا ان ادم عليه السلام كان دفنه  
من جهة القبلة وفي الحلي قد صح عن علي رضي الله عنه انه ادخل بردين المكف من قبل  
القبلة فنه عن بن الحنفية انه ادخل بن عباس من قبل القبلة وانه عن ابن هبم الخبي انه  
صلى الله عليه وسلم ادخل من قبل القبلة وقال الحنفية من راي اهل المدينة ما حذروا الميت  
من القبلة لم يرجعوا الى السبل لصعف ارضهم وكان جهة القبلة اسرف فماتت الفصل  
وهو وجوه الحديث انه يكون الى القبلة فان اولي وفي المبسوط وصفه السبل ان يوضع على  
يمين القبلة ثم يوضع برجله فيخل بجسده سلا لانه كان اذا دخل منه يد برجله والبريدته  
ولست هو غلط في الحكم والعقل لانه يدخل قبيل راسه كرجليه وحديث السبل  
قال من حذر من الحلي لا يصح فان يمت فعنه مله اجبره او امانه فحل بعض الصحابة  
وما رويناه فعار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عارضة ما سأل له فحل الحرف  
ان يمار الخان الارض بالنهار لعله لم يكن من جهة القبلة ما سمع فيه وضع الخان العرب ان م  
الحائط هكذا رويوا ومنهم من ذكر ذلك كان مقدار سيرا او الزفاف البوي لا يقبل  
قول الترمذي في حديث بن عباس انه حسن لانه رواه هو وغيره من رواه الحارث بن  
ارطاه وهو ضعيف ما نفاق اهل الحديث قلت قال يحيى بن معين صدوق الا انه  
مدلس عن محمد بن عبد الله العزري عن عمرو بن شعيب قلت المدلس اذا كان عدلا  
لا يضمر المدلس اذا افاض احدى او اخبرني عن عبيد والوري وغيرها وقال يحيى بن  
سعد الاطرا الحجاج ومحمد بن اسحق بن سار عددي سوا وقد وثق محمد بن اسحق بن خنيس  
يوسف منه له وقال ابو زرعة وابو حاتم صدوق مدلس فاذا قال حديث عن النبي كان  
مقبولا ولا يرمى في صدقه وحفظه وقال ابو احمد بن عدي انما عاب الناس عليه مدلسه  
عن الزهري وغيره اما ان سعد الكري فلا وهو من تكس حرمه ذكره في المال وقال  
ابو الخطيب هو واحد العلماء الحفاظ وقال الحارث بن ابي اسحق وعنه شعبة وغيره  
من الامم والرافض عليه المدلس روى له مسلم مفرونا بعد الملك وابو داود  
والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا تعديل له في ها ولا الية قبيل قول البوي



رحمه الله انه ضعف ما نفاق الحديث والسل اخراج النبي من النبي بحديث ويزع كسل  
 السيف من الغزو والشعر من الحسن فقال سله فافسر ومنه سل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من قبل راسه اى نزع من الخمان قال فاد اوضع في حلقه بقول واضعه  
 اسم الله وعلى ملة رسول الله هكذا في المبسوط لا نه صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع  
 متاف في فمه قال بسم الله وعلى ملة رسول الله رواه ابو داود والترمذي وقال حديث  
 حسن وروى وعلى بن عيسى عن رسول الله وروى الحسن عن ابي حنيفة بسم الله وفي سبيل  
 الله وعلى ملة رسول الله رواه بن ماجه عن بن شمر وفي المحيط بسم الله وبالله وعلى  
 ملة رسول الله اى بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله اسلمناك وفيه في الكتاب  
 اكرامه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضع ابا دجانه رضي الله عنه وهذا اصل  
 له ان ابا دجانه الانصاري استشهد في خلافة ابي بكر الصديق بعد ان شارك في قتل مسيلمة  
 الكذاب ذكره السهيلي في الروض الباق وقال ابو بكر بن العربي في العارضة ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم اخذ ابا دجانه من حقه القبله وهو علقط منه وكذا في البدايع  
 واما اخذ عبد الله بن الجراح رواه الاخلاق وقد ذكرناه وحكي ابو نصر العزادي  
 رواه الاخلاق وفي المبسوط والذخيرة فاد اسمها بالميت الى اهلها بضر وورد خله او  
 سفع لان المعبر حصول النهاية فالج في الذخيرة وقد صح انه دخل فيه صلى الله عليه وسلم  
 اربعة على العباس وابنه الفضل واخوه في الرابع ذكره مسند الامم اكلوا في ان الرابع  
 صالح مولى عمار رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرج في الاسلام حواضر زاده ان  
 الرابع صهيب وذكره مسند الامم السرخسي ان الرابع المعبر بن شعبه وابور اخ ورواه  
 ابي داود وحلق فيه صلى الله عليه وسلم على الفضل واسامه وار عبد الرحمن بن عوف  
 معهم صاروا اربعة وفي بعض روايات السهيلي عن علي بن ابي رافع صلى الله عليه وسلم  
 اربعة على العباس والفضل وصالح مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكره اكلوا في وعن  
 ابن عباس انهم كانوا اربعة على الفضل وقمنا العباس وسقران مولى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وشقران بالضم للسنة وهو لقب صالح مولا صلى الله عليه وسلم  
 وفي العارضة وقد دخل فيه صلى الله عليه وسلم اربعة رجال كرا على الفضل انا  
 عمه وعبد الرحمن بن عوف وخالد وصاحبه واسامه مولا وقال الشافعي لسحب

بسم الله

ذلك الوتر المحج عليه ما ودمناه وددوا الحجر المحرم اولى بوضع المراه في القبر وفي  
 الواقعات فاهل الصلاح من حجر انا بلى دفنها وان لو يكن لها حجر يضعها الاجانب  
 ذكر في المحط وفي الوترى او المحرم من غير حجر ولا يدخل القبر امراه ولا ذافه وان كانا  
 قوسين حرم القدرى في سرجه والعالى في جوامع الفقه وقال مالك كذلك لا يوجد  
 من قواعد النساء من يطبق ذلك غير ذلك ولا صح من قول احمد لا يشر دفنها  
 النساء وفي شرح المهذب للووى الاولى ان يولى الدفن الرجال سوا ان المس رجل  
 او امراه وهذا لا خلاف فيه وقال صاحب البيان قال الصديقي ويولى النساء حمل  
 المراه من المختسل الى المختار وسلمها الى من في العبر وحل بابها في القبر قال صاحب  
 البيان ولم ار هذا الغير الصديقي قالوا وقد نص الشافعي على غسل ما قاله الصديقي  
 في الامم والدليل على ما قلناه حديث انس قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم حلس على القبر فقال مكر رجل ليرقار في القبله  
 فقال ابو طلحه انا قال فارتل في قبرها رواه البخاري فل معنى ليرقار ف امر جامع اهل  
 وقيل ليرقار ف دينا والاول ارجح ويوجهه الواضح الى القبله على جنبه الا من  
 ولا يملك لوحه ولا ملقه لظهن وحل العقد روى ذلك عن الشعبي والبخاري ومسلم  
 ابن سارور روى عنه صلى الله عليه وسلم انه لما وضع نعم من مسعود في القبر نزع الخل  
 بفيه ومات ابن السمر فقال لا من اخذ اطلق به الى خضره فاد اوضعه في حلقه فل  
 بسم الله وعلى بن عيسى رسول الله ثم اطلق بعد راسه وعقد رجله ولا يصر في عن المواد  
 وفي السامع السنه ان يفرش في القبر الرابع وفي المغساني ولكن ينبغي ان يفرش فيه  
 الرابع يعني في ديارهم لرخاء ارضهم وسخا وفي لب الشافعي والحكماء جعل  
 تحت راسه لينة او حجر ولم اقف عليه عن اصحابنا وفي المبسوط والمدام وغيرها لو  
 وضع في قبره لغير القبله او على سنه الاسر او جعل راسه موضع رجله واهل عليه  
 الرابع لا ينبغي قبر لخرجه من ايديهم فان وضع اللين في القبر يهل الرابع عليه نزع  
 اللين وبراغي السنه في وضعه ويغسل ان لم يكن غسل وهو قول ائمه ورواه  
 ابن يافع عن مالك وقال الشافعي وغيره يجوز نبشه اذا وضع لغير القبله وان  
 وقع متاع القوم في القبر لا ينبغي القبر بل يحفر من جهة المصاع ويخرج هكذا في المبسوط

مسله  
 المراه المذنبه القبر  
 امراه ولا كافر



وفي جوامع الفقه كالمسألة في نفسه وأخرجنا عن المغيرة أنه سقط حاشية في فهم صلى الله عليه وسلم فما زال يصحبه حتى رفع اللين وأخذ خاتمه وقبل من عنده وكان يفضي بك ويصوم  
أما أحرارهم هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لم يكن الميت وصار ربا باخوزد في غنى في قبره  
ورفعه والناقة وسائر الأسفاعات به ويكره ولمن أن يكون تحت الميت في القبر مطربة أو مجده  
هكذا دكم المرعاني وصاحب المعنى والعارضة وكره من عباس أن يلقى تحت الميت شيء في قبره  
رواه البرمدي وعن أبي موسى لم يجزوا شيئا من الأرض شيئا وقد جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطيفة  
حمر قال سمران أنما طرحت القطيفة تحت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر رواه البرمدي  
ولم يكن كمن ألقاها وممل أنما جعلت القطيفة في نفسه صلى الله عليه وسلم لأن المدينة سخنة  
وقال في العارضة وروى أن العباس وعليهما سارعا القطيفة في نفسها سمران بحمد لرفع الخلاف  
وسقط السارعة في المرات قال فانه من أبي خنيفة وفي الإجماع أن كل ما كان صلى الله عليه وسلم  
يلبسها وبعثها فقال سمران والله لا يلبسك أحد بعد أبدا فاما ما في القبر وسند الميت  
من وراءه نراب أو نحو حتى لا يتقلب ويسوي اللين على الخد أي سيد الخد من جهة القبر ويقام  
اللين فيه وفي المذبح من السرير وهو لا فانه ومثله في منته المعنى وفي المنفذ يصب ويسد  
لنحاشه فلا يزال الراب منها على الميت واستعمال اللين فيه إجماع قال من حيث من  
المالكية أفضل ما سده اللين ثم اللوح ثم القراميد ثم الحجر ثم العصب وكل ذلك  
أفضل من الراب والراب أفضل من الباب فوالله لا يسجد في قبره إلا ما يربو  
حتى يحل اللين على الخد ولا يسجد في قبر الرجل وهو قول مالك وإن جسد ولا يعلم في استحباب  
ذلك لأنه خلاف ما سلفت عليه الأصحاب في الرجل فذكر في بعض المواضع ما يدل على الكراهة  
لأصحابهم ما سار على رضي الله عنه وفي بعض المواضع ما يدل على أنه ليس بسنة والمشهور  
من مذهب الشافعي أن يسجد في قبر الرجل والمرء والمرء أكره وتعلق بحديث ضعيف قاله النووي  
من الشافعية قالوا لأنه أسروا الناس على خلافه وحكي الراجح وجهان في إحصائه بالمرء والمرء  
أبو الفضل بن عبدان وحكي من المدر عن عبد الله بن يزيد وشريح كراهة ذلك للرجل وروى  
عن علي رضي الله عنه أنه من يقوم قد دفنوا ميتا ونسبوا على قبره ثوبا فجذبه وقال إنما  
يصنع هذا بالنسب وشهد السنن ما ذكره في أبي زيد البصري في خبر العريوب فقال عبد الله  
أن الشرا فغوا الثوب إنما عجز النساء وأنس ساهد على سفير القبر ولا سكر ولا في نفسه تشبهها

بالنساء ولهذا لا ينعش جنازة والمرء عون مستون حتى رند في كفنها قال الجوهري  
سجنت الميت تسجد إذا مدت عليه ثوبا وما كان الجرح والخشب يعني في اللين لا نهما  
أحكام النسا والرينه والعبر من اللين والفنا ولا نبالا جازا المرء فكره للمعالي بالمرء وفي  
ماضي جان فلي الأول يسوي من الجرح والجرح وعلى الماني يفرق بينهما هذا إذا كان الجرح في  
المرء تحت بلى الميت وفما وراء ذلك لباس به قال صاحب الكواشي هذا الحلل ضعيف  
لأن الميت يغسل بالماء الحار وأمر المرء في القبر وهو مسجوب بل الوجه فيه أن استعمال  
الجرح بالماء في أحكام الأتية والعبر موضع البلى قلت عنه حوايا أن أحدهما أن  
الماء الحار مست للحاجة إليه لزيادة النطاف ولهذا يستحب الجرح بالماء عند غسله للحاجة  
إلى دفع الرياح للجواب الثاني أن المكره إدخال ما مسنه النار في القبر للمعالي بالنار القبر  
محل المحنة والعدا بالمرء وأول منزله من منازل الآخرة ولهذا كره الجرح بالماء عند القبر  
وأباعد الخناها واستحب عند غسله وأوصى الأسود بن زيد أن يجعلوا على قبره لمرء قال  
أبو هريرة أنوا مكرهون الجرح في قورهم ولا بأس بالعصب وفي الجامع الصغير وسحب اللين  
والعصب فأفاد فائدة من في الوبري وسحب اللين والعصب والخشيش في اللين  
وقال الشعبي حبل في الخد أي صلى الله عليه وسلم طن قصب وقال عمرو بن سر حبل حن  
حضرة الوفاء الهوا على الخد طن قصب فاني رأيت المهاجرين يسحبون ذلك والطن  
للخدم هال الراب وفي طلبة الطلبة هال الراب وأما له إذا صبه ولم يزد على الراب الذي  
خرج من القبر وفي الحنفية يملأه الزمان وعن محله كالمسألة أن يزداد على راب القبر ولا يزداد رايه  
للحنن عن أبي حنيفة دكم في الحنن ولا ينقل ويرى قبر الراب في قبر آخر وفي استحباب حتى الراب  
عليه رواه أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جبان ثم أتى النبي في  
عليه من قبل رأسه فلما رواه بن عجله فوالله لا يسجد في قبره ولا يسجد في قبره  
يرجع وبه قال موسى بن طلحة ويريد من أبي حنيفة والبر واللب وما لك وإن حنبل  
وأبو هريرة وقال الشافعي يسجد وسجد عن مالك في الجلاب للجمهور ما رواه البخاري  
في صحيحه عن سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسننا وأسند الجاد  
عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في قبره وعن محمد بن علي أن قبر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مسنم وعن الشعبي قال رأيت قور شهد أحد مسنه وعن محمد بن الحنفية



انه جعل قريش عباس مستموا قال سمن الامة السخشي الربع من شعار الرافضة وقال بن قدامة  
السطح هو سعار اهل البدع فكان مكرها ولخار السمن ابو علي الطبري وابو علي  
ابن ابي هريرة والحنيني والغزالي والرواني والسخشي وذكر القاضي حسن اتفاقهم  
علمه وحالفوا الشافعي في ذلك فان كل قديم روى الترمذي عن ابي الجراح الاسدي  
واسمه حنان قال لي على الا اتيك على ما نصي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا  
ادعي في امر ولا اسوسه ولا عمالا الا طيسته قيل له المراد به هذه المسرة التي  
تطلب بها المباهاة فان كل قديم روى ابو داود عن القسرين محمد قال دخلت على عائشة  
فبت يا امامه المسقى عن قديم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلسفت لي عن يمينه فمور لا شرف  
ولا لاطية مبطلوه سطح الفضة الخرام ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فمور ما وانا بكر  
راسد بن ابي النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وراسه عند رجلي النبي صلى الله عليه وسلم  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في القوي ورواه القسري اصح واولى ان يكون محفوظه قال صاحب  
الكتاب هذه كبر منها ما رافلا فم من باب التعصب والعناد والا فلحد يرحم رواه ابني  
داود علي رواه البخاري في صحيحه قال صاحب المعنى رواه البخاري اصح واولى وذكر  
ابو الفرج في المحقق انه رواه مسلم وهو صحيح ورواه ان النبي صلى الله عليه وسلم سطح  
قبر انداسه رضي الله عنه ووضع عليه الحصا ورش عليه الما من رواه الشافعي  
والنهي في ما سنا ضعيف سهل فاكه النووي في الشافعية والاطح مهور وهو الاصح  
والرافضة الطائفة المتدعة سموا بذلك لرفضهم زيد بن علي فلن هذا الاسم كل من علا  
منهم في مدية وفي الدال للقاضي غياض وتسميها احبارا اكثر العلماء وجماعة اصحابنا  
وابي حنيفة والشافعي وفي المسوط عن الخفي قال حدثني عن ابي القاسم صلى الله عليه وسلم  
وابي داود عن مسنة عليها فلق من مدر وملة في الدخنة المائلة وقوله في الكتاب  
لانته صلى الله عليه وسلم روى عن مرسع الفور لا اصل له وفي الخط وسمن القبر قد راج  
اصابه او شبر وفي قاضي حان در سبر وفي البدايع او الير فلا وفي المهدك وسخض القبر  
قد رشح وفي الخط ولا حصص الفور ولا بطن في رواه الاخرى وكه الخخص الحسن  
والخفي والنوري وما لك والشافعي واحمد واباح الطستن بن حنبل وكذا في الواقعات  
وفي منه المعنى الخمار لا يكره وكه ابو حنيفة ان بنى على القبر او بوطا او مجلس عليه ايتام

علمه او يقضي عليه حاخدا الانسان من نول او غائط او يعلم بعلامه او يصلي اليه او  
يصلي بين الفور وحمل الطحوى الخلوس المهي عنه الخلوس لفضا الحاجة وكه ابو يوسف عليه  
ان كتب علمه وفي قاضي حان ولا ماس من باب شي او موضع الاحجار ليلون علامه وفي الخط  
لا ماس من الحاجة عند الضرر ولا ماس برش الماء عليه حفظا للتراب القبر حتى لا يندرس  
وكه ابو يوسف لا نه يحرق محرق الطستن ولا ماس يحرق او يحرق بضعه عليه قال المرغشاني  
عند البعض قال في الخط لما روى انه صلى الله عليه وسلم وضع على قبر ابي حنيفة محجرا  
وقال لا عرف قبر اخي وقد قدم بطلان ذلك وانا فخل ذلك في قبر عثمان بن مظعون  
رواه من ملحه وعن حابر رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحصص  
القبر وان يعبد عليه وان يبنى عليه رواه مسلم والنسائي وابو داود والترمذي  
وصححه ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحصص الفور وان يكتب عليها وان  
يبنى عليها وان يوطا وعن الحسن بن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تزال الميت سمع الا دان ما لم يطن قبره ذكره في المعنى وبلغه ان يدفن رجلا في قبر واحد  
قال القدوري في شرح السخشي في المبسوط والمرغشاني في الدخنة ان وقعت الحاجة  
الى الزيادة فلا ماس بان يدفن الانسان في القبر وفي المرغشاني وحسبه وهو اجماع  
وفي البدايع وتقديم افضلها ولداني المرغشاني وحمل من كل اس حاجر من الراب فكون  
في حكم قبرين وقدر الرجل في الحد وفي صلاة الختان وقدر المرأة على الرجل الى القبلة ويكون  
الرجل الى الرجل ادرب والمرأة عنه احد وفي الخط وحمل الرجل الى القبلة ثم خلفه الغلام  
ثم الحسي ثم المرأة ثم الصبية وفي النوري لا ماس بعزبه اهل الميت وبعيهم في الصبر  
وعلى المعزى رضي الله عنه عز وجل لنال نواب الصابر من والدع الملت بالرحمة والمغفرة  
وفي المرغشاني بعزبه لصاحب المصيبة حسن ولا ماس بان يحسوا في الميت او المسجد والناس  
بانوزهم وبعزوزهم وروى انه مات لعمر بن عبد العزيز اخذت فانوه للعزبه فلم يقبل منهم  
وقال كابو لا عزون في امرأة الا ان يكون اما ومكة عن مالك ويكره الخلوس على باب الدار  
وما صنع في بلاد الجعر من فرش السبط والقمار على قوارع الطر من افق القمار اما العزبه  
فلقوله صلى الله عليه وسلم من عزى حصابا فله مثل لحم رواه الترمذي وابن ملحه عن ابن  
مسعود قال النووي انسان ضعيف وعن ابني بن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من



عزى على كسى بردافى الخند رواه الترمذى وضعفه وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال ما  
من مؤمن يعزى اخاه بمصيبة الا كساه الله من خلال الكرامة يوم القيامة رواه من ملحه وروى  
ان الحضرة عليه السلام عزى اهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم فقال ان في الله سبحانه وتعالى  
عزاً من كل صبيبه وخلفاً من كل هالك ودرجاً من كل فاسد ما لله فقوا واما فارجوا  
فان المصائب من جنس التواب رواه الشافعى في الامام سناضعف وداه عن الحضرة  
غير الشافعى وفيه دليل على ان الحضرة وهو قول الثعاللى وقال بعض المدرسين انه ليس حياً  
م بل كان رسولاً بنا وول كان بنا وول كان ولياً وول كان ولياً قال النووي وهو غلط  
والدراك الحار ويقول للعترة اعطى الله اجره وحسن عراك وعرف لمشتك واكرهه على  
انه يعزى الى بيته امامهم بل كان خلافاً عليه لخرن وفيه المسئلة ما سناحكوس للعترة  
بله امام وغير المسجد من غير ان يتركوا اماماً وسعوز الفزاة لا يعطونهم شيئا ويكره  
المسجد وفي غير تركه احسن وفي جمع الفارس لا يكره في المسجد ايضا لا يكره ومثله في جامع  
العترة ودرها سله امام قال النووي وقال التورى وابو حنيفة يعزى بعد الدفن لانه حيا  
احرم وورد كرهت مذهب الى حنيفة خلاف ذلك وحطس لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
المسجد حين صلح جعفر وزيد وعبد الله بن رواحه رواه ابوداود وهو مذهب مالك وكرهه  
الشافعى قال صاحب المذهب لانه محرف والمحدث بدعه وهو قول من جنبل على ما حكاه ابو  
الخطاب واسئل ذكره في المعنى وفي المذهب في الوافاة ومنه المذهب في ساح الحار الضيافة  
عبد المصنف وبيته اماماً لها بخلاف السرور وعن جبر بن عبد الله النجلى قال كان بعد الاجتماع الى  
اهل المسب وضعف الطوام بعد دمنه من الناحية رواه احمد وابو داود ورواه عن ابي داود انوا يعقرون  
انه صلح الله عليه وسلم قال لا عقر في الاسائر رواه ابوداود واحمد وقال عبد الرزاق كانوا يعقرون  
عند الفريضة او ساء ورواه صلى الله عليه وسلم اصنعوا لا اجمعوا طعاماً فعدوا اياهم ما يغفرهم  
رواه الخمسة كل النساء والكرامة في صنع الطعام من اهل الميت للناس وبه قال الشافعى واحمد  
فروع لا تدفن الميت في داره وان كان صغيراً بل تدفن في مقابر المسلمين لان  
يعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وحصت الامم عليهم السلام يدرك شخص  
ابوكه وعمره من ذلك رضي الله عنهما لسرف جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت  
عائشة ان ابيها لا يدفن معهم وادفن مع صواحيه بالمقبر لا اركى به ابداحسب ان ترك

بدفها معهم وهذا من تواضعها وافتراؤها بفضلهم وفي الحار قال عمر لانه عبد الله اذهب  
الى عائشة امر المؤمنين قبل دفن عمر عليك السلام اسألها ان تدفن مع صاحبى قالت كفى اريدك  
فلا وترنه اليوم على نفسي فيما ادرك له مالديك قال ادركك ما امر المؤمنين قال ما كان  
شيئاً اهم الي من ذلك المصجع فادافست فاحملونيهم سلواهم فل ساسر عمر من الخطاب فان  
اديت فاداموني والله فاداموني في مقابر المسلمين وانما ايسادها عمر في ذلك لان الموضع  
كان بها ولا يستع اخرج الميت من القبر بعد الدفن لا بعد رقت المدة او رقت والعذر  
مثل ظهور الارض مسحقه او اخذ السفع لها بالسفعه دهرها في الوافاة وغيرها وفي الجوا  
امراء مات ولدها في الغزبه ودفن هناك والامر لا يقبر عنه لا ينشئ ولا ينقل الى بلد اخر  
وعلمها ان يقبر ويسحب ان يدفن حيث مات في ماله ورواه ان ينقل ميلاً او ميلين ولا باس  
به وقل مادون السفر وقل لا يكره السفر ايضا وعن عثمان رضي الله عنه انه امر يقبور  
باس عند المسجد ان يحول الى المقبر وقال توسعوا في مسجدكم وقل لا باس في مثله وعن  
محمد انه اثم ومعصية وفيه المسئلة معابر بلخ الملاحضه للحول لا يحول لهم الى موضع  
اخر وقال المارري ظاهره مدتها حوار نقل الميت من بلد الى بلد وودعات سعد بن ابي  
وقاص وسعد بن زيد بالعقود ودفنوا بالمدن وفي الحار قال الشافعى لا يحل نقله الا ان يكون  
يعرب مكة او المدينة او بيت المقدس واخبر ان ينقل اليها الفصل الدفن فيها وقال البغوي  
والمدني يكره نقله وقال القاضي حسن والدارمي والمولى بحر نقله قال النووي هو  
الحصح لان السرور ورد سجود دمنه وفي نقله ماخره وفيه انها كره وعرضه للغير وعنه ذلك وقد  
صح عن جابر قال كنا حملنا القلي يوم واحد لمدفنهم فجاءنا دى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مكران يدفنوا القلي في مضاجعهم فردوا بهم رواه ابو  
داود والنسائي والترمذى وقال حديث صحيح واما ينشئ القور فلا يجوز غير سبب شرعي  
ولم ير ان جنبل باسا ان يحول الميت من قبره الى غيره قال في نيش معاد احراره وحول طلبة  
وخالف الجماعة في ذلك ولا يكره الدفن لئلا والمسحب الهار وهو قول اهل العلم من فقهاء  
المصار منهم عقبه بن عامر وسعيد بن المسيب وسريح وعطاء والنوري والشافعى واحمد  
واسحق وكرهه الحسن البصري والظاهره لم يرد جابر رضي الله عنه قال ربح النبي صلى الله  
عليه وسلم ان يقبر الرجل بالليل حتى صلى عليه الا ان يضطر انسان الى ذلك رواه مسلم والعامه

ذكر فضل الميت



ما روى جابر بن عبد الله قال رأى ناس يزار في القبر فابوها فادار رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في القبر واداهو يقول ناولوني صلحبل وهو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر  
 رواه ابو داود على شرط البخاري ومسلم وروى البخاري ان ابا بكر لم يوف حتى امسى  
 الليل ودفن قبل ان يصبح ودفن عاتقه وعاظه وغيرهما من الصحابة ليلا والنهي في  
 حديث جابر عن دمه قبل الصلاة عليه وفي المعنى دمع عمان وان مسعود ليلا وقالت  
 عاتقه كما نفع صوت المساح من اخرا الليل من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولطف  
 مشاكف في الملقن بعد الموت والرهيم على ان الملقن قبل الموت لا بعده وقبل الاومر  
 به ولا مع منه وقال من قرأه في المعنى لم يجد عن احمد في الملقن بعد الدفن شيئا ولا علم  
 فيه للايمه فولا سوى ما رواه الا بر ما قال قلت لابي عبد الله يعني احمد هذا الذي يصنعون  
 اذا دفن الميت ينفذ الرجل عند راسه ويقول ما فلان من فلانة اذ دفن فارق عليه  
 شهادة ان لا اله الا الله فقال ما رأت احدا فعل هذا الا اهل الشام حتى مات ابو الخبير  
 حاسا فقال ذلك وكان ابو الخبير يروي عن ابي بكر بن ابي مريم عن اسباطه انهم كانوا يفعلونه  
 وفي شرح المذهب للسوى يقول ما فلان يا ابن فلان او ما عبد الله بن امه الله اذكر العهد الذي  
 خرج عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله وان  
 للحدس والبارح وان العرش حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله سميع عليم في القبر  
 وانك رصب بالله ربا وبالله تكلما وعلما وعلما وعلما وعلما وعلما وعلما وعلما وعلما وعلما  
 فله وبالمؤمن لحيواتا وفتنه فان منكر ومكرا ما خذل واحد منهما بل صاحبه ويقول انطق  
 بالا بعد عدم لمن حجه فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف امه قال يتسببه الى امه حرا  
 يقول ما فلان بن حواذله ابو الفير الطيراني في معجمه باسناد ضعيف من حديث ابي  
 امامه ورواه من ساهن باسناد انه صلى الله عليه وسلم قال اذا مات احدكم فسيونم عليه  
 الراب فليقر احدكم عند راسه فخره ثم لعل ما فلان من فلانة فانه سمع ولا يجب  
 ثم لعل ما فلان من فلانة المائنه فليستوى فاعدا ثم لعل ما فلان من فلانة فانه يقول ارشدنا  
 مرجا لله وليس لا سمعون فيقول اذا جاء حجه عليه من الدنيا الحرب وغير الخلف  
 لا يلقن عبده هرا و الذي صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما رواه  
 مسلم وغيره من حديث ابي سعد الحروري رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم

nel

لغتوا وما كرمه الله الا لله وقد علموا واوله فلا فخذ سوال منكرو نكر عن اس  
 امن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العهد المومن اذا وضع في قبره ونوى ذهب  
 اصحابه حتى انه سمع فرج نعالهم اياه ملان فاقعداه يقولان له ما لي يقول في  
 هذا الرجل محمد يقول اسهدانه عبد الله ورسوله فقال انظر الى مقعدك من النار  
 ابدك الله به مقعدا في الجنة قال صلى الله عليه وسلم فراهما جمعا واما الجاف والمنا  
 مقول لا ادرى كنت اقول ما يقول الناس فقال لا دريت ولا تلبت لم يضرب  
 مطر من جريد صر به من اذنه فصيح صححه سمعها من بله الا العقلين رواه البخاري  
 ومسلم وفيه دليل على ان المشي بالعلم لا بأس به من المعابر اذ المراد بها الماشي  
 بوضعه ان الصحابة كانوا يحجون الى القبور لدفن الموتي ويجلس النبي صلى الله عليه  
 وسلم حتى يحد ويجلس الناس حوله وقال جرير بن حازم رأت الحسن وان سير من  
 عشيان من القبور في معالها وهو المشهور من مذهب السافعي وكلم العقلين من  
 حنبل ومنع من حرم المعال السجنية دون غيرها لما روى بشر بن محمد يعرف ما من  
 الخصاصه قال سبانا اما شي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ حانت منه نظم  
 فادار رجل مشي في القبور وعليه نعلان فقال يا صاحب السبنتين القسبنتيتك  
 فطر الرجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلقها فرمى بها رواه ابو داود  
 قال الخطابي يشبه ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما كره للرجل المشي في نعله لما فيه من الخيلا  
 في موضع الخشوع والتواضع اذ فقال السبنت من الناس اهل السمر والست بكسر السين  
 الملهة جلود البقر المدبوغه بالقرط يخذ منها العال السجنية وقيل لعلها فانها نجاسة  
 وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قبر احدكم اياه ملان  
 اسودان ازرقان فقال لا حدتها المنكر وللآخر الكبر فيقول في هذا الرجل  
 مقول فلان يقول هو عبد الله ورسوله اسهد ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله  
 مقول فلان قد كذا فلان انك تقول هذا مفسح له في قبره سبعون في سبعين ثم تنوره فيه  
 وذكر نحو ما سبق فيه لثنا في قال الرمدى حسن ذكر ما ورد من الاحاديث ان الميت  
 يعذب بها اهل عليه او ما ينج عليه وسان يا ويلها وجرها العلفانه عن عمر رضي الله عنه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الميت يعذب في قبره بما صح عليه رواه البخاري ومسلم

فن

ك



وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الميت بعدد سبائك اهل عليه رواء البخاري  
ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها انه قال لها ان ابن عمر يقول الميت بعدد سبائك الحن  
فقال نعم لله كذا عن عبد الرحمن اما انه لم يكذب والله نسي او لخطا انما من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على يهوده بكي عليها فقال انهم لسلون عليها وانها لم تدب في  
قبرها رواء البخاري ومسلم وقالت حسبكم القراون لا يروون ورواها روى عن النعمان  
ان من ستر قال اعمى على عبد الله بن ربيعة فحعلت اخيه عمر سكي ولجلا واكدا واكدا بعد  
عليه فقال حسن افاق ما قلت شيئا الا قبل ان است كرك فلما مات لم يد علمه رواء البخاري  
واختلف الخلفاء في ما قبل ذلك واليه على ان ياوله اذا اوصى ان سكي عليه ويناح بعد  
موته بعدد الوصية فعرب سبائكهم عليه ونوحهم لانه تسببه ومنسوب اليه  
واما من يلى عليه اهلته ونحوهم من غير وصية منه فلا بعدد سبائكهم ونوحهم على  
ما تقدم وكان من عاد الجاهلية الوصية بذلك ومنه قول طرفة بن العبد  
ادامت فانعيني يا انا اهلته وشقي على الحب يا ابنه بعد  
وقل وكذا اد البروص برك النوح لم يردطه وهو قول داود ومن حصل له العراب  
بسماع سبائكهم وروى احمد وهو قول محمد بن جرير وقالت عائشة معناه ان الكافر  
او المذبذب بعدد في حال سبائك اهل عليه بدنه سبائكهم واجمعوا على ان النوح من  
البحر الساحة دون مجرد مع الحن وتسحب زنا الفمور للرجال ويكره للنساء  
لما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال زار رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر امه فبكى  
وابكى من حوله ثم قال اني استاذنت ربي عن رجل ان يستغفر لها فليد ان لي  
واستاذنته في ان ازور قبرها فادني في فزوروا القمور فانها تدرككم الموت رواء  
مسلم وفي الرمدى تدرككم الاخرة وفي مسلم لم ينهكم عن زنا القمور فزوروها  
وزاد احمد والنسائي ولا تقولوا هجرا اي كلاما باطلا وعن عائشة رضي الله عنها  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين  
وانا ان شاء الله بكم لاهقون اللهم اغفر لاهل البقيع الغرقدر رواء مسلم ونفع الغرقدر  
مدفن اهل المدينة والغرقدر لاهل سوك وقيل هو العويج ودار قوم نصب على  
الخصاص فالله صاحب المطالع وقيل على الندا وقولته وانا ان شاء الله بكم لاهقون

فيه اقوال لحدتها انه الحق باهل البقيع المات الترك والمالك لا جل من دخل معه  
من المنافقين حذاه الخطابي وغلط لانه لم يكن دخوله صلى الله عليه وسلم الا وحده  
وكانت عائشة حلفه من بعد ولم يعلم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم رواء مسلم وفي  
كتاب الاكل عن علي رضي الله عنه انه قال السلام عليكم اهل الديار الموحشة والمجال  
المفقر من المؤمنين والمومنات اسم لنا سلف فارط ونحن لمرتع وبكم عما قيل  
لحقون اللهم اغفر لنا ولهم وبجاوز عنا بعفوك وعنه طوي لم يكر المعاد واعد  
لحساب ومع بالهاف ورضي عن الله عز وجل واما كراهه زنا النساء للقبور  
فانها من قول الجمهور قال صلى الله عليه وسلم لعن الله زوارات القبور قال الرمدى  
حدث صحيح رواء بن ماجه واحمد ايضا وفي حوام الفقه مرار القمور من بعد ولا يقعد  
الرار وفي فيه المسد قال ابو اللب لا يعرف وضع اليد على المقابر سنة ولا مستحبا  
ولا يرى به باسا وقال علا الدين الباخرى هذا وجدناه من غير مدر من السلف وقال  
سرف الامة بدعه وعن جابر الله العلامة مشايخ مكة شكروا ذلك ويقولون انه  
عاد اهل الكتاب وفي احياء علوم الدين هو عاد النصارى وقال ابو موسى الحافظ الاصبها  
قال القمور الخراساني لا مسح القمور ولا يقبله ولا يمسه فان ذلك من عاد النصارى  
قال وما دلوه صحيح وقال ابو الحسن الرعفي الشافعي لا يستلم القمور ولا يقبله  
قال وعلى هذا مضت المسند وما بفعله العوام لان من البدع المنكرة شرعا قال  
ابو موسى روى العام عند القمور من حرس ابي امامه والحكم من الحرث وابن عمر وانس  
وعن جماعة من السلف ومثله بفعل المصحف وقال مجاهد اليه الرحمان ان قله الدمامه  
قوله الحجر عند الاستلام وقوله المصحف وعند الدعا للميت تسبق القبله عندنا  
وهكذا عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لخصار الرعفي من الشافعية ورو  
وجبطها في المقبره ووقع في ضمنه انه محدث على القمور لا يمسه فيه وان لم يضر في قله ذلك  
عشى فيه لانه طريق ولم يطره لحدونه ذكر ذلك في المحيط والوافيات وقال في المحيط  
بحري وبكم فلع الخسيس الرط من القبور لانه مسح فرما فانس الميت يتسبحه وبحوزان  
خطب الباس منه وعن هذا فالواضع للسبس الرط من غير حله لا مسح وفي  
فيه المسد بكم ان يخذل نفسه ما يوتا قبل موته ويكر الصلاة عنه وعن ابي بكر ابي رجلا

للقبور  
زيارة النساء

في  
ي  
قال



عنه سبحانه مردان حفر لنفسه قبرا فقال لا تعد لنفسك قبرا واعد نفسك للغير  
 فأبى فمد يده ان يغسل الميت والصلاة عليه ودفنه من فروع النجاة دول  
 العن في الصلوات من فرض النجاة وفرض العن وحقوقها واحدا منها حتى يلبس  
 وهو في الفعل عاجز من منها ما سكر مصلحته سكره ومنها ما سكر مصلحته  
 لكره وقال في التفسير الاول على الاعيان بمرر المصلحة بمرر ذلك الفعل بالصلوات  
 الخمس وصوم رمضان والحج ونحو ذلك فان مصلحته ذلك الخضر لله تعالى والاعيان  
 له وغير ذلك فهو المصلحة بمرر كما كبرت الصلاة والصوم وحقوقها والتفسير الثاني  
 كالنفاد العربي فاداساله انسان فالمار في الحركة يحصل شيئا من المصلحة فجعله  
 السارح على النجاة وكذا كسوة العريان واطعام الجوعان وغسل الميت وتكفينه  
 وحمله ودفنه وحفر قبره فان كل مقتضى ما ذكرت ان لا يكون صلاة الختان على  
 النجاة وان سكر من جوده من لا فإله الشافعي اذا المقصود منها المعفرة للميت  
 واحتمال حصول ذلك الثاني دون الاول باب الجواب ان مصلحته صالة  
 الختان المعفرة اما طنا واما وطعا الثاني باطل فمعنى الاول وقد حصلت المعفرة  
 ضا بالطائفة الاولى فان الدعاء طنة الاجابة فامد رجعت صلاة الختان في فرض  
 النجاة واسعد الاعان بعد سقوطها الحصول المصلحة التي هي معتد الوجوب  
 فإله ابو حنيفة وما لك ولم يبق المصلحة بمرر الدعاء وهي مصلحة دينه والشافعي  
 ساعدا على ان صلاة الختان لا يسئل بها ولا يقع ولا وجه والوجوب وقد سقط  
 بالطائفة الاولى والمدبر غير مشروع فلا معنى لاعتدائها في النجاة ولا عان بصوران  
 في المنذوبات ايضا كادان ولا فاعده والتسليم والتسليم وما يفعل بالاموات  
 من المنذوبات باليسن والطواف في غير النسيك والعمرة والصدقات وبلغ في سقوط  
 فرض النجاة ظن الفعل لا وقوعه حقيقة فان كل اذا كان الوجوب مبررا على جميع  
 الطوائف فلف سقط عن من لم يفعل بفعل غيره مع انه يقع في الفعل البدني والقاعدة  
 ان الوجبات الدينية بحري فيها احد عن احد عند القدرة وهنا اخرى كصلاة الختان  
 والجهاد مثلا ولف سوى السرح من فعل من لم يفعل جوابه ان السقوط ههنا ليس  
 سابه المعركة كما ذكره السائل في القاعدة بل من فاعده اخرى وهو عدم الجهد في التقا

اد لو في وجوب سئل العربي بعد ما ساله الواحد لبقى بالحقه باب الشهيد  
 قال في المناخ لما كان المصون منا ما جله بلسو در باب الشهيد عصب باب الحائز  
 قلت وبحمل انه لما در باب من يموت حيا اذ قد اعصم ما من يموت بسبب  
 من جهة العباد قال جواهر زاده انما سمي شهيدا لان الملكة تشهد موته اكرامه فيقول  
 بمعنى مفعول وقيل لانه مشهود له بالخلة قال الله تعالى ان الله اسرى من المؤمنين  
 انفسهم واموالهم بانيهم بالخلة الامة وقيل معنى ما عل كجليم وخبر عيسى الله حاضر وشهد  
 حضر القدس وحضرها وقيل لقامه بشهادة الخو حتى قيل وقيل لانه شهدا اعد الله له  
 من المكرامه بالفضل كذا في ذلك في الهامة لاس الا بمرر وقيل لانه من يستشهد مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم يوم القيمة على سائر الامم المكرمين وقيل لان ملائكة الرحمة تسهله ولشهادة معان  
 بانه بمعنى من ياتي قوله شهد الله فإله الرجاء ومعنى علمه بالحق له تعالى والله على كل  
 شي شهيد ومعنى اخر ومنه شهد عبد المبرر ومعنى حضر لقوله تعالى من شهد منكم الشهر  
 ومنه شهدا بدر وخندا ولا تخاف الا شهوداى بحضور جمع حاضر ومعنى حكمه كقوله شاهد  
 والوعيد ورفعه من حرير ومعنى فني فإله الفراء ومعنى علمه قاله الفضل ومعنى قال  
 فإله المورج بلفه فليس من غلان وشهد له معنى ادى فاعده من الشهادة ومعنى حلف  
 ومنه استشهد بالله وشهدا اذ صار ساهدا واسهد الرجل اذا امدى قوله  
 الشهادة من قبله المشركون او وجد في المعركة وبه اثر الجراحه او قله المسلمون ظما ولم يحجب بقتله  
 ديه فإله او قله اهل الامة او المستامنون ولم يحجب بقتله ديه وفي الرضخ هو  
 كاح سكر مختلف طاهر قل ظما في مال بلسه مع اهل الحرب او الغني او قطاع الطريق ما الى  
 قتل ولم يحجب جمل للمريض ولم يابل ولم يسرب ولم يحبس في المصراع يوما او ليلة ولم يحجب عن  
 دمه عيش ما الى جنى لو حمل للمريض ومات في يده او على ايدي الناس فحسب وان حمل كسلا  
 نساء للخل لا للمريض فهو شهيد والاصل فيه شهدا احد وقد اختلفوا في مزارعهم على الخب  
 ولم يخلوا وازاد في الحيط على الله فقال او قيل مدافعا عن نفسه او اهله او اهله او على  
 المسلمين واهل الامة ما الى مل بحددا وحر او خبب فهو شهيد وكذا القول في  
 المصطلح ما عده او نحاس او صفر او رصاص وفي البداع لو قتل في المصراع رابن حاجه  
 او بيطه فصب او طعنه برمح لا زح له او رماه بنشاب لا فضل له او احرقه بالنار وبكل

لانه حي



ما يعمل من الحديد من حرج او قطع او طعن لا يغسل فحما لغسل سلاح كالخز الكبر والخشبة  
 الكه او عذقة الفصار او حق او عريق والقاص من جبل يغسل عدة لانه سنه العود  
 وبالجز الصغير والخشبة الصغير يغسل اتفاقا لوجوب الدية ومات بركن او كركن  
 او وجد مقتولا في محله ولم يعرف قاتله او اقرسه سبع او تردى من جبل او سقط عليه  
 حايطة وعامها في الزاداب وكذا المبطلون والمطعون والغريق والخرق وصاحبات الخشب  
 وصاحب الدم والعرب والمراه جمع الذين عذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشهداء  
 فهم شهداء في الاجر واحكام الآخرة والاصل في هذا شهداء الحد وقد قتلوا اطلما وبدلوا انفسهم  
 في رضات الله فلا يلحق بهم هلكة لعدم وجود المعنى المذكور فمهم بتركهم شهداء الحد  
 كلهم مثل السيف والسلاح وفهم من خرج بالجز ومنهم من قتل بالعصا وغير ذلك وعظمهم  
 الذي صلى الله عليه وسلم في حق ترك غسلهم وفي السماع يروى بالاثار علامة تدل على قتله  
 كالبح والطنخ والاربع والمض وسيلان الدم من عنده او اذنه اذ لا يكون ذلك الا  
 خرج في الباطن وان كان سبيل من دمه او ذكره او اذنه لا يكون شهيدا لان الدم يخرج  
 من هذه المحارو من غير ضرب في الحارة اذ صاحب الباسور يخرج الدم من دمه ولجأ  
 سول دما من الخوف وسلي الخ نسان بالرافاف وكذا اذا وجد ميتا وليس به اراد الجبار  
 ودعوت من الفرع وكونه في الحركة ليس بسبب لقتله مدون الاصابه فان اصله ملون  
 بالبالا اثره بغيره بامر الفصل وبه قال من جبل وماك والسافعي لا يغسل ولا يجده  
 عليها ما ذكرناه وفي المحيط وان وجد عرقا او حريقا في الحركة ولا يدرى كيف حاله لا  
 يغسل وان كان يخرج من فيه ان ارعى من خوفه وهو در صاف لا يغسل وان لم يكن  
 كذلك فهو ميت خفف انفه فغسل وذلك البار من راسه قولهم ولم  
 بحب بقله دية يعني ان قتله لم يكن موجبا للدية حاله المباشرة والصالح على الدية  
 بعد الفصل لا يخرج من الشهداء ولذلك قيل الاب ابنه لا يخرج عن الشهادة وكذا لو  
 قتل روحها ولها منه ولد لان الموجب الاصل وجوب الفصاص وانما سقط استيقان  
 لحرمة الابوه ووجبت الدية بقله ولو قتله ببسلة او ابنه فهو شهيد وذكر في غير رواية  
 لم يحصل انه لا يكون شهيدا وفي الزاداب اذا كان قتله مصافا الى العدو مباشره او  
 بسبب الغسل وقال ابو يوسف لا يغسل وان لم يكن مصافا الى العدو وقال الحسين

ابن زياد اذ لم يكن مباشره العدو يغسل ويوم احدان يوم السبت لا حرج في غسله  
 لانه حدث من شوال سنة ثلث من الهجرة والحد جعل علامات المدينة دون الفرسخ  
 ويقال له دو عشرين وثابت عنه المشركين فيه ثلثة الاف وعده للقتل ما تفرس  
 وقتلهم اسان وعسرون رجلا ووجه المسلمين الف واخرى عبد الله بن ابي المنافع ثلث  
 العسكر فرجع الى المدينة وفي المبسوط وكفنه ثابته الذي عليه ومنع عنه الناس من  
 جنس الكفن كالفرو والسلاح والجلود والحسو والخفين والفلنس وفي المذخر والسر اطل  
 ويردون في اهانهم ماشاوا وسفصون واستدلوا بهذا اللفظ على ان عدد الميت ليس  
 بلانهم واكثرهم على مراعاة التور وسنة اللعن وقال الشافعي منع عنه الناس من غالب  
 لباس الناس كجلود والفري والحفاف والدرع والسضة والحجبة المحشوة وبه قال  
 احمد وقال مالك لا يمنع الفري والجلود المحشو والحف والفلنس وقال مطرف لا يمنع المنطقة  
 ولا الخاتم الا ان يكرهها وعن ابن عباس امر رسول الله صلى الله عليه وسلم على احد ان  
 يمنع عنهم الحديد والجلود وان يدفونوا سبابهم ودعاهم رواه ابو داود من طريق عطاء  
 ابن السائب قال للووي وقد ضعفه الكزوي وهو الذي يروى عنه صلى الله عليه وسلم انه  
 قال الطواف بالبيت مثل الصلاة الا انك تتكلمون فيه فمن تكلم فلا سجن الا بغيره رواه الترمذي  
 وكان ذلك كان من عادة الجاهلية انهم كانوا يدفون ابطالهم بالسحيم التي عليهم حتى قتلوا  
 وقد سنا عن الشبهة بهم والافصا ما روه وحنظونهم ان ساروا بالانزال عنهم ان الشهداء  
 وفما سواه كونه من الموتى وفي الوبري والاستحاني وكان ان منع عنهم جميع سبابهم ويجزئهم  
 الكفن وفي الحفة لا يكف اسدا في سباب لخر دون سبابه التي كانت عليه عند قتله ثم جهور العلماء  
 على ترك غسل الشهيد وقال من المسبب والبصري يغسل وعن ابن عمر انه قال غسل عمر  
 وكفن وحفظ وصلى عليه وكان شهيدا وقال الحسن وان المسبب ما مات ميتا حيا  
 وللعامه قوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يكلم احد في سبب الله والله اعلم من  
 تكلم في سبب الله الا حاق به القامة وجرحه شعب دما اللون لون دم والريح ريح مسك  
 رواه البخاري وعنه صلى الله عليه وسلم قال في احد لا يغسلوه فان كل حرج او لهم  
 نفوح مسدا يوم القامة رواه احمد وقال صلى الله عليه وسلم في شهداء احد رماؤهم بملوهم  
 ودعاهم منفق عنه ذكره سمس الدين سبط بن الخوزي قوله صلى الله عليه وسلم



ان اهل العلم اختلفوا في الصلاة على الشهيد فذهب اهل العراق والسام الى انه يصلى على  
 الشهيد وهو قول من عباس واسم الرضا وعقبه من عامر وعلمه وسعد بن المسيب والحسن  
 ابن الحسن البصري ومجول والوري والاوزاعي والمزني ورواه عن احمد واحمد بن  
 الخلال وقال في موضع اخر يصلى عليه وفي رواية المروزي الصلاة عليه لجود وقال ايضا  
 وما لك واسحق لا يصلى عليه وهو قول اهل المدينة قال المروزي في شرح المهذب المذهب  
 للزهر جرم الصلاة عليه وقال من خبر في الخلق ان شأوا وصلوا عليه وان شأوا تركوها عملا  
 بالامر من ائمة الاثني عشر من جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم امر بدفن شهداء ارضى الله عنهم  
 في ديارهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري والترمذي وصححه وقال الشافعي  
 في الامر لعل ترك الصلاة عليهم لا يسفهاهم عنها مع الخفيف على من بقي من المسلمين وقالوا تركت  
 الصلاة عليهم برغبة في الشهادة لسألو ادرجه لا يسفها عنها ولا على الرغبة في النبوة  
 لانها ليست لسببها وانما حرمت عقبه من عامر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم حرم يوما  
 صلى على اهل المدينة على الميت ثم انصرف الى المنبر فسق عليه وروى البخاري في  
 صحيحه انه صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء الجند من ثمنين في الجند والاحياء والاموات  
 وعن ابن مالك البخاري قال كان جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 اليه فمضى صلى الله عليه وسلم ورواه الطحاوي والدارقطني وروى المصنف  
 ابو جعفر الطحاوي عن ابن عباس وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء الجند  
 وكان في ثمنين تسعة وثمانين فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 على شهداء الجند وكان في ثمنين تسعة وثمانين فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 وقال ما على هذا اسعك ولكن اسعك على ان ادعى ما دعا واسار الى حلقه بيهام فاموت وادخل  
 الجنة اني بالرجل قد اصابه سهم حيث اشار فكفر فحبة التي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم  
 فان من صلته ان هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيك فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 وصلى عليه ورواه النسائي ايضا وقال الطحاوي وعن ابن عباس رضي الله عنهما في موضع  
 يدعى عشرين فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 عليهم وعلى جرحهم قال الطحاوي وروى انه صلى الله عليه وسلم صلى على جرحه سبعين  
 وذكر عبد الملك بن عبد السلام في شرح المصنف انه صلى الله عليه وسلم صلى

على جرحه ثم جعل يوتي باصلي موضعون الى جانبهم فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 ثنتين وسبعين صلاة وسعد بن مسير عن انس قال كان عليه السلام اذ صلى على جنازة  
 كبر اربعاً وانه كبر على جرحه سبعين فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم صلى يوم احد على قتلى احد فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 نفسا او اسن وسبعين نفسا فاذ صلى عليه سبعين صلاة مع كل تسعة او عشرة فهو عاشر  
 يكون عدد هرسبعائة وهذا طعن الشافعي والعدري عن هذه الرواية ان الراوي جعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم يصلي عليه مع كل واحد من السبعين لما صلى عليه مع كل عشرة قال الشافعي  
 في شرح القدرى معنى ما روى انه صلى عليه سبعين صلاة اي صلى على سبعين نفرا وحين  
 موضوع من يدعي بدعواه مع كل صلاة قال الشافعي باوجه انه كان موضوعا من يدعي  
 وموتى في واحد واحد فمضى صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا رواه احمد بن مسعود  
 رضي الله عنه فظن الراوي انه صلى على جرحه ايضا مع كل واحد ومثله في الحديث الطحاوي وفي  
 حديث انس انه صلى على سبعين من يوم احد فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 صفه لركة حتى يحضر في طون المساجع ثم لفه في ثمنين فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 هذا المذهب انه صلى على جرحه وهو اصل شهداء الجند من ثمنين تسعة وثمانين فمضى صلى الله عليه وسلم  
 لما صلى على جرحه فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 عشره الوجه الاول ان رواه جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 عرف في الرجح واصول لفقه الوجه الثاني ان جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 لانه استشهد به وابوه ذكرها البخاري والبيهقي وادخله في جرحه الى المدينة ليدبر كيف يعلمهم  
 البهايم سمع شاذي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 حاضر احسن صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 راي الصلاة عليهم ونظمه ماخرجه ابو داود على اسماء انه صلى الله عليه وسلم وعمره عاشره فمضى صلى الله عليه وسلم  
 الميت ولم يصل فيه وكان قد خرج من الكعبة لطلب الماء وروى مسلم عن بلال انه صلى  
 فيه من اليهود من المهاجرين وقال امامه نفسه فاحذر الناس بقول بلال ورواوه اول  
 هذا لما ذكرنا انه غاب عند صلاة صلى الله عليه وسلم الوجه الثالث ان الجاد ساكن  
 فمات اولي قال محمد بن عبد الله الكبري اخذنا ما اجمع عليه العراقي والشاردون ما اقره به اهل







لا يغسل عبدا وهو قول السعبي ولا وزاعي والنوري اسحق لحدى الروايتين  
عن احمد وقال مالك والشافعي يغسل الاثر قبل في المعرك ولو خرج في المعرك  
وقطع بئوته منه وفي بعد انقضاء الحرب فيه جباه مستقره فهو كمن اصحبا  
ليس شهيدا موالا وسرب وصلى وتكلم ومضى زمان طويلا في جريان القول  
وقيل اهل النعم يغسلون على في اصحاب القول وفي كل طماع الطريق طريقتا ولما  
في غسل المصوص طريقتا ولو اسرا الكفار مسلما وقلوب صراغسله والصلاة عليه  
وجها ان اصحها انه ليس شهيدا وعبدنا شهيدا وبه قال مالك واحمد وقيل اهل  
النعم وقضاء الطريق المصوص شهيدا قال بن سيمه الصحيح ان المقتول طالما لا يغسل  
لما روى عنه الله بن احمد في المسند عن عبد الله بن فروخ قال شهدت عثمان وقد دفن  
في بابه مدحاه ولم يغسل وروى سيف في الفوج ان عثمان دفن لله المست ولم  
يغسل ولم يسمع احدا من الصلاة عليه واوصى عمار ان لا يغسل وقال ابو نؤن في  
سابق فاني محاصر وقالوا اوصى اصحابنا ان لا يغسلوا من غدا فلا يروا غنا بواب  
ولا يغسلوا غنا دما دله في المعنى فان قتل عمر وعلي شهيد وقد غسلوا صلى الله  
لكنهما لم يفتلا في المعركة فلما دارت اثار عمارش يومين وفي الاستعجاب استدعى عمر  
طينا فقال اي الشراب لحد الك قال السد فقي سيد الفرج من بعض طعمه ثم  
سرب لبنا فخرج من الطغنه وقتل على ايمان عشره لله مضت من رمضان ودفن في اول  
لله في العشر الاخر فقد ارسكل منهما قول الله واذا استشهد المحب غسل  
عبدا حنيفه رضي الله عنه وهو قول وزاعي وبه قال احمد وسحنون من المالكية  
واين سرح والي هيرين من الشافعية وقال ابو يوسف وحيد واشهب والشافعي لا يغسل  
كفره من الشهداء وان ما وجب للحنابه سقط بالموت وما يجب بالموت منعت الشهداء  
ولان الغسل للحنابه ولم يوجد الا حنفية ان حنظلة من الراهب وقال السهيلي  
في روض الصف وعبد الملك النيسابوري في شرف المصطفى هو حنظلة بن ابي عامر و ابو  
عامر اسمه عمرو ومثل عبد عمرو بن صفى و في فاضل جان ابن عامر وهو فاطم استشهد  
يوم احد فغسله الملائكة قال صلى الله عليه وسلم اني رأت الملائكة يغسل حنظلة بن ابي  
عامر بن النعمان والارض على المرن في صحائف الفضه قال ابو اسيد قد هبنا مطرا اليه فاذا

ففي

رأسه بقطر ما فحقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرته فسالها فخير  
انه خرج وهو حنوب واولاده سمون اولاد غسيل الملائكة قال النوري رواه السهيلي  
ما سنا دجيد من رواه عبد الله بن الزهر من سلام قال بعدة هو حنوب صعبت ورواه  
محمد بن اسحق في المغازي ايضا وكان يغسل الملائكة له تعلمنا لغسلهم ادر عليه السلام  
ولان السهاده ما فوه وجوب غسل الميت لا رافعه لغسل وجب قبل اموته وعنده  
صلى الله عليه وسلم انه اسرع الى حنان سعد بن معاذ فقال حفت ان نسقنا الملائكة  
الى غسله كما نسقنا الى غسل حنظلة ذلك انه لو امر بغسله الملائكة لغسله النبي  
صلى الله عليه وسلم فسقط غسله بفعل الملائكة ذلك من سمه في كتاب شرف المصطفى  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي حنظلة من الراهب وحمه من عبد المطلب  
لغسلها الملائكة وكان ابو عامر يعرف بالراهب في الجاهلية وخرج الى مدقم قد مرع  
فراش يوم واحد محاربا وما فتح مكة هرب الى هرقل وهلك هناك سنة سبع وفي الصحابة  
اربعة اسما وهر حنظلة ذكر ذلك ابو عمر في الاستيعاب وقالوا لو كان غسله واجبا  
لما سقط بفعل الملائكة وكما امر النبي صلى الله عليه وسلم بحنظلة او رد في سرح هذا السؤال  
فقال ينبغي تكفينه لو كفته الملائكة بالسندس ولا يلزم من كون النبي حنظلة ان يكون رافعا  
لان الرفع اسهل من الرفح فصار الجحاسة وعلى هذا الخلاف الحاضر والفساد اذا ملنا بعد  
طهرها ولذا قبل الانقطاع في الصحيح وفي البداه في الصحيح عنده وهو رواه الحسن بن ابي حنيفة  
وفي رواه ابو يوسف عنه لا يغسل ذكرها في التحفة والمفرد وجهه عدم وجوب الغسل انها  
قبل وجوبه ووجه الوجوب ان الدم سقط قبل قتلها فصحت غسلها وان الواجب بوجود  
السيلان نفسه بل ليل سائر الاحداث فان انقطاع شرب صحه الطهارة والاصح عند الحنابلة  
انها كالجنب ذلك من سمه في سرح الهداية ولم يذكر من قدامه في المعنى لعدم وجوب الغسل  
والصبي والمجنون اذا كانا شهيدين لا يغسلان عند ابي حنيفة خلافا لأكبرهم لعموم الشهادتين  
عن بعضنا وهما احق بهذه الكرامة وقال بن قدامة في المعنى ان حارثة بن النعمان وعمد بن  
ابي وقاص اخا سعد كانا من شهدا احد وهما صغيران قلت هذا غلط لان عمر بن  
ابي وقاص قتل يوم بدر قتل احد وروى بن سعد في الطبقات انه قتل يوم بدر وهو من  
شت عشره واما حارثة بن النعمان فوفى في خلافة معاوية وشهد بدر واحدا والمشهد كلها



وانما حاربته المستشهد غلما هو حاربته من الرمح الا نصارى بل يوم يدركوا في الصلح  
وغرها وليس في علي احد من اسمه حاربته ولا حاربته كحال ذلك من سمع في شرح الهداية  
ولا في حقه ان السيف كان طهره في حق شهداء احدنا سغنى عن الغسل والاصل  
وجوب غسل الميت وليس الصبي والمحزون في معناه لم يحدروا فوقعه طهره في حقهما  
ولم يحد فيهم صبي ولا محزون حتى يجمعا فيهما في غسل الوضوء وفي المبسوط والصبي  
غير ملحق ولا غاصر نفسه في حققة والخضر عنه في حققة هو الله تعالى فلا يلحق به الى  
انما اثر الشهادة عليه لعله يدونه فوالله ولا يغسل عن الشهادة ولا يرفع  
عنه ثيابه وقد اوضحناه وتامه قوله ومن ارسل غسل ارس فلان على  
ما يسمو فاعله اي حمل من الحركة ريثما اي جرحا وبه رفق ذكره للجوهري وفي العرب ارس  
الجرح اذا حمل من الحركة وبه رفق من كانه حديد يكون ضعيفا او ملحقا لثمة الماء ومراد  
الفقه انه عرق وصار حلقا في حكم الشهادة لئلا يراه الحياه ومرافق الدنيا والآخرة  
ان ياكل او يشرب او ينام او يداوى او يغسل من الحركة حيا او يصلي او يستلم حمله في رواية  
ابن سماعه عن ابي يوسف وفي رواية عنه ان يزيد على حله وفي البدائع او باع او باع  
او يلمر حلا طويلا وذكر ابن سماعه ان اثار العلامة بمنزلة الاكل او اواه فسطاط او حمده  
او غضي عليه وقت صلاة كامل ذكره في الدخاير والريادات والواري وغيرها ورواية  
عن ابي يوسف وفي الحجة او غضي عليه وقت صلاة وهو يعقل ويصدق على اربابها بالاحتياج  
القضاء بركها وفي الدخاير والواري وغيرها ان عاشر في مكانه يوما وليلة يغسل  
وفي البدائع او بقي في مكانه حيا يوما كاملا او ليلة كاملة وهو يعقل او قام من مكانه او  
حول من مكانه الى مكان اخر وفي الريادات هذا ظاهر المذهب كانه اذا كان في النضبط  
ولان ذلك الزمان يحتاج الى زمان اخر في التعريف فلم يكن معروفا بنفسه بل غيره وفي  
نوادير سر عن ابي يوسف اذا مكث الجرح في الحركة اكثر من يوم حيا او امور في المال  
وهو يعقل او لا يعقل فهو بمنزلة الشهيد قال الهري انه لو قابل اليوم كله ثم خرب  
مستأمن حيا صابته في اول النهار كان شهيدا وان تصرم المال بينهم وهو جرح في  
المعركة فمكث وقت صلاه لا يكون شهيدا وذكر الدخاير في خصمه ان عاشر في مكانه وهو لا  
يعقل لا يغسل وان اراد على يوم وليلة لانه لا يسفح حياته فان لم يست وفي الدخاير ولو

ساعات

كانوا في معجزة العيال فوجدوا حرا فخلعوه والقوم في العيال ثم مات فهو شهيد  
قال الحاكم الشهيد ومجرد حمله ورفعته من الحركة والعيال على حاله بعد ان جعله مرتبا  
وانما ارسا به بذلك بعد تصرم العيال وفي الحجة والمفد والمجبط او بقي يوما وليلة  
في الحركة وان كان لا يدر على الصلاة ان كان يعقل فهو مرتب وان بقي حيا اقل من يوم وليلة  
وهو يعقل فليس مرتب وان كان مخفى عليه في ذلك فليس مرتب وان زاد على يوم وليلة  
وروى عن محمد بن علي ذلك الا انه قال ان بقي في مكانه يوما كان حيا وان لم يكن عاقلا  
وان كان اقل لا يكون حيا وفي قوله او مضى عليه وقت صلاة كامل فله نظر ومضى وقت  
كامل عليه ليس بشرط او حوب بذلك الصلاة عليه بل لو جرح اخر الوقت ثم خرج الوقت  
وهو حي ممكن من اربابها ذلك الصلاة دناءة وفي مشهور قول مالك اذا حمل حيا  
يغسل الا ان يكون في عمه الموت ولم ياكل ولم يشرب درهم في الدخاير وقال ابن حنبل في رواية  
استحق من هاتين ان حمل وبه رفق او اكل او شرب او بال او نام او عطس فانه يغسل  
الا ان يكون به جراحات كثيرة وقال استحق ان يحمل من موضعه ثم اكل او شرب يغسل وقال ابو  
الربيع بن عيسى اذا انقضت الحرب وطالت حياته ثم مات من جراحته فانه يغسل من غير  
خلاف فاعله ولو اوصى بشئ من امور الآخرة كان ارسا عند ابي يوسف خلافا للمجد وفي  
الريادات جعل هذا بخلاف بينهما في امور الدنيا وقال الشهيد قبل الاختلاف فيما اذا  
اوصى بامور الآخرة وبامور الدنيا اتفاق انه يغسل وهذا موافق لما في الكتاب وقيل الاختلاف  
وحواب ابي يوسف مما اذا كانت الوصية بامور الدنيا والاهتمام بالآخرة وحده موافقه  
فيه وحواب محمد بن عيسى اذا اوصى بامور الآخرة وابو يوسف موافقه فيه وقال في المجبط  
وهو لا ظهر وفي شرح المصطفى لعبد الملك بن محمد النساوري عن جراحه من زيد عن  
اسه قال عتني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما احد اطلب سعد بن الربيع وقال لما  
رايته قامراه السلام وقل له يقول لك رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يجدك قال جئت  
اطوف بين العلي فاصبته وهو في اخر دوق وبه سبعون ضربة ما من طعنه رجم وضربه  
بسيف ورميه بينهم فقلت له ما سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عليك  
السلام ويقول لك خذني لئلا يفجرك قال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك السلام  
قل له يا رسول الله احذر اخي الحنة وقل له يومى انصارى العلى اسلم من عني ارجو من عياض



الحرف من هشتام فادان اسقه فادار جل بيطر اليه فادوني الى ان اسقه وذهب اليه  
لا سقه فاد الخ بنظر اليه فاد ما الى ان اسقه فلم اصل اليه حتى ماتوا جميعا انتهى كلام  
صاحب الفروع فابر كل واحد منهم صاحبه على نفسه او امتنع خوفا عليه من نقصان  
السهمان بشرط الما الذي هو من لوازم الاجل حتى لا ينالوا من مراقي الدنيا وقال صاحب  
الكتاب ما تواعظا شوا الحاس يدار عليهم خوفا من نقصان السهمان وفي الصحاح الحاس  
حل انا فيه سراب وفي النهاية لا ينال ثمره ناس الا اذا كان فيها سراب قال وقبل الحاس  
لها على الافراد ولا جماع في المعرب لا ناس الا اذا كانت فيها خمر وقال الاستاذ  
العلوي في نفسه الحاس انا فيه سراب ولا يلون الا فقوا وفي قول صاحب اللان الذي فيه  
ما ناس بنظر والحاس مونه والفسطاط الخمر الكبر وفيه ست لغات صرافا وكسرها  
وبالما كان الطاهر والي وسديد السن بفرطه ولا ناس صرافا وكسرها ذكرها من قبته قوله  
ومن وجد قبلة في المصر غسل لان الواجب فيه الدية والقسمه فلم يكن معنى شهرا احد  
الا اذا علم انه من محله طما معناه وعلم قائله ذكره في الاسرار والذخيره اذ وجوب الفصا ص  
لا يخرج عن السهمان عدله انه عقوبه فان في معنى سجد الحد لان العقوبه على قائلهم في  
الدنيا ان وجدوا في الاخيه ان لم يوجدوا وقد ذكرها في اول الباب والسرفه ان وجوب  
المال دون القصاص دلل حقه الجايه لان المال يثبت بالسببه والقصاص لا يثبت بالشبهه  
ومن قبل في حيا وقصاص غسل وصلى عليه ولما ادا مات في حيا او عزير او رجيم او  
عدا على قوم فقتلوه لا به ظلم نفسه فلم يكن شهيدا ومن قبل من البغاه وقطاع الطريق  
لم يصل عليه وفي المبسوط وروى المعلى عن ابي حنيفة ان الباغي لا يغسل ولا يصل عليه وكذا  
قطاع الطريق وهو قتلهم وفي الذخيره عن محمد في التوازل قاطع الطريق لا يصل عليه سوا  
من في الحرب او قتله الامام حيا وفي الملقطات ان قتلوه بعد ما وضعت الحرب اوزارها  
صلى عليهم يعني البغاه وكذا قطاع الطريق اذ اقلوا بعد سوب يد الامام عليهم والما يصل  
عليهم اذ اقلوا في حال المحاربه والحرب وفي الذخيره ذكر المصدر الشهيد في الواقات  
ان قتلوا في الحرب لا يصل عليهم وان قتلوا بعد ما وضعت الحرب اوزارها صلى عليهم  
ولما قطع الطريق ان قتلوا في حال محاربتهم لا يصل عليهم وان قتلوا اقلوا يصل عليهم  
لا تهم تركوا البغي قال ابو الميث وبه نأخذ ولم يذكر انهم هل يغسلون في ذكر نجر الدين

السفي اخلاف المساخ قبل يغسلون لفرق بينهم وبين الشهداء وحكم المقتول بالمعصيه  
حكم الباغي ومن قبل ابو بيه لا يصل عليه اهانته له دليله في جوامع الفقه ومن قبل نفسه خطا  
بان قصد رجلا من العود ولمصره بالسف فخطا او اصاب نفسه يغسل ويصل عليه  
بلا خلاف ومن قبل نفسه عديده طما ذكر الصد لا في عهد في الحامع الصغير انه يغسل  
ويصل عليه عند ابي حنيفة ومحمد خلاف الباغي ذكره في الذخيره وفي شرح السر ان فيه  
اخلاف المساخ قال شمس الايه للخواصي الاصح انه يصل عليه وقال القاضي ابو الحسن  
السفدي الاصح انه لا يصل عليه لانه باع على نفسه وفي المحيط قبل نفسه عديده قبل  
يصل عليه وقبل الاصل عليه لانه باع على نفسه وفي الروضه وغسل الميت والصلاه عليه  
اقسام اربعة الاول لا يغسل ويصل عليه وهو الشهيد الباغي لا يغسل ولا يصل عليه  
كقاطع الطريق قتله الامام او صلبه ولا يغسل ولا يصل عليه ولا الاصل اذ اثار قوماني دارهم وكذا اهل  
العصيه يغسل بعضهم بعضا المرامكه وكذا لو قتل اهل القافله في المحاربه والمالك  
يغسل ولا يصل عليه كالخافر والخافر يموت في دار الاسلام وله ولي مسلم والراعي يغسل  
ويصل عليهم وهم سائر المسلمين فان قبل نفسه لوجه به يصل عليه ولما من مات وعليه دين  
وله مال **وسرور** في مذهب العلما المقتول بحق الحد والقصاص يغسل ويصل  
عليه عندنا وقد ذكرناه وحده من المدر عن علي بن ابي طالب وحارث بن عبد الله وعمر  
والنخعي والاوزاعي والشافعي واسحق والي يور قال الرهري يصل على المقتول قصاصا دون  
المجروح وقال مالك لا يصل الامام على واحد منهما ويصل الرعيه وفي صحيح مسلم انه صلى  
لله عليه وسلم صلى على المجروح في الزنا وصل على ما عثر في رواه البخاري ومن قبل نفسه  
او عمل من المغم يغسل ويصل عليه وبه قال مالك والشافعي وداود وقال احمد لا يصل عليه  
الامام وصل عليه بقية الناس وقال ابو وراعي وعمر بن عبد العزيز لا يصل عليه وهو روايه  
عن اصحابنا ويغسل ويد الزنا ويصل عليه عند جمع اهل العلم خلافا لقناه ولا يصل على البغاه  
عندنا وهو قول علي بن ابي طالب وغيره وقال مالك لا يصل عليهم الامام واهل الفضل  
وقال الشافعي يغسلون ويصل عليهم واختلف اصحاب من قبل في ذلك للشافعي  
انهم مسلمون قبلوا الحق فصاروا المقتول قصاصا او رجما ولنا ان على رضى الله عنه  
لم يغسل اهل النهر وان لم يصل عليهم فقتله الكفار هم قتلوا لحواسا سابعوا اهلينا



اسار الى ان ترك ذلك عقوبة لهم لمكون زجر الغرهم المصلوب ترك على حشبه  
عقوبة له وزجر الغرهم وعلى رضى الله عنه هو العدو في البغاه والخوارج والكر  
لهم منهم من علم وعنه اخذ بمعناه في المبسوط ولدا لوقل الباغي في معركه الغار  
وارا الذي يقتل بالحق غلبه ورواه الرمدى عن ابي حنيفة انه ساع في الارض  
فساد الكفاطع الطريق **فصل في ذكر لو الحق باب الجنازة عن عمر بن الخطاب**  
انه خرج الى الشام فلما بلغ سرع بلغه ان الكافد وقع بالسام فاجتمع عبد الرحمن  
ابن عوف رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم به في  
ارض فلا تدموا عليه واد اوقع نارض واسمها فلا يخرجوا فرار منه ورواه  
الحارثي ومسلم وماك في الموطا ومثله في الطحاوي ورواه الحارثي ومسلم وعن  
ابي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات ولدا العبد  
قال الله تعالى ملائكة مضممة ولد عدي فيقولون نخرج فيقول مضممة ثم فواد فيقولون  
ناد اقال عدي فيقولون جرك واستخرج فيقول الله تعالى ابنا العدي ساف في الجنة وسم  
بنت اخذ رواه الرمدى وقال حديث حسن وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا موت لاحد من المسلمين بلته من الولد فتسد النار الا  
تخله القسمر رواه الحارثي ومسلم وتخله القسمر قوله تعالى وان منكم الا وادها قالوا  
المراد به المرو وعلى الصراط وعن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال للنساء ما كن من امراه بعد بلته من الولد الا دانوا لها حجابا من النار فعالت امراه  
واسن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واسن رواه الحارثي ومسلم وعن  
ابو حسان قال قلت لابي هريرة رضى الله عنه مات لي انسان فماتت محبتي عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وطب نفسي عن موبانا قال نعم صفارهم دعاصص  
الجنة سلفي لخدمه اياه او قال ابوه فلجد ثوبه او قال سده فلا ينالها هي او قال  
منهي حتى يدخله الله واما له الجند رواه مسلم وقالوا الدعاصيص جمع دعووص  
كبر عتوب وبراغث وهو الدخال في الامور ومعناه انهم سياحون في الجنة  
دخالون في منارها لا يسمعون من موضع منها كما ان الصبيان في الدنيا لا يسمعون  
الدخول على الحرم وفي الباب احاديث كثيرة غير ما ذكرته ومنها ان موت واحد

من الاولاد حجاب من النار وكذا السقط **فصل في ذكره طرفا من احوال المحضرين**  
وما وقع في الوجود من المحض اللاحقة بلخواص وصبرهم عليها وشيا من الرقايق  
والسلي الخ فاروق من عز عليه فراقه عن ابي عبيد الله قبله هل يسطر الصحاح السقم  
والكبر الى الغرهم والوجود الى العدم طبع على كبر وانته تربها صفوا من الاقدار  
وتكلف الى يوم ضطربا عما منطلبت في المجذبة نار  
فالمحب من يد في سلة الفاع كفت ينكر السع واعجب منه من يطلب من المطبوع على  
الصرايق ولقد ضاق العيس على النساء والصلحين حتى لرق بهم البلا فادمر  
عليه السلام عاني المحن الى ان خرج من الدنيا ونوح بكى بلمامة عام وارهم حاد النار  
ودع الولد ويعقوب بكى حتى ذهب منه البصر وموسى قاسى وعيون ولقي من قومه  
المحن وعسى لم يكن له ماوى الى البراري والقفار والعش الضناك ومحمد صلى الله  
عليه وسلم صابر القهر ومقاساه المشركين وقيل من حبه قلله ذكر الاقاييل  
وما استغفرت عيني فراقا رسته ولا علمي غرما القلب عالمه  
فل علاج فعلا المحبوب سبعة اشيا الاول العلم بان الدنيا دار ابتلا لا يطلب  
منها راحة الثاني ان الخرج مصيبه ناسه المالث بقدر وجود ما هو الاثر من تلك  
المصيبة كمن له ولدان ذهب احدهما قل ما من امر يصاب به المؤمن الا والله عليه  
في ذلك ملت مع النعمة الاولى فكيف له بالحسنات والمحى عنه به خطيات قال صلى  
الله عليه وسلم ما من مؤمن يشاك شوكة الا رفعت له بها درجة وحطت عنه بها خطية  
النعمة الماندة لوها في نفسه او ماله ولم يكن في دينه فان المصيبة العظمى ما كان في  
دين المؤمن النعمة المالثة كون المصيبة تلك لا ما هو اكبر منها كما ذكرناه لا فله له على  
دفع ما هو البر من ذلك وروى ان لقمان كان يعط ولده ويقول له ما دفع الله عند اعظم  
والخير لك فما اصابك فقال له يوحا يا ابي هذا ما يدخل في عيني ولا يدور لي فقال لقمان  
فدعك في العلم الغلاني بني يذهب اليه حتى يشرح لك هذا وتعلم ان ما اقول حق فخذ  
دا به وحملها ما وزاد قطعها المباحه والغنا في حتى تفدا لما والراد وهما ماشيان  
اعترضت عظمه في رجل ولده فخرجت من الباحية الاخرى فخرت غشيا عليه فخرج  
لعان العظمه باسنانه من رجل ولده وشق عمامته فضمن فلف رجله بلحدا هما



وقعد مكي عليه فقط الدح على وجهه وله فاقاق من عشوته فقال ابني اى خير لى  
في هذا اولك ان مركبي وذهبت نقت حسم في فلك الى يوم الصاعده وان قدرت  
مع هلك ابناوات وهانت مكي فلو كان هذا خيرا ما كنت فقال له ما قلت لك  
حق واقام على عليك فمن رقه الوالد على الولد لم ينظر فرأى دخانا متصاعدا الى عنان  
السماء وادانقار من سمح للجوسم فدانما منها ونادى بالعان ما يقول ولذلك السفينه  
فقال ياها المتكلم اسع ذلكم ولا ارى شخصك من انت قال انك خير من بعث تخسف  
هذه البلده كل من حل بها فلو لا العظمه التي اعرضت رجل ولدا كسما قد خسف بكما  
مع اهل هذه البلده فلا سمع الصبي كلامه قال است بالله وان ما كنت تقول حق وكان داود  
عليه السلام فغضب مجلس ايمان ونحوه صده ومواعظ مع حلاله قدره في الملأ والنبوه  
قال وهب من منبه شنيع حان داود اربعون الف راهب ذكر معناه من الجورى  
في المستطير وروى ان فادانقار من قواد برندن معاونه وقع من مكان عال فانكسرت رجلاه  
فعاد ابو لابه وقال له ما دفع الله اعظم والخير لك في هذا فقال له اى خير لى في هذا  
وقد رقت الارض من الحرق والخرج من عنده وصل اليه قاصد من قبل يزداد امره بالخروج  
لصال الحسن بن علي رضي الله عنهما فقال كيف اخرج بغير رجل فودعه ثم جاء الخير بمسل  
للحسن فقال صدق ابو لابه ذهبت رجلى خير لى من قبل الحسن الرابع التتلى بمن ابتلى  
مسلها قالت الحسن فلو كان الماكن حولي على الخوانم لعلت نفسي  
وما سكون مثل اخي ولكن اسلم النفس عند الناس  
يدلني طلوع الشمس صخر افاده لعل غروب شمسي

طلوع الشمس للعارات وغروبها للصنفان او الغنام وهذا المعنى قد حرمه الله على اهل النار  
فان المخلدين فيها كل واحد منهم محسوس وحره فهو بطن انه لم يبق فيها غير الخامس  
ان سطر في حال من اصيب باعظم منها السادس رجلا الخلف بالولد والزوجه وغيرها  
السابع ضرب الاجر على اعبا الصبر وبواب الصابر من على صبرهم اعلم ان من حفظ  
او امر الله تعالى حفظه لله قال صلى الله عليه وسلم احفظك الله حفظك احفظ الله بحبه  
اما من هرب الى الله في الدنيا حبه في السه لا يرى ان يونس عليه السلام لما بعدت له اعمال  
خير لخدمه فجاه فلو لا انه كان من المسحوق ولما لم يزل يفرعون عن خير لم يجد متعلقا

الح

فعل له الان قد عصت من وكنت من المفسدين رجل ابو محمد الحريري على الحسد قبل موته  
ساعين فليرى بالناوشلدا وقال يا اما محمد اخوج ما كنت اليه الساعه فلم يزل كذلك حتى  
فارق وفي الحديث ان ابليس لعنه الله اشده ما يكون على من ادم عند موته يقول لا عوانه  
دويمه ان فادانقار التور لم تلحقوه فيما اضله في اعتقاده او حال بينه وبين التوبه او منعه  
من اصلاح شأنه او عن الخروج من المظلمه او قال يمكن ان يلبس بغير بلا فوجه هذا  
المعديب والشده او قال سلى هذا البدن لم يدرى اين المصير وربما اعرض عن العذر  
فسغى ان يجلد المؤمن ويحارب العدو في تلك الساعه ليرجع عنه خابا ومنع علم الله  
منه الجدا عانه وقد يكون ظاهر المعديب ولا يكون في الباطن كذلك لسفل القلب بالفكر  
في انتظار المقلد فلا يحسن الجوارح لتقطيع ايدى النسوة عند ربه يوسف الصدق  
ذكر ما نقل من الحساب عند الممات لما حضر ادم عليه السلام الموت جات ملائكه فعرفهم  
بحوا فلا رتب به فقال الكعنى فاني انما است من فلك على بنى ومن ملائكه ربي فقبضوه  
وعن ابراهيم عليه السلام لما حضرته الوفاه قيل ملك الموت تطف به فاباه وهو في غيب له في  
صونه شيخ كبير امرق منه فوظف له ابراهيم من العنب فوضعه بين يديه فجعل يضع ويربه  
انه يادى ونحوه في الحنيه وصدره فحجب ابراهيم من ذلك فقال ما ايقنت المسن قبل شيئا كمر  
اني عليك فذكره عمر ابراهيم فقال ابراهيم قد ادى علي هذا وانا انظر ان اكون مثلك اللهم  
اقضني اليك فطابت نفسه للموت فقضى روحه ولما قدم يعقوب على يوسف مصر اقام  
عنده سبعة عشر عاما في اهناء عيش فلما حضرته الوفاه اوصى ان يدفن عند والده اسحق ففعل ثم  
ان يوسف لما ان راي ان الاله قد قدم واخر ذلك الموت ما في الجنة ومعنى الموت قال ابن  
عباس لم يمت احد من الاله ما قبله الموت وعن النبي صلى الله عليه وسلم كان داود عليه السلام  
شديدا الغيبي على نسايبه وكان اذ اخرج على ابواب فلا يدخل على اهله احد فظرت امراته  
فراحت رجلا فاما في الدار فقالت من اين دخل هذا الرجل ولا ابواب مغلقة والله لتفتضح  
فجاد داود فادار الرجل فام في وسط الدار فقال له داود من انت قال انا الذي لا هاب  
الملوك ولا سمع منه الخباب قال انت اذ املك الموت مرحبا بامر الله فمزل داود  
مكانه حتى قضيت روحه وعن بلال بن رباح حين حضرته الوفاه  
عنا بلقي الحبه محمدا وحزبه فقالت امراته واحرباه فقال هو واطراه ولما اصيب



ابو عبيد في طلوع غمواست استخفاف معادن جبال فاستد البحر على الناس فقالوا المعاد ادع  
 الله تعالى يرفع عنا الحزن قال ليس بجزء لكنه دعوه يسكنكم وسعادكم يحسن بها من ساء منكم  
 اللهم اراد المعاد يصيبهم الا وفي هذه الرحمة وطعن ابنه فقال ليف جبالا فالا ما انا  
 الحق من ربك فلا تكن من الممهرين قال سبحانه ان سال الله من الصابرين لم يطعن امراته فهلكوا  
 لم يطعن في ابهامه فحعل يقول اللهم ارادها صغره فبارك فيها فانك تبارك في الصغر حتى مات  
 رضي الله عنه وقال عند موته مرحبا بالموت زائر اجيب على قافله اللهم انك تعلم اني لست  
 احب طول البقاء لظلم الهواجر ومحابله الساعات ومزاجه العلماء بالركب عند خلق الذكر  
 وعن عباد بن الصامت انه جرت عند موته قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 من شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله حرم على النار ان يردن في النار وهو  
 ساجد وعن عبيد بن جسان قال لما حضر عمر بن عبد العزيز قال اخرجوا عني ولا تسبق في البيت  
 عددي لحد فخرجوا فعدوا على الباب فمعه يقول مرحبا بهذه الوجوه ليست بوجوه انس  
 ولا حان ثم قال تلك الدار الاخرة محلها للدين لا يردون علواني الا رضوا ولا فسادا والعاقبة للمتقين  
 ثم هذا صوته فقال مسلم اعطاه فرفض صاحبك ورحلوا فوجدوه قد قضى وغضب وسوى  
 رضي الله عنه وطلب الحسن بن صالح بن حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة  
 فقال ورثت الساعة قال له من سهاك وليس في الغزوة غزونا قال انا في حربه ما فسقا في  
 وقال است والحقك وابوك من الدين انعم الله عليهم من التيسير والصدق والشهادة والصلح  
 ورحمت روجه وعن ابي جعفر السري قال لما حضر انور رعد الموت وعنده ابو حامد ومحمد بن  
 مسلم بن المنذر بن سادان وجماعة من العلماء هابوا ان يلقوه فقالوا انك لو اذكر الحديث فقال  
 محمد بن مسلم الضحك عن عبد الحميد بن جعفر بن صالح ولم يحاور وقال ابو حامد بن بدار عن  
 ابي عاصم عن عبد الحميد بن جعفر بن صالح ولم يحاور والماقون سكوت فقال انور رعد حديثا بدار  
 عن ابي عاصم عن عبد الحميد بن جعفر بن صالح عن ابي غريب عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة  
 حبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان اخر قوله لا اله الا الله دخل الجنة ثم توفي  
 وكان ابو حليم الحيري فاعدا من موضع العلم من به وقال ان كان هذا موتا فوالله موت طيب  
 مات من ساعته قال محمد بن باقر راب ابا نواس في المنايا فقلت ما فعل الله بك قال عفر لي  
 ما سات قلها وهي تحت وسادتي فابى اهلها فادار فقهها مكتوب يستعير

من

ما رب ان عظميت دني في كثر فلهذا علمت ما ان عظم  
 ان لا يرحمك المحسن فمن الذي يدعوا ويرحوا المحرم  
 ادعوك رب كما امرت بضرعا فادردت يدي فمن دايم  
 مالي اليك وسيله اله الرحا وحمل عنيك ثم ابي مسلم

باب الصلاة في الكعبة الصلاة في الكعبة حائز فرضها ونفلها وهو قول  
 عامة اهل العلم وبه قال الشافعي وما ذكر في الكتاب عنه محمول على ما اذا توجه الى الباب  
 وهو مفتوح فان كان الباب ممدود اوله عتبة ودرئلي ذراع يجوز ان يكون هذا  
 هو الصحيح وفي حقه يقد بذر اع وفل يكفي نحوها وفل يسترط ودر فاه طولا وعرضا  
 ولو وضع بين يديه ساعا واستقبله لم يحز وقال مالك لا يصلي في البيت والحجر فرضه  
 ولا ركعتا الطواف والوجسان ولا النورة ولا رجا الفجر غير ذلك لا بأس به ذكره في الاخرة الفراء  
 وذكر القرطبي في تفسيره عن مالك انه لا يصلي فيها الفرض ولا السنن ولا يصلي الطواف فان صلى فيها  
 مكتوبة قبل اعادة في الوقت كمن صلى في غير القبلة كالا جنها ووعده من حطب واصغ بعد ابد  
 ويقول مالك قال احمد وقال من عبد الحرام لا يجد طلقا ومحمد بن جرير الطبري منع الجميع فيها وعند  
 الشافعي الفرض والنفل في الكعبة افضل منها خارجا لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا  
 خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام رواه البخاري ومسلم وقالوا المراد به الكعبة وقالت  
 المالكية استقبال البيت ما عوربه وكل ما عوربه لا مان يكون من الفعل والركن حاله الخلف حسنة  
 وهو خلاف الجماعة واستدل اصحاب والوري والشافعي وجماعة من السلف بقوله تعالى  
 ان ظهر ابي الطافن في العاكفين والركع السجود على حوازا الصلاة الفرض والنفل في البيت  
 واجابت المالكية بان مكان الركوع والسجود مكان الطواف للعطف ثم الطواف لا يجوز في البيت  
 فكذا الصلاة فلما كانت الصلاة التي عزمها بالركوع والسجود المستفاد من قوله  
 والركع السجود لا يفعل الخارج البيت لم يكن له امر ابراهيم واسماعيل بطهر بيته لاجل صلاة  
 الرابع السجود يعني وانما كان الخوا خارج البيت لان المأمور بالطواف بالبيت لا في  
 البيت معن ان يكون خارج البيت لما قلنا وخرج عن ظاهر الآية ايضا بالجماع ولا ضرورة  
 الى مخالفة نفعه لانه وذلك عليه ما سب عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل  
 الكعبة هو واسامة وبلال وعثمان بن طلحة فاعلمها عليه ومكث فيها قال عبد الله فسالت

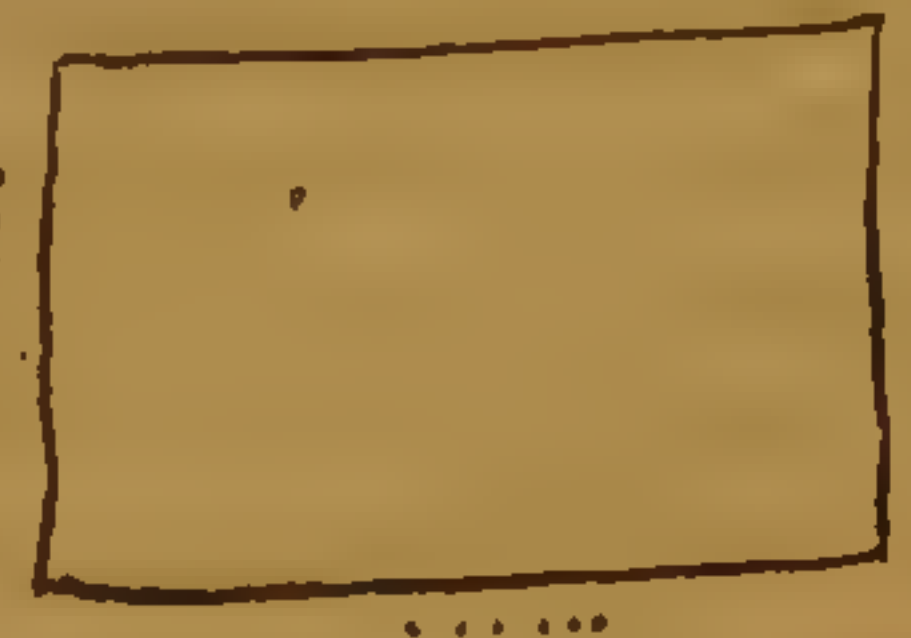
فيه



بلا كنه خرج ما دامني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل عودا عن سائر عودا  
 عن عوده وكنه اعلمه وراه ثم صلى وكان اليك لو مد على سنده اعلمه رواه البخاري ومسلم  
 وروى عود بن عن كنه وهو الصحيح وروى عود بن عن كنه وعن عن سائر  
 قال بن عمر وليس على احد باس ان يصلي في اي نواحي البيت شأ خيره الظاري وخرجه ابو  
 داود الطيالسي عن اسامه بن زيد قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة  
 فراى صوراء قد عابا فاسه به فجعل يحوها ويقول قائل الله قوما يصورون صوراً ولا  
 يحلون فحوران بنون صلى الله عليه وسلم صلى في حال مضى اسامه في طلب الماشاهة بلال  
 ما لم يشاهده اسامه مع ان من ابى اولى منى في وقد قال اسامه نسيه فخذ الناس يقول  
 بلال وركوا اولى وروى الطبراني من حديث محمد بن اسحق قال حدثني عطاء بن رباح عن  
 ابن عباس قال قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحبس ولما دخل خرسا سجدا  
 ثم رفع راسه ثم دعا حمداً من كل افضل بن عباس وكان معه حين دخل وكان بن عباس  
 يقول ما لحسان اصرى فيها ولو فطنت لمرات بعض القبلة قال في الامام ما روى هذا الحد  
 عن بن اسحق الامام محمد بن اسلمه مع ان محمد بن اسحق ضعيف ولا ناستقبال كل اليك في حق الواحد  
 الذي منه محال فلم يسل الاستقبال خرمته وقد وجدوه في النافله من سبها استقبال  
 القبلة في حق الرجل عند غير الضرورة ولا فرق في ذلك بين الفرض والمفل وقد ثبت فعل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم النافله فيه فبحوز الفرض ايضا لما ادنا وهو لم يكل ما موربه  
 لا بدان يكون فعل الفعل والركن طنا دمر الحرام الذي يستقبله هو المامور به وهو مصل من  
 فعله ونزله وحصول اسمه الحرام عند ترك المامور به ليس بمقصود من فعله ولا مامور  
 به عند ذلك قوله فان صلى الامام جماعة فيها فحول بعضهم طهر الى طهر الامام  
 حازت صلاته لانه متوجه الى القبلة ولا تعقد امامه الخطا خلافاً لسله الصريح لانه تعقد  
 امامه على الخطا وفي الوبري والمرغشاني وحوام الفقهاء للعشاني لوصولها فيها حازت صلاتهم  
 سواء ان المقدى طوجه الى طهر الامام او الى وجهه او الى حبه او الى طهره او الى جنبه  
 لكن كنه اذا كان وجهه الى وجه الامام والثاني من كان وجهه الى الجبهة التي وجه الامام اليها  
 وهو عن كنه وقد عده عليه ما ان كان اقرب الى الجناح من الامام والالب عن سائر مثله  
 لعدمه على الامام علم بذلك او لم يعلمه واد اصرى الامام في المسجد الحرام على الناس حول الكعبة

ظهره

وصلوا بصله الامام فمن كان من غير اقرب الى الكعبة من الامام حازت صلاته اذ الركن في  
 حاس الامام كان السعد والناظر انها تطهر عند الحاد للجهة والجانب  
 مال الصلاة ..... والامام المنطقة الكعبة  
 في المسجد الحرام ..... ومن نفسه  
 صلاته ..... من الجماعة  
 والمحلفين ..... حول الكعبة  
 والصف الطويل يقرب الكعبة نحو صلاة من كان حادها عندنا وعند الشافعي وما لك  
 وفي اخريات المسجد الحرام يصح اتفاقا وكذا في الافاق وكذا في بلد من بلد من لم يست ولحد  
 يصح اجماعا قوله ومن صلى على طهر الكعبة حازت صلاته وتكره وكذا على جدار  
 اذا كان موجه الى طهرها الذي هو سطحها وان جعل السطح الى طهره لا يصح صلاته ذلك في  
 حوام الفقهاء المرغشاني وقال مالك لو صلى على طهر الكعبة بعد ابداء وقال اسهيب بعد في الوقت  
 وقال بن عبد الحكم لا بعد وقال صاحب الخلاف تكره المكتوبة على طهر الكعبة وفيها في الحجر  
 وقال الشافعي ان صلى على سطح الكعبة وليس بين يديه ستر متصلة كحوز وان كان بين يديه  
 عصا غروزة غير مبنية ولا سمن فوجهان ولو جمع براب السطح او العرصه سئلون الراي  
 او حفر حفرة فوقف فيها او استقبل بحجر ثابتة صح ولو استقبل حشيشا ثابتا او حشيشه  
 فوجهان وقال بن سريج يصح في الجبل ان وقف على طرف سطح الكعبة واستند برها الجوز بلا خلاف  
 والقبلة عندنا هي القعه والعرصه مع الهوا الى عيان السما وفي الخط والوبري وغيرهما القبلة  
 هي موضع الكعبة وهو الى السما لان الجدران مولفة من الجحان والطين والجير وكوهها وكل  
 ذلك ماسفل ومحول ولهذا الوضع شأوها في مكان اخر او قبل حان الكعبة الى مكان اخر منى  
 لها سلك لله صلى الله عليه وسلم صلاته ولو صلى الى مكانه فصحت صلاته وفي سبب المهدب  
 للنووي لو اهدمت الكعبة والعباد بالله فوقف خارج العرصه واستقبلها في صلاته  
 حازت بلا خلاف اما اذا وقف في وسط العرصه وليس بين يديه شيء ساخر ليرفع صلاته



الوجه



على المنصور وقال في صحيحه ولو صلى على ابي فليس جلي مسرف على الصفا سمي رجلا من  
مدح كان يكنى ابا ميسر كونه اول من تناهى عن رفع يديه في ركوع او بالدراع او القامة  
طولا وعرضا وجمع الزايات والوقوف في الحفرة واستقبال البحر والخشخاش والعصا ليس  
عليه دليل من كتاب ولا سنة ولا قول صاحب لو كان يقول بده ولا فاس وما ادرى ما يستند  
في ذلك مع بسيد المكر منهم علي بن يقول مثل مقالهم لو وجد منه وفي حديث عمر رضي الله عنه  
انه صلى الله عليه وسلم قال في ركوع الصلاة في سبعة مواضع وفي ركوع في سبعة مواضع قال النور  
لا يصح الحديث وقوله ان الكعبة هي العروة وكذا في المباح والاسجاني والكعبة هي البناء  
المرفوع مأخوذة من الارتفاع والنشوء منه الحائض وقد تقدم ولفظ تعالى الكعبة هي العروة  
والصواب القبله هي العروة كما ذكر صاحب المحيط والوبري وقال الفقيه سها ب الدين  
العرفاني المالك في النخبة هل المشرط في الاستقبال بعض هواها او بعض ساها او جميع ساها قالوا  
قول ابي حنيفة والثاني قول الشافعي والثالث قول مالك قال وجزئنا الموالا يسمى بمسكنا  
ولا كعبه اذ التبت د والسقف والحيطان واستدل محمد رحمه الله على بطلان اشتراط البناء  
والعروة بان البناء اذا زل في عهد من الزمان وعهد الخلفاء وكان الناس يصلون الى هذه البقعة  
ولا يبا عليها قال واذا كانت الكعبة هي فصل الامام بالناس وهم يتكلمون به حازت صلاتهم  
غير ان الامام يفتد ستره من يديه حتى لا يولجهم من يعابله قال اذا كانت يدي ولم يقل من يديه  
لكراهه لفظه الانهيار واعرضوا على الشافعي فقالوا اذا كان بين يديه اذاف حازت وجود  
الصلاة وبدونه لا يجوزها وليس ككراهي الحار اعتبار قلت لو صلى الى الكاف الحار في العروة  
او على ظهر الكعبة من غير ما ذكرناه اعلاه لا يصح صلاته عنده **فردج** امره وقفت على  
الامام وقد روي امامه الشافعي واستقبلت للجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاة الكل وان استقبلت  
جهة اخرى كفسد ذكرهم الميرغاني والعماني **كتاب الزكاة** اعلم ان الزكاة في اللغة  
بمعنى النماء وهو الزكاة يقال زكيت زكوة بالمداد اذا زادت في دابة او رعي او في صفاته كالانسان  
وبالعصر الزوج من العدد يقال خسا ارضا اي فرد وزوج فهو زكاة على الفرد وسمي  
المعزوم من المال زكاة وان كان ينقص به لا نه زكوا عند الله قال الله تعالى وما اسمر من  
زكاة يريدون وجهه والله فاللهم المصغفون وفي الحديث من سأل الله تعالى في احدكم فله  
اوصله حتى يكون مثل الجبل بل هو المعبر دون بقية المال قال الله تعالى ما بعدكم سفيروا

عند الله ما ق او من رايه الخير يقال رجل زكي اي زائد الخير وزكي الغني السمود  
اذا سئل رايه خيرا هو زكي على ما اذا ادس رايه وزكاه لمخذ زكاته داهما في الصحاح  
ومعنى الطهارة ومنه وزكيتهم بها وقوله وحانا من لونا وزكاه ابي طهارة وفي حديث  
الماور رايه الا رض يسها اي طهارتها من النجاسة ذكره في الخبر في الهامة وقال صلى الله  
عليه وسلم ما فرض الله الزكاة الا لطيب ما بقي من اموالكم فاد المرخرج ان خبيثا لذلك  
سميت او ساج الناس او بمعنى البركة ومنه زكت الفقه اي يورك فيها ملون البركة  
في الباقي يسبها او في اجزائها وتوابها ومعنى المذبح يقال زكي نفسه قال الله تعالى فلا تزكوا  
انفسكم ومعنى النماء الخيل ومنه زكي الشاهد فخرج الزكاة يحصل للنماء الخيل وركبات  
الناقة بولائها اذا رمت به بين رجلها او يقول سميت زكاة لانها تؤخذ من الماشية  
كالبقرة والغنم والفرس والزروع والارباب فيها طاهر لانها ما مبدع حقيق ومن العبد لوجود  
النماء مما يحل على ما ياتي سانه ان سأل الله تعالى فيكون من محارم اعطاء المستحق من السبب  
المادري وتسمى صدقة في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة من الصدوق الذي هو الامان كل  
دافعها صدق بوجوبها واخذها يسمى مصدقا قوله **الزكاة** واجبة على الحر البالغ  
المعقل المسلم اذا امتك نصابا مالا ما وجاهل عليه الجول وصفها بالوجوب وان يست  
بدل بطعي وهو الحاد والاجماع وفي الداع والحقد وغيرها انها فرضة لانه اراد  
بالوجوب الثبوت والتحقيق وقال صلى الله عليه وسلم وحب وحب اي يست وتحقق  
او ذكر الوجوب لاجل المعادير فانها ليست بل خيار الاحاد او لانه قال فرضها لبادر  
الدين الى العرض الذي هو العبد اذ العبد هو الغالب في باب الزكاة لانها حزم مقدار  
من جميع اصناف الاموال ثم انظر في دليل الوجوب ومن يجب عليه وكيفية الوجوب  
وسببه وسرطه والجزء الواجب ومن يفر اليه وموانعه ومسقطا عنها بعد الوجوب  
فهذه تسعة اطرار النظر الاول في دليل وجوبها قال في الداع وعنه الدليل على وجوبها  
الحاد والاجماع والسنة والمعقول قلت السنة لا يست بها العرض الا ان يكون  
متوانا او مشهورا سيما فرضا بكفر جاحد والزكاة حادها بكفر والسنة الوارد  
فيها الحاد صريح وبها يست الوجوب دون العرض لا يست ما بقى العلم والمشهور  
لحادي في الاصل لان ما روي من الثاني والثالث لا يكفر جاحد لان من سأل الله الشرح في



اصول الفقه والعقل لا يستلزم وجوب الركاه والصلاه وغيرهما من فرائض الشريعة وان  
اراد بالمعقول المعاني المستنبطه لا يستلزم بها الفرضه ودر الحديث الذي فيه  
وادوا زكاه اموالكم طيبه بها انفسكم يدخلوا الجنة ويكف قلب لا يدل هذا الحديث  
على الفرضه لوحدها انما خبر واحد والمالي ان لا دخول الجنة مدنا بالغياب  
اداءها الانسان وانما ذلك على الوجوب لحوق الرزق والوعيد بتاركه قال واما المعقول  
فمن وجوه ثلثه الوجه الاول انه من باب اعانة الضعيف ونفوته على اذا المفروض  
علف فليس يمكن حصول الموحده وغيره هذه الوسيله فلا يكون فرضا  
قال الوجه الثاني انها تظهر نفس المودى وبركه اخلاقه والخلق بالجوهر والكم وهو بعد  
والوجه الثالث فيه شكر نعمه المال وشكر المنعم فرض عقلا ووجوه لا يخفى واما الجواب  
فعوله تعالى واصموا الصلاه واتوا الركاه ونسب به الفرض عندنا وفيه كلف عرف  
من الحصول وغيره من اصول الفقه والامر المطلق للوجوب على الخمار عند الاصوليين  
والفقهاء فالمرورى وغيره في الشافعيه الايه محمله والاسد حى هو المذهب  
وتثبتها المسند لكن اصل الوجوب ثابت بها وقال بعضهم ليست محمله بل لما ساوله  
اسم الركاه فالتيمه بعضى وجوبه والريان عليه تعرف بالسنة وقايد الاطلاق الجواب  
والسنة ان قلنا محمله صحيح بها في اصل الوجوب دون مسائل الخلاف وان قلنا ليست  
محمله مستحبه فبها ومثله الامر المطلق انه موقوف على البيان عند بعض الشافعيه  
السر حى قال وهو فاسد جدا فانهم توافقوا على اصل الوجوب وقوله تعالى واتوا الصلاه  
لوم حصاه وانعقد الاجماع على ان الركاه فرضه وهي بالنسبة الى ايمان فلو ذكر ما ورد عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديث علمها والتسديد في معناها وعظيم الاجر لمخرجها  
عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث محمدا الى اليمن قال  
انك تاتي قوم من اهل الجاهل فادعهم الى سباده ان لا اله الا الله وان رسول الله فانهم  
اطاعوك لذلك فاعلمهم ان الله افرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليله فانهم اطاعوا  
لذلك فاعلمهم ان الله افرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد الى فقرائهم فانهم  
اطاعوا لذلك فاما انكم اموالهم واتقوا المطعوم فانه ليس منها وليس للرجل حجاب  
رواه الجماعة عنهم وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما من صاحب كنز وروى من ماله بذهب ولا فضة ولا دى زكاته الا اجمعي عليه فبلغ ربه  
فجعل صاع فيكوى بها حنبا وجبينه حتى يحكم الله من عباد في يومان مقدار خمسين  
الف سنة ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب ابل لا يوردى زكاتها  
لا يطير لها نفاع فوردى فماتت بسير عليه كما مضى عليه احرها ردت عليه اولها  
حتى يحكم الله من عباد في يومان مقدار خمسين الف سنة ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما  
الى النار وما من صاحب غنم لا يوردى زكاتها لا يطير لها نفاع فوردى فماتت بسيرها  
باطلافها وسطحه يفرقها ليس فيها عقصا ولا حلقا كما مضى عليه احرها ردت عليه اولها  
حتى يحكم الله من عباد في يومان مقدار خمسين الف سنة مما بعدون ثم يرى سبيله اما الى  
الجنة واما الى النار فاوال الخيل يا رسول الله قال الخيل في نواصيها او قال الخيل معقود  
في نواصيها الخير الى يوم القيامة الخيل ليس هي لرجل لرجل سكر ورجل ورجل ورجل  
الى هي له اجر والرجل يخدم في سبيل الله ويعد له ولا يحب شيئا يظن بها الا كتب الله  
له اجرا ولورعاها في مرج ما اهدت من شي الا كتب الله له بها اجرا ولو سقاها من نهر كان  
له مثل قطر يصبها في بطونها اجر حتى ذكر الاجر في ابوالها وارواها ولو استنبت شرفا  
او شرف من لب له مثل خطن يخطوها اجر واما الذي هو له سكر فالرجل يخدمها بكماء وكلا  
ولا ينسى حق طهورها ويطورها في عسرها ويسرها والى هي عليه وزر الذي يخدمها اشرا  
وبطرا ويدخا ورا الناس فذلك الذي هو عليه وزر فاه افا خير يا رسول الله قال ما انزل  
الله على فيها شيئا الا هذه الاية الجامعة القادة فمن يعال فقال در خداه ومن يعال  
مقال در سراسر رواه مسلم واحمد حديث اخر عن ابن عباس رضي الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اباه الله ماله فلم يورد زكاته مثل له يوم القيامة  
سجده او ع لى ريسان بطوفة يوم القيامة ثم ما ذر بطرفه فيه حتى شديقه ثم يقول  
اما مالك انا كنك ثم ملاه تعالى ولا تحسبن الذين يحلون الاية رواه البخاري حديث  
اخر عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ما بارا للناس فانه  
رجل فقال يا رسول الله ما الايمان قال ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن  
بالبعث قال يا رسول الله ما الاسلام قال الاسلام ان تؤمن بالله تسرك به شيئا وتقيم الصلاة  
الماكوبة وتؤتي الزكاه المفروضه وتصوم شهر رمضان قال يا رسول الله ما الاحسان



قال عبد الله فانك تراه فانك ان لا تراه فانه نراك قال يا رسول الله من الساعة قال ما  
السؤال عنها ما علم من السائل واكن صاحبك عن اسراطها اذ اولدت الامه ربه فانك  
من اسراطها واداءك الحياه الغراه وروى الناس فذاك من اسراطها في خمس من الغيب  
في علم من الله لا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله علمه علم الساعة ونزل العرش  
وعلم ما في الارحام الى قوله ان الله علم جبرم اذ نزل الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ردوا الرجل فخذوا لردوه فلم يروا شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هذا جبريل جاء ليعلم الناس منهم انفا على اخراجه ودر ابو احمد الحسن بن عبد الله العسكري  
في كتاب الحكم والامثال عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال بعث الله محمدا الى بني اسرائيل فاحسبوا انهم ان يكون  
بيننا فاما بعث الله عيسى قال لدا عيسى فالحق ابا ان يطلع ما ارسلت به الى بني اسرائيل  
واما ان الهم خرج حتى اتى بني اسرائيل فقال ان الله تعالى بامرهم ان يعبدوه ولا  
يسجدوا به شيئا ومثل ذلك مثل رجل اعقب مملوكا فاحسن اليه ورزقه واعطاه فاطلوا  
فكفروا وتولى عنه وتولى غيره وان الله عز وجل بامرهم ان يعبدوا الصلوة ومثل ذلك رجل  
دخل على ملك فساله ان يسأله ان يسأله وان سألته وان سألته وان سألته وان سألته وان سألته  
ومثل ذلك رجل اسره عدو فادقاه فقال لا تقتلوني فاني كنز وانا افدي نفسي به  
فاعطاه كنزه وجان نفسه وان الله بامرهم ان يصوموا ومثل ذلك رجل سأل الى  
عدوه وقد اعد للقتال جند فلاحف من حيث اتى وان الله بامرهم ان يعزوا الخاب  
ومثل ذلك رجل فوجى حصنهم سارا اليهم عدوهم وفي حديث ابي هريره الاول  
دليل على ان الامصار على صف واحد جائز ولا يشترط ان يصرف الى عانه اصناف  
او سبعة اصناف خلافا للشافعي فانه قال يرد على فقرائهم ولا يستطيقه الاصناف  
وانه لا حق للغني خلافا للشافعي وفي الغزاه ولا سفل الى بلد اخر فانه قال فترد الى  
فقرائهم وفي الحديث الثاني من احصا صحنه وحسنه وطهره في الامه بالحي  
لنفسه وجهه في وجه السائل ولده صفه وجهه عنه واعراضه بطهره ويطح  
لها الى على وجهه وفي بعض طرق البخاري يحيط وجهه باخفافها وهذا يدل على  
ان البطح قد يكون على غير الوجه لانه في اللغة عيان عن البسط والادب منه بطحا مكه

عليه

لا ينسأها والقاع المستوي الواسع وفي وثا من الارض وجمعه فعهه وقعان كجر  
وجبران والعرق ايضا المستوي من الارض المتسع قال المتعالي واداءك الارض  
مع الاتساع فهي الخبز والجرود والصحيح من القاع والمردوم الصفصف والخطا  
التي لا قرن لها والعقضا الملتويه العربى والخف للبعير والهلل للشاه والبقر  
ومعنى اسبب حرب قال ابو عبده الاسمان ان حضرا الفرس وليس عليه فارس  
والسرف ما علام من الارض وقيل السرف الطلوع قال العبدى الشرح المرحج المكدون  
اسن بن مالك رضى الله عنه انه دخل على الحجاج وهو يعرض خيله فقال يا انس اى  
خيل خير خيل ام حبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول الخيل ثلث خيل للرحمن وخيل للانسان وخيل للشیطان وهي  
خيلك فقال لا قلنك قال لا تقدر على ذلك قال ولما قال الخيل ثلث خيل لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان انا فلها في اول النهار لا تصبى في ذلك النهار حتى وقد قلنا قبل  
ان اتيك ثم خرج فقال لا بيه محمد الحق تعلم الخطاب فحقته ساء العصر فقال يا عمر  
علي الخطاب قال لا اعلمك قال ولما قال ما علم انك ان من قد علم قال قال الله تعالى  
ولا يروا زنه ورواخرى وقال الله تعالى ان الذين يلموننا امر لنا من البينات والهدى  
الا بيه قال ادن الزمنى الحمد اكب الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله  
على نفسي ودمي لسم الله على اهل و على لسم الله على كل شى اعطاني رضى لسم الله خير الاسما  
لسم الله رب الارض والسم لسم الله الذي لا يضر مع اسمه شى لسم الله استغثت  
وعلى الله توكلت الله الله الله ربي لا اشرك به احدا اسالك اللهم بحول من خسر  
الذى لا تعطينه عرك عز حارك لا اله الا انت اعطاني في عيادك وحوارك من كل  
سو ومن الشيطان الرجيم اللهم انى اعوذ بك من كل شى خلقت واخرس بك منه واقدم  
من يدمي ومن حلفي عن عني وعن شالى ومن فومي ومن يحى لسم الله الرحمن الرحيم  
صلى الله على محمد سيدنا نسا الامم فل هو الله احد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له  
كفوا احد املا علينا السخ الامم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
شرف الدين والنسب من ناس دحمه والحسن رضى الله عنهم والنجاع من الحيات  
هو الذى يوابت الفارس وربما بلغ وجهه ويقوم على دبه ويكون في الصحاري



والريسان بطنان سفجان في صدقة وقيل هما بطنان سوداوان على عنقه وهي عليه الحية  
الذكر المودى وغرداك والافرع الذي لا يسرع على راسه اقوة السمير ملت حتى ينعطف منه  
سعره ودرعاه ان اليمان هو الصدوق كما جاء في قول الله صلى الله عليه وسلم وهو مرد على من  
حجل اليمان الصدوق واليمان ان الاسلام هو الطاعات المذكورة فيه وهو ما ولى بالاجماع  
وقيل ولاه الامه رسته الكثر السراي في اخر الزمان وانما قال الصلاة المكتوبة لقوله تعالى  
ان الصلاة كانت على المؤمنين ثابا موقوبا اي مكتوبا موقوبا وقوله صلى الله عليه وسلم  
حسن صلوات كبر من الله وقوله افضل الصلاة المر في بيته الا المكتوبة وسمى الركاه بقرضه  
لانها جزع قدر في المال وفي الصحاح وض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر  
وفي صحيح البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه فريضة الصدقة والنظر الثاني  
منه بعب عليه وهو الخبر الى اخيه اذ كراه في اول الكتاب لان العبد المادون له ان كان عليه دين  
محط بلسبه فلا ملك لسيده عند ابي حنيفة وعندهما مستحق الصرف الى غنمايه وان  
لم يكن عليه دين يجب الركاه فنه على مؤاذه وبه قال الشافعي قال ابو محمد علي بن جرير في الحلي  
قد وافقنا اهل الحق وهو قول الثوري واسحق وروى عن عمر بن الخطاب وقال مالك لا يجب  
الركاه في مال العبد الا عليه ولا على سيده وقال بن المنذر وهو قول بن عمر وجابر والزهري  
وفاته وان عبد واحد قال بن زفر وهو قولنا سيد جبر الخلفه الفزان والسنة قال ولا  
يخلوا ان يكون المال له كقولنا او لسيده كقول النجاشي والشافعي او لهما فصح جيد  
اولا للعبد ولا السيد فهو حرام على العبد والسيده فيسبغ للامام ان يخذ المال ويضعه  
حتي يضع المال الذي لا مال له وهو لا يقولونه مع منافضهم في ابا حنيفة للعبد التزك  
بادن سيده فلو لا انه مالك عند من لم يل له وطى فزج لا ملكه فاستنع على بن عمر  
وجابر صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم واساه في ادب معهما وقال بن المنذر واولا  
طافه على العبد وحرره اخذ الصدقة مع حررها على العتي وهو فواعظا واني اورودا وشره  
البلوغ والعقل لان الصبي والمجنون لا يجب الركاه في مالهما عندنا وهو قول ابي وائل وسعد بن  
جبر والنجاشي والسعبي والثوري والحسن البصري وحلي عن الحسن البصري انه اجماع الصحابة  
وهو سعد بن المسيب لا يجب الركاه الا على من وجب عليه الصلاة والصيام ودرا حنيفة بن حنيفة  
النسائي انه مذهب بن عباس وفي المبسوط وهو قول علي الصاوي عن جعفر بن محمد عن ابيه

مله وقال سرج دله النسائي وقال سائر اهل العراق لا يرون الركاه على الصبي ولا صبي  
وقالوا لا يجب الركاه الا على من وجب عليه الصلاة وعن بن مسعود رضي الله عنه انه  
قال اذا بلغ ان يشا نكح وان شاترك وقال ابو زاعي وسعد بن عبد الرحمن بن عبد الله في  
ماله ولا يحرمها الوصي وللنكح حصمها اذا بلغ اعلمه حتى تزكته نفسه وقال بن ابي ليلى  
الركاه في ماواه وان اداها الوصي ضمن وقال بن شريم لا ازال في الاربع والفضه والنس  
اركي لا بل والنقروا الخنم وما طهر وما عاب لم اطلبه دله من المنذر في الاسراف وقال  
مالك والك فعي وان جعلت الركاه في مالها وتطلب الوصي والولي بالادا او ياتم بالترك  
وان امر بخرج الولي وجب عليها بعد البلوغ ولا فاهم اخر لحما المضى من السنن وعبار الشافعية  
لا يجب الركاه عليها بل يجب في مالها وعيانه الحايبه الوجوب عليها داه في المعنى والحق ما روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استغوا في اموال السامي خيرا لا ماله الصدقة ومنه ثلثه لحديث  
مدارها على عمر بن سعيب عن ابيه عن جده لحد هافه المنى بن الصباح عن عمرو بن سعيب وفي  
الباني من ذلك عن ابي اسحق الساماني عن عمرو وفي البابا محمد بن عبد الله العرمي عن عمرو واما  
المنثي بن الصباح فقد قال احمد بن اسادى شيئا وقاله الرازي ايضا وقال النسائي موقوف  
للحديث وقال يحيى بن ابي اسحق في الباني من ذلك عن ابي حنيفة بن حنيفة المراسل وسند  
الموقوفات من سوحفظه فلما تحس ذلك منه استحق الترك وقال الدارقطني مع بعضه لا يرحم  
انه طاهر عمرو والراوى عن من ذلك عند بن اسحق العطار وهو ضعيف واما محمد بن عبد الله العرمي  
فقد قال الدارقطني كان ضعيفا واحاديث عمرو بن سعيب عن ابيه عن جده في الجملة ضعاف  
قال يحيى بن سعيد حديث عمرو بن وهب عن ابي حنيفة بن حنيفة الحافظ لا يجوز الاحتجاج  
بما رواه عمرو بن وهب عن ابيه عن جده لا نه لا يخلوا اما ان يكون من سبلا او منقطعاه ان عمر بن سعيب  
ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي فان اراد بجه محمد فانه لا يصح له فيكون من سبلا وان اراد  
بجه عبد الله فابن شعيب لم يلق عبد الله ملون مقطعا والدارقطني حله لادني محمد ولربك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحله لا على عمرو بن العاص ولم يذكره شعيب وحله لا وسط ابي  
الفرج احاديث عمرو بن سعيب لا تصح عند الخلق من اهل الصنفه والعرمى ضعيف ما ينفهم عن  
سعد بن المسيب عن عمرو بن قفا عليه قال السهقي اسناد صحيح قال صاحب الامار ومنه  
البظر ما مل في سماع سعد بن عمرو وعدم سماعه وقالوا ايضا انها حق مالي يجب في مالها كالفرائض

السنة



المالية ونفقة الزوج والرجل والعتق والخراج وصدة الفطر ولحق الشافعي  
 بمسئول يوسف بن ماهل وهو لا يحج إلا بمسئول من المسبب وقاسوا على البايع العاقل  
 قال رسل الدين عامر زاده وهذا مقول عن الشافعي وأما قوله صلى الله عليه وسلم في  
 الصحيح دفع الفطر عن ثلث من الصبي حتى يحلم فإذا مضى على مال الصبي سون كبره وكبر  
 يخرج الولي ركاها ماله حتى يبلغ الصبي بحجته إخراج ركاها ماله عن السنن الماضية  
 فإذا لم يخرجها نام بذلك والقول بغيره قال بعض الأئمة الشخص من وجه الله الحبيب يحضر  
 بالدمه ولا يحج في ذمه الولي فلا بد من القول بوجوبها في ذمه الصبي وفيه وجه الخطاب  
 عليه ولا يها أحدا رداً في الإسلام الخمسة لما ثبت في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال لا بأس  
 على خمس وذكر منها أساء الرأه ولا بأس لنفسه عباده فخصه فلف لا يكون بعض الرأه عباده  
 وإذا أساء عباده لا يحج على الصبي والمجنون يسار رادانه ولا أنه لم يجعل المال لله تعالى صرفاً  
 الفقهاء أساء عباده فخصه حتى يحصل بها الطهر ويستترط فيها النية كالصلاة والصوم  
 وأما فلا بد من نيته وأما عند الأداة المفع مربة وعباده وولا له الولي عليه يست من  
 غير إحصان وبسبب خلاف القول بأدائها بعد البلوغ لأنه يبايعه عن إحصان فوجب  
 النية والعهد عند الرفع إلى المأب وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه والله لا أقبل من  
 من في من الصلاة والرأه منقوع عليه عن أبي هريرة وفي إيجاب الرأه على الصبي والمجنون دون  
 الصلاة به منهنها وحلف أبو بكر على مال المفروض بينهما ولا أن الأصل براه الدية والثاني  
 لا يحج إلى دليل وأما من مال الصبي والمجنون ومن مال البايع العاقل أبي عشر فقا  
 الفرق الأول أن مال الصبي ناص من مال البايع بدليل عدم بقاء الأعاق في ماله على مال  
 وغير مال والديور والهبة والصدقة والوقف والوصية عندما يسار البزعات فصار  
 كالمأب خلاف البايع والفرق الثاني أن الرأه في مال البايع مظهره له عن التام والأوزار  
 لو جهن أحدهما أي أحسنه فلو كان مذهب المذهب بالنصر الثاني قوله تعالى خذ من  
 أموالهم صدقة بطهرهم وذكهم بها فحاشا للرأه في حق البايع مظهره ومكفر للنامر  
 ولا لذلك في حق الصبي والمجنون فلم يردنا في معناه فبطل قبا سبهما عليه إذا طهر الطاهر  
 محال فإن قيل لو طهر غير معناه بدليل وجوبها على الأبداء والباسن من الدوب  
 فلنا لا سائر معصوم من الزلة والصغار فمع مظهره ويلعب الدين في التوبة غير معصوم

به فحتمال فسادها بعد شروطها والفرق الثالث أن الرأه إنما يجب في المال النامي  
 وأما غير المالك لا يكون فاسداً المالك إذا خفها ذلك لسان وحوصه على ثبته المالك بحيل  
 الرأه فيه في مال غيره ليس بجهاد لنفسه في ذلك وهذا معروف من الناس ومما شهد  
 في العاد فلا يخفى به والفرق الرابع أن حله الصبي والمجنون إلى مالهما أسد من البايع  
 العاقل لصغرهما وعجزهما عن المكسب بخلاف البايع العاقل فكان في إيجاب الرأه في مالهما في كل  
 سنة بقوت مالهما أو الثمن غير حلف العاد في إجماع مع ركاها حاجتهما إليه فلم يولوا في  
 معناه والفرق الخامس الحكم في وجوب الرأه على البايع فقهر النفس المارة بالسوء بغير محورها  
 الذي هو قطع من ماله في كل سنة بخلاف الصبي والمجنون والفرق السادس وجوبها على البايع فيد  
 عمر من القلب على الخضوع لله تعالى وترسخ عطفته في جوارحه لوجهين أحدهما أنه أهل لذلك والثاني  
 أنه يود بها بنفسه ولا كذلك الصبي والمجنون والآخر السبب في إيجابها لشكر المصمم  
 على توفيقه لا مسأل الله تعالى والبايع مأمور بالشكر فعق الشكر المأمور به بإيجابها  
 عليه بخلاف الصبي والفرق الثامن البايع مأمور بالعبادة وإذا الرأه عباده بدليل  
 اشتراط النية فيه كالصوم والصلاة فإن في وجوب الرأه عليه يحصل هذه العبادة المأمور  
 بها بخلاف الصبي والفرق التاسع البايع الزم لحظ الشرع لدخوله في الإسلام طوعاً  
 وإكراهاً أما من ملزم بالوجوب الرأه عليه بخلاف الصبي فإنه لم يستقم منه التزام إذا أسلمه  
 بالتبعية فكان وجوب الرأه من مال البايع بالثبته في حال الخف والفرق العاشر البايع دخل  
 في الإسلام الرأه في ماله تعالى وأما الرأه وقوله صلى الله عليه وسلم أدوا ركاها أموالكم خلاف  
 الصبي والمجنون إذا لاسنا ولهما الأمر بالاجماع والاثبات بالمأمور متعلق بمصلحة الامتنان وهذا  
 المعنى مفقود في حق الصبي فلا يلحق بالبايع والفرق الحادي عشر وجوب الرأه ابتداءً  
 إنتميز المطيع من العاصي فخص بالخلف دون الصبي والفرق الثاني عشر الرأه وجبت  
 لمواساة الفقراء فلا يجب في مال لا يحتمل حواساتهم والفرق من كل النقوض التي اعترضوا  
 بها ومن الرأه من وجوه أولها أن تلك الحقوق لا تسترط فيها الخول بخلاف الرأه ولا إقرار  
 في الوجوب قبل الخول بل على إقرار في المصلحة ثانياً لا تسترط فيها الصاب لوجوبها في  
 صدقة الفطر لا تسترط الصاب النامي بخلاف الرأه أدهى متعلقة بالمكنة الميسرة ولا إقرار  
 في الوجوب بدون الصاب بل على إقرار في العلة والمصلحة بالثبته أن وجوب الرأه



سوف على اعداد السبع او الحد ولا كذلك فذلك الحق فكون موقف السارح الوجوب  
على هذا الشرط دون توقف الوجوب به ذلك على زيادة الحاجة الى الوجوب به رابعها  
ان صدقة التطوع بسبب ما ليس بمالك لانها يجب بسبب الحر والاراء والحب بسبب  
المال خامسها للجنات ليس فيها معنى العباد اصله خلاف الركا فانها عباد محضه  
وهي موضوع عن الصبيان والمجانين ونفقة المحارم فيها معنى الصلة للرحم ونفقة الزوجا  
فيها معنى المعاوضة لانها بارا الاحتباس المنتفع به حتى لا يجب للناس فيه خلاف الاراء  
سادسها ان اجاب ضمن المتلفات وارؤس الجنات على الصبي زجر الله عن المعاون  
وجبر الضرر القايه ولا كذلك الركاه سابعها ان صدقة الفطر فيها معنى المونه حيث  
يجب على الغير بسبب الغر وفه حتى لا يلب فانها لو لم تجب في حاله لوجب على الالب  
ان لو لم يكن للصبي مال وكذا العسر فانه مونه الارض المامه حقيقه فاسببه الخراج ولهذا  
يجب في ارض الوقف والمحاب وان لم يجب الركاه على الماتت في حاله وقوله في الكتاب  
وكذا العالب في العسر معنى المونه هذا قول محمد وهذا القول مالى في المساكين صدقة لا دخل  
فيه الارض العشرية عنده خلافا لابي يوسف لان جهه الصدقه راحه عنده حتى  
يعرف في مصارف الركاه وقال في المبسوط العسر مونه الارض النامية وقد ذكرنا في  
هذا الموضع ان اصل وطاري فلا صلى ان يبلغ محبونا ولا خلاف بين اصحابنا انه منع  
اعتقاد الخول على النصاب حتى يعتبر ابتدا الخول على مال من وقت الافافه لانه لا يصار  
املا كما يعتبر في حق الصبي من وقت بلوغه ولما راجح وجوب الصوم والصلاه هكذا ذكره  
في النبايخ والخول الطاري ان امر سنه كامله فهو في حكم الاصل في الصوم اذ السنه في  
الركاه كالسهر في الصوم والمسوعب يمنع فيها وان حن بعض السنه ثم افان فغن محمد  
في النوادر ان افان ساعه منها في اولها او في وسطها او في اخرها يجب ركاه ملك السنه  
وهو رواه محمد ساعه عن ابي يوسف وفي رواه هشام عن ابي يوسف ان افان السنه  
حت ولا فلا والذي يحسن ويقو فهو في حكم الصحيح بمنزله المام والمخ على ذلك  
البداع والمبسوط والوبري في الساع عن ابي يوسف ان كان فقيها في نصف السنه او  
الركاه عليه الركاه ولا فلا وفي السرار عند زفر والسافعي اذ اجز وقت صلاه  
او يوما في رمضان لا يلزمه صلاه ذلك الوقت ولا صور ذلك اليوم ومدهنا استحسان

116  
وقوله في النبايخ عن ابي حنفيه انه اذا بلغ محبونا الى اخره يوهرا انه راويه عنه وقد ذكرنا  
عن صاحب النبايخ وغيره انه خلاف فيه ولما سمعنا هذه وغيره من اصحابنا عن  
لحاديهم مع انها غير ثابتة ان المراد بالصدقه المفعه وبود هذا التأويل انه اضاف  
الاحل الى جمع المال والفقه هي التي ياحل جمع المال دون الركاه فلت هذا فيه  
افضل عند محمد فانه لو لم يحج ركاته حتى مضت سنون يجوز ان لا يصح من المال شي  
بل يصير كله ركاه وقال ركن الدين امام زمانه معنى فليترك حاله المراد بالتركيه المنع بالحقان  
لان الركاه هي الزايد وهي العسر والصدقه هي النفقه لقوله صلى الله عليه وسلم نفقه المر  
على عماله صدقه قال صلى الله عليه وسلم في حديث سعد وانك لن تفوق نفقه منغى بها وجه  
لله الا اوجرت بها حتى ما يجعل في امر انك وكذا المراد من الركاه ركاه الفطر ثم هو مخصص  
بمال الحسن فانه لا يجب الركاه فيه على المذهب عند محمد وله النووي في شرح المذهب  
فصار الجبر والعقل فانه لا يجب على الصبي والنظر الثالث في كيفية الوجوب قال  
الشيخ سي رحمه الله الذي يصح عدي من ذهب علمنا انه على الراعي دون الفور  
نص عليه في الجامع فمن بدر ان يعتكف او يصوم سهره ان مكث او يصوم اي شهر  
شا والوفاء بالدر ولجب مطلق في مروي في قضاء رمضان يعني متى شاؤ في الركاه والعشر  
وصدقة الفطر لا يصرف فطره بالخبر وله ان سعت بها ان فقرا قرابته في بلد اخرى وذكر  
محمد سماع عن اصحابنا انه على الراعي وكذا قال ابو بكر الحنفاص وابو بكر الرازي قال  
صاحب المدران وعليه عامه مشاخي وفي المحيط وجميع العروقه لا دايها وفي النبايخ  
منصق عليه الوجوب اذا لم يسق من غيره الا مقدار ما يودي بها فانه حتى لو مات من غيره  
اذا اتم وذكر الكرخي انه على الفور لها وكذا عن محمد فانه ذكر في المسعى عن محمد ان من لم يترك حتى حاله  
حوال ان اتم واسا وعنه ان من لم يود ركاته لا يقبل سعادته وان الباخره يجوز له في  
المحيط ومن اخبر من اصحابنا ان مطلق الامر على الفور الا امام ابو منصور الماتريدي وفي  
المدران عنه لا يعتقد في الفور ولا التراخي الا بدليل زائد في الامر وفي مسله اصول  
الفقه وفي الوبري لم يذكر في ظاهر الروايه هل يجب وجوبها مسغا او مضيقا ودل في غير  
روايه الاصول عن ابي يوسف ومحمد انه يجب مضيقا فلا تسعه الماخرو وفي جوامع الفقه  
وعن محمد على الفور وعنه اذا حال عليه حواله لم يود اتم ولا يقبل سعادته واذا وقف



علمه الامام عزله وطالبه بغيره في المسبوط عن محمد بن ابي الركاية من غير عدل ولا يقبل شهادته  
اطلق ولم يرد محو اسن وورق على حده من الركاية والحج فقال الركاية حق الفقرا  
وفي ايامه الماخرا اضرا ركه خلاف الحج وروى هبصار عن ابي يوسف انه يسعه الماخرا  
وورق منها ومن الحج فقال اذا الحج محض يوفى بتات في السنة مرة وفي الماخرا بقوته  
لانه لا يدرى هل يبقى الى السنة الثانية او لا وليس في ماخر الركاية بقوتها لان جميع الاوقات  
صالح لادائها وفي الورق لو منع السامه عن المصدق قبل بضم بالهلاك كنعن الودعه والعار به  
وقل لا يضمن وهو الصحيح وبيع الركاية من الفقرا لا يضمن لانه يضمنه فان ان يدفعها الى  
غيره وعند الشافعي على الفور ويضمن الماخرا بعد المكن وبالبلافة قبل المكن وفي خلاف  
الحجبي قولان في ان المكن شرط الضمان ان قلنا شرط الوجوب فلا ركاية عليه وان قلنا شرط  
في الضمان وقلنا الركاية متعلقة بالدفعة فلا ركاية وان قلنا متعلقة بالعين اسفل حق الفقرا  
الى القيمة وللمكن شروط ثلثة حصول المال عنده ووجوده من تصرف والمالك ان لا يكون  
مشتغل بهم لصله وادل ونحوها ولو اخر لا سطار حريه او جارا ومن هو لوجح حوز  
ماخيره في صحيح الوجهن ويضمن في اصح الوجهن مع حوز الماخرا وعند مالك لا يضمن  
الماخرا من غير شرط وعنده من قبل يضمن اذا تلف قبل المكن في المشهور عنه ذكره في  
المعنى وهو على الفور عنده والقالمون بافورا اعتبروه بالنهي فانه على الفور بالاجماع والنظر  
الرابع في سبب وجوبها وهو ملك نصاب كامل بامر رقبه ويدا وقال في المغنفا صلا عن  
الحاجة في موضع بامر وقال في التاسع والمنافع دلل الحامل لحرار من الاربعين في الدرر  
واربعه مثاقيل في الذهب وعسره في الفبر بعد تمام النصاب من كل واحد منها فانها نصاب  
مع الغنم او قوله قلنا بامام في معنى قولنا رقبه ويدا وهو احبر ارض مال المجانب فانه مالك  
مدل رقبه ومن كل ملك يفسد وذلك في مسائل منها بدل النجاسة ومال الصغار على ما ياتي  
سائنه ومال المدبوز في ام في المنافع فانه ما فسر اد الدائن ان يملكه من غير قضاء ولا رضى  
ولم يخذ الصدقة مع حرمتها على العبيد ذكره الشيخ في اصول الفقه بدل على نفسه ولا يجب  
عليه صدقة الفطر مع الدين الا ان يفصل عنه نصاب ولا يجب الركاية في العبد للبحان اذا كان  
العبد عليه دين ولو كان له الف وعليه دين بكفر بالصورة بعد قضاء الدين وقبله قبل ذلك  
وقل بكفر بالمال لانها متعلقة باصل السر لا بهاسه خلاف الركاية خلاف المهر حوب فانه يجب

الوجوب او شوا

الامام

وان كان

فيه الركاية للواهب ان يجمع فنه لا نه لا يملكه الا بقضاء او رضى وقال بن المذر راجع لمن  
حفظ عنه من اهل العلم على ان لا ركاية في مال المجانب حتى يرضى وهو قول جابر بن عبد الله  
وان عر وعطاء ومسروق والوري ومالك والشافعي وان حنبل وقال ابو ثور وابو عبيد  
وان حنبل زمر مع الظاهر به تحت الركاية في مال المجانب كالحمد عندهم وبذلك الكتابه للسند بن  
صحيح فانه على سرف السقوط ما يحجز ومنها الدية فانها على سرف السقوط ايضا بوقت  
العاقلة وسائى به المسائل ان شاء الله تعالى والدليل على اعتبار النصاب في بعض هذه في  
انواع اصناف الاموال ان شاء الله تعالى وفي المنافع مال المجانب ملك للولي رقبه وملكه يدا  
فليس هذا غلط ظاهر لان للولي في مال المجانب حق الملك لا حقيقة الملك ذكره في الجامع  
والرهادات وغيرها من الكتب اد لو كان مال المجانب مملوكا للولي رقبه لبطل نكاحه فيما اذا  
اشترى المجانب زوجته مولاة واعا لم يسطر نكاحه لان للولي فيه حق الملك وحق الملك  
لا يمنع نقل النكاح بخلاف حقيقة الملك رقبه فانها تمنع الا بندا والمقابل على ان المجانب  
نفسه مملوك لمولاة رقبه لا يدا فانه حريدا ولا يجوز ان يزوجه بحاسه لكونها مملوكه رقبه  
ولا جارية محابته لحق الملك لم لو اعتق محابته نفذ عتقه ولو اعتق جارية محابته لا ينفذ  
فلو كانت مملوكه له رقبه لنفذ عتقه كالمجانب والذى يدل على ان النصاب الذى  
ذكرناه هو السبب لوجوب الركاية اضافها الى المال يقال ركاية المال وركاية السامه  
وركاية العروض والحكم يضاف الى سننه ولهذا ضاعف الوجوب مضاعف النصب  
والنظر الخامس في شروط الوجوب منها حوز الحول وهو شرط الوجوب في الحرين  
واموال البجان والسوايم خلاف ركاية الرروع قال سحاب الدين الغزفي رحمه الله سمى حولا  
لان الاحوال حول فنه كما سمى سننه للسنه الا شيئا منها والسننه الغفر الى الله تعالى  
فا نظر الى طعامك وشرايك امر بسننه امي لم يغير بمر السنن وسمى علما لان السنن  
عامت فنه حتى قطعت جملة الفلك لا يها يقطع الفلك كله في السنه مرة ويقطع في كل شهر  
مرجاس الروج الا نبي عشر واليك قال الله تعالى وكل في ذلك لسكون واصل شرطه  
الحول بقوله صلى الله عليه وسلم ليس في مال ركاية حتى يحول الحول رواه ابو داود واسمى  
لانه في الدخنة وفي العرب حال الحول دار ومضى وحالت الخلة حلت عاما عاما  
لا واحاله لغته حال السى غير عن حاله وشه حال محجها دما بعد جعل حول الركاية

عليه



من الزور والاضحى من الغرور الاول مردود وفي الصحيح الخول السنه والمحبه  
والقوى وعن عائشه رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان رزاه  
في مال حتى يحول عليه الخول رواه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والبخاري  
حؤل الخول وصفه للسبب ولم يجعله شرطاً وقال صلى الله عليه وسلم لا رزاه في مال حتى  
يحول عليه الخول وعله حتى للشرط وقال مالك والشافعي ادا لم يصاب بالرجع عند اخر  
للخول في الرزاه وان لم يكن نصاً في اوله وسناني في مسله ان سأل الله تعالى واما الخريد  
والدويع والعقل في شروط فمن يجب عليه وفرد كبرادك وسروط اخر في نفس المال  
وقال بن مسعود وابن عباس تحت الرزاه في عروض الجاه والماسيه والدراهم  
والارباب يوم ملك المصاب فاد احوال الخول وحت رزاه مائه والله اعلم دله النووي  
وآطر السادس في الخرا الواحب وهو ربع العشر في المحرم قال في المال قبل من  
حسن الشريعه المدرج في الماخوذ الواحب على العبد والموند على ما توضح الخمس مما  
وجد من اموال الكاهليه اذ لا يجب في ذلك ثم ما قد يجب من طرف واحد فوجد فيه  
صف الخمس وهو العشر فما سقت السما والعون وفما سقي بضح او داليه او سانه  
توجد في ربع الخمس وهو نصف العشر لانه المعبد في جمع الخول بالمصرف والقلب  
قال بن تود في ربع الخمس وهو ربع العشر فالماخوذ اذن الخمس ونصفه وربعه ونسبه  
قال اصحابنا الوظيفه سقاوت سقاوت المون والعب واعرض الشخص رحمه الله  
فقال هذا ليس بقوى فان في الغنام توضح الخمس والموند فيها اعطى من المزارعه وغيرها  
ولكن هذا بعد سرعي مسعه وتعد فيه المصلحه وان لم ينف عليها فليس ليس  
استحقاق الغنام باز العبد والمهاد في سئل الله فان ذلك عباد هي فرض لا توجد عليها  
اجر بل الغنام رزق للعالم من مال مباح فحان بمنزله الرزاق واما اخذ من الربع العشر  
ومن المواشي اقل من ذلك لان الحبه الواحد لها خمس عشر او اكثر باذن الله والسباه  
والغره والثاقه بل في السنه واحداً غالباً فلا يقع اخذ العشر احمافاً في الاول ويقع في  
المواشي لو اخذ من اكثر من ذلك الذي قدره السراج فيها والنظر السابع فمن يصف الرزاه اليه  
وسناني في اب من يجوز دفع الصدقه اليه ومن لا يجوز والنظر الثامن في الموانع من  
الوجوب منها الدين المطالب من جهة العباد حاله وموطاه ونه قال مالك والجمهور

ليست

والسنة

خلاف الشافعي ومنها القطاع المصاب في مال الخول دون حصه وبني المار على ذلك  
فله ان سأل الله تعالى ومنها الرهن ادا كان المال في يد المهر من لعدم ملك المهر بخلاف  
العشر فانه يجب فيه والنظر التاسع في مسقطاتها بعد الوجوب منها رجوع الوا  
في هسه بعد احوال الخول عند الموهوب له بقضاء وغيره ومنها الرد ونه قال  
مالك والجمهور الرواسن عن احمد خلافا للشافعي بناء على ان الرد تحبفه للعمل عندا وعند  
مالك وعند الشافعي بشرط الموافاه والماور عنده مخاطب بجميع العبادات الا  
ان الماور الاصل لا يقضي ما وجب عليه في رهن كغيره بعد اسلمه تخفيفاً والمهر لا يقضي  
وبعد ما لا توجه الخطاب على الماور بالعبادات الا الاسلام فان الماور قادر عليها  
بواسطه كحذل الاسلام فان الماور لا يخطب بفعل الصلاه بواسطه لعدم الظاهر  
ولنا ان الاسلام يجب ما قبله والماور لا يصور منه العبادات فلو ان احوالها عليه  
بمختلف ملا نطاق وقوله قادر عليها مقدم شرطها وهو الاسلام لا يصحها  
فلنا ان الاسلام اصل العبادات بجمع له بدليل الله لا يجمعو عاده منها الا به وبمحقق  
الاسلام بدونها ولهذا يجوز ان يرتفع اليمان في الدنيا والاخره عن الحق مع ارتفاع سا  
العبادات في الاخره عنهم ففي احكام اليمان لا جل يحصل لك العبادات بوجهه تتعلم  
لها فهو ملت الموضوع خلاف وجوب الطهارة على الماور لا جل الصلاه لان الظاهر  
تبع الصلاه اصل ولهذا لا يخاطب بالطهارة الا عند اداء الصلاه فحان احكام الماور لا جل  
التبع فحق الفرق وجه اخر في الفرق ذكره الشخص ان الماور ما اذا العبادات لبيان  
نه المودى التواب في الاخره ومما زال اهل الطاعات حمان لله تعالى ما وعده في محكم نزيله  
والماور ليس باهل لتواب العباد عموماً اه على كفه حكماً من الله تعالى حان العبادات لئلا  
اهل الملك المال والمراه لا يكون اهلا لتبوت ملك المعه على عبيدها واد احقق عدم الاهليه  
للماور بما هو المطلوب بالادب طهره عدم اهليته للادب دون الاهليه لا يثبت الوجوب  
الادب ووجوب العفو بات عليهم بالجر وهي التي بهم بخلاف الحب والمحدث في  
الخطاب ما اذا الصلاه لان اهليته هو موعود للمصلح غير موعود له بسبب  
والمحدث لانها مباحان للماور منها ما شرط صحه الادب او عدم الشرط لا بعدم  
الاهليه لا د الاصل بل لعدم صحه الادب لا غير وفي لا سراً لا يقول ان الاسلام شرط

هيب

ير

ب

ل

يه



اذا الصلاة والركاء فان الاصل لا يكون شرطاً للفرع والسروط اتباع كالتطهارة وستر  
 المعوى بل لا يسلط بصداها لاجاب العبادات عليه قال وبيان الاهلية ان  
 يكون مستحقاً للحكمة ويكون اهلاً له ولهذا قلنا العاركة مخاطبون بالادبانات من  
 الشرايع وقد رتبناه في اصول الفقه وفي بيان اصول الكفار مخاطبون بالامان  
 منيئون عن الكفر بعد ورود الشرح وبلوغ الدعوة بلا خلاف واختلفوا قبل بلوغ  
 الدعوة بان كان على شأهون قبل او كان في زمن الفتره وذكر الحاكم الشهيد في المسنى  
 عن محمد بن سنان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ربهم لله انه قال لا عذر لاحد بل جعل  
 بالله تعالى لظهور الامانات الدالة عليه سبحانه وهل مخاطبون بالشرايع بعد ورود  
 الشرح وبلوغ الدعوة بالصواب والركاء والصوم والحج قال عامه اهل الحديث  
 والمعتزلة مخاطبون بذلك كله وموافقون عليها في الاخره وهو قول مشايخ العراقي  
 من اصحابنا قال قال بعض مشايخ ديارنا انهم غير مخاطبين اصلاً بالعبادات ولا  
 بلجومات الاما وامر عليه دليل شرعي بصيصا اولون مسنني من عهود اهل  
 البره من حرمه الربوا ووجوب الحرد وما اعتقدوه وكذا حد الفد والعصاص  
 وقال بعض اهل الحق من غير انهم مخاطبون بلجومات والمعاملات دون العبادات  
 وقال هذا هو المختار وفي المحط الى حكم خلاف الشرايع خلاف ان الخطاب  
 بالشرايع منها وهم في حكم المواضع في الاخره لان موجب الامراعقاد الزور والادب  
 وهم يدون الزور واعقاد او ذلك لغرضهم بمنزلة اخبار التوحيد قال محمد بن ابي  
 شيان في الشرايع بعد ابطال التوحيد ذكره في السير الكبر فاداب ان ترك ذلك  
 محذور بلون كسر امنه طهرانه معاقب عليه في الاخره كما هو معاقب على اصل الكفر  
 قال وهو المراد بقوله تعالى وويل للمسكرين الذين لا يؤتون الركاه اي لا يعرفون بها  
 وقوله تعالى ما سئلكم في سقر فالوا اليك من المصلين ولزك فطمح المسكين وكما محض  
 مع الحارطين وكما ذكر في يوم الدين حتى امانا الدين في كل في المفسكين من المسلمين  
 المعصدين ووجوب الصلاة والركاء فهذا معنى قولنا ان الخطاب فيما يرجع الى العقوبة  
 في الاخره واجاب وجوب الادب في الدنيا حتى معاقب على تركه في الاخره فقد اختلف  
 فيه الاصحاب على ما قدمناه قال حسن الله به الشرايع ووجوب هذه المهرله غير محفوظ

عن المتقدمين من اصحابنا نضا ولكن مسايهم تلب على ذلك فان المريد اذا اسلم لا  
 يلزمه قننا الصلوات عندنا يعني التي تركها في حال الرده ويلزمه عند الشافعي والمريد اذا فر  
 كالا على فاسد لو اعدم وجوب القضا بعد الاساءة على عدم وجوب الادا عندنا قال  
 وهذا ضعيف لان سقوط القضا بالنقض ومنهم من جعل هذه المسئلة فرعا لاصل اخر مختلف  
 فيه وهو ان الشرايع من نفس الامان عنده وهم مخاطبون بالامان اجماعا وعندها ليست  
 من الامان قال وهذا ضعيف ايضا فانهم مخاطبون بالعقوبات والمعاملات وليست  
 من الامان فليست قد قدمنا الفرق بين الشرايع والعبادات وبين العقوبات والمعاملات  
 فلا نعده قال والذي يصح من الدليل لصحة هذا المذهب افطمدكور في الجواب يعني  
 المبسوط وهو ان من بدل ان يصوم شهرا ثم ارتد ثم اسلم فليس عليه شيء من الصوم  
 المذكور لان الرده سطل عبادته ومعلوم انه امر برد يهد السبيل لاجاب الموداه  
 فهو ما ادى المذكور بعد تعلم ان مراد مجرد ان الرده بتطل وجوب ادا كل عبادته وذلك  
 عليه انه صلى الله عليه وسلم لما نعت مجاد الى اليمن قال له ادعهم الى شهادة ان لا اله الا  
 الله واني رسول الله وان هم اطاعوا لك فاعلمهم ان الله فرض عليهم خمس صلوات  
 في كل يوم وليلة بعد افهم في هذا الحديث ان وجوب الصلاة مرتبط على الاحباب الى ما  
 دعوا من اصل الامان وقد رتبنا له الدله العقلية على ذلك قل هذا فان قيل عدم بانه  
 من الادا باضراره على الكفر وهو جاز في ذلك فوجب ان يحل اليك فاما حكمنا بغيره  
 عليه فاجعلنا زوال العقل بسبب السكر غير زائل حكما حتى انه لم يسقط الخطاب عنه  
 ما اذا العبادات فبسبب الكفر اولى لانه اشد فليس معارضة من ضرب راس نفسه  
 عند الحنفي لانه لعله فانه يسقط العبادات بالوزان بانه ساويه والفرق ان السكران يمتنع  
 في حقه برب مقاصد العبادات عليها لايامانه اذا لم يخرج بذلك من الامان بخلاف الخافر  
 على ما تفرق شرح وادامتنع من دفع الركاه ولم يحذر وجوبها اخذت وعذر  
 ولم يؤخذ رتباه على الواجب وهو قول اكثر اهل العلم مثل مالك والشافعي واظهر من  
 ابن حنبل واصحابهم وقال اسحق وعبد العزيز واحمد في رواية الشافعي في قوله العدم بخد  
 الامام وسطر الله وفي رواية عن اسحق يؤخذ معها مسايها لما روى يهز بن جهم بن معاوية عن  
 اسيد عن حماد انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في كل سبابة الا مل في كل اربعين بنت لوز

اساقام  
 ت

ها



من اعطاهما متوجرا فله اجرها ومن ادناها وسطره الله عزمه من غير ان يبالا لعل لا  
محمد صلى الله عليه وسلم فيها شي رواه ابو داود والنسائي والترمذي والمروزي عن ابي  
هلان في كتابه في فضل الصدقة في المال ثم نسخ وروى عن ابي هرير  
الحري انه يوخد من اسن الواجب من خماره من غير زيادة في سن ولا عدد ولكن يسخي من  
خياره ما له زيادة قدر سطره الواجب عليه فكون المراد به الواجب من ماله فورا عليه  
بقدر سطره قال ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري الذين قالهم ابو بكر الصديق من  
معوا الزكاة كانوا الله انواع نوع ارتدوا ورجعوا الى عبادة الاوثان ونوع ارتدوا وامنوا  
بمسيلة اللذات وهم اهل الباطنة وطائفة منعوا الزكاة وقالوا رجعا عن ديننا ولكن  
سحا على اموالنا فزاي ابو بكر رضي الله عنه قال الجميع ووافقه عليه الصحابة بعد ان  
خالفه عمر في ذلك ثم رجع اليه فتنسى ابو بكر نساها وذرارهم واما هو لم يفتاد ائمه  
وكان ذلك في اول خلافة سنة احدى عشر فلما ولي عمر بعد راي ان يرد ساهرو ودارهم  
الى عشارهم ووزارهم واطول سلسله من محضر من الصحابة والذين رددهم عمر لم ياب احد منهم  
الا سلفه وعنه ابو بكر الصديق رضي الله عنه انه قال والله لا فلتن من فرق بين الصلاة والزكاة  
فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا فانا توادونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لما نكهم على منعه وفي رواية عقلا قال عمر فوالله ما هو الا ان سرح لله صدر راي يكره للرجال  
معرفة ان الحق رواه البخاري وابو داود العناق بفتح العين الاثني من ولد المعز والعقال  
بالكسر والحلقوا في نفسيه قال ابو عبيد هو صدمه عام وانكر عليه التبين وقال انا  
نصرت المثل في هذا بالقبل وليس بالسابع ان يقول لا اعطيك وكما انه الف دينار ولا  
يعرف ان العقال صدقة والسابع الذي لا يخرجه به وهو

ما  
جمع

سعي عقلا فلم يترك لنا سبدا فكل لو قد سعي عمر وعقالين  
لسر حاكبه به وحل هو عقال الناقة وروى من ذهب عن مالك ان العقال الفريضة من الابل  
وذلك ان يعمل كل يوم من يعال اذا ساقوا الى الصدقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقاب الضر من سمبل يقول العرب اذضت ابلك اذا وجبت فيها الفريضة واسبقت  
واليسق ان يكون في خمس من الابل شاء فادامعت خمس وعشرين حتى وجب فيها بنت محاص  
فهي العقال وقال ابو نصر الضرير العقال كلما اخذ من الاصناف الابل والبقر والغنم والماعز

الذي

الذي يوخد منه العشر ونصف العشر وقال ابو العباس البرد اذا اخذ المصدق الواجب عليه  
ولم يخذ منه فالواخذ عقلا واذا اخذ منه قالوا اخذ بقدره وانشدوا  
انا ابو الخطاب يفرق بطله فزاد ولم يخذ عقلا ولا نقدا قال البرد في الكامل هذا  
لهو التاويل الصحيح وقيل كانوا اذا اخذوا الفريضة احدا وامعها عمالا وقيل ما يساوون  
عقلا فصلا عن غيره ومثله في العناق قال ابن شاذان في دلائل الاحكام هذا يدل على  
ان الكفار مخاطبون بفروع الاسلام فانه صرح بانه مقاتلهم على منع الصلاة والزكاة وانما قتالهم  
عليها اذا كانوا مخاطبين بها **فالت** لا دلالة فيه على ما زعم لان عمر رضي الله عنه  
قال له كيف تقابل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان تقابل  
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله عصم مني ماله او نفسه الا بحقه  
وحسابهم على الله فقال ابو بكر والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة هذا اول  
الحدث فتدبر انهم كانوا ملتزمين للصلاة ومنعوا الزكاة فلم يكونوا كفارا فلم يكن فيه  
دليل على خطاب الكفار بالفروع وليس سلمنا انهم كفار فالمراد بهم هنا من ارتد عن  
الاسلام اذا كفروا الاصل لا يطلب منه الصلاة والزكاة ولا مقاتل على سبها بالاجماع  
مادام كانوا وكذا بعد اسلامه لان جميع العبادات الواجبة عليه في حال كفره تستقط  
باسلامه عند من يوجهها عليه فلم تقابل على منعها الا في حال الكفر ولا بعد اسلامه  
ثم قال وذهب النسن بن ملك رضي الله عنه الى ان المرتدين لا يقبل ثوبهم ولا حكمي ذلك  
عن احمد بن حنبل **قلت** قول احمد كقول الجماعة ونقل ذلك كله عن الخطابي والخطابي  
منه وسبعة ثم ان مالك والشافعي واحمد في اصح رواياته وافقونا بان تارك الزكاة والضرم  
وايح لا تقتل **قوله** ومن كان عليه دين فحيط به ماله فلا زكاة عليه وهو قول  
عمران بن عثمان وابن عباس وابن عمر وطاوس وعطاء والحسن وابو هرير وسلمان بن يسار  
والزهري وابن سيرين واللبث بن سعد وابن حنبل قال ابن عمر في منع الهدايا الذين  
منع انعقاد الجول ويقطعه اذا طرأ عليه ويستأنف الجول بعد الابراء وقال مالك يحمل  
الدين في الضر ومن لا زكاة فيها وان لم يكن يصرف الى الذهب والفضة ونسقط الزكاة  
عنها ولا يمنع زكاة المراثي والزروع والثمار وقال ابن حزم ونسب ملك هذا في  
عامة الشافعي وما بعده عن احمد قبله قال والمالكون ينكرون على من حقيقه رضي الله عنه



هذا يعني في الخاب العشر في ربع التتم وتارة دون الزكوة **قلت** انكارهم  
عليه وانكروا وقد تقدم الكلام على ذلك في نفي وجوب الزكوة في مال الصبي والمجنون  
وللشافعي رحمه الله ثلاثة اقوال احدها عند عدم المنع وهو نصه في معظم كتبه  
قاله النووي في شرح المهذب والثاني انه يمنع وهو نصه في القديم وفي خلاف العراقيين  
من كتبه الحديثة والثالث يمنع في الاموال الباطنة كالذهب والفضة والخرق  
ولا يمنعها في الاموال الطاهرة وهي الواشي والزرور والثمار والعاذن وسواك ان الدين حلال  
او موجلا ويستوى دين الادميين ودين الله في ذلك وعندنا المانع الدين المطالب به من  
جهة العباد دون دين الله تعالى كالنذور والكفارات والحج ونفقة المحارم والزوجات  
قبل التضا لعدم المطالب من جهة العباد اما النذور والكفارات ودراج فلاها يفتي لها  
ولا تجس عليها واما نفقة المحارم والزوجات فلاها تسقط بمضي المدة ولا تصرد دينها بمضي  
الفضل والدين المطالب به مثل من البيع والارعة والعرض وصمان الاستهلاك ونفقة  
الزوجة بعد التضا ونفقة المحارم بعد التضا اد نفقة المحارم تصير دينها بالتضا على  
الرواية وذكر في كتاب النكاح ان نفقهم لا تصير دينها بالتضا حتى تسقط بمضي المدة  
لاستغنائها على تلك الرواية لا يمنع وجوب الزكوة كمال التضا قال شيخ الاسلام  
خواص زمان ما ذكر في النكاح محمول على ما اذا لم يامر به بالاستدانة فلا يصرد دينها بمضي  
المدة وما ذكره هنا محمول على ما اذا امره بالاستدانة فيصرد دينها وقل الفرض اذن  
في الاستدانة وهو اختيار الحاكم الشهيد وما ذكر في النكاح محمول على ما اذا لم يستدينوا  
بل كلوا من اموال انفسهم او بالتكدي وما ذكره هنا محمول على ما اذا استدانوا فكانت  
الحاجة باقية بقا الدين فطال لكون المقضي عليه بالدين وقبل ما ذكر في النكاح  
محمول على ما اذا طالت مدة الفرض تسقط بمضيها وما ذكر محمول على ما اذا قصرت  
اد لو سقطت ما يملك كانت لا يمكن الاستيفاء اصلا فلا فائدة حينئذ في  
الفرض وقد روا القاضى بالشهر وفي جوامع الفقه الشهير طويل ولان النفقة  
اذا لم تصرد دينها باعتبار ما مضى تكن المطالبة بعد التضا متوجهة عليه على  
الاستمرار والجموع له الى المال قيام المطالبة لا صورة الدين فاشبه الدين الموجل ذكره الفرع  
لهما في المحرر لكن برده عليه ما قبل التضا فان المطالبة فيه موجودة مستمرة ايضا الا ان المال المحض

اكد وذكر القدر بالشهر الذخيرة ايضا وفي الخاوي بفقته الصغيرة لا تسقط  
بالتاخير بعد التضا لخلاف الكبر وفي المحيط ماله لا يمنع موجلا وجالا وقبل  
الموجل لا يمنع خلاف المجمل وقيل ان كان الزوج على عزم قضائه يمنع  
والا فلا يمنع اذ لا يعد ديننا في عزمه ودين العشرة والخراج مانع وغير العشرة  
لا يمنع ودين الزكاة مانع حال قيام النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لرواية  
فهما ولا ييوسف في الاستهلاك قال المرغيناني وهذا الخلاف في الاموال الباطنة  
واما الاموال الطاهرة فعينها ودينها مانعان وفي الحرير دين الزكاة وعينها سوا  
في الاموال الباطنة لا يمنع وجوب الزكاة بخلاف زكاة الاموال الطاهرة كما  
عن زفر رحمه الله ومنع العشرة ايضا في رواية عبد الله بن المبارك عن علي بن حنبل رضي الله عنه  
وفي ظاهر الرواية لا يمنع وصمان الدين قبل الاستحقاق وصمان العاصب الاول  
لا يمنع لرجوعه على الثاني ذكرها في الجوامع **ف** ربع اربع مائة وجب  
فيها عشرة فانقرها الاماين وسنة ثم حال عليها الجول المحب وعند لي يوسف في  
لان زكاة العين خمسة وثمن وخمس ثمن فكان الباقي بعد دين الزكاة مائتين ودرهما الا  
خمس درهم وخمس ثمن درهم وان بقي مائتان وخمسة لا يجزي بانفاق البلاء لانه نقص  
ثمن درهم زكاة الخمسة فلا يجزي وقيل لا ييوسف ما احتل على زفر فقال ما جئني  
على رجل يوجب في مائة درهم اربع مائة درهم ومراده انه ملك مائة درهم وحال عليها ثمانون  
حوالا والشافعي استدرك بالعمومات **ول** رواه البخاري في صحيحه ومالك  
سنة طاه عن عثمان رضي الله عنه انه كان يقول هذا شهر زكوتكم فمن كان عليه دين  
فليؤد دينه حتى يخلص اموالكم فتودي منها الزكاة وهذا المحض من المباح من الانصار  
من غير نكير مكان اقطاعا وعن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما فمن سفق على  
ثمرته وعلى اهله قال ابن عباس يعطى ما انتق على الثمرة ثم يترك ما بقي وقال  
ابن عمر يدا بالاستقراض فيقتضيه ويترك ما بقي ذكرها في الامام وعزاها الى  
البيهقي **قال** في المنافع ولان الزكاة وجبت في المال الفاضل عن الجوامع الاصلية  
لانها واجبة على الغني ومعنى الغني انما يحقق في الاموال الفاضلة التي تستغنى عنها  
وبعد غنيابها وقال المدين ليس بفاضل بل مستحق الحاجة وهي حاجة دفع

يستقرض



المطالبة والملازمة والمجس في الدنيا والعذاب في الآخرة وقد عين هذا المال  
لتقاضي هذه الحاجة فاشبهه شاب البذلة والمهنة وعبد الخدمة ودور السكن  
ونحو ذلك وفي الخبر ولأن ملك المديون ناقص كملك المالك ولهذا الوفاة لا يورث  
عنه ولا تنفذ وصاياه قلت عنه يورث عنه وإنما عندنا لا ينتقل إلى  
ملك الورثة إذا كانت التركة مستعينة بالدين ولأن صاحب الدين يأخذ  
منه جبراً بالقاضي ولو ظفر به أخذه بغير رضا أن كان منكر الاختلاف  
ولا يومر بشقة المومنين على زوجته وسلك محمد بن الحسن في المنع مسلكين  
أحدهما ضعف الملك كما ذكره المسلك الثاني لو وجبت الزكاة في المال  
المديون لو جبت في مائة درهم عشرة دراهم في حوله وأخذ خمسة على المديون  
وحسنة على صاحب الدين قال محمد بن أبي حنيفة في البسوط هذا يورث في التركة مال واحد  
في حوله واحد مائة مال بياضه فمن له عبد للتجارة يساوي ألف درهم بأعده بالف  
نسبة ثم باعه المشتري من آخر بالف حتى تداولته الأيدي فعنده يجب على كل واحد  
منهم زكاة ألف إذا تم الحول والمال في الحقيقة إنما هو العبد حتى لو أقيمت البيوع  
رجع إلى الأول ولم يبق لأحد شيء سواه والشك فيه ذكرناه هذه العللين  
الذكرتين للقول بمنع الوجوب وقالوا أصحابنا وأشهرهم ما ضعف الملك والظاهر  
أنهم أخذوا المدركين من قول محمد بن الحسن وفرعوا عليها مسالك أحدها لو  
كان صاحب الدين من لا يجب عليه الزكاة كالذمي والمكاتب فعلى الوجه الأول  
لا يجب وعلى الثاني يجب لزوال العلة الساسية وتامها عرف في شهرهم والصبي  
والجنون عندنا كالمكاتب والذمي وقول أبي يوسف في منع دين الزكاة في النصاب  
القائم دون المستهلك استحسن أن ذكره أبو نصر وغيره ووجهه أن زكاة  
النصاب القائم له مطالب في الجملة بأن يتر على العاشر ولأن الزكاة  
لها مطالب من جهة العباد وهو الإمام في السوايم وثانيه في أموال التجارة  
فإن المالك نوابه قال في البسوط وفوض عثمان رضي الله عنه أذاها  
إلى إرباب الأموال خوف الشقة والخرج في تفتيش أموال الناس فكان ذلك  
توكلاً منه لصاحب المال بالأداء ونفذ بوكيله لأنه كان عن نظر صحيح ومال

العبد

في الخبر أن مطالبه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين يورثون المال على  
عهد عثمان موصى إلا إذا أربابها في الأموال الماطنة ولا لها مطالب بها في الجملة على ما مر  
ولهذا يختلف عليه لدى العباد والمطالب في الجملة تكفي لمنع الوجوب كالدين الموجب وإذا  
كان الرجل حراً ومديوناً وعروض التحاير وسواهم من الإبل والبقر والغنم وعليه دين يستغفر  
الكل لأحب الزكاة وإن لم يكن مستغراً فاعرف إلى الدراهم والدرهمين أولاً إذا التقضاهما  
أيسر لأنه لا يحتاج إلى بيعها ولأنه لا يتعلق الصلحة ببيعها ولا لها معة لتقاضي أحوالها  
الدين منها ولأن للقاضي أن يقضي الدين منها جبراً بخلاف العروض والسوايم ولأن الغدير  
إذا ظهر بها أخذها من دينه دون غيرها فإن فصل الدين عنها أو لم يكن له صرف إلى العروض لا يسا  
عرضه للبيع بخلاف السوايم فإنها للدين والنسب والقبيلة ولأن العروض لما كانت للاستبدال  
لم يتعلق بالأعراض بها كالقدين ولا لذلك السوايم لأن زكاة الغروض إذا وهبها موقوف إلى أربابها  
فربما أفراداً بخلاف السوايم فإن لم يكن له عروض أو فصل الدين عنها عند صرف  
إلى السوايم فإن كانت السوايم اجناساً يصرف إلى أقلها زكاة نظراً للفقراء حتى لو كان له  
أربعون من الغنم وثلثون من البقر وخمسون من الإبل يصرف إلى الغنم ثم إلى البقر ثم إلى  
البقيع أقل قيمة من حيث مخاض ولو كانت له خمس من الإبل وأربعون من الغنم والدين يستغرق  
أحدها خيراً لأن الواجب في كل واحد من المضامين شاة وسطه ومنه يصرف إلى الغنم لأحب  
الزكاة في الإبل في العام التالي ومنه هذا إذا كان المصدق حاضراً لأنه ناطق للفقراء أو من  
موضوع السلسلة إذا كانت الغنم له عجافاً فافكر الواجب واحدة منها وفي الخمس من الإبل  
شاة وسطه كان الواجب في الغنم أقل فإن لم يكن سوايم فالغرض إلى غير التجارة فإن لم  
يكن في العقار وأثاث البيت وعبيد الخدمة وتامه يعرف في كتاب الحرج وفي البسوط لو حقه  
دين في حال الحول قال أبو يوسف لا ينقطع الحول حتى إذا سقط فلتمام الحول تلزمه  
الزكاة إذا تم الحول خلافاً لفرق محمد لأن الدين بعد فرصة الغنى في المالك فيصير نظراً  
تقصان النصاب في حال الحول وفي الجملة مع الدين يعرف إلى المال الفاضل عن حوائج  
الاصلية عندنا وعند فر يعرف إلى خمسة ماله رجل له مائة درهم فاستغفر من خطيئة  
لطعام أهله فتم حوله الدرهم لأحب فيها الزكاة عندنا وعند فر يعرف من الغنم  
الاجتنبه وكذا لو كان له مع النصاب وصيف حذمية فخرج على وصيفه لا تح الزكاة



عندما يعرف الوصيف الى النصاب وعنده يجب ويعرف الى حشده **مسألة** رجل له الف على رجل فكل به رجل يأمره او يغير أمره وللأصيل الف وللكفيل الف للركاه علمها بخلاف الفاص وعاصب الفاصب اذا التفت به حيث حبس الركوة على الفاصب في العه دون عاصب العاصب والعرف ان الأصيل والكفيل كل واحد منهما مطالب اما الفاصبان فكل واحد منهما غير مطلوب بذلك وقال السوي لو حصر على الدينون وعين لكل عزم من اله شيء مكر من اخذه فمال عليه القول فلأخذه فالذهب انه لا زكاة لضعف ملكه واذا جعل الحاكم لكل واحد من الغنم عينا فكل واحد منهما ان يحد العبيد التي جعلها له حيث وجدها واعرض عليه انو الحسن الكرخي وقال باح الشافعي انهم يمس مال له **قل** اعتراضه لا توجه عليه لان الحاكم اذا عين لكل واحد عينا حاربه اخذها حسب وجده فامسند الى امر الحاكم وحكمه والكون ذلك فبما ان المال لا يبيع ذلك من الحاكم وهو مراد الكرخي والله اعلم **مسألة** تراعى الرضا الشافعي دين الحج وحج الرضا ايضا باح فان الدين يمنع وجوب الحج انما فادكه ثم الدين في الفروق مع ان من له حوائف ودور لا سكنها يجب عليه الحج ولا الحج بها الزكاة لان الحج متعلق بالمال والزكاة متعلق بالمال النامي والعرف من علمه في العباد يجوز له اخذ الزكاة بالاجماع ولتولد تعالى وانما هي مهم الدينون بالقتل ولا يجوز صرف الركوة الى من علمه دين الحج اذا كان معه نصاب فكانت السعة قاصرة في حق الدينون فلا يجب عليه الركوة كالمكاتب والعرف الثالث ان النقص الذي يتطرق الى المال متعلق في العباد اكثر من النقص الذي يتطرق اليه متعلق في غيره لان الغير لا يقد على انتزاع المال من يد المدينين بدين العباد ولا يقد على انتزاعه بدين الحج ولذا في المذور والكفارات فكانت يده ضعيفة في دينون العباد دون الحج واحوايه والفروق الرابع ان نصاب الدين لا يكون الا بآداء المال بخلاف الحج فانه يمكنه قضاءه بنفسه من غير مال بان يكون منزله قريبا من مكة شرفها الله تعالى او يساويها ما شيا والفروق الخامس الزكاة حق العبد والحج حق الله تعالى وحق العبد مقدم للحاجة العبد وغنى الله سبحانه ولهذا قدم حق نفسه في المحضمة والعرف السادس ان مصلحة قضاء الدين يعود اليه والى غيره ومصلحة فعل الحج يعود اليه لا غير فلا يلزم من منع الدين مع الحج والفروق ان من المذور والكفارة والحج باذخلاف دون العباد فان أحد الاخلو عن دين العباد فلا يلزم من منع الغالب منع النادر والنامس ازوجو من العباد مضيق بخلاف المذور والكفارات والحج على الخلاف فكان من العباد اشدها والفروق التاسع ان مستحق الدين فان عليه عوض لان الدين انما يلحق الانسان بسبب استدانته

ومعاملة وشرا غالبا فلم يعدم الدين بقوت العرض عليه وقد فات العوض ولا لذلك المذور والكفارات والحج وفي الصحاح ودون الادب والغرب ثوب بذلة بكسر الباء ببدل من الثياب وثوب المهنة بفتح الميم وكسرها اي الخدمة ذكره في العرب وحيكى ابو زيد كسر الميم وانكره الاصمعي وقال كسر الميم باطل وان كان له مال اكثر من دينه زكى الناضل اذا بلغ النصاب بالعدم المانع من الوجوب اذا قد فرغ من حاجته فضا الدين **قوله** وليس في دور السكنى ونياب البدن واثاث المنازل وذوات الزكوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة وكذا الدور والحوائيت والجال يوجرها لا زكاة فيها وكتب العلم لاهلها وغير اهله اذا لم تكن للتجارة وكذا اطعام اهله وما يتجدد من الادى اذ لم يكن من الذهب والفضة وكذا اللؤلؤ والجوهر والماتوت والبلخش والزمرود ونحوها من الفصوص وغيرها اذا لم يكن للتجارة وكذا الانا المحترفين كقندور القصاب غس وفوارير العطارين وطوبى الامتعة وفي الذخيرة لو اشترى خوالق بعشرة الف درهم بوجرها فلا زكاة فيها ولو ان خاسا اشترى دوات ببيعها او غيرها فاشترى لها جلا لا ومقادير ورائع ونحوها فلا زكاة فيها الا ان يكون بينه ان يبيعها معها فان كان من ينه ان يبيعها احرا فلا عبرة بهذه البسه ذكره في الذخيرة والاجزاء اذا استاغوا اعيانا لا يبيعها اثر في العين والمباين والقلبي والاشنان والعنصر لا يجب فيها الزكاة لان ما اخذه الاخير باراعله لا ما امتلك الايمان وكذا الخباز اذا اشترى حطباً او ملحاً فلا زكاة فيها ولا زكاة في الشحوم والادهان التي تسعها وفي المحيط الذي يدهن بها وكذا الواشترى فلو سأل للتنقه لاهامه ذكره في المستور وان كان ببقى العين كالعصفور والزعفران والصبيغ ففيه الزكاة وكذا الواشترى الخباز سمياً لمحله على وجه الخبز ففيه الزكاة قال ابو نصر والاصل في هذا ان ماسوى الايمان من الاموال لا يجب فيه الزكاة حتى تنضم الى الملك اطلب النما بالتجارة او بالسوا **قوله** ومن له على اخر من محله سناس ثم قامت به دينه لم يزك له ما مضى معناه صارت له دينه بان اقر به عند الناس وهذا ذكره في البدائع او كان شهوده غايين فحضر واحد سنين او تذكر واحد ما شئوا وكذا الابن والمفقود والغصب في الساد في البحر والمأخوذ مصادرة من السلطان والمفقود الفارة اذا حفي على المالك كانه والوديعه اذا انسيها المودع وهو لا يجب فان كان من عارفه فذكره بعد سنين فعليه زكاة ما مضى من السنين وفي الرعياني اودع ماله عند رجل لا يعرفه ونسيه ثم

الخبر







عن الاول منع الحكم فانه من حمله الفهار وعمل الثاني ان الساعي يمكنه التعرف في العجل ولهذا يكون الزرع  
 للمالك ذكرها في المتخلف وفي شرح النووي عصب معلومة فاسامها ان اوجبا الزكوة في القسومة  
 فهل يجب على الغاصب لاها مونة وجبت فعله ام على المالك لانه ينع حقها المونة عابدا به  
 فيه وجهان حكاهما البغوي وغيره فان دنا على المالك ففي رجوعه لها على الغاصب وجهان  
 قلت من العجايب ان حب الزكوة على الانسان في ماله لاجل مال غيره وهذا حرق الاجماع واستبعد  
 الرافعي وجوب الزكوة على الغاصب لعدم ملكه قال والحاري على القياس ان حب على المالك  
 لم يفرم له الغاصب **فروع** قال في الذخيرة انفق اصحابنا على من ورث اعيانا وبوي التجارة فيها  
 عند موت مورثه لا يعمل بشفته وقال في المحيط والعناني ان كون ذهاب او قسمة او سائمة  
 فهي علم ما ورثه قال في الخطاب لا يني الوارث حوله على حول المورث وبه قال الثوري والائمة  
 الثلاثة وعن احمد انه اجماع **قلت** وفي قول الشافعي القديم انه متى واختلفوا اما اذا ملكها بالشرع  
 كالهبة والصدقة والوصية والخلع والصلح عن دم العمد اذا نوى قال ابو يوسف تعذر له وقال  
 لا تعذر له قال صاحب الذخيرة وقول لي حنفية كقول محمد كذا ذكره بعض المشايخ وفي الرعايا  
 قوله كقول محمد ومن المتأخرين من ذكر الخلاف من له يوسف ومحمد على القلب فقال على قولهما  
 يكون للتجارة وعلى قول لي يوسف لا يكون للتجارة لان هذه الاشياء ليست تجارة ووجه قول لي يوسف ان  
 ملك هذه الاشياء بكسبه والتجارة ليست الا الاكتساب وفيه احيا طامر العباد وذكرا ان  
 ساعته في نواذره عن محمد فمجرد ان يعبد يريد به التجارة فهي للتجارة ومثله في الجامع لاها منع  
 المنفعة كبيع العيس وفي المنتقا ان يمة التجارة في العبد المبرور عليه باطله وكما ان يكون هذا  
 قول محمد واختلفوا في سمة التجارة في القرض واصله ما ذكر محمد في الجامع ان رجلا  
 له ماسا درهم فاستقرض خطه لغير التجارة فتم حول الدرهم فلا زكوة فيها وفي الحنيفة  
 بقوله لغير التجارة دليل على ان يمة التجارة في القرض صحيحة قال شيخ الاسلام الاصمعي ان  
 يمة التجارة لا تعدل في القرض لانه عارية لما عرف ومنه التجارة لا تعدل في العولر ومعنى قول محمد  
 لغير التجارة اي كانت لغير التجارة عند القرض وفادته اذا كانت لغيرها عارية كما روي  
 للجامع ما يدل ان ذلك منافع التجارة لا يصير للتجارة من غير يمة التجارة لانه قال اخذ  
 درهمين من تجار يمة كانت للتجارة يريد بها التجارة فقد سرط سمة التجارة في الحار يمة لتغير  
 التجارة من غير فصل بها اذا كانت الدار للتجارة اولم تكن وفي الامالي جعل ذلك منافع غير هي

ان

على

للتجارة

للتجارة من غير يمة التجارة فكان في المسئلة روايتان واختلف المشايخ فيها واما اختلفوا  
 لا اختلاف الروايتين وفي المربعاني عن يوسف في نصاب السائمة وعمد في التجارة ان له  
 الوارث او الموصي له السوم والتجارة روايتان نظرا الى الخلاف وجدد الملك ولو تروكا  
 على خيس من الابل السائمة او عرض التجارة بعينه لا يحب فيها الزكوة في قول ابي حنيفة الثاني حتى  
 ينفذها ويحول عليها يحول بعد قبضها لانها ملك مالا يحب فيه الزكوة كالدابة وبذل السائمة  
 قال ابو نصر في شرح القذوري وكالمبيع قبل القبض وفي كاو ي المبيع قبل القبض لا يحب  
 فيه الزكوة في فاش قول ابي حنيفة كالمهر قال الفقيه ابو الليث هو قول اهل الامم لا يملك  
 لا يملك النصف في المبيع قبل قبضه بخلاف المهر وفي الجامع المبيع قبل القبض  
 نصاب عندها ولذا عند ابي حنيفة على الاصح وفي المحيط والصحة انه نصاب  
 لانه يذل مال بخلاف المهر لانه يذل ما ليس بمال وروي عن ابي يوسف ان المبيع قبل  
 القبض لا زكوة فيه ووجه ذكرناه وفي الرد المحتجب والافالة قبل قبضه حكم المبيع  
 ليها ان ملكها في المهر المعين فوي لانها ملك النصف فيه قبل القبض فاسمه للمورث  
 ولا يني حنفية رضي الله عنه فمدر كان احدها ان ملكها في العين قبل القبض ضحيب وهذا  
 سطل الزكوة والتعجيل والطلاق قبل الدخول لسقط نعمة قال في المستصفى هذا اذا لم  
 تكن المهر مذخولا لهما واذا دخل بها كالمهر وكذا اذا قبضه قبل الدخول يتا لملكها  
 في العين اضاحي لو قبلت او اريدت او طلقها قبل الدخول بها لا يعود ملكه الا  
 بقضا القاضي او التراضي وقبل القبض يعود اليه ملكه بنفس ملك الاستاب والمذكر  
 الثاني ان المهر صله من وجه **قال** الله تعالى فانوهن لغيرهن اي منورهن والغير  
 المعتد كما في المبيع وباستيفاء المعتود عليه كما في الاجارة فبنت اصل الملك المعتد  
 وقوته القبض ولو كانت الابل المهر ذنبا لا يحب فيها الزكوة اتفاقا لان ما يكون  
 في الذمة لا يكون سائمة ذكره في المسوط ومختلف الفقه وقيل لمراد بالابل السائمة  
**وقال** في المستصفى الصادق بالغه والكسر وقال ابو بكر رحمه الله المهر  
 وجوب الزكوة في المبيع قبل القبض على المشتري عند تمام الحول وبه قطع جمهورهم وبه  
 قال ملك رحمه الله وقبل لا يحب قطعا لضعف الملك وعرضه للفسخ ومنع  
 منعه وقيل كالمعتوب وفي الطلاق العين المذهب الوجوب ولم وجه كقول

المهر

ملكها

المهرورة والتمه  
 ونحوه



له خيفة وفي الماسه اذ اكات رهنا المذهب وجوها وبه قال اكثرهم وقيل كالغصوب وكذا  
 غير الماشيه ولو كانت الماشيه في الذمة سلم او قرضا لا يجب فيها الزكوة بخلاف لانها لا يكون  
 سائمة في الذمة ذكره النووي ثم الزكوة واجبة في الدين اذا قبضه وسقط عليه ان ساء الله تعالى  
 وبه قال الثوري وابوداود وابن حنبل هذا اذا لم يكن ضمانا على ما تقدم وقال عثمان بن عمار وابو عمرو جابر  
 ابن عبد الله وطاوس والنجعي وجابر بن زيد والحسن بن الزهري وميمون بن مهران وقادة وحماد  
 ابن اسلمان والشافعي واسحق وابو عبيد جبر ارجاها لكل سنة قبل قبضه لانه قادر على  
 اخذ والعرف فيه فاشبه ماله وعن عائشة وابن عمر ليس في الدين زكوة وهو قول عكرمة  
 وعن سعد بن المسيب وعطاء والي الرقاد يتركه اذا قبضه لسنة واحدة ولنا ان الزكوة  
 للمواصاة وليس من المواصاة ان يخرج زكوة مال لا ينتفع به وهو على ثلاثة انواع عندنا حسنة  
 رضى الله عنه نوع قوى كبدل مال التجارة ودين القرض وضمان الاعتاق والعق موعده  
 اذا كان العبد للتجارة فاذا احال عليه الحول ومضى منه اربعون درهما تركها لانه لا يترك  
 الوجوه في السور في ظاهر الرواية عنه ونوع وسط كبدل مال السر للتجارة كمن عسده  
 الخدمة وثياب الدله وسلاح الاستعمال وضمان العتق والعق لانه كالمكات  
 عنه وقيل اجاع تركي اذا مضى ما في درهم ونوع ضعف كبدل ما ليس مال كالمهر وبدل الخلع  
 والصلح عن دم العمد وبدل العتق على المعتق وبدل الكتابة والديه المتضي بها والسعاية  
 على عبد الخدمة والدين الوفي به والدين الموروث في روايه وفي رواية كالوسط قال المستضي  
 المراد بالدية قبل العضا واما بعده فانه كسائر الدين قال ذكره في فاوى الناضير وفي  
 لآخره لك روايات في روايه وسط وفي رواية ضعف والثالث ان كان الاصل للتجارة في  
 القوي وان لم يكن فكالوسط وعندها الدين كلها نصاب الا الدية قبل القضا  
 والسعاية وبدل الكتابة وعن لم يوسف تحت بدل الكتابة في الاقل فهمته ومن  
 البدل اذا كان العبد للتجارة واما الدية واروش الحمايات فانها في معنى الصلة حتى  
 لا يجوز اخذ الرهن بذلك ولو مات مريضة لا يستوفى بعد موته من تركته واما  
 بدل الكتابة فلعدم لزومه حتى لم تقع الكتابة به والدين اللازم ملحق بالدين في الشرع  
 بل قوي فان بعض الاعيان لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ولا في خيفه ان الدين ليس مال  
 من كل وجه حتى لو حلف انه لا مال له لا يثبت بالدين الا ان دين التجارة حكمه حكم

موسر  
 في الزكوة  
 في الدين  
 في القرض  
 في الضمان  
 في العتق  
 في الخلع  
 في الصلح  
 في الكتابة  
 في الدية  
 في الرهن  
 في الحمايات

مال التجارة لقيامه مقام مال التجارة وعن الكرخي ان النصاب والحول يشترط في الوسط  
 كالضعيف وفي المغمنا في الدين ان قضى بالدينهم والدينان في على الخلاف وان قضى بالدين  
 فلا زكوة فيها في قولهم جميعا حتى يحول عليها الحول بعد القبض كالمهر **فصل** وهذا يرد  
 قول صاحب المستضي ان الدية بعد القضا كسائر الديون واما استقطاعها عن الديون  
 فبعيد لانها مال مملوك لصاحبه فقدر على استخراجها والاستناع به فله زكوة  
 كسائر امواله **فصل** في المحيط وعده المتى تزوج امرأه بالف وقضتها ثم ظهرت انها  
 امة فرد المولى عليها فلا زكوة في الالف على الزوج لعدم يده ولا على الزوجه لعدم ملكها  
 كرجل خلق شعرا انسان واخذ دية وحالت عنده ثم بعت لا يجب على الجاني لانها زال  
 ملكه ولا على المجني عليه لانها استحققت من يده وكذا الوامرين ودفعها اليه ثم تصادقا  
 على ان لا دين له عليه وفي المحيط وكذا اذا ذهب له النوا وحال عند الوهوب له ثم رجع  
 في هبته فسوى من هذه السائل لكن استحقاق ما لا تمنع بعد الحول لا يستط الزكوة  
 كالدين الا حتى بعد الحول وما يتعين يستقطها فالهبة ليست نظيره لانهما يتعين  
 في الهبة لخلاف العقود والنسوخ قال في الجامع والمحيط اذا تزوج امرأة على الف  
 وقضته وحال عليه الحول ثم طلبها قبل الدخول بازت الالف وكذا لو قبلت ابنة لانه  
 لا تمنع رده بل الواجب رد مثله فكان ذلك دينا لحقها بعد الحول فلا سقط الزكوة  
 لخلاف العرض في جوامع الفقه باع عبدا للخدمة بالف وتباضا حال عليه الحول عند  
 البايع فرد له عليه بغير بقضا او غيره لا سقط الضمان عن المشرى اذا لم يعدمه قدم ملا  
 لعدم تعيينه للرد ووجب على البايع لانها لا تسعين في الرد وهو بمنزلة الدين الا حتى بعد  
 الحول لا تسقط به الزكوة الواجبة وفي شرح المذهب للنواوي ان ملكه بعقد  
 فيه عوض كالبيع والاجارة والخلع ولم ينو عند العقد ان يكون للتجارة لم يصر للتجارة  
 وان قوي التجارة عنده صار للتجارة وان زوج امته به او ملكه الحرة بالخلع ففي  
 اصح الوجهين يكون للتجارة بالنية وان ملكه مارت او وصية او هبة بغير عوض  
 لا يصر للتجارة بالنسبة وكذا ان ملكه بالاحتطاب والاحتشاش والاصطبار  
 والرد بالبيع **فصل** ومن اشترى جارية ونواها للخدمة بطلت عنها الزكوة  
 وان نواها للتجارة لم تصر للتجارة حتى يبيعها فكون في ثمنها الزكوة اذا كان من الغنم

الزكوة

كراية

في الدين



وكذا في العرض ان نوى التجارة عند السح وان نوى الخدمة او اطلق لم يجب فيه الزكاة  
والفروق من وجهين احدهما انه حين نوى الخدمة نوى ترك التجارة وهو  
تارك لها في المال فانصلت النية بالعمل فلم يكن مجردة عنه فصحت واذا نوى بعد ذلك  
ان يكون للتجارة تجردت النية عن العمل فلا اعتبار ما لم يصبها بمترلة العلوفة اذا نوى  
ان يكون سامية لا نصير سامية بمجرد النية نظير الاول المساو اذا نوى الإقامة  
في موضع فهو الإقامة فيه يصير مقاما لا تصالها بترك السفر وكذا المسلم اذا نوى  
الكفر والعياد بالله يصير كافرا لا فتران النية بترك الاسلام وتركه كفر والرضا بالكفر  
كفر ونظير نية التجارة المقيم اذا نوى السفر لا يصير مسافرا حتى يتصل بالعمل الذي هو  
المخرج من العمران لان نية السفر ليست بسفر وكذا نية ترك الإقامة لانه من ليس  
بالإقامة وهي ضد تركها وضد السفر وكذا الكافر اذا نوى الاسلام لا يصير مسلما حتى يتصل  
النية بالعمل الذي هو عمل اللسان وهو التلفظ بالشهادتين العظيمين بشرطه اذا  
ترك الكفر ليس بسلام ولو نوى ان يكون سائمة علوفة او عوامل فمضى عليها الجول يجب  
فيها الزكاة لان نيته لم يتصل بالعمل كنية التجارة والسفر وهي منبئسة بالسوم ولا كذلك  
نية الخدمة والوجه الثاني من الفرق ان التجارة والسفر والاسلام امور انشائية  
لا تعتبر فيها النية وحدها حتى يتصل بها الانشائية العتق والطلاق والبيع وغيرها غير  
الناطقة على الانشائية بخلاف نية الخدمة والسفر والكرم على ما تقدم وفي شرح النووي  
التجارة بعد العقد لم تصر للتجارة وقال الكرايسي الشافعية نصير للتجارة وهو مذهب ابن حنبل  
وابن ابي عمير وفي حيرة المالك لو اشترى عرضا فنوى به القينة سقطت الزكاة عنه وقال الشافعية  
لا تسقط التجارة نية القينة اذا اشترى للتجارة اقوى من النية وفي الخلاف لو اشترى عرضا القينة  
ثم نوى به التجارة لا يصير للتجارة بل يستقبل حولا بعد البيع كقول حنيفة والشافعية والفرق  
من وجهين الاول ان الاصل في العروض القينة فترجع الى اصلها بالنية ويخرج عنها ما لا يرجع  
المقيم مسافرا حتى يتضاف اليها فعل الخروج لان الاصل الإقامة وتصير مقيما بالنية لسلامتها  
عن عارضة الاصل الثاني حقيقة القينة الامساك لنفسه وقد وجد بالنية وحقيقته  
التجارة البيع لقصد الربح ولم يوجد **وقوله** خلا ما اذا ورثه ونوى التجارة الى اخر المسئلة فقد  
ذكرناه قبل هذا وما في ذلك لو اشترى بعض القينة ونوى التجارة في المشتري نزل بمترلة اصله

في القينة

ولا يصير للتجارة قطا فاللامعة واعتبره كالارث وغيره مما قد ساء وفي الجواشي الاصل في هذا  
ان النية انما تعتبر اذا انصلت بالعمل لانها باطنية لا تعرف الا اذا اقترنت بفعل يدل عليها  
اولاها قل **قلت** هذا التعليق ضعيف لان النوى يعرف ما نوى وان كانت النية امرا  
باطنا ونحن انما نقى له بما علمه في باطنه فلا يصير كونها باطنية قال اولان النية شرعت  
لتميز النوع من النوع فلا بد من اتصالها بالفعل **قلت** وهذا صحيح لان النية لتبصير  
العام او لبيان البهم والمجهل ولهذا لو حلف لا ياكل اولا يشرب ونوى شيئا دون شيء لا يصدق  
ذكره في الجامعين لان الفعل لا عموم له على المذهب الحق فبقي مجرد النية فلما قول **قلت**  
ولا يجوز اذا الزكاة الابنية متفارقه للاداء او بنية متفارقه لعزل مقدار الواجب والاصل  
القران كما في الصلاة لكن لما كان الفعل تفرقا غالبا اثنى بوجودها عند غيرها نية الحج  
كما في الصوم وفي الوبر ومنية المفتي قال ابو جعفر الهندولاني لا تجزئ الزكاة الابنية  
مخالطة لادائها لانهما عبادة محضه كالصلاة وعن محمد بن سلمه البخاري اذا تصدق ولم  
تحضره النية ينظر ان كان وقت التصديق حال لو سئل عما تصدق به امكنه الجواب  
من غير فكرة تجزئه ويكون ذلك نية منه وروى عن محمد بن عمار اذا ميرزكاته وجعلها  
في صرة ونوى ان يكون ذلك مزرعة ماله ثم تصدق بمولم حفرة النية عند الرفع ارجو ان تجزئه  
وفي منية المفتي قال ما تصدقت به الى اخر السنة وهو زكاة مالي لم تجزئه هذا اذا تصدق  
بقدر الزكاة وان تصدق بجمع ماله لا يحتاج الى النية ويكون قد انزكه عن كونه الواجب  
في هذا المال والباقي تطوعا وهذا استحسان والقياس ان لا تجوز لان الفرض والنفل  
مشروعان فلا بد من نية التعيين كالصلاة **وجوب** الاستحسان ان الجزء الواجب فيه  
متعين ووصل الحق المستحق لخلاف الصلاة مثاله اذا وجبت الزكاة في مائتين  
فاذا حصة بنية الزكاة سقطت عنه زكاة المائتين وان لم ينو سقطت عنه زكاة  
الخمسة وهو ممن درهم وان تصدق بجمع المائتين على فقير او وجهها لم تكن له نية  
او نوى تطوعا سقطت زكاتها لان ربع عشرها متعين فقد وصل الحق المستحقة  
والهبة من الفقير صدقة وقرينة ولهذا لا يرجع في الهبة للفقير كالصدقة وعند  
الشافعية لا تجزئه اما اذا نوى تطوعا فقد وجد اصل النية وقد انزكه متعين فاشبهه  
الصوم منه النفل حيث تنادي بها الفرض لخلاف الحج في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن  
كأنقوه واذا لم ينو شيئا فالفرق بينهما وبين الصوم ان صرف المال الى الفقير نفسه

تتمتع

ولا



قربة ولا حاجة الى النية ولا كذلك الامساك فانه داير بين العادة والعبادة فالنية  
هي المعينة للعبادة فلا بد منها فيه لذلك فالحاصل ان لثبته مدر كان احدهما ان  
دفع المال الى المسكين قربة وعبادة والنية انما كانت لتحصيل العبادات وهي حاصلة بدونها  
فلا حاجة اليها والمدر الثاني ان قدر الزكاة متعين فيه وقد وصل الى مستحقه وفيه  
اشكال لان النية شرط فيها ولو تصدق بالتصايب عن واجب اخر رفع عنه ونقص الزكاة كالنداء  
المعين في الصوم ان يوى به التطوع يقع عن النداء وان نوى عن واجب اخر يقع عنه وفي  
الحواشي فان قيل لما احتمل الفرض والتفعل لا بد من حسن الفرض كالصلاة فكذا الحال  
معسة اذ العاقل لا يتفعل مع تحقق الواجب عليه كالحاج اذا لم يخطر بباله فرض ولا تفعل  
تقع عن الفرض لدلالة حاله **قلت** ومثله اذا وهب الشئ المبيع في البيع الناسد بعد  
قبضه لمحل عن نفع البيع الناسد حتى يرا من ضمانه ولا يجعل هبة لان الرد واجب والهبة  
برع وكذا اذا وهبت المراه صداقها العين لزومها قبل الدخول بها يجعل عن الواجب بالطلاق  
قبل الدخول لاهية لما ذكرنا ويرد على تعلله الصلاة فانها تجعل تطوعا ولا تجعل عن  
الفرض وقد تنقل العاقل مع تحقق الواجب في ذمته والفرق بينهما وبين الحج ان الشغل  
بالصلاة مشروط بصل الفرض كالسنن ويمكنه اذا الفرض في الوقت مع احوال السنن  
والواصل خلاف الحج فانه لا يكون في السنة الا مرة فرضا كان او نفلا فلو صرف الى  
التفعل يفتوت الحج الى السنة الاخرى والفرق بين الصلاة والزكاة وهبه المبيع وهبه  
الصداق ان الزكاة في المال والمبيع والصداق متعينة بخلاف الصلاة وفي المبسوطة ان  
تصدق بعض ماله فيه لخلاف بين يوسف ويحمد والى حنيفة عندهما يجوز وعنده  
لا يجوز انتهى كلامه **قلت** عند لي يوسف لا يسقط عنه الزكاة وبه قال الشافعي وعند  
محمد تسقط هكذا ذكر الخلاف في الجامع كما ذكره في الكتاب وحده فولي يوسف انه يجوز ان يكون  
الزكاة مما بقي من المال فلا تسقط الا بالنية بخلاف هلاك البعض حيث تسقط زكوته  
ولا يجعل الزكاة مما بقي من المال **الفرق** له ان في الذبح وحده منه صنع فجار ان يعثر في  
بقية الزكاة في باقي المال ولا يصنع له في الهلاك فهلاك على الشركة وقال الاوزاعي النية  
في الزكاة ليست بشبهة بالعق والوقف والوصية للفقراء مع انها عبادة **فرع** وهب الدين  
ممن عليه بعد وجوب الزكاة وهو غني ضمن زكوته في رواية الجامع وفي النوادر لا يضمن في جامع  
الفقه وقال ابو يوسف لا يضمن وان لم يعلم انه كان فقرا او غنيا لا يضمن وفي رواية النوادر وهي

126

قول ليوسف ان وجوب الاداء سرف على القبض ولم يوجد فكان امساغا من الوجوب  
لا استهلاكا للواجب كاستهلاك التصاب العين قبل وجوب الزكاة بيوم ووجه روايه لجامع  
انه انكف المال بعد وجود اصل الوجوب بالتصايب من غير الفقر فيضمن كالوهدب العين  
من الغني بعد الوجوب ولانه يصير بذلك قاضا كما كاعتاق العبد المبيع قبل القبض وتزوج الجارية  
المبيعة قبل القبض اذا دخل بها الزوج وفي حواص الفقه اذا ابتاع المشتري من الفتن او المستقر  
لا يضمن الا ان يقصد به استاذا الزكاة وفي التنقي اذا انكف ماله فعليه لا يضمن **فرع**  
في الولو الخي والذخيرة رجل يحول اخيه او اخاه او عمه فاحتسب نفقتهم عن زكوته **اي**  
نواها ان لم يفرض عليه جاز وان فرض لزمانهم لان دفع الواجب عن واجب اخر لا يجوز وفي  
الروضه وفي التروضة وقال في المرد عن له حنيفة يجوز فجور الطعام في الزكاة وان كان  
يعول تبعا لمجعل ما يكسوه ويطعمه من زكوته فالكسوة يجوز لوجود التملك وكذا ان دفع  
الطعام اليه وان كان ياكل في البيت من غير دفع اليه لا يجوز لعدم التملك وفي مال الفناوي  
عن لي يوسف يجوز كسوة اليتيم وطعامه عن الزكاة بطريق القيمة وقال محمد خور الكسوة  
دون الطعام وعليه الفتوى ولم يفتل وفي الزيادات وحت زكاة ماله فاسترى بها طعاما  
ودعا المساكين فغداهم وعشاهاهم ثم عنها ولم يملك خلافا قال الحرجاني عندي هذا قول محمد  
اما على قولها فيجوز كما في صدقة الفطر وفي قية المنيعة دفع لمحرم زكاة ماله فرضا ونوى عن زكاة  
ماله مجزئه لان عبوة للقلب اذ النية فعله دون اللسان وصل لا يجزئه وفيل ان تأكل  
الفقر الزكاة مجزئه وان لم يأخذ على حصة الزكاة وكذا لو وهب مسكينا درهما ونواه من زكوته اجزا  
وفي شرح المهذب للنووي عن الثقال انه كفى باللسان بدون نية القلب وفعله الميلا  
وامام الحرمين والحزالي بولا للسان نفي وهو بعيد جدا اذ فعل اللسان غير النية وكيفية النية  
ان ينوي ان هذا فرض زكاة مالي او فرض صدقة مالي او الزكاة المفروضة او صدقة مالي المفروضة  
وجوز تقديم النية على الذبح واضح الوجهين بالصوم وصحة البندعي وان الصاع والرافعي ومن  
لا يحصى من الشافعية وهو ظاهر نص الشافعي في الكفاية فانه قال لا يجزئه حتى ينوي معها  
او قبلها فالواو الكفاية والزكاة سوا **قلت** حوازا للمقدم في الزكاة اولى لان دفعها  
بتعدد ومكثر بخلاف الكفاية فينوي حسن وزن قدر الزكاة ويجزئ لما لم ينو عند الدفع  
هكذا ذكره الماوردي والبعثي ولو نوى بالحنيفة الذنوعه فرضا فلا يقع فرضا غير ان يوسف

لم يجز

مسألة



وهو عن حسنه لغوة الفرض او لا فقاره الى نيته التقين وعند مجر وهو قول الشافعي مع فلائبة  
الزودة والكفارة **مسألة** اذا العين عن الدين يجوز لا العين خير من الدين واذا الدين عن العين لا يجوز  
ان يكون اه على رجل ما يادهم وحال عليها الحول وله على امر خمسة دراهم جعلها عن المائتين لا يجوز انما  
لتفاوت الذم او المائتين من ادا الدين عن العين على تقدير قرض الدين المائتين منه ولو جعل الخمسة عن المائتين  
للزينة المائتين لم يذكره محمد بن الحسن فعلى العلم الاول يجوز لعدم تفاوت الذم وعلى العلة الثانية لا يجوز  
والحكمة فيه ان يصدق عليه خمسة دراهم من زكوة العين فاذا اقتضها اخذها منه قضاء عن دينه  
وفي المعنى ادا الدين عن العين في الزكوة لا يجوز لانه اسقاط والواجب فيها التملك وبه قال احمد  
ولو دفع دراهم الى وكيله ليتصدق بها تطوعا لم نوى عن زكوة ماله فتصدق بها المأمور جاز ذكره  
في منية الفتى ومثله في شرح المذهب ولو ادى الزكوة عن مال غيره فاجاز المالك وهو قائم في يد الفقار  
يجوز والا فلا ولو ادى زكوة غيره من مال نفسه بغير امره واجاز لا يجوز وبإمره يجوز له مائة عين  
ومائة دين حسب هذا ذكره السالك في منية الفتى **باب زكوة السواك**

**فصل في السواك** اصح من زكوة السواك زكوة السواك **مسألة** زكوة السواك هو الذي يصلى الله عليه وسلم  
في الزكوات ما كانت مفتحة بالواشي وصل انما بدأها على عادة العرب فانهم كانوا ارباب الواشي وكانوا يعطون  
من انفس الاموال وقيل زكوة السواك جمع عليها خلاف زكوة عروض التجار فان الظاهر لا يرد وجوب الزكاة  
فيها على ما في بيان ذلك باب زكوة العروض من الله تعالى في الجمع عليه ليرتفع عليه المختلف فيه مع انه لا يبعد  
تخلانهم وانما قدم صدقة الال انها الكبر عندهم واعظم النعم قمتها واحسانا فكانت اهم **قوله** ليس في اقل  
من خمس ذر وصدقته فاذا بلغت خمسا مائة وحال عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشرة  
ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت ثلث عشرة  
اربع شياه الى اربع وعشرين ثم العفو بين كل مائتين اربع اربع الى خمس وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين  
ففيها ثلث مخاض وهي التي طعنت في السنة الثانية ثم العفو بينها وبين ثلث لئون تسع فاذا  
بلغت عشرة وهي ست واربعون ففيها حققة ثم العفو بينها وبين الخدعة اربع عشرة فاذا بلغت  
خمس عشرة وهي تمام احدى وستين ففيها جذعة وهي اعلى ما يؤخذ في الابل ثم العفو بينها وبين  
مئتي امون ايضا اربع عشرة فاذا بلغت خمس عشرة وهي تمام ست وتسعين ففيها ثلث لئون ثم العفو  
بينها وبين المئتين اربع عشرة فاذا بلغت خمس عشرة وهي تمام احدى وتسعين ففيها حققتان ثم العفو  
بينها وبين اول الواجب بالشاة في الاستئناف ثلث وثلثون والى اول الاستئناف تسع وعشرون

فاذا بلغت خمسا من اول الاستئناف ففيها شاة ثم العفو بين كل شاتين اربع كما مر الى  
خمس وعشرين تمام خمس واربعين بعد المائة فكون فيها ثلث مخاض مع الحققتين ثم  
العفو بينها وبين الحقائق الثلث اربع فاذا بلغت خمسا وهي تمام المائة والخمسين ففيها ثلث حقائق  
ثم تستأنف الفريضة فكون في الخمس شاة مع الحقائق الثلث والاربع عفو بين كل  
شاتين الى خمس وعشرين وهي تمام مائة وخمسين وسبعون ففيها ثلث مخاض مع  
الحقائق الثلث ثم العفو بينهما وبين ثلث لئون تسع فاذا بلغت عشرة وهي تمام  
مائة وست وثمانين ثلث لئون مع الحقائق الثلث ثم العفو بينهما وبين الحققة الرابعة  
تسع فاذا بلغت عشرة وهي تمام مائة وست وتسعين ففيها اربع حقائق وفي  
المبسوط ان شاة اربع حقائق من كل خمسين حققة وان شاة اربع حقائق من كل  
ايون من كل اربعين ثلث لئون ثم العفو بينهما وبين الاستئناف الثالث  
اربع وهي تمام المائتين ثم العفو بعدها اربع اخرى فاذا بلغت خمسا ففيها شاة  
فكون العفو بين الحقائق الاربع وبين الشاة مائة وبين كل شاتين اربع الى خمس  
وعشرين فاذا كانت خمسا وعشرين ففيها ثلث مخاض ثم العفو بينهما وبين  
ثلث لئون تسع فاذا بلغت عشرة ففيها ثلث لئون وهي تمام ست وثلثين بعد  
المائة ثم العفو بينهما وبين الحققة الخامسة تسع فاذا بلغت عشرة وهي تمام  
اربعين ففيها خمس حقائق ثم العفو بعدها اربع وهي تمام الخمسين بعد المائتين  
ثم تستأنف الفريضة واربع بعدها عفو يضم الى الاربع العفو قبلها فكون ثمانية  
بين الحققة والشاة الواجبة ثم تستأنف ابداف في كل خمس شاة الى خمس  
وعشرين فحب فيها ثلث مخاض الى ست وثلثين ففيها ثلث لئون الى ست واربعين  
ففيها حققة الى خمسين ثم تستأنف الفريضة بعد الخمسين هكذا ابداف الى  
ان يبلغ الحققة ذون الجذعة وهذا معنى قوله ثم تستأنف الفريضة ابداف تستأنف  
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه والبخاري  
والثوري واهل العراق وحكي الداودي وانتم عليه على له طالب رضي الله عنه  
انه قال اذا زادت خمسا على العشرين والمائة او على الثلاثين والمائة او على العفو  
التي فوق المائة والعشرين او زادت اكثر من خمس ففيها شاة وحكي السناقيس في شرح البخاري



عن جابر بن سليمان والحكم بن عبيدة ان في مائة وخمسة عشر حقين وقت مخاض  
وحكي مذهبا عن غيرنا ايضا لكن غير مشهور عنه وقال الشافعي واسحق بن جابر في  
رواية اذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففي كل اربعين بلغت لبون وفي كل خمسة حق  
وفي شرح المهلب للنوري اذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلث ثبات لبون ولذا  
لو زاد بعض واحدة عند الاصطخري ثم بعد مائة واحد وعشرين يستقر الامر فحب في  
كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسة حق وقال محمد بن اسحق بن سار وابو عبيد ورواية  
عن احمد لا تقدر الفرض الى مائة ومائة فكون فيها حققة وثلاثة لبون وعن مالك واما  
وقال الطاهر بن وابو سعيد الاصطخري اذا زادت على عشرين ومائة ربع بغير او ثمة  
او عشرة ففي كل خمسة حق وفي كل اربعين بنت لبون وقال محمد بن جرير الطبري تخبر  
عن الاستيفان وعنده لورود الاحار بها واما قول ابن خرم والطاهر بن فباطل لا يشبه  
اذ لم يرد الشرع بعمل السائمة نصا بربع بغير او ثمة او عشرة وتعلقوا بقوله فان زادت  
وقالوا الزيادة تحصل بالثلث والعشرة والاصل في ذلك ما روي انس ان ابا بكر كتب  
ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي امر  
بها رسوله من قبلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن شيل فوقها فلا يعطه فيما  
دون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس ذود شاة فاذا بلغت خمسا  
وعشرين ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر  
فاذا بلغت ستا وثلثين ففيها ابنة لبون الى خمس واربعين فاذا بلغت ستا واربعين  
ففيها حققة طروقة النخل وفي النخاري طروقة الحمل الى ستين فاذا بلغت واحدة  
وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون  
الى تسعين فاذا بلغت واحدة وتسعين ففيها حققتان طروقتان النخل الى عشرين  
ومائة فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسة حق  
فاذا تبان اسنان الابل في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة  
الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حققة فانها تقبل منه ويجعل معها  
شاة من استيسر تا له او عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحققة وليست عنده الا

عن جابر بن سليمان

حدوة فانها تقبل منه وتعطيه المصدق عشرين درهما او سائين ومن بلغت عنده صدقة  
الحقة وليست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها سائين او استيسرا  
له او عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الا حققة فانها تقبل  
منه وتعطيه المصدق عشرين درهما او سائين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست  
عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها سائين او استيسرا بالادو  
عشرين درهما ومن بلغت صدقة ابنة مخاض وليس عنده الا ابن لبون فيكون له ثمانية  
وليس معه شيء ومن لم يلبس عنده الا اربع من الابل فليس فيها شيء الا ان يشار بها في صدقة الغنم  
في سائتها اذا كانت اربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت ففيها سائتان  
الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه الى مائة فاذا زادت ففي كل مائة شاة  
ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا نسا المصدق ولا جمع من مفروق ولا فرق  
من مجمع خشية الصدقة وما كان من خبطين فانها يفرحان بينهما بالسوية واذا  
كانت سائمة اهل باصة من اربعين شاة ساء واحدة فليس فيها شيء الا ان يشار بها  
وفي الرقة ربع العشر فاذا لم تكن المال الا تسعين ومائة درهم فليس فيها شيء الا ان يشار بها  
رواه النسائي وابوداود والبخاري قال المنذقي وقطعة من عشرين مواضع وفي رواية للدار  
فاذا بلغت احدى وعشرين ومائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسة حققة فان هذا  
اسناد صحيح ورواه اهلهم بكتاب وعن الزهري عن سالم عن ابيه قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يملك الصدقة ولم يرحمها الى عالة حتى يوفى قال اخرجهما اليك من بعد  
يهاتي يوفى ثم اخرجهما عن بعد فعمل بها قال فلو ملكك عمر يوفى ذلك ففروا  
بوصيته قال فخان فها في الابل في خمس شاة حتى ينتهي الى اربع وعشرين فاذا بلغت  
خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلثين فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون فاذا  
زادت على خمس وثلثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا زادت واحدة ففيها  
حققة الى ستين فاذا زادت ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا زادت ففيها بنتا لبون  
الى تسعين فاذا زادت ففيها حققتان الى عشرين ومائة فاذا زادت ففي كل مائة  
حققة وفي كل اربعين ابنة لبون وهكذا الى اخر الحديث وفيه ولا يؤخذ هرمة ولا ذات عيب  
من الغنم رواه ابوداود والترمذي وحسنه ورواه الزهري عن سالم عن ابيه فاذا كانت

قضى

باب الصدقات







كنه لا ينسب من ملك هذه فراضه الصدقة الحديث قلت لقد ركب السهم في الحق  
 من هواه وعصيته من يقول في الحافظ اي جعفر الطحاوي ان من يدعي المأثرة بالامار  
 الذي اطلق اهل العلم ولا اثر على ضله وغزاه عليه بالنقح والحديث وعلله ورجاله ونباه  
 وقد ذكر القاضي عياض في الامال في باب الغزان في الحج قد وصف الماس في هذا الباب  
 واخبر لهما نفسا ابو جعفر الطحاوي المصري الحنفى فانه صنف في هذه المسئلة ما يزيد على  
 الف ورقة فهداهما به كراس فيكون اربع مخطوطات جاز في مسئلة واحدة فهذا من السهم في  
 ما بين وركب الادب معه فهو اجل ودر او قال الشيخ في الدين من دون العبد لله الله  
 قول جاد احديث هذا الكتاب من عامه هذه الصعوبة ما مل فيها هل يقتضي سماع جاد الكتاب  
 من عامه او لا اسهي لانه في الامام قلت قال السهمي فيس من سجد اخذ من كتاب كراس  
 سماع في حديث فيس قلت وكذا احاديث من سئل قال احديث هذا الكتاب من عامه فهو  
 من كتاب كراس سماع وهذه العلة خرج البخاري رواية عبد الله بن المنى ولم يخرج عن جاد بن  
 سلمه وان كان اجل ودر من عبد الله بن المنى لا نقطاع حديثه وعدم سماع عافي الكتاب ورواه  
 السهمي ايضا عن سلمان بن داود اللؤلؤاني وذكر من اثني عليه كان جنبل واس زرعه الراركي  
 ولم يدر من يخرجه وقد قال يحيى بن معين ليس بشي ودر لهما ابو الفرج من الخواري في كتاب  
 الصعفاء والمتر وكثر في المبسوط وجوب الخمسين في مائة وعشرين بابا بما في الامار  
 واجماع الامه في الخور ابطالها الامثلة وبعد ما به وعشرين اخلفت الامار فلا يتطل بامر  
 محمول وجعل حديث بن عمر وانس في الزيادة المده في كل اربعين بنت ابون وفي كل خمسين حقه  
 وظاهر الخبر تناول زياد فيها خمسون واربعون ويدل عليه قوله بعد المايه والعشرين  
 فاذا كرهت الا بل في كل خمسين حقه وفي كل اربعين بنت ابون وزياد الواحد له قال  
 كثره وقال الراركي ثبت ذلك عن علي بن ابي طالب عنه انه احدا سنان الا بل عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم فان اولي بالآخديه والشيء فيما من ذلك باثر عمر وابن جابر في الصدقات  
 والديات اذا زادت على مائة وعشرين تستأنف الفرضه ويروي تواد الفرضه  
 ذكره في الاخيرة المالكية وكان زياد الواحد على مائة وعشرين ان كان له حصه من  
 الواحد بلون في كل اربعين بنت ابون فهو مخالف للامار المشهور ولا قابل به  
 وان لم يجل الحاط من الواجب كما هو مدجه فهو مخالف لاصول الروايات فان لاحظ له

ولا فخر للشيء في الزيادة من اربعة عشر مائة من كل واحد من اربعة عشر مائة

من الواجب لا يحبره الواجب بالعلوفه وعن علي رضي الله عنه في خمس وعشرين خمس  
 شياء وفي ست وعشرين من سحاض وروى داود عن السجعي وشريك بن عبد الله ذكره اسفا  
 في شرح البخاري وبقا في المبسوط وفي المبسوط فان البخاري هذا علقه وقع من رجال  
 علي وهو اضع من ان يقول هذا لان فيه مولاة من الواجب لا فرض بينهما وهو خلاف الروايات  
 فان مبناه على ان الوقص سلوا الوخوب والوحيوب سلوا الوقص ثم اجمع المسلمون على  
 ان مما دون خمس من الاصل الزكاة وقال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس دو صدقة متفق عليه  
 وبما سالت الا بل يسور سوما ادارعت واسمها ادارعتها وسومتها اداجلتها سالية  
 قال الله تعالى ومنه شجرة تسمى من اي برعون وفي الامال والمغرب قال ابو عبد الله الزود ما  
 من الثنتين الى التسع من الامانات دون الذكور وما فوق التسع الى اربع وعشرين شقيق  
 وفي الاخيرة الدود الامانات وفي الذكور بلا جاع لا بالحدت نطقي معلل من نصف ما  
 على الحصنات والحق من الحد مائة جاع وعلته من اعتق سركا له في عبد وجري عليه حكم الامه  
 بالاجماع وقال غير ان عند كالا صمعي وغيره للزود ما بين الثلث الى العشرة وفي الدود واحد  
 لهو لهما الدود الى الدود ابل والكره من مائة كذا تقول خمس دود ولا يجوز خمس يوب  
 وما قاله اشهر عند اهل اللغة وقال ابو حاتم ركاو القاس في الجمع فقالوا لست دود لست  
 من الا بل قالوا لهما مائة والعاس مائة او مائة ولا واحد له من لفظه والواحد عجم كالنفس والحد  
 المراه والصدقة خمس اوست والمصره مائة العشر الى العشرين والحكم مائة العشر  
 الى المئتين والهمج مائة الستم الى السبعين والهمج مائة ولخطر نحو مائة والعروج  
 من خمس مائة الى الف وفي المصره مائة العشر الى الاربعين ونحوها الجرمه والحدرة والصله  
 فاذا بلغت ستمين ففي المصره والعكر والعرج الى ما زادت والهمج اربعون الى ما زادت وفي  
 هند غني مصغر ما سان وصححه ابو الحسن وقال امامه ثلث مائة واعلم ان ما سان اسنان  
 الا بل من المهاب التي ينبغي بعد عنها والا بل ليس الهمج والمالمو حده وكوز سكتن البس  
 كصفاء وهو فعل ومثله يلز في الصفات وهي المراه القصر العظيم المجده قال الشيخ حال الدين  
 ان احل حب ولا مالت لهما وذكر الميدين اربعة وزاد عليها اطلا وهو الخاصر وابل اللوحينه  
 اي ولود وهي التي لم تزل كل عام قال في المنع وفما زعم سيبويه لرباب فعل الا بل ولم لا حجه  
 فيه لان السهمي يخرجه بقر بالتسديد ممكن ان يكون محققا ولا حجه في اطل لانه لرباب في الشعر نحو

قسي

في من السجعي وشريك بن عبد الله

فيها



قول امر القيس له اطلطي وسافا نعامه فصور ان يكون ما سفل المطا  
 الهجر للضرورة فانه من عصفور في المنع وجاوند لغه في الوند وجبر الهلج على الاسنان  
 وابطو جمل وجلب وهو جنس تقع على الذكور والانات ولفظها موب تقول  
 ابل سابه وقال محمد في الجامع الابل والجل والبعر والجرواحاس والناقة للامع  
 وفي الصحاح الابل اسم جمع بمعنى لرب وحلق واحد لها من لفظها وهي مؤنثه ولا يخلها  
 المالا في التصغير والجل روج الناقة والبعر بمنزلة الانسان ويقال للجل بعير وللناقة  
 بعير وسريت من لبن بعير ولا يقال له بعير الا اذا اجدع ولا حمل الا اذا ارع وللرور  
 يقع على الذكر والاسي وهي مؤنثه قال النووي يقول اهل اللغة يقال لولد البقرة اذا  
 وضعت زرع نضر البقرة وفي الما الموحدة والاسي ربعه ثم هبج وهبج وفي الصحاح  
 الريح الفصل يهبج في الريح وهو اول الساج فاد اهبج في احره فهو هبج وهبجه  
 وناقه ربح ينتج في الريح فهي رباح ايضا في الدخنة الهبج الذي يولد لبعير جينه فاذا  
 فضل عن امه فهو فضيل وهو في جميع السنه حواز وفيل اول ما خرج يسمى سيليلام  
 حوار الى ان يفضل ثم فضيلا التي تام للحول فاذا دخل في السنه المانيه فهو ابن  
 مخاض ولا يسمي بنت مخاض مضافا الى الذكر وقد يضاف الى المعرفه وذكر تعريف الغالب  
 حالها كعريف الرينه بالحجر قالوا سمي بذلك لان امه لحقت بالمخاض وهي الحامل وقتل  
 المخاض وجع الطلق لقوله تعالى فاحاها المخاض يزلزمه هذا الاسم وان لم يزل امه  
 فاذا دخل في السنه الماله فهو ابن لبون ولا يسمي ابنه لبون سمي بذلك لان امه وضعت  
 عنه وصارت ذات لبن عاليا فاذا دخل في الرابعه فهو حق ولا يسمي حقه لانه استحق  
 ان يحمل ويركب واستحق ضرب الفحل وحمل منه اذا كانت انثى ولهذا جاز في الحديث  
 طرفنا الفحل وطروقه الفحل بمعنى مطربه مخلوبه وركوبه فاذا طعن في الخامسه فهو جردع  
 نفع الدال المعجم ولا يسمي جردعه وهي اخر الاسنان المنصوص عليها في الايه وما فوقها  
 من الارام فاذا طعن في السادسه فهو ثني ثنيه لاقايه ثنيته وهو اول الاسنان  
 المجزئه في النصف من الابل وفي السابع رباح ورباعيه قال المطردي نفع الراو بحفيف  
 الباو فان النووي رباح نضر الراوات ويقال رباح ساخفنه وهو اول اشهر وفي  
 الهامه لا تنال ثمر العرب والصحاح لم يذكر غير الماني ولا نزال رباعا ورباعيه

السنه المانيه

السنه المانيه فهو سدس وسداس لانه الفتي السن فاذا دخل في التاسعه فهو مازل  
 للذكر ولا يسمي مانه نزل نابه اي طلع في العاشر مختلف للذكر والاسنان  
 ابو عسدر وحكي ذلك عن الاصمعي واي رد الاضاري واي زباد الحلاوي وغيرهم وفي  
 قول اي رد الشوي مختلف مازل عام وبارل عامين ومختلف عام ومختلف عامين  
 ودرلك مازل فاذا ابر فهو عود والاسني عوده ومنه وانف العود بالعود مخفر  
 فاذا همر فهو خم نفع القاف وكسر الحاء المهله والاسني ناب وشارف ويقال  
 مختلف ثلثه اعوام الى خمس اعوام وهذا كله عن النضرين ستمل واي عسدر ولم  
 يسهل الجمهور خمس وعن اي حاتم اذا السقي ثنيته فهو ثني واذا العر رباعيته فهو  
 رباح قال ابو عسدر اذا الهت هي حليفه الى عشره اشهر ثم عسرا ومنه الى  
 اني عليها من وضعها عشره اشهر دل عليه حلفت على عساري قال الجمهور اعشرا الحامل  
 من الابل ثم وضع في اسمها عمره الرايب للذي الحار حتى يربح منه زنده وهو اسم على  
 حاله قاله ابو عبيد وعن اي داود سمعت من الرايب واي حاتم وغيرها ومن ناب  
 الصرني شميل ومن كتاب اي عبيد قالوا سمي الجوارم الفصل اذا فصل ثم يستحق  
 لسنة الى عام سنين فاذا دخلت في الماله فهي بنت لبون فاذا امت له ثلثه ودخلت  
 في الرابعه فهي حقه وحق الى اربع سنين وهي بلع ولا يلحق الذكر حتى تنال اخر الاسنان  
 التي قد سماها وفي طلبه الطلبة وعن ابن زباد من مخاض من سنه واس لبون من سنين  
 والحق من ثلث والبيع من اربع والثني من خمس والسدس من ست سنين والبارل  
 ابن مان وفي السابع بنت مخاض هي التي طعت في السنه المانيه عند الفها وعد  
 اهل اللغة هي التي طعت في الماله وست لبون هي التي طعت في الماله عند الفقهاء  
 وعد اهل اللغة هي التي طعت في الرابعه الى اخرها ولم يتابع عليه فيما نقل عن اهل اللغة  
 ثم فصول الاسنان عند طلوع سهل فلولهم

اداسميل اخر اللب طلع فاس لبون الحق والحق جمع

ولم ين من اسنانها غير الضبع وروي ابو داود اول اللب طلع ولاول الضواب  
 فان الابل تنزود كورها على اناتها في اول الصيف وهي التي حمل سنه مملد جنيد  
 الاسنان حبيب سهل طلع اول اللب في اول الشتاء واخر اللب في اول الصيف فيستقيم

ض  
ن



المعنى حسد والفخر يكون للجهة وقد مضى من الصف الذي والظرف واما على رواه  
 انليل حارواه ابوداود وعبدالحق في الاحكام فيكون الفخر بعد الداح فلم يزل الابل  
 سنه حتى ينقل والذي لم يولد اول الصيف لا ينقل معها لتقدمه او يلحق فيسمى  
 الخبيث وقال الارزهرى اول سببه الشافعي ربح والخير هبة ولا ياتي محبة والشارف المسند  
 المرمه والكلمة الصغرى من نور الابل والحارزى لا بل المنسوبه الى غيره من جدران  
 قوم من اهل اليمن ولا حبيد من اهل اليمن وكذا الطيبي والعقبلة محدثه صلاب كرام  
 سلع الواحد ما به دسار والفرمليه ابل النزل والقوايح فحول سنديه يرسل في العراب  
 فتخرج الخت والواحد يخطي كروم ورومي وترك وزكي واصله ان يخطي فترجع من العراب  
 والباقي هل هو ابل الضخم والسنام من فاولد منها سمي حيتا وفي المبسوط والمناخ اما  
 اما وحسب الرأيه في خمس من الابل لانها مال كسبه بل ان احلان من الواجب ولا اجابة لوجه  
 مهلة محاف الملاك ولا اجابة جزئها لان الشراكه في العن عيب فان احاب الشاه فيها  
 باحباب الخمسة في الماسد لان العالب ان ينسب الخاض منها ارعون درهم شرح الفاظ  
 الاحاديث قول الله هذه فريضة الصدقه اي نسخته فريضة الصدقه قال اهل اللغة  
 والفقه سمي بمخاض وسب لبون والحقة والجدره فرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة  
 وسمي الرأيه صدقة قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقوله التي فرض رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على المسلمين قل من ملئه اوجه احدها من الفرض الذي هو الاجاب  
 والالزام والمعنى ان الله تعالى فرضها وسألها رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر بها فسمي  
 امره وتبليغه فرضا والناي بمعنى سن والمالت بمعنى قدر وهو الظاهر وعليه لا يروى قوله  
 والتي امر الله تعالى هكذا في رواية البخاري وغيره من كتب الحديث المشهور وفي رواه ان  
 داود في سننه مغروا ولاول عطف على قوله التي فرض رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ومغروا ويرد وقوله في سببها بضم السين في الموضعين على ما لم  
 يسرفا على والظاهر مفسر في المكاشن واحلفوا في الضم في قوله فلا يعطه قيل  
 هو عائد الى الرائد على الفرض وهو الظاهر وقيل الى اصل الواجب لا ينفذ بالعدك  
 وقوله صلى الله عليه وسلم في ربح وعشرين من الابل فما دونها الغنم قل الحكيم في عدم  
 الخسر على المبدأ ان المقصود ما ان النصب اذ الرأيه انما يجب بعد الصاب فبان

تأني

منه

بقدره اهمر لانه السابق في السبب وكذا قوله فيها بنت مخاض اني وبنت لبون اني  
 ولذا قوله من لبون حارواه والسبب يكون لاني والاسم يكون للدرا قبل الحارازا  
 من الخبيث وقيل بالمد لانه اعنا كقولك راس عني وسمعت بادي في راسه سدي  
 وقيل في بن لبون دلالة اشاره الى السبب الذي من اجله يزيد السن بعد عن بنت  
 المخاض التي هي بنت منه الى بن لبون وهو من سنين فانه قل انما زادت فصله  
 السنه لنقصته الذكوره ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم فلاولي رجل ذكر فاني انما اسحق  
 العصبه الميراث لوصف الذكوره الذي هو منشا احتيايه والنصر وهو اشاره الى العليل  
 وفي جوامع الفقه المعنى في سن الابل بنت مخاض ووسط وما زاد عليها في السن والفقه عفو  
 قلت يعني لا يحاب الشاه الوسط والا ليركن وسطا يحب الرأيه فيها دون  
 الوسط ثم قال خمس وعشرين من بنت مخاض ووسط وان مخاض ووسط وفي سن  
 ويلين بنت لبون او ان لبون ويسوي في ذلك الركور والامات والمغار دون  
 الذكور لبنت مخاض وبنت لبون وحقه وجدره هذه الاسنان صغار حتى لا يحرك في  
 الاضحية جعلت الانثى في الحايبر للصغير خلاف القرو والغنم على ما ناتي ان سال الله تعالى  
 وقوله ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجدره بالاضافه لغنم يومن وكذا صدقة الحقة  
 ونحوها والمصدق بحفف الصاد ولسر الدال المستدرة اخذ الصدقة وهو الساعي واما  
 المالك فالمشهور فيه شديدها وكسر الدال على المشهور وقيل يقال بحفف الصاد  
 وقال الخطابي هو نفع الدال فصل في المقر دله كتاب الرهن ان لفظ البقر  
 من المقر وهو الشق لانه يقر الراض اي يسعها ولفظ الغنم من الغنم والجل من اجاب  
 لان العرب يحمله وهو ضعف والقر حش وانواع الجاموس والارباب والدرابيه وهي  
 التي يحملها ولها اسننه وفي الصحيح البقر للذكر والاسي والها للانثى والتميم والتميم  
 البقر والناو والواو زابدان واهل النخ سمون البقره باقون والباقر اسم جمع للبقر من رعاة  
 باكمل كجاء اكمال وفي شرح النووي المقر حش واحدة بقرة وباقون وعن ابي  
 يوسف البقر للاسي قوله في لس في اقل من خمس من البقر صدقة فاذا  
 دس ملين ساعه وحال عليها المحول فمها سبع او تسعة وهي التي طعت في السنة البانيه  
 وفي اربعين من او سنه وهي التي طعت في المائة خلف الناس في زاده البقر

قد مضى من الصف الذي والظرف واما على رواه  
 انليل حارواه ابوداود وعبدالحق في الاحكام فيكون الفخر بعد الداح فلم يزل الابل  
 سنه حتى ينقل والذي لم يولد اول الصيف لا ينقل معها لتقدمه او يلحق فيسمى

قوله  
 ما كان من حركات او حركات في  
 المبسوط والمبسوط والمد والدمع  
 لا يجوز في الابل الا ان كانت كالمشعر  
 والاسي والها للانثى والتميم والتميم  
 ومن اربعين من او سنه وهي التي طعت في المائة











فمن انظر الى مخطوطه ورده الحارث اوله بالانقطاع والصعق ثم استدر  
ورج فصحته واوجب القول بلخره ثم منع الاخريه وقال كانه نص في احكامه وهذا  
شبهه للمروزي وهو كذا الهدايان والخطيب وسال اللسان علي الله المثلث  
وعنه هو وهو قول الهري وبلغنا ان احباب البيع في المثلث والمسته في الاربعين  
دان حقه في اهل اليمن مردود اذ الحارث المرفوع الى الرسول لله صلى الله عليه وسلم  
الماس كانه رد بالبلاغات المخالفه وقد ثبت ان في المثلث يسعا او تسعه  
مكون حقه علي الله المثلث في انصارهم علي البيع دون التسعه فاداب في  
المثلث ان الدر ولا يفي في واجها سوا فكذا في الاربعين وان ورد بلفظ المسته  
في واجها وفي الامام من حديث عباس وفي كل اربعين مسن او مسنه رواه  
الدارقطني قوله فاذ ازيد علي الاربعين وجب في الزايد بقدر ذلك الي  
سنتين عندنا في حقه رضي الله عنه قال بن حزم وهو قول ابراهيم وحامد ومكحول يانه  
اذا زاد علي الاربعين واحد حرم من اربعين حرام من المسن او المسته وهو  
ربع عشرها او حرم من مائة حرام من تسع او تسعه وهو ثلث عشرها مع المسته  
وفي اثنين الزايد علي الاربعين حرام من اربعين حرام من مسن او مسنه وهما  
نصف عشرها او حرام من مائة حرام من تسع او تسعه وهما ثلثا عشرها تسع او تسعه  
وفي الثلاث الزايد علي الاربعين ثلثه اجزا من اربعين حرام من مسن او مسنه وهي  
ثلثه اربع عشرها او ثلثه اجزا من تسع او تسعه وهي خمس عشرها تسع او تسعه وفي  
الاوجه الرايه علي الاربعين اربعة اجزا من اربعين حرام من مسن او مسنه وهي  
عشرها او اربعة اجزا من مائة حرام من تسع او تسعه وهي ثلثه عشرها تسع او تسعه  
عشرها وفي الخمسه الرايه علي الاربعين خمسة اجزا من اربعين حرام من المسن او  
المسنه وهي ثمن مسن او مسنه او خمسة اجزا من مائة حرام من تسع او تسعه وهي  
سدس تسع او تسعه وهذا يرد الواجب علي حسب الزايد الي المسن وفي البدايع  
وجوامع الفقه ذكر في باب الزايد علي الاربعين تحت حساب ذلك ولم  
يفسر هذا الكلام وفي المبسوط ذكر في باب الاختلاف بين ابي حنيفة وابن ابي ليلى  
ان في الزايد الواحد ربع عشر مسنه او ثلث عشر تسع مع المسته وهذا يدل

علي انه لا نصاب في الزايد عنه وهذه رواه المصنف وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي  
الله عنه انه لا شيء في الزايد علي الاربعين حتى يبلغ خمسين فكون فيها مسنه وربع  
مسنه او ثلث تسع قال في المروزي وفي تفسير المجرد عن ابي حنيفة ان سماع  
روى عن ابي حنيفة انه لم يوجب شيئا بعد الاربعين حتى يبلغ خمسين وهو الصحيح  
من الروايات وفي روايه اسد بن عمرو عنه لا شيء في الزايد علي الاربعين حتى يبلغ  
سنتين فكون فيها مسعا او يسعا وهو قول ابي يوسف ومحمد والشافعي ومالك  
وان حنبل وعامة العلماء قال في الخط والبدايع وهو اوفق الروايات عنه وفي  
جوامع الفقه وهو المختار فيها ثلث روايات عنه ما ذكرنا ولما اختلف فيما بين المثلث والاربعين  
ولا بعد المسن في غير العقود وجه قول العامة ما ذكرناه عن معاذ انه لما امر من اليمن  
علي رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته عن الواقي فقال ليس فيها شيء وضربت يميني  
الاربعين الي المسن ووجه روايه الحسن وهو القياس في الواقي انها تسع تسع لم يولد  
المسن ومن الاربعين ووجه روايه المصنف المال سبب الوجوب ونصب النصاب  
بالراي لا يجوز ولا يصح حديث معاذ فيه كانه لم يردك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد  
قدومه من اليمن علي الصحيح وقد قدمناه ولو ثبت فالمراد به اول حال الفقر في الابتداء  
فل المثلث وما من المثلث والاربعين او حمل علي الصغار قال النووي يطول علي ما لا يحج  
فيه الزايد وقال ابو عمرو وهو من الابل ما وجدت فيه العنق الخمسين والعشر ونحوها من الابل  
فلا يفي حقه ثم في السبعين تسع ومسنه وفي المائة مسنان او مسنان وفي التسعين  
ثلثه تسعه وفي المائة مسعا في مسنه وفي مائه وعشر تسع ومسنان وفي مائه  
وعشرين ان شاء المالك دفع ثلث مسنان وان شاء اربعة تسعه والمختار للمالك عندنا  
وهو قول بن حنبل وعند مالك وبعض الشافعه الخيار للمصدق وعلي هذا سغار  
العرض في كل عشر من تسع الي مسنه ومن مسنه الي تسع قال الويرقي حقه في كل  
مائة تسع او تسعه وفي كل اربعين مسنه فاد المثلث سبعين ففيها تسع ومسنه  
لاها مائة اربعون ومائة تسع فاد المثلث مائة ففيها مسنان كذا في مائة اربعين  
فاد المثلث سبعين ففيها ثلثه تسعه لاها مائة مائة تسع فاد المثلث مائة  
وعشرين ففيها تسع ومسنان لاها مائة تسع ومائة اربعون فاد المثلث مائة وعشرين



ففيها ثلث مسائل لها ثلث مرات اربعون وان شاء اعطى اربعة اسعدها اربع مرات  
 بلون وهو زافاس ما زاد على ذلك فابعد قال الجوهر والمطررين الوقص بفتح  
 القاف ما من الغنم من جمع الماشية قلت وافصح اشهر عند اهل اللغة وصف بن  
 روى جرافي في حقه الغنم واختمهم في اسنان القاف وليس كما قال والشتق مثله وقال الاصمعي  
 المنسوخ من بلابل والوقص بالمقر والعم ويقال وقص السنين المهلة ايضا وقيل  
 بطلون عاملا محب فيه الابهاء وقال سيد الجوز على سلس القاف وهو بل يصح لان جمع  
 اوفا من جبل ولجبال وجبل واجمال ولو كان ساكنا لجمع على افعال نحو فليس واقص وقلت  
 واليت قال الشيخ سهام الدين العراقي رحمه الله في الغنم خمسة في الابهاء والواو  
 والحوال وهول واھوال وملت باب ثوب وحول وهول المعنى العين بالواو  
 وما سبه ان يجر كرك فلا تقص وانما الذي اوردته الشيخ مؤيد الدين بن عيسى شرح الفصل  
 نحو فرج واخرج وزند واراد واراد واراد وانف واقاف والراد اصل اللحن والزند  
 العود الذي يمدح به المارة وهو الاعلى والزند السفلى فيها ثوب وهي التي يجمعونها هذه  
 الابهاء على افعال كان الراد في معنى الدرس والزند في معنى العود ومضى في معنى طراد واد  
 فملت على المعنى الجمع او ان الغنم مائة للاف وقالوا ارادوا بالواو انون في زيد  
 وادف سالته في عنده جرب لغنمها محي المخركة والاف في خوف مكر فخر بلير في جري  
 الحكمة هلا دكره في باب الجمع وقص النور يا وطاب واد غار واوعار واعلم ان هذه القصة  
 معلومة عندهم من السرعة فحسب ان يكون المعنى لعلولة بالابهاء التي لم يعلم الا من الشرح  
 فاستعرت من حال المعنى المعنى الى المعنى السريع وذلك بحمل ان يكون من وقص الغنم  
 اذ اقصرها او كسرهما اقصره عن النصاب او من وقصت به فرسه اذ افاضت الخطوة ببقار  
 النصاب قوله ولجواميس والبقر سوا بعني في وجوب الابهاء في كل واحد منهما  
 وفي ضمير احدهما الى الآخر لئلا يكمل النصاب ولجواميس نوع من انواع البقر واسم البقر بطلون  
 عليها الا ان الجواميس اخضر وفي الخط والجواميس بالقر لا نه بقر حقيقة حتى لو حلف لا  
 يسري بقراحت سر الجواميس وترد المسائل ما دل على بقر لا محبة ما دل على ولا  
 لو ولا يسري بقر لا بطلون الجواميس ويرد على صاحب الكتاب في قوله الا ان اوجام  
 الناس لا يسبق الله في ديار القلة واركب لا تحت به في عسكه ما دل على ان الجواميس في

136  
 بمن شرا العرم ان كان للجواميس اغلب احد الابهاء منها وان باب العرب اغلب احدها  
 منها دكره الوري وسكر على القدوري في قوله الجواميس والبقر سوا فاعلمها نوعين للبقر  
 قلت بلون البقر احد نوعي البقر ومما به والجواميس والعرب سوا ما قد بيناه والبقير  
 الوحشي من بقير الخنفس كما قال الوحشي في رواه عند بن حنبل ولم يقل به احد غيره والسوم والفا  
 حولا ملا شرط عنده فلف يحق فيه السوم وملك النصاب حولا ملا ومتى يجمع من بقير الوحشي  
 بلون ساه واسم العرك ساهوله عند الاطلاق وان يقول به شرعيا ملاقات ولا ساه ولا قيات  
 صحيح وهذا لا محي في الاصححة والحدس وليس من همه الابهاء فصار الطيبا بل اولي فان الطيبه  
 سمي عزرا ولا سمي بقير الوحشي بقرا غير اضافة وحسب عند الحنابلة في المولود من الوحشي والابهاء  
 وعند الشافعي لا يجب تطلقا وهو قول داود وعندنا ان كان له امهله محب وان كان له مشيه  
 لا محب به وبه قال مالك فاسوا على المولود من الساهيه والمعلوفه وزعموا ان غنم مكه متولدة من  
 الطيبا والغنم وفيها الابهاء والرمنا النوى بعد الاجرا في الاصححة والارامان باطلان وفي المفيد  
 سمر لاد عنه وليس لقله اصل وفي الخط كما دكره وفي المحلى قال ابراهيم الصحيح لا يجب الابهاء  
 في ان الابل والبقر والغنم والله اعلم قوله في سائر اقل من اربعين من الغنم الساهيه  
 صدقة فاد ايات اربعين ساه ساهيه وحال عليها الحول فقها شاه فاد بلغت اربع مائة ففيها  
 اربع شياه في كل مائة شاه شاه وهذا قول جمهور اهل العلم منهم الابهاء المله والوري واهق  
 والره ونص الغنم ما كان الابهاء وهو ما من ماسن وواحد وهي ابعايه وقال بن قدامه من الحنابلة  
 في المعنى الوقص مائة وتسعة وتسعون وهو سهو والصواب الاول دكره النووي في شرح  
 المذهب واجتعت الابهاء على انه شيء في اقل من اربعين من الغنم واتموا على ان في اربعين شاه  
 شاه وفي مائة واحد وعشرين ماسن وانها محب في انواعها كالضان والمعر من ضان بلاد السودان  
 وما عز البصره وبنات حدف وهي الغنم الصغار لغنم الحمار والبعد والمقرون الذي وصفه خلفه  
 الماعز وصفه حلقه الصان وقال الحنفى والمسن بن صالح اذ اذنت الغنم على ثلث مائة واحد وحسب  
 فيها اربع شياه الى اربع مائة فاد اذ اذت واحده محب فيها خمس شياه قال سنده وهو رواه عن  
 احمد وروى السجعي عن معاذ ان الغنم اذ بلغت ماسن لم تغرها حتى تبلغ اربعين وماسن فوجد  
 منها ثلث شياه فاد بلغت ثلث مائة لم تغرها حتى تبلغ اربعين وثلث مائة وموخذ منها اربع  
 شياه وفي الزورق والعنى في رواه عن بن حنبل اذ اذت على ثلث مائة واحد فقها اربع شياه



كل سفر العرض حتى يبلغ خمس مائه يكون في كل مائه شاه وفي شرح الهداية كذا في الخطاب المختار  
في اربع وواحدة خمس شاه مصادره لذلك لفظا ومجازه غير معنى فلا يعبر به وخطي عن  
معاد ان العرض لا يعبر بمائه واحدي وعشرين حتى يبلغ مائتين واسم واربعين لمكون مثلي  
مائه واحدي وعشرين لاسم من عمر ذكره الترمذي وغيره فادوات الغنم مائة وشاه  
ففيها ثلث شياه حتى يبلغ ثلثمائة فادارت على ثلثمائة فليس فيها الا ثلث شياه حتى يبلغ  
اربع مائة شاه فادارت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائه شاه وهذا يدل على  
خالفه غير مستند والشعبي امر بكون معاد او اجمع خمس المائة السرخسي في المبسوط لنا  
بروايه انس ان ابا بكر رضي الله عنه كتب له كتاب الصدقات الذي كتبه له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ومثله في الكتاب قلت انما كانا لم نعلموا اجمع ما في هذا الكتاب والعمل  
بعض ما فيه ويرك باقية ليس بصواب فان التمسك في هذا الكتاب عمر بن حزم والاستدلال  
به في هذا المقام هو الوجه قوله والضمان والمعرض سواء كان فيها الركاك لان الغنم  
حلتس وهما نوعان ويضم لهما الى الاخر في كمال الصواب وهذا لا خلاف فيه والضمان جمهور  
قال النووي في حوزة حنفية كذا في لفظه معنى كراس مائة قلت خففة ليس بلا سلطان  
بل بالاداء الفا في راس فادلت بحركة ما فيها ما لا يثبت ساكنه واسنان الالف محال لانها  
لا تكون الا ساكنة ول هو جمع ضامن بهمزة قبل النون كرا كسر كركب ونفال ايضا في الجمع ضامن  
نفيهم الهز كحارس وحرس وجمع ايضا على ضمن لحاز وعزى قلت الركب والحرس والعزى  
كل منهما ليس جمع على الاصح بل هو اسم جمع كاد لم يسخ حمال الدين ابو عمرو واسم الحاحب  
في الخو والصريف ولعل صناعة العريسة عنده غير قوية قال والمعرز نفي المعز واسما  
اسم جنس والواحد معز قلت هما اسم جمع كركب وحملو والمعزى والمعز نفي  
المعرز والمعرز ضمير المعز بمعنى المعز قوله و نوحا الى و زناها ولا يوافق الجديع  
وفي المبسوط الجديع هو الذي لم لها سدة وطعب في المائنة والى الذي لم له سنان وطعن  
في المائنة وذكر النووي مثله في الضمان والمعرز وكذا في الصحاح وفي مجمع الغرائب الذي تمت له سنة  
ودخل في المائنة هو الذي يجري في الاصحمة قال الحرابي في الاصحمة لان الجديع من الضمان  
سرو وبلغ المعز لا يفتح حتى يصير ساويا في المعرب الجديع مائة له سند ودخل في المائنة  
والى مائة له سنان ودخل في المائنة وفي الهامة كذلك وكذا في الاثر في معز في المحيط

والدع والاسحاني والوبري والحفنة وجوامع الفقه والمنافع وغيرها من كتب الفقه  
ان الجديع ما الى عليه ستة اشهر وفي بعضها التي السنة والتي مائة سنة ودخل  
في السنة المائنة وفي الدخلة المائنة الجديع من سنة وقيل من عشرة اشهر وقيل  
ان نصف سنة وفي شرح المهدب للنووي وقيل ان كان من مائة مائة جديع لسيعة  
اشهر وان كان من مائة مائة اشهر وهذا غير وهذا رواه الاصل عن ابي حنيفة رضي  
الله عنه وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عنه ان الجديع يجري من الضمان وها قال ابو يوسف ومحمد  
وفي المعز لا يجري الا التي يابق الروايات وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي يجري في الركاك ما  
يجري في الاصحمة يعني في ركاك العم قال الوبري وغيره وعلى هذا ينبغي ان يجوز الجديع  
من الضمان اذا كان له ما يجوز في الصلحة به لكن نص محمد في الكتاب على عدم جواز ذلك في  
النووي انه يجوز بطريق الفقه وحكي بن المدر عن عمر رضي الله عنه انه قال لعامة خذ العنا  
والجديع والتي وذلك عدل بين الغنم وخار المال وبه قال الشافعي وعن ابن عمر لا يجوز  
لان الصدقة لا ما يجوز في الاصحمة وقال مالك يوافق الجديع والجديع والتي والمائة والحال  
والعزفة سواء هو قول ابي عبد والى ثور واسحق حماد في ذلك عن ابي يوسف ومحمد  
وعن ابي حنيفة في رواية الحسن للاكثر قول عمر ونخل الجديع والمائة وذلك عدل بين عدا  
المال وخياره رواه مالك وهو صحيح لكن لم يرفع وقول صاحب لسبحه عند الشافعي  
ومن تابعه في ذلك لم يرفع عن علي كرم الله وجهه لا يجري في الركاك الا التي فصاعدا فان  
صاحب الحنفية لم يرفع عن عمر خلافة في ان كذا في الجمع قلت وروى عن عمر جلاه وها وابل  
ما وبل ما رواه البخاري من حديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه لو سعنوني عنا قاداتا نودوها  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اى عنهما ما يجوز اداؤه وشهد لصحة هذا الاول قول عمر  
عدلهم السحلة ولا يخلدها وهو معارض ايضا لقوله حذ العنا ولا يمس قال السرخسي  
ولا يوافق منها الا المائع وهو الذي ادمادونه ما قص فان منفعته السحلة لا يحصل به انه يدامه  
وهذا سطر المختار ونفت اللبون بل اولى فانه يجوز فيها المذكور لا بطريق الفقه وفي الغنم  
يجوز وحمل صاحب الكتاب ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انما حقت الجديع والتي على الاصل بعد  
فان الجديع من الاصل لا يوجد في الركاك اذ الذكر لا يجري فيها والتي من الاصل لا يوجد في الجوارح الجديع  
من الاصل بل قاله في الركاك اول ولد الغنم سحلة والى من ودامه في المعنى نفي السنين



وكسرها دأرا كان اوانى من الصان والعزم مهمه للذكر والامسى فادبلغ اربعة اشهر فصل  
من امه فولد المعز جفنه وجمعها حفر بالسر فادارعى وقوى فتو عررض وعود وهو  
في ذلك كله حدى والامسى عناق وجمعها عنوق على غير قياس واعنى ما الرباب للول  
عليه فادالى للول عليه فالدر لس والامسى عنوقى الباشه الدر جمع والامسى حدى  
وفى الباشه ثنى والامسى ثنيه وفى الرابع ربع وفى الخامس سدس وفى السادس ضالع  
ولس له بعد ذلك اسم ونوخذنى رماه الغنم الدوز والامات اقوله صلى الله عليه وسلم  
فى كل اربعين شاه وفدركها اسناده فلما بعد من الشاه بطل على الذكر والامسى  
وهى محمد فى الامم وعن الطه والاب والاسا وما وهوسا دلا زفر فادلو  
الها هنه وقال الجوهرى الشاه بذكر ونوت فكون البافى الدر بالما فى الممره وقياسه  
على الصحاوا الهدايا وكان الركن من الغنم الحمرى العجه والطب الحاو فى النخيه فالملك نوخذ  
الى من الصان الركن والامسى فيه سوا وفى المعز نوخذ الامسى وقال الشافعى لا نوخذ الا الامات  
اذا كانت لها دورا وقال الشافعى وان حصل بحرى الجدة من الضان والسبه من المعز وعند  
مالك بحرى الجدة فيها وقال ابو دى فى الشاه الواجه اربعة اوجه المصوص من غنم البلدان  
كان بها ثلثه وان كان بخلاف معداده ولا سعن غالب غنم البلد بل يخرجها من اى البوعين شا  
ولا بحرى غنم ملكه وهو حمرى بعد دليل الوجه البافى سعن غنم نفسه وهو سله فى الحكم  
الباب سعن غالب غنم البلد الرابع يجوز من غير غنم البلد ادى السن فى الغنم لا يعاد  
النصاب الذى وما دونه فى حكم الحملان ويجوز المعز عن اربعين من الضان وفى جوامع الفقه  
اذا كان الاب الضان والمعز تحت شاه خير المعز وشتر الضان وعن ابي العباس ابن العاص  
انه قال وجدت صدقة الغنم مستببه حى يبلغ اربع مائه فليخصت لها طهرها حى مستببه على  
المحفظ فوجدتها فى اربعين شاه شاه وهى نصابه ثم زاد عليه شاه شاه وقصان كل وقصان  
وداك ماون فاداراد وقص فجمعها سمان ثم اذازاد وقص اخر فجمعها طس سمان ثم اذا  
زاد بعد داك نصاب وهو اربعون وقصان بعد الاربعين ودك ما بيان استوى الحساب  
فلون ٢٠ شاه ثم قال وصدقته لا بل مستببه انصاحتى ببلغ مائه ولها اربعون فى اربع  
وعشرين من بل فادونها الغنم فى اربعين شاه ودك نصابها فادالغت خمسا وعشرين  
فجمعها طس محاص ثم نداد واحد كما ندد فى الغنم ثم لها وقصان كل وقص نصابها ودك عشرين

ماد اراد وقص فجمعها طس فلون ثم اذازاد وقص اخر فجمعها طس فلون ثم اذازاد  
او فاص كل وقص ثلثه نصاب ودك خمسة عشر فادازاد وقص فجمعها طس فلون ثم اذازاد  
وقص اخر فجمعها طس فلون ثم اذازاد وقص فجمعها طس فلون ثم اذازاد فادالغت خمسا وعشرين  
اولا واخر ودك مائة مائه واحد وعشرين استوى الحساب فلون فى كل اربعين  
مئة فلون وفى كل خمس حقه عند الشافعى وعندهما سنا نف الفريضة بالشياه على ما ترى  
فى زده الابل فصل فى الخيل وللخل اسم جمع العرب والرادى كورها واماها كالركب  
ولا واحد لها من لفظها ولا واحد لها من الجوهري يدرو يوت ومغزى بها وهوشاد  
ومعها ماني طات فى سوزون وهودود ووس وحرب در عها فرباب كرا نصف  
عرب صحى عرب وفى المدوحهان والاجود مدرو فى الصحيح للخل الفريضة قال للستالى  
واحب عليهم خلك وللخل ايضا الخول فلون البافى جمع اسم الجمع كاقوم والافوار  
والخالة اصحاب الخيل وفى الباشه لامن الا نر بلخل لله اركنى محرف المضاف قلت  
لاحقه بنا الى حرف المضاف لان الخيل هى الفريضة فادام الجوهري ودل عليه قوله اركنى  
قوله اذازاد اسلخل سمانه دورا واما فاصليها بالخيار ان شاعطى من  
كل فربى دينار وان شاقومها واطى من كل مائى درهم خمسة دراهم عند جعفر وزفر  
وحامد بن ابي سلمان واسمه مسلم شيخ ابي جعفر وابراهيم النخعي حقه غنه فى الروصد وبنيت  
باب من الصحابه درهم شمس لايه السرحى ذكره فى الجاه وقال ابو يوسف ومحمد والايه  
الملك وغيرهم زده فى الخيل الا اذا كانت للجان والجان الطحاوى وغنيه القوي واستدلوا  
بقوله صلى الله عليه وسلم لس على المسلم فى فريضة وغلله صدقة مسفق عليه وما رواه الرمذى  
ما ساد عن علي رضي الله عنه برفعه عفو عن الصدقة للخل والرمق وفى الامام روى  
البيهقى من حديث ثوبان بن الوليد قال حدثني ابو معاذ سلمان بن ابراهيم عن الرهري عن سعد  
ابن المسيب عن ابي هريره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عمود  
للمر عن صدقة للجبه والكسعة والخعة قال بقره الجبهه للخل والكسعة المعال والامه المرباب  
فى السوب ولنا نروى ابو يوسف عن ابي عبد الله عوركن من الخصر السعدى عن جعفر بن محمد  
عن ابيه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخيل فى كل فربى دينار  
قوله فى الامام عن الدارقطنى ورواه ابو بكر الرازى وسماه الله صلى الله عليه وسلم قال ولم

طاهر احوال



من حق الله في رعاها وهو الإله وانفقوا على سقوط سائر الحقوق غير الركاة وأنه لا حق في  
الما عني الركاة وما ورد في الحديث ان الركاة تسحب كل صدقة وردت عن السعي وعطا  
وطاوس والحسن والطاهر انه محكم وان فيه جملة من الركاة ولا يجوز ان يحمل على زيادة الجاه  
فانه قد سئل عن الخير بعد الخلل فقال ما انزل على فهاشي سوى هذه الآية الجامعة العامة من عمل  
مقاله خير اية ومن عمل مقال من سائر اية فلو كان المراد بذلك زيادة الجاه لذكر مثله في  
الخير وكذا ان الحق موقوف في الخير ولم يذكر مع ان الرمدى ضعفه وفي مطالع الانوار العامة  
المفردة القليلة الملية ما بها وروى ابو عمر بن عبد البر ما سنده ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
قال لعلي بن ابي طالب ما اخذ من كل اربعة اشياء شيئا اخذ من كل خمس  
دسارا فصرى على الخيل دسارا دسارا وفي الامام فقرر على الخيل دسارا قال ابو عمر الخير  
في صدقة الخيل عن عمر بن ابي طالب رضى الله عنه صحيح من حديث الرمدى وعن السائب بن زيد قال لقد  
رايت ابي يقوم للخيل ويدفع صدقة الي عمر بن الخطاب روى ابو عمر بن عبد البر ذكره في الامام  
وغمر وروى يقيم وعن سحاب ان عثمان رضى الله عنه كان يصدق الخيل ذكره في الامام قال  
ابو عمر روى جوه عن مالك فها حديثا صحيحا وروى ابو عمر ايضا عن عيسى عن الرمدى  
عن السائب بن زيد ان عمر بن ابي طالب اخذ من كل اربعة اشياء شيئا اخذ من كل خمس  
الملك في القواعد قد صح عن عمر رضى الله عنه انه كان يصدق الصدقة عن الخيل وفي المبسوط  
الحديث من الرمدى عن جابر بن عبد الله وفي المنافع من الرمدى ما سنده وان الرمدى صحيح قال  
والله اسار في القاب فانه قال ابو الرمدى اسمه محمد روى عن جابر وقال القدوري في شتاج  
مختصر الكرمي ابو الرمدى بالكتب قلت ولا ذكر لانس الرمدى في الحديث ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال في كل خمسين سنة دسار او عشرة دراهم وليس في الرادقة شي قال المطر بك  
الرادقة ما يربط من الخيل في البلد ومعناها دسار الرمدى كقوله في علسه راضه وكقول  
الشاعر دسار الخايرة لرحل لغيرها واعد فانك انت الطاهر الحاسي  
قال السرخسي وغيره هذه الحادثة في رمدى مروان فساور الصحابة رسول الله عليهم فروع  
ابو هريرة ليس على الرجل في عبه ولا في فيه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما يقول  
انا سعد فقال ابو هريرة عثمان بن عفان رضى الله عنه روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو  
يقول ما يقول يا اسعد قال زيد بن ثابت رضى الله عنه صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

علمه وسلم وانما اراد من الغاري فاما ما حشر اطلب نفسها فيها الصدقة فعلى ان يفتن  
في كل خمسين سنة دسار او عشرة دراهم وفي الساس وغيره من هذا في خيل العرب لان كل  
فارس كان فيها اربع مائة والدرهم عشرة دراهم فكون عن كل مائة درهم خمسة دراهم واما  
لان يفتن قيمتها فقوم ولا نهاسام في الزمان لان الامار لم يسهر فيها لغزها  
في ذلك الوقت وما كان له معه للجهد لم يفتن بعد ذلك لاسيما في غير بلاد العرب فصارت  
كالبيل والعمرو والعمرو واما سنا ورنه للصحابة فدل على وجوبها ادلاسا ورهرو في  
المطوع وانما قال ما لم يكن حربه كلابا فخذ على وجه الصغار وخذ منهم الاول فحول على  
خيل الرهبان اد هو مبرور الطاهر انها محب ادا دسار للجاه ولا ان العلف المعطوف لا  
يكون سامة فلما المعطوف عليه والحديث الثاني الذي هو حديث علي قال ابو داود روى  
شعبه وسنان وغيرهما عن ابي الحسن عن عاصم عن علي بن ابي طالب روى في الامام ان الرمدى  
كان للجاه محب فنه الركاة وان لم يكن للجاه لا يمكن ان يكون سامة فهو من الركاة انما قال  
الحطاي خلف الناس في زكاة الخيل ودل على انه لا ركاة فيها وقال من المدر وان زيادة  
من الجاه ليله اكلها الاسدون لم يكونوا يخذون منها صدقة وهذا باطل فانه ذكره عن عمر  
وعثمان اخذ صدقة الخيل كما ذكر في الامام ولو ثبت حمل على انهم لم يكونوا يخذون من غيرها  
وقد نص في المبسوط على انه لا يخذ من غيرها من مفسود الفصد لا يحصل بذلك  
لان عنها غير ما كوت الخيل عند وفي المبسوط لم يثبت ابو حنيفة الامام ولا لاخذ ان الخيل  
مطعم كل طامع فانها سلاح والطاهر انهم اذا علموا انها لم يروكوها لصاحبها وفي الخيل  
والخواري وغيرهما جعلوا حق الاخذ للساعة لانها رعي في الرارى وحفظها ما تحايه قال في  
الحواشي قول **فول** وصاحبها بالخيار احراز من قول الطحاوي فانه جعل الخيار  
الى العامل في كل مال يحتاج الى حياه الله لطان واملا حديث يفتن الولد عن ابي معاذ فقد  
قال السهمي ابو معاذ من قول الحديث **قلت** وفيه ضعف مداس ايضا ومن احاد  
بعده غير نقيه فتن منها على نقيه وروى في طوق وقال السهمي لسانه هذا الحديث ضعيف  
**فان** قال ابو عبد الجهد الخيل والسعة للجه والنخه الهم وقال السهمي وغيره  
النخه بالضم البقر العامل والكسعه مضمومة الكاف وفيها قول لاجلها الرمدى والآخر  
الخبر وادها يرجع الى معنى الكسع وهو الدفع وكذا في النخه انها العوامل من البقر او هي



الرقيق فوكان ذكر الفارس في مجمع العرائس عن الغزاة ان يخذل المصدق ديناراً بعد  
 فراغه من الصدقة ومن الخجة الجير وفيل دلج ابداسع من اهل اديسر ومقال وحمر  
 وروس وقيل الكسح والخجة صفار العنم ذكر ذلك في الامام وفي الصحاح الخ السوق  
 المسدود قال لا يضرها وخاها ما ترك الخ لهن خا وفي الامام عن سارية المري  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد اراد الله عن الجهد والسجدة والخج وفسر  
 ما بها الله بعد ونها في الجاهلية وذكر في شرح محضر الهمي وشرح الحميد ان سارا  
 ادى ربع عشر فمها وان سارا ادى عن كل فمير دينار وفي جوامع الفقه كذا في الامات  
 والمحلطة عنده لكل فمير دينار ومثل ربع عشر فمها وفي احكام القرآن للشيخ اي بكر  
 الراركي ان سارا ما او دلو را واما ما كسح في المذاهب الخ لعل ان كان يعلف للركوب  
 او الخ لعل في سبل الله فلا زكاه فيها اجماعا وان كان كسح كسح اجماعا وان  
 كان ساسم للدر والنسل وهي ذكورا وان كان كسح عنده فيها الزكاه حوكا واحدا في الذكوة  
 المفردة والامات المفردة روايان قال في المحيط المشهور عدم الوجوب فيها قال  
 في جوامع الفقه الصحيح انه كراهه فيها لان الخا الخصل منها بالدر والنسل ولا يملك الخا  
 عنده بخلاف الابل والقر والعنم المفردة لانها مأكولة اللحم والريان فيها باليمن بمنزلة الريان  
 بالدر والنسل ولو قل بالريان فيها باليمن واليمن نرداد قيمتها يحصل زيادة المالة وهي القار  
 كسح عنه ان زيادة المالة غير مخيرة في السوايم وفي المبسوط في الامات روايان ولا يجب  
 في الذكوة الا في روايه ساه وفي الروضة كسح الزكاه في الامات المفردة قال في الزكاه  
 للحسن بن زياد وهو رواه الراجح عنه وفي روايه الطحاوي كسح وفي الذكوة المفردة  
 كسح نص عليه في المحرر عنه قال صاحب الروضة وراس في اماراني حنفه قال ابن هجر المحمي  
 في الخلل الساه ان سب في كل فمير دينار وان سب عشره دراهم وان شئت الفقه  
 في كل ما سب في درهم خمسة دراهم عن كل فمير دينار او اسي قال محمد وله اخذ ابو حنيفة واجها  
 في الذكوة الا افراد قال السرخسي بسب السوم كسح المونة على صاحبها وبه نصير  
 مال الزكاه ووجه الفرق بين الامات والذكوة عند الافراد ان الامات يتناسل ما ساه  
 الخلل بخلاف الذكوة لم يخلووا على اصله هل يسهل في انصاب ام لا الصحيح انه لا يعتبر  
 فيها العتاق ومن قاله ان نصر العدد ادى في شرح السخ اي الحسن العدوري

وفي الساس حياه عن الطحاوي نصاها خمسة بالبل وعن احمد بن العاصي بلسه ومن باسان  
 ذكر واني قول **س** ولا تنى في النعال والحمر افعاله صلى الله عليه وسلم  
 لم ينزل على فيها ساس الا هذه الالة للجامعة القارة الى اخره وقد ذكرناه وهو مسنون عليه  
 المصنوع منها الخ والركوب عاده واسل لها در ولا نسل للنعال وفي المحرر عن مسعود  
 وسومها ما در ولا تعرف للنعال والمير نصاب ساه واما ساسم في غروقت للحاحه  
 الالهة دفع مونه الخلفه بخلاف الخلل فان الدر والنسل والسوم لهنه فيها في غير بلاد العرب  
 لان العرب يسهل بعضها على بعض فلا يمل دينار للخل في المرامى وقد روى بن حنبل  
 والدارقطني والبيهقي ما سنا دهر عن ابن اسحق السعدي عن جارية من مضر الجدي  
 الكوفي قال جانا من من اهل الشام الى عمر رضي الله عنه فقالوا انا قد اصنا أموالا خلا  
 ورديا احسان بلون لنا فيها لون وطهور فقال عمر ما فعله صاحبنا في ما فاعله فاستنسا  
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفهم على رضي الله عنه فقال هو حسن ان لم يكن جريه  
 يوقدون بها من حول راسه وهذا يدل على ان عمر لم ير الزكاه في الخلل واجبه ولذا  
 على **س** هو كالملة ردا وهذا لا يروى له في رجاله موهم ان الصحيح او  
 حسن وهذا جاريه من مضر العددي الكوفي يروى عن عمر وعلى وابن مسعود وغيرهم  
 قال علي بن المديني مروي عن الحسن بن ابي اوفى في الصغف المروان وليرسها عليه وهرن  
 اهل الحراج والعديل وهو لو سب لا حقه فانه لم يقولوا ان ما اصابه من الخلل ساه ولا ان  
 الخلل حل عليها وحل ذلك لا يجب فيه الزكاه فويل ان الرهن الذي اصابه لم يكو  
 باعوه منه البجان بل ان الزكاه وبالله التوفيق **فصل** قوله وليس في الفصل  
 والمحلل والمحلل صدقه قال المطرري المحلل من اوله والصرح من بضعه امه الى شهر  
 وجهه عجله **فصل** مثل فمير ومرة وعجول امرد والعجول مثل عجل والجمع عجل  
 وذكر في المحيط والبداه وقاضي جان والاستحسان وحرانه الابل وخير مطلوب والمنافع  
 وغيرها من لب الاصحاب العجل لم يذكر والعجول مع ان العجل والعجول الخف على  
 اللسان واسهر في الاستعمال من العجول والعجل والمحلل ان يغم الخالملة وكسرهما  
 جمع حل ونظر الملسور خرب وحران هذا الخرافا الى حنفه وبه قال محمد بن  
 الحسن والثوري والسعي وداود وابوسلمان وكان يقول اولا يجب فيها ما يجب في



الدار من الجديع والندى ونه قال زفر ومالك وابوعبد واثور وابو بكر من الخنا بيه  
وفي المعنى في الصحيح م رج وقال محمد واحد منها وبه قال الاوزاعي واسحق ويعقوب  
ومحمد بن ريس في الجديد وصححه م رج الى ما ذكرناه انفا وعد ذلك من الامانة في  
الله عنه حتى علم في مسله واحده من احوال فاحد كل قول في احواله المسله  
من الجديع ولم يصح منها قول وفيه قول رابع وهو ان يخذل المصد ومسنه  
ويورد على صاحب المال فصل ما من المسنه والصغره التي هي في غاسبيه وهو رواه  
عن الثوري ووجه الجمله وفيه قول خامس ضعيف جدا لم يقل عن غير الكتاب انه  
حب في خمس وعشرين من الفصل واحد منها وفي سب وثلث واحد منها من  
واحد منها من في سب واربعين واحد منها من واحد منها من مرات  
وفي احدى وسين مثل منها اربع مرات وان جاز من سماع هذا القول لم قال في المحيط  
والبدائع يملوا في صورة هذه المسله فانها مسله قبل الخلاف هل يعقد عليها الخوارج  
ام لا ومن هلك الامهات بعد عشر اشهر ونصف الاولاد وقيل ان له نصاب هو  
مسان فاستفاد من حوله صغارا بشرى او يهيبه ونحوها لم هلك المسان وفي  
المستفاد وقيل ان نصابا من الجزر الصغار وطال عليها الخوارج فلم يبلغ سن الاجزاء  
قول زفر ومن بعده ان اسم المبل والبقر والخنزير اسم جنس يطلق على الكلب والصغره حتى  
لو حلف لا ياكل لحم الاكل والنساجت بالحق الفصل واحد وفيه قول ابى يوسف  
ومن به انه نظر الحسن وفيه اخرا عن الزهري فاشبه المازيل والمرض ويدل عليه ما رواه  
الحارثي في صحيحه من قول ابى بكر الصديق في اخذ العاقر واستناده الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ووجه القول المرجوع اليه ضرب سويد بن غفله قال انا ما صدق رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في حديثه يقول في عهدي ان لا احد من راضع اللبن يشرب واه الدار  
وفي المناسي لا اخذ راضع لبن قال الثوري وهو صحيح وفي سنن ابى داود والنسائي  
عن اخذ من راضع قال سويد انا اصغر من رسول الله صلى الله عليه وسلم يستثنان  
وهو جعفر بن ابى طالب في محضر مراد كل الجاهليه لم اسلم قبل مات سنة احدى وثمانين  
وقيل بلغ مائه واحد وثلثين سنه وفي المعنى وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال ليس في السحاح زفاه ولا في السرع وردت في المحاص والسمع والنسائه ولم

يورد بالفصل والعجل والحمل فلا وجه له كما بها بالراي ولا الاحابث ورويه الشيخ  
ما راي الاموال ولا يحب شي ولا يصل براه الدله والوجوب بالسمع ولم يوجد  
فيها قول **ع**م عن ابى يوسف لا يحب فمادون ولا ربعين من الامان  
ومادون المسلمين في العجول لان الدار منها في هذا العدد لا يحب فيها شي بالاجماع  
فاصغار اولي بعد الوجوب فيها وحك في خمس وعشرين من الفصل واحد منها  
لم لا يحب فيها شي حتى يبلغ مبلغا لو كانت عسان بنى الواجب فيه ما بلغ ثلثي سبعين  
فهو الذي بنى الواجب فيه فلو لم يكن منها الى مائه وخمس واربعين فحب فيها  
ملك منها وهكذا حرم في البدائع وعلى روايه كتابه لا يحب في الرأيه على خمس وعشرين  
فصيلا حتى يبلغ عدد الواجب دارا لا يحب فيها ملك وهو مائة وخمسون امه  
لا صاحب البدائع وهو سهو منه وانما الذي يجب فيه ثلثه عنده مائه وخمسه  
واربعون ذكره في المحيط وغيره لانه يجب حقان الى مائه وعشرين ثم في خمس  
وعشرين من بدائع وفي خمس وعشرين ومائه ان يلب الواجب بالنسائه مع الحسن  
لكن اراد به ان يكون المسك بحسن الواجب ادلا على ان فضل في موضع النسائه وانما  
لم يحسن في الرأيه على خمسة وعشرين من الفصل ان حتى يبلغ مبلغا بنى فيه الواجب لان ما  
دون ذلك التفاوت في الواجب بالنسائه العدد وفي الصغار لا تفاوت في السن بين  
افرادها معدود رعايه ما ورد به الشرح فيه وفي المحيط في الفصل يلب روايات  
ابى يوسف احدها قد منها ولا شي فمادون خمسة وعشرين فصيلا هذه الروايه وفي  
روايه عنه في الخمسه خمس فضل وفي العشر خمس فضل وفي خمسة عشر ثلثه اخماس فضل  
وفي عشرين اربعة اخماس فضل وفي روايه اخرى عنه ينظر في الخمسه الى فيه مشاه  
ثليه وسط الى خمس فضل واهما ان اول قبه حب وفي العشر ينظر الى فيه مشاه  
وسط الى فيه خمس فضل فحب اقلها وفي خمسة عشر ينظر الى فيه ثلثه مشاه او  
الى فيه اربعة اخماس فضل فحب اقلها وفي الفئده والمزيد في الخمسه ينظر الى فيه  
مشاه وسط والى واحد منها فحب الاقل وفي العشر ينظر الى مشاه وسط  
والى اثنين منها فحب الاقل ومثله في شرح مختصر الاخر وفي روايه الحسن  
ابن ابى مالك في عشره ينظر الى مشاه والى واحد منها امه لم صاحب المفيد قال



الذي روى وهو الصحيح لان الجار يحرق عن العشر ولحم منها او السبان والصغار اولى  
 وروى انه دلل الخمس رواه بدر الفتي ان في العشر من اربعة منها فضلك وقال كيف  
 يجوز فيها اربع منها وفي خمس وعشرين ولحم منها وفي الوبري هذا الخلاف فيما اذا لم  
 يلبس الصغار الجاه اما اذا لابس للجاه وهي تساوي مائة درهم يحرق فيها الرياه بالاجماع  
 فابده قال النووي الامهات لغه دليله والفصح في غير الامهات الامهات خلاف  
 الامهات في الامهات وقال المرحشي في المصنف فدخلت الامهات في الامهات  
 والامهات في البهايم وهكذا دلل من يعسر في شرح المفضل والامر على ان الامهات  
 فعل يدلل الامومه والعن في الامر من واحد ويدلل امام واجار المبرد واوبى  
 ان يكون الها هنا اصلا لقوله امره ونامهت اذا الخرت اما واحده فعلة واحد  
 الممن زانه والها الامر الكلمة كانه وقته الا ان امره شاد ونامهت اما اول منه  
 قال المرحشي وهو من مستردل الكتاب العن قال من يعسر امره الامومه جازها  
 معنب وحسبك بثقه وامه ونامهت جازها صاحب العن لا غير وفيه الاضطراب  
 والمصنف القاسم لا يدفع وزاد من الخرج على المرحشي في المفضل فقال اوها اصلا  
 كربت ودمتر وتزنا ولو لو ولا ال فان لابس فيها واحدة مسنه بح الرياه فيها  
 بلا خلاف وبحل المسنه املا والصغار تبعها وقد يستلزم عافيه لا يستلزم اصلا  
 كالاخصه اذا دعت نضح بالولد تبعه للام وان كان يجوز بالولد اصلا لم ان كانت المسنه  
 وسطا وهي تنه في الجلال احرق وان كانت جمل فوفى الوسط يوم راد اشاه منه  
 وسط وان كانت دون الوسط يوم راد اها لاهنا فامه مقام الوسط او باد اقيمتها  
 وفي شرح الامهات النووي اذا لابس صغار او واحد منها في سن المرض بحسب  
 العن المصنوع عليه عند الشافعي وهو قول مالك واسن جليل فان هلكت المسنه  
 بعد الحل لا يؤخذ منها شيء في قول ابي حنيفة ومحمد وجعل معالها في الجوب والهلاك  
 فاذا هلكت من غير صنع احد جعل بانها هلكت مع الصغار وعند ابي يوسف بحسبه  
 ويلون حرام من اربع حرام من عمل هو افضلها وتسقط فضل المسنه فان الحل كان  
 حلالا وهلك منها جمل وعند رفرح حلتها في يده وسط وان هلك الصغار  
 المسنه بحسب فيها حرام من اربع حرام من شاه وسط اتفاقا ذكره الوبري قال في الاجم

بعد جعل الولج في المسنه لا غير حال هلاكها حتى يحكم سقوط الولج بهدا  
 وجعل الولج في الحل حال بقا المسنه وهلال الصغار قال والوجه في ذلك  
 ان لا يقول بان الولج في المسنه وحدها وكف بمن ان يقال ذلك بل الولج  
 في الحل واعطى الصغار حذر الجاه تبع المسنه وجعل في حق المسنه ان الحل كان  
 وهلك سبعة ويلون ونفت المسنه بفسطها فاما في حق الصغار فالمسنه اصل  
 فاذا هلكت جعل هلاكها غير له هلاك الحل ولو كانت له شاه منه ومائة وعشرون  
 حلالا يؤخذ منه لا غير عندها وعند ابي يوسف يؤخذ منه ملك وجعل معها  
 افضلها وعند رفرح فيها شاة من مائة وسطان فلو هلكت تلك الشاة سقطت  
 الرياه عندها وعند ابي يوسف بحسب في الباقي حرام قال الوبري وعلى قياس ما روى عنه  
 انه يعتبر اخر المصاب بحسب في الباقي مائة وعشرون حرام من حلال ولو هلك الحل  
 الا ملك الشاة بحسب من اربع حرام منها عند ابي حنيفة ومحمد وعلى قياس قول ابي  
 يوسف على ملك الرواه بحسب فيها حرام مائة واحده وعشرون حرام من ملك وحرام  
 حل وكرا لو كان له ما يتاجل وشاه فانه يؤخذ تلك الشاة بحسب عندها وعند ابي  
 يوسف ملك وحلال فان هلكت تلك سقطت الرياه عندها وفي قول ابي يوسف بحسب  
 في الباقي حلال ولو هلك الحل الا ملك الواحد فانه بحسب فيها حرام من اربع حراما وعلى  
 قياس ملك الرواه عن ابي يوسف بحسب فيها ثلثه حرام من مائة حرام جز منها  
 وجزان من حل وفي المدام اذا لابس له مسنتان ومائة وسعة عشر حلالا بحسب فيها  
 مسنتان بلا خلاف لان العدد الولج موجود في المال وان لابس المسنه واحده  
 اخذت هي لا غير عندها وعند ابي يوسف يؤخذ هي وحل معها وفي المسن من الجول  
 اذا كان فيها سبع يؤخذ هو لا غير عندها وعند ابي يوسف يؤخذ السبع وعجل  
 معه وفي سنة وسبعين فضيلا وفيها بنت لبون يؤخذ هي لا غير عندها وعند ابي يوسف  
 يؤخذ معها فضل وفي الحل من حرام ما صغر من ان سمي شاه لكن سمي خروفا او  
 جديا او سحله لم يحز ان يؤخذ في الصدقة الوجه ولا ان يعدلها بواحدة الصدقة  
 الا ان يترسنه فاذا اتمها عذت واخذت فيها قال على هذا عن ابي حنيفة اذا كان  
 له اربعون خروفا وفيها واحدة مسنه اخذت هي وان كانت مائة وعشرون وفيها



مسنن اخذنا وان كانت واحدة احدث هي لا غير وان لم يكن فيها مسننه اصلا فلا تنسب  
 فيها وكذا في العجايل والفضلان ولو ملكها سنه فاكتر قال وهله شريعه الله سرية  
 الله سبحانه ولا رسول قال يعني قوله ان كان مع المائه والعشرين حرفا مسننان زائدان  
 اخذنا كلها عن زاده الخرفان وان كانت واحدة مسننه احدث هي عن زاده الخرفان  
 قلت لقد لبس الخنت ونحو هذه المسئلة السباح الكبر الزائد على قدر الكفيرة  
 واسطى غارب الجبل والهتان فان احدا من الناس لم يقل اذ اذاد على المائه والعشرين  
 حرفا مسننان في انهما بوخدان عن الخرفان بل اذا كان الخرفان مائه وتسعة عشر  
 ومسننان زائدان عليها يكونان عن انفسهما وعن الخرفان وهو لا يعرف العدد الذي  
 بوخدنه المسننان ولا الخلف عما بوخدان ثم ان اخذ المسننه في الاربعين او المسنن  
 عن مائه واحد وعشرين اذا كانت موحود في الصغار مذهب مالك والشافعي واحمد  
 وجماعات غيرهم وقد جاوا بعداني حنفه واخذوا بقوله كرم مخالفه الشافعي فما وجه خروجه  
 عنه عن سحبه اهل العلم دون غيره من قال بقوله الا ان يكون فله ما عسار انه كبرهم  
 واحدهم ثم قال فاد الركن فيها مسننه لم يوجب فيها وثني اخذ الحسن بن زياد ونقاه  
 عنه ذلك خطأ وانا اخذ به محمد بن الحسن الشيباني الجليل القدر فقهيا واخذه ما نفاق الطوائف  
 الاصحاب والاعداء مثل هذا لا يعتمد على نقله ولا يحول على قوله فانه قد نقل عنه ابله لحكام  
 حطاني فروع واحد وفاضل عبد الحق بن عبد الله الانصاري الحررجي ما اراد عليه فيه  
 وس احواله الفاسده وما قضه ونه على بطلان كبر ما توه به في حايه المحلى وانتصر  
 لانه انصار الدين الا فداهم هدى ونور ومخالفهم صلال وسور بفضل الله عنه والابه  
 الحنفه لم يرد من هذا رد الاحتجاج بقول عمر رضي الله عنه من وجوه اولها انه ليس بقول  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حجة لا حد له قوله ما بها انه حافظ ابو بكر الصديق فانه كان  
 لا يأخذ من مال ربا حتى يحول عليه الخول والصغار لم يحل عليها الخول ما لها امر به وهذا  
 عن عمر بن الخطاب من مصل الا من طريقه من جالد وهو ضعيف ومن طريق ابن عبد الله بن  
 مسفرن ولم يسم رايعا فحالفوا عمر في هذا وقالوا لا بد ان يكون الخوات نصا ببدول  
 الخوات حتى يجب منها الزكاه وليس في ذلك حرج عمر ثم قال في تمسيد مذهب الباطل  
 وقد وجدنا الخرفان والحدبان يقع عليها اسم شاه في اللغة التي اوحى الله علينا بها دسه

ينبغي ان

ورحمة الخرفان والحدبان عن ان يكون معلون الرها ولهدا لا بوخذ خروف ولا جدي في  
 واجب الرهاه فاما من ملك حرفانا او نحوها او فصلا لا سنه والرهاه واجبه عند تمام الخول  
 لان عند ذلك يسمى غنما ونقرا وابلا الخواب عن الاول انه غير مسلم بل قول الصحاح  
 حجه عندنا وعند اهل العلم فلا يفتى الله وعن الثاني لم يخالفه ابو بكر الصديق  
 رضي الله عنه ومحل على غيرها من الاموال بوصفها من قولها ولا حول الا ما جوبها  
 لانها الاصل والا فلا يقع فلا يكون معارضا لقول عمر وقد صح عن ابي بكر انه قال لو منعوني  
 غنما فادنا بودونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقاتلهم والعاق لم يحل عليها  
 الخول عند ادائها وعن الثالث ان مالك بن نيسر رواه عن سفن بن عبد الله السهمي الصحابي  
 عن عمر رضي الله عنه في الموطا قال ابو موسى وهو صحيح قلت في الموطا حديثا يحيى عن مالك  
 عن يونس بن ربيع عن عبد الله بن سفان بن عبد الله وان عبد الله بن سفان ليس له در في  
 الكتب الستة ولا في غيرها فهو محمول لا يحتج به وقال ابو الفرج بن الجوزي عكرهم بن  
 خالد بن سلمه الخروفي المدني في علمه من جالد الخروفي المكي قال البخاري عن الاول انه منكر  
 الحديث وقال الشافعي ضعيف والثاني روى له البخاري في صحيحه ولم ينعنه من خروفي  
 الثاني واعتقدوه الاول لكن لم يردوا به فهو منقطع قاله احافظ سرف الدين الديباني  
 والعجمي من ابو موسى لم يفتح صحيحه اخبر مسند ورواه السهمي عن بشر بن عاصم  
 عن ابيه عن جده من غير طريق مالك وعن الرابع وهو قوله قد حالفوا عمر في هذا وقالوا  
 لا بد ان يكون الامهات اقل من النصاب بعد السخلة لم يكمل اصل النصاب ثم انه قد  
 صرح ما بها لا تسمى شاه ولا نقرا ولا ابلا في اول الخول ولا في وسطه والخول عنده شرط  
 في المال الزكوي وكذا حال النصاب من اول الخول الى اخره فاد الركن الفصلان والحلان  
 والخول في اول الخول ولا في وسطه مال الزكاه فصير ورها مال الرهاه في اخره لم يوجب  
 الرهاه فما لا يكون محلا للرهاه ولا معتد به في اوله ووسطه فلا فرق بين من ملكه لا وبقر  
 وغنما في اخر الخول وبين من ملك ثياب البله وعسد الخدمه اذا لم يكن محلا لتعلق الرهاه  
 بها قل اخر الخول ولم يرد ما قال من حرم ومعلقه الطاهره كتاب ولا سنه ولا قول  
 صاحب الذي لم ينفقه ولا قاس مع انه ليس بحج عنه فما قاله باطل وطعا فتنسبه  
 مذهب هذا الى شريعه ابليس اولى من نسبه قول العلماء الذين هم بحكم الهدى واصل

ح



لا فدا قال من حرم واما ابو يوسف والشافعي فقد طردا قولهما في الاربعين شاه  
 ادا اولدت قبل الحول يوم مائة الامات فاجبا اخذ خروف من ذلك في  
 الركاه قال وهو عجبا وعلى هذا ما يلد في الارادات كانت له تسعة وثلون  
 حيا وساه مسنه عجبا لا ساع فتمتها فيه شاه وسط بوحه الحول اذ حوت الركاه  
 لجلها فان هلك الحفاس قطب الركاه عندها وعند اي يوسف سقط جز من اربعين  
 حزا منها فان الحل مسان في الاصل ولو كانت له شاه وسط ومائة وعشرون هي  
 عجاف فعليه مائة من سمينه وعجافا ولو لا السمينه لو حبت مائة من افضلها وفي مائة  
 وولده وسط عجب هي مائة من افضل الحفاف وان هلك بوح الحول فعليه بوحه  
 ليركس الاحايا شاه وهي عجاف بوح شاهان عجافا وان من افضلها وعند اي يوسف سقط  
 سعة الفضل بلاكها وكذا ان الحفاف تسقط بقدر ما هلك وهو جز من كل شاه  
 من احدى ومائة من اللب الواحدة وفي الحظ حوله قول محمد وحده وان سقط اعبر  
 السور في الواجب ومما هما واحده ولو هلك الحل سوى الوسط عجب جز من اربعين  
 حزا من الوسط عنده وعندها مائة احرام من مائة جز وجز لكن حرم من وسط وجران  
 من عجاف ولو كانت له عشرين شاه سمينه وعشرون عجافا هلك عشرين من السماء بعد  
 الحول فعليه بثلون حرام من اربعين حزا من شاه سمينه ادا كانت وسطا عندها وعند محمد  
 نصف سمينه وربع من زوله لان السمينه وحيت نصفها في السماء ونصفها في الحفاف تبعها  
 السماء فاداهلك عشرين من السماء سقط ما وجب فبهن وهو ربع السمينه اصلا وسقط  
 ما وجب في عشرين الحفاف تبعها السماء لهلاك المستتبع ولو هلك من السماء واحدة عجب في  
 الباقي تسعة وثلون حرام اربعين من سمينه ولا يجعلها هنا فان الحول حال على الباقي  
 اذ اوصل ذلك لما وجب شيء بخلاف ما تقدم على قول اي حنفية لان الحل هنا اصل  
 وهذا صرف الهلاك الى السبع وعند محمد عجب جز من العجاف ومائة وثلون جزا  
 من السمينه ولو كانت عشرين من الحل مائة محاض او اعلامها وهي عجاف عجب شاه  
 مقدرة بقدرها ولذا في عشرين الى خمس عشرين وطريقه ان ينظر الى بنت محاض  
 وسطا الى قيمه افضلها وسقط من الشاه الوسط بملك النسبه بيانه ان كانت  
 قيمه بنت محاض وسطا له وقيمته افضلها خمسين وقيمته شاه وسط عشرين عجب شاه

البل

مساوي نصف شاه وسط وهو خمسة وفي زيادات حسام الدين الشهيد ان كانت  
 قيمه بنت محاض وسط خمسين وقيمته شاه وسط عشرين بثلون مثل خمسها قال ان ينظر  
 الى قيمه افضلها دون قيمه بنت محاض وسطا الى نصفها فان كان ربعا عجب شاه  
 مساوي بثلون اربع شاه وسط وان كان النصفان نصفها عجب شاه مساوي نصف شاه  
 وسط وان كان الحفاف خمسين حصة مقدرة بقدرها وطريقه ان ينظر الى قيمه بنت محاض  
 وسطا الى قيمه حقه وسطا فان كانت مثلها او مثلها ومثل نصفها حقه مثل افضلها  
 ومثل الذي يليها في افضل او مثل بثلون من افضلها ولو كانت له خمسون بنت محاض عجب  
 واحده سمينه فمما خمسون وفيه البواقي عشرين عشرين وقيمته لاهة الوسط ما يجب حقه  
 مساوي بثلون بثلون مثل بثلون من افضلها فان هلك السمينه فعليه ما يجب حقه مقدرة  
 بقدرها وهي مساوي عشرين بثلون مثل بثلون منها وعند محمد سقط حزم من خمسين  
 جزا من الحقة المقدرة بعشرين وان هلك الحل ونصف هي فخذ اي حنفية عجب خمس شياه  
 وسط وعند اي يوسف عجب حزم من سبعة واربعين حزا من الحقة المقدرة بثلون وعند  
 عجب حزم من خمسين حرامها وبقدر الحقة بثلون لبقا الوسط له خمسون فضلا لا واحده  
 وسطا وهي حقه عجب حقه وسطا فان هلك ببعده الحول سقطت الركاه عندها وعند  
 اي يوسف بقي بوزنها هكذا في مختصر الزادات للشيخ رحمه الله وهو تسعة واربعون حزا  
 من خمسين حرام من فصل هكذا ذكره السارح وينبغي ان يحسب عليه فصل لان في خمسة وعشرين  
 فصلا عجب فصل عنده ولا تزد عليه حتى يبلغ سبعا وسبعين فيجب فضيلا ان عنده فكل  
 بثلون في تسعة واربعين اول من فصل واحد وان هلك نصفها ونفي نصفها فليس  
 هذا اللوات تسعة على قول محمد اما على قول اي حنفية فيلغى ان عجب بنت محاض فان  
 الحول حال على خمس وعشرين لصرف الهلال الى الصب الاخره وعند اي يوسف عجب خمسة  
 وعشرون حزا من سمينه واربعين حزا من الحقة الوسط ولو كان له بثلون تسعا عجب  
 افضلها فان كان فيها وسط عجب هو ولو كانت العجاف اربعين عجب سمينه مقدرة بقدرها  
 وطريقه ينظر الى قيمه سبع وسطا له اول من عجب فيها الركاه والى قيمه سمينه وسطا فان  
 كانت قيمه السبع اربعين وقيمته السمينه خمسين عرفت ان السمينه سبع وربع تبع فبوخذ  
 افضلها وربع الذي بين الفضل فان كانت قيمه افضلها بثلون والذي يليه عشرين فان الواجب

نصف



سبعة تساوي خمسة وثلث درهمان يكون مثل افضلها وربع اندى بلسه في الفضل له سون  
سواء عجزت بسان من افضلها فان كان فيها واحد وسط احدى هي والخرى معها  
من افضلها فان هناك الحمل بعد الحول الى الوسط فعنده جراح من بلس من سبع  
وسط وعندها جرح من سمن جراحته ومثله من عجز وفي جوامع الفقه ولو كان  
الحمل عينا ناحت عندها وعن الجرحه روايان ولو كانت معيه اخذت واحد منها عذرا  
وبه قال الشافعي وان جنبل وفان ما كان لا حريمه وحاصه صحيحه وفي المدونه اذا كانت عليها  
عجافا او جريا او معيه او سوساه توخذ منها ويلزم صحيحه غير معيه وهو بعد جدا  
قال بن العربي المالكي والاول اقوى في النظر وفي جوامع الفقه ان كانت العجاف لا تسفع بها  
في الضار فابيد العجاف وعجافا فاسمها ان يحجها على عجز وعجافان وانما جمعا  
على عجزان جازما على ضدتها وهي السماء دكم السر في تسيله دهرها في الميسود والحيث  
وحزانة الحمل والوبرى وعامة الحب ان الحملين بعد الحمل واحد منهما نصاب كامل  
كالحال كمراد ولا يانر الخطة فيها سواء كانت شركه ملك بالرب والهبة والشرا ونحوها  
او شركه بعد العان والمفاوضه دله الوبرى وقال ابو بكر بن المنذر اختلفوا في حملين  
بينهما ماشه نصاب وصدا سطا فقه لا زناه علمها قال هذا قول مالك وانتوري  
وانى يوروا اهل العراق قال بن جرير في المحلى وبه قال شريك بن عبد الله والحسن بن حي وقال  
السادس في المسود بن جنبل واحق بحب علمها الركا ولو كانتا اربعين رجلا لول واحد شاه  
حب علمهم شاه وقال ابو بكر بن وهب اصح يعني عدم وجوب الركاه وقال بن جرير في المحلى  
لخلصه ليجل حزم الركاه هو الصحيح وقال الطرطوسي لا يصح الخطة الا ان يكون لرجل واحد  
منهما نصاب كامل في المعاني المحتمه فيها الراعي والحمل والمراج والولو والميت ذكرها  
مالك في المدونه ومنهم من ذكر الحلاب فان الميت وحصول جميعها ليس بشرط ولا كلاب  
معناه ان يكون احدهما او الا انه خلط بالان ولو كان احدهما عبدا فافرا قال محمد بن مسلمه  
لا يصح الخطة وقال بن المجنون يصح ولا بشرط الخطة في جمع الحول قال بن القاسم  
او اختلفا في الجوايش من فافل فيها حيطان وقال بن حبان شاه شهره قال ابو محمد اذ لم  
نفسه الفراضه وراى الادريجي ومالك وابو الحسن بن الحسن من الظاهره الخطة في  
المواشي لا غير وراى الشافعي حكم الخطة التي قال به جازما في المواشي والروع والمار والدرهم

مسئله  
في كلبين

والداهم وقال بن جرير وراى ان ما في نفس او ملكا ما في درهم دل واحد رها حب علمها فيها  
خمسة درهم قال النووي الخطة ضرر لها سواء كانت الخطة خلطه شيوخ واستقر ان في  
الاعمان او خلطه او صاف وجوار في الخان بشرط تسعة احدها ان يكون السركا من اهل  
وجوب الركاه والباقي ان يكون المال بعد الخلط نصابا والتا ان يضمن عليه بعد الخلط حوا  
كامل في الرابع ان لا يضمن له من الخا في الرابع والخامس في المشرح والسادس في المشرح  
بالبير والنهر والخوض والعين او كانت الماء مختلفه بحسب كالحصن عن احدهما بشي والسادس  
الرابع والباقي في الفحل والباسع في الحلب ولا بشرط خط البن وقال ابو اسحق المروزي  
بشبهه الخطة في البن ايضا فحلب احدهما فوفى الخا فالحلب صاحب السان هو اصح الوجه  
الملك وفي وجه بشرط ان حبا معا وخطا البن بن بثمانه وقال صاحب المفرد وبشرط  
عنه احاد الاول والحب فليس يسر ذلك من هبه ونقل الرافعي عن الخياط  
انه حكم حبا ان خلطه لتوارا اثرها وخطوا المشرح المرفوع ونقل طريقها الى المرفوع ونقل  
هو الموضع الذي يجمع فيه المشرح والحلب بالكثر هتا وهو الا ان الذي حلب فيه  
واكلت نفع الامر على المسمور وحكي اسكانها وهو غريب ضعيف وفي بعض كتب  
الحمايه للخطة ست شرايط ثم انه قد يكون من الخطة في اجابها وقد يكون في مدورها  
وقد يكون في بطنها مال الاول خمس من الاول واربعون من العنق من اسر حب فيها الركاه  
ولو انفردت حب على كل واحد شاه ومال الماش هو القليل ما به وعشرون شاه  
من بلسه حب على كل واحد ثلث شاه ولو انفردت لوحه على كل واحد شاه اسدوا بقوله  
صلى الله عليه وسلم لا يجمع من متفرق ولا يفرق من شمع خشبه الصدقه قال النووي  
رواه ابو داود والرمذي وقال احمد بن حسن قلت قال الرمذي لم يرفع عن الرمزي  
الاسفين بن حسن الواسطي قال لم يكن بالقوى وقال بن حبان يروى عن الرمزي المقلوب  
وقالوا بسبب الخطة عجز المونه معارف الا افراد ما سب ان حب الركاه بسببها  
وليس انه قد يفت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فمادون خمس درود  
صدقه وليس فمادون اربعين شاه شي وجميع المصوص الوارد في نصب الركاه  
يمنع الوجوب فمادونها ولا يمانر احدها في ملك الاخر وماله غير زلوى لنقصانه  
عن النصاب ومثله مال الاخر باخلطها لفت حب به يميل بضابته واخذ الركاه

رواه الكافري  
عن سريته



من قال فعز من او سلسل اللذين يجب صرف الرأه اليهما بالنص مع حضور مالهما  
خلاف من السلسل فاد الرأه على الجانب ما عسا ركسبه فلان يجب على  
الخط اذ الرأه على الجانب ما عسا ركسبه غيره فان اولى قال ابو محمد و راوا في خمسة  
الاول واحد شخص خاص بحسب على كل واحد خمس شاة وفي عشرة منهم خمس من المال لكل  
واحد نصف بعير بحسب على كل واحد منهم عشر شاة مع قوله صلى الله عليه وسلم  
ليس في اربع من الابل شيء فهو رءاه ما اوجبه الله تعالى في قط وخلاف حكم الله تعالى  
وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وسوالنا انا هم في هذا الباب يسع جدا  
ولا سلسل لهم الى جواب منهم احدا البتة وقال الله تعالى ولا تلبس كل نفس الا عليها  
ولا نور وازاره ووراءه في قال وقد جعلوا اربا ساعا على عمر وجعلوا المال له لهما حكم  
في مال الاخر وهذا باطل وخلاف القرآن والسنة واشترط الشريعة المتقدمة  
وعنها علم بلاد اهل الاصل من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس  
ولا من وجه مقبول ولست شعري من جعل الخلطة مصبوه على الوجوه التي ذكرها  
دون ان يرد له الخلطة والتمل او الصنعة وفي الشركة وفي العنم كما قال طاوس وعطاء  
ولو وجبت بالاختلاف في الميراث لكان حكم الرأه لوجب ذلك في كل مائة في الارض  
لان الميراث منقطع في اكثر الناس الا ان يقطع بينهما امر او نهر او عماره قال واما تقدير المالكية  
الاختلاف في الشهر والسنين في حكم يارد وقوله ظاهر الاحالة حدا لانه خص بها المواشي فقط  
دون الخلطة في البمار والزرع والقدن وليس كذلك في الجبر وانما اعتبر بحاله الخلطة في  
الاصاب كغيره وهو دعوى فان قيل روى الارقطني والبيهقي عن سعد بن ابي وقاص رضي الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلطان ما اجمع على الحوض والراع والفحل  
فان السرويه عند الله من لبعده وهو ضعيف ما نفاقهم فلا يجوز المسك به وكذا ادله عبد الحق  
في الاحكام الذي عن ابن لبعده فلا يصح ولا الخلطة في اللغة التي بها خلطت ارسول  
الله صلى الله عليه وسلم هما الشريكان اللذان اختلط مالهما ولم يميزا خلطت من السد  
وقال من الخلطة في الهباء وماله خلطت به غيره فليس خلطت هذا ما لا شك فيه  
واذا امر مال واحد منهما من مال الاخر فلا خلطة وفي المسووط والمراد من الجمع والفرق  
في الملك لا في المالك كما عاينا على ان الاصاب اذا كان في ملك واحد جمع وان كان في

امكة مائة فقه ذلك ان الفرق في الملك لا يجمع في حق الصدقة قال في المسووط والخلطة  
وما قبل قوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع من مفرق ولا يفرق من شمع خشيته  
الصدقة انه اذا كان له مائون شاة يجب فيها واحد فلا يفرقها فجمعها الرجل في اخذ  
سائس وعلى هذا يكون خطا بالساعي وسند كرك عن قيس ان سأل الله تعالى وان  
كاتب الرجلين فعلى كل واحد شاة فلا يجمع ويؤخذ منها شاة وللطاب في هذا الحمل  
ان يكون للمصدر وان يكون لهما مائة مائة مائة والاشهاد مائة شاة فعليهما شاتان فلا يجمع  
المصدق بينهما ويقول هذه لهما كك فاماخذ منه ثلث شياه ولا يفرق بين مجمع بان  
يكون الرجلان وعسرون شاة يقول الساعي هي لهما فليأخذ ثلث شياه ولو كانت  
لواحد يجب شاة فليأخذ ثلث شياه لرب المال ويقوى بقوله خشيته الصدقة مخاف  
وجوب الصدقة في حال في اسقاطها بان يجمع نصاب التي اخذت ان نصابه فمصر بما بين  
يجب فيها شاة واحدة ولا يفرق بين مجمع بان يكون له اربعون يقول بعضها في بعضها الاخر  
وسقط رداها فان كان حزم ما قبل الطائفة التي قال ان الخلطة لا تحمل حكم الهبة هو الصحيح  
لان كبره من مفسرهم المذكور مفعول عليه من جمع اهل العلم وليس شيء في تفسير الطائفة  
الاخرى مجمعا عليه في كل ما دلهم اعبره عن الكرم ان ولا يجوز ان تصاف الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فوات كمال على صحة نص ولا اجماع ولا دليل سرعي وفي اعطى ثلثه  
لكل واحد عسرون شاة فليأخذوها وصارت مشتركة بينهم فليأخذ المصدق منها سائس فعليهما  
ان يعطوا فيما بينهم وبينهم شاة اخرى لان الواجب فيها قبل الخلط ثلث شياه فلا  
يسقط بالخلط وفيه خلاف الشافعي قال سمس لان سطل بولهم بحقه المونة ما اذا كان  
الشريك ذميا او مائسا وقد افهم الشرع انها سرعت المواساة وهي ان يكون فماله مال  
فمن كان له نصف شاة تساوي درهمين فليأخذ عليه مواساة غيره وبعد هذا عن النظر  
لا يخفى **فروع** ساه من اسس ومن احدثها ومن اخرس وسبعون شاة  
فعلى الذي تم نصابه شاة وقال رفو له رءاه عليه لانه ملك لسعه وليس ونصف من سائس  
فامر رجل الاربعون ولنا انه ملك نصف المائس سائسا بدليل ان ساه له لو كان واحدا  
يجب فتعدد الشراك لا ينقص ملكه ولا يعلو صفه العني في حقه وكذا لو كان مائون شاة  
سعه وسائس رجل كل شاة منه ومن واحد منهم او مائون نفر من سائس فليأخذ لكل واحد



نصف بقية ولا حصة ثمانون نصفاً او عشرة ابل من واحد من عشرة لكل واحد  
نصف ثم فعله رداه نصيبه خلافاً لفرق وفي المند والمزبد عن ابي يوسف  
على الذي لم نصابه الركاه عندنا على انه قول الملة وفي النوادر ثمانون شاه  
احدها له بلهاها والاخر له ثلثها فخذ المصد وشاه لرداه صاحب اللبس دفع ثلثه  
من ملك شركه ولو كان العقم مائة وعشرون من رجلين لا حدها بلهاها والاخر ثلثها  
على كل واحد شاه ولخذ المصدق شاه من فصل صاحب اللبس يرجع على صاحب اللبس  
بقية ملك شاه لان نصيب صاحب اللبس من الشاه من شاه واحد وملك فاذا  
اخذ المصد وشاه كامله لا حل صاحب اللبس فخذ ثلثها من نصيب صاحب اللبس  
لا حل رداه صاحب اللبس فخرج مراك عليه هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم  
فانها بين جنان السوية وفي المبسوط يرجع صاحب اللبس على صاحب اللبس  
ثلث شاه ثم ادا حل حول اخر شاه وفي مال صاحب اللبس ولا على صاحب  
الملك ان قص ما له عن النصاب فاذا اخذ المصدق شاه من عرض المالكين يرجع صاحب  
اللبس على صاحب الملك كثر ثلث شاه فهو في معنى الرجوع بالسوية وفي الهامه وقوله  
بالسوية دليل على ان الشاه ادا طهر احداهما بالريان لا يرجعها على سريته بل يغرم له  
فيه ما عصىه من الواجب دون الریان ولو كان مائة وخمسين شاه من ايسر  
لا حدها مائة ولا اخرى مائة وخمسون فخذ المصدق منها ملك شياه يرجع صاحب المايه  
على الاخر خمس شاه وفي المرساني رجل له عشرون من العقم في رجل وعشرون في السواد  
ما حل كل واحد من المصدق رداه ما دفع له وهو نصف شاه عند ابي حنيفة والى نصف  
وقال من حل ان كان بينهما مسافة الفصر لا يحس قال من المند لا اعلم لحداه غيره  
قال من حرم في الحل ادا كان رجلين ثمانون شاه قال ابو حنيفة يحس على كل واحد  
منهما شاه فاصاب في هذا ثم قال فيه ولو كان نصفها لاربعين رجلاً لارداه فيها قال  
والحج في استقاطها عن صاحب الاربعين بان ملك الذي من مائة من قسمتها وهذه لا  
يمكن قسمتها قال فان كانت القسمة ممكنة هالك فهي مائة هنا وان كانت متعذر  
هنا فهي متعذر هناك فاعلم ان هذا مقدار فهمهم وفسر في هذا في كتابه المداود  
وهدي هذا ما لم اقبلت المسئلة الثانية الا الى عا الركاه على الذي لم نصابه

بلا خلاف والاربعون الاخرى التي هي لاربعين رجلاً لارداه عليهم احدى ملك النصاب  
خلاف للسكا في ان حل على ما تقدم واما لو كان شراً ومائة رجلين لكل واحد نصف  
شاه وله واحد ثمانون نصفاً لاربعين رجلاً لارداه عليهم احدى ملك النصاب  
امراً بعد ما يجب وعند زفر لا يجب شاه على ان نصف من سائر اصحاب شاه  
كامله كمن ملك نصف من عشرين اصحاب رقبه كامله حتى لا يخرج حرم النصف من  
عدين عن عهد حرم الرقبه وقد ذكرت هذا الخلاف والمذكر في هذا ما سطر من المبسوط  
والمحيط والمند واما ادا كان سراً وطاربعين كما ذكره في السفه المهرور فلا خلاف في  
وجوب الركاه عليه والحد لاربعين ان كان ان يعاين الاربعين فحصل له اربعون شاه  
من غير ان يصير كل شاه ماحود من نصف شاهين ذكر ادا كانت الثمانون من رجلين  
ملك كل واحد اربعين بالقسمة من غير تقصير وهذا الحق واضح مكتشف لكل  
منه ادا في فهم وعقل وقد كذب الخبيث علينا في هذا الحكم وتعليلنا وكبر من عايب  
قوله صححنا واقفه من الفهم السقيم ومن يصل فهمه الى تفرق اصحابنا في اربعة  
اصحاب الادهان الصحيحه وتستهد لما طله للجامع الكثر والريادات والكتب المبسوطة  
وان من حريف من اجلاف المغايبه وليس له فهم المعاني الغامضة وانما هو صاحب رواية  
والحد في بعض مسائل الخلاف وهو كبر الخطا فيها بفهمه الفاسد وكبره على العلماء  
وجرائه عليهم بالمقل للخطا والباطل قوله ومن وجب عليه سن ولو وجد عنه اخذ  
المصدوا على منقها ورد الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل قال ابو يوسف ادا وجبت  
ست محاض ولم يوجد اخذ ان يكون وبه قال مالك والشافعي وان حل وعندهما يجوز  
ذلك الا بطريق القمه وفي المبسوط مع من يكون عند غيره ست محاض في رواية عن ابي  
يوسف ومع قوم اخذ ان يكون ادا لم يكن عنده ست محاض ادا كان قادر على قيمتها  
فيما سأل على من الما في التيمم ومن الرقبه في الطهار وان حل ست محاض اجبه جاز اخذ  
ان يكون فان اخرج من يكون وزاد منها وعنده ست محاض او اخرج ست محاض فان  
لبن وزاد منها لا حرمه فان وقع اجراه وقال اصبح الاحسن الاجرافها ولو وجبت  
ست لبن لم يوجد واحد واحد حرمه بخلاف ان يكون عن ست محاض ثم المصدق  
ان منع عن احد الا على ورد الفضل لا سلا عبر على الشري وخبر على اخذ الا على واحد الفضل



لا بد منه القمه وهو جائز عندنا على ما تاتي وفي الداع قال محمد في الأصل ان المصدق بالخيار  
 ان شاء اخذ قيمه الواجب وان شاء اخذ الادون واخذ تمام قيمه الواجب من الدراهم  
 قال صاحب الداع وقل ينبغي ان يكون للخيار لصاحب السامه ان شاء دفع الفضل واسترد  
 الفضل من الدراهم وان شاء دفع الادون ودفع الفضل من الدراهم لان دفع القمه جائز  
 في الركاه والخيار في ذلك لصاحب المال دون المصدق الا في فضل واحد وهو ما اذا  
 اراد صاحب المال ان يدفع بعض العين لصل الواجب فالمصدق بالخيار ان شاء اخذ  
 ذلك وان شاء لم يخذله اذا اوصيت له من ثمن ثوب او مال ان يدفع بعض الحقه  
 بطريقه المصدق بالخيار ان شاء قل وان شاء لم يخذل ما فيه من غير التفتيش قلنا  
 قوله ان شاء دفع الفضل واسترد الفضل ينبغي ان يكون هذا مريض المصدق كما ذكرناه ثم في  
 اكثر سروج اجماع ومختصاته انه اذا ادى بعض ثمن ثوب عن ثمن محض بطريق  
 القمه يجوز ولم يرد واخار المصدق وفي الجهر ومن وجبت عليه ثمن مخاض فادى  
 عنها ثمن ثوب او نصف حقه بالقمه جائز قال وذكر في بعض النسخ ان المصدق  
 بالخيار ودل في بعضها انه لا خيار له لان المطور اليه الماله وهي تساوي قيمه ثمن مخاض  
 قلنا وهو شبه الحق لان قيمته مع غير التفتيش تساوي قيمه ثمن محض وان  
 الحق عليه فيكون الخيار له لا للمصدق وفي الجواهر من وجب عليه من اي من انما تعرف من  
 الدواب فالسن ورد السن مجازا عن السن وكذا في المتاع وفيه ادوات السن والسن  
 ذكر ادوات السن من الحيوان دون الانسان لان عمر الدواب بالسن ثم الخيار في ذلك واجب  
 ان يكون المالك او جهن احد هما انها عباد فلا بد للعابد من الاحسان في عبادته والماني حوار  
 دفع القمه للتيسر على المالك وذلك في احسانه لا في احسان المصدق وانما اخار المالك  
 وليس للمساوي ان يسمع من قبوله الا فيما كان فيه سرا وفي شرح الطحاوي للخيار في ذلك ان  
 المال دون المصدق الا في دفع السقف على ما تقدم وفي بعض الكتب السماء بالخواشي  
 ما له ما في النكاح يدل على ان الخيار للمصدق يعني بخيارها ما قال وليس كذلك بل الخيار  
 لرب المال يودي اهما ما في نفسه وخو دفع القيم في الركاه وكذا في النكاح وصدقة  
 الفطر والحشر والدر والمخارج قال الحافظ محمد بن الحسن بن الجوزي وهو قول عمر بن  
 واين مسعود وان عباس ومعاذ وطاوس وقال السري حور لم يجز العوض في الركاه اذا كانت

وهو مذهب الحنابلة واحدى الروايتين عن ابن جابر ولو اعطى عرضا عن ذهب وقضيه  
 قال اسهب بحره قال الطرطوشي هذا قول ابن جابر ارجح الغم في الدواب قال واجمع  
 ان كانا على ان لو اعطى قضيه عن ذهب اجراه ولذا اذا اعطى ذهباً عن قضيه عند مالك  
 وقال يحسب له بحره وهو وجه الشافعي واحازن حبيب دفع القمه اذ اراد احسن  
 المساكين وقال مالك والشافعي لا يجوز وهو قول اودا سيدكوا بقوله صلى الله عليه  
 وسلم في خمس وعشرين من الابل ثمن مخاض فاس لكونه كقول صلى الله عليه وسلم  
 من وجبت عليه حده وامر بوجده وعنده حده دفعها وساس او عشرين درهما  
 وارساير ما ورد من الجبران ولو دأب القمه بحره لدرها قال امام الحرمين في الاساليب  
 المعتمد في الدليل ان الركاه دينه لله تعالى فسيبها ان يبيع فيها صور يها والحا  
 ان يصوص الركاه عندهم غير معلوله ومعلقوا حديث معاذ بن ثوبه الى الثمن خذ الحث من  
 الابل والسم من الغنم والعمر من الابل والهر من الهر ونقوله صلى الله عليه وسلم  
 وفي اربع وعشرين فادونها الغنم في كل خمس ذود شاه الى اخر الحديث وقاسوها  
 على الهدايا والصحابة ما قالوا لو غدى الفهر او عساهم لا يحرمهم او اسكن الفقير دارا  
 اجزها قدر الركاه كبحره او ادى نصف صاع حدى من الهرمان صاع ردى في النذر فصار  
 بالعصوب والوداع والمسح قبل القبض قال الطرطوشي من المالكه او ادى نصف  
 مخاض حده عن مسحاط وسط وقال عمر الدين الشافعي المعروف بالحلي ولا يجوز ابد  
 الثمن للاف جلتسه ولو نذر ان يصدق بدراهم لم يخرج عن عهدها عن اخيولنا  
 حديث معاذ رضي الله عنه انه قال لا هل الثمن حتى يبعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا خذ زكواهم وغيرها السوي يعرض باب حمص او ليس في الصدقة مكان السعير والدره  
 اهون عليكم وخير لكم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينه رواه البخاري في صحيحه  
 تعلقا بغير اسناد بصغه الجهر والاسوي اذا ان بطيعة تصغه لغيره فهو حقه  
 والدار فطني لم يحف فطنته على النبي صلى الله عليه وسلم ولا على الصحابه وفي الحديث الباب  
 في خمس وعشرين من الابل ثمن مخاض فان لم يكن فاس لكونه وهذا نص على حوز دفع  
 القمه في الركاه لان ابن ابي نجران في الركاه لا يطرق القمه لان الذكر لا يجوز في الابل  
 الا بالقمه وقد اوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الوسط وهي عن اخذ

صل

ا



الكرام وحول الوصل الوسط دون الكرام ملودفع الكرمه المهي عن اخذها  
مضى الملك جازعهم على المذهب مع الهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاد اخذ القيمه الى لمرينه الشرع عن اخذها فان اولي الخواز فان قالوا انما هى  
عن الزام لمراعاة حق اصحاب الاموال فاد اسقطوا حقهم كحوز فلنا فاد المراءوا  
الصورة ومعنى العيان بل اعبرهم المعنى والمقصود فلنا الحق بعد المعنى والمقصود  
من شذخله الحجاج ومواساته وانما ورد السرع ماخذت محاض ومنت  
لون ونحوها وبأخذ شاه عن الام بل وفي العثم وبأخذ سبع كانهم فانوا اصحاب  
المواشي لا يسر عليهم الامهات كما ان غرد ذلك لا يجزهم وقد جوبت الشافعية  
أخذت عن خمس من الام بل جوبت واحد بلعن عن اربعين من المهرمى المسنة  
واحد من محاض عن الحقة والخدعة عن الحقة والخدعة عن محاض من غير  
اص بالقياس والمعنى فاد عن احد القيمه وفها خلاف مالك ودر الزا فقيس له  
وهى انه ادا وجب عليه شاه في خمس من الام بل فلم يؤخذ يخرج فمتهاد را هم فمطر  
قولهم انه بعد ولذا ادا وجب ست خاص طرعد ولا ابن لون فانه بعد الى القيمه  
ومن الحب انهم يقولون في احاب الركا على الصي والحنون انها مونه وسد حله  
العور والحجاج وهما هنا يقولون هي بعد وراعى عن النص وقال امام الحرم من لو  
لمنه شاه في الاربعين ملكك بعد النمن وعسر يحصل شاه ومست حاجه  
المساكن فالظاهر عندي انه يخرج القيمه ولا سسل الى يخرج حق المساكن فلم  
مراءوا صوره النص ولم يحوزوا ما يخرج حق المساكن فلنا المنع لهما ان يسطروا  
الى يقع المساكن والفقرا ودفع الضرر عنهم فان من وجب عليه شاه او منت  
محاض في الدية لا بعدد المسلمين على اهلها ولا على حلالها وسعدب بها في البراري  
دان اعطى ضررا من الباخر الذي حوز كاجله اخذ الدر اهر عن الشاه والا بل ثم ذكر  
امام الحرم ان من علمه الركا ادا امتنع عن اداها اخذ الامام اى شى فاجبه  
عنه من ماله فهذا بعد فان اخذ القيمه اعم يحوز عديا برضى المالك وقد ذكر  
المذهب ادا اخذ الساعى من احد الخليطين فمده الفرض الصحيح انه يرجع على  
خلفه فحوزوا اخذ القيمه في الركاوات المذهب كما هته فان وقع صحيح قاله ابن

القسم واشتهب في المجموعه وقاله مالك ومنع اصنع هذا ادا لم يحوز المفروض  
واذا قلنا بالجواز ان المذهب عدم التحديد بل يطلب القيمه ماله ما بلغت الهى  
دلله وقال السفاقي في شرح البخاري ادا وجب منت محاض ولم يوجد  
ابن لون ولا منت لون ووجدت عنده حقه لحرب هي ورد المصد واربعت  
دهرها او اربع شياه عند مالك ولا يحري بعر عن شاه في خمس من الام بل وهو قول  
ابن حنبل وهذا الرد به شرع ولا قياس والقيمه معتبه في الشرع في الحله باجماع  
المسلمين وحده الشافعي ما في حديث البخاري ومن الحب انهم يؤخرون الشاه على  
الحجر ادا قل عماما ويسون بينهما المشابهه فان كل واحد منهما لا يسو بهما وهو  
قياس شبه فاسد ولا يحريون اخذ القيمه بالقياس الصحيح وعن الصانع رضى  
لله عنه انه قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل فمصد فانه مسند وروى  
كوما فغضب فقال ما هذه فقال المصد ويا رسول الله ارحمها ببعضين فشدت  
رواه احمد وابوداود والنساي وهذا عن الامام سيد لال فالولحوز ان يكون  
معنى قوله ارحمها ارحاما بعد المضر بالسرا طلت الارباع احد من مكان سن  
اخرى قاله ابو عبيد وقال الجوهري الرحمة في الصدقة ان يحب على رب المال اسنان  
فماخذ المصدق اسنانا ما انها توقها او دونها بتمنها وعن ابي بن لعب رضى الله عنه  
قال عيسى رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا فمردت برجل ولم اخذ في ماله الام  
انه محاض فاحميه انها صدقة فقال دال على ان فيه ولا طهر وما كتب لا فرض  
لله ماله لفس فيه ولا طهر ولكن هذه ماله فقيه وروى سمينه محدها فقلت ما امانه  
بلخذ ماله او مربه فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم منك فرب فرج مع بالناوه  
حتى قد منا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبر الخبر فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذلك الذي عليك وان يطوع بخير فملاه منك واجزل الله فانه قال  
فخذها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها ودعالة بالبركة رواه احمد وابو  
داود وابو حاتم بن حبان قال عمار وقد اوست صدقاتهم في زمن معاوية فاحدب  
من كل الرجل مائة جعة لاف وخمسة بعر دله الضافي احكامه وهو ادا انطرب  
العتمة مراءه فيها ولا يمكن ان يكون منت المحاض في دمنه وما دفعه بطوعا ولا يعيضا



بت محاض لروحها بزاده السن عن شمس خاض وزان ورا عبدك مكار قال ابو الحسن  
 ابن بطال في شرح البخاري بان محاض سفل الصدقات الى المدينة فتولى قيمتها من فقرا  
 المدينة فلا محالة انه قد اقره على حوز اخذ الملك في الركوات وكذا زاده المصدق سائس  
 او عشرين درهما اذا اخذت من لون عن بيت محاض انما يكون بطريق الشرا للزائد واخذ  
 القمه لان المصدق لم يكن عليه ركاه لما كان تحت اللون وكان عمر رضي الله عنه فاخذ العروش  
 في الركاه وجعلها في صنف واحد من الناس حله عبد الرراو عن النوري وهذا المذهب  
 لشيخ البخاري مع كثره مخالفته لابي حنيفة واصحابه قال بن بطال كثر ما ورد فيه من الصادق  
 وفي المبسوط بان بعض اصحابنا ان القمه يدرك على الواجب حتى يقبض هذه المسئلة بالابدال  
 قال وليس كذلك فان المصير الى البدل لا يجوز الا عند العدم الاصل واذا القمه مع قيام عن  
 المخصوص عليه في ملكه حازر عندنا ونص في الجاه على ان الواجب في الركاه اخذها عند  
 ابي حنيفة ولبخار المالك معن كالكفاء وصدقة المشتري بالخيار وعندها الواجب  
 او من المالك خيار العقل الى القمه وقد ثبت لخيار في البدل بالمسح على الجفن مع الغسل  
 واستدل في المسئلة بقوله تعالى خذ من اموالهم صدقه فهو يخصص على الماخوذ ما  
 وما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر بان للسر على ارباب الماشيه لا يفسد  
 الواجب به ارباب المواشي بعزفهم النقوط والاداما عندهم اسر عليهم الا يرك  
 انه قال في خمس من الابل شاء ومله في حصصها الطرفين وعن الشاة لا توجب في الابل  
 معها ان المراد بالشياه مدرها في المالهية فليس **ويحتمل ان يكون للسيدة ما في قوله**  
 صلى الله عليه وسلم في النفس الموند ما به من الابل اي ليست قبلها لان حلولها في  
 النفس محال وقال صلى الله عليه وسلم ان امراه دحطت النار في هرة حبستها ولم تطعمها  
 وامر دعها ما مل من خشا من الارض قال والمعنى فيه انه ملك القهر فلا يتقوما بقدر حقه  
 في العين منه الركاه فحوز لحصول المقصود من اعيان الفقراء صلى الله عليه وسلم اغنوه  
 عن المسئلة في مثل هذا اليوم ولا غنا اذا القمه العادله ام وقد وصل اليه القاه بما  
 وعده الله له من المرقق فاسميت للجرية الوجبة القاه والمقابله بخلاف الدرايا  
 والفرق بينهما وبين الركاه من وجوه الوحدة الاول ان امرية منهما هي الارامه وهي عن  
 معقوله المعنى بان الاول قوله صلى الله عليه وسلم لقاطه رضي الله عنها فومى فاستشهدكم

ان

اضحك فانه يحرمك ما اول قطره من دمها وقوله صلى الله عليه وسلم ما يعرف العبد الى  
 الله يوم النحر سبي هو لحيته اليه من اهراق الدم وسان الثاني ان المرافقة اسالة دمر  
 الحيوان بالبيع وفيه تعدية ولا يحاسبه وذلك ليس كال ولا يدرك العقل على حسنه بل  
 عرف حسنه بالشرع بخلاف الركاه فانها دفع بعض ماله الى المحتاج لوجه الله تعالى  
 وذلك يقول المعنى والوجه الثاني ان صرف القمه الى الفقير منه الركاه زكوه وصرف  
 دمه الاضحية اليه ليس بفعليه فلا يكون به اسالة لما مور والوجه الثالث ان من دفع  
 القمه في الضحية يارك لسنه الخلل عليه السيرة بخلاف دافع القمه في الركاه فانه  
 من كل حصول العرض المطلوب منها وهو اغنا الفقرا عن السؤال ودفع حاجته والوجه  
 الرابع ان الضحية ليست حقا للفقراء بل لانه لا يحسب الفرقه عليهم ولا ذلك الركاه  
 والوجه الخامس ان الاضحية غير واجبه عند من لم يكن بعضا منفقا عليه والوجه  
 السادس ان السمس من الصغار لا يحبان عن الكبره بخلاف الركاه فان البعض يحبان عن  
 المسنه وعن المحاض عن الجديعه والوجه السابع لو هلك الخمر بعد الضحية لا يجب  
 ضمانه ولا يكون باره لسنه الاضحية بخلاف هلاك المالك في الركاه بعد التمكن من الاداء  
 عندكم والفرق بين اذا القمه وبين التغديه والتعشيد مع ان الحكم ممنوع على قول ابي  
 يوسف من وجوه اولها ان اذا القمه فعل خرج به عن العهده في حياه العبد ولا يخرج  
 بالتغديه والتعشيد بانها لا يجوز الا غياض بالقمه في حله الحيوان المالكه والادون والاعيا  
 وبذلك الحايه والخلع والعصا من لا يجوز بالتغديه والتعشيد بالنظر ان القمه تصلح  
 لدفع طمعه الاضحية الماسد بخلاف التغديه والتعشيد فانها لا توصل من السبيل الى  
 اهله ولا تصلح لاعانه المحاب في فك رقبه ولا للغارم على قضا دته وغير ذلك ورايتها  
 وهو المعتد ان الواجب في الركاه الملك وهو لو خذ في دفع القمه الى الفقير ولا يوجد  
 في التغديه والتعشيد لانها لا يباح ولذا ليس له ان يحسب لغرض خامسها ان القمه  
 توصل الى جمع الاعراض والغراض ولا يرك العده والتعشيد سادسها ان معرفه  
 العدر الذي يتناول الفقير بالغدا والعشاء متعده والواجب في الركاه معلوم وقمته  
 معلومه ولا يجوز المحول عن معلوم سابعا ان القمه انفع للفقير لانه يمكن ادخالها الى  
 وقت طمحه والفرق بين اسكان الدار وبين دفع القمه من وجوه الاول ان الفقير لعله محتاج



الى السكنى والبرائة من زوال المحنى عليه في حياته العدد عندكم وما من قول القميه الثاني  
 ان الجعنان له والمناقع ناقصه والمناقص الصالحه عن الكامل كرفع المعصيه في الركاه  
 عن الصحه الثالث المشايخ عرض لا يقي ردا من وانما يقوم بالعدد اضروا للجهه اليها  
 الرابع انها ليست مال ولا مفهومه وانما يقوم بالعقد ويسمى العدد بخلاف القميه  
 الخامس ان المصدق في الركاه الوليه يمكنه ان ينفذها كلها وقصص المناقع لا ينفذها  
 السادس مقدم المصدق في الاصناف ولا يقي ذلك في المناقع السابع ان الفاضل  
 لا يقي رادوا لا سقاع وانما فواج الفعل لا يكون ركاه لان الركاه شاه او قيمته او ذلك  
 عن واما اذا اراد ان يصف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 واذ يفسر منع ولا يجوز عندنا في حقه واني يوسف لان الخارج الوزن اذا قبل بحسنه  
 لا يفسر فتمت دفع نصف صاع عن مائة وثلثون عن نصفه الاخر ولا اعتبارها في  
 الروايات اذا قبلت بحسنه مضاف وفي صدقة الفطر لو ادى نصف صاع من مائة صاع  
 من شعير بطريق القميه يجوز الا عن نفسه وان لم يتحقق الربوا لا خلاف للحنبلان ولو لم يند  
 ههنا منصوص عليه من الشارع معني بعض السري فلا يقع الا عن نفسه فلا يفي بعض  
 السري وللجواب عن الغيوب والودائع انه يجوز بالتراضي وعن تركه يجوز  
 التمسك بالاراضي في الركاه وللجواب الثاني ان المصوب منه والمودع  
 والرابع فنفق المالك والمالك ههنا لا يفسر حق الملك سانه ان من ملك الف درهم وجب  
 فيها خمس وعشرون بنت مخاض ولا يجب فيها الركاه فلو ملكها فنفق ولها ففقر اعده  
 لو جئت اليها فيها فلما لم يجب ذلك على غيره للملك وهو مدع وبالمال ولا ينفق مع  
 الفقر والمصدق في الوليه قبل الفرض ودر المالك المودع والمصوب منه والفقر  
 لا يصاب والمودع فلا ينفق من غيره جوازها للملك من اصل القميه ههنا جوازها  
 في المالك لفقها ولا ينفق الثاني ووجه اجراءه يمكن ههنا من الفعل الى حقه ولا  
 كذلك ههنا وللجواب الثالث ان ذلك يقع ابدالا للمعين اذ المملوك معين له وههنا  
 يقع ابدالا للمعين وللخاصه الى صيانه المعين عن الخروج عن ملكه اكثر وللجواب  
 الرابع ان الجوز ينفق فيه ههناك نعم ورضي المالك لادى الى انحاد النحر العصب  
 دونه الى تلك الاموال المسلمين وللجواب الخامس يمكن من ابدال توسعه لبراه الدعيه

والاعان لا يثبت في الرمه سواهما واما الاستبدال فالمبيع قبل القبض فنفقه  
 تفصيل ان كان عقارا يجوز عندنا في حقه واني يوسف وان كان موقفا لا يجوز اتفاقا  
 انتهى عن بيع المسع قبل القبض ولا يقي غيره انفساح العقد من علاماني سانه في  
 السوع ان شاء الله تعالى ويلزمهم بحصر الموالى في العبد الجاني من الدفع والنفذ ويجوز  
 الا عراض عن المهر وبذلك الخلع والخباء وماذا العبر عن الشاه في الخمس من الابل وكذا  
 في العشر والخمس عشر والعشرين وفقره ردت فصارت اركه المستغفره بالدين  
 فانه يسفل دين الغنيها الهال خراب دعه المدينون بالموت والورثه الوفاة من مال المير  
 كما ان لرب المال اذ الشاه من مال اخر بعد تعلق حق الفقرا به لعدم ملكهم به امر انه  
 يجوز الاعراض والبيد في الركاه فلذا في الركاه ولا في القميه يصلح لدفع حوائج الاصناف  
 السبعه بخلاف الشاه وسب المحاض والسبع الا مالمع فحان اسقاط الواسطه اولي  
 سانه ان ابن السبل يوصله القميه الى وطنه بخلاف الشاه ويحويها واراغهم على ما ذكرنا  
 فحانت القميه اولي ملحواز وكذا يمكن ادخالها الى وقت الحجه كما ذكرنا في المناقع وكان  
 الركاه متعلقه بالملكه الميسره ولها وجبت في المال النامي الفاضل عن الجواج الاصليه  
 فالعلق بالصورة والمنع من القميه يودي الى المستثقة التي يزول معها التسير فتودي  
 الى فساد الوضع وفزع علق الطرطوشي المالكى وبحر الدين الحنبلي في نفقها بالمسائل  
 الثلاث التي قد يناها فان ادى نصف بنت محاص عاله عن بنت محاص وسط  
 يجوز بطريق القميه لان المصوم من عله الوسط واداعه المصوم عن المصوم من يجوز  
 في غير الروايات دله في الجوامع وغيره وكذا يجوز الاستبدال بالهن والمندور واد  
 عينه والحاو اعن حرم معاد بان ذلك في الجريه لا في الركاه حقه النووي قلت  
 وفساد هذا الجواب من اربعة اوجه اولها انه قال محان الشعر والداره وذلك  
 غير واهب في الجريه بالا جماع ما فيها قال في الصدقه كما في صحيح البخاري والجره صغار  
 لا صدقه ومسيمها بالصدقه مما يبر بالهتاف قال حسن رحمه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا يخذلوا ركو انهم وفعله امساك لما عنت من اظه وسببه وهو الركاه فلف بمل  
 على اليه راعها ان الخطاب مع المسلمين لانه من لم يفي من النفع لا نفهم والمهاجرين  
 والانصار ولولا انهم يورون المهاجرين والانصار لما دال خير للمهاجرين لان الانصار لا يخارو



الخمر المهاجرين والأنصار وفيهم من مذهب معاوية بن جندب قال الصدقة لا أصل لها  
 لا ينسب إلى أحد من الصحابة مذهب في حياته رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نقل  
 الرضا إلى المدينة إلا ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا يملك ولا يورث ولا يهب  
 إلى قوم أحوج من الفقراء الذين هم هناك وقرى المهاجرين والأنصار أحوج للجمع وصون  
 حال المدينة في ذلك الوقت وقال السفاقي فصل أبو محمد القاسمي عنه ما كان  
 معاذ في الجربة وطلبنا في الرضا قال من ذلك أنه نقلها إلى المدينة عند هجرة الرضا  
 سئل قال وأنما في الجربة ما يوجب من قوم عرب باسم الصدقة يجوز أن يكون معاوية  
 أراد ذلك في نفسه في الصدقة وليس ما أفقحه روادى من الناس في ذلك كإفساد  
 هذه الأموال وما أجبه بالنقل أنما حاب اسمه الجربة صدقة من بني علقم وأنصار  
 العرب ما أسهم في خلافة عمر رضي الله عنه قال في حقه سموا ما سمي وما ساءوا المسلمون  
 صدقة من بني معاوية أخذ الزوات كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف في هذا  
 ما رواه وقال بطرطوش قال معاوية المهاجرين والأنصار بالمدينة وفي المهاجرين سوادهم  
 المطلب وهو كل لهم الصدقة وفي الأنصار أعنا ولا يحل لهم الصدقة قد علم على أن الجربة قلت  
 رآه هذا رأي قاله ظاهر جدا وهو تعالى بحمان الشمس وخبط عشوا لأنه أراد بالمهاجرين والأنصار  
 من كل له الصدقة لا من حرم عليه وكما الجربة لا تصرف إلى جمع المهاجرين والأنصار بل إلى  
 المعروف وفي قول معاوية أني بعض ما يوجب خمس وقع بالصاد والثواب بالسنة  
 هكذا فسره أبو عبد الله واللفظ قال صاحب العين الجيب والخمس يوجب طوله خمس  
 ذكره أبو عبد الله عن الأصمعي وقال الداودي كسا فليس خمس أدري وعن أبي عمر الشيباني  
 أنما قل له خمس لأن أول من أمر بماله ملك من ملوك اليمن فقال له خمس فليسب إليه قال الأغشي  
 يوما ما راها كشبه أدريه الخمس يوما ما راها مغلا  
 نصف الأرض والخمسة بالصاد كسا أسود معلوم ومراد المحقق عنهم والخمس النسب  
 والسب ما ليس من الساب وقبل اللبس للخلق والكوما المادة العظيمة السنام  
 في ذلك الحاشام لأن سداد من الشافعية أن كل واحد من السام من أو عشرين  
 درهمها لحدثا المصدق مع بنت محاسن فمما إذا وحسب بنت ابن واحد من المال  
 ودفع يسلمون وما إذا وحسب بنت محاسن عظاما بقدر في الحديث أصل وليس هذا

ذلك في

عن أبي خري قال وقال النوري عنه دراهم أو شاتان واليه ذهب أبو عبد الله وقال  
 مالك لا يخذ الساعي دون السن الفروض وزيادة من الحسنين درهمين أو شاتين ولا  
 قوته وبودي غنا وهو العشرة درهمين أو شاتين لا يدرى دفع القبة في  
 الرضا ويرى أخذ من لبون عن بعض محاض هذا الحديث وقد مر في الحديث وتزل  
 كأنه قال الخطابي الأصح عندي هذه الأقوال قول من ذهب إلى أن كل واحد من ذلك  
 أصل قال أدلوه أن للقيمة مدخل لم يدخل لغيره إلى ما فوقها وما هو أسفل منها معنى  
 فلنا بل أصح الأقوال وأصحها قول من ذهب إلى أن كل واحد من العشرين درهما أو  
 الساتين ليس بأصل وأنه بطريق القيمة واليسر على أصحاب الأموال والسعاة بدليل أن  
 النص في الخبر أن ورد في سنن واحد من ذلك وصعودا ومن قال بذلك حور البرقي بسنتين  
 واحد حراس والبرقي بسنتين مع جراسين وليس هذا إلا ما سأل للعدل والفقير علم  
 وجه التعريب واليسر ولا يدرى أن يقال أن المصدق أو الأمان يجب عليه عشرة درهما  
 أو شاتين رداء أصلا إذا كان الولد بنت محاض ولحدثت لبون وأنما يجب عليه  
 من العشرين درهما والساتين هو ما إذا أخذ من الرضا في لبون عن بنت محاض  
 ولا يستقيم ما ذكره الخطابي قال بعض ملاحق له حوز أبو حنيفة دفع الخبز عن الشاة وقصد  
 السعة وهذا لا يكون شيعا فان أهل الصدق وأصحاب الماشية بدلون الشاة والأموال  
 النفسه لحصيل الخبز السلوقي للصيد وذهب الحاشية وهو مال وأن كان يولد  
 وما كان يبيع أهله والساعي إذا جمع هذه الصدقات من الغنم حجاج إلى حراستها من الرب  
 بذلك فلا شفعة في أحد لحفظ ما عنده من سائمة الصدقة **فروغ** درهمها  
 في الجامع والذخيرة وغيرها إذا كان الرجل ما تادره جاد نقدت المال فأدى عنها  
 خمسة ريوفا أو غلج حاز مع الكراهية عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا شيء عليه غيرها وعند  
 محمد وزفر بودي الفضل لكن عند زفر لا حل اعتبار الجود أدهم موقوفه عند  
 لعدم الربوا بخلاف ما لو أدى سبعة دراهم عن خمسة فانه يجوز ويقع الإله بقدر الخمسة  
 والدرهم السادس يقع بطوعا فلا ربوا وعند محمد لا يقع إلا يقع للفقراء ولهذا يقوم  
 المصاب بما هو أرفع لهم فإن كانت قيمتها أربعة دراهم جاد بودي الدرهم الخامس  
 وروي من سمع عن أبي يوسف أنه إذا أدى النهر جبه عن الجاد بودي قدر القطان



ورن الفضه فيها اقل من وزن فضه الجاد وان كان التفاوت في الوصف بان ادى ثمر  
الفضه عن المضروب وبقية المضروب اكثر جاز وما ذكره من قول ابي يوسف هو  
رواه جبر عنه ولو ادى ثمان خمسة ردينه اربعة جده فممنها خمسة ردينه لم يجر  
عن اربعة عند العلماء بالله ورفر يجوز عن الثلج فهو اعتر للفته لعدم الرنواعنه وها  
اعبر الرنواعنه للبروا وجر اعبر الا نفع خلاف ما لو كان له اربعون فضه وزنه ما به وحتون  
وممنه ما سان حسب الكراهه لان مجرد انا براعي عن الفقرا بعد الوجب وكان  
المصاب ولو كان له اربعون فضه وزنه ما سان في خمسة بل ما به لصياغه ان ادى رنه  
اوى ربع عشره وهو خمسة فممنها سبعة ونصف وان ادى الفئه ادى من خلاف خمسة  
ما ساوى سبعة ونصف ان الغصب وان ادى خمسة جاز عدها وعده محمد زفر بودى  
الفضل امر والصياغه في البرون الجوده في الفود ولو ادى من الذهب ما سلع خمسة دراهم  
لم يجر عن كراهه جمع البرون خلاف وفي الفودى ان ركن من البرون ادى ربع عشره  
وتلون الفقه شريك فيه ربع العشر وان ادى من فضه عدل الى خلاف الحسن وهو المذهب  
عند محمد وعليه هذا اذا كان له ما سافر خطه ردينه او وسط فممنها ما تاد رهن الجاه  
فادى اربعة او من جده ساوى الخمسه لا يجوز الا عن اربعة على ما روى عند زفر عن الخمسه  
اذا كان رنواعنه الموانع عده فصار كما لو ادى شاه حيله عالمه عن ثمانين ووسطين ولسا  
ان الله تعالى عاملنا معاينه الماسن وامت لنا ادا والبروا محرم من الموانع ومما به قلت  
ويمكن ان يقال عاملنا معاينه الماسن وامت لنا ادا والبروا محرم من الموانع ومما به قلت  
لا يصح منه شئ من ذلك ولا صحاح لم يذكره واغتر الاول فيما علب ولو ادى من فضه  
اخر يجوز اجتماعه وقال الكرخي انما لا يجوز ادا اصداد ادا عن الخطه اما ادا اصداد  
عن الفئه الماله يسغى ان يجوز ومما روى ادا اصداد ادا عن الخطه وعنه انه يسغى عن  
الفئه بعد اصداد اصداد الجواز هكذا في الحرير وفي الوجه على ما سأل عن حنفية يعني ان  
الواجب احدهما عند وضع عن الحازن دون المسع قال في الحرير والصحيح انه لا يجوز  
لانه بخير من ادا ماله خمسة او من خمس الخطه او خمس اخر فعند اصداد الخطه  
نصر المودى باعتبار الدار بعض الواجب ولو دفع عن الفئه انما يقع بالجوده وكافه  
لما عند مقابلتها بخمسها وقال به الصدا لاني من الشافعية وقال المسافر في ان جبل

لا يجرى الردى عن الجبد قال احمد وروى الفضل بعد الشافعي في احمد فله لا يسترجع  
ويكون المودى بطوعا وبنودى جده وفي القول اخر استفرجه من الفقه فان يجرى بنودى  
التفاوت وقوله ولسا ان الامر بالاداء الحق الفقرا اصل المودى المستوفى الله يعني قوله  
تعالى وما من ذاب في الارض الا على الله رزقها قلت بل ادا سلق المودى الى  
الفقه بلق بالاداء ايضا لا يفعل كاجله فسقى المودى هو اسم ان لا يجرى لكن يجرى  
على بعد ان يجعل بالاداء امعظم بالحق المودى ان الامر بالاداء اقول الله ولسا  
في العوامل والمواضع والمخوفه صدقه هذا قول اهل العلم اعطاء الحسن والتحق  
وسعد بن جبر والنورى واللبب والشافعي واحمد والى نور والى عبد وابن  
المدر وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز دله في الامام وقال هاد ومخول ومالك  
حكم الركاكه في المخوفه والنواصح بالعمومات وهو مذهب مؤيد بن عبد الله  
وسعيد بن عبد العزيز والحسن بن صالح ولسا ما تقدم من ثمان اى مكره عمر وان حرم  
وفي سائمه الفئه في كل اربعين شاه وشاه شرط السور في كل بله حد بغير حكم  
ان معونه عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل سائمه  
من كل اربعين ايه ليلون الجبد ذكره في الامام وروى بقيد السور وهو مذهب  
الفقه فان خمس الفئه الشرخسي في المبسوط المطلق يحل على المودى ادا انا فاجادته  
والحد والعفه ادا فربت بلاسم العول من اهل العله لا يجاب الحكم وعن عثمان بن  
طالب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في العوامل صدقه قال ابو  
الحسن الطائفي اساءه صحيح دله في الامام وعن طاووس عن عباس عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في العوامل صدقه ولكن في كل بله سبع وفي كل اربعين مئله  
رواه الدارقطني وعنه جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في  
المديه صدقه رواه الدارقطني وقد تقدم اسن في الجبهه وكافى للخنه صدقه قال عبد الوار  
ان سعد بن الجبهه لا بل العوامل وقال الحسامي الفقرا العوامل وقال غلام يعلب ان السوق السبد  
وانا بلون ذلك في العوامل وفي احكام الصبا المقدسي عن جابر بن عبد الله قال لا يؤخذ من  
البقر الى حريم عليها من الركاكه شئ ولا ان الجلف يستغفر في ماها ولاها الا يصحى للثايل الحاجه  
فلا تحب فيها الركاكه كتاب البدله وروى السكني وعبد الحريمه اعرض جهاب الزن

ش



الفرز في رحمه الله فعال المفهوم ان قلنا انه حجه فالاجماع على انه اذ لخرج مخرج الغالب  
لا يكون حجه وغالب الانعام السورة كما سما في المحاز سلطنا سلامته عن معارضه  
الغلبة لكن المطوق معدر عليه اجماعا وهو معنا قوله صلى الله عليه وسلم في كل  
اربعين شاه شاه وهو عام سطوقه وبوكه ان الرذاه انما وحيث في الاموال المتابعه  
شكر السعه النما في الاموال والعطف بصاعف النما في الجسد والعمل بصاعف المتابع  
فلون هذا من باب مفهوم الموافقة لا مفهوم المخالفة بسبب الحكم في صورة النزاع  
بطريق الاولى والعقد الاجماع على ان كثره المونه لا يؤثر في إسقاط الرذاه بل في نقصها  
السبح مع الضم والداله فلنا لا اعتبار لما ذكره في وجود النصوص بخلافه من ثبوت  
وجوب الصدقة ولو حملنا الصفة على انها حرج مخرج الغالب للفت فابدها وباهر  
فبها على العادة اولى والجواب عن قوله المطوق معدر على المفهوم ان المطوق  
المطلق محل على المفيد في حادثة واحدة لما عرف على ما قدناه وقوله فكون من باب مفهوم  
الموافقة لا مفهوم المخالفة فلنا ليس هو مفهوم المخالفة بل مفهوم الصفة وقوله  
والعمل بصاعف المتابع ضعف جدا لان الرذاه لا يحجب بها المتابع بل ينمى العمل بالخبري  
والجواب ان الذي لم يحل عليها الافعال انما يطلب التام من منافعتها ولا اعتبار بها في الرذاه  
والمونه وتراكمها باهر في الخفيف وقوله كثره المونه لا يؤثر في إسقاطها بل يؤثر  
في نقصها فلنا اذ الرذاه في سقيصها بالاجماع وحج ان يؤثر في إسقاطها ولا  
يلزم لها الوصف بالاجماع وجوب الرذاه في السامه ما عسار حقه المونه فلو وجب  
مع كثره المونه لربكن لحقه المونه اثر في الجباب وفي الحلي قال مالك بن السوام  
والمعروفه والمخبر للركوب والحرف وغرد لك من الجبل والقر والعنم وقال ابو  
الحسن بن الحسن من الظاهره في الجبل كذلك وفي البقر والعنم لا رذاه الا في سامتها ولا  
حفا في فساد قوله لان البقر ليرد فيها شرط السور والظاهره لا يرون الفاس  
حجه وقال بعضهم الجبل والعنم تركي سامتها واما البقر فلا تركي السامه بها وهو قول  
ابي بكر بن داود علس نص الحديث ولم يخلف الظاهره في ان الجبل لا يسترط فيها السور  
وعند بعضهم تركي غير السامه من ذلك في الدهر مته ولعله لم يعيد الرذاه فيها وفي  
البناح ان سميت للجبل والركوب او الحرف فلا رذاه فيها وان اسمت للجبان ففيها الرذاه

الجبان دون رذاه السامه واجمعوا على انه لا يجمع بين رذاه السامه ورذاه الجبان  
وهو قول الشافعي ومالك واحمد وعمر بن الخطاب بطهر فمادكم قبل هذا ولا سامة لا  
سافي الجبان فان لم يبلغ فمهما ما في رذاه الجبان فيها رذاه السامه ولا رذاه السامه  
ولو كانت خمس من الجبل ولو بداله ان جعلها سامة نصر سامة ومخرج من الجبان سامة  
لان السامة مستمرة لها خلاف ما لو نوى الجبان في السامة ولم يكن يواها عند شراها  
حيث لم يلون للجبان بالمرحج فيها وكذا لو كانت له سامة فموى ان يلون معلوفه لم  
لم يصر علوفه حتى يعلفها ثم لا يسي حول السامة على حول الجبان وبالعكس بل اذا  
صحب احداها استأنف الحول لها من ذلك الوقت كذا الرزق والتم في الحريد  
واحد قولي القدم بحج رذاه العنم في الحد قولي القدم بحج رذاه الجبان وجه  
الاول انه يجمع عليه ولا يعرف بالعدد والجل وفي الجبان يعرف طنا فان لم يبلغ في  
لحد لها نصا بالعدد ما يبلغ دله الووي في شرح المهذب له لم السامة هي التي  
يكفي بالرعي في الكر الحول وبه قال من جنبل قالت السافعية في بعض وجوهها  
لست شرط في جمع الحول بالصاب ولا اعتبار بالكثر كما لو كان اكثر الصاب سامة ولنا  
ان اسر السامة لا يروى بالعطف السر فلا يمنع دخوله في الخبر ولا ان العلف السر كما يلز  
الصر منه فبان بالعدم وكان الضرون مدعوا الى العلف في بعض السنه كره الستاه  
فانه قد لا يوجد المرعي فيها لاسما اهل الجبال ولو منع لما وجبت الرذاه في السامة اصلا  
ولان اعتبار العلف بوجوب سقوط الرذاه بان يرعاها بوجاهة من الرذاه ولا نه وصف  
معتبر في رفع الخلفة باعتبار منه الاثر لا السقي لا لطفه في الرزق خلاف ما اذا كان  
بعض الصاب معلوفه لان الصاب سبب فلا بد من وجود شرطه والحول شرط فكيف  
بوجوده في الرذاه السامة بطلان على السياه الواحد والجماع وفي المنافع لم يرد حجه الجبان  
اذا علفها نصف الحول لان السك وقع في السبب لان المال ربا صار سامة بوصف  
الاسامة والرجح انما يكون اذ ام السبب ووقع الشك في الحكم قوله ولا  
ناخذ المصدق خاز المال ولا رذاه وناخذ الوسيط وهذا يجمع عليه من اهل العلم قال  
الزهري اذا حاق المصدق قسم النساء الا ما يملك خاز وملك اوساط وملك سراز وخذ  
المصدق من الوسيط رواء ابو داود والبرمدي ورفع سبعين عن ابن شهاب



فما كان وكرام ابو الهيثم الحديث رواه الجماعة ومنها ما روى سفيان بن عيينة عن  
عن عمرو وقد عرفت وفيه ما خذ الاكولة ولا الرمي ولا الماحض ولا تحمل العنق ويأخذ  
الجريدة والسند وذلك عدل من غدا المال وخانه الاكولة يفتح الهن الشاه  
السمية التي اعدت للاكل وفي الصحاح الاكولة الشاه التي تغزل للاكل وسمن  
ويكره المصدر لخدمها واما الاكيلة فهي المأكولة يقال هي الاكيلة السبع والها لغلبة  
اسما وقال المطرري اكله السبع هي التي معها اكل يترسنتقد والاكولة التي لسمن  
للاكل ومنه هي الجوى قال ابو عبيد والدي يروي في الحديث الاكيلة وانما الاكيلة  
المأكولة يقال هذه اكله الاسد والديب واما هذه فانها الاكولة وفي المعرب عن  
ابن شميل ان الاكولة التي قد يكون اكله وهذا الصحيح عدل لما روى عن محمد بن اسمعيل  
الاكيلة في معنى السمينه على انها قد جات في حديث عمر بن الخطاب من رساله فاضى القصاه  
ابن يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن حبيب بن سعد بن حبيب بن مالك  
عرف سعد بن حبيب وابوه عوف بن حبيب ورد الى علي بن الحسين بن سعيد بن حبيب  
يوم احد لصغر سنه فلما راه يوم للحدق يقال في الاكيلة سديدا دعاه ونسج على راسه  
ودعاه بالكره في ولده ونسبه في انما الاربعين وخالا الاربعين واما العشر بن ذكره  
عبد الملك بن محمد النسابوري في سرف المصطفى صلى الله عليه وسلم الى هرون الرشيد  
غزوة وقال محمد بن المبرور التي معها ولدها والاكيلة التي سمنها صاحبها المأكولة وفي  
الديلم قال محمد بن الاكيلة التي لسمن للاكل وطعنوا في نفسه محمد بن زعموا ان الاكيلة  
المأكولة وفي المبسوط الاكيلة التي لسمن للاكل وقال يونس هي الاكولة انا الاكيلة التي  
مكن ما اول العلف قال المخرجي والسن في عاده العوام انهم سمنون التي سمن للاكل الاكيلة  
ومقصود محمد بن عليم العوام فاحشا رما كان معروفا عندهم للكون ارب الى اخفها مع  
ما فيه من اساع الاكيلة ان سمن عليه هذه اللغة وهو حوات صعب وقال السفي  
والعاساني في طلبه الطلبة والديلم طعنهم مردود وان علمه بقلده اذ كان احاما  
في اللغة واما ما في الشريعة واجتهد فيهما فقلده بقله اللغة مثل الى عبد الصمد بن  
سائر والا صمعي والحليل والحساي والفراو غرهم وقد فله ابو عبيد مع حلاله ولا  
والصحيح بقوله وسئل ابو العباس عن الغزاة فقال هي عن السمن ثم قال اما ربي

محمد بن الحسن قال لعلله انظر هل ذلك الغزاة معنى السمن وهاهنا يقول محمد  
عبد بن ابراهيم بن سبويه وان فسر الاكيلة بما قاله الطاعن لمن نفسه محمد بن ابراهيم  
اللغة فانه علا الدرس العاساني وقال السفي لوداس الله حتى المأكولة كما روى الطاعن  
لا ستوى فيها المدرك والمونس فحجها بالها دليل على انها ليست بمأكولة بل  
اسم لما اعد للاكل والضمه اسم لما اعد للضمه والربي يضم الراو شديدا بالمقصود  
هي التي ربي ولدها فالواو جمعها رباب يضم الراو شديدا بالمقصود  
والرجال والنبات وهي طاب والرباب بالكسر المصدر ومن الابل عائد وجمعها عائد  
ومن رواه الخافر فرس وجمعها فرس ومن الادمات نفسا وجمعها نفسا عشر  
وجمعها عشر وفي المعرب الرمي الحديث الساج من الشاوعن الى يوسف التي معها  
ولدها والجمع رباب بالضم قال الموصي قال اهل اللغة هي قرينه العهد من الولدان  
وقال في ربه قال هي في ربابها بكسر الراء وهي ما بينها وبين خمس عشر ليله قال  
الجوهري قال الموصي هي ربي ما بينها وبين سمن بن قال محمد بن ابراهيم في هذه العهد بالوضع  
التي ربي ولدها قال صاحب الديلم ردا على محمد بن ابراهيم وزعموا انها قرينه العهد  
محمد بن ابراهيم صاحب الديوان والمجلد صاحب المجلد الرمي الى مجلس في البيت هي  
قرينه العهد قال النووي في شرحه الى ان رباب قرينه العهد بالولدان لا يقبل  
في الرهاه في وجهه قال امام الحرمين قالوا لانها يكون مهر وله لمع عهدا بالولدان  
قال وهذا ساوطة قد لا يكون كذلك وقد يكون غير المرابي مهر وله والهراب الذي  
هو عيب هو الهزال الطاهر السمن قال ولا يحرك الحامل في الضحية لان المقصود  
منها اللحم والحمل يزلها ويقل سببه لحمها فقد ساقض كلهم كما يرى والماحض  
الحامل الى جاف ولا دتها ولا في حلقه والماحض المطلق قال الله تعالى فاحاها الماحض  
الى جمع الخلة وقال المراهي هي التي اخذها الماحض وهو وجع الولدان وقد خضت  
بعض الممر وكسر الحاء والعزاجع عدى مثل كرم وكرام وهي صغار السخايل ويجوز  
ان يراد بها الردي وهو مهور وهذا فابها بالخيار وروى ابو داود ما سنان ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يلبس من فلعن من طعم الا عان من عبد الله وحده  
وانه لا اله الا هو واعطى زكاه ماله طيب بها نفسه را فله عليه كل عام ولم يعط



الهرمه وكه الدرنه وكه المريضة وكه الشرط اللينه وكه من وسه امو بكر فان الله يسالكم  
 خيره وليرامكم بيشه ومعنى رافله محينه والدرنه الجبار والشرط رداله امان  
 هو ردل رداله مثل كره كرامه والهرمه الكرمه التي سقطت اسنانها من الكبر  
 وقال صلى الله عليه وسلم وكه يوجد في الصدقه هرمه وكه داب عوار وكه سب ان سنا  
 المصدق في النحاب الذي كسه ابو بكر بس وقدمه في شرح البخاري من بظا  
 العوار في العين العسله ونظمها دهاب العين الواحدة وقال غيره الضم والفتح لغتان  
 والفتح اقصح وعارض ذلك حديث عائشه رضي الله عنها قالت لعن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مصدق في اوله سلفه فقال حم الشارف والكرد وروايت العيب ولا يخذ  
 حديث اموال الناس قال هشام بن اري ذلك ليسا نفهم ثم نسخ بحاب ابي بكر وعمر وعمر  
 ابن خزيمة يالهى عن ذلك دله ابو عبيد في الاموال وحررات المال خازنها بتقديم  
 الراي على الراي وهو الاصح الا شهر وروى بالعسل كرها النووى في ديوان الادب  
 والمعرب حرره المال خاويه وحدث من جواشي امواله جمع حاشيه وهو الطرف قال ابن الاثير  
 في النهاية هي الصغار المستخاص وبس اللبون حاشيه كل شي جانبه وطرفه ومنه الحديث انه  
 ان صلى في حاشيه المقام اي جانبه وطرفه تسبها حاشيه النوب واطلاقه على الوسط  
 لان الوسط الادون من الارفع وهو جانبه الاسفل والارفع من الادون وهو جانبه الاعلى  
 هكذا نفسه يبرحه الله في المعنى بلون الوسط دخط من الحسن قال النووى في حديث عمر رضي  
 الله عنه عند اصغار الخواتم التي على الدال اذا كان الامر بمضمون الفالحه وشد وسد قلت  
 الاميل الكسر لفظ الساكنين وحوزفه الفتح للحفه والضم للاساع واذا كان بوزها اللام  
 الساكنه ولا فيه ولا ضم على الاكثر والنووى حوزفه اللب والقواص ما ذكره ثم قال في  
 حديث عمر رضي الله عنه بالسجله هو بفتح الدال على الامر طس اصله الكسر على اللفظ الساكنين  
 وحوزفه الفتح دون الضم والامر لعماده سبعين عن عبد الله بن ابي ربه المسمى الطائف الصالحى  
 وكان عاملا على الطائف والكرام جمع كرمه يقال شاه لزمه اي عزمه اللين وكان في اخذ الوسط  
 رعايه اصله الحاميه فقال ابو قيسه ومن كان له نصاب فاستفاد في انشا  
 الخواص في حشيه ضمه اليه وركاه حوله وقال طالك اذا اهل النصاب ناله ولا قبل محج الساعى  
 سوم رلى والوجوب عنده نحي الساعى كحوا لان الحول وحالف الله وان استفاد

من غير الاعبات لا يضم وقال الشافعي اذا حصل المنهج فمل حول الاعبات والامان  
 نصاب ضم الزين ونك الحول ولا خلاف عندهم في المنهج والرج وحلى الجبرى وغيره  
 عن البصرى والخفي ان النحال لا يضم الى الامان بل حولها من وقت الولاد وقال السعبي  
 وداود وازداه النحال ولا ينفق عليها الحول قال من حزم وحصل ما لك على ما س  
 فاسد مسافص لانه قاس فانه الماشيه خاصه دون سائر القوايد على ما حدث  
 عمر بن عبد الله وادامه بام يفض فاسه فراى انه ضم نهبه او ميراث او شرا الى ما  
 عنده منها الا ان كان ما عنده نصابا يجب فيه الاكاد قال من حزم ولا حكم له الساعى  
 في الوجوب رداعا على ما كى وروى نصر الشافعي في الامر والقدم قال سم ساقفوا اهلوا  
 ان ابطاعا او عامين لم يسقط الفرض ووجب احدهما لكل عام وقد اطلقوا قولهم  
 بذلك واساعى ودل بعض الواجب وليس له منع الوجوب ساخره ولهذا الوجه قبل  
 الحول لا يعطى اى هاهمه وفي النووى اعنى سرجه المذهب ان المستفاد في اهل الحول  
 سرا او هبه او ارك او حوله فاستفاد لا يضم الى ما عنده في الحول بلا خلاف وضم  
 اليه في النصاب على المذهب وفيه وجده انه لا يضم للحول واذا كان المستفاد دون  
 النصاب ولا يبلغ النصاب المالى لا يعلق به الرهاه وان كان دون نصاب وبلغ النصاب  
 المالى بان ملك لمن يقر سنه اشهر ثم اشترى عشر افعله عند تمام حول الملبس  
 منع وعند تمام حول الحشم ربع سنه وعند من سرج كاسع حول العشرى  
 سرج حول الملبس ثم ساقف حول الجمع طس هو الحق لان الملبس اذا لم يكن سببا  
 للوجوب في حق نفسه كيف يكون سببا للوجوب في حق غيره وان كان المستفاد  
 نصابا ولا يبلغ النصاب المالى بان عنده اربعون شاه ثم اشترى اربعين شاه فبج شاه  
 في الاربعين الاولى عند تمام حولها وفي الاربعين الثانيه طس اوجه احدها على حوله  
 شاه لانه نصاب منفرد بالحول طس لو ملك ما من مع اربعين الاولى  
 قبل ان يملك هذه الاربعين الثانيه لستد اشهر واكر حتى يساويه وعشرين شاه  
 ولحقه طس يجب في ما من شاهان مع الاربعين منها لم يمل عليها الحول وهذا خلاف قول  
 المعنى ضم الساج والرج وهو زمان قبه العروض والعدو الجاره وسميها في الحول  
 والنصاب بلا خلاف وسمي بان وهو ان يكون المستفاد من غير حشيه عنده فهذا



حكر نفسه لا يضر الى ما عنده في نصاب ولا حول بل ان نصابا استقبل حوكه به حوكه  
ورداه والا فلا شيء فيه وصير اليه وهو ان يستفيد من حطب النصاب الذي عنده وقد  
العقد عليه الحول سبب مستقبل بل ان يكون عنده اربعون من العنق مضى عليها  
بعض الحول فيشترى او تهب ما به هذا يجب فيه الركاه حتى يرضى عليه حوله في وقت  
المشترى ولا يهاب وبه قال الشافعي واسحق والنووي وعبد الصم ويطلق حول النصاب  
الاول وهو قول عثمان وان عباس والحسن المصري والوري والحسن بن صالح قال في المعنى  
وهو قول مالك في الساميه وفي الساميه المسله ذات صور منها ادا كان له خمس وعشرون  
ناقه فولدت عنده من الحول احدى عشر منها ثم حول الامام فانه يحب فيها سب  
ليون وهذا اتفاق من الامه وكذا ان كان له اربعون بقرة فولدت كلها من الحول فم  
حولها يحب فيها ميسان ومنها ادا كان له اربعون من العنق فولدت من الحول احدى  
وبما ينتم الحول على الامهات يحب فيها سمان كما ذكرنا ولذا لو ملكا بسبب اخر عندهما  
على ما يقرر وكذا ادا كان له نصاب دراهم او دنانير فملك نصابا اخر في اثنا حوله ثم  
حال حول النصاب الاول فانه يحب ركاه النصابين وايضا على ان لا يملك لا يضم الى البقر  
والغنم ولا بعضها الى بعض الا ان يكون للبحار وكذا لا يضم الساميه الى الدراهم والديناير  
ولا يضمن الى الساميه ولا يجمعوا ما روى الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من استفاد مالا فلا رداه عليه حتى يحول عليه الحول وما روى  
عمر وانس وعائشه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا رداه في مال حتى يحول عليه الحول واه  
الترمذي ولا يملك الضم السبعة كانه متى ملك مقصودا كان اصلا في السببية فلو ضمه  
الى ما عنده بصرى بجمع كونه اصلا فمودى الى الناقض ولما ما رواه الترمذي انه  
صلى الله عليه وسلم قال ان من استند سهر او دون فيه رداه امواله فليحرب بعد ذلك  
ولا رداه فيه حتى يحرق رأس الشجر فالحسن الذي سبط الى الفرج روله الترمذي بمعناه  
وقيل انه موافق على عثمان رضي الله عنه وفي الخط وغيره وكان المستفاد يكثر وجوده  
لكثر اسبابه كغله المستغلات واجرم العول والصناعات والحرالاملاك وغيره من الخيارات  
وكذا لنصاب ولا يهاب وغير ذلك من الاسباب فلو سبط لكل مستفاد حول  
على حدة ادى الى العسر والنجس وراعاها ابتداء الحول واسبابه وبدوم الحرج والشدة الى

الى اخر العزم يحب سبي الى عدم الامان فصار كالاولاد ولا رباح وزمان السبق الحسن  
وفي النافع كما علم من رعاها الحول لكل مستفاد الا حرج عظيم لا سيما ادا كان النصاب  
دراهم وهو صاحب غله يستفاد كل يوم حاقا او دانقن واشترط الحول للسير  
وهذا يصير فيعود على موضوعه بالنقص وفي المبسوط الصم في حلال الحول  
بالعلة التي بها يضم في ابتداء الحول وصم بعض المال الى بعض المالك النصاب في ابتداء  
الحول بعلة المحاشيه والمخسبيه هي العلة للضم للمولد فلذا في حلال الحول فلو كان  
هداهما يسرى بطله المولد لكان الاول ان يسرى الى الجاد بعد الحول ليقدر الركاه  
في الاصل ثم ما بعد النصاب الاول سنا على النصاب الاول وسع له حتى يقطع استرطاط  
النصاب فلذا انما صار الحول وجعل حوكه الحول على الاصل حوكه ناعلى السبع فصار  
المعادن وعند اختلاف الحطب لا يضمها لولا ما موجود في اول الحول لا يضم كما  
اذا وجدت في اسبابه وهذا اذا ضم في النصاب وهو السبب في الحول اولى لا يشرط  
سائه ادا كان له ما ساد درهم مضى عليها نصف الحول فوهب له ما به اخرى فان  
الركاه يحب فيها ادا لم حولها فلو كان المان لما وجب في المايه شي اذا ضمناها الى الماسن  
في اصل الوجوب ففي وفيه اولى وكان افراد كل جزء من المستفاد للحول يصى الى  
اختلاف اوقاف الواجب والحاجة الى ضبط مواقيت الوجوب ومعرفة قدر الوا  
امر مهمتر وفي افراد كل ملك الحول والكتاب القدر السبع من الربع والخم والعشر وعشر  
العشر في كل يوم وسبعة ما لا يخفى من الراجح الذي لا يمكن حله وما جعل علم في الدين من  
حرج وقد اعتبر السبع ذلك ما كان غير الجنس فمادون خمس وعشرين من الابل  
والحواس عن حرس من عم الاول ان فيه عند الرحمن من زيد من اسلم وهو ضعف في الحركه  
ضعف على من للمدني وان حننل وغيرها وهو موقوف على من عم ولا يصح رفعه وقد ايضا  
بقية وفي حرس من حسن بن سياه قال الدرا قطني ضعف وفي حرس عايشه حارثه  
ان محمد قال احمد ليس بشي وقال يحيى ليس بشفه ولو ثبت لما كان مخالفا للمذهب لان حول  
الاصول حول للرباه حراما قالوا في الاولاد ولا رباح والرباه في الدين والسبب في الجامع  
اذا كان له الف درهم واربعون من الغنم او خمس من الابل الساميه فادى رداها بغير  
ملعها بالف فتم الحول على الف الذي كان عنده لا يضم اليه الف الذي لم حول

جـ



عندنا جنفة وعندنا نضر وكذا لو باعها بعد ونوى الجاه فيه لا نضر العبد ولا  
منه ولو نوى الخدم في البعد ثم باعه نضر المثل الى الف هكذا في الحر ولو في الجاه  
لو نوى في العبد الخدمه ثم باعه لخلعوا فيه وجه النضر ان يتد للخدمة فيه صار  
بحال لا يجب فيه الركاه وط من انه مال اخر وود زكاته ولا رداه اصله ولو باعها بعد  
للخدمة ثم باعه نضر ثمند وكذا لو حباها علوفه او اسامها نضر كل من النضر بتمام اصل  
هو مال الركاه ولد الودان لم غم وابل فباع العنم بابل وحال الحول على ابل الى عيب  
عنده لا نضر الا بل الى عيب هي من العنم الى ابل الا الى عيبه وعندهما نضر ولو كان  
عنده دمانه واموال الجاه فهي كالدراهم في اختلاف وجه قولها ان عليه النضر  
للجنسية عندنا وقد حذب فسد المعلول وهو النضر علما بالعله كما اذا جعلها  
علوفه ثم باعها وصار كمن الطعام المحسور وعن الارض العشرية بعد ادا عشرها  
وعن الارض الحرجه بعد ادا خراجها وعن احد بعد ادا فطرته وله ان يبيعها فامر  
معام عنها لانه بدلها وقد ادى زكاتها في الحول فلو ضمها الى ما عنده من المصاب  
وادى زكاته يكون موديا رداه مال واحد في العام من ومن وقد قال صلى الله عليه وسلم  
لا شيء في الصدقة بخلاف من الطعام المحسور لانه سبب الوجوب الارض النامية  
حقيقه لا الخارج فاختلف السبب وبخلاف من الارض التي اخذ عشر الخارج منها  
لان محل الوجوب الخارج لا الارض وسبب وجوب الخراج الارض النامية حكما وبخلاف  
من العبد الذي ادى فطرته لان محل وجوب الفطره دمه المولى لا العبد بدليل انه لو هلك  
بعد وجوب صدقة الفطره لا سقط ولو هلك بعد وجوب الركاه لا سقط باختلاف السبب  
ولا يعلق للماله في صدقة الفطر بدليل وجوبها على الارواح وسبب وجوبها راس يوجه  
ويعلق على وجه المال فالصم لا يودي الى النضر باختلاف المعلول لان العسر يفارق  
الركاه حتى لا يسترط فيه الملك ولا المالك حتى وحده العشر في ارض الوقف والمخائب  
مع اسفا وفتوب الركاه في ابل والبقر السائمه الموقوفه واسفا وجوب الركاه قلت  
في نضر من احد بعد اخراج فطرته بظرفان الاصحاب لم يوجبوا صدقة الفطر في  
عبد الجاه وعللوا بالنسبة في الصدقة واذا اختلف السبب لا سأل بالي باليه والجاه  
في الخطا والحاصل ان نظرنا الى اختلاف السبب منعنا ان نجزم فيهم الركاه وصدقة

الفطر وان لم ينظر الى ذلك منعنا ان لا نضر عنهم بعد اخراج الفطر ويمكن ان يجاب  
بان النضر في المثل مع اختلاف السبب فهو اربل درجة والعن منجه في الركاه  
وصدقة الفطر في عبد الجاه فان القصاص والدية فانه لا يجمع بينهما بخلاف الدية  
والجاه في مثل الخطا لان المستحق يختلف مع اختلاف سبب وجوبها ثم ان بمن  
السوايم التي ادب رباها ادا لم ينظر الى المصاب الذي عنده على قول ابي حنيفة  
بحال نصا ما اخراها اسفا فاعاله اغرما لهبه او لا رث او غير ذلك فضا الى اقربها  
حوله لانه انفع للفقراء بغير العروض به ولا نه ادا لم حول الاصل وهو اوب بصار  
النضر مستحقا لانه وان حكم الاصل ولا استحقا فيه ولا استحقا في الاخر بخلاف  
الاولاد والارواح حسب نضر الى اصلها ولا يراعي القرب لان الاتصال بالذات اولى  
من القرب فان قل عليه الصم عبد لم الجنس يدون الولد منعنا ان يراعي فيها القرب  
احتياط لا امر الفقهاء فلم في غيرها فليس اذ ينطقه الاتصال فيها وللجنسية وجوب  
فيها ايضا فالولد ان لم يكن عليه مستقل صلح ان يكون رجحا قال جمهور لا يرى  
ان احد المالكين لو كان جارية قيمتها الف تصارت تساوي العن ثم حبل الحول  
على المال فان الركاه لا تصرف الى ذلك المال وان كان امرها حوله لا مالو صمناها  
اليه فان عليه ان يودي زكوه نصف الجارية في نصف السنة والنصف الاخر بعد سنته  
اشهر وهذا محال فاداب هذا في الركاه المصلحة بدت في المفصلة لانه ثابت  
مستقل والصم مستحق فيها فلا يعتبر باله تفصال فروع ادا وجبت الركاه في  
السائمه ثم باعها صاحبها فقدم بعد عندنا وفي جوامع الفقهاء وحرانه الا بل باعها بخرم  
المصدق ان شا اخذ الفرضه من المشتري وان شا اخذ القمه من البايع ولو فرقا  
لم يخذ من المشتري وفي جوامع الفقهاء لو باع السائمه ثم حضر الساعي فان لم يفرقا  
قليل بعناه ان لم يسقطه المشتري اخذ الركاه من العن ورجح المشتري على البايع حصتها  
من العن وان امر فاصن البايع وفي المبسوط والجامع ادا حضر بعد اية من القياس  
ان يخذ الصدقة من البايع ولا يسأل له على المشتري في عن السائمه لانه ملكه المشتري  
ولا رداه عليه لكر البايع نضر قدر الركاه لا ملافة فالسبع بعد الوجوب كسع الجاني لكن  
استحسن ان حضر قبل الامراء ان شا اخذها من البايع وان شا اخذها من المشتري

ب

ك



ورج المشرك حصتها على البائع وبعد الفراق باخذها من البائع لان العاقل احلفوا  
في ذوالملك المبيع قبل الفراق للحديث والساعي مجتهد ان يشاهد بظاهر الحديث  
فلقد من العن وان شاء العسر المبيع من بلا نفسه فاخذ من البائع وروى محمد بن سماعه  
عن محمد بن العن لعل اما شئيد لاها مدخل في ضمان المشترك ويخرج بد ضمان البائع  
والجمله وان مات بافله للضمان للمشتري حقها في حق غيرها بدليل الاستحقاق  
بخلاف ما لو باع الطعام قبل اداعته حيث باخذ المصدق من العن بعد الفراق  
وبعد الفل ورجع المشترك على البائع حصته من الممن وفي البديع قبل الفراق وبعده  
ان شاء اخذه من المشترك وان شاء من البائع ولو ماتت لو خد من يده من غيره وصيه وفي  
المعنى ليس للساعي نسخ سعة قال ابو الخطاب سوا فلتا سعلق العن او بالذمة  
قال ابو الرهاب هذا قال الحسن والورى والا وراعي واللت وما لك والى ليس  
للساعي بعض السع الا اذا امتنع من اداها بعض السع فدر الرهاب وقال الشافعي  
لا يصح سعة في احد فليكن ان فلتا سعلق العن فقباع ما لا يملكه وان فلتا بالذمة فقد  
الرهاب مريض بها وسع الرهن كحوز والصحيح ان الرهاب سعلق العن على الحد يكتفى  
المضارب والشريك وبصر الفهر اشركا في العن حتى لو حال على المصاب حول فان كان  
بحب فيه الرهاب لا هم فلكوا قدر الفرض ففصل المصاب روى التوري في المسئلة اربعة  
اقوال الصحيح انها سعلق العن فعلق الشريك وليس هذا باطل من جهة من  
لحدتها انه سفي ان لا يجوز دفع الرهاب من مال اخر الحكم في المال المشترك والوجه الثاني  
ينبغي ان لا يجب على المالك ضمان قدر الرهاب لو كان شرطا لا بالعدي لان القاعدة ان ما  
هلك من المال المشترك هلك على الشريك وما بقي سفي على الشريك والقول الثاني سعلق  
علق الرهن ولا يصح لان حكم الرهن لا يسقطون التسليم الى الممن والرهن لا يكون  
على دين ولا دين على المالك والمالك تعلق ارض الخناسة وهو باطل بالعبد الخاني اذا  
هلك بعد الاكتم من الدفع بالجارية والرابع سعلق بالذمة وهو القدم وبه قالت الطائفة  
ولنا انه صلى الله عليه وسلم روى عن ساع النمار حتى سددوا صلاحها وما بعد الغاية بخلاف  
لما قبلها وهو عام فما يجب فيه الرهاب وما لا يجب وفي عن ساع الحب حتى يشتد روح  
العنب حتى يسود وهما ما يجب فيه الرهاب وفي المبسوط والجامع استدلالا بآبنا

ف

حدث حكيم بن حزام رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع اليه  
دنانيرا واهم ان يسري به الضحية فاشترى ثيابه بالدنانير ثم باعها بدنانير فاشترى  
ثيابه بدنانير فاشاء ودنانير فدعاه ان يبارك له في ثيابه روى ابو داود وروى حديث  
ابن حصن عن نسخ من اهل المدينة عن حكيم بن حزام ورواه الرمدى من حديث ابي  
حصن عن حكيم بن حزام عن حكيم قال الرمدى لا تعرفه الا من هذا الوجه وحديث  
خرو عن عاصم بن ابي الجور البارقي ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه ديناراً اشترى  
له به الضحية او ثيابه فاشترى له به ثيابه فباع احداها بدنانير فاشاء بدنانير وثنائه  
فدعاه بالبركة في سعة فحان لو اشترى الرهاب لم يرح فيه روى ابو داود والرمدي  
في السوع وان ماله في المحطام فله حوز النبي صلى الله عليه وسلم سعة الضحية بعد  
تعلق حق الفقراء بها وذلك ان تعلق حق الفقراء بالمال لا يمنع جواز البيع وفي جواز بيع  
المدينة والوجه والضحية خلاف اني يوسف ذكر في مسائل الجامع والمعنى فيه  
ان صح السع بعد الملك والعدرة على التسليم وملكه ما في ملكه بعد رهاب الرهاب فيه  
ولاد ادرية على التسليم لقيام ملكه وبه وصار مع العبد الخاني وسع الرهبة المسيرة بالذمة  
خلاف مع العبد المديون اذا الرقيق ثمة بالدين وفي الاستحبابي الحقون المتعلقة بالمال  
على مراتب بلحق على المالك في الملك كالكراه حتى ان كان خلاقا على المالك لا يجب  
فيه الرهاب كسوايم الوقف وللخل المسبلة او فان ماله من غير اهل الرخاء وهو هلك  
المال بعد وجوبها سقط لان الحق كان فيه فيملك بهلكه وهو قول الورى وما لك  
واسحق واسهر الرواسن عن بن حنبل وهو الصحيح فانه من عمة في شرح الهداية  
وقد تقدم وحق على المالك بسبب الملك المبيع وصدقة الفطر والضحية  
حتى انه لو وجب عليه الحج ما كان مؤثرا عند خروج اهل ملكه فلم يرح حتى ذهب ماله  
لا سقط عنه الحج وكذا صدقة الفطر بعد طلوع الفجر من يوم الفطر ولذا لا ضحية  
بعد خروج ايام الضحية وحق يجب في الملك على اعتبار المالك كاجير والمخمس  
ويرد عليهم في جوارف سعة السع في قدر الرهاب قبل الفراق يكون لزوم البيع قبله لعل  
فيه وان الساعي يهرله المجتهد في الخلف من عدم حوازه بعد الفراق او المقل  
بل سفي ان يجوز له سعة في قدر الرهاب من غير قد فان سعة قدر الرهاب مخلف في حوائج

س



وقد رآها ان لا يجوز على قول الشافعي والجواب عنه من وجهين احدهما ان حمار المجلس  
 ورد فيه اصح مما ان يعبر بخلاف منع مع الرهاه والوجه الثاني ان الخلاف في حمار  
 المجلس باب في الصدر الاول فلان خلافا معتبرا ولا كذا مع مال الرهاه ولا مع من  
 ماخر وهذا الوجه سمعته من شيخنا الامام العلامة فاصح القضاء صدر الدرر رحمه  
 الله عليه مسئله استبدال مال الرهاه بمال الرهاه لا يكون استهلاكا وبحول الرهاه  
 الى المدرك وبني على الحول واستبدال مال الرهاه بمال الرهاه اسم هلاك فضمن  
 ودر الرهاه واستبدال السامه بحسبها او غير حسمها اسم هلاك عندنا وقال زفر  
 وما لك ان استبدل السامه بحسبها يكون استهلاكا وبني على حوله ان لم ينص  
 السامه عن النصاب وقاله بن جنبل وغير حسمها لا يبيح الا ان يكون قارفا فلهذا السامه  
 ما اعطى قاله مالك وقال بن وهب بن مكي في غير الحسم ايضا سدا للدر بعد قال  
 في منع الشافعي الشافعي في الحسم وغيره في المعدن والمواشي وفي الحرير وقال الشافعي  
 في العدم لا يقطع حكم الحول بمال لتمام المدرك فلما المال الاول لم يحل عليه الحول  
 ونظرت المالكه الى قسمه المال وهو باطل لوجوه ثلثة احدها عدم بلوغ النصاب  
 متهما بها اذ امك ربعا من المال مساوي ما في درهم لا يحب فيها الرهاه باعتبار الماليه  
 بالنه لو ملك لومك اربعين من الغنم وهي تساوي مائه درهم ففها الرهاه  
 واستبدال مال الرهاه بمال الرهاه لم يحل لغيره اذ المال لا يحصل الا بالمبادله والنجاة  
 وذلك ما دون فيه والوجوب باعتبار الماليه وجميع انواع النجاة كنوع واحد  
 في حق الماليه ولهذا يصير البعض الى البعض في حيل النصاب ولا يستبدل بغيره من الرهاه  
 استهلاك خروجه عن حمله الرهاه بخلاف سايره اذ المال لا يحصل عنها فلا حاجة الى الصرف  
 لحصل النما ولا يعبر فيها بالماليه وانما يعبر فيها بالعدد والصورة فبان الحول متعلقا بالصورة  
 دون الماليه فان الثاني ابي غير الاول في الصلوة والتعلق في كل موضع حارفة الاستبدال  
 بصم العايش دون السير واختلفوا في الفرق بين العايش والسير وعرف في موضعه  
 والفتاح مضمون وان لم يعلم انه استهلاك وعن ابي يوسف اذ لم يعلم الاضطرار لا يفرق  
 بين من العلم قال الصدر الشهيد وما قاله صحيح اذ وجوب الضمان امر بينه وبين الله تعالى  
 فحسم الشافعي العلم اذ اعاد اليه قدم مله بعد وجوب الضمان عليه استهلاكا هو مضمون

ك

من الضمان وان عاد بسبب اخره بطل ضمانه قوله قال والرهاه عند ابي حنيفة  
 واني يوسف في النصاب دون العفو وفي المبسوط والمجسط قال واذا كان المال مشتتلا  
 على النصاب والوقص يحول المالك من الوقص دون النصاب عندهما وفي كسب الشافعيه  
 كالمهدب ونحوه هل الاوقاص عفو ولا وفي كسب المالكه كالذخر ونحوها وكذا في المعنى  
 للحامله وهو لا وجه اذ في كونه عفو الخلاف قال ابو بكر بن المدر في الاستسراف هو  
 قول الشعبي والوري والحسن بن صالح ومالك والشافعي واسحق وابو يور واني يوسف  
 ومحمد وقول الشراهل العلم بلسبب الخطا في قول محمد ولذا قاله العبدرك  
 وفي الذخر الوقص لا شيء فيه وقال سنده في الطرار المالك والشافعي في يعلق الرهاه بالوقص  
 فلو كان والاصح عند الشافعيه والمالكه يعلقها بالنصاب دون الوقص وهذا نصه في  
 العدم والنزبه للجرده وقال في الوطى من كسبه للجرده يعلق بالجميع وقال في المعنى  
 للحامله يعلق بالنصاب دون الوقص عند اصحابنا وقال محمد ورقتس يعلق بها  
 لصحابنا ابى بكر الصديق رضي الله عنه دله البخاري في الا بل اذ ابلغ خمسا وعشرين  
 الى خمس وثلثين يسبحض ابى فاد ابلغت شتا وثلثين الى خمس واربعين يسبحض ابون ابي  
 وقد يدر مد الوجوب الى ذلك فدل على انه غير خال عنه وفي الشافعي هل اربعين شاه شاه  
 الى مائه وعشرين رواه ابو داود واحمد والترمذي وقال حديث حسن ولا الرهاه يعلق  
 بالمالك النامي وهو موجود في الوقص فلا يلحقه من الوجوب ولا بها وجبت سدا للنفه وهي لا  
 تحس بعض المال دون بعض فصار للشهاد ونصاب السرقة وقيل الواحد جماعة عدا والقراه  
 في الصلاه على الاصح وحامات العبد المدبر وامر الولد والحاسه وجمع المدرات وكما لو اسفا  
 الفا فاضل بالاف حولي فهلك الف تركي خمسمائه وكما لو اخلط الاربعون من الغنم بعد  
 الحول مائة من ابي او مجنون او افر او اشترى اربعين شاه فاخلطت مائة من شاه حولى  
 فهلك اربعون بحسب شاه اتفاقا للجمهور وقوله صلى الله عليه وسلم اذ ارادت الغنم  
 على ثلث مائه مائة شاه شاه لم تلس فيها شيء حتى يبلغ مائه للحرب يوله احمد وابو  
 داود والترمذي وقال حديث حسن ودلوا بالفرج في حرب فله ادب في الاوقاص  
 لشي فقال وساسال النبي صلى الله عليه وسلم فسماله فقال لا وروى القاضي ابو يعلى  
 وابو اسحق الشيرازي في كتابهما انه صلى الله عليه وسلم قال في خمس من الا بل شاه ولا شيء







فجعل سكي ونقول بحشده انهم يقولون ما عليك من التبعات فوق مالك فكذلك كراهه من  
من مال سيبا وكذلك ما يوحى من الرجل في الخنا باب ادا بوى به عن ركوبه وعينه عند الدفع  
بحربه على هذه الطريقة قال الشيخ وهو الاصح وفي البسوط من لم يورده ربه سبب في  
عشر الخواص ثم باب لم يوحى بها العذر حانه امام العدل لا يجري عليه حكم الامام وعليه  
ان يورده فيما بينه وبين الله تعالى لان الحق قد لزمه بغير سببه فلا سقط عنه كمال اموال الباطنة  
فلون الحد اليه ومن اسلم في دار الحرب واقام بها سبب فان عرف وجوب الرضا عليه فلم  
يودها لم يخرج السالم يوحى بها لانه لم يدخل تحت حمانه الامام الذي يفتي باديها فيما بينه  
وبين الله تعالى وان لم يعلم بوجوبها عليه لم يحتجب عليه اداؤها خلافا لفرس ومالك والشافعي  
وابن يورده من المدر عن ابي حنيفة انهم قالوا لا رضاء عليه فيما مضى من غير فصل ولا خطا في  
الفصل وحده فلو لم ير العمل بانه في اسقاط الامام لا في اسقاط الواجب لم يقرر سببه ووجه  
قول علمائنا وهو استحسان ان يوجه الخطاب موقوف على اللوع او دلالة ولم يوحى  
واحد منهما اذ الخطاب غير ساغ في دار الحرب لغير السوء مقام الوصول اليه وذكر  
ان تسمية وصاحب المغني ان الخواص والبقاه ادا اخذوا الرضا احزاب عن صاحبها  
امضاها لوجوبها او ضمها قال ابو صالح سالت سعد بن ابي وقاص عن عمرو بن ابي  
سعد الخدرى وامامهم وسلمه من الكوع وانما فعلت هذا السلطان بضع ما يورده  
اذا دفع اليهم رذائهم فقالوا انهم عن عثمان سالت عن مصدر من الرضا ومصدر من الخواص  
فقال اني انما دفعت احزابك وهو قول الحسن والسعي والحق في محمد بن علي واسئل  
والشافعي مما رده الماوردي ادا كان عادلا في قسمتها وان كان جارا فمما لم يرد دفعها اليه  
وقال مالك ان الجاهل اجرا وان حلف اليه بخمار المرزوم ومثله عن سائر وعبد بن  
عمرو وطاوس والورى لما حدث بن مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال  
سئلون بعدى انه وامور سكر ذهابا لوالا رسول الله فاما ما قال يورده الحق الذي  
عليكم مسفق عليه وعن ابي جعفر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ورجل يسأله  
فقال ارايت ان علينا امرا بمعونا حقنا وسالونا نعمهم قال اسعوا واطيعوا فانما عليهم  
ما حملوا وعليكم ما حملتم رواه مسلم والرمي وعن بن عمر اذ فغوها الى من غلب وعن  
ابن عمر عن انصار سالت فقالوا اننا ولا نعلمون من واهل السام نعلمون من

فالى من يدفع رضاء اموالنا قال الى من علم ذكره من سببه لئلا يحوط في الرضا والعشر  
اعادها وهذا الخلاف من متر على عاصم الخواص ما في ربه وعصره ام متر على عاصم اهل  
العدل فانه يحشرها نانيا لا خلاف لان القبط حاض في حربه من عليه ماله قوله  
وليس على الرضا من بني تغلب في سببه في وعلى المراه فيها ما على الرجل منهم اذ بلغ  
معاذ بن ابي لهب فيها الرضا على المسلم وقال رقة في على المراه ايضا وهو رواه الحسن  
عن ابن حنفية قال الكرخي انه افسس كانه حربه حقه وحكم العشر مضاعفا على صبيانهم  
لانه مونه وهم نصارى العرب كانوا يهرب الروم من يملكون فيهم وان لم يغسلوا جميع  
شرايعهم في حكمهم حكم النصارى قال الله تعالى ومن يولهم منكرا فانه منهم وقال بن عباس في  
نصارى بني تغلب انهم لم يملكونوا منهم الا بالولاية كانوا منهم قال ذلك حسن قال على  
رضي الله عنه انهم لم يملكونوا من النصارى الا بشرب الخمر وقال صلى الله عليه وسلم  
لعدي من حاتم حن حاه فقال صلى الله عليه وسلم ما نترك الا ان يقول لا اله الا الله  
فقال ان لا ديننا فقال صلى الله عليه وسلم انا اعلم به منك الست ولو شئت انا نعم  
قال الست فاذ لم يراع قال نعم قال فان ذلك لا يحل في حنبل فبسبه الى صنف من النصارى  
مع اخباره انه غير متمسك به بلخذه المراء وهو ربح العنة والغنية غني مباحة في دار النصارى  
مسب بذلك ان يحل في تغلب لذين النصارى نوح ان يكون حكمهم حكم النصارى وان يملكونوا  
اهل باب خنيد يجب اخذ الخبر منهم قال الشيخ ابو بكر الرازي في روى اخباركم عن  
امه السلف في ضعف الصدقة عليهم في اموالهم على ما يوحى من المسلمين قال وهو قول  
اهل العراق وهو قول الورى والشافعي ولا يحفظ عن مالك فهم قال وعن داود بن ابراهيم  
عن عمارة بن العمان انه قال لعمري الخطاب رضي الله عنه ما امر المؤمنين ان يغلب  
من علمت شوكتهم وهربا زالا الحد وقال طاهر واعلمك الحدوا استدت مونتهم فضا لهم عمر  
على ان لا يغسوا اولادهم في النصارى اى المعجوديه وان يصاعف عليهم الصدقة وان  
عمارة يقول قد فعلوا فلا عهد لهم قال وهذا خبر مسنفض عن اهل الكوفة قلت  
وورد ذكره من نحوه النسا في كتاب الاموال من طرق في عن داود بن ابراهيم قال  
صلحت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن بني تغلب بعد ما قطعوا الفرات وارادوا الخروج  
بالرور على ان لا يصغوا اصسا ولا يكرهوا على دينهم وعلى ان عليهم العشر مضاعفا وان



داود يقول ليس لي ولد دمه ورسغوا في دينهم وفنه عن داود عن عباد بن  
النعمان عن عمر بن الخطاب وعن السفيان بن عيينة عن عمار بن  
عمران بن عمرو اولادهم قالوا واذك سائر امواهم من المواسي والارضين في كل  
خمسة من كل ثمانين وكذا البقر والغنم ويلون فيما يستند السماء عيران وما سقى  
بالغريب والدالة عسرو في المبسوط والجامع الصغير لغاضي حان وغيرها من كتب الفقه  
عروا هذا الصلح الى كردوس والصحيح ما ذكره الرازي في النساء عن علي رضي الله عنه  
انه قال ليس لي ولد مني بعلب لا فليس المعاملة منهم ولا سمن الدرية لاني لمست الحجاب  
منهم ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينصروا اولادهم اذ ارادوا  
السلام وعن احمد بن عطاء الكوفي قال سمعت ابا عبد الله كاهن محمد بن الحسن اذ  
اقل الرشيد فقام الناس كلام الامام الحسن فانه لم يعرفه وكان الحسن بن زياد يقول  
القات على محمد بن الحسن قال الرشيد سرام حرج الاذن فقام محمد بن الحسن فخرج اصحابه  
مخرج وهو طيب النفس مسرورا وقال لصحابه قال لي مالك لم يعرف مع الناس قال  
قلت له ان اخرج عن الطبقة التي جعلني فيها انك اهلي للعالم فقلت ان اخرج الى  
طبقة الخوارج التي هي خارجة منه وان انك صلى الله عليه وسلم قال في احسان يميل  
له الاحمال فاما فينبوا مقعد من النار وانه انما اراد بذلك العلماء من قاموا لحق الخوارج  
واعزاز الملك فهو هيبه للعدو ومن هذا مباحا للسنة التي عنك احدث في هورس  
لكرم وشرف الدين قال صدف ما محمد شاورني فقال ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
صالح ليس بعلب على ان لا يصروا اولادهم وقد نصروا ابناهم وحلت بذلك دماؤهم  
فامرني بالسنة اذ لم يزل لك هم عمار وانك عك وكان من العلم ما لا حفا عليك  
وحدثت السنن بذلك فهدا صلي من الخلفاء بعده ولا شيء يجل في ذلك وكشفت  
العبر ورايك اعلى قال ونحن نجرهم على نجرهم ان شاء الله تعالى ان الله امر به  
بالمشورة وكان شاورني امرهم نزل حرم يوسف لله ولكن عليك بالعدل والله  
اكبر وامر بذلك اصحابك وقد اريت كل شيء بفرقة على اصحابك قال فخرج له حال لم ير  
مخوفة وذكر النساء في كتاب الاموال ان يكون في اموال نسائهم وصبيانهم مثل ما يوجد  
في اموالهم وعزاه الى اهل الجاهلية ان لا يعاملوا معاملة الركا بسواهم وجت على نسائهم

دون صبيانهم في طاهر الرواية كما في الركا للحققة الا انها حرمه في حقنا وهذا لا يوضع  
موضع الركا بل يوضع الخراج والحرية ولهذا يسقط اذا اسلموا الى الحرية قوله  
وان هلك المال بعد وجوب الركا سقطت الركا عنه وبه قال النوري وابو بصير وروا  
عن احمد وداود المرمنعها وقال مالك اذا امر الركا عن ملكه ليس له ان يفتقر فلفت  
في يده فلا يفرط سقطت الركا عنه والركا لا يفتقر في الماشية عنه قبل مجي  
الساعي فاذا هلكت فله فلا ضمان عليه والمكن من الادا ليس شرط الوجوب عندنا  
وبه قال من قبل وفي طاهر الرواية قول احمد بضمن قبل المكن وبعد وعند الشافعي المكن  
شرط الوجوب وضمن اذا هلك بعد المكن وان استهلكه بعد وجوبها ضمنها بالاجماع  
وان هلك بعد طلب الفهر لا يضمن ولا يفتقر بعد طلب الساعي قال ابو الحسن الكرخي  
يضمن لعنه وقال ابو طاهر الدباس وابو سهل الرحامي لا يضمن وفي المبسوط الاول  
قول الرافعي ومساخنا يقولون لا يضمن وهو الاصح وفي المفيد والمزيد هو الصحيح  
قال في المحيط عليه عامه المشايخ وفي البدائع ومساخنا عاورا النهر قالوا لا يضمن وهو  
الاصح وفي المبسوط والبدائع فقد قال في الكتاب اذا حبسها بعد ما وحيث على الركا حتى  
ما تب لم يضمنها وليس مراد منعه من الحلف والمماثلة استهلاك بل مراد منعه  
من الساعي ووجه انه لم يفوت على احد هذا الحس فلا بد ان يصير ضامنا وله راي  
في اخبار محل الادا ان شأ من هذه السامه وان شأ من سامه اخرى واشترى شاة ونحوها  
ودفعها اليه اجماعا او قيمتها عندنا فانما حبس السامه لئلا يودي الى الحب من قبل اخر فلا  
يصير ضامنا فله قول الاصحاب لم يفوت مالا على احد ممنوع عند الشافعي  
فان الفقهاء يملكون قدر الركا محولا للحول قبل الدفع اليهم وينقل المورثهم عند هلك  
هذا ضعف جدا لان اربعة وعشرين نفسا من اهل مدينة او قرية او قبيلة مجهولون  
ومن لم يعرف لا يدفع المذكي رثته اليه كيف يكون حاله وكيف ينقل بموته الى ورثته وهذا  
ما له اصل في الشرع دفعه في ان يكون بينا وبينهم خلاف فاما ادلف المصاب بعد  
الحول لان المكن من الصرف الى اربعة وعشرين نفسا لا يحق ابداء المكن شرط الوجوب عند همر  
والهلاك قبل الوجوب لا يوجب الضمان ثم ان الشافعي قالوا بضمن بالادلة قبل المكن وشاؤوا  
لا يحق قبل المكن فقد اوجبوا الضمان قبل الوجوب وانفقوا على اية حب الضمان قبل الحول



قال النووي وان المنة غير المالك قبل المكن ولنا المكن شرط الوجوب ليرحب وكذا ان  
قلنا سئل بالمنة وان قلنا سئل بالعين اسفلت الى يده فليس من المنة شاة لا  
يجب عليه شاة بل قيمتها وقدرها بالدرهم او الدينار فلا يصح بدلها سئل الرباه في المنة  
فكانت سئل الى الدار فان قالوا السرى بها شاة قلنا ليركن بخلاف سئل الرباه الواجب عنده  
فلا يلزمه شاة قلنا فقرا لولا ان كان من المصائب قبل الملك لما حاز وطى الجارية  
الى هي للجبان نور وجوب الرباه كوطى الجارية المشتركة ولما حاز مع قدر الرباه ولا الدفع  
من محل الجحش فان قيل اسير يقولون حق الفقرا متعلق بالعين حتى اسقطتم الرباه هلاك النصاب  
ومتعلق بهم بها سفي ان منع الوطى لحاجة المحاسب في حق المولى لجباب الامار زكى  
الدين في المسبب فان كسب المحاسب بمولاه مداحصة والمولى رفته حقيقة بخلاف جارية  
الجبان فانه لا يمكن للفقرا مداوة رقبته بل الدفع الهم لمولاه لو كان مولا رقبته في رعم  
لفسد محاج المولى فيما اذا اشترى المحاسب روجه مولا له اذ ملكه رقبته روجه منع فكله  
اسدا ونظا والمولى في سبب ما شبهه من الملك دون حقيقته وحق الملك منع من المبدأ  
ولا منع القاد كونه في الجامع والهاديات والرهام احكامنا بالعبد الجاني اذ امانات يسقط الحق  
موته ومعوا الحكم فيما اذا احمق الطلب بالدفع او القذا فلم يفعل حتى هلك وقبل  
الطلب لم يمت عليه شي ونحن نفرض الهلاك فيما اذا لم يمنع واخرا دفع العبد مات العبد  
قبل سلبه وبالعبد المدبوز اذ امانات وبالدين المتعلق بالركة يسقط هلاكها وبالسهم  
الذي فيه السبعة اذ اصاب حرا وانما يصغر المودع بالمنع بعد الطلب لان الطلب بالرد  
الحال وطلب الشرع مطلق في الجران وقرينه للحاجة يدل على استحباب التحمل دون  
وجوبه ولهذا الواو اذ اها بعد سنين لم يكن قاضيا او بقول طلب السرى بالدفع الى من يجنبه  
المالك فصار له الوال المودع اذ دفع ودعي الى من شئت من عسدي فطلبها واحدهم شفعه  
لا يصح بالهلاك وفروا ان بالمنع في المودع صار مبدء يد نفسه لا يد مودعه فاذا ازال  
يدك الحلية بضمها كما اذ احدثها ثم الفرق بين الهالك ولا يستهلك من وجوه اولها  
انه يدر في الهلاك لعدم صنعه بخلاف الاستهلاك بانها ان صمان الاستهلاك ضمان معاوضة  
والتحصيل امر ارا الماد والى بالعصب ولا يستهلك فموضعه يقوم مقامه بالتعاقب  
الصمان بانه يستهلك على المودع والوصى والولى والشريك والمضارب كذا ههنا

واما لو سقطت الرباه بالاستهلاك لا سقطت بالوجوب وجوبها بفعله وقدرته على الداء  
من غير ان يوصل الحق الى مستحقه ولا اصل له في الشرع بخلاف الهلاك فاما ان  
الاستهلاك في العالم يكون المصلحة يعود اليه اما بادل او بانقاع اخر بخلاف الهلاك فاما ان  
ان حق الفقرا في العين هو الصحيح من مذهب الشافعي وبذلك علمه قوله صلى الله عليه وسلم  
ها تو اربع عشرة اموالا لله وقال صلى الله عليه وسلم في الربوة ربع العشر وقال المعاذ رضي الله عنه  
خذ من الابل الابل ومن البقر الدر وقال تعالى وفي اموالهم حق معلوم واداهلك المصائب يسقط  
حق الفقرا لان المال المشترك اذ اهلك ملكك على الشركة سابعها ان الاستهلاك حامية منه  
فواخذها بخلاف الهلاك فاما في ضمن المستهلك زجره عن عوده الى ماله بخلاف  
الهلاك فاستعها لوليرحم عليه الضمان في فصل الاستهلاك يعود الضرر الى الفقرا بفعله  
ولا ذلك الهلاك عا سرها لو دفنا الرباه في الاستهلاك بلزنا الضمان في الهلاك لمحق الهلاك  
في الاستهلاك فلزم فوات المصلحة في المصورين وسقوط الياه فيها ولا دليل العكس جادى بها  
ان احباب الرباه في هلاك المال نخل مقصود هلالا في مقصود هلالا هلالا الفقرا واعنا وهم في  
السؤال ودفع حلتهم بوجوه هلاك المال صار صاحبه فقرا لمحت حواسه فكيف يطلب حواسا  
غيره فاني عشرها حق الملك لحقيقته في الاستهلاك بعلطا على الجاني بخلاف الهلاك  
ثم الفرق بينهما وبين صدقة الفطر والحج والاضحية وحوها من وجوه الوجه الاول  
ان محل وجوبها بفسد حاله وبفسد باقية بعد هلاك المال والوجه الثاني ان محل  
الرباه غير محل صدقة الفطر والحج وحوها لانها سعلق بالمال النامي ولا ذلك غيرها في احباب  
الضمان بعد هلال المال احتلال بوضع الرباه دل على المرفقة اشتراط الحول فيها دون  
غيرها فاذا ان السبب باقيا فيها حارا ان سعلق لفا سببه بخلاف الرباه فان السبب فيها  
ملك المصاحب التامل النامي وقد هلك وقوله لان الواجب في المنة قلت قال النووي  
الصحيح ان الرباه سعلق بالعين على المذهب الجديد وفي هلاك بعض المصائب يسقط بقدره  
اعتبار البعض بالحق على ما عرفت قوله وان قدر الرباه على الحول وهو مالك  
للمصاحب حاز يعني في اول الحول واخره ولم يسقط فاما سببها في الاستهلاك في الحصر  
ببطله شروط وبه مال الحسن البصري والشافعي ومجاهد والحكر وان الى المولى وسعد بن جابر  
والزهري ولا زاعي والنوري والحسن بن حي والشافعي وابن حنبل واسحق وابو عبيد



والسعي واثبثوا وقال ربه وما لك وداود وابن المنذر كما يحور وحكي من المنذر  
 عنهم الكراهة وروى عن العسمر عن مالك حواز العجل قبل الجول باليمن المسير قال  
 ابن عبد الله بن السهر وحكي من المنذر عن المصري أنها كالمصلاة قبل الوقت للجمهور ما رواه  
 علي رضي الله عنه ان العباس رضي الله عنه سال رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 تحمل صدقة قبل ان يحل وخص له في ذلك رواه الخمسة الا النسائي قال النووي  
 اساءه حسن وفي رواية بحمل الدراهم وقال ابو داود رواه هشيم عن منصور بن  
 راذان عن الحسن بن الحسن بن مسلم الناعم عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث هشيم  
 اصح وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمرانا قد اخذنا زكاة العباس  
 العام الاول للعام رواه الريدي والدارقطني وقال القاضي عياض في الاطال حديث  
 مصوص انا نجلنا منه زكاة عامين قال وهو قول عامة الفقهاء وفيها اصحاب  
 الحديث ومن وافقهم من السلف لسبب والخرافا لما لك واللت وابن سيرين في الكل  
 وفي احكام الضمان المحدثي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العباس قد اسلفنا زكاة  
 ماله العام والعام الفصل قال النووي والجمع السني والاصحاب للعجل حديثي في  
 رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضي الله عنه على الصدقة فعمل  
 منع من حمل وحال من الوليد والعباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تنقم من  
 حمل الا انه كان فقرا فاعناه الله واما خالد فانكر بطلمون خالدا فدا حسن ادراعه  
 واعماه في سبل الله واما العباس فهي على ومثلها معهما قال باعمر اما سعت ان عمر  
 الرجل سنوا به رواه البخاري ومسلم والريدي سقم يعني نكر بلسر القاف وفتحها  
 في الماضي وبالحسن قاله سارج العبد فاضى الفضا يعني الدين من دفع العبد رجه لله  
 وقال الجوهرى يقال يقيم على الرجل اذا عبت عليه يعني اذا فعل من ماله ما لا يحب عليه  
 فلف سمع عما يحب عليه وقولنا سنوا به قبل مثل اسه وقبل مضمون اسه  
 وجمع على صنوان واصله في الحملين خرجا من اصل واحد وجه الدلالة على حواز بحمل  
 الدراهم انه صلى الله عليه وسلم كان قد استلف منه صدقة عامين للحاجة فصارت رعاها  
 عنده صلى الله عليه وسلم او انه طلب منهم بحمل زكواتهم اذ لا يظن بهم منع الزكاة  
 الواجبة ولهذا من انما كانت صدقة الطوع ورواية الحسن بن مسلم الصحيح انه مرسل

وهو عند الجماعة والاستمال على الشافعي لا نه لس من مراسل من السبب وانتصر  
 النووي له فقال بحج الشافعي بالمرسل اذا اعتضد باحد اربعة امور وهي ان يسد من جهة  
 اخرى او يسئل منها او يقول به احد الصحابة او الراعي العلامتي وجد واحد من هذه الاربعة  
 حار الا حلال به وقد اجمع في حديث علي الامور الاربعه فانه روى في الصحيحين معناه  
 من حديث ابي هريرة وروى ايضا مسندا ومتصلا وقال به من عمر فانه كان يهد صدقة  
 فطمع يوما ونوم من رواه البخاري وقال به اكثر العلماء كما ذكره الريدي وانه بحمل مال  
 بعد وجود سبب وجوبه فحوز بحمل الدين الموجب والظاهر والله بعد الجرح  
 قبل زهوق الروح وجرح صيد الحرم وصوم رمضان في حق المسافر والمريض والراهل في  
 المحيط والمسافر في المبسوط والصلاة في اول الوقت لان الوجوب سقر في اخر الوقت  
 وفي المحيط قد تحقق سبب الوجوب فترب عليه الوجوب الا انه لم يحتم عليه الا اذا  
 الحال حتى يحول عليه الحول بتيسر اعليه بخلاف الكفر قبل الجرح والحب والعجل الزكاة  
 قبل ملك الصاب وبحمل زكاة العلوقة قبل الاسامه لعدم سبب الوجوب في هذه  
 الامور كالمصلاة والصوم والحق قبل الوقت فان قبل سبب وجوب الحج البتة عند  
 ولهذا لا تنكر والسبب موجود قبل له الحج عبادة بدنية غير معقولة المعنى فلا يجوز  
 قبل وقته وهذا الجواب مستقيم في الصلاة والصوم ايضا بخلاف الزكاة فانها عبادة  
 مالية وهي معقولة المعنى وذكر في المبسوط للمسئلة مدركين احدهما ان حال الصاب  
 حصل الوجوب لا يستتبع شرائطه من ملك الصاب الحامل الثاني وحول الجول بلجل  
 فنه كما ذكر في المحيط والمدرل الثاني ان سبب الوجوب قد تحقق على ما تقدم وفي الزكاة  
 من الساعي في الصدقة الواجبة بدفعها يعني بعد الحول حتى لو هلك ما في يده سقطت الزكاة  
 عن المالك وفي الصدقة النافلة يده يد المالك حتى قبل الصاب بما في يده وفي الخفيد يصح  
 ثانيا عن المالك في الدفع وعن الفقهاء في القبض فالمرسل الي الفقير فهو في يده ما لك حرا  
 فاد اعجل للساعي خمسة عن مائتي درهم في يده وحال وهي في يد الساعي تحت الزكاة  
 استحسانا لما ذكرنا في القياس لا يحب لان خمسة يقع زكاة من وقت العجل ولهذا يشتر  
 فوض الصاب في اخر الحول وان استفاد خمسة قبل الحول وقعت الخمسة زكاة كل  
 درهم من خمسة عن نفسه وعن اربعة درهما وفي حوام الفقهاء عجل الفاعل لحداد

ت

ها

يعين



الفلاشي عليه غم وفي السابع قال في الاملا لا يمل النصاب مما في المصلحة ولا  
 عورده للعين زكاته وعليه ان يردّها الى صاحبها ولا يخذ منها ارباعا من الغنم  
 ووضع المسئلة في محمل من محاض عن خمس وعشرين من الابل وقال محمد بن باعها  
 المصدوق وهي باقية في يد المشرقي بعينها بل بها النصاب وجازت عن زكاته وان  
 املها المشرقي فلا ولدا ان اخذها بماله نفسه والنفها وفي ماوى الناطق لا يمل  
 النصاب مما في يد المصدوق عندنا في يوسف ومحمد بن محمد وفي السابع دفع زكاته  
 الى فقير عن اربعين شاه وحال على النافي لا يقع زكاه ولا يستردّها من الفقير ويكون  
 تطوعا وعلى هذا سائر النصب وفي الربادات ان كانت المساه في يد الامام والساعي  
 يستردّها وهو قول الشافعي وابن حنبل وان قال الفقير انها زكاه مجله مرجع  
 فيها عند الشافعي وعن ابن حنبل رواه اسان قال يوبى له مرجع سوا اعلم انها زكاه مجله  
 او لم يعلمه قال القاضي منهم هو المذهب عندى وقال ابو البركات هو طاهر المذهب  
 وقال بن حامد ان دفعها له الساعي استردّها بمثل حال وان دفعها له المالك في شقة  
 الامام لمسا انه دفع ماله الى الفقير على وجه القربة والعبادة لله تعالى وقدم ذلك  
 بوصوله الى الفقير فمع زكاه ولجه ان لم النصاب ونطوعا ان لم يصر فصار كما  
 اذا غير حال الفقير وان اطلق في الدفع وفي المفد والمريد يقع المجمل بقلوتو  
 وقوعة زكاه على حوكا في الحول **فسرع** قال في المعنى لا يجوز مجمل الزكاه قبل  
 ملك النصاب بالظلال علناه **فلسع** عند الشافعي لو اشترى عرضا للبخان مساوي  
 عشرين دراهم فجعل زكاه ما سن وحال الحول وهو مساوي ما سن بحرية المجمل  
 عن زكاته في الصحيح لان الاعشار عنه في العروض باخر الحول لكن هذا مخالف قوله  
 صلى الله عليه وسلم لا زكاه في مال حتى يحول عليه الحول ويجوز لسببه واكثر ذكره  
 في المحيط وغيره وفي المبسوط لم يرد على سنتين وقال الحسن البصري يجوز لملك  
 وقال بن شبرمه يجوز لسنتين واكثر كما قلنا وقال في المبسوط وقال في المبسوط  
 وقال الشافعي لا يجوز الا لسنة واحدة وفي المحيط وهو قول فرقت **كقول**  
 للشافعي فيه وانما هو واحد الوجهين لا صحابه فما زاد على السنة يشترط ان يفي بعد  
 المجمل نصاب ويصح المروري والسديحي والغزالي في الوسيط والجرجاني والشافعي

والبعدري الخوار لسنتين واكثر قال النووي ولو الى عشر سنين قال مالك  
 اشترى عرضا للبخان ما سن فجعل زكاه اربعه فحال الحول وهو مساوي اربع  
 مائه اجراه الجميع هذا هو المذهب وقيل في الريان وحقان السجاء وعند  
 احمد لا يجرى عن الزكاه دله في المعنى وفي جعلها عنه لسنتين رواه اسان قال في  
 لا يحلف في امه يجوز لملك سنتين وجهه قولنا ما بقدر من حدك العباس وفي  
 للسنة ولا في المال الباقي سببا لوجوب الزكاه في كل سنة مدلل وجوبه في كل سنة  
 واذا كان المال باقيا في يده وجوز عن نصب خلافا لفرع حتى لو ملك عسا من  
 الابل فجعل اربع شياء وم الحول على عشرين من الابل دفع المجمل زكاه الحول وعند  
 ربيع سبع مائة عن واحد عن الحسن لا غير حجتنا ان ملك النصاب ما هو سبب  
 انصاب واحد فهو سبب لصلب حتى لو ملك ما في درهم ودفعها الى الساعي  
 ثم ملك قبل الحول مائة الف درهم ودفع الما سان لها زكاه عن نفسها وعن مائة  
 الف درهم في الربادات قال في الحرير ولا النصاب الاول اصل وما رواه  
 تبع ولهذا يلحق في حول الاصل ويجعل المستفاد بالموجود في اول الحول لوجوب  
 الزكاه في الحول فكذا في حول المجمل وفي المرغني له حسن من الابل حوامل فجعل عنها  
 وعما في بطنها ما سن ثم حجب على ما لم يمسرها فاعله خمس حارز وان عجل عما عجل  
 في العام السابق لا يجوز فان قيل يعني ان يجوز عندنا في يوسف كجعل عشر النخل  
 قبل خروج ثمره كان الابل سبب النخل قبل له السبب الابل مع لفاح النخل ولم  
 يوجد خلاف النخل **فسرع** دله في المواد رجل عجل زكاه الف الف فقال  
 ان اصبحت الفا اخر قبل الحول فهي عنها ولا هي عن هذا الف للسنة البانته  
 لجره لانه يجوز له المجمل عن انها شافعي له ما سان عجل عنها خمسة الحول الثاني  
 فم الحول الاول ولم يمل المايتان ثم لم الحول الثاني وعنده ما سان امرجه لانه لم  
 يمل النصاب في ابد الحول الثاني **فسرع** له مائة وخمسة وسبعون درهما و  
 للبخان مساوي خمسة فصار في التوب عشر مائة درهم من الدراهم خمسة وم  
 الحول يسترد من المصدوق التوب ثلثه كيد ولم يملك المودى كله  
 زكاه وفي عن الفساوي رجل له الف عجل عشر مائة درهما فحال الحول وهكذا

ب  
 زكاه



وكتب ما سان عليه درهم واحد كانه اعطى عن كل مائتي درهم اربعة دراهم  
وفي كل مائتي درهم درهم فان هلكت مائة قبل الحول فلا شيء عليه لانه سن انه  
كانه زناه عليه في المائتين فان هلكت قبل الحول فلو كان خمسة من العشرين زناه  
المائتين وخمسة عشر منها بطوعا فان هلكت ما سان بعد الحول وكتب ما سان مائة فطرية اربعة  
فان هلكت المائتان قبل الحول فلا شيء عليه وهذا في عدة المعنى والمحيط والولو الحول له الف  
مض والف سود عجل خمسة وعشرين عن المض هلكت نفع عن السود وكذا ما العيسر ومثله  
في حوام الفقه ولما لو عجل عن المض هلكت ونفي نفع - الدنيا نراو عرض العاج  
او الدين كان ما عجل عن المائتين في رواية عن ابو يوسف ولو حال وهما في ملكه عند  
ضاع لخص المائتين كان ما عجل زناه ما بقي وعليه تمام ما بقي وهكذا في الدراهم والدنانير  
وفي حوام الفقه والوبرى لو كان الا اذا بعد الحول كان عاوى لهما حتى لو هلك المئوي عنه  
او استحق لا سقط الزناه الثاني خلاف المأه فان الرجل لو كان له اربعون من الغنم  
وحبس من الابل فحبل زناه لغيرهما وم الحول على الاخر لم يزل المحل زناه الباقي ذم المرغسان  
والعائني حوام الفقه وكذا في ما اذا كان له نصابان من الذهب والفضة فحبل زناه لغير  
نفسه لم استحق المحل عنه وم الحول لا يكون المحل عن الباقي وفي الحرير والوبرى لا يخلوا  
اما ان يحول المحل على المائتين جميعا او هلك لغيرهما ويحول على الاخر او يستحق لغيرهما اما اذا  
حال عليهما كان المحل عنهما وبعد لعوفي رواية الجامع لا يحاد الجنس بدليل كحل النصاب  
ما انضم فلو كان ما عجل عن الواحد كحوله الحول وفي رواية بوادر الى سلمان عن ابي  
يوسف وهي رواية عن ابي حنيفة ودر ابو عبد الله البخاري هذه الرواية في المناسك يكون  
المحل عاوى اذ حال عليهما والا اول اصح وان هلك لغيرهما وبقي الاخر وحال عليه كان المحل  
عن الباقي سواء كان الباقي هو الذي عجل عنه الزكاه او الذي لم يعجل عنه لانه انما عجلها عما  
يجب عليه كحوله الحول ولذا لو استحق لغيرهما فلو كان عاوى فلا يكون عن الباقي اذا  
نوى عن المسحوق لانه ادى زناه مال غيره فلا يوجب عن زناه ماله خلاف الهلال  
لانه لم يسن انه مال غيره وفي الحرير وان هلك لغيرهما قبل الحول نفع عن الباقي على الروا  
كحلاف الا اذا بعد الحول لانه نفع للمالك عن حواله فقرا فان مندا ولا حق لهم  
فل الحول حتى لو نوى عن العام عند التجمل ثم حديث زناه نفع المحل عنهما وبلغوا بعينه

عنه

وهي هذا العبد والمجارية والدرهم وجميع انواع العروض اذ اعيبر في الحول ماله وهي  
محمدة وكذا لو كان له الف عن الف من عجل زناه العين هلكت العين نفع المحل عن  
الدين ولو ادى بعد الحول عن العين فصاعدا نفع عن الدين وكذا العبد والمجارية في  
الحول وبعد ولو عجل زناه لغيرهما قبل الحول ثم مات الذي ادى زناه بعد الحول يودي  
نصف زناه الاخر على هذه الرواية وعلى رواية النوادر يودي زناه الثاني لها وفي حوام  
الفقه له ابل وغنم ادى ثمانية مائة الزكاه ولم ينو عن احد لهما فحبلها عن ايهما شأ مسله  
ذكرها في المفد عجل زناه الى فقير قبل عام الحول مات الفقير قبل عام الحول او اريد  
او اسرى زناه عندنا خلافا للشافعي لم ينفذ وقعت قربة فمعه حاله عند الدفع اليه  
وفي المبسوط والمفد والمجريد وزيادات العائني الزكاه محب عند عام الحول مستدا  
الى اول الحول قلت اذا حبلنا الحول بالشرط لا ينبغي ان يسد الى  
الوجوب الى اول الحول في المعلق بالشرط بقصره لا خلاف وكان الزكاه لا يجب الا في  
المال للمائتين والحول اقيم مقام التماس سماله على الفصول اربعة والحال فيها تفاوت  
في سعار ونعوى هذا اما في فاضل جان في زناه ان المحل يقع زكاه من وقت التجمل  
اذا اسفاد ما قبل به النصاب في عدة مواضع وذكر في موضع ان المحل في يد الساعي  
في القمار يستند الوجوب الى اول الحول وفي الاستحسان يقتصر على آخر الحول  
وفي الزيادات لو كان الساعي استهلك الخمسة المجلد او انفقها فصاله على نفسه بل النصاب  
بالخمسة التي في ذمته فيكون عام الدين في ذمته كقيام العين في ذمته ولو اؤخذ من ماله  
نفسه لان العمالة انما يكون بعد وجوب الزكاه ويكون الدين في ذمته الساعي عن زكاه  
العين وان كان ادا الدين عن العين في الزكاه وجوزنا هذا لان لانه لا يخلو له ولا يملكه  
الاخذ له فلا فائدة في اخذه منه ثم دفعه اليه وان كان صرفها الى الفقرا او الى نفسه وهو  
فقير لا يجب الزكاه ولذا وضعت الخمسة من يده ثم وحدها بعد الحول لا يجب الزكاه  
ولست ردها منه باين زناه المال فصل في الفضة والركاه  
في الفضة والذهب والجنم بالخاب والسنة واز جماع الاحد اما الخاب فقوله تعالى  
والدين يملكون الذهب والفضة ولا يسمعونها في سئل الله فبشرهم بعد اب اليم وفي  
شرح البخاري لا ين بطلان من ادى زناه ماله فليس يداخل في اية الكفر والمناسك لماله يدفع



له مراده الجاه ذكره في المبسوط وكان مذهب ابي روجب اخراج الذهب بالفضه  
وعمر حوز اذ اخرجها ذكره ابو بكر الرازي واما السنه فارواه مسلم عن ابي هريره رضي  
للسنة فاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صاحب ذهب ولا فضه لا يورث  
منها حقها الا بعد موته ورواه البخاري وغيره وقد تقدم في باب انفس رضى الله عنه وفي الرقه  
ربع العشر فان لم يكن الا سبعين ومائه فلس فيها حتى لا ان يشار بها وقال صلى الله عليه  
وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة متفق عليه وعليه اجماع ائمه وفي المتاع قدم  
الفضه على الذهب لانها اروج عندهم والبر وجودا وايسر تحميلا الا يرى اقل المهر  
ونصاب السرقه قد رتبها ولا يباح على ان يباع في وجوب الرهاه فيها ومن العلماء  
من قدر الذهب بقمه الفضه ولا يباح على ان يباعها والذهب يختلف في نصابه على ما  
ما يبيانه قولنا **ليس فيما دون مائتي درهم صدقة** لقوله صلى الله عليه وسلم  
ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة متفق عليه وقد ذكرته والا وفيه اربعون  
درهما وهي خم المئزر وسد يداليا وجمعها اواني تشديد الياء وخففها وقال القاضي  
عاضد في الامال وانكر غير واحد ان يقال وفيه نفع الواو وحكي اللجاني انه يقال  
وفيه دمج وقايا كركيه وركايا وفي الدرر المالكية باب الاوقه في رضى الله عليه  
عليه وسلم اربعون درهما والنواه خمسة دراهم والنش نصف درهم ودرهم نصف  
الها وكسرها والاول المشهور ونقال دراهم حواهن ابو عمر الرازي في شرح الفصيح  
والورق يبيع الواو وكسر الراوله محققان في الواو وكسرها مع سكن الواو وهو قانس  
والرهم بلسر الراو وخفف القاف وهما اسم الفضه وقيل الورق الدراهم خاصه  
وفي المعنى الرقه هي الدراهم المضروبه ونقل صاحب البيان من الشافعيه عنهم ان الرقه  
هي الذهب والفضه قال النووي وهو غلط واحسن فليست **قد ذكر الشافعي في**  
**شرح البخاري ان الورق اسم لما لا يملكه صاحب السان وقال يعلى وهو اسم النابلس**  
**وفي المعنى الفرافه الرقه الدراهم المصكوكه ولا يقال لغيرها والورق المصكوك**  
**وغرمه وقيل لها المصكوك وفي المتاع الفضه يساوي المضروب وغرمه والرقه مختص**  
**بالمضروب** وقال صلى الله عليه وسلم لما اذ رضى الله عنه لما بعته رسول الله صلى  
للسنة وسلم الى اليمن قال له فاد ابلغ الورق مائتي درهم فحدثه خمسة دراهم

رواه الدارقطني وعن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون  
خمس اواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس دود من الذهب صدقة رواه البخاري ومسلم  
وقال ابو الحسن بن بطال الخنزوري في زكاه الفضه دون الذهب لقله الذهب عندهم  
وانما ان يحبهم من الروم وكان صرفه عشر دراهم فحلقوا العشر من دينار بمائتي  
درهم فاحصوا فيها نصف دينار ونواير للعلم به وعليه جماعة العلماء والنصاب اصل  
ومنه قول السموات ونحن كما المرن كما في نصابنا كهامر ولا منا بعد غيل  
واصله النصب وهو العلم ومنه النصاب للجان نصب علماء العبادتهم او من الارفا  
لان نصاب الخوض حان برفع حوله فالنصاب اصل للوجوب وعلمه عليه ويرفع به  
عن حد العلم فاحتجت المعاني لها فنه قولنا **ليس فيما دون مائتي درهم صدقة** حتى يبلغ اربعين  
درهما فكون فيما دراهم مائتي درهم وهذا عند ابي حنيفة رضى الله عنه  
وهو مذهب عمر بن الخطاب وابي موسى الاسدي رواه عنهما الحسن البصري وهو  
مذهب ذكره من حمير في المحلى وغيره وبه قال الجول وعطاء طائوس في روايه عمر  
ابن دينار والرهري والوزاعي والسعبي وابن المسيب وقال ابو يوسف ومحمد  
والشافعي ومالك وابن حنبل وما زاد في حسابيه وهو قول علي وابن عمر والفتح وعمر  
طاوس اذ ارادت الدراهم على ما سبق لا تحت شي حتى يبلغ اربعه ففهمها عشر وفي  
ستماية خمسة عشر درهما قال الفقيه هلال بن خذبه وانما تؤخذ بقول ابي حنيفة اجمعا  
ما روى عن علي رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اذ ان له ما ساد درهم  
وحال عليها الخول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شي يعني في الذهب حتى يكون لك  
عشرون دينارا فاذا كان لك عشرون دينارا وحال عليها الخول ففيها نصف دينار فاذا زاد  
فحساب ذلك قال عاصم بن ضمره فما ادرى اعلى يقول فحساب ذلك امر رفعة الي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في مال زكاه حتى يحول عنه الخول الا ان حبر قال  
ابن وهب بن زيد عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في مال زكاه حتى يحول  
عنه الخول واحصوا ايضا اجاب ابي بكر الصديق رضى الله عنه وفي الرقه ربع العشر فليست  
الا اول لم يثبت رفعة حتى يوفوا على رضى الله عنه والشافعي صحفه مع انه محمول على  
العصب ولنا حديث معاذ رضى الله عنه عن جبره رسول الله صلى الله عليه وسلم



الى العنز قال له اذ بلغ الورق مائة درهم ففيها خمسة دراهم ولا احد ما زاد حتى  
بلغ اربعين درهما وفيه الميهال من الجراح وعن ابن عمر بن الخطاب عن حماد بن عمار عن  
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل خمس او خمسة دراهم فما زاد ففي كل  
اربعين درهما درهم وفيه سلمان بن داود المبركي دله في المحلى وعن علي بن ابي بصير  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحسن عماره وعن ابن سنان الرهري في المصنف  
في نسخة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدوق وهي عند ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
افرايم بن ماسه الرمي عن محمد بن علي ووجهها وفيها للسنة الورق مائة حتى  
بلغ مائة درهم في كل اربعين رايت على الماس من درهم قال ابو الحسن بن سعيد بن الرهري يقول  
في نسخة عن محمد بن عبد الرحمن بن احمد بن محمد بن داود في الامام وروي ابو محمد الدارمي  
في نسخة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسمع عمر بن الخطاب في شرحه من غير ذلك في  
من عاينته في كل خمس او مائة درهم ففي كل اربعين درهما درهم  
واسم فمادون خمس او مائة درهم وفيها في كل اربعين درهم في كل اربعين درهم  
ساو ومرفوع شرعا بانه انه يحب في حبه حزم من اربعين حرام من حبه ومما شاع في توفيقه  
في نسخة بحلاف زكاة الفطر عند من يؤوله حسابها وفي المذاهب لو نقص الماسان حبه في مائة دراهم  
زكاة في مائة درهم الزكاة السك والشافعية وجران احمد بن داود في قطع المحامي والدرهم في الماور  
والخروج في حبه وقال الصديقي حبه وسنح عليه امام الحرمين وماله وعند ما كان لو نقص الماسان  
مئة دراهم حبه وعنه في حبه والخمسان و به قال من حبل وعنه قراطان وفي الحبيطة والبايع  
وكذا في نسخة في الحنفية والعامة لا يدرى في الفضة والذهب صفة زكاة على كونها فضة وذهب  
محب في المصروية والقرى والبر والادب والمصوع وحلية السك والسكن والمنطقة والحمام والشرح  
ولا ياتي المسامير المركة في المصنف والكواكب فيه اذ اخطت بكلا دابة والخوامم ولا سورة  
وعنه وجمع من ذلك فاما بلغت فضايا حب فيها المركة ولودان وزبادون الماسان في نسخة  
ونسخها في مائة حبه وفي الساس اذ اطلب الماسان في العدد ونقص في الورق  
الحب وان قال المصنف في نسخة والمعرف في الدراهم ووزن سبعة في الوان يكون العشر  
وروي عنه من دله في قيمة المعنى وجوامع العقد ان المعنى في الزكاة ووزن اهل مكة وفي  
كالهنة وويل عليه فويل عليه وسلم المحامي على محال اهل المدينة والوزن على وزن اهل مكة

رواه ابو داود والنسائي وهو على شرط البخاري ومسلم وقال النووي كان اهل المدينة يتعاملون  
بالدراهم عددا ووزن ورواه صلى الله عليه وسلم في نسخة في الدراهم الى الوزن وحل الجيار ووزن  
اهل مكة وقال ابو سلمان الخياط قال بعضهم لم ينزل الدراهم على الارض لجاهلته ولا سلفها وانما  
عنوا السكك ونقصوها وقام الاسلام والاوه اربعون درهما وقال الماوردي في الاحكام  
السلطانية استقر في الاسلام ووزن الدراهم ستة دوايق كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل  
ودل راي عمر الدراهم مختلفة منها الفضة السوداء وهي مائة دوايق ومنها الطبرية اربعة دوا  
ومنها المغربية مئة دوايق ومنها اليمنية دوايق واحد فخذ الغلبة والطبرية لكونها الغلبة  
في الاستعمال فانا اني عشت دوايقا فخذ نصفها فصار الدراهم ستة دوايق فاجابها دراهم  
الاسلام اسمي كل الماوردي في الغلبة منسوبة الى ملك يقال له راس الغل والطبرية قيل  
منسوبة الى طبرية بحرف التاء وقل الى طبرستان وفي المبسوط كانت الدراهم على عهد عمر  
رضي الله عنه على مراتب مئة بعضها عسرون قراطا والدينار وبعضها اربعون قراطا وبعضها  
عشرة قراطا وكان يقع من الناس لخلاف ومنازع في ما عاينهم فصار عمر رضي الله عنه في ذلك فقال  
بعضهم حرم من كل واحد من انواع الثلاثة مئة مئة مئة العشرة والاسم عشرة والعشرين  
فصار اربعة عشر في اربعة مثاقيل ووزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وهي سبعة دنانير كل عشرة  
دراهم مائة واربعون قراطا وسبعة دنانير كل دينار عسرون قراطا مائة واربعون قراطا وفي  
المغني في كتاب الدراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي عن عمر بن الخطاب في نسخة كذا في  
وظف من عمر رضي الله عنه ان يجمع الناس على نقد واحد لا يختلف فاخذ من كل نوع من المنة درهما  
فما استقر اربعون قراطا وامر ان يهرب من كل مئة دراهم مائة في فصار كل درهم اربعة عشر  
قراطا وكل عشرة سبعة مثاقيل الى يومنا هذا قال وكان الدراهم تنسب الى النواة فصار مائة  
على عهد عمر فلو اعلمه وفي النواة لا اله الا الله محمد رسول الله فزاد ما صار الرواب من حبان صلى الله  
عليه وسلم فحالت منقبة لال حمدان وما يهرب المسلم حبه مئة جملة في سنة ست وسنة  
ولمما فانا استصحب اربع مائة جعل عليها محامل ولا يعلى بها مائة ودرهم على الكعبة عشرة  
ملا في دينار حرم رايها وشاهدتها وكنت المحاورين بالحرمين في ايام المصطفى بالله سنة  
ست وللمامة في زهاء مائة من العباس بن علي بن ابي طالب ان جعل الى الحرم الشريف  
الى المحاورين بها والى ارباب الوصاف مئة والمدينة في كل سنة مائة الف دينار وخمسة عشر

نق



الف دينار واربعة مائة وستة وعشرون ديناراً وهو الذي اخبر قتل الخلافة فقبل  
وفي المنافع وما كان الاوزان مغلقة قبل عهد عمر فيها ما كان الدرهم عشرين قراطاً  
كالدينار ومنها ما كان عشرة قراطاً وهو الذي سمي وزن خمسة ومنها ما كان اربع عشرة  
قراطاً وهو الذي سمي وزن ستة فاردان يستوفي الخراج وطالهم بالكثر فشق عليهم  
فالتسوا الخفيف فجمع حساب زمانه فاستخرجوا وزن السبعة والاعمالوا ذلك لوجوب  
ملكه الوجه الاول انك اذا جمع اعداد الاوصاف الستة والحد من كل صنف عشرة  
دراهم صار الكل ثلثين درهماً وهي احدى وعشرون مثقالاً فاد الحد ثلث الثلثان سبعة  
ما قبل والوجه الثاني انك اذا الحد من كل عشرة من هذه الاصناف ثلثها وجمعت الاثلاث  
الستة كان سبعة ما قبل والوجه الثالث انك اذا الفت الفاضل على السبعة من العشرة  
وهو ثلثه والفاضل ايضا على السبعة من مجموع السنة والخنس وهو اربعة م جمع مجموع  
الفاضل وهو ثلثه واربعة مائة سبعة والخم انك تجد الباقي سبعة كما تجد الملقى سبعة  
ومعنى وزن سبعة ان كل عشرة دراهم من الدراهم التي صار كل درهم منها اربعة عشر قراطاً  
مثل سبعة دراهم من الدراهم التي كان الدرهم فيها عشرين قراطاً وفي النسخة الفارقة  
قبل البغية كبرت ارجاءها وقال ابو عبيد كان الجدة فيها اربعة دوانق والردى مائة  
دوانق والحد الطرية والردى البغية السوداء في اربعة دوانق وجعلوا دراهم ثمانين  
كل درهم سبعة دوانق والذائق سدس درهم فقلت ذلك نوا مية واجمعت الامة عليه  
فلم تنفع فيه لئلا اوجد احدها انه وزن سبعة وانه عدل من الصغار وانه موافق لسنة  
سول الله صلى الله عليه وسلم وكسر ولا سبط قال النووي وصاحب الامام عن  
من خبر انه قال بحث غايه الحب عند كل من وثقت به من اهل التمس فدل انفق على ان  
دينار الذهب مائة ورنه ثمان وثمانون حبة وملكه اعشار حبة من الشعير المطلق وهو  
المعالي العالب غير الخارج عن مقدار الشعير وفي كتب الشافعية ثمان وسبعون حبة  
وفي المنافع دينار مائة شعيرة عند اهل الحجاز وعند اهل سمرقند ست وتسعون شعيرة  
واقراط خمس شعيرات وهو ضسوجان والاطسوج حستان والحد سدس من درهم  
وهو حر من ثمانه واربعة حبات من درهم والدرهم سبعة اعشار والمقال فوزل الدرهم  
المكسب وخمسون حبة وسنة اعشار حبة وعشرون حبة وهو درهم الرادف

الجار

حب

الجواهر عن من حبب مائة قال من حرم والطل مائة وثمانه وعشرون درهماً بالدرهم  
المذكور وقيل واربعة اسباع درهم قال النووي وقطع الغزالي والرافعي انه مائة وثلثون  
درهماً قال وهو غريب ضعيف مائة الدرهم المصري اربعة وستون حبة وهو اكبر  
من درهم الرادف فاد اسقط الرادفان المصاب من درهم مصر مائة وثمانين درهماً  
وحبتين فقط ذكره السخ سحاب الدين في حصره وفي فادى الفصل بعد دراهم كل  
بلد ودنانيرهم موزنهم معتبر في حوازم ووزنهم بحسب الرادف عندهم في مائة وخمسة وثلث  
سبعة فعلى هذا ان ملك مائة درهم في زماننا يكون ثمان مائة واربعة مائة مثقال  
وكما قسمها اربع عشر ديناراً وفي المصنفات قال من حبب الرادف في مائة درهم  
يوزن زماننا ووزن اهل كل بلد يوزنهم واستبعد وقال القاضي عياض ووزنهم  
بعدهم ان الدرهم لم يكن معلوماً الى زمن عبد الملك بن مروان وانه جمع ما راي العلماء  
وحمل كل عشرة دراهم سبعة ما قبل ووزن الدرهم ستة دوانق وهو الاصح  
ولا يجوز ان يكون الدرهم مجهولاً ولا وفيه مجهول وهو بوجوب الرادف اعدادها  
وبعضها الساعات والاعشار في الاحادث الصحيحة قال النووي هذا هو  
الصواب الذي يجب اعتقاده وانما كانت مجموعات من ضرب فارس والروم وصغار  
وكبارا وقطع قصه غير مضروبه ولا مفوسدة ومغربة فجمعوا الرادف وجمعوا  
وضربوا على وزنهم ولم يغير المقال في الماهلية ولا في الا سلام واجمع اهل العصر  
الاول فمن بعدهم الى يومنا هذا عليه وقيل اول من ضربها في الا سلام عبد الملك بن  
مروان العراق سنة اربع وسبعين حاه سعد بن المسيب ثم امر بضرها في النواحي  
سنة ست واربعة وثلث اول من ضربها مصعب بن الزبير بامر اخيه عبد الله بن الزبير  
سنة سبعين على ضرب الا لاسره ثم غيرها الخراج وقيل اول من ضرب الدرهم  
والدنانير ادم عليه السلام وقال ابي كاسد حواجم الا بها والذائق بفتح النون  
وكسرها سدس درهم وكان من الدرهم الصغير ربعه ومن الكبر عنه وقال في المنافع  
هو قراط وجمع على دوانق وهو الاصل مثل كاهل وكواهل وعلى دوانق بزيادة الياء  
ومنه ابو جعفر الدوانقي لانه لما اراد جمع الحد في الكوفة قسط على كل منهم دوانق  
فقطه ولعله وصرفه الى جعفر الخندق وقال الحسن المصنف لعن الله الدانق ومن دوانق



الداني وهذا شهد الاول واراد به الحجاج كنه هو الذي دقق الدواني ذكره في  
النهاية وحله كان روى عن ابنه الفاسق قال النوى وقع في الكزب سخر اهدب  
كل اوقية سبعة مثاقيل وهكذا نقله صاحب البيان فيه قال وهو غلط صريح  
قلت كل اوقية اربعون درهما وهي ثمانية وعشرون مثقالا وانما كل عشرة دراهم  
سبعة مثاقيل وهي ربع الاوقية قوله وادان ان الغالب على الورق الفضة فهي في  
حكم الفضة وادان ان الغالب عليها العس فهي في حكم العروض بحسب ان يبلغ قيمتها نصابا  
حاصله ان كان الركاه محب في المشوشه اذ ان الغالب عليها الفضة هكذا  
روى الحسن عن ابن جنيته كالمريقه والمكحلة والمهرجه وان لم ينو شيئا اذ الغالب  
في الكل الفضة وان غلب العس على الفضة وكانت امانا راجحة او كان عسكها للبحان  
بغير قيمتها فان بلغت مائتي درهم فالغالب عليه الفضة محب فيها الركاه والا فلا  
والدراهم التي الرها صفر العطر بفضه والمجوده والحقاقه والفاهرية والبرهانه  
والمسلسه والعداليه والسوموم وسائر هذه الضروب كزاه فيها الا بالحد من  
ان يبلغ ما فيها من الفضة مائتي درهم او يكون للبحان وقيمتها ما يان بان كنه  
اد الصفره محب فيها الركاه الا بسد البجان كنه في المحيط وقال في الساسع قوله  
واذا ان الغالب عليها العس فهي في حكم العروض بريد به اذ ان الفضة لا تخلص  
بالنار وان كانت تخلص شي من الفضة لا يكون في حكم العروض بل يجمع ما فيها من الفضة  
ويضمه الى ما عنده من فضه او ذهب او مال بجان ونزكي الجمل وهذا امر بالبحان  
محب به الركاه وان كان الفضة والعس سواك فيها احتياطا ذكره ابو نصر في  
شرح القدوري وقيل لا يحب وقيل محب فيها درهما ونصف قال صاحب البيان  
حكى هذا من ائمة عن الماخرين وفي الورى بعد كل واحد على حده وكان الشرح  
الا عام او كنه بمثل الفضل فقي يوجب الركاه في العطر بفضه والعداليه في كل مائتي درهم  
خمسه دراهم عددا مص على العدد في السوسوط والمحيط والبدان ولم يذكر العدد في  
المفيد وهو احصاء الخواني والسرخسي وفي المدايح والخفة قول السلف المتقدمين  
اصح وفي منه المعنى ومحب في القلوس الركاه اذ ان مائتي درهم ما يطب فيه  
الهن واعلم ان الدراهم لا تخلو عن قليل عس وخلو عن الكثير وقد يكون العس فيها

خلقا كالدري من الفضة وهذا ظاهر مكسوف فان في احد الفضة الخالصه الطلغمر  
فضرها دراهم ولم تصف اليها صفر اخر ارجه الضارب والمقاس اذ المرصق  
قط بالنار ولما قل جعل في كل مائتي درهم سلطانته وزن درهمين من الصفر ليقوم  
ذلك ماخره الصانع وقد اوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل مائتي درهم  
من دراهم زمانه خمسه دراهم ولا يوجد رها كنه بلون فيها عس قليل الله ولو  
وجد ذلك بالعرض والتقدير كان في حر النذر وغايتها والشرع يرد ما حاله المستعمل  
بين الناس لا ما لا يوجد الا فضا وتقدر اولا ان اطلاق الاسم الدراهم سنا ولها لغة  
وعرفا وشرعا فلا يجوز العاوه واسترط قد لم يكن في زمانه صلى الله عليه وسلم  
ولا في ايام خلفائه الراشدين ومن بعدهم فاد است ان الدرهم لا تخلو عن العس  
جمل الاعتبار للغالب وجعل العس المعلوم باع الفضة الغالبه ولم يجعل الفضة  
المعروفة مائة للعس الغالب وان كان في عبارة صاحب المحيط ما يشعر بذلك فانه  
قال عن السلف في الغطارفه نظرا ان است امانا راجحة او سلما للبحان محب في  
قيمتها بالقلوس الركاه وان لم يكن للبحان فلا زكاه فيها لان ما فيها من الفضة مستهلك  
لغلبه الحاس عليه فصار بالسوموم اسمي كلامه والصواب الفرق وهو ان قليل الفضة  
دام في كنه العس حقيقه حلا باللون وكلا بالدوب اذ النار لا تستهلك الفضة وتاكل  
العس القليل ولا يظهر لون العس المعلوم اصلا وقال صاحب الحجاب هنا في الصرف  
انها لا تطمع الا به وفيه نظر بل لا يطباع الخالصه احسن واهون كنهها التي كبرى في  
الحوالي المصوغه هكذا يقول اهل الخبر بذلك لكن لا يطبع ولا يضرب الا به اما للسبب او  
لدفع الخسران على ما يندرج في الجامع حول الفضة المساويه للعس الغالبه في المعامله وفي  
المعرب التهرج الدرهم الذي فضته رديه وقل الذي يكون الغلبه في الفضة اعز  
سهر عن الزهرى وعن ابن اعرابي المطل السكه وقد اسعير لعل ردى باطل ومنه بهرج  
دعه اذ اهدر وابطل وعن الحناني درهم مخرج اى بهرج قال المطردي ولم  
اجله بالنون المله وفي النهاية كنه في حديث الحجاج انه اتى بحراب لولو بهرج  
اي ردى والهريج الباطل واللفظه معربه وقيل هي كلمة هندية اصلها بنهله وهو الر  
تقلت الى الفارسيه فقل بنهس ثم عربت بهرج وفي الصحاح القباط نصف داني



واصله قراط مسندنا را يدل عليه جمعة على فرائضه ضعف الرا فائد من احد حرق  
 الصعيف ما وكذا اشار اصله دنا تضعف النور وقوله القراط نصف  
 دانيق كاصح لان الدانيق سدس درهم والقراط نصف سبع وكل دانيق قراطان وثلاث  
 قراط وفي المعرب الدانيق قراطان في الصحاح الا ان يدعي ان الدرهم كان اسي عشر قراط  
 وقد كان من الدراهم ما هو لذلك على عهد عمر او عبد الملك ثم صار الدرهم اربعة عشر قراط  
 وكان لذلك في ايام الجوهري والمطهر في في الحواشي القراطان نصف دانيق وشعير وثلثه  
 اخماس شعير وعبد الشافعي وان جندب سترط ان يسلح الفضة والذهب للمالكين اصابا  
 ولا يسلح بغيره غنم وقال مالك لا اعتبار للفس السيرة الدانيق في العشر وقال من ايجار  
 من المالكين حكم للاغلب لقولنا وقد تقدم وجهه **فصل في الذهب** تسف فمادون  
 عشرين مثقال من الذهب صدقة فاذا اصاب عشرين مثقال وحال عليه الحول ففيها نصف  
 مثقال وفي الحسن الصرك لس في اقل من اربعين دينار صدقة وهو سدود وذهبت  
 طائفة الى ان الذهب اذا بلغت قيمته مائة درهم ففيه الزكاة وان لم يكن عشرين مثقالا  
 وهو قول عطاء وطاوس والزهري وابوب السخاني وسلمن بن حرب ولدا الزكاة في  
 العشرين حتى يسلح قيمتها مائة درهم عن عاصم بن ضمر عن علي رضي الله عنه عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لس في اقل من عشرين دينار اسي وفي عشرين دينار نصف دينار رواه  
 ابو داود واسناد صحيح او حسن قاله النووي وعن بن عمر وعائشة انه صلى الله عليه وسلم  
 كان اخذ من كل عشرين دينار نصف دينار ومن الاربعين دينار رواه بن ماجه والدارقطني  
 قال بن عبد البر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الذهب شي من جهة نقل الفقهاء  
 وهو محمول على تقدير نقابة لا على اصل الوجوب فيه وقال بن جرير في حديث علي في حساب  
 ذلك حديث هالك لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شي ووجه قول عطاء وطاوس  
 ما رواه الحاكم ابو عبد الله من حديث اسمعيل بن ابي اوس قال حدثني ابي عن عبد الله بن الحارث  
 وجمين بن بكر بن عمرو بن حزم عن ابيهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صاحب الكتاب  
 الذي كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم العرف بن حزم فادان بالذهب مائة درهم وفي كل  
 اربعين درهما درهم وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم وقال صاحب الامام قوله  
 على شرط مسلم وفيه ابو اوس واسم عبد الله بن عبد الله بن اوس بن مالك مات سنة سبع وخمسين

ومائة روى له مسلم عن الزهري قال يحيى بن معين ابو اوس صدوق وليس بحجة قال  
 ابو حاتم بن عبد الله بن محمد بن وهب وقال ابو عمر انه من راي الزهري وكذا اربعة عشر درهم  
 قال صاحب الكتاب والمقال ما يكون كل سبعة منه عشر دراهم وقال في الدراهم  
 العشرة منها وثلث سبعة مثاقيل وهو دور كان العشرة دراهم عفا مقدارها بسبعة  
 مثاقيل وسبعة مثاقيل عفا مقدارها بعشر دراهم فلما حصل المقياس درهم وثلثه  
 اسباع درهم والدرهم سبعة اعشار المقياس او نصف دينار وخمس دينار وقد قدسنا  
 معرفتها بالمعنى في فضل زكاة الفضة قوله **في كل اربعة مثاقيل قراطان**  
 لان اربعة مثاقيل ما يكون قراطان فان القراطان ربع عشرها وهو عشر مثقال لان المقياس  
 كان في زمانهم عشرة دراهم وثلث المالكية والشافعية ان الدنانير في الزكاة والجبرية  
 عشرة دراهم وزعمت انه اربعة عشر درهما في الدين والسرة والتكح وجمعها الدرهم  
 ورايت الفرقة من ذلك وفي الترمذي قوله **الاكثر من ثلث الضحاك بن مزاحم**  
 وغيره الا لثرون اصحاب عشرة آلاف درهم وانما جعله اول حد للكثرة لانه قيمة النفس المنة  
 وما دونه في حد القلة قال القاضي ابو بكر بن العربي في عارضة الخواري في شرح الترمذي  
 وهذا دفعه بالغ واخيلا سبعة قولا واصوبه راي ابي طهارة قوله **في كل اربعة مثاقيل** وليس فيما  
 دون اربعة مثاقيل صدقة وعندها محب في التزايد بحسابة وهو رواية عن ابن حنيفة  
 درهما في الجاه في باب زكاة الاجرة وقالت طائفة لا شيء فيما زاد على الاربعين دينار اخي  
 سلخ اربعين دينار ففيها دينار ثم في كل اربعين دينار دينار درهم بن جرير في الجمال قال  
 وروى عن بعض التابعين انه لا زكاة فيما زاد حتى يسلخ الزكاة عشرين دينار وهذا اذا  
 واملح حديث علي رضي الله عنه فيما زاد بحسابة فقد رواه شعبه وسفيان وميمون بن الحارث  
 السعدي عن عاصم بن علي موقوفا عليه ولذلك لم ينفه رواه عن عاصم انما او قد على  
 على ذلك عبد الحنفية في الاحكام الكبرى وقالت المالكية والشافعية والحنابلة في كهم  
 قد اسنده ريد بن حبان الرقي عن ابي اسحق عن عاصم بن ضمر عن علي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ذكره ابو احمد وذكره يوفى يحيى بن معين له قلت ريد بن حبان بكسر حاء  
 وبالياء الموحدة الرقي واصله كوفي ذكره في الجمال قال بن ابي حازم ريد بن حبان لا شيء وقال  
 احمد بن حنبل في حديثه وكان يروي عن حماد بن ابي اسحق وقال الدارقطني ضعف الحديث

ي



والسنة رفته رفته في النسيان وفي المسوطة قال صلى الله عليه وسلم ما توارى العشر من  
كل أربعين دراهم من درهمين وليس عليك شيء حتى يبلغ ما بين درهمين فادان ما بين درهمين  
فما بين درهمين درهمين رواه ابو داود قال الشيخ في حقه في كل أربعين درهما  
درهمين لم يرد في الاستدلال المراد به بعد المائتين فليس هذا الذي يرب في  
زاد فعلا حساب ذلك فلا يمكن حمله على ما ذكره الشيخ في رفعه فليس  
سواء وقعه على عاصم بن عاصم عن الرواية عنه بخلافه في ذلك عن الخطاب  
وابو موسى الأشعري وقد ذكرناه قولا في في الذهب والفضة وحليهما  
واوايتهما الرهاء وفي العرب المرمادان غير مضروب من الذهب والفضة وعن الجاهل  
فوجدل جوهر قبل ان يستعمل في النحاس والفضة وغيرها وبه نظر صحيح قولا في ربه الله  
احد سطل على المضروب والبراي وغير المضروب من التبار وهو الهلاك قال  
السابع من يد السراية التي اخذت من المعدن والحلي جمع حلي لمدى في جمع ندى بالضم  
والكسر الحلي وعتي وهي ما على به المراه من ذهب او فضة وقل او جوهر والحلي  
المنه من ذهب او فضة وفي التبريد في استخراج من حمله فليسوا بها وفي الولو  
والمرحان قال ابو بكر بن المديروا ابو محمد بن حمر في الاسراف والمخلى وجوب الرهاء  
في حلي الذهب والفضة مذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر  
وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر في الحاص والي موسى الاشعري وابن المسيب وابن  
حجر وعبد الله بن سداد وعطاء وطاوس وميمون بن مهران وهو ابو ايوب وابن  
سيرين ومجاهد والضحاك وحارث بن زيد وعلقمة والاسود وعمر بن عبد العزيز والزهري  
والثوري ودر الهادي والاوزاعي وابن شبرمة والحسن بن حي واستحبه الحسن قال  
الزهري مضت السنة ان في اخذ الرهاء وهو قول عائشة وام سلمة وفاطمة بنت مس  
دام عبد الحق في الاحكام الكبرى واسقط زهاء جابر بن عبد الله وعائشة والشعبي  
وما لك والشافعي وابن حبان في رواية واصح وهذا ان الشافعي يقول هذا في العراق  
وبوقف بصرى وقال هذا ما استخبر الله فيه وقال الليث ما كان من حلي ليس ويجار فلا  
ركاه فيه وان اخذ للحرر عن الركا ففيه الركا وقال انس بن مالك ما ولا غير وقال  
الحسن البصري وعبد الله بن عتبة وقادان ابن حنبل مائة رة عارسة وبروي ذلك

عن بن عمر وجابر اذا زاده من ذكره النسيان قال بن المديروا بن حمر الركا ولحبه  
بطاهر الجاهل والسنة اسقط من اسقط الركا حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال ليس في الحلي زكاة ذكره في الامام قال فاضى القضاء بقي الذين من درهمين  
لله واسخط السنة من ركا ابن عبد العظيم المديروا في حقه لهذا الحديث فيه عاقبة  
ابن ايوب ولا يرفع في حقه ما يوجب تضعفه وقال ابو الفرج بن الجوزي ما عرفنا احد  
طعن فيه وقال في الذين المذكور بحال المخرج به ان سلخه ما يوجب تعديله يعني المديروا  
وقال الترمذي في الذي يروي جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في الحلي زكاة  
اصل له وفيه عاقبة من ايوب بن محمد وانما صحيح به مرفوعا فان مخرور ابينه في اختلافنا  
به من صحيح ما لك ان ابن ابي ذر الترمذي في حقه هذا حديث في الترمذي مع تعصده  
للسان في وقال سبط بن الجوزي هو ضعيف مع انه موقوف على جابر وعن عائشة رضي الله  
عنها ذات بلي باب اخبرها ما في حقه فلا يخرج من حله الركا وعن جابر انه كان  
يرى الركا في كبر الحلي دون فليها وغير ذلك من الامار والنسابة رواه حسن المعلم عن  
عمر بن شعيب عن ابيه عن حله ان امراه اب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها  
انه لها وفي يدها مسحة غليظة من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان عطين زكاة هذا قالت لا قال اميرك ان سورك الله بها يوم القامة سوار من من  
والقائمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة قال النوري وهو  
اسناد حسن فليس رواه ابو داود والنسائي والترمذي وروى الترمذي في رايه  
ابن لهيعة والمسي بن الصباح وقال ابن لهيعة وابن الصباح ضعيفا قال ولا يصح في هذا  
الماب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وهذا كلام الترمذي قال وهذا الذي  
ضعفه الترمذي ناه على افراد من لهيعة وابن الصباح قال به وليس من رايه بل رواه ابو  
داود والنسائي وغيرهما من رواه حسن المعلم عن عمر بن شعيب عن ابيه عن حله عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسن المعلم بقوله لا خلاف روي له البخاري ومسلم  
ورواه النسائي في رواه طالب بن الحرث مرفوعا من رواه معتمر بن سليمان وسلاسه  
كلام النوري وهو حقه لا نقا وفي الامام قال شيخنا الحافظ ابو محمد المديروا يعني  
ذكي المديروا عبد العظيم لعل الترمذي في حقه الطرو التي خرج الحديث بها



والا فالطريق الذي رويناه به الاموال فيها فان ابدا ورواه عن ابي امامة المحمدي  
وحيد بن مسعود وهما من الثقات الذين اخرج بهما مسلم في صحيحه واما ما روي  
للمحدث قال امام الفقه الملقب الذي ايقن البخاري ومسلم على الاحتجاج به وكذا  
الحسن بن دكوان الملقب بالحقابة في الصحيحين قال فهذا حديث حسن يقوم به  
الحديث ان شاء الله تعالى واعترض ابو الحسن القطان على الرمزي وقال ينبغي على اصله  
ان ينفرد بصحة فقد عجز عنه انه يصحاح حديث عمر بن سعيد عن ابيه عن حماد اذا  
كان الراوي عنه ثقة والمسك السوار قال في الامام فسر الفارسي في حاشية حديث  
اخر روي ابو داود باسناد عن عبد الله بن شداد بن اهاد انه دخل على عائشة رضي الله  
عنها فقالت دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم رايت في يدي فحات من ورق فقال ما  
هذا يا عائشة فقلت صنعتين ابرن لك من نار رسول الله قال ابو داود بن زبارة قلت  
لا او ما شاء الله قال هو حسن بك من النار واخرجه الحاكم في المستدرک وقال هذا حديث  
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه قال صاحب الامام والبريق في الخبر الكاشف من  
روايه يحيى بن ابوب وقد اخرج له مسلم وقد ذكره الدارقطني في رجال البخاري  
ايضا وقول بن القطان بالسبغة الى من فوجه لا يضره ان مراتب الرواه مختلفة  
ولا يلزمه من نقصان مرتبه وجل عن اخر تضعفه بالطرائق والحديث على شرط مسلم  
هذا الحديث السرخسي الذي من دمشق الجدي حديث اخر عن امرئته رضي الله عنها  
قالت كنت اتس او ضحكا من ذهب فقلت يا رسول الله اني هو فقال ما بلغ  
من يودي زبارة فذكر وليس يكن اخرجه ابو داود وهذا الحديث اخرجه الحاكم في  
المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه وهو من حديث محمد بن ماجر عن  
باب بن عجلان اخرج له البخاري في صحيحه وقال عبد الله بن اسناد باب بن  
عجلان ولا يحج به قال ابو الحسن بن القطان وتولى في باب بن عجلان لا يحج به  
قول لم نقله غيره مما اغلر ونهاه ما قال فيه العقيلي لا سابع على حديثه وهذا من  
قول العمل نحامل عليه انما سمع ما قال من لا يعرف بالثقة فاما من عرف بها فانفراد  
لا يضره الا ان يلو في ذلك منه وقال ابو حاتم الرازي باب بن عجلان صحيح الحديث  
وقال النسائي ثقة حديث اخر عن علي بن عبد الله رضي الله عنه ان امرأته است

بني الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني حلتا وان لي فسخا امجري عن ان اجعل  
زكاة الخلي فيهم قال نعم روي الدارقطني وفيه فسخه بن عفة قال صاحب الامام  
مخرج له في الصحيح والبخاري عنه في صحيحه وفي الصحيح الا وضاح حلي  
من الدراهم الصحيح والفتاوى خوام كاري وذكر لنا ابو الفرج بانه احديث  
في بعضها التحاليل من اوطاه فلما قد صرح في غير طريقه كما قدمناه قال وفي بعضها  
شهر بن خنيش وقد وثقه احمد وروى عنه في غير موضع فهو حجة عليه ولنا  
ايضا عموم الاحداث الصحيحة في احكام الرهاه في الذهب والفضة والخور اخرج  
المعظم منها ما لا يثبت والرواية بالوجوب عن عائشة رضي الله عنها قد صحت  
واخر احكامها ووقع عنها الخلاف فيه ولما عن عمر وزعموا ان الحاد الحلي  
لا يستعمل مباح يسقط الرهاه عن الذهب والفضة ثواب البدل وادعوا ايضا  
ان المال لا يفي تا ميا بذلك فلا يفي فيه الرهاه بالواشترى بمادار الاسكنها قال  
ابن جرير هذا فاسد لانه لم يأت به قران ولا سنة ولا اجماع ولا نظر صحيح وهذا صحيح  
لانه لا ما يلقوه من احداث استعمال مباح فانه باطل باسنادها للثقة على زوحانده  
واولاده ونفسه اذا مسكت لا حر ولا حب ولا سطل عنها الرهاه فالمباح اولى وكان  
الحلي حال فاضل عن الحاجة الاصلية اذ اعدادها للدين والجمال دليل الفضل  
عن الحاجة الاصلية فينا سب اخراج الرهاه عنها شكر المعه السمع والجمال الزائد من  
على الضرورة والحاجة الاصلية ولا يحصل منها للمعرا خلاف ثواب البدل والمنهنة  
فانها من ضرورات الخواص ويشترك فيها الفقير والعني والمتعمر وغير فلامين  
للغنى على الفهم فيها وهذا واضح جدا وفرق اخر وهو ان الساب امرئ معلق الزكاة  
فل احادها للبلا خلاف الحلي فاما باب حال الرهاه باعداد الشريعة فل احادها للحلي  
فيقبت على ما كانت عليه فلا يسقط رهاه الامر لا يصح له ولا اصل له ووجه اخراج  
الرهاه بعلقت بعينها فلا يسقط بالصفة كحكم الكفاية في المجلس وحرمان الرزق ووجه  
اخراج الرهاه بعلقت بعلقت به حواء النفس ولا المال فلا سطل به صفة المنهنة الاصلية  
فاخادها للثقة التي بها حياه النفس بل اولى ان لا يسقط الرهاه به ولا ان يفرد  
من احادها استعمال مباح ومن احادها استعمال محرم باطله ما احاد الساب حمله

بن



للخمر والحداد الدجاج للرجال وحمل جارسه الجبان مغنيه حب بطل الركاه عنها  
وان كانت هذه الاشياء محرمه وكذا الخلق المعدي للكرى والمفقه عند الحاجة  
الها لا سقط الركاه وكذا لو اسيرت المراه حليا بباح لها البسه منه الجبان حب  
فيها الركاه وان كانت بلبسها وكذا الحاد حليا فرائض الركاه حب فيها الركاه  
كما قال مالك وغيره قال من حزم هذا فاسد فان من اشترى بدر اهر دار الحرزها  
عن الركاه لا حب عليه الركاه في الدار وفي العارضه قال ابو بكر بن العزبي الاصل  
وجوب الركاه في الذهب والفضه لغير ما تصرف فاد احاط حال يقول احد  
لخصم حب وقال لا حركه حب لغيره الدليل لا خراج ملك الخال من عموم القران  
والحديث قال الدليل للحديث الذي ذكره الرمدى والذي ذكره البخاري قوله  
صل الله عليه وسلم انه قال يا معشر النساء تصدقن ولو من حلكن فامكن لكر اهل جهنم يوم القيمة  
فلو كانت الركاه واجبه في الخلق لما ضرب بها المثل في صدقة التطوع فهذا يوجب  
بظاهرها انه ركاه في الخلق والمعنى ان المصد والنيه ادا ان يعلب المال الذي ليس  
بزكاي كما هو العوض ادا نوى بها الجان فكذا ايضا ادا نوى بالمال الركاي الفسه  
طلب المحدث الرمدى وقد قال لا يصح في هذا الباب شي وقد علم منه من العزبي  
هذا كفت يستدل به وامام حديث البخاري ولو حلكن فانه كان في صدقة التطوع  
دون الركاه فلا يدل على عدم وجوب الركاه في الخلق منه الفسه لا بطل الركاه عن  
الذهب والفضه لان نوى سببا لهما الفسه او بالمضروب منها او اخذها للكرى  
بطل ما ادعوه واما ركاه الخلق عاريتها لا يوجد فوعا واما روى عن عمر وجابر  
قال ابو بكر الرازي هذا لا يصح ان الركاه واجبه ولا عاره ليست واجبه ولذا قول الشافعي  
في ركاهه قال النووي في شرح المهدب وان كان محرم لا استعمال او مكرهه  
حب فيه الركاه بلا خلاف وان كان مباح لا استعمال ففي وجوبها قوله ان قال النووي  
اما قول الفوراني ان عدم وجوبها في الحديد حب فغلط اصرح بل فضه في  
العدم عدم الوجوب وفي الحديد قوله ان يصح عليها في الذهب والفضه لا حب ولو  
اخذ حليا ولم يصد استعماله بل قصد كثره واقسامه فللذهب الضحية المشهور  
الذي قطع به وجوب الركاه فيه ولو قصد الرجل حلي النساء التي عليها داسوار واخمال

في الركاه

ان يلبسها غلثانه او قصدت المراه على الرجال كالف سف والمطعمه ان يلبسها او  
يلبسها حواشيها حب الركاه في ذلك كله لا نه حرام وان كان الخلق فيها شرف للمراه  
لا يمالح زينه ما تاد بناه والصحيح محرمه حب فيه الركاه ولو حلي ثيابه او عرا او حب  
فيها الركاه بلا خلاف لا نه محرم ولو اشترى حلياً من يده الجبان وحبت فيها الركاه وان  
دبت بلبسه فعلى القول بوجوب الركاه في الخلق حب فيها ركاه العين امر رجحاه  
الجبان فيه قوله ان صاحب احاديث يظفر فادبها ان يلبسها الجبان اعطى الضعيف والمفلا  
مسئله للذهب المحلوط بالفضه ان بلغ منه نصاب الذهب وحب ركاه الذهب  
وان بلغت الفضة نصاب الفضة وحب ركاه الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبه احوالا  
ان مخلوبه فهو ذهب كله لا نه اعز واعلى قيمه فكيف في فضة الفضة وفي الفضة الذهب  
المحمودى الغالب عليه الذهب وفي المحمورى والمهوى الغالب عليه العيش وقد قدم  
المكر في ذلك في الدر اهر المغشوشه ومن الغرائب انفراد مالك عن اخيه ديار محرمها  
فالحال الجواز حتى بلغت ما يجب فيه الركاه برلها وكرا الغم وحاف الناس من كره من المبدع  
في الاسراف **فصل في العروض** وهي جمع عرضين بخلاف المقدركم في الحرب اخ  
العروض للاختلاف او للطن في معرفة نصابها او لعمومها بالعدن ادا لا يعرف قيمتها  
الابها قوله **في الركاه** واجبه في عروض الجبان ٥ ما كانت ادا بلغت قيمتها  
نصابا من الورق او الذهب المضروب الذي يطلب عليه الفضة او للذهب من اكب  
صف كانت من الساب والرفق وسائر الحيوانات والعقار وغير ذلك الا بالعدن  
فانه لا يعتبر فيها العموم ولا منه الجبان الا الاراضي فان وطئها عشر اوجراح ذكره  
الطحاوى قال من المنداجع اذل الخلق على وجوب ركاه العروض وروناه عن عمر وعبد الله  
ابن عباس والفقهاء السبعة من المسبب والقسمن من جند وعرضه من الزهر واي لم ين  
عبد الرحمن بن الحارث وخارجه من زيد وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسلمان بن سيار  
وطاوس بن البصري والجمع والاوزاع والورى والسافعي وابن حنبل واسحق وغيرهم  
وقال ربيعة ومالك لا ركاه في عروض الجبان مالم ينض وبصير در اهر او ذنانيس  
في سدد لزمه ركاه عام واحد قال في المبسوط وان مضى عليها احوال ومات الظاهر بملك  
ركاه في العروض للجبان وعن ابن عباس لا ركاه في العرض والحامه اهل العلم رواه اي در عن النبي



صلواته وسلم انه قال في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البعوضة صدقتها رواه  
الدارقطني والبيهقي قال الحاكم ابو عبد الله هو على شرط البخاري ومسلم وعن سمع  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم باعنا ان يخرج الصدقة من الذي نريد للبيع  
رواه ابو داود وعن حماد بن يسير الجليلي له وعنه عن حماد بن عمار عن سنان ماله  
وكان يبيع الادم قال قال لي عمر بن الخطاب ما احسن اذ زناه ما لك فقلت ما لي مال  
وانما يبيع الادم قال فوجه ثم اذ زناه ففعلت رواه احمد والبيهقي وسعيد بن منصور  
وابو عبد الله المطروري وفي شرح القدوري ان عمر بن الخطاب ما لك قال الجواب  
والادم وفي نسخة اخرى الخفاف مع حف والاول هو الصحيح والجواب مع جعبه  
السهم فليس روى احمد ما لي مال الجواب وادم كما في شرح القدوري وعن  
ابن عمر قال ليس في العروض زناه الا ما كان للجنان رواه من جعل باسناد صحيح ورواه  
البيهقي من جسد وانما ان عمار بن مسعود السهمي وعنه وهو محمول على غير عرض الجنان  
مع انه قد روى بن المنذر عنه وجوبها في العرض وقال صلى الله عليه وسلم لها توارث عشر  
اموالكم وقال في زكاه اموالكم وما ذكر من قوله صلى الله عليه وسلم فيها يقومها  
فودي من كل مائتي درهم خمسة دراهم الا اصله في الحديث وفي المعرب البرماعة البت  
من الساب خاصه عن بن دريد وعن الليث بن السائب ومنه ايتي حارثه اذ اجدها  
من سابعها وعن الحسن بن علي بن فضال عن ابن السائب وعن الجوهري هو من الساب اسعه  
البراز والزان حرفه قال وقال محمد بن السير البرقي اهل الكوفة ثياب الجن والعطن  
دون ثياب الصوف والخز وفي الاسرار والمرغساني والسابع اسرى ارض عشر  
وخراج للجنان مساوي ما في درهم كحجب فيه الرهاه وعن محمد بن ابي اسحق  
للجنان بحسب الرهاه مع العشر خلاف الساب اذ اسراها للجنان حجب نصير للجنان خلافا  
للسابع ذكره في المبسوط وفي شرح المهدب للنووي واذ كان مال الجنان نصيبا من  
الساب او الثمر او الررع لم يجمع منه من وجوب روي الجنان والعن بالخلاف وانما  
حجب احدها وفي الواجب فكل اصحابها وهو الحريد والحرقول المذموم حجب زناه  
العن كما قلنا في ارض العشر والخراج والثاني وهو الحرقول المذموم حجب زناه للجنان  
وفي الدخيرة والمرغساني يعتبر في يوم عرض الجنان الدرهم الضربه حتى من اشترى

عند الجنان سفره فضه وزنها ما سان ولا مساوي ما في درهم مضروبه حجب فيه الرهاه  
وان حجب في راس ماله لا عن الذهب والفضه كغيرها الضرب وكه القوم بم العروض  
انما نصير للجنان اذ اوجدت اليه عند السري وقول البيهقي واسباهاهما وقد عرفت  
المسئله ولا يصير للجنان مجرد الشد الا في رواه عن بن حنبل في الحنفى وهو قول  
المراسي ذكره في المبسوط وفي جوامع القعه في الساب اذ انوى انه ان وجد رخصا سعيها  
لا سطل السوم ولو نوى ان يجعلها علوفه او يعمل عليها سطل السوم فالمر بغير خلاف  
عرض الجنان اذ انواها للفضه حجب بطل الجنان ولذا الجداد انواها للحمده وعن محمد  
اذ انوى ان يستخدمه فاستخدمه لا سطل الجنان ما لم يجعله للحمده ولو اشترى للجلاب  
شيها او القصاب للحمده للجنان فان عاها في الحافه لم يطل كونها للجنان بل الرعي للجنف  
في المونه قول **في** قال يعومها ما هو انفع للمساكين لحيصا طلق الفقرا وفي  
المبسوط قال وفي الكتاب يعومها يوم حال الخول ان شبا للدرهم وان شبا للدنانير  
وعن ابي حنبله في المال يعومها ما نفع المقدن للفقرا وفي الحنفى والعنه يعومها  
ما وفر العمن وانظرها للفقرا واكرها زناه عن ابي حنبله وعنه الحمر وهو محمول  
على ما اذا لم يكن بينهما تفاوت قال الشيخ السرخسي اعتبر ابو حنبله حتى انفقوا ما لو كان  
يعومها باحد المقدن كسمره الصاب وبالاخر يتم يعومها يتم فهذا مسئله فليس  
قد افهم انه اتفاق وفي الاستيعاني والوبري والحواشي اذا كان حال لوقومها  
ما شام من المقدن ببيع نصابا اما اذا كان باحدها ببيع نصابا يعني ما في درهم  
وبالاخر لا ببيع اي ببيع عشر من دينار يعومها ما ببيع ولا ببيع خلافا فهذا هو ما فهم  
من قول **في** المبسوط وهو قول بن حنبل وفي الحمر ولهذا يعومها ما هو انفع  
والزمر محمد وفي شرح مختصر الكرخي وجوامع القعه وغيرها يعومها في المصرا الذي  
هو منه وان كان في مكان يعومها في البلد الذي يصير اليه وفي الجواب وبفسر لا نفع  
ان يعومها ما ببيع نصابا وفي المفيد والسابع ان هذا قول ابي حنبله ولفظ المحييط  
محتمل وعن ابي يوسف يعومها ما اسراه ان السري بالمقدن وان كان في غيره فبالقدر  
العالم رواه عنه محمد وعنه محمد يعومها بالمقدن العالي على كل حال رواه محمد بن سماعه  
وعنه السافعي ان اشترى ابا احد المقدن يعومها في اخر الخول راس ماله فان



بعض من الصاب ويبلغ مقدار البلد فلا زاده فيه وان كان راس المال دون النصاب  
ففي اصح الوجهين يقوم راس المال وان ملكها بالقدن وحل واحد منهما نصاب يقوم  
بهما واعنه محمد بن المغصوب وانسبته لكل اعتبار الحق لله تعالى بحقوق العباد وابو ثوبان  
اعنه ما قال عليه نه اصله وعند عدل وافق محمد اوجوه رواه النصاب ان  
وجوب الزكاة فيها باعتبار الماله والمقدار سواء فيها وهما فم الاشياء فلما في الابل  
اذا بلغت ما سن ان ثلث المالك ادى اربع حقاق وان شأ خمس نصاب ثوبان وهذا خبر  
المالك في الزكاة من دفع القمه او العين وبغير المصدق ووجه اعتبار الانفع للفقراء وما  
حب به الزكاة ان جانب الفقراء مراعي بالانفاق الا ترى ان مع السواك للذين ينظر الفقراء  
بالخلاف ويصير المسفاد عن الاولاد ولا رباح الى اقرب النصاب من حوله وبما  
السواك من الزكاة حتى يصير الحق في حله النار نظرا للفقراء ولا يؤخذ الصغير بل يؤخذ بكمه المستبعد  
اذا ادى من الاوساط ويصير الذهب الى الفضة لهما النصاب وفي شرح المهدي للفقوى  
اذا ملك نصابين لصاحب بقر وغنم وعلمه من ليس من جنس ماله قال ابو الفهم الكرخي  
واما الصباغ وان سرح راعي الا عبط للمساكين كرهنا وقال البغوي يوزع الذين  
عليها فلا تحس الزكاة فيها وهذا على القول بمنع الذين لم الواجب عندنا في عين مال  
البحار باعتبار قيمتها لان الواجب في مله وملكه العين لهذا سقطت الزكاة بهلاك العين  
عند بعد التمكن من الاداء وفي البداهة الواجب ربع العشر من العين في قول اصحابنا  
وقر هذا قولنا اما قولنا ان حنيفة قالوا لا الواجب احداهما اما العين او القمه والخيار للمالك  
والصحيح انه قول جمع اصحابنا ولهذا سقطت الزكاة بهلاك النصاب ولو كان الواجب  
احدهما سقطت القمه وكذا لو وهب النصاب من القمه بغيره سقطت الزكاة وعند  
الشافعي في الواجب مله اقوان اصحابنا عندهم وهو نفع في الامر والمحصرو به الفقوى  
وعلمه الواجب ربع العشر القمه ولا يجوز ان يخرج من نفس العرض والثاني نفس العرض  
والثالث الخمر وهما قدما ضعيفان وحل الصمى طريقا راجعا وهو انه ان كان  
العرض حظه او شعير او ما سفع المساكين عنه اخرج منه وان كان عقارا او حيوانا  
اخره منه القمه بقدا فادا اسرى ما يدرهم ما يدر حنيفة للبحار وجال عليها الخول  
وهي تساوي ما يدرهم فعلى الصحيح الجريد عليه خمسة دراهم ولا تجزئه خمسة اقفن



ولا يلزمه صمان نقصان القمه مع بقا العين كالحاصب وعلى المالك محرمهما وان  
زادت حتى يلعب اربعه فان كان قبل ايمان الاداء كان لا محالة شرط الوجوب يلزمه  
على الحد عشره دراهم وعلى الثاني خمسة اقفن وعلى الثالث بخمسة دراهم وان فلما شرط  
الصمان يلزمه على الحد خمسة دراهم وعلى الثاني خمسة اقفن فتمتها عشره دراهم  
وقل اني غير من مكفه على هذا القول خمسة اقفن فتمتها خمسة دراهم وان هذا  
الريان حدثت بعد وجوب الزكاة وهي محسوبة في الخول الثاني ولو اختلفت الحنطة  
بعد الوجوب وقيمتها ما كان مضاف اربع مائة درهم خمسة دراهم على الحد  
اعبار اليوم الا للاف وعلى الثاني خمسة اقفن فتمتها عشره دراهم وعلى الثالث  
بخمسة دراهم المالك بخمسة اقفن منها ومن اد اقمها زاده حرها او  
انقص يداه على حواجز اخرج عنها قول سمره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
امر ان يخرج الصدقة من الذي بعد البيع وقد درياهه وكان وجوب الزكاة في اموال  
اموال البحار باعتبار الماله وهي موقوف في عينها وما ليتها فلا معنى لمنع دفع العين  
اذا دفع خمسة اقفن من الحنطة كدفع خمسة دراهم بل او الى ما لو دفع الى المسكين خمسة  
دراهم فله له مذهب فبشترى بها حنطة اموت عياله محان دفع الحنطة اليه اسقاط  
كله السرى عنه ولم يرد منع دفع العين نصاب ولا سنه ولا قول صاحب ولا قياس معتبر فان  
نقصت قيمتها بعد الخواص حتى صارت مائة او زادت حتى صارت اربع مائة يودي خمسة  
اقفن اتفاقا وان ادى القمه يودي خمسة دراهم عندنا حنيفة اعتبار اليوم الوجوب  
وعندهما يودي عشره دراهم في الزكاة ودرهم ونصف في النقصان اعتبار اليوم الاداء  
ولدا اهل عرض او مكل او موزون او معدود ولو كانت الزكاة والنقصان في الزكاة  
بعد الخول في الزكاة يعتبر يوم الوجوب اتفاقا وفي النقصان يوم الاداء اتفاقا ايضا  
وفي السواك قتل كرك عند وفيل بعد يوم الاداء بالاجماع اذ الاعتبار الصور فيها ذكره  
في البداهة والخبر وما فيه في الجامع قوله فان واذا كان النصاب كاملا في طرفي  
الخول فقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة وبه قال الحسن بن الحسن البصري  
وابرههم الغني وسفيان الثوري والحكم وقال زفر وانش جبل والشافعي في السواك  
والشود نقصان النصاب في اموال الخول منع وجوب الزكاة وسقطت النصاب في جميع





الخول وقال الشافعي لا يؤثر نقصان النصاب في عروض الجاه في اول الخول ولا في  
 اسائه بل يكفي حكمة في احره وقال النووي في شرحه في اعتبار النصاب في عروض الجاه  
 مله اوجه الصحيح عند جمهورهم وهو نفيه في الامر انه يغيب في اخر الخول فقط الوجه  
 الثاني فيه قال بن سريج نعم في جميع الخول لقول رفر وان قيل الوجه الثالث  
 نعم في اول الخول ووجهه انه يضر نفسه فيما بينهما فلو لنا وهذا الوجه بحرا ابو حامد  
 والمحاملي والماوردي والشاشي وان سري وقال ما كان ان كل النصاب في اخر الخول  
 ساجه او ربحه لانه من جنس ذلك اصله ولا يؤثر في النقص في اول الخول ولا  
 في وسطه حتى قال ابو الجري في ساجه صاير عشرين دينار او استبدل بعشرين من النصاب  
 اربعمائة من الاموال وصارت العشرة اربعمائة ساجه في كل حال والدينار وما يوزن  
 ولو ان الجاه يوزن الخول لزمه الرهاء في الحال وعن احمد لقوله في ساجه الساجه وهذه  
 الاموال كلها الفة اقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاه في ما جنى نحو عليه الخول وقد  
 رمناه ولم يات الفرقه من اموال الجاه واغرها دليل سمعي ولا عملي وجه قولنا ان  
 كل النصاب شرط وجوب الرهاء بالنقص وتغير وجوده في اول الخول لينتقل السبب  
 وفي اخره لسبب الخلو وهو الوجوب واما ما الخول فليس يوجب انعقاد السبب  
 ولا وقت سبب الخلو ولا معنى لا اعتبارا لكان النصاب فيها الا انه لا بد من نقاش في  
 النصاب الذي انعقد عليه الخول لنقص المستفاد اليه ولو خاتم فضه والشافعي لم  
 يصر النصاب في اموال الجاه الا في اخر الخول للمسقة فلنا المسقة في اموال الخول في  
 كل جرم منها لا في اول الخول لنعقده السبب وما منه لحالة النفا والبقاء السهل من البداية  
 وقد ذكرنا وجه الاستشراط فيه وهو نضر عمدا المصاربه على الف نفق يقطع بعضه حتى اذا  
 ربح فيه حصل جميع راس المال او لا خلاف ما اذا هلك كله وفي المحيط اسوى عجز الجاه  
 ثم تخبرهم خليل فهو للجاه وكذا شاء الجاه اذا مات فذبح خلدتها في الجاه وعبد الجاه  
 اذا قتل خطأ فذبحه فالباني للجاه لانه بداه قام مقامه كما ورد في الاموال العزوة  
 صلاه المولى على عبدا غني لم يكن للجاه لانه بدل عا ليس مال وسطل بالعبه واذا غني يعود  
 النجاه وذكر في الدخول اذا انجز العصر في اموال الخول ثم غل وفقهه ما نصا لانه  
 سراجاه فيه واثار الى الفرو سنها ومن جلد الشاه اذا دبح فقال لاندان يكون على الشاه



شيء من الصوف يسترى شيء فلم يقطع الخول باعتبار ولا كركم العصور اذا انجز وكذا  
 في مسله الجاه في المسعى ولزمه مسله العصور والمخني ان الجاه مال في نفسه لانه  
 لا يطرر له اوزن النجاسة في الخول باعتبار انه مال وهذا المخني في الخول في مسله  
 العصور لان الجاه مال غير متقوم عندنا ونقض النووي في شرحه ان جمل الخول لا يقطع  
 في مسله العصور وسوى بينهما وقل في نوادر من سماعة ان الخول لا يقطع في مسله العصور  
 في نوادره دورى هكذا ذكره في الدخول وهو موافق لما ذكر في المحيط قوله  
 ويضم قيمه العروض الى الذهب والفضه لان عروض الجاه يقوم بالذهب والفضه فضم  
 ادمها الى بعض الخول الجاه وان اضرمت هذه الاعداد خلاف البطل والبقرة والغنم  
 حتى لا يجل ذلك نصا بالاضطرار لانه اعتبارا للمالكه وصورها مختلفه وهذا الجاه وكذا يضم  
 الذهب الى الفضه استحسانا لانه الورى المجاشه من حيث القسده والمجنس واحد في  
 الاستحسان وجمهور العلماء يرون الضم في ذلك اوجب الرهاء ما يوحفه والاوزاع والورى  
 يرون ضمها بالقيمه وقت اخراج الرهاء واليوسف ومحمد وما لك يرون الضم بالاجزا  
 وامور رواء هشام عن ابن خنفة دلم في المبسوط ورواه الحسن عنه دلم في المفيد  
 وهو قوله الاول ورواه عن احمد والشافعي وان قيل في رواءه واليوسف وداود  
 لا يرون الضم وذهب اخرون الى ان الضم انما يكون اذا اهل النصاب من ادمها مع  
 الضم لاجل المعومات منها ليس في اقل من خمس او او من اربعة صدقه مع ان الاصل  
 براه الذمة والجمهور ما روى عن بكر بن عبد الله بن الاشج انه قال من السنة ان ضم الذهب  
 الى الفضه لا يجاب الرهاء والسنة اذا اطلقت برادها سنة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ذكره صاحب المبسوط والبراه وغيرهما في كس الفقه ولا نصاب لاجلها محمل  
 ما سيج نصاب الاخر في عروض الجاه فكذا سيج نصاب لاجلها بالاجازة كما  
 نصاب الفضه او الذهب ما ضم الى الهوب او العبد ما اقمه في ادمها اولى ولا نهابها  
 مجرى جنس واحد في معرفة قيم المملكات واروش الخانات واما الساعات ويقوم  
 عروض الخارات فاسه انواع الفضه والري بدل على انها جنس واحد في باب الرهاء  
 ان الولد في ذل ولا رمنها ربع العشر وجوب الرهاء فيها باعتبار معنى واحد وهو  
 الماله والتمنه الاصله ولا حل هذا فاناسا وجوب الرهاء فيها من غير منه الجاه وصار





كصاحب القطع في السرقة ثم اختلفت الروايات فيما يودي به من اى ما كان من  
ابن يوسف عن ابي حنيفة انه يودي على المايه درهمين ونصفا ومن عشره مثاقيل  
ربع مثقال وهو احدى الروايات عن ابي يوسف وهو اقرب الى المعادله والنظر  
الى الخامس عن ابي يوسف انه يدير اجزائها بالآخر فودي الزكاه من نصف واحد  
وهذا اقرب الىصوص الزكوات ذكره في المبسوط والبدائع وغيرهما من الضم  
بالعمه او بالجزا اذا كان له مائه درهم وعشره دنانير او مائه وخمسون درهما وخمسه  
دنانير او مائه عشره دينار وخمسه دنانير يساوي ما يوجب درهم فصد به الزكاه  
لما كان الصاب بالعمه وعندهما لا يحب لانه ملك نصف صاب الدراهم وربع صاب  
الدنانير ولو كان له خمسه وسبعون درهما ودينار يساوي خمسه دراهم وربع الكاه  
في ذلك عن ابي حنيفة وهو من الفضة بالذهب ملون الخمسه والسبعون من الدراهم  
تسعه عشر دينار والدينار يصير عشرين دينار اذ له في المبسوط والبدائع  
وفي المسامع وهو الذهب بالدرهم فنظر ان يلحق نصابا من الزكاه من الزكاه  
بما يصوم الدراهم بالدنانير فان بلغت قيمتها عشرين دينار حب والافلا قال هكذا  
رواه الحسن عن ابي حنيفة وفي البدائع والمحيط والمسامع والحقه والعنده او كان  
له مائه درهم وعشره دنانير يساوي مائه واربعين درهما فصد به مائه درهم  
وعندما يكون بالاجزاء ثانيا فحب في كل واحد منها ربع عشره فكون الواجب فيها  
درهمين ونصفا وربع دينار وفي بعض النسخ خمس دراهم على قولها وان كانت  
قيمه العشره اقل من مائه درهم فقد اختلفوا على قول ابي حنيفة والصحيح الوجوب  
ذكره في المحيط والسابع من الدراهم اذا قومت بالدنانير نصابا من الذهب كما  
ذكرناه وفي البدائع واجمعوا على انه لو كان له مائه درهم وخمسه دنانير فمما يحسب  
درهما لا يحب الزكاه لعدم كمال الصاب سواء كان الضم بالعمه او بالجزا وكذا في  
الحقه والعنده وفي الاستيعاب وغيره معنى الضم بالاجزاء كون من كل واحد منهما نصف  
صاب من غير نظر الى قيمتها او من احد النصف وربع ومن الآخر ربع او من احدهما  
نصف وربع ومن الآخر من والمحيط لو زاد على النصابين اقل من اربعين درهما  
واقل من اربعة مثاقيل من الذهب فصد اجزاها من الاخرى لغير الصاب اربعين

درهما واربعه مثاقيل عنده وعندهما لا يضمن لان الزكاه يحب في الكسور عندهما والنكاح  
ليس بشرط فمما لهما ان القيمة في الدراهم والدينار كما اعسار لما ادسار الاشياء يوم  
هما فصار مجموع العباد وكفى مال اربق فضه وزنه مائه وخمسون وقيمه مائة  
ماقتل والصياغه او اسه ذهب وربها عشره دنانير وقيمتها مائة دينار هم لا يحب  
فيها الزكاه ما عتبار القيمة و ابو حنيفة رضي الله عنه اعتبر ذلك بموضع النكاح والنكاح  
المطع في السرقة ولا في الاصل للضم لمراعاة حق الفقراء فكذا نصفه الضم وما قاله ابو حنيفة  
انفع الفقراء والمساكين ولحوط في العباد وقال ابو الخطاب طاهر طاهر احمد انه يضمن  
من الاجزاء والقيمة فوجب في مائه درهم وتسعه دنانير فمما مائه درهم وهذا قول ابي  
حنيفة رضي الله عنه كما ذكرناه وهذا خلاف اربق الفضة وانيه الذهب فانه ما وحب ضم  
ذلك الى غير حتى يعتبر فيه القيمة وهذا لان القيمة في الذهب والفضه انما يظهر في  
السرقة عند مقابلة احدهما بالآخر اذ الجوده والصنعة قيمه لهما اذا قوبلا بحسنهما قلت  
ويرد عليه انه اذا كان ينظر للفقراء ويأخذ بالحوط في العباد ينبغي له ان يقومه بخلاف  
جنسه لسلخ نصابا والجوده والصنعة معتبره في الشرع اصله للاب والوصي والمريض  
والعاصب وفي الخواشي لو كان له عشره دنانير ومائه درهم يساوي مائه دنانير  
فوجد ابي يوسف ومحمد يحب الزكاه بضم الاجزاء وهي نصف صاب الذهب ونصف نصاب  
الذهب وعند ابي حنيفة لا يحب لعدم كمال الصاب بالقيمة فليتسبب لكن الصحيح  
دلائل عن هذا عن ابي حنيفة كما قدمناه وفي الجامع لو ادى خمسة بيهجه او عكسهم عن خمسة  
جناد حور ومكره عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وزفر يودي الفصل اما عند  
روى من ملعده الراس المولى وعبد اجاب الاصحاب في اللب ان الله تعالى عاملنا  
معامله المحتابين والراحمين من المولى ومخاتبه وليس بل اجري علينا احوال الاجار  
حتى يجوز بيعنا واعتاقنا واوجب علينا الزكاه والحج واستلنا شهاده وجوز لنا  
النزوح بالاربع من الشاغل هذه الاحكام مخصص بالاحرار ولا يثبت شيء من ذلك للمخاتبات  
واما محمد رحمه الله فلا يضمن للفقراء اذا ادى اربعة جده عن خمسة رديه  
لا يقع الا عن اربعة ولا يعتبر الجوده عند علمنا الملة فلم يعتبر الجوده فماله واذا  
ادى خمسة رديه عن خمسة جده لا يساويها الا حوز عند محمد فودي درهما سادسا

١٨



اذا كانت السه الردييه تساوي الخمسه الجيده فجعل الخوده التي للصوم مختمه مع المقابلة  
بالمخمس من الجوده مختمه في الخيله كما في حق الاب والوصي والمرضى والعامة  
فتعتبر من انفس الفقراء والمساكين والاحتياط في العباد وكذا اذا كان له اربعه  
وزنه مائة وثمانون فيتمه مائة لصياغته ان ادى من العشر ادى ربع عشره وهو خمسة  
قيمة ما سبعة ونصف وان ادى اقله يودي من خلاف جنسه ما سواي سبعة ونصف  
وان ادى خمسة جزاء عدد واحد مجز وزفر لا يجوز حتى يودي افضل على ما مر اما باب  
والوصي ان يصرف ما مقرر بالنظر والحسن ولهذا لا يجوز للوصي على يده ان  
يسمي لا يهره من مال الاخر ما يصير له واما المريض فماله حال المحر فلا يجوز له ان يوسع  
لجوده على الغرماء والورثة في حال اليأس ولهذا منع من دفع الوارث قال مجز في الجامع  
المريض ممنوع من دفع الوارث والاصحاب ما قسمته والغصب ابد يد عادية على  
الحسن والصفه اذ الصفه تضمن باليد العادية ولا تضمن بالعدد ولا نه متعدي فينا سبب حاله  
المغلب عليه خلاف الميزكي باب **فمن مر على العاشر في المبسوط العاشر**  
من نصبه الامار اخذ الصدقات من الجار وهو اسم فاعل من عشره اذا اخذ عشره  
الذي يجب فيه الزكاه واما من الجار بمقامه في اما وز من قطاع الطريق والصوص وما روي  
من حر العشار يحول على من يجر اموال الناس ظلما وعدوانا وفي الصحاح عشرت  
الدور عشر من فخر الشين عشر اخضره من اذا اخذت عشر اموالهم ومنه العاشر  
والعشار واشرهم بالكسر مشرا بالفتح اذ اصرت عاشرهم وعاشر العشر احد عشر  
وعاشر التسعه اذ اصير التسعه عشره بنفسه من الاول ثالث ثلثه بلاضافة لا غرض  
الما في بالك اسئل ان شئت اضفت وان سئت نصبت واعلت بالما وتسميه اخذ  
ربع العشر عاشر لما فيه من العشر قوله **وإذا مر على العاشر مال فقال**  
**اصبته منذ اشهر** وعلى من مستغرق لما في يدي وليس المال لي او انا الجرفه او هو  
وديعه عندي او صاعه او ليس للجار او قال انا مضارب او محاب او عبد يادون له  
صدق مع عهده لانه انكر سبب وجوب الزكاه عليه فحان القول قوله مع عهده وفي خرايه  
الا اذا كان رب المال معه فانه يعيشه وعن ابي يوسف لا عين عليه في هذه الوجوه كلها لانها  
عباد ولا عين في العبادات كالصوم والصلاه والحج ووجه ظاهر الروايه لا مكذب له

في ملك العبادات وهنا مكذبه العاشره كذا اذا قال ادبها الى العاشر اخر وفي ملك  
السند ان عاشر اخر ولد الوفاك ادبها بنفسه الى الفقراء في المصرا اذا ادبها اليه  
في المصرا في الاموال الباطنه كالذهب والنفضه وعروض البحر وهي وان كانت  
الاموال الطاهره لكن يجب فيها الزكاه لانها مال له وهي امر باطن وخمس الزكاه من الاموال  
الباطنه ولذا صدقة الفطر واذا قال ادبها الى اخر فبما يشترط اخراج البراه لشرط  
في الجامع الصغير وهو طاهر الروايه لان البراه عسى لا يفي وقد لا يحد صاحب  
السيابيه عقله منه والخط مشبه للخط وقد يزور وفي فاضي جان ومن احبنا من  
قال يشترط اخراج البراه في الاموال الباطنه كما في زكاه السوايم في إحدى الرواين  
والاصح انه لا يشترط ذلك في الاموال الباطنه على الروايات كلها ان قوله ادبها الى  
عاشر اخر لا يكون دون قوله ادبها بنفسه فصار كالمدفع اذا قال رددت الوديعه  
وقال في المصدق هو الصحيح وفي الخط لكن فيما منه ومن ربه سبحانه وتعالى ياربه الزكاه  
وشرط في الاصل وهو رواه الحسن عن ابي حنفيه اخراج البراه في السوايم واموال  
الجاره لصدق دعواه وفي البدايع ان اخراج البراه على خلاف سرد كل العاشر يقل قوله  
مع عهده في طاهر الروايه لا يفي ليست بشرط وعلى رواه الحسن لا يقبل كما لو لم يكن  
في ملك السند عاشر اخر وفي الخواشي في قوله اصبته منذ اشهر اراد به ان لا يكون في يده  
مال اخر من جنس البصاب ورجال علمه الخواش اما لو كان في يده ذلك لم يفت اليه العاشر  
ولاخذ من هذا المال الذي لم يحل عليه الحول ان المستفاد يضمن الى ما عنده من البصاب  
لان من ابل المزكاه محسده لا يخذ العاشر منه باعتبار بصاب اخر عنده حال عليه  
الحول وقوله على من المراد منه دين العباد وقال سمس الامه للخواشي اطلق في  
الحجاب قوله على من والاصح ان العاشر يساله عن دينه فان اخبر بما يستحقه انما  
يخسده بصدقه والا فلا اهمي له صاحب الخواشي قلت فان اخبر بما يفتقر  
البصاب وكذلك لا يخذ من المال الذي يكون اقل من البصاب اذ ما يخذ العاشر  
زكاه حتى يشترط سربط الزكاه فيه دله في المصدق والمصدق منحصر الذي للفقير  
وعنه ما اذا سافر بالاموال الباطنه المحقت بالطاهره محاسب ولا يخذ الى الامام  
وهذا لانه اذا خرج بها الى الراي والمفاوز لاجاج الحماه الامار لها فكان الماخوذ



بازا الحكامه وفي شرح المهذب للنووي اذا قال المالك لم يحل عليه الخول بعد اوفال هذه  
السبحان اشترينها وقال الساعى توالت من النصاب اوفال المالك نوال الرب بون  
لخول فقال الساعى وله اوفال الساعى باب ما شئتكم فصا بام توالت فقال المالك  
بل تمت نصابا بالموالد والقول قول المالك في هذه الصور ونظايرها مما يخالف الظاهر  
وعمن المالك مستحبه فيها ولا زناه عليه وان كان قول المالك مخالفا للظاهر فان قال بعتة لم  
اشترته قل الخول ولم يحل بعد اوفال دمغت الرهاه سفسى وحوزنا ذلك والقول  
قول المالك مع منته بلا خلاف فهل اليمن مستحبه امر واجبه فيه وجهان احدهما  
مستحبه فاذا امسح عن اليمن لا يحرم عليها ولا زناه عليه وان قلنا واجبه اخذت منه الزكاه  
ثم اخذت الشافعيه هل هذا اخذ بالكل امر قالوا نظير هذا اللعان فان الزوج اذا اغنى  
لزم امره اللعان فاذا امتنع حدث حد الزنا لا ماساها ونكولها عن اليمن بل اللعان الزوج وانما  
لعانها مسقط لما وجب عليها من الحد بلعانه قلت لنف يكون قول الزوج بيمينه موجبا  
حد الزنا الذي يستلزمه اربعة من الرجال على زوجته وهذا اصله في الشرع ولما  
يرد به داب ولا سنه ولا فاس ولا سبه من يقضي بالمول انما يقضي به في الاموال وما  
يجرى مجاها واما الحد فلا سبيل الى القضا بالنكول فيها فليتهم قالوا قضينا فيها ما نكول وانما  
ادعوا الحاد الزنا عليها فقول المدعي مع منته اربع مرات لان اللعان عن عدهم وقوله  
وكذا الخواب في صدقة السوايم في ثلثه فصول وهي قوله اصبته منذ اشهر او على دين او  
ادنتها الى عاشر اخر وفي تلك السنه عاشر اخر وفي الفصل الرابع وهو ما اذا قال لايتها  
سفسى الى الفقرا في المصره يصدق وان حلف قلت سفسى ان يقال تصدقه  
وماخذ منه مانا لا نه متعدد في الدفع بنفسه اذ ليس ولا يه الدفع الى الفقير اليه على ما ذكر  
لان من الحان ان يكون العاشر قد راى دفعه الى الفقير فليدفع له تصدقه في الدفع مثاله اذا  
باع الفصولي ملك غيره ان سأل الجاز بعه وان شافحه ولا يقال لا تصدقه على البع بل تصدقه  
وبفعل ذلك فانه غير نافذ في حقه وما ذهبنا اليه مدس سعد بن ابي وقاص واسم عمر  
واي سعد الحدرى وابي هريره وسلمه من الكوع وانس وعائشه رضي الله عنهم وبه قال  
مالك وابو ثور وابو عبيد وقال الحسن وان حلف ولا عمنس ومكول وان حلف بضعها  
المالك في مواضعها وقال النووي في شرح المهذب اما الاموال الظاهره هي الزوج والاموال

والمواشي والمعادن ففي اصح القولين وهو الحد خوان بفرقه بنفسه وفي القدم منعه  
فان دفعها بنفسه فعليه دفعها ثانيا الى الامام او ياميه وسوا ذلك الامام عاذا او جابرا  
قال النووي المالك بفرقه ماله الباطن بنفسه قال وهذا خلاف منه ونقل اصحابنا  
فيه اجماع المسلمين فلس في الجواهر اذا كان الامام يعدل في الاخذ والصرف  
لمرسع المالك ان يتولى الصرف بنفسه في الناصر ولا في غيره قال بن تيميه وهو قول ابي  
ثور ايضا وان متر بالاموال الباطنه على العاشر فولا به احدها له ما يفاق اصحابنا وبه امر  
عمر بن الخطاب حضر الصحابه على ما تاتي سانه بعد هذا ان سأل الله تعالى فقل بغيره اجماع  
على ذلك ولا خلاف في سرعيه الدفع الى الامام العادل قال بن سيرين باب الصدقه يدفع  
الى النبي صلى الله عليه وسلم او من امره والى ابي بكر والى من امره والى عمر والى من امره  
والى عثمان او من امره فلما قل عثمان اخلفوا فنهض من كان يدفعها اليهم ومنهم من قسمها  
رواه ابو عبيد وان كان جابر احاز الدفع اليه ايضا وسقط الفرض ايضا لوجوبها  
او وضعها وبه قال الحسن والشعبي والحمي ومحمد بن علي والشافعي وان حبل وقال  
مالك ان احدها منه جبر اجرائه وان حبلنا اليه اختيارا لم يجز به وروى معناه عن  
سالم وعبيد بن عمر وطاوس والنوري وذكر الرافعي عن الشافعي ان الامام لو طلبها  
وجب الدفع اليه بلا خلاف بذكره للطاعه ومول الامام وجه قول  
الشافعي على الحد انه قد اوصل الحق الى المستحق فمرت دمه فامول بالسبع اذ افض  
اليمن بنفسه دون الكل يربه دمه المشتري ولا نه قد اسقط المونه على المونه فاشبهه  
الاموال الباطنه ولنا حديث جابر بن عبد الله قال حاناس من الاعراب فقالوا ان رسول  
الله اياما سألني المصدقين ما يوزن فمطلونا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ارضوا بمصدقكم رواه مسلم في صحيحه وعن سهل بن ابي صالح عن ابنه قال سالت  
سعد بن ابي وقاص وابي هريره وابا سعد الحدرى ان افسر زناه مالي او ادفعها  
الى السلطان فامروني جمعان ادفعها الى السلطان ما خلف منهم على الحد وفي روايه  
فعلت لهم هذا السلطان بفعل ما روى فادفع اليهم ردا في حالوا لغيره فادفعها رواها  
الامام سعد بن منصور في مسنده وعن ابن عمر رضي الله عنهما ادفعوا صدقنا لم الى من  
وكاه الله امرهم من برفلسه ومن اثم فعلها رواه الترمذي في مسنده صحيح او حسن هكذا



ذكر النووي عنه وعن ابن عمر قال ادفعوها اليهم وان شربوا بها الخمر رواه الترمذي  
باسناد صحيح او حسن قال الله تعالى خذ من أموالكم صدقة تطهر بها  
فصار الخارج والخبره ولا يحتاج الى الاجتهاد في بعض الاصناف وبحق صفتهم  
وشروطهم وبعض الملبان في الخياط وفي دور لا يطاع عليها الامام وولاة  
الامور عاليا وصاروا الواسي سلبت ماله للفقر اقصه الوارب اليهم كان الوصي  
ان يأخذ ما الخرفه اليهم ذراهما الرهم بها في المداخ وغرم من قبل الرهاه هو  
الاول والثاني سياسه لا فساد على الامام وفل هو الثاني والاول سلبت نفلا  
او يقع نفلا وهو الصحيح وفي المبسوط ثم يقر من وجهين احدهما ان الرهاه  
مخصص حق الله عز وجل فانما يسوفه من بعض ما ساعته في استيفاء حقوقه وهو الامام  
فلا تتراد منه الا بالنصف اليه قال السرخسي وعلى هذا يقول وان علم صدقه فمما يقول  
احد ثانيا ولا يبرأ بالاداء الى الفقير فمما منه ومن ربه وهو اخيار بعض مشايخنا  
لان الامام رايا في اخيار المصنف فليس له ان يسئل رايه بالاداء من نفسه الى الفقير ولا  
العامل له نصب فيه فلا سئل حقه بذلك وهو الفرو منه ومن الوجه ان افاض الممن  
الموكل بنفسه والطريق الثاني ان الساعي عامل للفقير بولاية شرعية فهو موالي عليه فلا  
يصح قبضه كالمراهق الخافض ماله اذ ادفع المدين دينه اليه دون الوصي كان الوصي  
قبضه ثانيا ولا يبرأ من الفضل الاول وعلى هذا الطريق يبرأ المدفع اليه مما منه ومن الفقير وجل  
وطاهر قوله في الجواب ان صدق في ذلك اشارة اليه وهو انه اذا علم صدقه لم يعرض  
له الفقير من اهل الفضل صحيح مما منه ومن ربه بخلاف الصبي فوانه وما صدق  
فيه المسلم صدق فيه الدمي والعلى انهما من اهل دار الاسلام فخدمهما في ذلك حكم المسلم  
الاف الضعيف فتراعي سرائر الذكوة بحققا للضعف وفي شرح مختصر الكرخي  
للغدوري رحمه الله اذ قال المسلم او الدمي ادبها الى عاشر غيرك او دفعها الى  
المساكين والقول والله مع من منه قاتل قول اصحابنا ما صدق فيه المسلم بصدق  
فيه الدمي لم يستقيم فما اذ قال الدمي دفعها الى المساكين كما ذكرهم شارح المختصر  
لان مساكين المسلمين ومساكين اهل الدمه ليسوا بمصارف ما يؤخذ من اهل الذمه  
ولا في يعلب الدين والو العرفي الله عنه خذ منا ضعف ما يؤخذ من المسلمين

اد

فمنها رهاه فاخذ عمر منهم على وجه الخبره ولا تصرف لان الزكاة لا تجب على الكافر  
ولهذا انفقا على انه موضع موضع والخبره ولا تصرف الى الفقير او المسكين فكيف  
يقبل قول الدمي دفعها الى المساكين بنفسه والمساكين ليسوا من مصارف هذا  
المال والذي في غير العلوي اعداد ليس مما يؤخذ منه سببه الرهاه بل هو مال  
يؤخذ بحاجه الامام قال ولا تصدق الحرب الا في الجوارى يقول هن امهات  
اولادى وفي المبسوط انه قال لم يسم الخول فهو ليس بمعتبر في حقه لانه لا يمكن  
من الاقامه في دارنا حولا حتى لو اقام حولا يصير دميًا وان قال على دين والد بن  
الذي وجب عليه في دار الحرب كطالب به في دارنا فليست يجوز ان يكون  
الدين المدعي وجب في دار الاسلام بل مرور على العاشر وفي القول الحلي لا يصير  
بصدقون كازنا في دعوى ذلك فخص لا يصدقهم انضاحت لو علم انهم يصدقونهم  
بصدقهم كن ايضا وهذا اريب وان قال ليس ما معي للجهان فهو ما دخل دارنا الا  
لفصد الجاه فامعه بلون للجهان وان قال ادسه الى عاشر اخر وفي ملك السنة عاشر  
اخر لا يقبل قوله لان ما يؤخذ منه اجره الحايه وليس في معنى الرهاه خلاف الدمي  
وقد وجدت الحمايويين نظرا لانه سكر الخدمه من غير جرد الامان وهو غير  
مشرع اما اذ قال الجواريه هن امهات اولادى ولعلمته هم اولادى لان  
النسب ثبت في دار الحرب كما ثبت في دار الاسلام لحاتمهم ولا مومبه الولد من  
فروع النسب فعدمت الماليه في اولاده وامهاتهم وان كان دارنا فواقرانه بحق  
الخبره وان قال العبد هم مدبرون لا يقبل منه لان الدمي لا يصح في دار الحرب قوله  
ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الدمي نصف العشر ومن الحربى العشر ما اخذ من  
المسلم الذي وجبت عليه الرهاه مما يبره ربع العشر لانه لما اخرج ماله الى البراري  
والمهاجمه حاج الى حياه الامام فثبت له ولا اخذ الرهاه منه لاجل الحفظ والحمايه كما  
في السوايم والدمي ليجوز الى الحمايه اذ اطاع اللصوص والسراق في احوال اهل  
الدمه اشدوا اكثر وقال بعض الجاهله من المصنفين الفرق بالحمايه لا يصح فان البضائع  
واحوال السفاه في جوانيت الحضرة العروض والحمايه السلطه لذهب ودرجها  
من فائده الفرق فان المدينه محمية بحميه السلطه والمفاوز والقفار لمباشه نواب

الخارج

ان



السلطنة اذ لو حلت منهم اخذوا ولا يجزى الهبة في البرية بقا لهم وهذا امر  
موقوف لاجل من ترك ما به عقله والمعيد عليه في ذلك الا انهما ما ذكره في المحلى  
من خبر عن السائب بن يزيد قال كنت اعشر مع عبد الله بن عتبة رضى الله عنهما عن الخطاب  
رضي الله عنه كان اخذ من اهل الدمة اذ ما ف عشر اموالهم وما خروا به وعن انس  
ابن مالك عن عمر بن الخطاب عن رجل من المسلمين من كل اربعة دراهم من اهل الدمة من كل  
عشر من دراهم رهم ومن كل دعة من كل عشرة دراهم رهم ومن كل طريق رها  
ابن حمران عن عمر بن الخطاب ومن نصارى اهل الحلب نصف العشرة وعن  
عمر بن الخطاب عن ابي ابيوب بن شرحبيل خذ من المسلمين من كل اربعة دراهم رها  
ومن اهل الحلب من كل عشرة دراهم رها رها رها رها رها رها رها رها رها رها  
منهم شيئا حتى راس الحول وانى سمعت ذلك من سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
وفي الاثر قال ابو بكر بن المديار جمع من يحفظ عنه من اهل العلم ان لا صدمه  
على اهل الدمة في شيء من اموالهم ما داموا مقيمين واخلفوا في المديار الذي اذا  
مربه الدية على العاشر حبت الاخذ فرونا عن عمر بن الخطاب عن ابي ابيوب بن  
دراهم خمسة دراهم ومن اهل الدمة من كل مائة دراهم عشرة دراهم ولبت عمر  
ابن عبد العزيز ان يخذ من كل عشرة دراهم رها رها رها رها رها رها رها رها رها رها  
بلغ عشرة دراهم فان نقص منها بلبت حيا ولا شيء عليه قول التوركي والحسن بن  
صالح والي يوروفي الحربي العشرة والابو عبيد فان من خمسة دراهم اخذ منها خمسة  
دراهم قال بن المديار وكذا ذكرته في اهل الدمة سوى نصارى بني علب فان جماعة قالوا  
نضاعف عليهم الصدقة وهذا قول ابى حنيفة واصحابه وقول بن ابي ليلى والتوركي  
والشافعي وان عسده والوروني في ذلك اخبار عن الخطاب ولا يحفظ عندهم  
حالهم قلت خالفهم داود واصحابه وقال مالك يخذ من كل اهل  
الدمة العشرة الجروا الى غير بلادهم ما قل او كثر اذ اباعوا ويخذ منهم في  
كل مئة اركب ولو مرار في السنة فان في بلادهم لا يخذ منهم شيء ويخذ  
منهم نصف العشرة فقط وهذا عجيب فوالله وان من جرحى خمسة  
دراهم يخذ منه شيء ان يكونوا باخذون ما من شيا وكذا في الجاهل الصغير

والسيد الكبري فخذ كون اخذ ذلك مجازاه على صنيعهم ووجه رواه الحافظ الزكاة  
وهي انه لا يخذ من القليل شيء وان اخذوا منا اذ القليل لم ينزل عفو او هو للفقير  
عاده واخذ من ظلم ولا منا بعد في الظلم الا يرى انهم كانوا يخذون جميع الاموال  
من التجار لا يخذ منهم للمصنع لانه عدل هذا في المبسوط وغيره وفي المحلى ايضا يخذ  
من التجار مثل ما يخذون من عسرا كان او اهل او اكثر وان كانوا يخذون منا  
لعلنا لا يخذ منهم شيئا ان اخذوا من التجار مجازاه ولا ما اذا لم يخذ منهم يستمرون  
على ترك الاخذ من تجارنا ولا ناولي بالتجار منهم خلاف الدية فان حكمنا يخذ منه  
حكم الزكاة المضاعفة فراعى شروطها وان من جرحى مائة دراهم ولا يعلم الاخذون منا  
لخذ منه العشرة وفيه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فان اعيانكم والعشرة يعني عجرتم عن معرفة ما  
يخذون منك ووجه اخذ العشرة قد تقدم وان من جرحى على عاشر مائة درهم  
اخذ من يخذون من جرحى حول الحول اذا اخذ في كل مئة فل يعود الى دار الحرب يستاصل  
ماله وبعد الحول يخذ الاخذ في كل مئة اذا اخذ بعه لا يستاصل المال وفي المبسوط  
ومرارة اذا بعير كاله حتى حال الحول ما يخذ منه ما ناولا يخذ من الدية يخذ الحول  
عليه وفي المبسوط وماضي جان روى ابو نصرنا دخل دار الاسلام يرضى لبيعه  
فخذ العاشر منه عند دخوله عشرة وهو القادر درهم وداية فمعه عشرة وانا القا  
لم يرضى بعه فترتبه العاشر عايدا الى دار الحرب فطالبه العاشر بعشرة ما ناولا  
انني لما مرت بك ان اذنت عشرة الك لا سفي لي شيء فيرك الفرس عنده وجا الى مدته  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسجد مع  
اصحابه ينظر في كتاب فوقف على باب المسجد فقال انا السخايماني فقال عمر رضي الله  
عنه انا السخايماني وما وراي ففرض عليه قصته فغاد عمر الى ما كان فيه فظن  
الصراياني انه لم يلفظ الى طلائفه فحزم على اذ العشرة ما ناولا ورجع فلما انتهى الى  
العاشر وجد باب عمر رضي الله عنه قد سبق وفيه انك اذا اخذت منه مئة ولا يخذ  
منه مئة اخرى قال الصراياني ان دنائون العدل فيه هكذا لم يوافقوا ان يكون خفافا سلم  
وروى ان يهودا غضب عليه داه بالبصرة عامل اخبر عن الخطاب فقصد اليهودي المدينة  
فوصل اليها ووجد عمر جالسا فشد ما نزل به فاحمد عمر رضي الله عنه عظمه فلبس عليها



سلم لليهودى دانه واسحق النافا سخر اليهودى امر عمر وماكب فقال ياخذ  
المسعى وخاف على نفسه من سطوه العامل فلما وصل اليه اراه العظمه فاصفر وجهه  
العامل وسلم له الدار ورجل وقرب من هذا ما روى في وقعه الرموك ان  
هذه نقر الروم في اربع مائه معاهل وقدر عليهم باهان واقام هرقل قصر الروم  
باصطاكبه واملت الروم بريدون المسلمين وهم قوون بلسن الفا اميرهم ابو عسده من  
الخراج في خلافه عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومعه خالد بن الوليد ومعاد بن جبل  
وعمر بن العاص وسبعين وانيه نريد وعده الصحابه الف صاحب فجلت الروم  
بسدون في الارض وعصمون الامراء وشاء امر اهل القرى فلا يزال جماعة يحكي  
للبجارية را فقتت وجماعه تشلون اعنائهم فرددت واماوا الهوقد سلبت  
وقام الى باهان رجل من اهل البدار من اهل الدمه يشكوا اليه مظلمه بلسانه فيقول  
ايها الملك ذات لي مائه شاه وابني مائه فتر به عظيم من عظمائك فضرب  
خنا واخذ حلقه من الغنم واسهب اصحابه بقتيل فاجانه امراتي يشكوا اليه انتهاب اصحابه  
غنم ويقول له ما اخذت انت لنفسك فهو لك ولكن ابعث الى اصحابك يردون علينا  
ما اخذوا فامر بها فادخلت الخبا فطال مكثها عنده فلما راي ذلك ابنها دانا من باب الخبا  
فاطلع فاداهو بصاحبه ينكح امه وهي تنكي فصاح العلام فامر به فقتل فلا سمعت  
به حيث انه فصروني بالسيف فالقيته بدي فقطعها فقال له باهان هل تعرفه  
قال نعم قال ان هو قال هوذا العظمير حاضر عنده فغضب ذلك العظمير فاقبل من  
اصحابه بحرمه ورجل فصره ماسيا فم حتى فلوله وباهان ينظر الى ما صنعوا بين يديه  
فقال العجب كيف لا منهج الجبال وتزلزل الارض وسفرون عاقبه الظلم ثم بعد ذلك  
بعث باهان حرجه رسولا الى المسلمين ودان من خارهر بطلس من المسلمين خالد بن  
الوليد لكون رسولا في الصلح بينهم فجاء حرجه الروم وقدر الكعب وكان وصوله عند  
غروب الشمس فحضرت صلاة المغرب فقام المسلمون يصلون صلاتهم وهو ينظر الى رجال  
المسلمين يصلون وهم يدعون لله تعالى وتضرعون اليه وباصرف الروم يصر عنهم  
وراي عمارتهم وقامهم الليل ونظر الى امرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونهضهم  
عن ظلم العباد فاسلم على يداني عبده فلما رجع اليهم بالرسالة ولتم اسلامه واخبر

باهان انهم بالملل رهبان وبالنهار اسود وسجعان خلاف سيرة الروم فلما  
سب مصر لهم على الروم وقتلوا منهم من اهل مصر عددهم واحرقوا من الملاد  
هم رجع اليهم حرجه وحسن اسلامه واسلم عنهم ايضا في هذه العزوه وحسن  
اسلامه وادرج الخري الى دار الحرب ثم خرج الناعنة ثانيا وباسا ولوان في يوم  
لهم اعيدد الاما فينه قال بن اسحق وابو نورو وابو عسده وعمر بن الخطاب وعمر بن  
عبد العزيز في سنة ولا يكر على اهل الدمه وقال ابو عسده هذا اذا كان المال  
الذي تربد بعينه في المله الاولى وان كان عنده لخدمته وموقر من العيوب ادا الم  
او خدمته في وقد دخل تحت حماه الامام ولا يخذ العاسر من محاب اهل الحرب  
ولا من صانهم الا اذا اخذوا منا وفي الولوالحي ياخذ العاسر من محاب الخري وصيانه  
الا اذا امر باخذوا منا خلاف ما اذا امر الخري باقل من مائه درهم حب لا يخذ منها  
الا اذا علم انهم ياخذون منا من مثله والفرق ان العفو عن القتل من عادات الملوك  
فالظاهر ترك الا خدمته وليس الظاهر ترك الا خدم من المحاب والصبيان قلت  
هذا ظاهر جدا عاد للربي الى دار الاسلام وامر بوليد العاسر ثم خرج مائنا امر باخذ لما  
مضى خلاف اسلم او الدمى ادا امر عليه وهو لا يعلم امره في الثاني ياخذ منها عن  
الماضى دانه في المحيط والبداح وغيرها وامر بوليد العاسر ان المستامن لما دخل دانه  
اسمى امانه وعاد حرجا مباح المال والذر فلا تكن ان يكون المشردين عليه لنا وفي المحيط  
علل بانقطاع الكلاب بالعود ولوقال صاحب العوب هو قومي في فحه على ضرراو  
قال لراس خلفه وليرحمه والقوهي ثوب منسوب الى قوهسان كواء من قوراس  
ومنه قول محمد في الاجارات كسح القوهي بالقوهي اسبيه وفي الخزانة والبداح لوعشر  
عاسر اهل النعي لا يحسد عاسر اهل العدل وياخذ منه ثانيا خلاف ما وطهر اهل  
البعي على مدينه من مدين اهل العدل او فريد من قراهم فاخذوا صدقة السوام وعشر  
اراضهم وخرايطهم فله عليهم اما امر اهل العدل لا يخذ منهم ثانيا والفرق ان المال  
على العاسر اهل النعي يقصر مروه ونهضهم الامام قول الله فان ردني  
خمس عشرها اي اخذ من مائة نصف عشرها وامر عشر الخنازير ان ترها وقال الشافعي  
ليرعس الخنزير ولا لخنازيره قال زفر حرجها وقال ابو يوسف ان مائة جميعها فمائة



رفروا ان من بل واحد من الخمر والخمر وحده مما قال ابو حنيفة ومحمد وروى ابو  
 حنيفة مذهب عن ابراهيم الخفي وكان مسروا يقول باخذ من عن الخمر وفي المسبوق  
 والمداع من بل للجان وفي المحيط قول رفروا عن ابي يوسف قلب  
 نفي عند الجمع وفي شرح مختصر الكرخي ادا امر الذي يخرج للجان احد عشر غنما اى  
 فممنها والصواب نصف عشر فممنها ما قدم ونقص عليه في فاضى جان وعد السافعي  
 الخمر والخمر ليسا مال غداهل الدمه ولهذا لا تضمن مملكتها عندك فلا تأخذ شيئا عنهما  
 ووجه قول زفران حال واحد منهما مال عند هير ضمن بالا للاف مملكتها ووجه  
 قول ابي يوسف ان الخمر اشبه بالمال من الخمر يدل على انه لو سلم الدمي او علق المالك  
 وفيه حرم وحرير امسك الخمر التخليل وسبب الخنازير فنعشر الخمر سباع الخمر وكرم  
 من حرم سباعا وان لم يرب مقصودا اذا سقراض الحيوان وسع السرب والطرق  
 وعمل الودخل ووقف المقول وفيه الرمس يجوز ان المال اخر عند ابي حنيفة ولنا ما روى  
 عن عمر الخطاب رضي الله عنه انه قال لعامة في خمر اهل الدمه ولو هرب سباعا وخذوا العشر  
 من ثمنها ولا نل من دوات الامال ولا يكون اخذ فممنها اخذ عنها ولهذا لو روج الدمي  
 دميته على خمر فاني نعمتها لا يجزى على قوتها وفيه الخمر كعينة ادهون من دوات القيمة والقيمة  
 في دوات القيمة نعمتها ولهذا لو روج امرأه على عبد او فريس في الدمه واني نعمته بحرم عليها  
 كما يحرم على العبد ولا نل اخذها جل الحايه والمسلم حتى حرم نفسه للتخليل فلو احبها على  
 غيره ولا يجوز خمر بر نفسه بل يجب عليه نسيبته بلا سلام ولذا لا تحببه على غيره ولا نل الخمر  
 ذات مالا مقبولا مالا انت عصيرا وهي عرضة الماله المقبومه بالتخليل والاضع والخش  
 تخازان يؤخذ عنها لاجل حايتهما خلاف الخمر فانه ليس له عرضه المال في حق المسلمين وعرف  
 فمه الخمر يقول فاستغن بابا او دمين اسما ولو مرتصبى او امرأه من بني علب مال طمس على الصبي  
 شي وعلى المرأة فنه ما على الرجل لانه تعامل لها معاملة الركاه مادنا في صدقة السوايم ومن  
 من على عاسر كما به درهم واخيه ان له في منزله ما به اخرى ورجال عليها الخول لم يترك  
 الماله التي تربها لعلها وما في يمينه لم يدخل في حاسبه نصابا قولنا ولو مرت  
 ما نتي درهم نصابا لم يعشها لانه ليس بملك ولا باب عنه في ادا الركاه ولا نهيا لبحور الما  
 بالنيه ولم يؤخذ من المالك ولا المستبضع ما دور بحصيل الرج للمالك لا يسبقص ماله

وكذا المضاربة بمنزله الصاعه حتى لا يعشها وكان ابو حنيفة يقول اولا يعشها لانه بمنزله  
 المالك ورب المال كالا جني حتى جازع مال المضاربة من رب المال لتحصيل البد ولا يصح  
 نهيه عن النصف بعد ما صار المال غنما لم يرج وقال لا يعشها وهو مملكتها لانه  
 ليس بملك ولا ما به عنه في ادا الركاه الا ان يبلغ نصيبه من الرج نصابا او يكون عنده من المال  
 ما يبر به النصاب فمؤخذ منه لان ملكه فنه كامل حتى يستحق به السفعه ولو مرت عبد  
 ما دون له في الجان ما نتي درهم وليس عليه دين عشره قال ابو يوسف لا ادرى ان  
 المحسنه رضي الله عنه رجح عن هذا ام لا وفاسن قوله الثاني في المضاربة وهو قولها ان  
 لا يعشها وفي المفدر رجوعه في المضاربة رجوع في المادون له في شرح مختصر  
 الكرخي للقدوري الصحيح ان رجوعه في احداهما رجوع في الاخر لان الوجوب بالملك  
 والمالك ولم يمتعا ومن اصحابنا من قلقت الفرق وقال يد المضارب يد نيا به عن  
 المالك وله الحق العهد رب المال من جهته كالمودع ولهذا ادا دله في نوع  
 سقده به والمادون له بصرف باهليه نفسه اصاله ولا دله في الخمر حتى لو كان الادن  
 في نوع اذنا في الانواع كلها ولا يرجع بالعهد عليه ذكر في الأصل انه لا يؤخذ العشر من  
 ما ولا في قوله جمع وجعل المادون له كالمضارب لانهم امرؤا بتحصيل المال لا باخراج الركاه  
 الا اذا كان المالك معهم وقد ذكرنا ههنا في اول الباب الا اذا كان الدين الذي على المادون  
 له يحيط بماله لعدله الملك على قول ابي حنيفة ولو خرد السعل على قولها ومسله المار  
 على عاشر الخواارج ودماها فلا يقيدها **باب المعاد زوال الركا**  
 في الصحاح المعدن بكر الدال لان الناس يعمون فيه الصف والشتا وهو من معدن معدن من  
 ناب عدونا اذا اقام ومنه حنات عدن ومعدن لشي ومركبه واحد والمعدن خاص لما يكون  
 في باطن الارض خلقه والكر خاص لما يكون مدفونا والركاز يصلح لها وفي مجمع الخراب قبل  
 الا ان المعدن وفل هو كونه للجاهليه وبالمصل فنه من رافق الارض اذ السب اصله والكر  
 مركز في الارض كتركز الرج وفي النهاية لان الركا لكون الارض للجاهليه المدفونه  
 في الارض وهي المطالب في العهر عند اهل الحجاز وهو المعدن عند اهل العراق والتوك  
 محملها اللفظ قال والمعدن والركر واحد قال ابو حنيفة اركر الركل اذ النصاب وكان  
 او هو قطع من الذهب يخرج من المعدن قال بن بطال وهو قول صاحب العين واني



عبد وقال المولى الرار بمعنى المركز كالحاب بمعنى المكوب قوله معدن  
ذهب او فضة او حديد او رصاص او صفر او نحاس وجرى في ارض خراج او عشر  
بحسب فيه الخمس وتمهد الطرفه في شرب فصول الفصل الاول في خمسة الفصل  
الثاني في وره الفصل الثالث في مائة الفصل الرابع في اربعة الفصل الخامس في اربعة  
الفصل السادس في مصرفه اما الفصل الاول فالمدن انواع ثلثة النوع الاول ما  
مدرك بالنار وسطح كالذهب والفضة والحديد الى اخرها ذكرناه والنوع الثاني ما يدرك  
بالنار ولا سطحه كالخشب والنور والحل والزبرج والمغرة وما يوجد في الجبال كاليابون  
والزمرد والبلخش والفرودج ونحوها والنوع الثالث ما يكون ما عدا القار  
والقطر والماء المائي ونحوها فالجواب يخص بالنوع الاول دون النوعين الاخرين  
عندنا ووجب بن جيل في الجمع وماك والشافعي في الذهب والفضة خامه لنا  
عموم حديث المعدن والراز على ما ياتي وخبر منه المانع لانه غير له الماء والحق به ولا  
يقصد بالاستيلاء وجب الخراج في المواضع الذي ساق في الرأيه هكذا في المحيط وفي  
المبسوط ما حول عن القدر من الارض الخارجة قال بعض مشايخنا لا شيء فيه من الخراج لانه  
غير صالح للزراعة فصارت كالارض السبخة وعلا يبلغها الماء وان اورد الرار فيقول  
شيء في موضع الغير واما حرمه فاعده صاحبه لا اما ما يحصل له من ذلك فانه يسمع ووجب فيه  
الخراج لانه في الاصل صالح للزراعة انما عطله صاحبه لحاجته ولا سطح وهو من الاراض  
الراب الاحمر والحجر والفضة في الحقيقة احجار نفيد مضيد ولا شيء في الحجر والراب  
وروى صاحب الميسوط عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا زكاة في الحجر ولهم رد به اذا كان  
للحجارة فان يجوز على المعدن فليس هذا لانه على علم وجوب الخمس فيه فانه  
ليس بركاه واما الفصل الثاني فبحسب في ثلثه وكثير ولا يشترط فيه النصاب عندنا واشترط  
ملك والشافعي وان جيل ان يكون الموجود نصابا ولم يشرط الحول وقالوا اكثر من حول  
قد مضى عليه وضعف هذا لظاهره لان الحوال الى مضى عليه في غير ملك الواحد  
فكيف تحسب عليه واخار داود واحيوان المدر وان جيل في الزنى والشافعي  
في الوطى اشراط النصاب والحول في ذلك ولنا ان النصوص خالية عن اشراط النصاب  
فلا يجوز اشراطه غير ذلك لعل سمع وفي المحيط وقال الشافعي في الذهب والفضة ربع

العشر وفي غيرهما العشر فليس انما يجب عند ربع العشر عندنا كالنصاب  
الركاه ولا يجب فيما دون النصاب شيء ولا شيء في غير الذهب والفضة ومثله في المبسوط  
واما الفصل الثالث ففي مائة وجد المسلم والدمي في داره معدنا فهو له ولا شيء عليه عند  
ابن حنيفة واحمد في ادخال الحول على نصاب في مال الركاه وعندنا في يوسف ومحمد  
للخمس في الحال وعندنا في الشافعي الركاه في الحال فاس ابو يوسف ومحمد على اللز  
وابو حنيفة ملكه لانما دار جمع ابراهيم واطبا فها على ان لا مونه عليه فيها خلاف للز  
فانه مودع فيها وفي رواية الخراج الصغير يجب في ارضه دون داره وفي كتاب الركاه  
من اصل الارض كالدرا وجه الفرق ان الدار ملكه خالية عن المون ولهذا لا يجب فيها عشر  
ولا خراج حتى يودان فيها حل حرج الدار من التمر في السنة لا يجب فيه شيء خلاف في ارض  
والحاوي والمزول الدار والذهب والفضة والغير واللؤلؤ يستخرج من الحجر الخمس  
فيها ولا زكاة عند ابن حنيفة ومحمد بل معها للوليد وبه قال مالك في الجواهر كمن شناس  
وعن ابن يوسف يجب فيها الخمس وعند الشافعي وان جيل يجب الركاه لكن عند الشافعي  
في الذهب والفضة خاصة وان جده في القلة والحبال والمواضع ففقه الخمس وما قبله  
المواحد وان كان في العامر ودان لا مامر احطه العاري ففقه الخمس واربعة اجناسه  
لصاحب الحظه اولورثته او ورثته ورثته ان عرفوا ولا يعطى اقصى ما في الارض او  
ورثته وان لم يعرفوا فليتب المالك وقال ابو يوسف للواجد وهو استحسان وان لم  
يكن ملوكا لاجل الحبال والمعاوز ونحوها فاربعة اجناسه للواجد او اقا وفي الاستحسان  
وعنه ان كان معدنا فباقية لصاحب الارض انفا وحوالوا خلاف ابن يوسف في الكثير  
وهو ظاهره قال ابو يوسف ليجل الموجود في الدار الموجود في القلة لان الواحد هو الذي  
اطعمه وحانه قال ولا يجوز ان يقال للامام ملكه بافضه لان الامام عادل في الهبة فلم  
يكن ملك الكثير منه علك هذا معنى الاستحسان فاذا ار ملكه بقى على اصل الباحة فمن  
سبقت به اليه ملكه الا في حق الخمس ولما ان صاحب الحظه ملك البقية طاهرها وباطنها  
بالحيان ثم المشتري منه تملك بالعمد فملك الظاهر دون الباطن بطرهما اذا استدار سمكه  
في بطنها لولوه ففقه له هذا اذا لم يكن مشقوبه بخلاف ما لو اشترى سمكه لا يملك اللؤلؤه بخلاف  
ما لو اشترى سمكه في بطنها سمكه حسب علمكم المشتري بخلاف المعدن حيث يكون للمشتري



لانه من اجزاء المبيع منسفل الى المسرى وهو مشكل لانه اذا اشترى بدينار من بدر اهر  
فوجد فيها مورن فضة اضعاف الثمن فبدرار بوا محفو ولا يقول الامام ملكه الكمن  
بالقصة بل يقول قطع مزاحمة سائر العالمين عن تلك البقعة وقرر بده عليها فهو ملكه بالخيار  
هذا النضر فصار المعدن وان دخل المسلم دار الحرب فوجد في الصحراء غير ملك احد ركارا  
فيقول ولا خمس فيه دخل بامان او غير امان وانه قال من ابلجشون من المالكه وان  
وجه في ملك احد رده عليه وفي الغنيبة ان دخلها بامان وان اخرجها ملكه ولا ينسب له وقال  
الشافعي ان وجه في دار الحرب في مواب لا يدون عنه فقنه الخمس والشافعي له كذا في السلام  
وكذا اذا نواذبون عنه في الصحيح وعندنا كله له كما ذكرنا وقال مالك هو من بين الجيش وقال  
الاوراعي هو من الجيش بعد اخراج الخمس وان وجه في ارض ملكه لم يملكه ولم يملكه بقهر  
وقال فهو لخله من موبهم بخمس وباقيه له وعندنا كله له ان دخلوا ممتنعين فخمسة لانه  
عنه وان لا يعرف قال فهو اتي ومستحققة اهل التي قال النووي كذا ذكر امام الحرمين  
وقال الراعي هذا محمول على ما اذا دخلها بغير امان اما اذا دخلها بامان فلا يجوز له ذلك  
لانه حانه فيجب رد ما اخذه لانه ان اخذه حقبة فهو سره وان اخذه جفارا فهو خلاص وكلاهما  
ملك خاص للسارق والمختلس وان وجد الحرب في ذلك في دار الاسلام اخذ خمسة وباقيه للمسلمين  
الا ان ما ذكرنا في الامار في العمل او فاعطى على شيء فوجد خمسة وله ما شرطه وفا بشرطه واما  
الفصل الرابع في وجبه قال في جوامع الفقه والحقه والغنيمة وغيرها وفي الرقاب  
وهو المعدن الخمس وهو الذي خلق الله سبحانه في الذهب والفضة والمناج سوا ذلك  
الولد مسلما او ذميا او صبا او امراه او مكاتبا او عبدا الا للحربي قال من المندر اجمع كل  
من حفظ عنه على وجوب الخمس في الرقاب فموا وحده دعي منهم الشافعي وروى اصحابه  
لان الواحد منه رده عنده والخافه لا يوجب رده الرقاب ويصو اعلى هذا في لهم وهذا في  
عقب الفقه في كل خمسة دراهم دره رده رده وليس في قوله صلى الله عليه وسلم  
وفي الرقاب الخمس ما يعم منه ان يكون الواجب رده والحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه  
وسلم وفي الرقاب ربع العشر سطر الحجاب الخمس على وجه الرقاب لانه اذا لم يوجب الرقاب  
نصف العشر في الدراهم والديان وعروض الجاه فليفت بوجبه عشرين وهو الخمس رده  
**ف**سروج وشرع بمعدن الادن الامام يخرج الخمس باقيه له وان جفر لم يصل

اليه وحال خفره وصل الى المعدن في قوله لانه الولد وان اسرك في الخفر فوجد  
لغيره دون الاخر فهو الولد ومن فعل من السلطان معدنا فاستاجر اجرا واستخرجوا  
المعدن بحسب فيه الخمس والشافعي للقبول وان علوا فخر اذن المتقبل واربعه اخماسه لهم  
دون المتقبل ولو باع الرقاب والخمس على المسرى ورجع على الولد البايع خمس الثمن واما  
افصل لخمسة في وجبه والواجب في المعدن والرقاب اعني الكثر خمسة عندنا والخان  
له في رابعه وهو قول الاوزاعي والنوري وقال الشافعي وان جبل الواجب في  
المعدن ربع العشر وهو رده وفي الكثر الخمس وهو رده ايضا وقال مالك في المداه بصاب  
بغير شرط عمل بحسب فيه الخمس وان لم يملكه ومونده وانفاق مال فقنه ربع العشر وفي  
الكثر الخمس وعن ابن عمر في الرقاب العشر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقنه يزيد  
ابن عباس عن عبد الله بن مافع وصفها النساى بالثمن دله في الامار احوالنا روى  
عن ربيعة بن عبد الرحمن عن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع بلال  
من الحرب من عصمه المربي معادن القبليه حليتها وغور بها قد من ولم يقطع حق  
مسلم من بلحه الفرع فملك المعادن كما يوجب منها الا الاكاه المومر رواه مالك في الموطا  
واورد اورد في الامار قال ابو عمر بن عبد البر هذا الخبر مقطوع في الموطا ولم يخرجه احد  
من ائمنه قال النووي في شرح المهدب وقال الشافعي ان هذا مما ينسبه اهل الحديث  
ولو اسوه لم يكن فيه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اقطاعه فان الرقاب في  
المعدن دون الخمس استمره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي هو ما قال  
الشافعي في رواية مالك فليس **و**راعى الشافعي انه لا حقه فيه ولم ينسب رفعه  
اد لو كان ينسب رفعه عنده لذكر محتجابه فلف ساع له ان يحمله مذهب بعد اقراره  
بذلك غير ذلك قال من زعم هذا اسنى له منه مرسل وليس فيه مع ارساله الا اقطاعه  
صلى الله عليه وسلم بل ذلك المعادن فقط وليس فيه انه صلى الله عليه وسلم اخذ منها الرقاب  
ثم لو صح ان المالك يكون اول محالف له لا نهم راوا في المداه بصاب بغير بشرط عمل الخمس  
وهو خلاف خبرهم وسالوا ايضا عن مقدار اهل الكثر وحد النذر ولا سئل اليه الا  
بدعوى لا يجوز الاستغال بها والمداه بفتح النون وسلون الدال المقطوع من الذهب والفضه  
عن هبته ومنه نذر العظمى قطعها وما دار الرقاب ما خرج عن اسلوبه ورواه الدرر اورد في



عن كبر من عبد الله بن عمرو بن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اخذ من  
معادن الفلبس الصدفة موصولة وخزجه السهمي ايضا ولفظه انه صلى الله عليه وسلم  
اخذ من معادن الفلبس الصدفة والخمس زكاه عنده وهو ليس بنص في ربع العشر  
لوسب ولم يجمع عليه ضعفه كما يحكي عنه ذلك الرازي وانفرد به ابو سبرة ولم يابح  
على اسنانه في الخبايا قال يحيى بن معين لم يسمع شيئا وقال احمد بن حنبل ليس بشي وعنه ليس  
لساوي ساء وقال النسائي مبروك الحدس وقال بن حزم وقياسهم على الررع باطل  
كما انه يلزم ان مراعي فيه خمسة اوسق ولا قدما فاضوا ويلزم ان يفسوا كل معدن من  
حدود وخمس ورصاص على الررع وراي مالك ان من طهر في ارضه معدن يسقط  
ملكه عنه ويصير للسلطان قال هذا في غاية الفساد بلا برهان من روايه سفيان  
غيرها ما ثبت الشبهة وقال ابو عبد الله هو عندي اشبه ما لغنم من الررع وان كان  
يلحقه مونه ولفظه فكذا يحاظر العدو بل الحمار اشد واعظم خطرا لان فيه بدل  
النفوس والمالك ورحل الله في الغنم الخمس فادنى ما يجب في المعدن ان يكون مثل ما مال  
من العدو ومع هذا ان حكم الررع مخالف لحكم المعدن من الذهب والفضة لان الزرع  
انما يجب فيه الزكاة في وقت الحصاد منه واحده لم يجب فيه بعد ذلك شي وان ملك  
عنه صاحبه ستم وان الذهب والفضة لا زكاه فبما عند القادة حتى يحول عليها الخلل  
فحسب عدم كمال الزكاة جارية عليها في كل عام فقد اختلف حكمها في الاصل واختلف  
في الفرع واما من هذا المذهب فانه ان الواجب في الررع العشر فهذا اختلف متفاوت  
سديد فلفظ يشبه مع مخالفته للاداء التي ذكرناها اسمي كذا في عبيد والقبليه  
فتح القاف والبا الموحدة قال ابو عبد الله الكوفي هي من باحة الفرع بضم الفاء  
والراء حار من اعمال المدينه الواسعه والصفراء واعمالها من الفرع ومنضافه اليها وقال  
ابو داود يسلون الراعي بضم الفاء والخمس المعجى بلاد مكة والمدينه وفي النهايه لا يزرع  
الفا ولسون الراعي المهملة موضع من مكة والمدينه وفي كلام السخري في الدين عبد العظيم  
المنذري بالصميم ومن يسلون الراعي المهملة فليس هو الووي باحق  
المعجى وهم ان يزرع الخلط من الجاب وقوله وفول من الاربع والمسدري يسكن الراعي  
مساحه في الجباب لان الجاب قد فلو اصمها فستسكنها حسد فاس كطيب وعنى

في المفرد ورسل وتذكر في الجمع فلا يلحقه الذي ذكره سكونها قول الله جلوسها اي  
حديها وغور بها وهو ما اطاع من الارض والقدس المرتفع من الارض ولنا حاره له ابو  
هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحجاج جبار والبرجبار  
والمعدن جبار وفي الرهان الخمس رواه الجماعة ويروي الجماعة حججها جبار الى اخره وقد  
يعدر انه سناول المعدن والذرو قالوا ان الرهان يعطوف على المعدن فعلم ان الخمس  
فيه لا في المعدن وحواه ان قوله صلى الله عليه وسلم والمعدن جبار عطف على قوله  
والبرجبار وليس فيه ما سفي ان يكون المعدن رها لان رها جبار بما هو جبار من الجبار  
بحسب فيه الخمس وهو الرهان المشتمل على المعدن وفي الامام عن ابي هريرة رضي الله عنه  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهان الذهب الذي يثيب بالارض رها السهمي  
في المعرفة وقد اوعى حارن على العمري قال يحيى بن معين في روايه عنه هو صدوق وقال  
ابو زرعه لمن وعى ابي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الرهان الخمس من وما الرهان رها رسول الله قال الذهب الذي خلقه الله في الارض  
يوزن بوزن رها السهمي في الامام ولم يسمع عليه ذلك على صحة او حسنه وفي  
الامام انه صلى الله عليه وسلم قال وفي السيوب الخمس قال والسيوب عروة والذهب  
والفضة التي تحت الارض وفي النسائي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا قال  
بارسول الله العزبه العاديه التي تار اهلها اصب فيها الشئ قال فيها وفي الرهان الخمس  
فان كان المراد باله والكنز فيكون الرهان المعدن وان كان المراد به المعدن يكون الرهان الكنز  
ولا يجوز ان يكون الفضة لانه لا شئ فيها وقال احمد بن حنبل في ربحه النسائي في كتاب الاموال  
قول من جعل المعدن رها او جعل فيه الخمس عزله المفق اشبه عدي ما وذل المدرس المرفوع  
الذي دلناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الشئ يوجد في القرية  
العاديه او القرية العاديه فقال فيه وفي الرهان الخمس قال ابو عبد الله  
لنا ان الرهان غير المال الذي يوجد في القرية العاديه فعلم بهذا انه المعدن وقال  
النسائي وعنى علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه جعل المعدن رها وانما وجب فيه  
الخمس ومثله عن الرهي وكان المعادن رها في ايدي القرية لان السهل والخير والجلال  
والرمان وجميع الارض رها في ايدي الكفر وعروة الذهب والفضة عزله احرار الارض



بأنها باقية والعلية كانت عينه وفيها الخمس وستوى فيه الاراضي العشرية والمخرجة  
اعرض عليه من حرم الظاهري فقال اسقطوا الزكاة المعروضة بالخراج وليس يطول  
للمن فيه وهذا ما قص قلنت انظر الى بلاهته وجعله وقصور ادراكه وفيه  
قائمة لا يرى ان الخمس في المعدن والارض ليرحب بسبب الارض كلها مواعان في  
الارض والخراج والعشر بحسب سبب الارض النامدة والرياء في الارض اذا كانت  
للجباة بحسب ما اعتبار مال به الارض ولا تعلق بحسب المعدن والرياء بالارض كما لو كانت  
ذهبية في الارض لخرجت والعشرية بحسب الرياء ولا يمنع وجوب الخراج والعشر  
في الارض مع ان النص الوارد في الخمس لا يفصل بين الارض العشرية والمخرجة فان  
قل اذا ما سبغ عليه منغى ان يكون اربعة احماسه للعامة دون الواحد قلنا  
عنه اربعة احماسه لحدتها انه لم يقصد اربعة احماسه للملك عاني ما من الجباة والمعاور  
والسائر ان يد العامة لم يثبت على الكفر والمعدن حصة لانه انما يثبت ابدىهم على  
الظاهر وعلى الساطع كما لا يسمع من الواحد الثابت عليه حقيقة كما كانت كالعشر  
بالنسبة الى اليد الحقيقية والمالك ان يملك العامين انما يثبت بالاحرار واما بوجد  
والارباب ان ملك العامين لم يثبت على الظاهر لان الامام لم يقسم ذلك بينهم بل تركه على  
الاباحة لعدم رغبةهم اليه فكيف يثبت على الساطع والهردي والسفاحسي في  
منع البخاري النجاشي من سفلت من صاحبها سميت بها لعدم رطبها والجبار  
الهدى يعني ان حنايتها هدر لا غرامه فيها والمير جارتا ول على وجه من لحدتها  
حفرها الرجل بارض فله لما آره فسقط فيها اسنان او حصى بحوزة من حفرها من  
العمان والثاني مستاجر من حفرة له ما في ملكه فتنهار على الجاهل فلا شيء عليه ولذا المعد  
اذا اساج من حفرة فتنهار عليه ما كان من حفر الجاهلية فل او كرمه الخمس  
يكسر ذلك يعني المدفون في كرم في المعنى قال من المدفون في كرمه لا يملك احد الا هذا  
الخمسة فانه جعل الخمس في الذي يوجد في ارض الارب وما يوجد في ارض العرب  
جعل فيه الزكاة وما كان عليه لاهل الجاهلية كالصالحين والصالحين او اسما ملوهم وهو  
ركاز وفيه الخمس وان كان عليه علامة الاسلام كالا حديد وهي التي عليها في قوله الله احد  
اياه او انا بغيره ذلك من الامران او اسر الى صلى الله عليه وسلم او طه الشهداء او اسر

لحد من الخلفاء او اسر ملك من ملوك المسلمين وهو لفظه ولذا اذا كان من خلفاء وان لم  
يكن عليه علامة جعل الاسلام في زماننا المقام عند الاسلام ونعسا للدار وبلون  
حده حكم اللفظ ولم يذكر في المبسوط غيره وقبل جعل جاهليا اذ اللوز من  
دفن الجبابرة والفرع عنه غالبا قال في الجباب وهو طاهر المذهب وعند الشافعية  
ان وجد في ارض الاسلام موات او في القلاع العادية لم يملكها مسلم ولا ذو عهد  
فهو ركاز وفي الطريق السلوك لفظه في الصحيح وكذا في المسجد وان وجد في ملك  
غيره فهو لما الله ان ادعاه والامن اسفل اليه منه ان ادعاه والامن لحي الارض  
او ان حرم وان لم يدعه ولا يسفل عنه بالبيع لانه مودع فيها لم يورس فان كانت ملكه  
ما ن احياها المخرج خمسة والباقي له وان كانت موقوفه فالكفر لمن في مده الارض فاب  
ابو ي كذا ذكر البغوي في مذهب الشافعي او وجد من الامانة  
درهم مائة اخرى لاهل الخمس في واحد منها لم يسقط الخول عليها في وقت حال  
الصاب فادام الخول لزمه الزكاة ربع العشر كسائر القود فلم يوجب فيها حكم  
الركاز وورد قوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الخمس ولم يفصل بين ركاز وركاز ولو  
وجد ماله وفي يده مائة او له مائة من حجب الخمس في الماله التي وجدها وهو غريب  
حب في خمسها وفي ماله ربع عشرها والجميع زكاة عنده واما الفصل السادس  
ففي مصرفه ومصرفه مصرف خمس الغنمه وانفق عبدنا وبه قال مالك وابن حنبل  
في رواية والمزني وابو حفص ابن الوكيل من الشافعية وعن محمد مصرف منه الى  
حملة القرآن ودوا المرضى وكسبه الامراء ودواب البرد دله في جوامع الفقه وعند  
الشافعي مصرف مصارف الزكاة وقاسه على الزرع ولا نه يجوز ان يكون لى او مسلم  
من الامم السالفة فلا مصرف ماله مصرف الفتي ولسا قاس الخمس على الخمس اولى من  
قياسه على ربع العشر والعشر ولكونه لى او لموس بعد جدا ان اللوز ميراث الغار عنه  
والاداسه ودرهمهم وان صدق نفسه امضاء الامام لانه لم يدخل في حاسبه وبه  
قال ابن حنبل وابن المنذر وقال ابو ثور يضمه الامام او فعل والحاج ان صرفه الى  
نفسه قال في الحنفية اذا لم يقسمه اربعة الاخماس ودرهمه على رضى الله عنها على  
واجده رواه احمد وابن المنذر ولاحسان القاضي وان عقيل من الجاهلية ولم يجوز



الشافعي لكونه زكاه عن اصله وحوضره الى من شام من اولاد وابائه المختلجين  
مخلاف الزكاه والعسك وصدقة الفطر والنفقات والبدور ذكرها الاستيعاب  
م الاختلاف الذي وقع بين علمائنا في اربعة مواضع في ثلث منها محمد بن ابي حنيفة وفي  
واحد منها محمد بن ابي يوسف فمن الملة اكثر اذا وجد في ارض يملكه فهو لصاحب  
الخطه عندهما وعند ابي يوسف للواحد والمالي المستخرج من الحرة الخمس فيد  
عنه ما وهو قول الجمهور عن ابي حنيفة لا يملكه عند ابي حنيفة وهو  
قول المصنف في الزكاه وان عبد العزقة الخمس لعموم الحديث والمالك الرقيق يجب  
فيه الخمس عندهما وعند ابي يوسف لا يجب هو يقول لا ينطبق بنفسه فاشبهه الفير  
والنظ واما قوله ان لا ينطبق مع غيره فانه يحرم بطرقة فليس منه الرقيق فاشبهه  
الرصاص والراعي اذا وجد معرنا في داره لا يجب فيه الخمس عند ابي حنيفة وعند صاحب  
وقد يفرق وحكم عن ابي يوسف ان ابا حنيفة كان يقول لا شيء في الرقيق وكنت اقول  
ان في الخمس فله ان اناطه حتى قال فيه اخمس م راسه لا شيء فيه فصار لما قبل ان  
قول المصنف الاخر وهو قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد بن ابي حنيفة وفي قول  
ابي يوسف الاخر وهو قول ابي حنيفة الاول لا شيء فيه لانه ينبع من العين واللولو قيل في طر  
الريح يقع في الصدف فيصير لولوا فعلى هذا اصله ما ولا شيء في الما وقيل ان الصدف  
حيوان لا يقع فيه اللولو وليس في الحيوان شيء ونظره طي المسك يوجد في البر فلا شيء فيه  
وكذلك العنبر قيل انه ينبت في البحر عنزله الحشيش في البر هكذا رواه بن رستم عن  
محمد وقيل انه ينبت في البحر فيصير في الموج فلهذا الى السائل وليس في الاسماك شيء  
وقيل انه شيء دابة وليس في اخشا الدواب شيء دل ذلك كله في المبسوط وقبل  
الخروج من عين اللوار يهز من يواوين والمائه بالواو والاول بالهمز وبالعكس  
قال النووي اربع لغات طلسه قاله بحقف الهمزة لغه والمرجان صغير  
اللولو وقيل كانه دله النووي وما روى عن محمد انه اخذ الخمس من العنبر واما اخذ  
محمد بن الحسن الحارثي عن بن عباس انه قال فيه شيء من درهم الحارثي دفعه وقوله ولا  
زكاه فيه ذكره في الامام عن بن عباس وبه يقول ابو عمرو وعمل على الخمس يظنون  
ارض لا يجب فيصون العنبر في ساحلها وفيه الخمس لانه غنمه قوا

مناع وجد زكاه فهو الذي وجد وفيه الخمس ومعناه وجد في الارض لا مالك لها  
لانه غنمه عن السرخسي فاما اراد بالمتاع الرهن والفضه وقيل اراد بالباب  
ولاواني المستتمتع بها في السوت ولاواني اشبهه بالصواب وفي المبسوط ولا  
سقطت الخمس عن الارض والمعدن وان كان الواحد مدنا او فقرة الاطلاق النص  
ولا ان الخمس صار حراما لمصارف الخمس في ذلك والخلف لمخلاف من يظهر على يده ولا  
فرق بين ارض العنق وارض الصل وارض العيب وهو قول الشافعي وان حصل  
وقال مالك الرقاب في ارض العرب للواحد بعد الخمس وفي ارض الصل لاهل كل البلاد  
ولا شيء فيه للواحد وما وجد في ارض العنق لم يقتضها بعد الخمس واما ما وجد  
من الجوهر والحديد والرصاص وحموه فانه كان يقول فيه الخمس ثم رجع عنه فقال  
شيء فيه قال بن القسبر ثم اخر ما فارقناه عليه ان قال فيه الخمس في الرقيق في  
شرح الموطا قال اسمعيل بن اسحق القاضي حيا وجد المسلمون في حرب الجاهلية  
التي اصبحها المسلمون من اموالهم طاهر او مدفونه فهو الارض بحري بحري الغنم بلون  
لمن وجد اربعة اخماسه وسبيل خمسة سبيل خمس الغنم باب  
زكاه الزروع والثمار قال ابو حنيفة رضي الله عنه في قل ما اجدته الا ارض وكرم العنبر  
سوا سقي سحبا او سقته السماء انصب وللطوب والحشيش وهو ما يشترط  
النجي ومجاهد وحماد ورفعه قال عمر بن عبد الله بن درهم ابو عمر بن عبد البر حيا في  
الامام ومروى عن بن عباس اعلم ان اهل العلم اختلفوا في ذلك على تسعة احوال الاول  
الاول ما ذكرناه وهو قول ابي حنيفة والظاهره فيملا بن يوسف وقال بن المنذر لا نفعل احدا  
قاله غير العنبر لذكره في ذلك فانه لا يخفى عنه من فله غنمه واما غنم بنه غنم  
ارباب مثله القول الثاني فيما له غنم باقية اذ ابلغ خمسة اوس عند ابي يوسف  
ومحمد والوسق يقع الواو وروى بكسرهما انضاد كره القاضي عياض في الامكان والنود  
وسكون السين سون صاعا يصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المثل هو حمل  
البعير والوقر حمل البغل والحمار والوسق عند محمد اربعة رطل ومايون رطلان بالبغداد  
والخمس الفار رطل واربعة رطل وعند ابي يوسف وهو قول مالك والشافعي  
وان حصل الف وسنانه رطل والوسق ثمانية رطل وعسرون رطلا بالبغداد

ي  
ي



عند زواج بعبدهما في الخضراوات ولا في البطيخ والخيار والفنجان والفسق  
مير على انه لا عشر في السفرجل ولا في البن والفلاح والكمون والخوخ والشمش  
والاجاص وفي التابيع وحسب في كل ثمره ستمائة في اللوز واللوز والسدر والفسق  
وفي المسوط ولحبا في الخوخ واللوز وفي الفسق على قول ابي يوسف وعلى قول  
نجد لا يحسب وفي الرغسان عن محمد بن عيسى لا عشر في البن والفسق واللوز واللوز والفسق  
والموت والمور والحروب دله هنا القدوري روى عنه بحسب في البن والفسق  
قال المرحوم هو الصحيح عنه ولا في الابلججه وسائر الادوية والسدر والاشنان  
وحسب فيما يحسب منه ما ستمائة كالحب والرطب وغيرها وعن جبران قال الحب  
لا يحسب منه الا حب لرفته لا يحسب فيه العشر ولا حب في السعور والصنوبر واللبنة  
وعن ابي يوسف انه اوجب العشر في الحنظل والاشنان في الفسق وفي المسوط  
عن جبران في البن والاجاص والحنان ورواسان وفي المور والبصل ورواسان وذكر  
في العمون ان البن الذي ليس بحسب فيه العشر ولا عشر في الفلاح والخوخ الذي  
يشق ويبس اذا العال خلافة فاعتبر الغالب فيه وكذا دله في المسوط وكاشي  
في برور البطيخ وبروي عدم النضاض والفنجان والرضية وكل بر لا يصلح الا للزراعة  
ذكره القدوري وحسب في برور القنب دون عمدانه وحسب في الكمون والكرابا والخردل  
لا زك لك من جملة الحبوب وفي الحنظل لا عشر فما هو باع في الارض الحقل والاشجار  
واصله كل شئ يدخل في سعة الارض يتعافى فهو الحنظل فلا شئ فيه وما لا يدخل في  
بالشرط بحسب فيه دائر الحبوب القبول الثالث بحسب فيما ذكره وبقنات  
الحنطة والشعير والدخن والذرة والارز وكذا في المعطنه كالعدس والحمص والبقلي  
والحبان والماش واللوسا ونحوها وهو قول الشافعي وفي الارز رست لغات فتح الهمة  
وضم الراوي شديد الزاي والمائنه كذلك لكن يضم الهمة والمائنه تضم الهمة والراء  
وخفف الراي كونه في الراءه كذلك لكن يكون الراء والخامسة رر يضم الراء  
واشد الزاي كمن والسادسة رر بالون الساكنه لفعل ولا زناه عنده في البن  
والفلاح والسفرجل والماز والخوخ واللوز واللوز وسائر الثمار سوى  
الرطب والحب ولا يحسب عنده في الرهون في الجدد وفي الورس في الحار وداود جها

في العدم من غير شرط الصاب في قلبه وكفه ولا يحسب في الترمس في الحاريد  
ولا زناه في غير النخل والحب من الاشجار عنده ولا في الخضراوات القبول الرابع  
قول مالك مثل قول الشافعي وزاد عليه وحسب العشر في الترمس والسمسم واليه  
واوجب المالكية في غير رواية بن القسمر في زراعتهم ونزرا السجمر لعموم نفعها  
مصر والعراق مع انه لا يبوكل بزرها ولا دهنها فمثل اشترط اظهر الموت واما الوجوه  
في الرهون فعول الهري والاوزاعي والنوري واللب ورواه عن ابن حنبل وهو  
مدح بن عباس وعمر بن الخطاب بن عبيد هو الصحيح القول الخامس وهو قول ابن حنبل  
بحسب فماله البقا والبس والحب من الحبوب والمارسوان فونا للحنطة والسعير  
والسلب وهو نوع من السعير وفي العرب شعير لا قشر له بلون الغور والحنان  
والعسل وهو نوع من الحنطة نزع اهلها انه اذا خرج من قشره لا سقى بها غيره  
للحنطة وبلون منه حبات ولب في امار واحد وهو طعنا اهل صنعاء وفي العرب  
هو نوع من حبه سودا اذا احسب الناس خلطوها واهلها عن الغوري  
والجوهري وعند اصبح هو حنظل سفرد وقال بن القسمر المالكى ليس هو من نوع  
الحنطة وحسب في الارز والذرة والدخن ونحوه او كان من القطنيات كالعدس  
والماعلا والحمص والماش او من الاشجار كالكروية والكمون والكرابا او من الزوار  
كيزر الحان والفنجان والخيار ونحوه او من حب البقول كالرمان والمجل والقر  
والترمس والسمسم وسائر الحبوب وحسب عنده في المور والربيب واللوز  
والسدر والفسق ودون اللوز والبن والشمش والفلاح والامري والخوخ  
والاجاص ودون الفنا والخيار والمازجان واللفت والخرور وعمران اللوز  
والسدر ونحوها من البقوليات ودون اللوز فانه من الحدودات ولا يحسب في ورق  
السدر والخطمي والاسنان والاسن في بر دلك ولا في الارهاق والاعوان والعصفر  
ولا في القطن القبول السادس بحسب في الحبوب والبقول والمارسوان والحمص  
سلمان سيج الامام القبول السابع ليس في شئ من الرزق زناه الا في التمر  
والربيب والحنطة والسعير حده الجدد عن النوري وابن ابي ليلى وابن العن  
عن الاوزاعي وزاد الرهون القبول الثامن يؤخذ من لبن الحضرة اذا بلغت ثمانين رطل

ا  
ب

طبر



وهو قول الحسن والزهري القول التاسع ان ما يوسق بحب في خمسة اوسق  
منه وما لا يوسق بحب في قلة وكثيره وهو قول داود الظاهري واصحابه وانفقوا  
على ان يحب العشر في خمسة اشياء وهي الحطب والقصب والخشيش والتمر والسعف  
ودكر في البسوط الطرافة عرض الحطب والسعف ورق يدي النخل الذي يصف به  
البريل والمزارع وعن الثعلبي ان السعف اذا نبت وادانت رطبه  
فهي المشطبه والمراد بالقصب الفارسي الذي يدخل في الخبثه ويخدمه الا فلا  
قل هذا اذا كان النصب في الارض والجنان اما لو اخذ من الارض مقصبه فانه يحب  
فيه العسر ذكره الاستيعاني والمرعشاني والوبري وكل ما استندبت في الارض  
وتقصده لا يستغلل لقوام الخلاف بحذف اللام بحب فيه العشر قال  
دليل الحنفية يقطع في كل سنتين وقال الاستيعاني في كل سنتين او  
ارب سنين وبحب في قصب السكر والدرره وروى اصحاب الاملا عن ابي  
يوسف انه لا يخفى في قصب الدرره وهي رواه عن ابي حنيفة وهو في مضغه  
حرافه ومحققة عطر لضرب الى الساخس يصفه كلب من الهند ويجعل في الادوية  
وسمي ربيع لانه يدق ره دره وفي الصحاح سلاح الماسح سحاحا يجري على وجه  
الارض وسقي فحوا والفح بالثا الما الجاري من عن وغرها وان يصب وما سقي فحوا  
بالماء يغناه القصب والقوران من فحاح ربح المسك نفوح ونفوح والقدر نفوح  
اذا علت وافلح ربه اذا هراقه وشاب الماشيا اذا جرى وفي الدخاير  
سقي السما المضر والسيح السسل والعون والانهار وجه قول ان اشترط خمسة  
اوسق ونفي وجوب العشر في الخضراوات حديث ابي سعيد الخدري عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من خمسة اوسق صدقة ولا في اقل من خمس اواق  
من الورق صدقة ولا في اقل من خمسة اوسق صدقة وقد يعدم وفي مسلم ليس في  
حب ولا ثمر صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق وهو عام في الحب والتمر وفي الامام  
عن معاذ بن جبل انه كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسال عن الخضراوات  
وهي القمح فقال ليس فيها شي قال ابو علي اسناد هذا الحديث ليس صحيح وليس  
يصح في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حقه الحسن بن علي ضعيف

ضعفه شعبه وغيره وتركه ابن المبارك وعن ابيه رضي الله عنها بالسجود  
السند من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما دون خمسة اوسق ركاه والوسق  
سور ما عاودك ثمانية صاع من الخنفة والسعر والتمر والربوب واسن فما اجنت  
الارض من الخضراوات وفنه صاع من موسى منقعة الارض فطني وقال يحيى بن معين ليس  
بشيء وقال النووي رواه ابو داود باسناد ضعيف منقطع انما ذكر في سراج  
المهدب ووجه قول ابي حنيفة ومن قال بقوله حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما سقت السماء والعون او دان عذرا العشر  
وفما سقي بالضم نصف العشر قال في المسمى رواه الجماعة الا مسلمان في لفظ النساء  
وان داود وآسن ملحد بعلاء خان عذرا وعنه جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال فما سقت السماء والعمم العشر وفما سقي بالسانية نصف العسر رواه مسلم  
والنساء واحمد وابو داود قال فما سقت بالها والعون ذلك عموم الحديث الثابت  
على وجوب العشر في جميع ما اخرج من الارض من غير قد ولجرح لبعض الخارج عن الوجوب  
واخلايه عن موقوف الفقرا قال القاضي ابو بكر بن العربي في عارضة الجودي وافوك  
المداهب في المسئلة مذهب ابي حنيفة دايلا ولحوظها للمساكن والاهاقيا ما يشكر العمة  
وعليه يدل عموم الامة والحديث وقد اثار الجوني ان يخرج عموم الحديث من يد ابي حنيفة  
بان قال ان هذا الحديث لرباب للعموم وانما لفصل الفرق بين ما قبل وبين مونه  
وانه في ذلك واعاد وليس يمتنع ان يخصص الحديث بالعموم والفصل  
ودلك اجل في الدليل واضح في التاويل انتهى كلامه قلت قال القرافي في اللجج  
والظاهر انه نقله من كلام الجوني ان الخلافة اذا سقي المحن لا يحج به في غير هذه فاعده  
اصوله فقوله عليه السلام انما الما من الما لا يستدل به على جواز الما المستعمل لانه  
لم يرد الما لسان حضرة الموحب للفصل ولذا قوله ما سقت السماء فنه العشر ورد لسان  
الجز الواحد لالسان محل الوجوب فلا يستدل به عليه انتهى كلامه قلت  
النص استدل على عدم شرطية وحراسه فاجله الشرطية للعموم محل الوجوب  
فالغا عمومها باطل والحمل الجزايه لسان مقدار الوجوب مناه قوله صلى الله عليه وسلم  
من قتل قتيلا فله سلبه فاجله الشرطية وفي الجواب وردت ببيان سبب استحقاق



الفاعل وعموم من دل ذلك والجله المائه للحرارة وردت لسان ما لم يحقه هو  
 سبب الخوف ولخصه صديقه والخور ابطال مدلول السرقة كما لا يجوز ابطال  
 مدلول الجوارح وانما انشور ما استشهد به الفرافى رحمه الله وقد ساق الكلام له رواه  
 بعلق عليه وانما يد وانشاء اليه الامرى الى قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن  
 من غير ان يصير لسان وجوب نفقة المطلقات وكسوتهن اذا ارضعن او لا دهن  
 وفيها اشاع الى ان الاب لا يولد في نفس الولد وماله حتى لا يسوجب العقوبة  
 بوضوح حارته ولا بسببه ذكره السرخسي في اصوله وقا عليه هذه ان كانت صحيحة  
 انما تلت فاعله مذهب ومدر كذا لان قوله صلى الله عليه وسلم كذا صدقة في حب  
 ولا يخرج حتى يبلغ خمسة اوسى سبق لعل تقدير المصايب ونفى الوجوب والبار اعترضوا  
 على ان يخصصه من وجه اخر فقالوا لو لم يخصص وحده كرامة والعام على الخاص  
 لم يكن عللا للخاص والعام فيما رواه المخصوص وفي المحصول اذا قال الشارع في الخلل  
 انما هو انما في ذلك كراهة يكون الثاني مخصوصا للعام وعندنا بصير ذلك المقدر  
 ان العام معارضا للخاص وان كان العام متأخرا عن الخاص فعند الشافعي وهو قول  
 ابو الحسن بن ابي بصير عمل العام على ما رواه المخصوص وعندنا وهو قول القاضي عبد الجبار  
 العام اسبق للخاص المسمى المسمى وعندنا في المارضى موقوف فيه وان جعل المارضى  
 فعند الشافعي يحسن العام للخاص وعندنا في حنفية موقوف فمما يرجع الى غيرهما  
 او يرجع لحدها بديل قال صاحب المصنف هذا سديد وضعف قول الشافعي على  
 عندنا ان يكون الخاص المسمى مضمونا لان الخاص اذا ورد بعد المكنى من العمل بالعام كان  
 نسخا واسخى الخاص بغير الواحد يجوز والثاني ان العموم يخص بالقصاص مطلقا فيخير الواحد  
 او لا قال وهو ضعف لان القياس يقتضي اصلا بقا على له وذلك لاصل بان متقدما  
 على العام لا يجوز القياس عليه عندنا وكذا ان لم يعرف بعد ما ذكره لا يجوز القياس  
 والمعمدان في هذا المصاير حصون اعبر بالخبرين باختصاصهما مع فقد علمهما بالتأخر انتهى  
 على صاحب المصنف قلنا لما لم يقر ذلك على صحة اخذه بالتقليد لفقها اصحابه  
 ويدل على صحة ذلك ان ابن عمر رضي الله عنهما قال في قوله تعالى واما نكر اللاتي ارضعنكم بقلوبكم  
 لغيرهن المنة ولا المحرمات فادامت المعارض من العام والخاص فقد ذكر عيسى بن

عليه اوجه في الجمع اسرها اتفاق الامة على العمل باحدها وثانها عمل اكثر الامة باحد  
 وعقبهم على من لم يعمل به لعلهم يحسدوا في سعد وعسكرهم على من عاين في قوله  
 كما رواه في النسبة بالعلم ان يكون الرواية لا حدتها اشهر واراد ابو عبد الله البحر  
 وحينئذ اجاز لحدتها ضمن حرجا شرعيا والثاني ان يكون لحدتها من سائر الامة  
 كما يقع على صاحب السرقة وعدم العمل بعموم الامة قال ابو الحسن المصنف صاحب  
 المعتمد هذه الامور اما ان لا يخرج احد الخبرين عن الاخر او ان يسبقا عليه منسوخا  
 لما انفقت الامة على العمل به ولا عابوا من قول الاما ولما كان نقله اسهل ولما اتفقوا  
 على ثبوته ما نالنا سحده وقال بن بطال في شرح البخاري استعمل ابو حنيفة المفسر  
 دون الجمل في قوله عليه السلام ليس مما دون خمس اواق من الرزق صدقة ولم يعم بعموم  
 قوله في الرقة ربع العشر ومما يراد المفسر وعلى الجمل وان يلزمه العكس فقد تناقض  
 فليست المراد بقوله ولا في اقل من خمسة اوسى صدقة الامة بقرينه عظمها على  
 زكاة الابل والورق فهذا يرجح جميعا على رواية الجاه اذا وجوب في المفقود والعرض  
 واحد وهو الرقاه وكانوا يمايعون بالاسواق وفيه خمسة اوسى في ما ياتي في زهر  
 في ذلك الوقت غالبا فادرك الحكم على ذلك اذ الجمل اسرع عليهم او يجوز ان يكون فيه ذلك  
 حينئذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ياتي في زهر ولا في لفظه الصدقة في الرقاه اطهر  
 من العشر فصرفه اليها اولى ولا كذلك صدقة الرقة ولم يعم من ابطال الفرق بينهما  
 وهذا لان النبي صلى الله عليه وسلم يعي الصدقة ولم يصف العشر وقد كان في المال صدقات  
 لسختها به الرقاه والعشر ليس بصدقة مطلقة اذ فيه معنى المونة حتى وجب  
 في ارض الوقف ولا يحب الرقاه في الوقف ولا في كالة العام على افراد كذلك الخاص  
 على فرد واحد لان قولك اكرم الفقهاء قائم مقام اكرم زيدا وعمرا وبلرا وجمالا الفقهاء  
 فاقاموا الواو في الجمع مقام العديدين العطف فلا فرق بين الداليل ودلالة الخاص  
 ظاهره غير قطعية حتى جاز صرفه الى المحاز بالقاس وخير الواحد كما يجوز تخصيص العام  
 بذلك وهو محاز ايضا لان العام اذا حمل على بعض مدلوله يصير من باب دلالة احواله  
 البعض فهو من طرق المحاز ولو قال انسان انا اعمل بالدليل ما ان اعمل بالعام واجل  
 الخاص على محاز لا يكون عاما بالدليل فلما عكسه فمثل قوله لعل بالدليل لم

ها

ق



اعرض الحافظ ابو جعفر الطحاوي عاينهم في حبل المظفر على المقدر وذكرنا قههم  
 في ذلك فقال روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رد ما عزا عنده  
 ملجا فاقرنا اربع مرات ثم رجع وروى عنه السلام قال ليس اغرا الى  
 امره هرا فان اعترفت فارجمها فحولم هذا لئلا على ان الا عمار بالقرار من  
 ولده كان ذلك طاهر روي رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اعترفت  
 فارجمها ولم يحولوا حديد ما عزا المفسر قاضا على حديث ان ليس المجل حتى  
 يحلوا المطلق على التقيد فما شكروا على من فعل مثله في حديث الرهاه بل حديث  
 ليس او لم يحل على حربه ما عزا انه في قوله لا عرف وادارها مرة ولده ليس  
 هو اعتراف الزاني الذي يوجب الحد عليه في قول محققا فليست وفي حديث  
 عائشه رضي الله عنها انه عليه السلام في غسل الجنابة بوضا وصوه للصلاة وفي حديث  
 ممونه النص على بغير غسل الرجلين والرجلان بالسان ولم يزل الشافعي المطلق على  
 المقدر في بغير غسل الرجلين من ان الحد واحد ومن مذهب جمل المطلق على  
 المقدر في حد سن ولف في حد واحد وذكر الطحاوي وجه اخر في ابطال اعتبار  
 العتق بزيادة الورق والمواشي فقال الرباه محب في حد واحد معلوم ووقت معلوم  
 وهو الحول ورائنا ما خرج من الارض بحسب خروجه ولا يسطر وقت  
 فما سقط ان يكون له وقت معلوم بحسب العشر معلوم سقط ان يكون له مقدار  
 بحسب بلوغه فلا يستمره المقدار كما يشترط الميقات فكان اعتبار خمس  
 الاثر وخمس الغناء اولى بران الشافعي وما بنا وان حبل مع ابي يوسف ومحمد  
 عسكوا في العشر في الحضرات بالاصح له من الاحاديث وقد قال الهدي  
 وابو عمر بن عبد البر لا يصح في هذا الباب حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومروا به العايع عموم الحديث الصحيح الذي قدناه ثم اعرض العراقي على ان حبل  
 في قبلة العله الجبل ولا دخار في الحبوب والمار فارجب في اللوز لوجود الجبل  
 دون الخوز لعدم لانه معدود فقال الجبل وصف طردى فبلغ زعيم ان العله  
 المناسب للحجر في هذا الحديث القوت والادخار ما هو مذهب مال لان فيها  
 حفظ الاجساد التي هي سبب صلاح الدنيا والاخره فوجب شكرها لهذه النعمة

فليست هذه القاعدة تعرف مسبقا المناط ويخرج المناط وضابطها  
 المسبر والمقسم وهو ان يسرا ووصاف محل الحكم داعي الوصف الطردى وهو  
 الوصف الذي لا يكون مناسبا للحكم ولا مستلزما للمناسب دلوه في الحصول  
 ونضيف الحكم الى المناسب له مثالنا روي انه جاء اعرا الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مكشوف الرأس وهو يقول هلكت واهلكت واقعت امراني في نار رضا  
 واوحى الي عليه السلام عليه الهان فكونه اعرا سالما صلح ان يكون عليه لوجوب  
 الكفان وكذا لونه مكشوف العراس والوصف المناسب لا يحجب الهان الوفا  
 المفصل اصوم رمضان لما فيه من هكك به صوم هذا الشهر ويحسب هول عليه و  
 العشر حصول نما الارض بلا اشتغال والخراج للارض اصناف بالموال الى  
 شخص للحداد مصلح الرضا والاخر واليه الاشارة بقوله عليه السلام فما سقت السما  
 العشر فانه اذا سقت السما انت للارض واخرجت انواع الخيرات والبران فذلك  
 عليه مناسبا للحكم والقوت والادخار غير مدلول من في الحديث والقدر هما فحصل  
 يبطل عموم الحديث بل ادل على انصار اليه ولجابه عليه السلام في الحب والثمار كونها  
 من غا الارض لا كونها مونا ومدخر لانه اعمر قابله وليس فيه ابطال عموم الحديث  
 او بقول در الحب والثمار خرج من خارج الغالب ما يقصد به اشتغال الارض  
 لا خصر الاجاب منها ومن الغائب قول من العصار من المالكه انما اسقط ما لكل زاه  
 المن احره بالمدنه مستغنى له ان يسقط زاه الارز والرهون احرهما بالمدنه  
 والحجار ولا نه عليه السلام بعث ان جميع اهل الارض وهو مع لهر ورسالة غير  
 خصه بالمدنه فلا يلزم من عدمه بالمدنه ان يسقط للمدني سائر الملاكات العلم  
 استدوا على وجوب العشر في الرهون والرهان بقوله تعالى والرهون والرهان  
 حشايها وغير متساوية لهما من غير ادا الامر او لحقه يوم حصار وعنده  
 سوالا ان احدهما ان الرهون لا يولد من غير ادا الامر فلا يكون ادا والسوال  
 الثاني ان لفظ الحصار في ظاهر الزرع يخص الحكم به ثم ان هذه السواء مكبة والرهان  
 وجبت بالمدنه ثم لا خلاف في ان المطلق محل على المقيد اذا كان ذلك في الحكم  
 دون السبب لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ليلة امر وفي قرآن من مسعود رضي

ن  
ع  
ب



رضي الله عنه في ليرجيد فضيا بلسه انا ممتنا نحات فاسيرطنا السابغ لان من  
المحال ان يكون الوجه مسابغا وغير مسابغ فالملطوق موجود في القدر دون  
العكس بخلاف الاطلاق والفساد في السبب لانه يمتن ان يكون كل واحد منهما  
مسببا للحكم فلا خلافه وانما عمل المشافح في هذا المطلق وتزل المفيدة لان  
القرآن الشاهد عنده بمنزلة النفس فلا يكون حجه عنده ونحن نقول واه صاحب  
بالسماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزل عن روايته عنه عليه السلام  
فثبت العمل بها ولا يجوز حملها على التفسير لوجهين احدهما انه ابينه في مصنفه  
فرانا لا نفسرا والماني ان النفس لا يكتب في المصحف فيبطل عمله على التفسير  
**ف**رجع لا يضر جنس الجنس في تكميل النصاب ويضم نوع الى نوع  
كما في السوام فلا يضر قبح الى شعير ودر القطبات فلا يضر الجنس الى الفوار  
والعروس وبه قال عطاء ومجول ولا وزاعي والوردي وشريك بن عبد الله وحسن  
ابن صايه وابو عبيد والسافعي وابو ثور واس المنذر واس جنبل في احادي  
الروائس وقال مالك يضم الخطه الى الشعير والسلب وكذا القطنيات يضر  
بعضها الى بعض والعروس والجنس والجلبان ولا يضر الى الخطه والشعير وحكي ابن  
المنذر عن الحسن البصري والزهرى ضم الخطه الى الشعير كقول مالك وحكي  
عن طاوس وعلمه ضم الحبوب جميعها بعضها الى بعض وال ولا اعلم له اقاله  
غيرها واجمعوا على انه لا يضر الجبل الى البقر والغنم ولا التمر الى الرطب وفي الميسور  
ما حرم الفاصل بالسمع يضر بعضه الى بعض عند محمد وهو رواية عن ابو يوسف  
ومالك حرم الخطه والشعير لا يضر لهما احسان وفي المحيط عن ابو يوسف اذا  
اخرجت حبوبا مختلفه ولم يبلغ نوعا منها نصابا يلبس روايات في رواية يضر  
نود من كل جنس حصنه بالذهب والفضه وفي رواية ما ادرى في وقت واحد  
للخطه والشعير والجنس يضر وان لم يردك في وقت واحد يضر وفي رواية لا  
يضر اصلا لسوام وهو قول محمد وان اخذ الخارج وحصل في رسا من مختلفه  
ما كان العامل واحدا يضر وان اخلف العامل لا يضر ولكن يوديه بنفسه وقال  
محمد لكل واحد حق الاخذ حصه ما في ولا سده خلاف العاشر **ف**رجع والشعير

من جماعه ادا بلغ نصابا يجب فيه الحشر عزرا في يوسف لان المعبر فيه الملك دون  
الملك وغيره لا يجب حتى يبلغ نصاب كل واحد نصابا وهو قول مالك والعلين  
ولا رر لحزن في قشره ولا يزداد على حمله او ساق عند مالك وعند السافعي  
واس جنبل جعل النصاب عشيره او سق لا اقل قشره والزمو ابنوا المرو وقشر الفول  
للسفن وقال ابو عبيد العتري ما سقفيه السما وسمه الوردي وقال له العتري  
ايضا وحاما سق عتري او علا والسلسل للمعنف وقبل استنفاذه من العتري وهو  
المساقه التي تحرى فيها المال انه يعثر بها من رطبها وهو نفع العن والتاويروي  
سكوها ايضا وانزل العتري قول من قال العتري السجرا الذي سرب من الماء المجمع  
في موضع فجرى اليه المساقه وقال انما هو ما سقنت السما ولا خلاف فيه من  
اهل اللغة والسق قاله الهلعي بل هو قول قلل من اهل اللغة وذكر بن فارس قول من  
فيه لاهل اللغة وقال العتري من الخيل ما سقى سقا وقال للزهري وغيره من اهل اللغة  
ان العتري مخصوص بما سقى من السيل والبعث ما شرب بعروقه من الارض من غير  
سقى من سما ولا غيرها والذي شرب بعروقه بعثت في ارض ما وها قريب من وجه  
الارض فيصعد الى عروقه فليسغني به عن السقى وكذا ما كان عروقه تصل الى مهر  
او ساقه وانكره من قبيبه وقال هذا لا يوجد وقال بعضهم البعل والعتري واحد وهو  
ما سقته السما وقال غيره العتري ما سقته السما والبعل ما شرب بعروقه من غير  
سقى ولا سما وهو معنى ما تقدم قول **س** وما سقى عرب او دابة او سانه  
ففيه نصف الحشر على القولين بل على الاقوال وجه ما ذكرناه من الحادث الصحيح  
الى تقدمت من اول الباب ولا ان المونه متفاوت بركن في تفاوت الواجب  
به والارب الدلو الكبير وفي السابغ الذي يستقي بالية والارالبه والدولاب  
نفع الدال ذكره النووي هي التي يريدها البقر والتاعون يريدها اما بنفسه  
والناضح اسم البعير والنعير التي تستقي عليها من البئر او النهر ولا يضر في  
الناضح المقرن الدال به ان يحضى الدايه فيرفع الدلو فيضرب ثم يرجع فيتراب  
والساسة العتري الذي يستقي عليه قاله الخطابي والضح السق للجمال والجلل  
الري جره ناضح ومثله الدوالب والنوا غير ذلك المروى الضح ان يخرج

العامه

نه



الويل من الماء ومنه قوله من السنن العشر لا يستنضج بالماء وهو دوز النضج بالخاء  
المجهم والاول بالخاء المهملة قال الجوهري العدى بكسر العين المهملة وسكون الدال  
المجهم الرفع الذي لا يسهل الا ما المطر وقيل السانته الدلو العظمه وادائها الى  
بها سقني ثم سميت الدوكاب سواني لا سقياها ونسبته السقني الى السمان لان  
المطر الساق في ثوبها ينزل وقبل انما وجب العشر لقامه مقام الحل لان الحسنه  
بعشر حسنة كما جاني رمضان واباع سبعة من شوال وان سقني بعد السنه بطفه  
وبعضها بغير طفه اعني العالب وسقط حكمه الاخر وهو قول عطاء والثوري  
وماك وان خيل واحد قول الشافعي اعتبارا الغالب ٥ متر في السامه وان سقني  
بصعها بطفه وبضعها بغير طفه قال مالك والشافعي وان جنيل حب فنه  
سبعة ارباع العشر فمؤخر نصف دل واحد من الوضعتين ولا تعلم فيه خلافا مساله  
ذكرها في الاحكام والخط وغيرها ان وقت وجوب العشر عند ان حنقه عند ظهور  
النمر وعند ان يوسف وقت الادراك وهو قول مالك والشافعي وعند محمد  
عند نصفته وحصوله في الخطم وعمره بطهر في وجوب الضمان بالابلان عندها  
فنه ونه يكمل انصاب مساله لو متر الخضر اوات على العاشر لا بعشرها عند ان  
حنقه وكذا بطل ما سقني حولا الفواكه وان بلغ فيه دال ما بقي دهر وقال  
ابو يوسف ومحمد بعشره لانه حال الجاه بالودان بخبره في المدينه ولا في حنقه  
ما يقدر من قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة والمراد بها  
الفاكهه على ما مر ولا العاشر انما اخذ الرهاه للحسابه وهذه الاشياء لا تفقر الى  
الحمايه لانه لا يقصد اخذها ولا نهاسلف في العاشر في الفاو ولا يقصد ذكره في  
البداهه وبلغ في الحار وغيرها وجمعت بالالف والتالفتها اسماء الجمر الا بجمع على  
حمر او اب والجمع على حمر وعمران وكذا اخواتها وفي المعرب هي الفواكه بالسفاح  
والكمري او القول بالرفس والارباب ونحوها وقال ابو يوسف فيما لا يوسق  
اي حال حاله من الفضة والورس بعشر ان يبلغ قيمته فقه حنقه او ساق  
منه ان في ما يوسق وفي الوبري من ارداد ما يوسق بالرجل والدره في زمانا وفي  
بعض النسخ في زمانا يجب منه العشر وقال محمد يجب العشر اذ يبلغ الخارج خمسة

اعداد من اعلى ما يقدر به ذلك الشيء فاعني في العطن خمسة احوال كل واحد منها من  
وهي سمانه رطل واحده بلسه بلاف رطل بالمقدار ان كان يقبل عندي او قبله ورطل  
ومن رطل واحد من العطن فاحمل على مائة من قاسته وان سقني له  
ان يقدر بالمقدار من العطار اعلى ما يقع عليه التعامل والاقارب فيه ولا اعتبار  
بالكل فهما وفي العشران خمسة اثمان وثلثا اثنان ايضا لان مقدرها مائة وسبعا  
منوان ونحوه من ايضا وثمان والمز اعلى مقدر العشران وعند مالك والشافعي  
وان جنيل لا شيء في العشران والعطن من اعني حاجه دفع العشر حاجه دفع  
الجوع او حب في ذلك وابو يوسف وغيره ما اذا قاعدتها للصوبه من وجوب  
احدهما ان العام لا يميل على الخاص عندنا على ما تقدمه والوجه الثاني انه لم يرد  
نص في ما يوسق فلف قاساه على ما يوسق مع معارضه عموم الحديث في القياس  
ولا يقال انه مخصوص بالمستندات المذكورة في اول الباب ولا فاقول ليس  
ذلك تخصيص لان الله تعالى قال كلوا من ثمره اذا امر وان اول حقه يوم حصاده  
وليس في الخطب والخوانه ما يودل ولا نه عامر فاما بقصده استغلال الارض  
وملك الاشياء مما سقى من الخنان فلا ينالها العوم وانما در ابو يوسف بلا دني  
لان العالب عنده في العشر معنى الجاه واستدل عليه بصره في مصارف الزمان  
فان الاحتياط في حال الاخذ بالادنى وانما الحد منه بالاعلى لان الغالب فنه عنده  
معنى المونه واستدل عليه بوجوبه في مال الصبي والمجنون والمأب والمادون  
المدن وارض الوصف فلا ينبغي على الاحتياط فلا يقدر بالادنى بالاسك والاصل  
براه الدمه فوله وفي اصل العشر اذ اخذ من ارض العشر وهو مروي  
عن عمر بن عبد العزيز ولا وزاعي والرهري ورسعه ومكول وحكي من سعد وابن  
وهب من الملكة وسلمان بن موسى الفقيه الاسدي والدمشقي والحقوقي والي عميد  
وان جنيل وقال بن ابي ليلى والحسن بن صالح ومالك والشافعي لا شيء في العشر  
لهما انه منولد من حوان فاسبه الدين والبر سر ولنا حديث بن عمر بن سعد  
عن ابنه عن ابنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوحى في زمانه من قرب  
العسل فربه من اوسطها وهو حديث حسن داه القرطبي وعند ابن شيبان



نظن من فهو في الصحاح والمغرب قور بالطائف من جمع قال في المغرب  
وشيا به تصحيف وشيا به من عاصم السلي الصحاح غير هذا في المبسوط  
مور من حرهم دانوا بؤدون لرسول الله صلى الله عليه وسلم من فحل  
الف علمهم من كل عشر قريب قرية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى  
لهرواديس لهررواها من ملجه وحمد من زجوجه السناي وابوعبد في باب  
الاموال والامرود عن عمر بن سعب عن ابنه عن جده قال جاهد لال احدي  
منعان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور محل له وكان ساه ان يحيى  
وادنا قال له سلبه فحلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي  
لخرجه اوداود بظوله وعن يافع عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في العسل في كل ارق ذوق رواه الريدي وقال في اسناده فقال وقال البخاري  
هو عن يافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل وعن ابي هريرة عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من العسل العشر درهم في الامام  
ولا تعارضه ما دلوا عن معاذ رضي الله عنه انه سئل عن العسل في اليمن فقال لم  
اومر به بشي لانه لا يلزم من عدم امر معاذ ان لا يجب فيه العشر واثبت ابي هريرة  
مقدرا على نفي امر معاذ وعن ابي عبد ذكره في باب الاموال قال حدي ابو مسهر  
عن سعد بن عبد العزيز السوخ عن سلمان بن موسى ان اباساه المتعي وكان حليفا  
لبي جاله قال يا رسول الله ان لي خلافا لاد العشر قال فاحم اذا حبها فجاه  
له قال الشيخ شرف الدين المصاطي اسناده ثقات غير انه مرسل وهو  
حجه عندنا وعند مالك وان جنبل وابوسبابة المتعي هم العسقي قال ابنه عمر  
ابن الا علم ومن علم من الا علم دلوه ابو عمر بن عبد البر في اسباب الصحابة وعن  
عبد الرحمن بن ابي داب عن ابنه عن ابن عمر رضي الله عنه امر في العسل بالعشر رواء  
بلا نرم والامر للوجوب وعن عطاء الخياط عن سفيان بن عبد الله الثقفي قال لعمران  
عذنا وادنا فنه عسل كبر فقال علمهم في كل عشر افراق فرق ذكره حميد بن زجوه  
في باب الاموال وقالوا انما اخذ النبي عليه السلام عشر العسل من هلال من سعد  
ادجابه متطوعا وعي له الوادي رفقا ومعونه يدك ما خدمته وهذا لا يصح

لان قول ابي هريرة عن النبي عليه السلام انه كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من العسل  
العشر وكذا قوله اذ العشر ولذا امر عمر بن الخطاب في العسل من ثمانية المصوع به ولا يستقيم  
جميعه عليه وقال الامير فليس لا حذر من العسل من العسل كان عي من اثم بصوعوا  
به وال لا يلحقه به فحقا فان قالوا قد روي عن عبد الله بن عمر عن ابي هريرة عن  
ابن عمر قال ليس في الخنل ولا في الرمس ولا في العسل صدقة قلت العبيد  
صعق لا يحج به ومعنى حمي لهر الوادي ان الخنل الثامري من البسات انوارها واما  
لغير منها فاد اجمت مراعتها فامس ويحمل ان يكون حمي لهر الوادي للعسل  
فنه ولا يمكن لغيره من العسل فان قال البخاري اسس في قوله العسل حديث  
يصح فليس هذا الا بغير ما لم يسن عليه الحديث والقادح فيه وقد رواه جماعة منهم  
ابوداود وليرتطمع عليه فاقاحه ان يكون حسنا وموحدا ولا يلزمنا قول البخاري  
لان الصحيح ليس موثوقا عليه واما من حديث صحيح لم يصححه البخاري ولا يثبت من  
كونه غير صحيح ان لا يحج به فان الحسن لم يبلغ درجة الصحيح وهو يحج به وكان  
الخنل تناول الاموار والثمار وفيها العشر قلت عندنا لا يجب في ثمارها ولا  
والثمار وما سولد ما يجب فيه العشر بحسب في الثمار السوايم والشعير من الفصل بخلاف  
البس في الثمار تؤخذ من اصلها فلا يؤخذ منها ولا كركب القصص بعد ما صار شعيرة تؤخذ  
منه شي بخلاف دود القرطانه تناول الاموار ولا شي فطما لا يفاق وفي  
الصحيح المبرر بمرعوب قال من السكت هو كسر الحزق والرافح السكت وقوله  
في الكتاب الحديث مني سبانه سهو بل لك ابوسبانه كما تقدم واولو وجد العسل  
في القلعة والجمال يودي عشره ذكره حميد في باب الثمار وعن ابي يوسف في الاموال  
لا خمس فيه ولا عشر وفي ما خي جان روي اسد بن عمرو ومحمد بن الحسن عن ابي حنيفة  
الوجوب منه وهو ظاهر المذهب فيه وعن ابي يوسف والحسن لا شي فيه لانه  
مباح كالصيد والخشيش وفي التوري الوجوب استحقاق والقياس ان لا يجب  
فيه شي لانه سولد من حيوان الممنوع وقد ذكرنا الفرق بينهما وفي شرح مختصر  
الكرخي والمقد اما ما يجب في ارض الحراج لانه ما تل من انوار الثمار ولا شي في ثمار  
في ارض الحراج وكذا انما سولد من ثمارها ويجب في قبيله وكسره عند ابي حنيفة رضي

نهار



الله عنه لانه لا يسترط العصاب في العشر وعن ابي يوسف اذا بلغت  
قيمته فيه خمسة اوساق وعنه انه قرر بعشر اربال قال في المبسوط  
وهو رواية الامالي وهي خمسة اناجا ذكره صاحب الجواب وهو في البرامكة  
وعنه انه اعتبر فيه عشر قرب الخبز وعن محمد بن ابي اسحق رايات لجرانها  
خمس قرب والعرب خمسة مناد كره في النبايع وفي الحديث العربية مائة رطل  
والدانة خمسة انا والدانة خمسة افراق قال السرخسي وهي تسعون مثقالا  
وفي قصب السكر يعتبر ان يبلغ مائة رطل منه خمسة اوساق وفي شرح البرقي  
اعتبر خمسة افراق فاعتبر الوزن دون الحمل وقيل خمسة انا ودرجت في المن  
اذا كان على العواصج في ارض العشر ومن لا يحب الا لو كان على الاسحار ذكره  
المرغشاني قال القسطلاني وصاحب الدوا ان الفرو سنة عشر رطلا وذاك  
لما صويع قال المطرزي هكذا في الهدب عن يونس وخالد بن يزيد قال الازهر  
والحدود على السكون ودار العرب على النخيل وفي النهاية وقرئ من ان القسطلاني  
قال الفرو يسون الرافض الاواني والمقادير سنة عشر رطلا والفتح محال باخذ ما ينز  
رطلا وقيل بالسكون مائة وعشرون رطلا قال وبعضهم يقول يسكون الرا اربعة  
ارصال وذكره شفي انه ست وثلثون رطلا ومنه عن القاضي من الجنايلة وقال  
في تعليقه ان الفرو سنة وثلثون رطلا عامه جارية بينهم لجران الرطل والا وفيه  
وفي الصحاح الفرو يسون الرا وقد حمل وقد تقدم مستوفى في فصل العسل وعذر  
ابن حنبل فضا به عشر افراق وهو قول الازهر ومروى عن عمر بن عبد الله عنه وجمعه  
على افراق يدل على محكم الرا في المفرد لان الفرو بالسكون جمع على افراق وفرو  
فوسه وطل سي اخرج به الا رطل من مائة العشر لا يحسب اجر العيال ونفقة  
البقر وهو قول الشافعي قال في البرقي وغیره لا يعتد بصلاب الارض بما  
انفق على الغنم من سفي ولا عمار ولا اجره حافظ ولا اجر العيال ولا نفقة البقر  
ويحب العشر او نصفه في جميع الخارج واجتمعوا على ان ما تلف او سرق او ذهب  
بغير صنعة لا يغرم عليه في ذلك وقال مالك لو ابلت الخاوية جميع الخارج فلا ضمان  
عليه وجه ذلك ان ما وجد فيه زيادة مونة ولفه او حب السرة في الخارج منه

نصف العشر فقد رفع المونة من حيث قتل الواجب لكنه المونة فلا معنى لرفعها  
باسمه ومن الناس من قال ينظر ان قرر المومن من الخارج ويسلر له بلا عشر ويخرج  
من الباقي ان ذلك بمنزلة المسار له يعوض فلنا المون لا يرفع من نصف الزكاة مع  
تكرر الواجب فيها فلا يرفع من العشر مع عدمه وان اوى في محيط  
وجوامع الفقه والمرغشاني لا يادل شيئا من طعام العشر حتى يودي عشرة ولو ادل  
ضمن عسره وعن ابي يوسف لا يصح لكن يدين به الضاب وعنه ان كل ما تكفه  
وعبائه وفي خزانه الا لا يحسب على صاحب الارض ما اطعم عبائه وجيرانه  
وهذا ما رواه وما بقي فيه العشر ان يوزن خمسة اوساق ولا يحسبه ابو حنيفة ايضا  
وفي شرح مختصر الكرخي وروى افضل بن عامر عن ابي يوسف ان ما ادا  
واطعم المعروف اعديه في كميل الا وسق ولا يلزمه عشرة وهي التي ذكرها  
عنه وعن محمد بن يعقوب ذلك من سبعة اعشاره وقال الشافعي يجوز للمالك ان  
يتصرف في الباقي قبل الخبز باطل ولا يصح فان ابل غرر وعذر مع العلم والاعية وقال  
ابن حنبل يجوز له الا كل بقدر الملك او الربح ولو خضه الخارص ترك ذلك ما  
روى عنه عليه السلف انه قال اذا خضتم وعوا الملك فان لم يرتعوا الملك  
فدعوا الربح رواه ابو عبيد وابو داود والنسائي والرملي وفي الرحيم الملك  
والملك من المهر لا يحسب في الخرص وفي شرح الموطا للقرطبي ان مذهب مالك  
والثوري وزفير لقول ابن حنيفة ان ما انا له من المهر والزرع محسوب عليه وان  
مذهب الشافعي كذهب بن حنبل وهو قول الليث وليست الخصم من  
مذهب الشافعي انه لقول ابي حنيفة واجتجوا ايضا بقوله تعالى لو امن من امر اذا المهر  
واصوله يوم حصاد وبه قال ابو داود ومكي القطان وفي المرغشاني وجوامع الفقه  
ان مونة حمل العشر على السلطان دون رب الارض مسألة لا يخص الضابط  
وغرها من البمار والزرور وعدنا وما في الشعة والنور الخرص بدعه وقال  
الشافعي هو سنة في الرطب والعنب ولا يخص في الزروع وهو من حمل  
وما لك وقال القرطبي في شرح الموطا وفاس الشافعي الزبون عليها ومع حقه  
باجماع المسندين وقال داود الظاهري واصحابه لا يخص الحمل وحديث بن المسيب



عن عتاب بن اسيد منقطع ولم يأت خبر عن العتب الا انه وقال ابو عمر بن عبد البر  
ذكر اصحاب الاملاء عن محمد بن الحسن انه مخض الرطب ثم اوال العتب زينا فقلت  
لم يذكر اصحابنا هذا القول عن محمد بن عتب عليه وهو عند بدر صلاه الامار وقول  
الخارص في صحاحه كذا وكذا رطباً اي حررها وحي منه لدا واد امر لاد كمن النوو  
ونكفي عارص واحد عند من عزله الخارص وفي قول السافعي لا بد من عدس  
كالحنين والمفهوم من المتلفات وفي الرضيم المالكية وبعد الرضيم لا غير بل حصل  
عند الجداد لا يصل الحكرية وهو بعيد من الشروع والمعه لان الخارص اذ اظهر  
خطاه وحب نقض حله فذهب صاحب الرز والطن وكف بقوله انسان على  
الخطا وعلم به وهو اهل اموال الناس با ابا طالا انه اذ حصل عند الجداد مقدار  
الوجب ذهب المالك فخرشي وهو قول بن نافع وخالف ما كاتفه وقالوا لو  
خوص اربعة او سق فخالصه يجب عليه قبض فوهو وجعل الجار من زوله المالك  
غلط من لان الحاكم يعمل بها عدلين والخارص لا يعمل بقول غيره بل يعمل بقول نفسه  
فان اذ انقصوا المالك لم يحاكموا ولم ينقصوا احرار الخارص عند سان خطاه وهو في احوال  
السافعي ان الحصص ضمن وعناه ان حق الساكنين يقطع من عرض المشرع ويسقل الى  
دعه المالك حتى ان له ان صرف في حصة المهر وبلغه نصيب الخارص ولا ينقص الى قبوا  
المالك وفي قول لا بد من المصريح بالتضمن وقول المالك قال النووي وهو المذهب  
ولو اصابها افة سماوية دال الجار اذ احرار النار او بافة المهر على السهم اذ في  
الجري فلاش على المالك الا ما وافق فليس اذ ان هذا ابتعالم على السجرة بافداء  
الخارص في الدية فلف عوزا اشتراط بقاياه وسلاسته الى وقت احراره وعلمه من  
القبول والقبول اليه بئته لسلامه خارج منه فخر اذ ولا نظر اسد لو احدث سعيد  
ابن المسيب عن عتاب بن سدد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في التيمم انها  
من خصال من الخيل مودى زناها يساها مودى زناه الخيل ثم رواه ابو داود  
والريدي وقال حسن غريب ولم يصح وهو يدل على ان عتابا اسلم يوم الفج  
وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكانه ولم يزل واليا عليها الى ان مات يوم  
مات ابو بكر الصديق سنة ثلث عشرة وسعد المصيب وليه بعد ذلك المستبين

وقل يارب ودي الامام وقول ولد بعد سنة عشرين وقال ابو علي سعد بن  
عمان بن السكن ولم يرو هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
وجه غير هذا وفيه مجهول صالح المدني الثار وبنه ابن حنبل وقال ابو زرعة الرازي  
سبح اسم الله تعالى في حديثه وقال بن حبان يروي المتأخر عن المشايير  
لا محل للاحتجاج بانفراد ابيه ابو الفرج يرويه عن ابي محمد عبد الله بن نافع  
القريني المخرومي المدني الصانع وليس هو عبد الله بن الحافظ وعبد الله بن نافع  
في الرواه شيعته وروى الواقدي عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن عن ابي هريرة  
عن سعد بن المسبب عن المسور بن مخرجه عن عتاب بن اسيد قال امر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج من اعباب يصف كثر من الخيل فمروا  
زناها زينا بما يودي زناه الخيل بما فقهه الرواية سلم من الخيل بطاع لو تحت  
للهم لا يصح لان الواقدي عندهم دراب ومسور بن مخرجه من يوفى المهر  
ولده بعد الهجر بسنتين ودمر الاصل من عمر افعال بن الزبير في صدر  
صفر وداصوله فاصاب المسور حيا المجنون وهو يوصلي بالحق فعلمه  
في مستهل شهر ربيع الاول سنة اربع وسنتين وصلح عليه من الزبير بالخو  
ومعلقوا ايضا حرك سهل بن ابي حنيفة في ريب اللب او لرب وقدر لانه  
قبل هذه المسئلة المذهب بن حنبل وفيه عبد الرحمن بن مسعود قال النووي  
فلم يملوا فيه الحرج ولا تعديل ولا هو مستهون قال ابو الحسن بن الهيثم لا يعرف  
له حال ولا يعرف بخبر هذا وهو غير كاف دلوه في الامام وتعلقوا ايضا عاروا  
عن بن حرج انه قال اخبرت عن بن سهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها قالت  
وهي مدبرتان خبيرتان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن روجه الى يهود  
فخرجوا الى حبيب طيب فمات ابو داود عنه وفيه هذا الجمل المجهول بن حرج عن ابن  
سهاب رواه ابو داود من حديثه عن بن حرج وقال الموفقي بن قدامة في المعجم  
منفق عليه وهو غلط منه واسم ذكر في واحد من الروايات في هذا عليه وفيه ما يتر  
وقال بن ابي شيبة ايضا قال محمد بن بكر قال بن حرج اكلم ابا عبد الله بن قيس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بن حرج بن حنبل وهو مجهول من



وروي بن ماجه عن من عباس انه علمه النبي بعث عبد الله بن رولاحد حين تضرع  
الخل فجز الخيل وهو الذي يدعونه اهل المدينة للخص فقال في ذلك اكرادوا فافقوا  
اكرت علينا ما من رولاحد فقال انا الحر الخيل واعظمكم بصف الذي قلت وال  
فقالوا هذا الحق وبه تقوم السما والارض وقد رصنا ان ياخذ بالدي قلت وفيه  
انه قال وخرصت عشرين الف وسق من تمر فان شئتم فلكم وان لم شئتم فلي  
هنا قامت السموات والارض فخذوها فقال وفي هذا انه عليه السلام بعثه وقت التضرع  
وقرب القسبه وهذا اصغر اب كبر في بعث بن رولاحد رضي الله عنه وقال ابو  
ابن العرواح في الخبر حديث يصح الا واحد وهو ما رواه البخاري قلت ومسلم  
في التآقيب عن ابي حميد الساعدي رضي الله عنه قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عروه يقول فلما جئنا وادي العري اذا امره في حديقته فلما قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا صحابه ارضوا وارض رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين  
او مئة فقال لها الحضيض ما يخرج منها حتى ارجع الملك ان شئ الله فلما انما يقول  
قال الله لا تفراما انها سبب البئس ريح سديده فلا تقوم من احد ومن كان معه  
بعير فليعونه وحسبت ريح شديده فقام رجل واقفه يحمل طير واهدي طير اليه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه فدا ودا وكب فتمرحهم فلما ان واد  
العرن قال لمره لمره لمره فالت شتم او سق من رخص رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عروه في هذا الحديث انه عليه السلام رخص حديقته ما وادها ان رخصي  
وليس منه انه جبال خاها في رخصها وادها ان رخصي في رخصها كيف تبتات فدا  
حمد عليه هم واما ان رخصي في رخصها وادها ان رخصي في رخصها كيف تبتات فدا  
الخل لياخذوا الرهاه وقت الصرار هذا يعني الخبر عن عبد الله فاد انه لم يرضه  
شرعي فلا وقال الخافط ابو جعفر الطحاوي رحمه الله ليس فيها ذكر او من الاما ان التهم  
كانت رخصا حسنة جعل لاجلها في حق الله كليله مما يكون عليه نسبه وقد في  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مع امر على رسول الخيل ولا وزي عن مع الرخص  
بالتمر نسبه وبذلك في الحديث الصحيح وانما اردت محض ان رولاحد يعلم  
به ما اراد في ابدى بل وممن من البار وموسى بقدره وقت الصرار انهم يكون عسا

منه فاجب لله ذلك لا يزل ذلك عنهم قال وكف يجوز ذلك وقد يجوز ان يصب التمر  
بعد ذلك اياه فيتلغها فلو ان ما يوزن من صلحها بذكره من حق الله فله ما خذوا بذلك مما  
لهم اسلم له ذلك اذا اصابته اياه ليجعل عليه شي وقد يقدروا قبل ان ينسوخ  
ما به الزنا وحدث الرايه اذ العمل ما به هو اولي فلف اذ الركن المسح ما به والمحرم  
صحح ثابت فسرر ولولم يضر فوافقه بعد الخرص لخر العشر مما وجد في  
الخير ملائم ولا يقرب لخرص ان لو كان ذلك ممكنا فاد ابلغ نصابا لخذ منه  
وان قل من نصاب العشر وان نقص عن النصاب لا يوزن من عنه شي وان زاد  
على نصاب العشر وقال الشافعي يوزن طبا وغنا وهو مولى عبد المالك من المالكه فقد  
او حمو في المار الى كمدخر وهو نقص الما اصوله فاديه فان قل كيف سمى العنب  
كرها وقد يرب في الصحيحين انه عليه السلام قال لا سموا العنب الكرم وان الكرم  
المسلم وفي رواية فان الكرم نصاب المؤمن بولده قوله تعالى والخل والاعناب وقوله  
تعالى ومن ههنا نصاب الخيل والاعناب وقوله تعالى وعنبا وقصبا وزيتونا ونخلا  
ولم يذكر الا الاعناب دون الكرم والجواب ان سميتها كرها من الراوي فلعنه ما بلغه  
الهي او قصر ان الهي هي مزبه وعن وائل بن حجر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقولوا  
الكرم وقولوا العنب ولعله نفى الباء وسلونها وحدث البخاري ومسلم من  
علامات النبوه اخباره عليه السلام عن الربيع التي هي قبل كونها كرم نطال وهذا  
لا يعلم الا بالتوقي وقد طار رأي احد قال هذا جبل عينا ونحوه فيلزم له امله بحرف  
المضاف لقوله تعالى واسال اقربه الى كرها فها يرد اهلها قال الخطابي حل هذا على  
عمومه وحقيقته اولى من عمله على محانه وخصيصه وقد يرب ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ارى حجرا لخنه فقال انك فليس عليك الا اني اوصي فسنن وقد جن  
لجوع اليابس وادله الدب وسجله البعير وسلم عليه الحجر واخبره الحجر المسموم  
انه مسموم فلم ينكر جب الجبل له فوله قال يغلي له ارض عشر عليه العشر مضا  
وقد تقدم ذلك في باب زكاه السوايم وعن محمد ان ما اشتراه البعير من المسلم  
عشر او واحد الا ان العشر الواحد صار وطيفه الا رخص فلا سفر سقر المالك فان اشترا  
منه دمي غير يغلي فعليه العشر مضا عفا حوا ان الضعف عليه في الحله كما اذا امر على العا

عفا  
عفا  
عفا



بالبحر فانه يؤخذ منه نصف العشر وهو نصف على ما فرغ من على وكذا اذا اشترى  
 منه مسلم او اسلم النقلي عند اني حنفه سواء ان الضعيف اصليا وهوانه  
 ورين من ايام اولها والى ان يمدى من على بالسرى او البسه ويحويها او  
 كان حاديا ما ان اشترى من على من مسلم وقال ابو يوسف يعود الى عشر  
 واحد وان باع من دمي من الضعيف وروى الحسن عنه ان عليها الخراج وقال  
 محمد ان باع هذه الارض من الاراضي التي وقع الصلح عليها من عمر بن الخطاب  
 واستمرت محرم وهو الاصل في الجواب ما قال ابو حنيفة وان كانت ارضا اشترىها  
 العلى من مسلم او دمي من مسلم العلى يعود الى عشر واحد ما قال ابو يوسف وروى  
 محمد بن عمار عن محمد بن العلى اذا اشترى من مسلم ارضا عشرية لا يؤخذ منه الا عشر واحد  
 وان لم يسل ودرا للرجل ان الضعيف العارض لا يصور على قول محمد وهو الصحيح لان  
 الصحيح ان العلى اذا اشترى ارضا عشرية لا تضعف عليه العشر عنده وجه قول  
 ابو يوسف ومحمد ان الضعيف وذرال بالاسلام فصار في الارض السوام ونزول  
 الضعيف فيها بالاسلام ووجه قول ابو حنيفة ان ما يؤخذ من الكافر من ارضه خراج  
 المقاسمه لعدم اهليه الكافر وحوب العشر عليه وارض الخراج لا يغني بالاسلام ولا يبيع  
 من المسلم الفرق بين العشر والخراج ان المسلم يجوز ان يؤخذ الخراج وان كان فيه معنى  
 العقوبة لان الاسلام لا ينافي الحقوبه من وجه واحد ودرك ابو بكر الرازي في الحام  
 اعران عمر بن الخطاب رضي الله عنهما اخذ الخراج من اسلم واقام على ارضه وروى عن  
 ابن عباس انه كره شري ارض الرمي وقال لا يجعل ما جعل الله في حق هذا الكافر  
 عمنك وعن من عم مثله فدل هذا على جواز بيع ارضهم للخراجية وقال الخراج على  
 المشتري اسلم منهم فسطل به دعوى الوقف كما روى مالك واحمد ودعوى  
 الوجوب القسدي كما روى الشافعي لان بيع الوقف لا يجوز وسع مال الغائب  
 لا يجوز كمال الدية وقال ابو بكر الرازي خراج الارض ليس صغارا قال كمالا لا يغاير  
 خلافا من السلف ان من اسلم من اهل الدية يؤخذ منه الخراج لا رضى دون رقبته  
 خلاف وجوب العشر على الكافر لان الكافر ينافي وجوب ما فيه معنى العباد على  
 الكافر وفي الساي عن عمر بن عبد العزيز ان الجزية التي قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن

سبب

يد وصدوا غروا انما على الروس على الارضين وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 ان دهقاناهم انك اسلمت فزكت ارضها بخراجها وعن عمر رضي الله عنه  
 ان دهقاناهم اسلم على عمه فقال اه ان امت على ارضك رعا الجزية عن راسك  
 ولحدناها من ارضك وان حولت عنها فحق الحق بها دكم الرازي وانما  
 اراد به ان يحرب عن عمارتها وارضها دفعنا هال من يقوم بخراجها لان نطل  
 الحقوق الولجه فيها وفي الحرب الدهقان عند العرب البير من هار العجم  
 وقد علس على اهل الرسا من منهم يمدى ليل من له عقار كبر دهقان واستقوا  
 منه الدهقنه وقال للمراه دهقانه ولا نال سلفه لا يمنع نقا الخراج ولا يمنع  
 نقا الرق بخلاف الجزية فانه يستوي فيها الا بيدا والبقا المحرمية في التناج  
 والقدرة على الماني السهم لان الجزية صغار محض والخراج في معنى ما الارض ولهذا يجب  
 الا على الارض الصالحة للزراعة وفي المبسوط والما اذا اشترى مسلم من دمي ارضا  
 خراجية بصير عشرية وان اشترى دمي من مسلم ارضا عشرية فان مالك يجبر على بيعها  
 من مسلم وفي احد قول الشافعي لا يجوز معها لوباع عبد اسلم من دمي ارضه وفي  
 قوله الا خراج العشر والخراج وهو قول من انى له وقال شريك بن عبد الله لا يبي  
 فيها بالسوام مال صاحب المبسوط ولكن هذا ليس بصحيح قال ابو بكر الرازي  
 والشافعي وان قيل وفي قول مالك لا يصير معها وفي الدخيمه القرافه لو صالح الكافر  
 اهل الدية على خراج ثم اسلموا سقط عنهم الجزية وان فتحها عنهم وباعها ممن سقط  
 منهم يؤخذ في كل سنة وهو الخراج وانزال الغائب عنها وصر ب الخراج عليها وهو  
 احم عند مالك والشافعي لا يسقط بالاسلام قال ابو بكر الرازي وقول من روى ان  
 عمر دفع ارض السواد الى اهلها بطييه من نفوس الغائبين على وجه الاجارة غلط ووجه  
 لحدها ان عمر لم يسطب نفوس الغائبين في وضع الخراج بانها صيرت على ذلك  
 وشاروا الصحابة على وضع الخراج وامتنع بذلك واصحابه ودعا عمر عليهم فاس  
 الاسترضاء ثانيا لم يحضر اهل الدية العامل على ملك الارض ولو كان اسحقا اهل  
 او اجاره منهم لم يسقط عند عبد الاجاره بالاجارة لوجود ذلك رضي اهل الدية  
 ولو كان اجاره او اسحقا العامل على اجاره ارض الوقف كما زعموا انها نصير وفلا شئ



رضاهم ورابعها انه لم يرد من عمر ومن اهل الرده عقد اجاره ولا بينهم ومن  
 نوابه فذلك لوجوب الاجاره بلا عقد خط مسها جميعا له الا راضي منع من حقه  
 الاجاره سادسها جميعا المدع مع حجتها سابعها الخراج مويد وباسم الاجاره  
 باطل بامنها الاجاره لا تسقط بالسلام وقد قالوا الخراج يسقط بدنا سعيها قد  
 نفي عن الخراج من الخيل والكرم ولا سجار ولا يصح اجارتهما عاشرها ان جماعه  
 من الصحابه اشتروا اراضي من اهل السواد من ملائكة فلو كانت ما يدبرهم بقرين  
 الاجاره لما صح شراؤها وكذا لو كانت وفقا لما زعموا وما في ان شاء الله تعالى بقرينه  
 الوجوه والادله على بطلان كونها وقف على باب قسمه العناعم من كتاب السير  
 قوله ولو كانت الارض لمسلر باعها من نصراني غمر غلبي وقبضها فعليه  
 الخراج عندنا في حقه قال في المبسوط سوا وضع عليها الخراج او لم يوضع حتى لو  
 وجد بها عبا لم يرد بها بل يرجع بالنقصان وهي رواية السير الكبير ودورها في البدائع  
 وفي موضع اخر ان وضع عليها الخراج فليس له ان يرد بها للعيب للحاصل في يد المشتري  
 بالوضع واد المراد بوضع رددها بالعيب وبلون عشرية كما كانت وفي البدائع هذا اذا  
 رددها بالعضا ونحوه نعوذ خراجها ندمه وفي الاولى ان يقطع حق المسلم عن اصدار  
 خراجها وللخراج اولى بالخاف من العسكر كذا قال ابو يوسف بحب فيها عشرين  
 في الغلبي او يعتبر الوصف او لم يزل التبدل ولا بحسب عشر واحد ما فيه من التسوية  
 من المسلم والخافر ان يضر في مضارب الخراج لانه لا حق للفخر في مال الخافر  
 كما نهم باخذونه على وجه الظاهر والجماعه وقال محمد هي عشرية كما كانت لان العشر  
 وضفه لارض الخراج لا سعيها بالبيع وقد تعلق حق الفقهاء به كما تعلق حق المعاملة بالارض  
 الخراج م في رواية السير الكبير تصرف في مضارب الرعاة لان الواجب بالمرسوخ  
 عنه لا سعيه صفه ايضا ورواه قرشي بن اسمعيل عنه ذكره في السير الصغير وفي  
 رواه عنه تصرف في مضارب الخراج لانه مال الخافر على ما مر وهو رواية محمد بن  
 سماعة عنه وفاس على المخوذة من اهل الرده ادا رواعي العاشر وذكر قبض  
 المشتري في شرط وجوب الخراج الممكن من الرعاة وما مضى بقدر علمها فان  
 احدهما مسلم منه بالشفعة او رد على البايع لفساد البيع ففي عشرية كما كانت

بسم الله الرحمن الرحيم

وكذا لو باعها بشرط الخيار للبايع ففسخ البيع اما الاول فلان حق الشفع مقدم على  
 حق المشتري فمحمول الصفقة اليه فصار دانه باعها من الشفع المسلم فقلت  
 ودكر في الجامع ان الحد بالشفعة من المشتري له احكام البيع للميل من خلاف ضمان  
 الغرور لانه لا يخلو لاجرا ولهذا سبب للشفع خيار الرده والعيب وان اراه  
 المشتري وابعاه من العيب ولا سبب الاجل في حق الشفع ووردها على البايع  
 اذ اصددها منه ولا سبب البايع والمشتري وان عود منها بيع آخر لغيرها بالشفعة  
 ولما لا سعيه في فسخه الى الشفع كذا قاله من البايع والمشتري وفي الصفقة لو بايع  
 منها سهما بمن يرا بايع نفسها فالشفعة للخيار في السهم الاول دون الثاني وعلل  
 فيها فان الشفع جازفهما والمشتري شرك في الثاني ليرحل محل الصفقة بالخذ  
 بالشفعة في السهم الاول لان الشفع اشتراه من البايع بل اعتبر شري المشتري  
 في السهم الاول حتى حل شريكه فاد اعتبر شري الصراحي من المسلم لحيات  
 بصير خالجه وفي الرادات اشترى دارا وهو شفعها وغيره قبضها فوجها وسلمها  
 فليكن ان يخذ نصفها وسطل الهبة في الثاني لان السبيع مقارن اذ حق الشفع سبب  
 عند زوال ملك البايع قبل موت ملك المشتري حتى لو اشترى دارا بشرط الخيار للمشتري  
 سبب الشفعه فيها وان لم يملكها المشتري عنده خلاف رجوع الواهب في النصف  
 وبعض الوريه فيه لانه شوع طاري فمن لم يوافق بعض المشايخ من اشترى جزا من  
 دار م اسرى نفسها لحالة الشفعه لان الشفع ان يخذ النصف اسديك لانه  
 المسئلة لانه لا يخلو لاجرا ولا بحق سابق فيصير شريك في الدار وهو خلاف ظاهر الروا  
 واما الثاني فلان بالفسخ والرد حكم الفساد وحل البيع لان لم يكن قال لان حق المسلم  
 لم يطل بهذا السري كونه مستحق الرد فليس هذا العلل فيه نظر بل سطل  
 حق البايع في البيع الفاسد بالتسليم الى المشتري وسبق فيه حق الله حتى لو بع  
 بالمبيع حتى العبد لا سقى حق الفسخ وعلته انه قد اجتمع فيه حق الله وحق العبد وهو  
 الذي يعلق به حقه بالشري ويحرم وحق العبد مقدم على حق الله تعالى لحاجته  
 وغنى الرب سبحانه ولو كان حق البايع لم يقطع بعد البيع والتسليم لما استقام هذا  
 العلل واما الثالث وهو البيع بشرط الخيار للبايع فلان الرد خيار الشرط والرديه

في فسخه على الفسخ دون الخراج  
 والشفعة في البيع والرجوع في البيع

ك

به



مسح بقصد من الأصل من كل وجه قبل الفض وبعده بقضا القاضى وبغيره والمبيع  
مخرج من ملك المبيع في خيار الشرط له فالخيار فيه اظهر قوله وادان  
لمسرد ارحطه فجعلها بستانا فعليه العشر اذا سقاه بما العشر وان سقاه بما  
الخارج فعليه الخراج ولا راضى العشرية ست ارض الحرب والحجار واليمن وحوها  
والمائه ارض اسلمها على ذلك طوعا والمائه قسمت بين الغائبين والرابعة  
لحييت وسقط ما العشر والخامسة الارض الخراجية انقطع عنها ما الخراج  
فسقط ما عشرين السادسة جعله ارض بستانا وسقاه بما العشر وهو ما السبا  
والعوز والابار والحجار الجار التي اسلم حديقها يد ولا ارض الخراجية ما الاولى  
الارض التي تمت عنوه ومرت في اديهم بالخراج المضروب عليها فاعاد عرسى  
للعنه في ارض سواد العوا ومصر والمائه ارض احياءها فردد في ما ان الامام او  
قائل فرسخ له الامام ذكره في الحقه والمائه جعله ارض بستانا والرابعة ملب  
بعض الكفار من الامام ان ضرب على اراضهم من اجاز من غير ضرر والخامسة لحييت  
ما الخراج والسادسة ارض اشترها مسلم من كافر والسابعة الارض العشرية اذا  
انقطع عنها ما العشر فسقطت بالخراج والمائه مسلم دار خطه فجعلها بستانا  
وسقاه بما الخراج كما تقدم ذكره كذلك كله الولوالجي وغيره والماله الخراجي والاهل  
الصغار الى الحنفية والاعلم على ما تاتي في باب الخراج ان شاء الله تعالى وما يجوز  
وسمكون ودجلة والفرات عشرين عند محمد خراجي عند ابي يوسف واخلاف من  
على اثبات البيعة وليس على الجوس في داره شي وكذا اليهودي والنصراني بل اولى  
لانها اهل الجاه وانه ذلك ان عمر رضي الله عنه جعل المساكن والمقابر عضو  
للجاه وعدم الاستئمان وقال قاضي حان انه اجماع الصحابة فاذا اجماع ارض بستانا  
وسقاه بما العشر على ما سجد الى يوسف بن عمار في عا على ما سجد في عا  
واحد وقد رينا وجه القولين وفي فاضح حان لم يذكر غير الخراج وفي المرساني له قريد  
في ارض الخراج ومنها سوت ومنازل ومنازل ومنازل يستغلها ولا يستغلها الا  
حب فهاشي وفي ارض الصبي والمراه الغلبين ما في ارض الرجل من العشر المطاعف  
في العشرية والخراج الواحد في الخراجية والخراج لا يطاعف عليهم اجماعا اذ الضعيف

بسم الله الرحمن الرحيم

عرف فيما هو في معنى الصدقة والخراج موده وعنه وليرد به نقل وقد علم  
الضعف في الرأيه والعشر قوله وان من عن ابي يوسف وقال له القار ايضا  
وهو الزفت والمقط بالفخ والكسر وهو اقص دهن بلون على وجه الماني  
الحان ولا في الملح في الارض العشرية او الخراجية للما والجهد وليس ذلك من  
انزال الارض التي ربحها ونما وها في ارض الخراج اذا كان جرمها صالحا للزراعه  
بحسب الخراج في جرمها للمك من الزراعه وفي الجيد وبحسب الخراج في الموضع الذي يصلح  
مهما للزراعه مساله العشر على رب الارض في الارض المستاجر عند ابي حنيفة  
وزفر وعند الجماعة على المستاجر قال في المبسوط سوا ان اقل من ابر او الكروني  
العارة على المستعير وقال زفر على المعير قال ابو بكر والولوالجي هذا اجماع الا  
اذا كان المستعير دينا فحب على المعير وبه قال زفر وفي ابو بكر والاستحائي  
فيه روايان لجدها على رب الارض لانه فوت العشر بالاعاءه وادان منها من  
الزراعه وفي المائه في الخراج وعندهما على المستعير لان حب عشران عند ابي يوسف  
ومحمد بن عيسى واحد ذكره في الجيد وفي الارض المعصوبه على الغاصب وان نقصت  
الارض بالزراعه وضمن القصد فلي المالك عنده وان لم ينقص مما فلا في المستاجر  
وفي الارض المدفوعه من ارضه على صاحب الارض عنده لانه فاسده وعندهما عليها  
لانها صححه عندهما وفي الاستحائي والابو بكر لو كان جرمها عسرا لخرج على رب  
الارض لكن في حصته بحسب في عنه وفي حصه المزارع بحسب في حقه ديناه عليه وها  
المستاجر والمستعير على الاجر والمعير وخراج المعصوبه اذا كان بينه او كان  
الغاصب مقررا على رب الارض وان كان حله ولا بينه له ولم ينقص الخراج  
بالزراعه فعلى الغاصب وان نقصت فعلى رب الارض ان كان مثل القصد او اقل  
وان كان اكثر بحسب على الغاصب اكثر من الخراج والقصد وقال ابو يوسف بحسب على  
رب الارض على ما سجد في قول ابي حنيفة قل القصد او اكثر الاجم وفي بعض الكتب ان  
كان اقل من الخراج فالخراج على الغاصب وسقط عنه ضمان القصد ويرى وان كان  
اكثر باخذه ويؤدى منه خراجا وفي المسقي عن ابي يوسف الخراج على رب الارض  
نقصتها الزراعه او لا ذكره في الرجح وان باع ارض العشر مع الربع وغيره

ج



عبد ذر القمل في الباع وعشر الحب على المشتري عند أبي يوسف وقال أبو  
حسبته على المشتري هذا ذكره في النوادر وقال على المشتري بلا خلاف إذا العشر  
في حب وهو حاصل على المشتري وفي أرض الخراج إذا باعها وقد بقي من السنة  
معدا ما كان المشتري أن يزرعها - سأل الخراج والأفعلى الباع ودرت الله بملكه  
اشهر وعليه القوي وفي الدخلة هذا في الدخلة فانه يدرك في هذه المدة هذا في  
خراج يوزن في آخر السنة اما ما يوزن في أول السنة على سبيل المودة فذلك لا  
يكون على الباع ولا على المشتري وان كان فيها ررع بالخراج على المشتري وان كان  
العقد له ب وبلغ فهو عشرة مع الأرض الفارعة فسرر رجل له أرض  
حريجه ما بها من رجل مكنت عنده شهرا وبعها من آخر وملك عنده سبعة  
م وبيع في نوازلها الا شريه سنة ٥ مده فليس على واحد من خراج الا ان سقى  
في يد المشتري الا خريجه يمكن من الرأفة على ما تقدم فحب عليه خراجها وان كان  
له أرض ريعان خريفي ورعي وسلم له ريعا الباع والاخر للمشتري فخرج عليها قال  
في الدخلة هذا ذكره صراحة سلم وفي المولوا الخ خراج الأرض اذا لم يطلبه السلطان  
سدد في على الفقراء فسرر ذكره في الوصي لو هلك الورع قبل الحصاد  
سقط على الجرع عشرة ولا يسقط الجرع عن المستلج وبعد الحصاد لا يسقط عن  
الجرع عنده فسرر هذا مشكل وفي الدخلة قال محمد السلطان ان جعل  
العشر مملوك لأرض لا يجوز ولا خلاف وقال سخر الا سلام هذا على وجوب  
حدها ان يتركه لأغلا ونسبانا وفسر على مملوك لأرض ان يصدق به على  
الفقراء والسائي ان يتركه عليه بعله وهو على وجوب الجرع ان يكون غنا فيكون  
له جاعه فيضمن السلطان مثله من مملوك الخراج ليس مال الفقراء والوجه  
الساكن ان يكون من عليه العشر مملوك اليه فلا ضمان عليه اذا قام في خدمه اعلايه الله وكذا  
ان جعل خراج أرضه له عند محمد العشر وعند أبي يوسف يجوز وبه نفي وفي الجرع هو  
قول أبي حنيفة لو باع السلطان العشر من رب الأرض ومن غنم فباع فضة بخلاف  
صدقه استأيد وقال محمد يجوز مملوكا وقال في البسوط ان شأ الخراج من الباع و  
شأن المشتري ويرجع المشتري على الباع هذا في مع الأرض قال في الدخلة المالكية

قال

بسم الله

ان باع ررع دود رفعه اخرج اذانه من جنس المبيع وسعه نافذ وقالة المله  
لعدم بيع جن الفقراء في مع العنب يوزن من ماله عند مالك وفي مريد العنب  
والرطب وقال السافعي وعبد الملك يوزن رطبا وعنباً وعند الجعدي في ذلك  
اداه وان شرط الركاك على المشتري يوزن منه عند مالك وعندنا فسد المبيع  
به وان باع ويوزن الركاك عليه قال من القاسم وانما فعه يوزن من المبيع منه  
حق انقرا على المشتري ومنع اشهد الرجوع لصحة البيع واستقرار امك المشتري

**باب**

**من يجوز دفع الصدقة اليه** ومن لم يجوز قوله الاصل فيه قوله تعالى انما  
الصدقات للفقراء الآية فخذ فانه اصناف قال صاحبنا سفيان عن حقايق  
اليزيد انما قصر جنس الصدقات على الاصناف المودون وانما خصه بالانجا  
الى غيرها فانه من انما في غيرها من من الصدقات محصوره فهم لانها محصر  
ما دخلت عليه وما بعده فاذا دخلت على المبدأ ان محصورا في الخبر وادخلت على  
الخبر ان محصورا في المبدأ فان قل جمع السلفه جمع فله والفقراء والمساكين كل منها جمع  
كثير ولف مناسب فسمه الفل على الكثير من فله عنه جوابان احدهما ان جمع فله  
المنكر فاذا دخلت على التعريف كان للكنة ولا يستغراق هذا في المحصور والسائي ان جمع  
الفله يستعمل للكنة وبالعكس قال الله تعالى وليوان ما في الأرض من سحر اولاد  
وفي السائي قوله تعالى فله قد سقط منها المولفه ولو بهم لان الله تعالى اعز الاسلام  
واعني عنهم وعلى كل العقد الاجماع اسمي طهر صلح الكتاب وفي الجاهل للبر  
انه حي من امن بدينه فسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ارباعا اعني  
ربعا اربع من جابس الجاسم وربعا زبد الخلل الطاي وربعا عليه من علالة الا  
وربعا عنده من حصن الغزاري وذا نوا من المولفه ومنهم ابو سفيان واسمه صخر  
اس حرب وصفوا ان اميه واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم البرقان من  
اس امر القيس وذا نوا لاله فمجد حسنه وجماله اسلم سنة تسع فوله رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صدقة قومه واخر عليها انوا بكر وعمر رضي الله عنهما ومنهم علي  
ابن حاتم رضي الله عنه ومنهم عباس بن محمد اس اسلم واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وزها

حي

بسم الله



اما سفين وصفوان والافرع وعنده وعباسا والحد من ماله من الابل  
 والصفوان ابن امه لعل اعطاني ما اعطاني وهو الغرض الناس الى قال معصني  
 حتى ان علمه السار لاجب الناس الى روه مسير قال السوي وهاولاهم صحابه  
 وفي الحسط والبسوط ان علمه السلف بعضهم سها من الصدقه بولفهم على  
 بل سلفهم ومن لا نوا قد اسلوا ومن لا نوا وعدا بانه سلام ومن قوم من ذبحهم  
 ونقصهم على غمهم من الحار وضرب منهم مخاف شره وعن جابر بن  
 عامر والسبعي ما استخلف ابو بكر اقطع الرضا قال السوي انما اختلفا على  
 منع الحار منهم بعد علمه السلام وقوم لهم شرف فمعطون لترغب نظراهم  
 في سلام وفي الرحم المالكه للجهاد تارة بالسنان وتارة  
 بل حسان بفعل مع كل صنف ما يلقيه ودلوا الخزنوي في معاني القرآن انهم  
 لا نوا لثمة عشر رجلا او خمسة عشر رجلا وقال المسبح الحافظ ابو بكر  
 الرازي قال جماعة من السلف ليس اليوم المولفه قلوبهم وفي الحقه اختلف اصحابه  
 فيهم امولاه قال بعضهم منسوخ وقال بعضهم نصف منهم الى من كان حديث  
 عهد بانه سلفهم من هو في سلاحهم من الشوكه والقوه ليكون ذلك حاملا لاسلامهم  
 على الدخول في الاسلام وفي ائمتنا المولفه قلوبهم اصناف ثلثه صنف كان يتالفهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسلوا او سلم قلوبهم باسلامهم وصنف اسلوا  
 وفي اسلامهم منعت فريد ذلك بغيرهم على الاسلام وصنف عظيمهم لدفع شتمهم  
 وانسد عن من مرد اس لجعل مهي ونهب العبد من عنده والافرع

فاما ان حصن ولا جاس بنوفان مرد اس في مجمع  
 وما كنت دون امه منهم فمن يضع التومر لا يرفع

وروى جدي عن مرد اس والاول الف مذهب البصريين قال ابو بكر الرازي جا  
 عنده والافرع بن جاس الى ان يذكر فقال ما خلفه رسول الله ان عبدنا ارضا سحره  
 ليس فيها دلا ولا منفعه فان راس ان نعطيناها فاطعمها اماها وليب لها علمها  
 ها با واشهد وليس في القوم عمر فاطلقا الى عمر للشهد فلما سمع عمر في الحجاب  
 ساوله من اين هما لم يقل فيه فجاه وروى انه من في الحجاب وقال ان الله اعز الاسلام

رجلا ما عظمي وروى عن جدي

واغني عنكم فان ثبتتم عليه ولا فستنا وينكر السلف فانصرفوا الى ان يذكر وقالوا  
 انك الخليفة امر هو فقال ان شأنا هو وليردك عليه فوقع به جماع فان قيل ان جماع  
 لم يسمع ولا يسمع بل ان جماع انما صار حجه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا  
 يسمع بعده فلف نسخ الكتاب به وجوابه يجوز ان يكون في ذلك في علمه غير  
 بل عنده وجواب اخر يجوز ان يكون هذا قياس من قبل انما التي ما ساعله لا نفعها  
 الفقه العام ما يدفع العدو والجار ووجه ثالث وهو انه انما كان يدفع ذلك اليهم  
 لعله عد المسلمين وكثر عد الكفار وقال للصغار عن نبيه السلام لما ودع الامم عن  
 سرير كان الدفع ذلك وصغار امة ودل الامر على موضوعه بالعصر فليجوز واثر عمر رواه  
 التميمي ايضا في الجواهر انوا في صدر الاسلام يظهر من الاسلام في الفون بالاعتصا  
 ليكشف عنهم بغير ما يفتا ففهم وسلم باسلامهم وقد استغنى الى زعمهم قال عبد الوهاب  
 ولا يسميهم لغير الله وان يدعوا حاجه اليهم وهو صنف من الجاهل لاسلوا بالقرآن يدرك  
 وقبل اسلامهم ضعيفه قبل عظماء ملوك الكفار اسلوا فمعطون لاسلوا ابتاعهم  
 وللسا فعي قوله ان في اعطاهم بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الحسن  
 والزهرى ومحمد بن علي ابو عبد الله بن حنبل والظاهر ان سفير المولفه باق في سفيره  
 وروى عن بن حنبل من قول الجماعة وقول صاحب الكتاب وعلى ذلك العقد بالجماع  
 فيه بعد مع مخالفة من حظههم الا ان يريد به اجماع الصحابه السلوة ولا يعظم  
 الاخر منهم من الزاه عند الشكاف فان قيل نصف الزاه اليهم ومحمد بن قيس  
 البصري ولحم على فقرا المسلمين واغنياهم لدفع شتمهم فبان يدفع اليهم سفير من  
 الفقير يدفع سفيرهم فبان ذلك فاما مقام الجهاد في كل الوقت ففج بغير اعنه  
 سفير لعدم حصار القوم والشره اولى بالقوه والنجدة من المسلمين قوله  
 والعهد من له ادنى شئ والمساكين من شئ له وقيل على العكس وفي المبسوط روى ابو  
 يوسف عن ابن حنفية ان الفقير الذي لا مال والمساكين الذي له مال والفقير الذي  
 ابن حنفية ان الفقير الذي له مال والفقير الذي له مال وحلته الى الناس قال الله تعالى  
 ما بها الناس اسير الفقرا الى الله وقال تعالى وانتم الفقرا الى المحاجون والمساكين هو  
 الذي له مال ولا يعطى به زمانه قال الله تعالى او مسكنا او متروبا او حله لا يصف

سفير







بشعره لا نه ليرد ان له عشر شياه بل لو حصلت له عشر شياه لحاسب سمعه  
 وبصره ولا ن قاله مجهول وهو الصقر المعنى المفقود وهو المكسور والفقار  
 ممنوع فان الاحسن قال الفقير من قوله فقير له فقره من مالى اى اعطيته قبله  
 الفقير من له فقره من امان لا يؤمنه اسهى دلامه وقال العرس يجوز ان يكون من  
 قوله فقير انك البعير اذا حزمته يعود لروضة ونيله فحان الدهر اذ له  
 مسمى فقرا لذلك ولو اخبر الفقير ما قاله فالذى سكن عن الحركة اقرب الى الموت منه  
 واما الامه فللجواب عنهما من اوجه احدها انه سماه مساكين ترحما واستغناء  
 لا يقال من امكن تنكبه وثله مسكين وفي الحديث مساكين اهل النار وقال عليه السلام  
 مسكين مسكين من لا روجه له قالوا يا رسول الله وان كان ارحم من النعم وان كان ذا  
 مان وقال لقيه ما مسكته عليك المسكته اى الوفا ومنه مشاكين  
 مساكين اهل الجحيم في قوله علمها راب الذل من المقابر  
 ومعنى قوله علمه السلف بجنى مسكينا اى مخبئا مواضع الله تعالى غير متكبر  
 ولا جبار وليرد معنى الفقر قال النووي روى انه استبعاد من المسكنه ايضا  
 واستبعاد من مدينه باسمها المراد بالمساكين المجهولون كقوله وصرت عليهم المسكنه  
 وان كانوا غنيا اذ لا طاقه لهم يدفع الملك عن غضب سفينتهم بالخطا قل انهم  
 لا يوالوا الجرافه وانضافت اليهم لا يقال هذه رايه فلا ان السالكين وبما في النص  
 والكون فيهم قال الله لا دخلوا سوت النبي وقال وقرن في سويله فضاف السوت  
 ما به الى النبي صلى الله عليه وسلم وما به الى اولاده ومعلوم انها لا يحلوا من ان يكونوا له  
 اوبى بالاضافه باعتبار الصرف والسلب يقال هذا منزل من فلان اذا كان ساكنا  
 فيه وان لم يكن من الخانه رايها ملجأ من انه قري لمساكين وهي المفسر للمجهول ولها  
 وحال احدها رايهم الدباغون من المسك وهو الجلد واليه ذهب جماعه من  
 المفسرين والثاني من المسك الذي هو معنى الامساك وهو لونه قليله وفي المبسوط  
 وما كانت السفينه غاربه معبره وهما متفانان او صف واحد قال سنده في  
 الوصايا وفي الوصايا انها احسان قال وفسرها في الرأى قلت لو قال  
 بل على الفقرا والمساكين ولان ان اهلان اللب فيه والفقرا والمساكين اللذان

من امدك على انهما احسان وروى عن ابو يوسف ان نصفه للفقرا والمساكين  
 لفلان قلت على انهما احسان واحد وانه موصوف نصفه من غيره ذكره الرازي قوله  
 والعامل يدفع اليه الامار ان عمل بقدر عمله يعني من الرأى فيعطيه ما سعه واعوا  
 غير دورر بالتمسك لا فاللشافعي قال في النبايع والعامل هو الذي يصبه الامار في  
 الصدقات من المواشي قاله ابو يوسف وفي الشرايع هو الذي يصبه الامار في  
 الصدقه ويدفع اليه من الرأى بقدر عمله موصول له حلت كل المن من الصدقات  
 او العشر وفي قاضي حان يعطى لعماله عما كان او اول او اكثر ليرد في العاض وفي المفيد  
 فيعطيهم ما يلزمهم وعيالهم واعوانهم وفي الرجوع لو اخذ عماله من غير الرأى فلا  
 باس به فان عمله الى الامار بنفسه لا يستحق العامل من تلك الصدقه شيئا وفي جواب  
 الفقه لو كان كفاهه العامل سمع في الرأى لها اخذ نصفها اذا اخذ النصف عين الاضا  
 ولو ضاع امان منه سقطت عماله واجبي المودى وفي شرح المهذب للنووي  
 العامل يستحق ويرجع ثلثه لولا ان يفر من قدر ما تمن وسدوا به وهو قول مالك في  
 المبسوط والحجبه وشرح مختصر الكشي وملته الحار معدر بالتمسك عند الشافعي واصواب  
 ما ذكرته وفي المبسوط وغيره يفسر الرأى عنده على سبعة اصناف على احدى عشر  
 نفسا لسقوط اصيب المولفه ما لا تلحقه فافوا فاصب العامل مقدار ما تمن عنده في  
 على ما ذكره ان يقول مقدار بالسبع وفي الخفقه قسم على ثمانية اصناف اربعة عشر  
 نفسا قال النووي ويعطى الخاسر وهو الذي يجر ارباب الموال والعريف وهو الذي  
 يعرف الساعي اهل الصدقات والفتب للقبلة والحاسب والحاسب والحاسب كلهم  
 باحدون من سهم العامل ولا تراجموه على اجره مثله ويزاد في عدد هاهنا بقدر كفاه  
 وما لا مامر ونفاضه قد صرف اليها من الرأى وفي الرجوع وروى عن مالك السباغ  
 والراعي وهو شاذ يجوز ان يكون العامل عماله لا يخذلها اجره ولا يجوز ان يكون عايشيا  
 وبه قال مالك وهو الصحيح من ملاب الشافعي ويحرم على المطلب المضاد  
 الهاميه لا يصح حوازمه الى العامل منهم وقال بعض المالكة يجوز ان يسافر بعض  
 بني هاشم على حراستها وسوقها قال من العرن لا يجوز ان حراستها وبها جمهور  
 وضما وفي الرجوع احان احمد ان نصران يكون العامل هاشميا او عبد الله ميا قواس



على العامل الغني فلما اوساخ الناس ما في الغنى ونا في الهاشمي لشرقة والجبل لعمري  
وسه والخافه على المسلم ودلوا نصر البغدادى ان ماخذ العامل عندنا اجمه ولهذا  
لاحق له ادا حله المالك بنفسه الى الامام وكذا ماخذ الغنى وقال مالك مع الدمي  
ماخذ من غيرها وقال بن الجلاب ماخذ منها بقدر عمله وعذر المشافعي رداه وكذا مولى  
الهاشمي يكون عاملا في الرهاه الهاشمي ومنهم من قال لا يحرم على موالهم ادا لحظ  
نصرهم ردوى الغنى المدنى عوضا عنه عن الصدقة ووجه المنع ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بحث رحلا من بني مخزوم على الصدقة فقال لا يرفع مولى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سيرا حتى يحيط ما تصيب منها قال لا حتى اسالك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاطلق فساله فقال عليه السلام ان الصدقة لا عمل لها وان مولى  
العور من انفسهم رواه الخنيسه الا ان ما جاءه وصححه الترمذي وفي النسي عن من عباس  
قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ارقم بن ابى ارقم الزهرى على الصدقة فاستبغ  
انما رافع فاني ابو رافع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستشاه فقال النبي عليه السلام  
ما اباراه ان الصدقة حرام على محمد وعلى محمد وان مولى العور من انفسهم وان رجل  
المركوب هو ارقم بن ابى ارقم من ذلك النسي والخطيب وفي فاضل حان زبدى ارقم وهو  
غلط وفي كتاب وجوز الطحارى ان يكون الهاشمي عاملا عليها ومولى القوم منهم في حرمه  
الصدقة عليهم لا من جميع الوجوه حتى انه لا يكون منهم في الكفاه ولا في ضعف الصدقة في  
حق بني حبيب ومولى المسلم ادا كان ابا او خد منه لخرنه فوالله وفي الرقاب  
معان ايمان بن منها في فلكر قابهم قال هذا قول اكثر العلماء انه قال على وان حيدر  
والقحى والزهرى والورى والشافعي والليث وروايه من القسمر وان يافى عن ما كان وفي  
المعنى واليه ذهب احمد والى بن عمه ان كان موه وقال الحنابلة لم يعط لأجل فقره ولا عبد  
وان لم يكن معه شيء اعطى للجميع وان كان معه بعضه ممن سوا كان فيل حله النجم او جله  
كلا حل النجم وليس معه شيء فيفسخ الحنابلة ويلزمه كونه مكتسبا قويا ويجوز دفعها  
الى سيده لانه اعجل لعقده وعند الشافعيه ان امر على عليه بنم ففى ضربه اليه وجهان وان  
دفعه اليه اعتقه المولى او ابراه من يد العايد او عجز نفسه عن المال في يد المبيات  
رجع فيه اليه الموي وذهب المذهب ولدا الوادى من كسبه ونفق مال الرهاه في يده فالحاصل

من استغنى عنه وعقو المال في يده بالمذهب الرجوع ولوليت في يدهم عجز نفسه  
فوجها في الرجوع عليه ولخلفوا اهل مرجع في رقبته او دمه وان سلمه الى سيده لم عجز  
نفسه في الرجوع وجها وان هلك في يده رجع بيده وكون فيض الرهاه باقيا على الدفع  
وفي المعنى النسخ الحنابلة فانه سيده وهو قول عطا واه حنفه والحنابلة وروايه  
المرودى واللوح عن احمد كسيرا كسبه وانا فقير والمسكن ادا استغنيا فان ادعى  
انه محتاب لى الله وتقبل منها الا سفاضة وان صدقة سيده فلا يصح انه يعل ادم  
ملك الا نشأ ملك بالخيار ويصرف الى المحتاب بغضه وان سده ولا تصرف الى سيده بالبلاد  
ولا تصرف الى محتابه وهو المذهب وحوز ابو علي بن حرون قال وهو ضعيف قلت  
اشترط اذن المحتاب في الدفع الى سيده بعيدا لانه فساد من المحتاب بغضه ورضا  
الدون من الجانب لا يوقف اعناده على اذنه فكلما الفار شرطه ولا به اعجل لعقده  
كما مر ولا فرق بين ان يكون سيده غنيا او فقرا في قول الجمهور والدفع الى غريم عجز  
وفي المحيط وقد قالوا لا يدفع الى المحتاب الهاشمي بخلاف محتاب الغنى وقد اوضحنا  
افرق وقال بن عباس بحق منها الرقبه رواه البخارى وبه قال البصرى وعبد الله بن  
الحسن العنبرى ومالك والشافعي وابو ثور وانكر ما كان المولى يقول فقال المحتاب عند ما يقى  
عليه درهم فكيف يعطى من الرهاه وفي الجوهر يشتري بها الامام الرقاب فيعتقها عن  
المسلمين والولا الجميعهم وقال بن وهب هو في فلك الحاسن ووافق الجماعة ولو اشتري بانه  
رقبه فاعتقها لدون ولاوه له لغيره عند من القسمر خلافا لثمرب والجمهور وكل من سدر  
بها عند من القسمر خلافا لاسن حبيب ولا يدفع عند مالك ولا وزاعى الى المحتاب ولا ابو عبد  
موسى ان سيده او موصرا ولا من الكارات وذكر بن المنذر عن الزهرى ان ضعف سهم  
الرقاب شرى بدرجة من صلح وصام وقد مر اسلامه من درواقي معنق من خلفوا  
في ولاه فقال ابو عبد الله عن وقال الحسن والشافعي يجعل ما تركه المعلن من الرهاه في رقاب  
وقال عبد الله بن الحسن جعل ما خلفه المعلن من الرهاه في يد مال الصدقات وفي قول  
مالك ولاه الجماعة المسلمين كما دلوا وحكى بن المنذر في السرف عن النخوع واستخرج انه  
سوى من رقبه كامله لكن يعطى منها في رقبه وكون به محتابا وجه قول الجمهور  
ما رواه التراس عارب ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى اعلم



نفر من الجنة وساعدني من النار فقال اعنق السهم وفك الرقبة قال يا رسول الله  
اوليسوا واحدا فاعنق السهم ان يفرجه بعنقها وفك الرقبة ان يفرجها عنقها  
رواه احمد والدارقطني عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم حق علي الله عونه  
الغازي في سبيل الله والمجاهد بريد الايمان والناصح للمعفف روجه للمسلم الا ابا داود  
ولان الملك اعنقها عنك وهو ركن في الركة كبقية الاضاف ولا نذكر ذلك بوردى الى  
نحو هذا السهم لان كثير من الناس لا يبلغ رذائهم ما يشاء به رقبته ويعتق بخلاف اعانه  
المات فانها تحصل بغيره واحد فليس تعارض في ذلك وجود الماتين بخلاف  
شرا العبد وفي المبسوط هذا فاسد لان الملك لا يدر منه وما يخرجه بايع العبد عوض  
عبد وفي شرح محصر الكرخي لا يخلوا اما ان يكون مصروفه الى مالك العبد او الى العبد  
لا يجوز الاول لانه عني وما يخرجه عوض عن ملكه فلا يكون رذاه ولا الثاني لان العبد  
لا يملك رقبته نفسه بذلك وانما سلف على مالك مولاه والدفع الى العني بخلاف ما ثبت  
لانه حر يد ولا سبيل لكونه في يده فلو كان الغارم من رقبته ذنوبه  
ملك نصا باطلا عن رقبته وان كان في يده مال لانه مستحق بالدين فصار كمال مال له  
وفي اللخمي الغارم ان يكون حاله قد رما عليه من الدين او كان له مال على الناس لا يمكنه  
الخبر فيصوغني في الظاهر وحل له الصدقة وقال محمد الغارم الذي له مال غائب قد لا  
لا يات من الصدقة الا قدر حاجته بخلاف الفقير حيث لا ينفذ فوق حاجته وقال من المندرج  
عن محمد اذ اذهب مال الرجل سبيل او حريق او اذ ان عياله فهو من الجارمين وقال  
السكا فقه الغارم ضربان ضرب غرم لا صلاح ذات المين واطفالا الثابتين من القليلين  
وهو ان يتحمل به قبل يعطى مع الفقير والغني او لغرم دربان يحمل قيمه سلف والغني  
بالعقار وكذا بالعروض على المله كالفقير والصرى الثاني غرم لا صلاح نفسه  
وعنه في غير معصية او اذلف شيئا على غيره فهو اذلف على نفسه به ذنبه في اصح  
القولين ولا يعطى مع العني في اصح القولين والغريم يطلق على المدين وصاحب  
الدين واصل الغرامة في اللغة اللزوم ومنه قوله تعالى ان عدايها كان غراما وقال  
بكره في معنى اصلاح ذات المين اصلاح حال الموصول بعد الجائزته والمين يكون وصلا  
وتكون فاعلا والثابتين العداوة والحناء عن مصدق من حمار والهلالي قال محمد حماد

ما ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم اسأله فقها فقال امرني يا ربنا الصدقة  
فما ركبك بها ابرو قال ما قصده ان المسئلة لا محل لاحد الا لاحد ملته رجل عمل  
حاله فحلت له المسئلة حتى يصيبها بمسك ورجل اصابته طمعه لحياته حله  
فحلت له المسئلة حتى يمس فواما من عيش او قال سداد امس عيش ورجل اصابته  
فاوه حتى يقول ملته من ذي شئ من فومه لغيره اصابه فلان فاوه فحلت له المسئلة  
حتى يمس فواما من عيش او قال سداد امس عيش فما سواه من المسئلة ما قصده  
سحت يا طمها صاحبها سحتا رواه مسلم والنسائي وابوداود والحاكم بنحو  
الحاوي وخفف المهر الكمال وقوله من فومه اسأله الى اهل الخبز الباضه وقوله  
ملته لعلها لا يخرج عن حكم السهارة الى طريق البسار والخبر واشتهار وان  
القصد بالملته اقل الجمع لا نفس الفرد ادللس في الشهادات الشرايط الملته والقوا  
بالكسر ما يقرر بحقه ويستغنى به والسداد بالسر ما يستدله وخلة وبالفقير اصابه  
المقصود والصواب قطعه في سبيل الله منقطع الغزاه عند ابي يوسف وعند  
محمد منقطع الحاج وفي المبسوط في سبيل الله الغزاه عند ابي يوسف وعند محمد منقطع الحاج  
ومثله في المحيطة والرخي وجوامع الفقه والخفة والغنية وشرح مختصر الرحي  
والنفيد والمزيد والتخريد والمركاني والولوالحي وعامة كتب الاصطحاب وليرد  
احد منهم قول ابي حنيفة وفرقت عن ذلك من حويل من مصنفه فلفه بحلم  
بالمأمر في معرفته سئل الله مع وقوع الحاجة الى ذلك وفي الورى هم الحاج والغزاه  
المقطوع عن اموالهم وليس معهم شيء وفي الاستيعان اراد به الفقراء من  
اهل الجهاد وليرحمكم فيها خلافا لمحموز ان يكون ذلك قول ابي حنيفة ايضا فان من  
المدر في الاسراف قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد سئل الله هو الغازي غير الغني  
وحكي ابو ثور عن ابي حنيفة انه الغازي دون الحاج وذكر بن بطال في شرح البخاري  
انه قول ابي حنيفة وما لك والشافعي ومثله النووي في شرح المذهب فهاو  
نقلوا قول ابي حنيفة كما ذكرته ثم وجدت في حواشي الامام ما يوافق نقلها ولا يخالفه  
فقال فيه سئل الله فقرا الغزاه عندنا وعن محمد الحاج ايضا حقه عن فداوي  
البقال في الغزاه وفي سبيل الله منقطع الغزاه وعن محمد منقطع الحاج فداوي







من باب عصف سائس على الجار وكان حرمهم مبروك الظاهر عندهم انهم انجروا  
منه ونحوه الذين لهم نصيب في ديوان وفي الفخ وان لم يستغنوا بذلك  
فروا لشروع وحملوا المخرأه المتعوضه في الميسوط المراد به الفخ بقوه يدين  
اد البره عن الكسب والعسا اما يكون بالبدل لا بجره ملك امان ولا جرمهم بل  
بالحصر في خمسة المذكورين بالفخ والامان وبكر العدد الخمسه ودرجونه تدفع الى  
اعنا المواجهه وايضا من الخمسه موجب ما وجد منهم على ما ذكرناه في قوله  
وان السمسره على مال في ملكه وهو في ان يخرج له في ملكه وفي المحيط وان السبيل  
ان ينفع عن ماله وان كان غنا في امله او كان له مال من على الناس لا يقدرون على الجهد  
شيئا بل له المصدق لانه فقير يدا من السبل وفي اجزاء القرآن تسخير اي كسر الاري من  
السبل هو المسافر المستغنى به ما خذ من صدقه وان كان له مال في ملكه ولذا روى عن جاهد  
وماله وان جاهد قال بعض المفسرين هو من يوزع على السفر والسبل ما يملكه قال وهذا خطأ  
لان السبل هو السفر من ارض حصل في الطريق كالنول ان السبل وكذا لا يصير من سبل بالحرر  
على السفر وان السبل كابر السبل قال ابن عباس في قوله تعالى اعطوا سبل المسافروا  
من جبرون اما فيلينيوا فكل من السبل هو المسافر لا من غير على السفر وفي الساع وان السبل  
مقطع الماء عن ارض يوسف ومحمد عن جند موضع اخر مقطع الحاج فقد سار السبل  
ما فسره في سبل الله ولا يدان بخلافه وفي باب علي بن صلي الله عليه وسلم ان السبل هو  
الذي لم يمد على ماله في سفره وهو عنى بقوله ان يسفر فانه يخرج من ماله من جود  
الصدق وان قبلها اجزاء من بعده ولا ازيد الا يسفر ارض لا حال به عهده او السبل  
الضرب ذكره نونك وفي الميسوط وسرجه الكرم سمي ان السبل الزومه الطريق كل من  
نوله وادته ولسب وجوز ان يقال ان السبل ما دفعه من ماله الى بلد كما دفعه الى حمار  
التي سمي ان السبل وفي الساع نصا ان سبل هو الجار في مصر وقطره واداج  
او دكا لصراف واهله ونحوه ما يخل به وفي جوامع الفقهاء هو غريب الذي ليس في يده شيء  
وان كان له مال في يده ومنه ديوان على الناس ولا يقدرون على خذله لغيتهم او لعدم ايمنه  
او لا عساره او لجله على بخدها وقواه في الحجاب وهو في حال لا شيء له وقوله العباي  
هو الذي ليس في يده شيء ليس في السبل على الاطلاق او عمومه بل المراد من لا يملكه

منه

الرجوعه الى وطنه لا يجوز دفع الرأه اليه ولا الحج المذكور فنه على قول جمهور اسرجع  
مثل حامل والسراج محقق في خزانة الدليل لا يجب على ابن السبل اذا اراد ان يرجع  
الى ماله ولو تصدق عنه بغير ارضه فبلغه فوض به بجره وباجر يجوز قلت اذا  
كانت قايه في يد الفقير يسغي ان يجوز ان لا جاءه اللحقه الوكايه سابقه على ما عرف  
في الجامع وفي اللحقه والواقعات اذا لم يكن له منه عار له انما يجوز له خذ الصدقه  
رفعه الى ماضي فلفه فلفه وهو امر من مطلق العباي في جوامع الفقهاء وذكرهم بما  
ايضا ان من عده دونه اذ كان معسرا او مختارا حوزا لخذ الصدقه ومثله في ووجه  
وقال النووي لما مر نوعان حدهما من ينشئ سفره ومانى غريب عانا في سفره نصاعه  
دون المصكبه وفي المباح وجهان فاذا اراد عمرانه يرد السفر او الغزو ولا يلف المصكبه  
وعذرنا وبه قال مالك من ينشئ السفر لا يعطى بل يخص بالجه از وروايه الشيخ ابو بكر  
الرازي قول من رجع حوزا لرفع الى من يغيره السفر فاما بقدر وسامه من سبل  
لا يلزمه رده سله ولا المصدق به لانه اخره باسحقاق فاشبهه الفقهاء بالسكنى اذا  
استغنا بعد اخذ وكذا الخاري وغيرهما وهو قول مالك خلافا للشافعي في قوله  
قال فهد جهات الرأه ولما كان ان يدفعها الى كايه لم ينشئ وله ان يقصر عن نصف واحد  
وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وسدقة بن النعمان ومعاذ  
ابن جبل وبه قال سعيد بن جبير والحسن بن ابي الحسن والعمري وحماد بن عبد الله بن ابي الواليه  
وعطاء بن ابي رباح واليه ذهب الثوري ومالك واحمد في صحيح الروايه وابو يور واج  
عبدو عن النعمان ان كان المال كبرا يحمل فيه قسمه الاصناف قسمه علمه وان كان اقل تصرف  
الى نصف واحد وقال الشافعي يصر جميع الصدقات كالكاه وصدقته انظر وجهه  
الى عاينه اصناف وبلون من كل صنف بله الا العام من عليها فانه حوزا ان يكون العامل  
ولذا فان فرق ثلثه بنفسه او بوكيله سقط نصيب العامل وبقى الباقي على سبعة  
اصناف احد وعشرين نفسا ان وجد ولحقى لو ترك ولذا في نصيبه وهو قول  
عكره وداود الصاهري وقال المزني واوصف الباب ساني نصف خمس ان كان ابي  
من نصف اليه خمس الف والغبنيه وقال في المصنف يصر صدقه انظر في يده من فقر عنها  
وجان في رواية في الخلية وحكامه من جماعة منهم حوزا شري صنفه واحد وخمس

ما

1



الصرف لهم صبيحة من المال كيد من رسل الله واسحقا قهرهم ولما فيه من الحج من  
مصلح سر الله وآله عانه على يد نغور وروفا من والى من الرق ولما تروحي من  
بركة دعا الحج بالبركة ومعاونه ورضي الله تعالى ونقدت انعام الحان ما يخدم لجره ثم المساكين  
ثم الفقراء وان المسكين يقدرون على العيشة في الفقر في حقه واد الاستوت لخدمته يوشر  
من دين ولا يحرمه واد ان عرصى الله عنه موثر اهل الخلق وبقول القضايل  
الدينية ما يجوز في الخيرة والصدق رضي الله عنه فان يوتر سابقه في سلامه ونفقا  
الدينه اذ حفظ منه لا يزال افضل وحفظ منه غير ما في بقايم من المصلح وفي  
جوامع الفقه المعبر بذي بيان لافا وبابل اسرافا بوجر على الصدقة عليه ما لم يعلم انه  
يصرفها في معصية للشا فغرض رضي الله عنه ان الله تعالى اضاف جميع الصدقات اليهم بدم  
الملك واشرك بينهم نواو التشريك قدك على انه ما اول لغير مسرة كمنهم هذا فصر  
شبه يري في مذهب وبعثوا ما روى في حديث زباد من الخريف الصدقات فان اقرب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على قرنا ناء رجل فقال اعطني من الصدقة فقال ان  
لم يرض في نفسه الصدقات متى مر من ذلك فمك في حب حتى يولي قسمتها بنفسه امر  
جزاها لمانه بجزم قال ان كنت من احد هذه الاجزاء اعصمك ورموا انه نص فيه للمسلمين  
رواه ابو داود وقال من غير الظاهر كالمخلفون من امر مال القوم سماهم انما يجوز  
ان يحسن بعينه دون البعض فمن المصيبة ان يكون امر الناس او كد من امر الله تعالى  
والجاءه قوله تعالى وان يحفوها وبنوهم ان يحفوها فخر لكر نور واد ان تدوا الصدقات  
فقد ساول جنس الصدقات وسر استاها الفقراء لا غير خيرا لنا ولم يجعلنا بذكر متعدين صامتين  
ولا تعالى زاد بذكر نصيبه فانه غلط لا ان الضمير عائد في صدقات اذ انفقوا ونصيبهم  
لم يقدروا لغير ذكر عند ذكرهم وفي حديث معاذ لما بعثه الى اليمن قال ان اعلمهم ان عليهم صدقة  
تؤخذ من اغنيائهم فتوزع في فقرهم رواه البخاري في مسند صحيحهما واد ان يقدروا  
وبذلك عليه قوله عليه السلام فانه ما اياه مال الرعاة ووضع في حنف ولحد وحم انوعه  
قسم فيهم بذهب التي تحت بها على رضي الله عنه من اليمن وانما يؤخذ من اليمن الصدقة  
كسلفهم ثم اياه مال اخر فجعله في صنف اخر لقوله لفيصه من الخارق حسن بحال

فاني الهى عليه اسلام فساكنه فقال اقربا قيصه حتى ياتنا الصدقة ما امر لك بما واد  
بغير من الغاير من وحي حديث سلمه في صحاح الساضي انه امر له صدقة فوجوه في رزق  
وقد اصابها من امره فاحرم ان ينقلها الى صنف صدقة في رزق فوجوه في رزقها الى الصنف  
المانه ولما لم يحاذر دفعها الى واحد ولا الى صنف واحد فان كان صرفها الى الجميع لكرها  
لان اولي الخرج عن الخلاف ولا لو وجبت عليه خمسة دراهم في ما من فقرتها  
الى فقر واحد افضل من صرفها على جماعة لا ستغنا الواحد بها دون الجماعة قال الشيخ  
ابو بكر الرازي قول اسافعي مخالف للثوار والسنن وطاهر الحجاب ولا يروى عن الصحابة  
خلاف ما ذكرناه اول لظهور واستفاضه فمهم من غير خلاف ظهر من بعد من نظرا بغير  
قال ولم يسبقه اليه احد قلت قد ذكر من المنذر في الجراف انه قول عكرمة  
وفي قول عبد الله بن عدي ابن الخبار في الرجل يدين سلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من الصدقة فراها جلد من فقال ان شيبا اعطيتكم ولحظ فمها في ولا يروي في  
رواه ابو داود واسبغى قال النووي الحري صحيح فغير سبها من في عنان  
هما فجعل الاستحقاق بالفقر فان قلنا ان المورقة بالحد ونها لا بالفقر طاب لهم  
يريدونوا بغير ونها صدقة ونما كانت الصدقة لفقر ويدفع منها لغير ارفع الذي  
عن الفقراء والسلموا فكونوا اقربهم وعونا للمسلمين وكان الصرف في ذلك العام  
فولهم اضاف اليهم جميع الصدقات بل للملك واشرك بينهم نواو التشريك او غيره  
فالجواب عن ذلك من وجوه الوجه الاول ان الامر لها معان يروي في عني قال  
ابن عباس في شرح المفضل اقرده بعضهم لها كتابا وزاد على ذلك ما قال ومن  
اصلها الاخصاص لعمومه ولم يذكر انما للملك فقال الامر للاخصاص لان كل ما كان  
عليه ولهذا لم يذكر الرخص في المفضل غير الاخصاص لعمومه ولم يذكر انما للملك فقال  
الامر للاخصاص كقولك للملك لزيد والسرح للداية وحاتي اخ له وابن له ولا ملك  
في هذه الالاه بل فيها للاخصاص وهو موجود في الملك ايضا فاحاز كل الاخصاص  
لجود فاد ائبت انها للاخصاص فلنا اللز في لابه للاخصاص يعني انهم يفتشون  
بالرعاة ولا يكون لغيرهم كقولهم لخدمته بقرش والسقاية لسي عاشر اي لا يؤخذ ذلك  
غيرهم فلا يله ان يكون لغيرهم فكون لغير لسان محل صرفه ونقول هذا الخراج



السايس وهذه الارض المزراعه وهذا الجامع لفرس والى الله تعالى فطلقوا عن اعدائهم  
امر الصلوة ليدعون لسمس وقوله عليه السلام صوموا لله ورويتا وافضوا لرويته ونحو  
هذا القصر ملك وهذه غلنسون للقاضي اى لا يصح بملكه ولا ملك في غيره ميل فاب  
الله تعالى لمن خاف مقام ربه جنان ولا يضمن الملك في الايدي والوجه الثاني للفقراء والمساكين  
ولا يحدون ولا يحصون لكرتهم فيما نواجره من ولا يملك من المحصول مما لا يملك منها  
عليه ولهذا قال النووي لو كان في اكثر من مائة من الصنف لا يملك منهم ولا يملك  
الى رونهم موثوقا على عدم ملكه فبطل ما ادعوه من ان الملك للملك بخلاف الملة  
عند عمر والوجه الثالث ان قوله تعالى وفي الرقاب وفي سبل الله لا امر فيها فادخل  
على الخصوص اسقام الجمع ولا يسمم الملك في الطرف وهذا من مكشوف الوجه  
الرابع ان الاضافه توجد ما في ملاسه في كوكب الحرفا وخرطوك ويقول هاني  
ست فلان اذا كان ساكنا فيه باجابه او اعاده او عصص قال الله تعالى لا يدخلوا سوب  
الى وقال وقرن في سوبكن وادرك ما سلب في سوبكن والاضافه بمعنى المملوك ومولوم  
ان السوت اما لرسول الله صلى الله عليه وسلم او لزوج واحد رضى الله عنهم وقد اضاف  
اليهم غير ملك فكلها هنا والوجه الخامس قال الفريسي لو ان رجلا اوصى له صاحب  
ماكل ولا يحسنه والشافعي يحد من صنف منهم لم يصر الى غيرهم بل يرد الى ائمه  
وفي الرهاه عندهم يصر الى بقية الاصناف فلو كانت الاملاك ودايت الصدقة للجميع  
ما زعموا لوجب ان يصر حتى يوجد ذلك الصنف ولا يجوز ان يصر الى ملكه الى غير ماله  
فلما جاز الصنف اليهم علم ان كل واحد منهم محل لحوار الصنف اليه وان ذكر الاصناف  
بيان اسباب الخلق وسو عها قال ابي الخزم من في الهايه يجمعهم كلهم للخلق  
والوجه السادس ان الله سبحانه ذكر العاملين ايضا لفظ الجمع وعظمتهم على الفقراء  
المخلص بالفر من اهلهم انه موا على القصار على واحد منهم وعلى السقيض من الممنوع على  
ايضا بالخلق فما اذا جعلها المالك الى الامام بنفسه فلو كان ذلك ملكا لملكه كما انطقه  
اللامر ولفظ الجمع على ما زعموا في باقي الاصناف ذلك لما جاز شي منه الوجه السابع  
ان الله تعالى يصر على ما في اوجنا من كور من انصر على اصنافهم لم يصر الله على  
استيعاب احد الاصناف مع الايمان فكذلك لا يجب استيعاب الاصناف والوجه

ان من ان يملكه الجمع بل جمع بمعنى انفسه الواحد على الواحد لما عرف في الجمع وغيره  
فقطي واحد القصر او لغير المسكن ولغير العامل من عليهما الى اخرها لا انه لم يصر انما  
صرفه من انسان هذه الاصناف والوجه التاسع ان ظاهر كلامه يصر في ان لو  
دفع زكوات ما يند اعوام الى ما يند اصناف وداه كل عام الى صنف انه يجرده  
جمع الصدقات ولم يرد الملاك او وملكه ما يند في اخراج زكواتهم او لئلا يملكه  
ايضا علم زكاه على اصنافه فاعطى كل صنف زكاه واحد انه يجرده قال من يملكه  
وعند الخلف لا يجوز والوجه العاشر والوا ان من وجب عليه جز من اربوع  
جزا من شاه ما نلف الصاب الى شاه بعد الخوف قبل المكن بحصره الى احد  
وعشرين نفسا من الاصناف السبع غير العاملين او جز من نصف دينار او خمسة  
دراهم او صاع من الشعير فان قلت التورخ في ذلك بالسويده من اعظم الخرج  
المدفي بالصوم من الخباب والسنة ولم يبلغنا خبري في هذا في عصر الحكماء ومن  
بعدهم ولو كان ذلك شيئا واجبا لما اهلوه ولو فعل ذلك لحد منهم لنقل لكثرة من  
يجب عليه وعموم البلوى به فثبت ان الله اصل له والوجه الحادي عشر قال محمد بن  
ان نعيمه الخليلي لو قال ان سفي الله يصر في مال صدقة فبطلت بلزومه استيعاب  
الاصناف به انها صدقة والوجه الثاني عشر قال من عباس رضى الله عنه  
اذا وضعها في صنف واحد فحسبك انما قال الله تعالى انما الصدقات  
للفقراء وكذا وكذا لئلا يجعلها في غيرهم وهو رحمان الرحمان وعالمنا وبل وادرك  
بطلان العرب ومعنى الآية من غيره والوجه الثالث عشر ان الامر المعروف اذا دخل  
على الجمع وتقدر فيه الاستغراق على الجنس لا الزوج النساء او الاشهر العبد  
او اكل الناس او لاجالس الفقهاء او لاهل العلم فانه يحد للولد ببللس  
وفي شرح المحصول لسباب الدين العرافي لا يصر المسلمين او لا يود الدمنه لا يشترط  
فيه العدد ومنه قوله تعالى لا يحد لك النساء من بعد فبعض حرمه الولد فبطل  
بهذا اشتراط الملاءة من كل صنف في الايه للاستعمال بخلافه وورد نص الشافعي  
في السائل للشافعي ان مذهب الشافعي في هذه المسائل ان يصر ولا يصر لوقه  
نساء او عبدا بشرط فيه الملاءة اقل الجمع فلو اشترط الملاءة مع الاصل او بالامر للفا



العرف والوجه الرابع عشر انهم قالوا يجوز للاعام ان يدفع صدقة الرجل  
الواحد والرجل والآخر الى فقير واحد والعام يقوم مقام رب المال في  
الفرق فابطلوا الامر الملك والعدد ولم يستوعبوا المحاد الصنف الواحد  
ايضا قال الشيخ سبب الدين الفقراء وهما ان الصورتان بهما ان مذهب  
في الملك قال النووي يشترط استيعاب الاصناف من بقية الروات قلت  
وهذا لا يجدي نفعاً فان المال لا يدفع جميع ركاه النقد الى فقير واحد واستوعب  
الاصناف من زكاه سواهم وعبرها لا يجوز عند فقير ان لا يراهم ولا الوجه  
الخامس عشر قال الشيخ ابو بكر الرازي بان لنا نقل اهلهم مصارف لا جل  
للخمس وهم كذلك صرف الرجل والبعض كاللعبه علمنا بالنقص انها قبله كذا الصلاة  
سواء امت الهاء والوجه السادس عشر ان الله قد خص هذه الهاء  
على المساكين في حوز اسقاطهم واعطاهم الجمع للفقراء ما نفاق المسلمين اذ فهموا ان  
المقصود من ذكر المساكين والاصناف للتحديد فكذا في الزكاه بل اولى كان في  
الهاء اسقاط المخصوص عليه بالية بغيره وفي الركاه الاقصار على بعض المذكور  
واسن بها اعطاه المخصوص عليه والوجه السابع عشر ان العاملين جمع محقق  
وان السلف في سبيل الله ليس جمع في حوز المفرد جمعاً والجمع المحقق مفرد اذ  
ان اسمه وهذا منافعه صاهر ولست اعمر شبهه في التعليق بلفظ الجمع والامر  
واسن لهم في سبيل الله وان السبيل لا من باب ولا سنه ولا من قياس سببه ولا  
قول صاحب مع مخالفه الصحابه الذين ذكرهم ولا من جهة شبهه في اللغة فان  
الذين مفرد وعطف المفرد على الجمع جائز ولو تلفوا وادعوا ان الذين جنس مع مخالفه  
اللفظ فليس كذلك على الملائشه ولا على عدد البتة فما اعلم لهم في هذا مستند ولا وقت  
فمرفه علم كالمرفه وبالله الاعتماد والوجه الثامن عشر اذ اطلق احد الصنفين  
في الوصيه والوقف والندور وجمع المواضع غير الزكاه ولم يفسد الاخر فانه يجوز ان  
يعطى الصنف الاخر وسفل المخصوص عليه لا خلاف عند فقير ذكره النووي في شرح  
امهات بل هو ان الامر للملك بل يجوز ابطال جميعهم مع انها صنفان في الصحيح والوجه  
التاسع عشر لا خلاف بيننا وبينهم في الصدقة الواحدة والامه لا بد ان الصدقة

الواحد تقسم على الاصناف الثمانية بل لو دفع صدقة عامر وليس الى منف ولحد  
وصدقة عامر الى صنف آخر وصدقته رجل اخر الى صنف آخر في كل واحد من الاصناف  
كان في قابلية وجمعاً منها ومنها بل لو نام اليه وذكرنا من السنه النامه وقول  
السلف الصلح ولا يربكب محالفهم من المصير اليه والوجه المرفوع عشر  
انه يجوز ان يجمع جميعاً بعض الصنف الواحد واعطاه بعض فوجب ان يجوز  
اعطاء صنف بالاقصار عليه وترك الصنف الاخر والجامع ان الواجب عليه التملك  
من ذلك الجهد ولا ملك لا حد قبل تملكه فلم يسلط له بل لا يدا فحوز ويلزم من  
يزول عن العامل عن الامن اذ لو كان ملكاً لهما او حقاً واجبا للمجاز ابطاله فكذا غيره  
لان لفظ الجمع واللفظ مشترك بينهما ومن غيرهما الحادي والعشرون لو اوصى  
لا قاربه او لدوي ارحامه مكفي بواحد في اظهر الوجهين فلم يعتبر الجمع فاقض  
فوهو ذكرهم الرافعي والله المبد والممنه ولا حجه لهم في حديث الصداي فانه قال  
ان كنت من احد هذه الاجزا اعطيتك وذكر الاجزا الثمانية لمنع الخارج عنهم فبان  
للحديث لنا لا لهم وقول من حرم من المصيبه ان يكون له الناس او الاموال في  
قلت ما اجمله واكثر هدايته ونشأته ولاحده مما لا يفهمه انما يقول ذلك  
اذا كانوا محصورين كانه ملكهم فلابد ان يطل ملكهم مع ان لنا ان منع فانه لو  
نذر ان يصدق على زيد الفقير بهذا الدرهم يجوز ان يصدق به على غيره الفقير  
اما لو كانوا محمولين فانه ملك من المحمول متدر وفي المحيط الوصيه بالركاه المعنى الذي  
ذكرناه وقيل لا يجوز فيها الاقصار على صنف واحد لان في الباب العبد يعتبر العون  
والمعنى في الباب الله يعتبر المعنى دون الصوره لا يرى انه لو قال لعبيده سالم سكره  
لسواء لا يعنى غانم وان كان اسد سواد امنه وفي المرفوع نذر ان يصدق على مسكين  
بعينه جاز ان يصدق على غيره به وفي خزانة الامل وجامع الفقه هذا في امال  
المعنى اما لو كان المال لغو عينه لا يجوز الا الاول وعند فقير لا يجوز فيها الا الاول  
وفي جوامع الفقه لو نذر لمسكين واحد صدقة على مسكين وبالعكس جاز وان سرق في هذه  
الامه ان الله تعالى ذكر الاصناف الثمانية وجمع فيها من كل صنفين مقدارين والمعنى  
فجمع من الفقراء والمساكين وجمع من العاملين والمولوفه عليه لا ينادى بالامه







الفضل في رجل فكيف حاكم قال اما غني عندني يوسف فدر عند حجر هذا  
رجل ملك دورا وحواسن مساوي الوفا لكن لا ينفق على عياله وفوت عياله عند  
ابن يوسف عني لا محل له الصدقة وعن الحسن البصري ان كل الصدقة محل الرجل  
وله دار واحد وسلاح مساوي عشرة آلاف درهم وبنى عن سبعة وافي جوامع  
الفقه الفقير من له قوت يومه له ولعاليه او بعدد على كسب ما ينفق على نفسه وعياله  
محل له الرأه ولا محل له السؤال والمسكن من ليس له شيء ولا بعدد على المسكن محل له  
السؤال بعدد القوت وفي المغمسان لو كان له كسوه شتاء لا يحياج اليها في الصيف  
لا محل له الرأه عند ابن يوسف وباس هذا لا محل له الرأه اذا كان له طعام سنه  
سلع تصابا وهو خلاف المشهور وفي المحط وجوامع الصدق لو زاد على طعام شهر  
سلع ما يتجره محل له الصدقة وفي الدخيل هذا قول بعض المساح ولخاها الصدور  
السهم وبعض المساح اعتمر ما زاد على السنه وفي الحنفه لا يجوز صرف جميع الصدقات  
المفروضه والولجده الى الغني كالرأه والعشر والنفاراب ولصدقه الفطر والمنذوره وفي  
الدخيل للفرافي من ملك فضا من العين هو عني فلا يخذ الرأه وعن مالك ايضا الفاضل  
من غير العين منع وعنه ايضا النصاب من العين لا يمنع والمستغني بقوته بلخذ من سهم الفقرا  
والمساكين وفي كتاب الطرطوشي القادر على النصاب يجوز له اخذ الصدقة عند مالك  
وهو المنصور عندهم لقولنا وقال الشافعي لا يجوز في المعنى عن ابن حنبل رواه في  
الغني المانع من بعد الرأه اطهرها مالك خمس درهما او قيمتها من الذهب وان لم يهر  
بكماله وعلمها لحد وعشرون نفسا من اصحابه ذكرهم بنعيمه في شرح الهداية لا في  
الخطاب وروى في كك عن علي وابن مسعود وسعد بن ارقاص والنفق والورى وابن  
المبارك وابن جزي وابن راهويه لحنجوا ما رواه حكم بن جبر عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد  
عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سال وله ما يغنيه  
حات يوم القامه خموش او خدوش او كدوش في وجهه قالوا يا رسول الله وما  
عناه قال خموش رها او قيمتها من الذهب هله في المسقى لمن يميمه وقال رواه الخمسه  
وفي سنن اب داود حات يوم القامه خموشا او كدوشا قال البرمدي حديث حسن  
والكن يرضع له شعبه وقال الخطابي يرضعوه وقال يحيى بن معين حديث منكرو قال

المدرى في شرح السنن يرضعوه هذا الحديث والرواه المائمه العتي المحترم لا حد  
الرأه ما حصل به لفايه الانسان حتى لو كان محتاجا لحت له الصدقة وان كان نصبا  
وهو قول الشافعي ورواه عن مالك وعندها ملك النصاب الذي يرضع به عني على ما ذكرته  
وهو قول بن شريمه ورواه الثوري عن مالك والنقد من الحاجة مع ملك النصب ضعيف  
اذ لا ضابط للمجد ولم يرد به شرع والنصاب ضابط شرعي لان الغني افع لا لحد  
وقال الحسن و ابو عبد العتي عن مالك اوقه وهي اربعون درهما وفي حديث اب سعيد  
المدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سال وله فيه اوقه فقد لطف قال  
هشام وذاك اوقه اربعون درهما على عهد علي عليه السلام اخرجه النسائي وعامه  
العلماء قالوا ان من ملك قوت يومه حرم عليه السؤال وهو في المحط والحنف وغيرهما  
وود قد مناه ورواه صالح وابن منصور وعنها عن ابن حنبل الحديث سهل بن الحنظليه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سال وعنده ما يغنيه فانما يستكبر عن وجهه  
قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال لغده او بعشيته رواه احمد وابوداود وقال يعقوب  
ونعشيه وفي موضع اخر شيع يوعده ولله قبل ما يولد من وجد غدا وعشاء على ر وامر  
الاه وقات ومن هو منسوخ بالحديث الذي ذكره الاوقه والخمس والاه على  
الغدا والعشاء حرم سوال الغدا والعشاء يجوز معها سوال الجبه والكسا ونحوها وجوز  
لنصاب الاوقه والخمس سوال ملتحاج من الرأه على ذلك وجعل ابو عبد الله  
وابو ثور القوي الغني وهو قول بن عمر والشافعي حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال كل محل الصدقة لغني ولا لذي مراه سوى رواه ابوداود ورواه  
واحد قال البرمدي حديث حسن وفيه ركان بن زيد قال يحيى ثقه وقال ابو حامد الرازي  
شيخ مجهول وفي رواية لذي مراه قوي وعنه عبد الله بن عمر ولا محل الصدقة لقوي ولا لذي مراه  
سوى وهو بئس الميمر وشديد الراف الهروي هو العقل والسده وهو القادر  
على الكسب وانما بعدد عليه بالعقل وسلامه الا عضا وفسره في المطالع ما قدره على الكسب  
والعمل والسوى الصحيح القادر على الكسب وقال غني المراه القوه والسده وفي حديث الجلد  
ان لا حظ لها لغني ولا لقوي ملكه وفي العارضه قال مالك يجوز دفعها الى الفقير القوي  
لهول اصحابنا قال بن العربي وبه قالت احمد وقال الشافعي وابو داود



الأصحاب وهكذا امر الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخاطبة الراشد من  
 البيع منها هذا يخرجون صدقاتهم للفقراء الأقوياء والصعفاء ولا يعتبرون فيها ذكرك  
 العاهات والريانة دور الأقوياء والأصحاء من حق فله تعالى الاستاؤن الناس الخاطبة  
 مسألون ولا يخفون في المسئلة الخاف أو قيل لا يكون منهم سؤال فكون منهم الخاف لقول  
 امرئ القيس على لا يحب لا يعتدي بمناره أي ليس له مناره يهدي به ويدل على عدم  
 السؤال وصفهم بالعنف والسائل ليس بمعفف وعن سمع قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم إن المسألة كد يكدها الرجل وجهه إن سأل أهل سلطان أو في امر  
 له بدته رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه وعن أبي هريرة سمعت النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول لا نغدر ولا نحد ثم فتح خطب على ظهره فصدق منه واستغنى  
 به عن الناس خضرا من أن يسأل جلا أعطاه أو منعه موقوف عليه فقال الخاف في المسئلة  
 إذا باع فيها أو لا وقبل الخاف سئل بالمسئلة ومنه اشتق الخاف وغنى الخراف وما فيه من  
 خلاف الساقع وعيم كثرناه في سئل الله وهو مكر في الخاف فلا نعده فسرع  
 له ما به تسعه وسعونه ربحا دفع إليه درهمان من الزكاة بلخدرهما ويرد درهمين  
 عن أبي بصير فسرع داه في الدخمه رجل دفع زكاة مائة درهم إلى فقير فجاء  
 بدرهم من السنوف ليرده فقال رب المال رد علي الباقي فإن صاحبك كان ناقضا هذا الذي عمر  
 فليس ذلك ويكون الباقي تطوعا له أن يرده لمخساره فسرع من كان عنه كسب فقه  
 أو حديث أو أدب يحتاج إلى دراستها يجوز دفع الزكاة إليه وكذا المصنف ذكر ذلك  
 المرغسان في جوامع الفقه الزائد على مصنف والكتب التي لا يحتاج إليها إذا بلغت  
 قيمتها مائة درهم منع جواز الدفع إلى مالكها أو لغيره قال ولا يدفع المزكي زكاته  
 إلى أبيه وبنه وإن عملا ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفل وكذا ولد المذنب باللعان  
 بخلاف ولد العاهر وفي جوامع الفقه ولا يصرفها إلى والده وإن عملا ولا إلى ولده وإن سفل  
 ولا إلى أولاد بنيه ولغيره وحده من قبل الأب والأم وفي المبسوط لا يصرفها إلى ولده  
 وولد ولده ولا إلى أبيه ولغيره ولذا لم ينسب إلى المزكي بالولاد أو ينسب المزكي  
 إليه بالولاد ولذا العشر وصدقة الفطر والمدور والهاراب وحزاقيل الله يد قال  
 ابن المنذر في المشرق أجمع أهل العلم عليه ومن سواهم يجوز دفعها إليه وهذا أصل كرم

ولم يثبت محمول على المسئلة هكذا ذكره ابو عيسى الترمذي مع ان الحديث لم يصرح اسناده  
وانما هو موقوف على عبد الله بن عمرو فداقاً به في المعجب في امه كلامه وقال النووي في  
سنج المذهب للقوى من اهل السموات الذي لم يجر عادة بالاسباب بالمدن له اخذ الزكاة  
واستغفر بالعلو وترك الكسب ورجى منه النفع حلت له الزكاة وان اقل على نوافل  
العبادات وترك الكسب لا عمل له الزكاة مالا يفاق بخلاف العلل ذكره النووي ولنا  
ما روى عنه عليه السلام انه قال من سال وله خمس اواق فقد سال الخافض رواه الحافظ  
ابو جعفر الطحاوي والسرخسي ابو بكر الرازي وابن عمه ودان بن بطان في شرح الحارثي  
وفي الصحاح من حديث معاذ واعلمهم ان عليه من صدقة يؤخذ من اغصانهم وترد الي  
فقراهم والغني في الشرع من ملك ما ياتي درهم او مائة فتمنه ما ياتي درهم ومن ملك  
المائة من الاربعين والحسين لم يكن عبداً فوجب ان يدخل تحت الفقراء ولا يدخل تحت  
اسر الفقير من ملك ما ياتي درهم ولو حوب الزكاة عليه وحديث من مسعود بن في حرمه السوا  
ويما تقول وكذا غيره محمول على جميع السوا وقال الطحاوي والطبري المراد به الكسر والاستغنا  
بها وقال الرازي فان ذلك في اول الحج مع كسبه فقرا المسلمين وقلة ذات ايديهم فمنع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من عبده ما يكفيه اخذ الزكاة لئلا يخذل من ليس عنده شيء  
وهو رطب فله عليه السلام من يستعفف بعفقه لله ومن يستغن بعفقه لله ومن صبر نصيبه لله  
وما اعطى لغير عطاء خسر واوسع من الصبر وبخاضة قوله عليه السلام للسائل حق  
ولو جاء على فرس رواه ابو داود وابن حنبل ومثل ذلك في الاستدراج له لا يخذل بقره البدن  
ثم نسخ ذلك بحسن ثم نسخ ذلك بالماسن واستقر الامر على ذلك وهو موافق للاصول في الشرح  
بالاحرف وكان القوي الذي لا مال له والذي لا ملك له صاحب فقير حقيقة وحكما اما الحقيقة  
ولانه لا شيء له واما الكبر فلا القيمة الزم له لو وهب له مال لا يلزمه قبوله وبحوز له  
لخذ الزكاة فقدرته على الغني فوق قدره الكسوف على الكسب ثم بكل الهدى لا يمنع من اخذ  
الزكاة فالكسب اولي سبيحاً اذا كان الواهب والذ لا دلالة ولا منه فيها ويدر  
على بطلان قول من يقول ان الفقه والهدى على الكسب يحرم اخذ الزكاة ان الزكاة  
والصدقات كانت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرها على فقرا الصحابة من  
المهاجرين والأنصار واهل الصفوة كان الزهر اقوياً من لبس ولم يخص بها الزهاد



المسبوق وفيه سبجان وأما الأخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال  
والخالات وأولادهم فلا بأس بدفع الرأه اليهم والصحيح ما ذكره في المبدع والمأثور  
الصدقة والصله قال عليه السلام الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم  
ثمان صدقة وفضلته وعنه عليه السلام أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الخاشع  
وذكر الزيد ونسي أن الفضل في صرف زكاة المال والفطر إلى المحتسب والصدقة  
لخوته ولخواته الفقراء أولادهم ثم أعمامه وعماته الفقراء ثم أخواته وحالاته  
الفقراء ثم دوا وأرحامه ثم جيرانه ثم أهل سكتة ثم أهل مصر وفي المدونة لا يعطونها  
من يلزمه نفقه ومن لا يلزمه لا يلي هو أعطاءهم ويعطى من يلي هو فقها فقراهم كما  
يعطى غيره قبل لأنه يوفى نفقه الولجبه وقال عبد الوهاب لأنهم أعنا بفقته  
وقال من حجب كجربه دفعها إلى من يلزمه نفقته ولا من يسبهم كجداد والجدات  
ونحو البنات في اثبات مراعاة لمن يقول لهم النفقة قال صاحب النخيه ويلزمه أن  
يقول ذلك في العرو والعمة والخال والخالدة وفي المذهب لا يجوز دفعها إلى ولد ووالده  
الذي يلزمه نفقته ويجوز أن يدفع اليها من سبهم العاملون والمجاسن والعاملين والأغراض  
ولا يجوز من سبهم المولود أن كان من يلزمه نفقته وقال القاضي أبو الفتح لا يصور أعطاء  
أهله من زكاة العامل فالواحد درهم دفعه إلى ما روي لولده صاحب الرأه ويجوز دفعها عنه  
إلى ولد ووالده إذا لم يرب بنفسه عليه من سبهم الفقراء ولا يدفع الرأه إلى زوجة عند أبي حنيفة  
وما لك وهو أخسار الخرفي وأبو بكر من الجاهله وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي وأصحاب  
الملك يجوز قال العراقي كرهه الشافعي وأصحابه فليس رويها أفضل عند الشافعي  
حكاية أنه وفي عنه أحسن على ذلك بحديث زينب زوجة عبد الله بن مسعود رضي الله عنها  
أنها قالت يا رسول الله أنك أميت اليوم بالصدقة وإن عدي حلي فأردت أن أصدق به  
فمر عمر بن مسعود أنه هو وولده الحق من صدقة عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صدق من مسعود رويك وولده الحق من صدقة رويك البخاري والخواب أن ذلك  
في صدقة الطمع فلا شك إلا أنه عليه السلام يقول زوجك وولده الحق ولا يعطى  
الولد من الرأه وهو لها حصة ولا يحب ذلك زكاة ولا زكاة عبد الشافعي في اللطم وعندنا لا يكون  
للطمح من الرأه حصة ومنه وعنها أنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن امرأه ذات

صعده اسع منها وليس زوج ولا الولد شي فشغلوني ولا الصدق فقلت لهم اجر فقال  
لك في ذلك الجار آخر الصدقة واجرا الصلة ورواه البخاري عن ربيعة بن عبد الله امرأه  
ابن مسعود قال أبو جعفر ربيعة هذه زينب ولا تعلم له امرأه غيرها وفيه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والصدقة من فصل صنعها لا يكون من الرأه وذكر في المعنى أيضا فصار كما لو  
دفع الزوج إلى زوجته وفي المبسوط يجوز دفعها إلى زوجته عند الشافعي ما على قبول  
سختاد به لها عنه قال أبو بكر بن اسود في لا سرف أجمع أهل العلم على منعهما للزوج وفي  
المذهب لا يجوز دفع الرأه إلى من يحجب نفقته عليه من الفارب والزوجات من سبهم الفقراء  
والمساكين من غير خلاف مدعيه على ما قطع به العراقيون وذكر الخراسانيون وهو وجه  
أصحها المنع وروى المسووف وفوقها استحسان قول أبي حنيفة أن الزوجية أصل الولد  
ثم ما سرف من هذا الأصل مع صرف الولد من رأه إلى من حر كذا الأصل وهذا لا يقبل  
سواء لمجرد هذا الآخر وكل واحد منهما يربك صاحبه من غير حجب خزانة الأصل من الزوجين  
ما يرب فاشبه بالأجداد ولقطة الزوجية له وانفصل الزوج فان الله تعالى يفعلون منهما  
ما يفرقون به من المرء وزوجه من غير ما ويشهد للآول قول الشافعي

وان الذي سعى لفساد روجه كساع إلى أسد انسرى بسبيلها  
قوله ولا يدفع إلى مدين ومدينة وامر وان وعد عدي ومحات مائة امامه  
ومر ولد فالملك قائم وقائم وانما يمنع بينهما ولذا الحال وطها ولو قال كل يملك إلى حرافع  
عدي ومدين وامر ولد والموت يملك برفقه وهو عدي ما بقي عليه درم وفساد  
الورثي والشافعي وجمهور العلماء أن الماتب عدي كما ذكرنا يحيى نقل سنادته ووجهه من نكاحه وهذا  
منع البرع ونقد اعماؤه وولاه له ولا يجوز له الزواج به منه ويصح استيلاها بنيه وهو  
أقرب من ولده في حق الملك لأن ذلك يجوز بقرعه ونزوح الأب بأمته بخلاف الماتب وعن  
أبي حنبل رواه في دفع السيد إلى مدينه ولا يشتر للموار وهو قول أبي ثور وقال من مطرف  
يعطى ما تبه ما سرب به عنقه ومدين ما يعطى به ولا إلى عدي ولا عني لعنه عدي حقه وعندها  
عور وفي الواشي نكاح روي به نصرا لهنه على ما سرفا عنه فسورنه عنق لحداسه  
لعيبه من العبد المشترك فليس لشركة الساكنة دفع زكاة الله عنده لأنه في حكم مائنه  
وعنده يجوز أن لا المعق معسر لأنه حر عليه من عندها وان كانت نفق الحرة على ما



سم فاعله فصورته اذ ارضه من عدايم اعدته الراض وهو معسر فهذا العبد يستحق  
والمستسعي كالمحتاج عنده فلو ادى الراض زكاته اليه لا يجوز عنده لانه ادى  
الى حاجته وهو يتحول على ما اداءه من بعد وجوب الرضا عليه وعندنا هذا العبد  
حر وعليه دين واما لو اعطى المولى بعض عبده عن كماله عندهما ولا شيء عليه قلت  
لو جرد عن صاحب الخواشي وحكم فيه بالخمر الاول قوله والمستسعي كالمحتاج عنده  
وللمر الثاني قوله في العبد الرض اذا اعتقه الراض انه سعي وهو كالمحتاج عنده  
بالسعي وهو حر بلا نفاق اما للمر الثاني والمستسعي بانه يكون حرة حكم المانح عنده  
كما ذكره لانه لا يرد في الرق بالجز وانه يكون حرا وهو سعي بلا نفاق وذلك في مسائل  
ذكرها في زادات فاضح ان وعنه المسئلة الاولى قال المولى لا تمتد اعتقك على  
ان يزوجهني نفسك فقبلت عتقت فان استسعي في قيمتها وهي حرة بلا نفاق  
والمسئلة الثانية اذا اعطى الراض العبد المهر ون وهو معسر يسعي في قيمته وهو  
حر بلا نفاق والمسئلة الثالثة اعطى المولى العبد المدون وهو معسر يسعي وهو  
حر بلا نفاق اصله اذا كانت السعاية لرد العتق يسعي وهو حر وان كانت لنزول  
العتق يسعي وهو عبد عنده كما في حق العتق وكذا اذا اعطى المهر من عبدا وعليه دين  
يسعي وهو عبد ان تصرف المهر نفاقا وما يقبل المهر نفاقا موقوف فملا فله هكذا  
في امر الجامع واما الخمر الثاني فقولها اذا اعطى الراض العبد المهر ون يسعي وهو كالمحتاج  
عنده غلط بل يسعي وهو حر هذا في زادات فاضح بانه لا يدفع الى المملوك  
عنه الى المانح عنى فانه يجوز وقد يهدم وفي الحق وغيره لا يجوز دفعها الى العبد  
غنى ومدين وامر وان اذ الركن عليهم دين مستغرق لرقابهم واكسابهم فان كان  
مستغرقا وهو ظاهر لادن الاستهلاك ودين الحارة يسعي ان يجوز عندنا في حنفية  
لا يملك سب عبده اذ ان الدين باهرام مسغرا في حقه وقال في المفيد يجوز عنده  
والى عبد نفسه لا يجوز وان عليه دين وفي الخبر اذا كان العبد من ذل والبس في  
عمال مولاه ولم يجز شيئا يجوز وكذا اذا كان مولاه غايبا وان كان عيا مروي عن اب  
يوسف ولا الى ولد غنى اذا كان صغيرا خلاف الكبير وان كنت تعتقه عليه وان صفاها  
الى ولد غنى صغير وهو عا كماله لم يجز والى زوج غنى او بنت غنى وهي عا كماله عندنا

قال فاضح حان وهو ظاهر الرواية وقال ابو يوسف لا يجوز لوارث العتق الصغير وفي  
المفيد ان قضى بها بجزء لا يباع فيها وفي شرح مختصر المرقى رواه ابن عيسى  
في رواه كفوها وفي رواه يشترط القضاء وفي فيه المنه ان لم يكن للصغير  
وله امر غنيته بخور الدفع اليه وعن ابى يوسف اذا كان ابو البنت من ماري فله غنا  
لا يجوز الدفع اليها وفي الخبر ذكر في بعض سروج الجامع الصغير ان علي بن ابي حنيفة  
يجوز الدفع الى ولد غنى صغيرا ان او كبرا او اقل صلبا به رزق الكبير دون الصغير ورزق  
ابو سلمان عن ابى يوسف انه اذا اعطى صغيرا فقيرا وابوه غنى او كبرا رزقا او اعطى  
لا يعمل مثله وهما في عيال للاب لم يجز وان لم يكن الرزق في عياله جاز والسب الكبير  
لا يفسد في عيال للاب الغنى بخور الدفع اليها قال هذا لفظه مستغنى في الخواشي في البت  
الكبر التي لها اب غنى وزوج قبل خور الدفع اليها ومن لا يجوز وفي العتق اذا كان  
ولد الغنى بالغ جاز الدفع اليه ذكره اذ ان ابى حنيفة وعنه ابى يوسف لا يجوز دفعها الى امرأه  
الغنى اذ قضى لها ما ينفقه فالواحد ليس صحيح لان المرأة لا تنصف غنىة بالنفقة فلو  
كان اهل حوائج سوى النفقة لا يستحق على الزوج قلت ولو استحق ذلك المهر على  
الزوج لا يصير بذلك عنده لان الحى على المصايب لا بالاستغناء عن الحاجة وفي التاسع  
لو دفعها الى اخيه ولها زوج ومهرها اقل من المصايب يجوز وبها المصايب عند ابى حنيفة  
وعندها لا يجوز ما على ان المهر قبل القبض للمصايب عنده وعندنا المصايب وبه  
نفتي قاله لا سيجاني وان كان معسر لجاز اتفاقا وان دفعها الى امرأه غنى  
وعندها لا يجوز اذ ان المهر قبل القبض وقبل المهر في حنفية وهو مدح وجوز  
دفعها الى فقير وله ابن غنى او اب غنى وفي فاضح حان فرق بين زوجة الغنى وولد الغنى  
ان زوجة الغنى تستحق النفقة على الزوج ما اقدر عليه الا حصة ولا يخرج من ان يكون  
فقير وولد الغنى يستحقها بلخرية فان صرف اليها المهر الى الغنى قلت يرد عليه  
سواء ان المهر ما ينفقه لا ينفق عندنا ما لعقنا كن نواف ولا حثاس ان مقصود استغناء السؤال  
المانح بطل ما ذكره سب اعني اذا كانت كبره فانه يجوز صرف المهر الى طاهر المذهب  
مع سوب للمرية ولو اعطى الزوج غنى او زوج من سحر اغفر واساكن لا يصح عدم جواز  
عند الشافعية وهو قول ابن حنبل وخور الدفع الى اقصى مطلقا في جواب الفقه اى



من من به ولا يجمع والى المعتوه دون المجنون والصبي الصغير لمقتله ابوه  
 او جده او وصيه وقيل ولد من هو في عياله قريبان ولجنبه وقيل ليس لغير الواقضها  
 الا عند غيبته غيبه مفضعه او عند حشيه الموت ويوصى المقتضى فيعطى  
 والزوجه تزوجه الصغيره اذ ابني بها وفي الحادى دفعها الى يدي كيعقل فدفعها الى  
 وصيه او وليه لم يرد كتم وضع زكاته على كنان فخذها الفقير فسرعه في  
 الوصف على الفقير اعطى الفقير الذي يكثر فقره غير امانه لاجماع او ما تصاحى  
 ماله في حال غيبته خلاف الزكاه ذكرها في الدعوى ولا يدع الى بنيها شتم ذكر  
 في الخدم لغيره في الصدقة محرمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجماع وفي الدعوى  
 القاضيه الصدقة في ضمنها ونفلها كانت محرمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث  
 سلمان الذي وصفه له انه باذن المدينة ولا مال الصدقة وقال من سدد في احكامه لغيره  
 الناس خرجت الصدقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمي ذكر من عمن في الصدقة على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسن والشافعي فواين قال انما كان تركها من شهاو عن الجسد  
 ما يرد الصدقة له وفيها به المطلب محرمة فرفضها ونفلها على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولا يملك على حرها على فريسه عليه السلام على ما يفضله وقال في الهوى كل الحر فرفضها  
 ونفلها وهو روي عن ابي حنيفة وقال لا يصح في ان دفعوا الخمس حاز صرف  
 الزكاه اليهم وروي من جماعه عن ابي يوسف ان زكاه بني هاشم كل نحو هاشم ولا  
 كل ذلك لغيرهم غيرهم وفي السامع حور الهاشمي ان دفع زكاته لهاشمي عند ابي حنيفة  
 وعند ابي يوسف كجوز ووجع واما القعه وكنى الهاشمي عند ابي يوسف خلافا لغيره  
 وروي ابو عبيد عن ابي حنيفة حوار دفعها الى الهاشمي زكاته قال الضحاوي هذه  
 الرواية عن ابي حنيفة ليست بالمستحبه وفي الحديث انما اخبر عنهم الطلوع دون  
 الفريضة عند بعض المالكيه لان المنه فيه دون الفريضة قال ابن العربي والكتب طائفة  
 يخرجها عنهم وفي المسوس يجوز دفع صدقة الطلوع ولا وقاف الى بني هاشم ترك  
 في ابي يوسف ومحمد في النوادر وفي شرح مختصر المرح والاسنخاني والمقداد اسموا  
 في الوقف وفي الراعي واذا اطلق الوقف كجوز كمنهم حكم الاغنى وفي الدعوى  
 الوقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم جائز وان كانت الصدقة لا محل لغيره وفي

الم

المسقى عن ابي يوسف حور صرف صدقات الوقف الى الهاشمي واذا سموا في الوقف  
 وفي البدع الاغنى وبني هاشم ان سموا في الوقف يجوز الصرف اليهم وان لم يسموا لا يجوز  
 لاها صدقة ولجه وفي شرح المحمود للمكردي الصدقة على بنيها ثم يطرق الصلة والبيع  
 قال بعض اصحابنا محل وقال بعضهم لا محل وفي الجاه الاصغر الوقف على اهل بيت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم والصدقة قال به الصدقة الفريضة والطلوع سوا وفي شرح  
 القدوري الصدقة الواجبه فالزكاه والحشر والدور والنفقات لا يجوز لغيره واما الصدقة  
 على وجه الصلة والطلوع فلا باس فصار في الوقف روايان وفي صدقة الطلوع روايان  
 وفي المبسوط حكم الجواز عن ابي يوسف ومحمد في النوادر في المصوعات ولا وقاف  
 ولا يحل خلافا عنها وحوز بعض المالكيه صدقة الطلوع لغيره وعن ابن حنبل فيها روايان  
 ذكرها في المعنى وعند الشافعيه فيها وجهان وفي الدور خلاف عندهم ذكره كالحام  
 الحرم في الهانم ومرفق في المبسوط وفيه من الواجب والطلوع في ان الواجب يظهر  
 نفسه ما سقاط الفرض فيبدل المودى كمالا المستعمل في زرع الحارث والفلان يبيع  
 بما ليس عليه فلا بد من المودى لمن يرد ما لا يبيع المودى ان لا يرد متوضيا  
 لغيره فرفضوا لم يفرقوا به فلم يصر لما مستعلا خلاف صدقة الطلوع فانها قريبة  
 وعباد ولاست نظير البيرد بالمال بطرها ان يتوضا ما يبيعه الوضو لغيره لما مستعلا  
 به لان الوضو على الوضو نور على نور فبان عباد لصدقة النفل ثم فواين التي عليه السلام  
 ومن اهل بيته ونفلها واهل بيته ودويه في الشرف ولهم خمس خمس وحده فخرجوا احد  
 نوعها وهو الفرض دون النفل والليل على حرمه الصدقة عليهم قوله عليه السلام  
 اهل بيت لا يخل لنا الصدقة رواه البخاري عن ابي هريره رضي الله عنه وعن المطيب بن  
 ابن ربه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان هذه الصدقات انما هي اوساخ  
 الناس وانها لا محل للمجد ولا لاله محمد رواه مسلم وعنه عن ابي هريره رضي الله عنه قال  
 كان عليه السلام اذا اتى بطعام سأل عنه فان قل صدقة قال لا يحل له ان ياكل وان  
 قل هديه ضرب بيده فاكل معهم اخبره البخاري عن ابي هريره قال اخبر الحسن بن علي  
 رضي الله عنه انه من عمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر  
 ارمها اما علي ان لا ياكل الصدقة متفق عليه وكبر هو زجر اللسان وردء وقال

على السلام فان قيل  
 في الصدقة على بني هاشم  
 في الوقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الصدقة على بني هاشم



الرودي في كتابه بعمه اعزتها العرب وروى في الخاف واسوس في رواية ابن  
دركيس الخاف واسنان الخاف وروى في شد بد الخاف وفي حديث عبد المطلب بن  
رسعه مع الفضل بن عباس انه قال ان الصديق لا ينبغي ان يجر انما هي او صلاح الناس  
ادع الى محبة ابن حزم وكان على الخنس ونوفل من الخرب بن عبد المطلب فقال محمد بن  
هذا الخلفا انتك الفضل بن العباس فالحمد وقال لنوفل انك هذا الخلفا انتك في الخلفي  
وقال محمد بن احمد بن محمد بن الحسن كذا وكذا قال الرهري وانه سمع في اخبره مسلم  
وذكر السيرة ابو بكر الرازي في احكام العراق انه علمه السلام قال لا ينبغي لنوفل من الخرب  
لا حمل اكثر اهل البيت من الصدقات شي ولا غسالة الا يدري ان لكر في محبة الحسن ما يغنيها  
او تكفيها قال وميرال علي والعباس والجعفر والفضل والحرث بن  
عبد المطلب فلندكرها ههنا نسب سيدنا ومولانا المصطفى اي القسمة سيدنا وبين  
والاخرين الفضل على حردل وجميع المقرين والكرويين وعلى الرهري والاندلس اجمعين  
المشير المير السراج المشير خاتم النبئين وناج العارفين رسول رب العالمين  
المعصوم الى الماسود والحمد لله والخلق اجمعين محمد بن عبد المطلب بن هاشم  
ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن  
النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان قال ابو  
عمر بن عبد البر هذا المصنف من الناصر وعنه عنه السلام انه نسب نفسه هكذا  
الى عدنان وحلفوا فاعاد عدنان واسجد لابي ابراهيم عليه السلام وبن ابراهيم وبن سام  
ابن نوح عليه السلام وعبد المطلب جد النبي عليه السلام اسمه شيبه وهاشم ابو  
حمزة عليه السلام عرفه وقال عمرو الذي هشم الربيد بقومه وجاءت مكة مستنوية عجايب  
وعبد مناف اسمه المخزوم وقصبي اسمه زيد وهو الذي قال السفي وكان لعبد مناف  
حدر رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة منهن هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل  
وابو عمرو ومات ولا عقب له وكان له السلام له انا عشم عا البرهم الحارث بن  
عبد المطلب ومنهم ابو طالب واسمه عبد مناف ومنهم ابو لهب واسمه عبد العزى  
ومرسم منهم كذا عمرو وعباس رضي الله عنهما وكان ابو طالب عبد مناف ابو علي اكبر  
من اخيه الفضل بن عيسى بن عوفل اكبر من جعفر الطيار وعشر سبعة وجعفر اكبر من

على خمسة سبعة ذكره في الخاف والمصنف من ولدها سمى عبد المطلب سمي باسمه هاشم  
ابن عبد مناف والمطلب وعبد شمس جد جد علي بن نوفل جدان جبر بن مظفر  
اخوه او ولد لعبد مناف ولسوا من اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس  
وصلت والهاشم او ولد لخزيمه بن المطلب ومن هذا الذي علمه السلام ولد اعلم  
الفضل وقال عثمان بن جبر بن عبد المطلب اليك سواي الاصال بك والهاشم  
اليك فلما دار البر بوطنا فقال عليه السلام ان ذاك لاجل الصمة في القرابة المحرمة فان  
السبح ابو بكر ليس اسحقاق منهم من الخنس اصلا لحرمة الصدقة لان السامي والمساكين  
وان السبل يستحقون سبهما من الخنس ولم يحرم عليهم الصدقة فكذلك ابو المطلب وفيه  
خلاف الشافعي ولا نه لو كانت لجا بتم ونصرته فراه في الجاهلية والاسلام اصلا  
لحرم الصدقة لوجوب ان يخرج الى ابي لهب وبعض الخرب بن عبد المطلب بن  
اهل بيته وسفي ان يخرج على من واد في الاسلام من بني امية لانهم لم يكانفوه فنت  
اهل البيت لا على بني هاشم خاصة وهو قول مالك ذكره عياض في الاموال قال السفي  
ابو حنيفة بن ابي لهب وقال ابو نصر البغدادي ما عدا المذكورين لا يحرم عليهم الرهاة فلا  
يوافق ما ذكره عياض ويقوه قول الاسجاني في شرح الهدوي انهم كلهم ينسبون  
الى هاشم بن عبد مناف الا من ابطال النص قرأته وهربوا الى لهب وكذا في المناقب وقال  
احمد رواه اسان في بني المطلب وقال اصبح هجر عشيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم الامويون  
الذين امر بانذارهم الى قصي قال وميل فربس دلها وفي الخاف كل من لم ينسب الى فخر  
فلسن بقرشي وان من يولد ففرا فلا يقال له قرشي وفهر ابو قرشي قال محمد بن اسحق قرشي  
هو المضروب عنه ابو عبد وعنه اكثر الناس وقال السفي ابو بكر وحكي الطحاوي في معاني  
الغزاة ان ولدا المطلب منهم قال ولم يحد ذلك عنهم رواه وجعل الى لهب من اهل  
البيت فيقتضي هذا ان خمر الصدقة عليهم خلاف ما ذكره ابو نصر في الاسجاني وعياض  
ولم يحد عن غير الرازي ثم اني وجدت في الاماز يقول وولد للحرث بن عبد المطلب  
وولد المطلب جميعا هذا قصي دحول بن ابي لهب وفي سنن الترمذي اخبره النسي  
انضا عن بن عباس قال يعني ابي النبي صلى الله عليه وسلم في ابل اعطاه اياه من  
الصدقة وفي رواية اني سداها قال ابو سلمان لا ادري ما وجهه والذي لا اشك فيه ان



الصدقة محرمة على العباس لشرفه وعناؤه المشهور انه اعطاه من سهم دوى المرمى  
من افنى واستبى ان يكون ما اعطاه من اهل الصدقة ان يبت الخريت فضا عن سلم  
كان سلفه منه لا هل الصدقة وعلى رضى الله عنه ولا المن قضا وحربا وحث بانه  
التي حياها من اهل البيت صلى الله عليه وسلم قال صدقة الفطر على كل حر وعبد  
صغير او كبير وهو اصل من الاول فيجعل على معنى عن الصرخة في هذا الحديث  
يؤيد ان غير ان يخرجها عن بند الصغار وعبيده وكذا وجدوا السنة جارية بذلك  
اسمى كلامه قلت وهذا اجماع ولا بعد خلاف الظاهره وقول الى ثور شاذ  
ولا يحل الا على من حر عليه اصدقه لا على من حبل له الصدقة وقال الشافعي يجب  
على الموسر وهو ان يملك صاعا فاضلا عن قوته وقوت من يلزمه نفقته بلسله  
العبد ويومه وان فضل بعض صاع لزمه الخراج في اصح الوجهين ولو ان خيفه  
م اعتبر امام الحرمين كون الصاع فاضلا عن مسكنه وعبد المحرمه قال الرافعي  
اد انظرت في كتب الصحاح لم تجد ما ذكره ودين الله دمي منح وجوب الفطر بلا نقاش  
بخلاف الزهراء قلت ضيقوا في وجوب صدقة الفطر حتى اوجبوها على الفقراء  
والمساكين من غير اشتراط نصاب ولا حول خلاف الزهراء فجعلوا الدين مانعا في  
المطبق ولم يجعلوا مانعا في الزهراء مع ان جماعه من الصحابة والسلف قالوا  
بمنعه في الزهراء ولم ينقل مثله عنهم في الفطر وهذا خلف ومثل قول الشافعي  
قال مالك واحمد وغيرهما قال من العزيمه غارضة الخودي المسئلة لا هي خيفه  
رضي الله عنه قوته فان العسر له زكاه عليه ولا امر الله عليه السلام باخذها منه  
بل امر باعطائها له وقد قال عليه السلام انما الصدقة عن ظهر غنى وابدأ من تخول  
رواه البخاري ومسلم والترمذي عن ابي بصير يومئذ الصدقة وحديثه عليه لا حاض  
الا حديث الصحيح ولا الاصول القوية وجوبها على من ملك فاضلا عن قوته بلسنه  
ويومه لا اصل له في المسرع ولم يرد به اثر ولا نظر وانما حان في حديثه عليه انما  
عنك فركبه الله واما فقير لم يرد الله عليه اكثر مما اعطى وفي سنده النجاشي  
راشد قالوا للمحجبه وهو الذي يروي نصف صاع من يفرده مع معاضه  
بعد الحديث فلفظ كل لهما ان يعطوا به في الحجاب الصدقة على الفقير مع نفقه به

الصدقة  
ان

يدفع

ولم يأت الا من جهة قال الزوي فضل عن قوته صاع وله عبد حرج الصاع  
عن سنده واد اليربود في سنده عنه وبيع حرام من اليد في طريقه بعد امانه الخ  
واما معرفه ركنها فالملك من الابدان والاعطاء وذلك عبارة عن الملك كما في  
الزهراء ثم الصدقة على بلسه انواع نوع لا يجوز فيه الا الملك كالكاه والعسر والمفسر  
وصدقة الفطر ونوع لا يجوز فيه الملك ولا يباحه كالفارات وحز الصدق وقضا  
الموسر والعلة ونوع محله صدقة كصدقة المسكين من ادى وليس الخط من عله وعداد  
فحوز في ذلك طعام الاباحه عندها وعند محلي لا يجوز الا الملك كونه لا يستحق وعنه  
واما معرفه شرط حوازمه فكون المصروف اليه قدر القوله عليه السلام اغنوه عن ايسره  
في مثل هذا المورد وهذا ما لا خلاف فيه وانما خلاف الشافعي في اشتراط اربعة وسيل  
نفسا من الاضاف المائنه ودرميت المسئلة في الكاه مع ضعف قواه واد معرفه  
من يجب عليه فانها على الاب عن زكاه الصغار والعسر وعلى السيد عن عبده ومدينه  
ومدينه وامر الله وعن الشافعي في قول يجب على العبد وسيل عنه سنده عن الزمر  
يود عنه سنده عن عمن يودي عن نفسه ذكره الحديث وعندنا ما كان العن سندها وانما  
ملك شيئا لم يجب عليه والعقل والبلوغ اس شرط عندنا وانه قال الملك فيع والحمد لله  
وابو ثور وابن المنذر عن الحسن المصري ومحمد وزفر شرط الوجوب في الفطر واما  
معرفه الذي يجب له جله فاو كاه الصغار ومالك في الخايه وعلو كاهه دون مكانه وزوجه  
وقد ذكرنا معرفه مقدار الولد فيها بقول فضل في مقدار الولد قوله  
القطر نصف صاع من يراود من او سونق او زبيب او صاع من يرا او سونق  
وقال ابو يوسف وجبر الرهب عزاء الشعر وهو رواية مشن عن ابي حنبله وكذا  
رواه محمد عن ابي يوسف عن الحسنه وهي رواية للحاج وهو وعنه صاع من يرا  
مذهب ابي بكر الصديق وعمر الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب واسم مسعود  
وحامد بن عبد الله وابو هريره وابن الزبير وابن عباس ومعاوية واسماء بن ابي بكر  
وسعد بن المسيب وعطاء بن محمد وسعد بن حبيب وعمر بن عبد العزيز وصار من  
والخجعي والسعدي وعليه ولا سود وعروق وابي سلمه بن عبد الرحمن بن عوف وابي ولادة  
عبد الملك بن محمد البايع والاوزاعي والوري وابن المبارك وعبد الله بن شاذ ومصعب



ابن سعيد قال الخافض الفقيه ابو جعفر الطحاوي وهو قول القاسم وسالم وعبد الرحمن  
ابن الناصر والحارثي ورواه عن مالك ذكرها في الدعوى وقال ابو عمر بن عبد البر  
ورواها عن جده من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من التابعين بالبحر والبر  
وقال الشافعي ومالك وابن ابي شيبة وابن حنبل والشافعي عنه ورواه قال الحسن  
وابو الوليد ودل عن علي وابن عباس رواه قال بن قيس الفطوري بكسر الفاء استدلوا  
على ذلك ارواه مالك عن زيد بن اسلم عن عباس بن عبد الله بن مسعود عن ابي سرح العامري  
انه سمع ابا سعيد الخدري يقول ما خرج زكاة الفطر صاعا من طعام او صاعا من شعير  
اي صاعا من شعير او صاعا من اوط او صاعا من ربيب قال ابو عمر بن عبد البر هذا موقوف  
في الموطأ بخلافه رواه مما عرفت قالوا والطعام هو البر مدله اخرج كرا شعير  
معه قال ابو عمر بن حديث زيد بن اسلم كذا خرج ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد خروجه من المدينة اعمد من عليه من حزم الظاهري وقال المس من هذا  
كله خبر مستند لا نه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك فاقوه  
بالحديث الاكبر من قول في خبر جابر الثالث كما سمع احباب اولاد ما على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وحديث اسماء الثالث لما دحنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فربا فلهنا ان هذين الخبرين ليسا مستندين لانه ليس منهما ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم علم بذلك فاقوه وعمل حديث ابي سعيد هذا مستندا على اضطرابه وبعارص  
رواه فيه وهو صدق رجل من خذله في عمو ان المدة بضاع اقط او بر او ربيب  
والشافعي لم يخرج الاقط في اشهر اقواله وانما لم يذكر في الخبر من الدية والدخن  
وغرها قلت قوله صدق رجل من خذله كما قبل وليس في قال لانه لم يقل لم يخرج بل  
قال كذا خرج فدل على ان معه غيره والاصل من صاحب التواضع وقال ابو عمر لم  
ذكر فيه ابن عسكده صاعا من طعام ولما رواه يحيى القطان عن داود بن قيس ولم يذكر  
الطعام وكذا رواه عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حزم عن ابي عن عباس بن عبد الله عن  
ابي سعيد ليس فيها ذكر الطعام وهذا اضطراب لم يروى في رواية ابي سعيد في رواية يحيى  
عن ابي سعيد صاعا من طعام صاعا من شعير او صاعا من بر قال الفرطني في رواية  
صاعا من شعير بفسر للطعام وفي البخاري عن ابي سعيد الخدري كذا خرج في عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعا من طعام قال ابو سعيد وكان العامة الشعير  
والربيب والتمر والافط وهكذا في البخاري والاحاديث من خبر وروى العامة ابو بكر بن  
خزيمة في مختصره مختصر المسند الصحيح عن نافع عن ابن عمر قال لم يكن الصدقة صاعا من شعير  
لله صلى الله عليه وسلم بل التمر والربيب والشعير ولم يكن الخطه وشعير خاص بجهلانه  
العامري انه سمع ابا سعيد الخدري يقول ما خرج صاعا على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الا صاعا من شعير او صاعا من بر او صاعا من شعير او صاعا من اقط قال  
ابو الفضل العباس بن الوليد ما انا خير احدا من هذا الزمان قال بن قيس  
اجزه الدار فطني من طرف واخرجه ابو داود عن عباس بن ابي سعيد الخدري  
يقول لا اخرج ابا صاعا انا كما خرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صاعا من شعير او اقط او ربيب زاد سفيان فيه او صاعا من شعير او صاعا من اقط  
ابن يحيى ما ذكر على سفيان في كذا قال ابو داود فيها الربيب وهم من ان عسكده ولم يذكر  
الخطه في هذه الروايات عن ابي سعيد الخدري وروى ابو بكر بن خزيمة من طريق  
محمد بن اسحق بن عيسى وفيه صاع من شعير او صاع من شعير او صاع من اقط  
فقال رجل من القوم او مدني من قح فقال ابو سعيد بلك فيه ما وانه لا اقبلها كما اقبل  
بها قال الخافض اذكر من خبره في الخطه في هذا الخبر غير محفوظ ولا ادري من هو  
وقال رجل او مدني من قح على ان في الخطه في الخبر خطأ وهو اد لو كان صحيحا  
لم يكن لقوله او مدني من قح معنى في الامام قال بن القطان وذكره الحق في طريق مسلم  
حدثني ابي سعيد بن ابي داود او مدني في هذا الحديث او صاعا من شعير او صاعا من اقط  
وليس محفوظ في الروايات عن محمد بن اسحق غير متصل عنه وحدثني احمد بن محمد بن شعير  
عن ابوب عن نافع عن ابن عمر قال في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على  
الحرة والعبد والصغير والكبير والذكر والانثى صاعا من شعير او صاعا من شعير او صاعا  
من بر قال بن عدي الناس نصف صاع من بر نصف صاع مما سواه قال الخافض  
ابو جعفر الطحاوي لا نفعل لحد من اصحاب ابوب نافع بن شعير على ريبه هذا  
للمس في هذا الحديث مع ان جابر بن عبد الله بن زيد وجماعة من صحابة الله في  
ذلك وهو ليس بحديث علمه انه فكيف وقد اجتمعوا جميعا على خلافه في ذلك وفي حديثه ما



مدل على خطاه فنه وهو قواه ثم عدل الناس بصف صاع من بر مما سواه فكلف  
يجوز ان يعدوا صفا مفروضا بعض صنف مفروض معه وانما يجوز ان يعدل  
الارض مما سواه من غير المفروض ولا يقط لفتح الهجره واسر العاف جبن اللبن  
بعد خراج زبده وقل جس بخدم ابن جاضر وفي الامام روى الشافعي عم السهمي  
من حصة عن يحيى بن حسان عن النبي بن سعد عن عمار بن حارث عن مسافر عن  
ابن سنان عن سعد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فريص كاه الفهر  
مد من حنطه قال الشافعي حديث المدين خطا قال الامام الحافظ يعني الذين  
انزل من قبل العبد رحمه الله صلى الله عليه وسلم يحيى بن حسان من فوقه من رجال الصحيح  
والحديث من مراسيل سعد بن المسيب وقد اسمر بعونها وما قال الشافعي  
فنها وقال ابو جعفر بن جرير خاف المال لله فاعدها في قول المرسا فانما اسند عندهم  
ولس وكذا الخبايا قال حبان اولي لقبول اكثرها وشهرتها ومجبتها من طرفها المذنب  
وعندنا سافحه مراسيل سعد بن المسيب فهد مر كوها مع غيرها وذكر ابو بكر  
ابن العربي في العارضة ان شهر الحديث بالذنب يعني عن صحبه سنده عندك واي  
شهر اعظم ما انفعت عليه الفقهاء السبعة المذنبون كما يعلم من صحبه سندها وذكرها  
في الامام في القدر بصف صاع من بر عشره احاديث في بعضها النعمان بن اسد قال  
صاحب الامام روى عن النقات من احمد بن زيد وحرير بن حازم ووهب بن خالد  
وغههم من النقات قال روى يحيى بن جرير عن الزهري عن عبد الله بن نعلبه بن صغير  
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب قبل العيد يوم راوومه فقال ان صدقه  
القطر مدان من بر على كل انسان او صاع مما سواه من الطعام اخرجه الداروطي  
روى عن الزهري روى عنه من جرير وفرع من سويد قال بن ابي حاتم سالت ابي عنه فقال  
سبحه والذي يعمل به في حديث الزهري عن ابن ابي صغير وجهان احدهما الاختلاف في اسم  
ابن صغير عن سعد بن نعلبه بن ابي صغير من جهة ابن داود من جهة سلمان بن عبد الله بن نعلبه  
ابن ابي صغير او نعلبه بن عبد الله بن ابي صغير وفي رواية محمد بن يحيى الحرز بعد الله بن  
نعلبه بن صغير وذكر محمد بن يحيى في كتاب العلل انما هو عبد الله بن نعلبه وقد روي ذلك في  
اول الباب وثانها الاختلاف فيه في صاع وصف صاع وفي حديث سلمان بن حرب عند

الداروطي عن حماد بن اسد عن الزهري عن نعلبه بن ابي صغير ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا واصل عام فصح او قال بر عن الصغير والكبير والذليل والفقير والحر والامير  
والعني والفقير فاما عسكر فزاد الله واما فقيركم ورايتم منكم اكثر ما اعطى فهداه ابو يعار  
رواه النصف ولس لكن هذه الرواية شاذة غريبة لان الروايات بالنصف فاحتمل  
ومما روت دون رواه الصاع وله النصف هو الذي يوافق مذهب الزهري الراوي لهذا  
الحديث دون الصاع فلا يوجد في تاريخه الراوي له بقول الداروطي في الباب متلعه عن  
ابن عباس وابن عمرو بن ابان وابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره  
الداروطي روى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم فريص كاه الفهر صاعا من بر او صاعا من  
سعر قال عدل الناس النصف صاع من بر قال في المعنى مفوضه عليه وقال الزهري  
حديث حسن صحيح فهذا اجماع ولا ان الناس الذين كانوا في زمانه اجمعوا ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فريص كاه الفهر صاعا من بر او صاعا من سعر او صاعا من  
حر واحد ولا اجماع مفوضه عليه لانه اقوى منه ان ينفذ احدهم وحده ولو سلمنا انه والماني  
انه لا مدل على ان الصاع فريص لانه قال كالحجج ما غام من بر وامر بقل امرنا به وجوزوا ان  
يخرج صاعا من بر وبنه وهو اعظم الاجرة ولا خلاف فيه انه ما روت في ولا ضعفا عن مالك  
وقاسه على الطراد اصلاها خمسا وزاد عليه واستبعد هذا القول منه ان جليل ذكره  
ابن عمير وعن ابن عمر قال ان الناس خرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم صاعا من سويق او صاعا من اوساب او زبيب لما كان عمر واذن الحنيفة جعل نصف  
صاع - طه بخان عن من ملك الاشياء واد النوداود من رواه عبد العزيز بن ابي حنيفة  
عن يافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم واسم ابني رقاد ميمون المكي الرازي روى له  
البيهقي في المسما قال يحيى القطان انه ولد ابن حنن وقال ابو حاتم نفعه مدوق متعبد فلا  
ملقب الي ابن جرير والمندري في تضعيفها وقال الحارث بن اسحق واثبت عنه يقول  
فلان معاوية ولا منافاه فلعلة وقع منها ولو كان الفريص منه صاعا لما غلغله واحد منها ومن  
عبد الحارث السهماني قال سمعت سعد بن المسيب يقول ان الصدقة على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واثبت في نصف صاع بر واثبت سعد بن المسيب واثبت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذكر صدقة الفطر فريص عليها او نصف صاع من بر او صاع من بر او سويق عن







مقتنا من خلافه عمر رضي الله عنه وبوفي لعشر سنين ومائة ذكر ذلك في الحال وهو  
اصغر من ابن عباس بنصف وعشرين سنة فكان اهل السماع منه مقدار اربعين  
سنة وكان ابن عباس سله ورواه خطبا ورواه مسلم في صحيحه النسابة في التفسير  
بالوفا في رواية ابيه اذا امك القائل ورواه الله على صالح ورواه مطاوع على  
الحكم ورواه خطبا ورواه خطبا ورواه خطبا ورواه خطبا ورواه خطبا ورواه خطبا  
عنوني القصب لا يملك العقل ويدل على الاتصال ما اخرجته الردي عن مائة عن  
عمر الوارث عن يونس عن الحسن بن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بصوم يوم عاشوراء وال فيه حديث حسن صحيح وكتب هذا السيد من حديث  
الهيدي الشيخ الحافظ سرف الدين الدماغي حظه والمقطع عند مائة يكون صحيحا ولا  
حسنا ولو ان مائة لا يصح عندنا وهو قول الزاهل اعلم له سما الحسن فانه جليل  
القدر له سله ثم عندنا فوق غيره روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه امر عمر  
اسم عمر روى عنه الفطر بنصف صاع من حظه او صاع من مائة روى عنه النازقي  
رواه سلمان بن موسى القصب الا شدد الدمشقي روى له مسلم في صحيحه وقال الحاكم ابو  
عبد الله عنه انه على شرط البخاري ومسلم ذكره في مستدركه على الصحيحين وعن علي رضي  
الله عنه ع. عن رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عنه الفطر بنصف صاع من مائة او صاع من مائة  
رواه الارافط بن لفظ النسي ورواه رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الصغير  
والكبير والحر والعبد والذكر والانثى نصف صاع من مائة او صاع من مائة او صاع من مائة  
فقال علي اما اذا وصيتموه فوصواوا صاعا عام من مائة او غيره قال ابو جعفر والنظر  
يدل عليه فانهم اختلفوا في اوقات الامان فان بعضهم يجزئ التمر والشعير نصف صاع  
ومن الخطه نصف ذلك وقال الجوزون مائة صاع كامل ومن الخطه نصف صاع فكلهم  
قد عدلوا في الخطه بمثلها من التمر والشعير في الطريق على كل اوقات صدقة الفطر صاعا  
من التمر والشعير او يلو من الخطه نصف ذلك واصت الحائله في كسبهم ان في القدره  
في الحج والعمرة العرض من التمر مثل نصف العرض من التمر والشعير فوجب ان يكون هكذا  
والجاء ان كل منهما مائة وكان العرض من التمر وان صاعا مائة فانه عن الخاف  
الراسد بن وعمرهم في صحاح رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه هاك وهو

المسايرون وكف ثابت ورضه ذلك مع الاضطراب اباغ فيه ومعارضه ما  
ذكرناه في الاحاديث الكثيره الناصه خلافه ومخالفة الصحابه وسادات التابعين  
وللمراجعين من اهل العلم الذين ذكرناهم في اول الفصل ومن الراوي سماع اول الحديث  
وهو قوله او صاع من مائة او غيره ومثله عن كل اسن قال ابو حمزه وحافظ المالك بن  
يعلى ابن ابراهيم ابان بن عمر وعثمان بن عطاء بن مسعود وحديث عن عبد الله وعائشه  
واسماء واما هرس وابان بن عمر ومثله عنهم المصنف في صحيحه عن ابي بكر وعثمان فان فيه روايت  
عنهما وجه روايت الحسن بن علي بن حنفه في الترمذي حديث ابي سعيد بن خديج صدقه  
الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا عام من مائة او صاعا من مائة  
وكان طعامها الشعير على ما روى في الاصحاح له في حديث ابي سعيد بن خديج في  
الصاع من التمر ان يصب على النضوج بالبركة في البر فكذا في التمر فليست هذا بعد في  
البركة كما نهى عن برده في نصف صاع ولا في التمر فليست هذا بعد في  
في بلادهم كما يروى في القيمة بخلاف التمر والشعير كما يروى في مائة او صاعا  
البركة والبر ومائة من الخمار من التمر الا اهل الرواقيه واربعين البركة وانه مائة  
لما صاف التي يجب فيها فقد اختلف اهل العلم فيها لاختلاف اوزانها ووزن  
الطاهر ومن عده ان البركة من التمر والشعير ولا يحرك عنه قمح ولا دقيقه  
ولا دقيق شعير ولا سويق ولا خمر ولا زبيب ولا غير ذلك كما نهى في حديث بن عمر  
البر والشعير ولم يذكر غيرهما اتفاقا عليه وقال مالك بن نبي في سبعة وثمانين  
والسلت والذره والذخ والارز والتمر والبركة والاقط وزاد من حديث الحسن  
فصار بن عشره وقال سنده في الصحيحين يودها من كل طيب فيه الرهاه اذا كان قوته على  
عذرا يودها من اعطاني فزاد على المذكورين باقتباسه من مائة من مفهوم التمر الذي  
هو اضعف المفهومات العشره او مائة من طيبات الرهاه او مائة من طيبات الرهاه  
اعنوه عن المسله في مثل هذا المور روى مسلم في المدونه لا يحكي شي من الطيبات ولا  
يحكي دقيق ولا سويق قال بن عمر في الحديث على الحب ما جاب ما كس من مائة او صاع  
والذخ والارز من مائة او صاع من مائة او صاع من مائة او صاع من مائة او صاع من مائة  
من اخراج الدقيق وقد ذكر في بعض الاخبار على ما عده قال ابن مكي في الاخبار ومنعه من



اخراج اقطاني وان كانت قوته ومن ارجح الرهون والبنوان فان قوت المحزب  
 فان وهذا كله ما قصه وجادل في القياس وخلاف للهار فان هذا القول  
 انه في الشافعية ولا يروى في الدخلة المزامنة منع ما كمال الدقة وزعم ان الرواية  
 فيه غير مائة لجاز الدرة والذخيرة ولا يرد غير رواه وهو معنى ما ذكره من  
 خزمته ورواه اسبغ من الخطبة تصلح الصلح والبدل خلاف الدقيق طلب  
 هذا منه قياس الدقيق على الخطبة كمن قد اعبروا بالقوت والاعضا عن اسبغ في ما ذكر  
 السور والبر بغيره البدل والصلح والبدل ليس بقصود للفقر او دفع الخطبة او في  
 من الخطبة والسعة منه بعد منه الموت الذي هو قوام الانسان وفيه اسقاط كل  
 الظلم عن الفقراء والساكنين فيها والى ما رواه اي بدرواي صلق في الاقط والربيب  
 ولا يخرج من الاقط خبر ولا هو موت وانما هو ادم في بعض بني العريان ومياسه على  
 ان يرضى لانه ورد الخبر بالصاع وهو كمل ولا يرد حال قال السوي وحرك  
 في المذهب الحنفي والحدس لا نفوت ولحقوا في الاقط فيلحرحه لانه لا يحب فيه  
 العشرة وقال الماوردي الحنف في اهل المدينة اما اهل الحضر فلا يجزئهم فولا ولحقوا  
 وفي الحنف والحنن عند خلاف وقال ابو الحسن بن العربي يخرج من عيش كل قوم من اللبن  
 لبناء من اللبن وخرج اللوسا وغير ذلك فاسب اما يجوز ذلك بطريق القيد وفي  
 امر يجوز دفع القيد من العرب وامسالة وحوز دفع اللحم واللبن واللوسا بغير نص  
 في الحديث فواضح ان لا يظن هو موصوف منه وساقض بين قوله وفي الاستحباب  
 وتنجيز من اربعة انواع من الخطبة والشعير والتمر والزبيب لو روي في حصار مكة على  
 ما تقدم وروى عنها بغير القيد وفي اجماعه في الاقط تعتبر القيمة وفي الدخلة قدر نصف  
 صاع في دفع الخطبة وسهيقها وبصاع في دفع السعر وسويفه لزيادة قيمتها على  
 الخطبة والشعير غالبا حتى لو نقص لا يجوز وروى عن ابي حنيفة لو اعطي فيه نصف  
 صاع دفع او سوسو حمله لا يساوي نصف صاع حنطة وسقط لا يجزئ في ذلك  
 على ان الحوز فيها بطريق القيد لانه عن الولد وفي الحنف دفع الخطبة والسعر  
 وسويفها كلها ولذا في الخطبة لم ينظر الى القيد وفي الجواب الاول ان سماعي فيها  
 العذر والقيد احتياطاً وبعض الجاهل لم يحوز السونق اموات بعض النافع ولا روايه

عن اصحابنا في الحزم من الخطبة وانسعه وانفق المسامحة على الحوز ولحقوا في طريقه  
 وقال بعضهم اذ الذي يوزن من خبز الخطبة يجوز وقال اخرون لا يجوز الا بطريق  
 القيمة وهو لا يصح اذ لا نص فيه وهو موزون غير مجمل والاصل هو المعتبر في هذا  
 الباب بالنص وبدل ما روي عن محمد بن ابي رزق ان اربعة ارطال من الخطبة ودفعها  
 عن نصف صاع منها لا يجوز لان الخطبة تختلف قال بن قدامة الخليل عن محمد بن الحسن  
 بنسبه وبلغت من البر لا بحرية لا يختلف البر وبلغت محمد لا يعتبر خمسة وبلغا وهذا  
 الاختلاف في اجزائه لانه لا ينعقد عن نصف صاع وانما قيل في هذا ان سماعي  
 ابن قدامة على ما فهم وذكر المذوري عن ابي حنيفة انه يجوز ان الصاع قدر بالوزن  
 لان العلماء اختلفوا في مقدار الصاع انه ثمانية ارطال او خمسة ارطال وبلغت  
 وقد انفقوا على المذير بالوزن واعضاه وفي الدخلة الحوز والمانس يستوي فيها  
 الجاه والوزن يعني ان الصاع منها يكون ثمانية ارطال والمانس ثمانية ارطال  
 وما سواها فدون ذلك من اجل ان الجاه لا يكون الا بالشعير فادان الجاه ثمانية ارطال  
 من العدى والمانس فهو الصاع الذي كان به الخطبة والشعير والتمر وقال بن حنبل  
 لزيدنا اذ من فخرنا به وهو اصل ما حال لانه لا يجاز عن مواضعه ورواه فاداه خمسة  
 وبلغت ثلث لانه لا يعتبر بل عاونه وعادونه اي اعتبرته مسلة يجوز ان يعطى ما يجب  
 عن ثلثه مسكن ولهم وبلغت عن واحد مساكين نص على ذلك ابو الحسن الكوفي ولذا  
 في الخطبة حوز في الفصلين ولم يحرك خلافا وفي الدخلة وغير الدخلة من المشايخ لم يحوز  
 دفع ما يجب لو وجد الى مسانه قالوا لا يخفى ان منصوص عليه مسلة ويجوز ثلاثة  
 من حنبلين فان يودي نصف صاع من تمر ونصف صاع من شعير وهو قبل الحد وقاب  
 الشافعية حوز كرم السوي وهو قول مالك لانه لم يرد به نص ولنا ان المحزب اذا اخرج  
 نصف صاع ممر مثلاً فقد سقط عنه القيد في دفعه وفي عليه نصف فوجب ان  
 خبز اذانه من اى نصف شاكلا او مسلة يجوز لانه عند الجمهور من اى نصف شاكلا  
 من المنصوص عليه وقال مالك يخرج من غالب قوته وقوت اهل طلبة من عر بخر ونا  
 للحزب الصحيح ورد بالخبر ولم يرد غالب عيش كل بلد او غالب عيشه كالب ولا سببه  
 ولا قول صاحب فلا يضيق عليه قوته او قوت اهل بلده بغير ذلك والربيب امر من قوتنا



من المروءة لا ان يكون غائب اقواتهم ولا الاقطار عليه قوله عليه السلام  
 اغنوه عن السوء في هذا الموضع في شيء حصل به عناهم بنا وله طاهر الحديث و  
 لم ينفه بخلافه اجماع اهل العلم وزعموا ان او يحمله على السوء ومعناه ان غائب  
 عسكر كما فاجوه واز غائب الجيش كما فاجوه مع ان نوع من انواع الحشر  
 هكذا في النخلة اما كنه هذا كنه يارد واسما كنه بلاد ليل والحراج للقطعة  
 فلا يلفظت اليه وخور دفع القيمة عن انواع المدلوع فيه وهو قول الحسن والشعبي  
 والموري واسن ج وعمر بن عبد العزيز ورواه من حبل خلافا لثنا فعي وما لك وقال  
 احسن وابو ثور عوز عبد الصمد وقال سندم المالك في المطران ان عذر غائب  
 عيشه او عسر يله الى ما هو اعلى حازوا الى الاذني لا يجوز وهذا عن اخذ القيمة كان  
 اوليب عذمه غالب عيشه فاد اجاز له تراه ولحد عوص اعلى منه كان ذلك اخذ  
 القيمة بشرط الرضا وبود في القيمة اي المند شاخ البر والسعي والامر هكذا في الدخيل  
 قال وهو قول اخ جعفر واني يوسف وعبد محمد فقه الحنطه والاحوط في الرهب  
 القيمة لعدم منعه المص فيه ذكره في الحنطه وفي الحنط والقيمة قال ابو يوسف الذي  
 من الخ من الحنطه والدر اهر احب من الدفق والخنطه لا يجوز الا بالقيمة وهو الاصح  
 وفي الحجاب هو الصحيح واما القيمة ابو جعفر يقول اذا القيمة في دارنا افضل لان  
 امة ايسر وادفع الحنطه ولعل نفعا وقال ابو بكر لا عيش الحنطه افضل من القيمة  
 لما الخلف فيها وفي الحجاب عنه تفضيلها على الدفق والقيمة واخا ما لك واني جليل  
 نخراب المرقاب من المند ما لك الخنطه لخراب الحنطه منه واخا الشافعي واحسن وابو عبد  
 احراج البر واما معرفة الحل الذي يجب به فهو الصاع واخلقوا في مقدار ما يسعه من الطل  
 البغدادي فيما يستوي ثله وورنه على ما قدر مذهب ابو حنيفة ومحمد والثوري وجماعة  
 من اهل العراق الى انه ثمانه ارطال بالبغدادي وهو قول ابراهيم وذهب اهل الخنط الى انه  
 خمسة ارطال ولب ارطال بالبغدادي وية طالعك واني يوسف والشافعي واني جليل والطل  
 البغدادي ثمانية وثمانه وعشرون درهما واربعه اسباع درهم وقل ما به وثمانه وعشرون  
 وثمانه وثلثون درهما قال النووي الاول اصح معلقوا ما روى عمر بن حنبل فاضى البصر  
 فالحق مع اخ جعفر لما قدر ليدنه قال انني صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاين

ا

فوجه حمسه ولبا ما بغدادى وعمر بن حنبل القاضى هذا ضعف عند الحديث  
 وثمانه عشرين من الى اللدب وروى الدار قطن عن سمر بن عثمان قال قال  
 عن مدالى صلى الله عليه وسلم قال هذا مائة م قال ليراد ان النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي  
 لخرى به مائة عليه السلام وفيه فاعلى ما ك انما حارب من فوجدتها خمسة ارطال ولبا  
 وكرانه بنى على حربه دون الحنطه وقال القرطبي في شرح المواضع الاحجاج فلك  
 على اني يوسف جا ولحد بصاعه فقال الحسن بن ابي اسحق صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وحمل اخر بصاعه فقال الخزني اجماعه صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وجا اخر فقال  
 اخبرني اخي انه صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الا ما والا جراد قال القاضى ابو  
 يوسف فعرته فوجدته خمسة ارطال ولبا بعضا من سمر فرائت امر قوتا  
 فترت قول ابي حنيفة في الصاع واخذت بقول اهل المدينة قلت فها ولا لهم  
 محمول لا يعرف اسماءهم ولا اسماء ابائهم ولا عدائهم فلا يجوز الاحجاج فهو مشهاد  
 لما ك شهداء العريان الكساي على سيبويه عند هارون الرشيد ولنا ما رواه منحه مام  
 عن جرير بن زيد عن اس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوضا بالماء  
 رطلين ويغسل بالصاع ثمانه ارطال قال في الامام رواه الدار قطن ورواه ايضا  
 عبد الرمن عن اس بن رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضا بماء رطلين  
 ويغسل بالصاع ثمانه ارطال ولم يشر عليه ما روى عن الاسود عن عابنه رضى  
 الله عنها قالت حبت السنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من ثمانية  
 صاع والصاع ثمانه ارطال قال الدار قطن في حديث عابنه صاع من ثمانه ارطال  
 وضعفه ولودان في الحديث الا وامن شمس سلت عنها مع مده بعضه وما خالف  
 مذهبهم المضعف في الحديث من عذر سبب الضعف لا قبل عبد الفقها  
 والاصوليين وجماعة من اهل الحديث فلا يلفظت الى ضعف دار قطن وذكر  
 القرطبي عن مالك انه قال الثمارات كلها ومدة الفطر واداه المشركان من  
 مدالى صلى الله عليه وسلم الى الطهارة فانه عد هسام وهو المدا الا عطر قال ابو عمر  
 عبد البر لم يختلف العلماء في ان الثمارات كلها عد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى الطهارة وان خالف فيه اجماعه فاجبه بد هسام من اسمعيل الخ واني على ما



دار بالمدينة لشيخه وان قال ابو عمر ومدهشام بالمدينة معروف بما ان الصاع الحجازي  
 بالعرف معروف اسمي طر من عبد البر قلت ولم يختلفوا في ان الصاع الحجازي ثمانية  
 ارطال وكان يخر على اهل العراق به ويقول لهم ان الصاع الحجازي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم واما ما كان يدرك شهرا وكان من مالكم والحاجة وكان اقدر من مالكم  
 على ان كان اوله ثمانية ولحوظ للمعرا وبقدره كرم بادلتنا ووصف من هذا في  
 فصلا فخلص من هذا الشرح والمدر طلائع اهل العراق ورطال ولب عبد رافل  
 الحار دكم في الصالح واما معرفة وقت وجوبها فوقت طلوع الفجر الثاني من يوم  
 الفطر وهو المسموع عند مالكم وبه قال من الفسري واما ما عرفت وان الملتصقون  
 ابو ثور واللب وان ذهب من مالكم داود واصحابه والقدم الشافعي بغداد  
 ورواه احمد وقال الشافعي في الجدة مصر يجب غروب الشمس من ليلة الفطر وهو قبل  
 التورق واشحق في رواية عن احمد اعلمنا طاهر الرواية عنه وقال من جزم في الحجاز وقت  
 وجوبها من طلوع الفجر الثاني من هذا الى وقت انقضاء الشمس وقت دخول صلاة العيد  
 من مات قبل طلوع الفجر الثاني فلا شيء عليه ومن ولد بعد انقضاء الشمس واسلم  
 بعد فلا شيء عليه ومن مات الولد واسلم من هذا الوقت فعليه زكاة الفطر  
 ومن العاقل من قال يجب بطلوع الشمس صلاة العيد وقال من الوحي وعدي اخرون  
 وقالوا يجب بطلوع الشمس قال في وجهه قالوا معلوم ان ليلة الفطر ليست من  
 رمضان بل هي من شوال فمن اراد فحما او ملك لو يولد وامر ملك في رمضان بل يولد  
 وتذكر في سوال وزكاة الفطر انما هي احضان السوال وكان الفطر ما انفصل الصوار  
 وذلك لغروب الشمس من احضان وعين يقول طلوع الفجر هو وقت الفطر الذي  
 معين بعد رمضان واما الذي كان قبله من الليل فربما في جميع رمضان وفطر  
 رمضان ما يكون معه ما كان يصومه وصار مضاد الله وليست الليلة كذلك وكان  
 الليلة ليست موضع صيام معتبر ومراعي وانما توصف بالفطر لمخالفة ما قبله  
 والليل لا توصف بالفطر لغيره فاليوم للصوم قال ابو عمر هذا من امر مع النظر  
 لان يوم الفطر ليس موضع للصوم فاحرى ان مراعي وليست جوابه ان مثل  
 هذا اليوم كان يصومه كل يوم قبله ومثل تلك الليلة لم يكن يصومه اصلا فافروا

ولا نه لو صامه مع عبدنا مع الكراهة ولا كذلك الليل ولا نه يحل على الفطر السريع الذي  
 لا يوجد في رمضان وذلك انما يحقق بطلوع الفجر ولا الاضافة بهذا الاختصاص  
 في المصاف والخصاص الصدقة بالفطر قبل طلوع الفجر او ولدا وملك يجب وعنده  
 لا يجب ولو مات فيها ولده او عبده لا يجب عبدنا وعنده يجب وكذا الروجة عنده  
 واما معرفة وقت اداها فيوم الفطر من اوله الى اخره وبعد يجب القضاء عند بعض  
 اصحابنا والاصح ان يكون ادا وجب وجوبا موسعا دكم في المحيط وفي الدخيم لا  
 سقط بالخير ولا بالافطار بعد وجوبها وغروب الشمس من ليلة الفطر الى  
 غروبها من يوم الفطر الوقت وقت ادا وانما القضاء لما يتر بعد عبد بعض  
 العالم اختلفوا فمنهم من جعل السبب للجزالة وبقيته الوقت طرفا للاداء  
 ومنهم من يقول يجب بغروب الشمس وجوبا موسعا الى غروب الشمس من  
 يوم الفطر وكل من اخر هذا الوقت سبب للوجوب ووقت ادا كوقت  
 المكتوبة فلا جرم ان كل من جرد في اي وقت كان من اخر اليوم والليله وجب عليه  
 الاخراج وفي المحدثات قال عبد الملك المالكي اخر وقتها زوال الشمس من يوم الفطر  
 كصلاة العيد وقال ابو بكر في العارضة لا جودى قبل الفطر سبب وجوبها وانما  
 اقول وقت وجوبها وسبب وجوبها ما يدخل الصوم من التقص بالنعو والرفق  
 والغيبه ونحوها كسجدة في السهو في الصلاة قلت لو يد قول من العري ماروكي  
 عن زلع من الجراح انه قال زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة في السهو الصلاة الجبر  
 الفصا وليست هذا بل في صدقة نفسه واما صدقة اولاده وعبيده عليه  
 وصدقة الصغار والجيون في مالهما فلا وجه لما قالها واسدل الاصحاب ان  
 الوقت شرط وليس سبب وان السبب ما تقدم من انه راس وموئده ربي عليه  
 على ما ترفي معرفة سبب وجوبها فان الصدقة بعد عدد الروس مع اتحاد اليوم  
 قلت بعيل اصحابنا هذا سطل بعد الصدقة بعد يوم الفطر مع اتحاد الرا  
 فلو كان السبب هو الراس المذكور لما بعدت صدقة الفطر مع عدم كسر الراس  
 باللف في الحج ولما بعدت الصدقة بعد يوم الفطر كان لوقت المكتوبة بخلاف  
 سكر الوقت ولكن ان يقال هذا المترط لمحق السبب لحوال الجول في المال الراة على ما

ك

س



من في الزمان واما معرفة حوزان تقدمها على يوم الفطر فقد قال ابو حنيفة رضي الله  
عنه يجوز تقدمها لسنة وستين وهو الصحيح وفي الحديث لا يفضل من مئة ولاء  
هو الصحيح وعن حلف بن اوب حوز لشهر وفي الحديث ولا تلتفوا في معنى حوز  
يعمل صدقة الفطر قبل الفطر يوم ويوم من هل وقع ذلك انفاقا وحوز لا اكثر من ذلك  
اول قبيل الجواز به قبل وقع انفاقا وقبل لا يجوز لا اكثر من ذلك لانها وجبت  
لا عنا الفقهاء المسئلة في مثل ذلك اليوم مقدم يوم ويوم من لتحقيق غناه يوم  
الفطر وللشافعية سنة اوجه اولها يجوز بمجملها في رمضان ولا يجوز قبله ثانياها  
يجوز بصلوح الفجر الثاني من اليوم الاول من رمضان ولا يجوز قبله ثالثها يجوز في جميع  
السنة وعند الحنابلة يجوز يوم ويوم من قبل نصف الشهر كنجس اداء الفجر  
من نصف الليل وهو فاسد فان لم يمس عليه غير مسلم وهو فاسد شدة  
ضعيف وقال الحسن بن زياد وما لك لا يجوز بمجملها قبل وقت وجوبها واما معرفة  
كيفيتها وجوبها فقد ذكرنا انها واجبة وجوبا موسعا على الجميع ولا يوقت اداؤها  
سوم الفطر لانه معقول المعنى فلا يوقف الا اذا بعد وجوبها بوقت خلاف الاصح  
لان الواجب فيها الا رافقه وهو لا يعقل في جميع الاوقات وانما عرفت قريبه في هذا  
الوقت بالنقص فيقتصر عليه وعن علي رضي الله عنه انها لا يجب الا على من اطاق  
الصوم وقال الحسن بن الحسن وسعد بن المسيب لا يجب الا على من صلى وصام  
وهو شذوذ واما معرفة وقت استحباب اداها فقد انفقت الامم الاربع على  
استحباب اداها بعد فجر يوم الفطر قبل الذهاب الى صلاة العيد وتسكوا في  
ذلك بحديث عن عمر رضي الله عنهما قال احرمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بركاه الفطر  
ان يودها قبل خروج الناس الى الصلاة رواه البخاري ومسلم وابوداود والترمذي  
والنسائي ومارواه ابوداود وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اداها  
قبل الصلاة فهو اياه مقبول ومن اداها بعدها فهي صدقة من الصدقات ولا ن  
المستحب ان يطعم الانسان قبل الصلاة فمقدم الفقهاء لاداءها قبلها ورحص محمد بن  
سيرين وابراهيم النخعي في اخراجها بعد يوم الفطر من كراهة في اخيرها فسرغ  
وحيث على الحاضرة والبارية عند الجمهور وسد عضا والزهري وسعه والشافعية

لا يجب على البادية ورده في العارضة عاروي عن ع ومن شعب عن ابيه عن جده  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر صارا ان صدقة الفطر حق واجب على  
كل مسلم صغيرا وكبير ذكرا وانثى حرا ومملوكا حاضرا وباردا من مخرج او صاع  
من شعير او تمر اسد من العربي في العارضة على وجوبها على اهل المدينة وما سمي  
من الله ان يلحق بعض الحديث وتروا فيه ان الذي خالف عهده فان كان صحيحا عند  
له ان يلحق الدين ايضا وان كان غير صحيح فلا يخرج به على غيره وهل هذا الاقله نفوت  
ودين الله اعلم كتاب الصوم في اللغة لا مسك قال الله تعالى  
حطاه عن حرم اي يدرت للرحمن صوما اي صمتا وسلوتا وان مشروعا عند جمهور  
تروا الى قولها فلن اذكر اليوم النساء قال المناهذ الدماحي  
خيل صيام وحمل غرض صايه تحت الحاج ولغير ذلك للجم  
اي فائدة على غير علف فانه للجوهري وقال بن فارس مسكة عن السير في الحديث  
وغیره مسكه عن الاعلاف وصام النهار ادا قام قائم الطهارة قال صام النهار  
وهجر يعني قام قائم الطهارة وقال ابو عبد الله مسك عن طعام او دلام او سير  
صايم والصوم رتود الرج والصوم البعد والصوم روت الحمام وصلاح النعام  
والصوم اسم شجر في لغة هذيل والصيام مصدر كالصوم وفي اسرع المسالك  
الادل واشرب والجماع وما هو ملحق به من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس على  
ما ياتي بعد هذا ان ساء الله تعالى واختلفوا اي صوم واجب في الاسلام اولا قبل  
صوم عاشورا وقبل ليلة ايام من كل شهر لانه عليه السلام لما قدم المدينة جعل  
صوم من كل شهر ليلة ايام ربه البهيم ولما فرض رمضان خسر سنة ومن ساء  
هم نسخ الجميع بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فاجب الصيام الى الليل  
واجب الطعام والشراب والجماع الى ان يصلي العشاء الاخرة او نيام فجمع جميع ذلك  
الى غروب الشمس من الحد فصار عمر رضي الله عنه زوجته ولديها فوضها ففرت  
فنه وفي صومه من فليس من حاكم بن عدي البخاري الى نصارى يكف ايا وليس انه  
لم يردنا فطر عليه فلهبت امره بطلب له صوما ففقت عنه فخان بصوم  
فلما رآه ما بالسخية لك فلما اسففت انها رعتني عليه فذكرت رسول الله صلى الله عليه



لعل  
منزل

عليه وسلم هذه الآية لحل نكح ليلة الصيام الرهث الى نساككم ففرجوا بها فرحا  
شديدا وبرت كلوا واشربوا حتى تسركم لحيط الا مضى من الخيط الاسود  
ولم ينزل من الفجر وكان رجال ادا اداوا الصوم ربط احداهم في رجله الخيط  
ولحيط الاسود ولا يزال ياكل حتى يمشي له ربهما فانزل الله عز وجل بعد من الفجر  
فعلوا انما معني الليل والنهار رواه البخاري في صحيحه وهو صريح في فليس كما ذكرته  
ومثله ذكره ابو داود والنسائي والتهدي وكذا ذكره ابو عمر بن عبد البر في كتابه  
الذي صنفه في اسما الصحابة وذكره عبد الحق في الاحكام الكبري والنووي في شرح  
المهذب عن البخاري وليس من صرحه الا في صاري ولما استلما عليه وهذا هو في صحيح البخاري  
قال الداودي في تنقيح الاثر انه ليس بمحفوظ وانما هو صرحه من فليس ابو قيس قال  
السفاقي وكذا ذكره غير الداودي انه صرحه من فليس في التيسير وهكذا شرعه  
من قلنا ثم حذوف الله الامم هذه الامم وجعل اولئك من خطبة الفجر المأز  
وسبب الضعيف ما استل الله به من الخطاب وصرحه من فليس كذا في المبسوط  
وقال ابو عمر بن عبد البر صرحه من انفس وابو اسن اسمه فليس من صرحه وقال سله  
ابن الكوي لم يأت في علم الدين بطبقونه فدينه طعام مسكين فان من اذ ان فطر  
فذكر حتى نزلت وازانوا حواضر لكر خمر لكر ففسختها وفي رواية كافي في مصان  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شأ صام ومن شأ افطر فاذن في طعام  
مسكين حتى نزلت فمن شهد منكم الشهر فليصمه رواها البخاري ومسلم والترمذي  
والنسائي وابدوداود ونزلت في رخصه رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة  
فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة رمضانات وفيها حوت القبله وامر  
مراده الفطر ونهى على عايشه في شتوالم ونهى في شتوالم فأي نسا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كما ثبت لخطي في عنده رواه مسلم وتروى على فاطمة فها ذكره ابن  
دحيه في احوال المشهور قال الفرائج على رمضان وقال الجوهرى جمع على ارمضا ورمضانات  
وقال الامراو جمع على رمضان وسلاطين وسراطين وقال من الانباري  
جمعه به ان واسم من المشهور من بعض عوارضها عند البعض فقال رمضان  
نومنا بكسر الميم في ثمانية وفيها في المستقبل اذا كثر حره وقاوا هو من الرضا

رمضان  
رماضين

وهو الخان لانه قد بان في وقت الحرو شوال من شل الابل ادناها للباب  
يعرض لها او من شيلها للصرا حرج مسلم في صحيحه عن ابى اوب الى انصارى رضى  
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم اتبعه بست  
من شوال نازك صيام الدهر وساقه ايضا من طريق اخر قال دو والنسائي في صحيحه  
والحسن هذا حديث لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه يدور على سعد بن  
سعود وهو ضعيف تركه مال وقال احمد بن حنبل سعد بن سعيد ضعيف الحديث  
وقال النسائي ليس بهيوس وقال ابو حاتم محمد بن حبان الخافط الباري في الجور الاحصاح  
بحديثه واعلم ان المانع من العمل بالخبر عند اهل الحديث ثلثة الفسق وكثرة الغفلة والنا  
بالمناكير وكونه مجهول الحال وان عرف اسمه ونسبه وفي بعض طرق محمد بن موسى  
الكديمي قال ابو حاتم كان يضع الحديث وقد افطر الداودي في حله واطرفه وروى  
ايضا من طريق ابى بن اسلم عن مجاهد عن ابى هريرة واستصحب الحديث  
قاله احمد وقال ابو زرعة لا يثبت له وقال ابو حاتم ايضا وتركه الفصان ورجع وروى  
واحد وقد رواه ابو نعيم من ابو عبد الله بن سعد بن ابى سعيد قال يحيى عبد الله لا يثبت  
حديثه وقال الفلاس هو منكر حديث من روى وفي بعض طرق من تبعه وهو ليس بمخرج  
به وليس في هذا الباب حديث لم يثبت سوى حديث ثومان فانه من الحسن واخرجه  
احمد بن حنبل عن عمرو بن حابر قال ابو القح هو كذا قال وقد روى بعض الحديث  
ان حديث ثومان صحيح وروى ربح وروى المعمره كانوا بعدوا فيه عن قتال وهو  
اول الشهر الحرام وروى في الصحيحين عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اعتمر اربع عمر كلهن في ذي القعدة التي فيها مع حجه وروى في صحيحه وروى في صحيحه  
فيه داما قال سها ب المدين اعز في ريعان وقعدة ودوحه ما يعرف واستلير  
قلت كان ينبغي ان يقول باللام ونحو الامم لانها بعد من اللام منها علمان لا  
ينصرفان فليس كما ذكرته في رواية بفتح الحاء اهل الحجاز ونسب اسد وبالكسر لغة  
بعضهم وقد بلغه تيمم والحرم من حرم القتال فيه وهو باللام ونحوها وصفر من الصفر  
بالكسر وهو مخلوق الطرافات بقولها كما بسبب دهاب الامم بالاسلام لا شهر الحرام  
والايمان من ربح العشب منه فانه فيها ولما كان من حد المال انهما قد بانا في وقت

المناكير  
المناكير







يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل معهم احد غيرهم قال ابن الصائمون قد خلون  
 منه فادخل اخرهم اغلق فلم يدخل منه احد رواه مسلم عن ابي امامه قال  
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول مررت في يوم ارايت عنك قال عليك بالصوم فانه لا مثله  
 لغيره النسيان قال صفت من صام في الحج والعمرة وبعث غيرهما ومن  
 نور بصفتها حمل على المعاصي بالوسوسة وفي رأت المعاصي التي ليس بها وقت  
 اني من قبل سمعت ان الانسان وقوله انما اول حسنة با قال الخطابي يعني ان صومه على  
 الصدق والرغبة في الاخر والوهاب طيبه بها نفسه غير كاره له ولا مستثقله  
 صيامه وقوله كل عمل من ادم له فيه وجوه وان صامه انفسه وفيه حظ الاطلاع  
 الناس عليه وهو تعالى في ذلك الصوم فانه لا يطلع عليه احد غير الله سبحانه والوجه الثاني  
 عن ابن عمر انه اذا كان يوم القيامة عاين العبد في صوم يومه من المظالم  
 من سائر اعماله الصالحة حتى لا يبقى له الصوم من اجل الله سبحانه ما سقى عليه من المظالم بالصوم  
 فدخله به الجنة والوجه الثالث قال ابو جندب انما خصص الصوم بذلك لانه ليس للانسان  
 فيه قول ولا فعل وانما هو منه في القلب وترك الشهوات من شهوة البطن وشهوة الفرج  
 فقال الله تعالى انا اتولي جواه على ما اراه من الضعف الذي مفترجه تعلمه دون الملكين  
 الموهبين كالنسان اسمي كلام من سداد في ذلك احكامه وقال عبد الواحد في شرح  
 البخاري فواض قال كل عمل من ادم يثبت له الجنة الصوم من كل الحفظه بعباده  
 اساعده على كل الشرب والجماع واساكنه عن ذلك الله تعالى فاداه عن الاكل والحواس  
 في الناطق وما دى علم ذلك فقد علمت صيامه قلت ويعلم نتيته ذلك عليه والدليل  
 عليه ان الحفظه مكسب له صلاته وركبته وجميع العبادات ما ظهر منها وما بطن ولا  
 شيء من ذلك الا بالنية التي هي في القلب فلو لم يطلع على ذلك لما كسبه له اذ لا ينفعه بل  
 ذلك والوجه الرابع ان الصوم لا يركله الا بالهوا من ربه لا من لودخل منه  
 فاكل لا يعرفه احد غير الله سبحانه بخلاف بقية الاعمال والوجه الخامس سائر الاعمال  
 يفعل لله واغنى مثل السجود للعلم والدرج للفران والاهتمام بالصواف حوايت النيران  
 خلاف الصوم فانه لم يفعل للصوم ولا يعوده سواء قلت مرد عليه الصور  
 دخل المشرك والاهم والوجه السادس ان غير الاكل والشرب والجماع والاستغنا

لحفظه ثم النية

الصوم اخذ المثل

عنها من صفات الله تعالى قال الله تعالى وهو طاهر ولا يطعم ولا يطعمه فاني لم مزبه على  
 عمر من العبادات والوجه السابع اضافة لشرفه وتعظيمه كبيت الله ونافه الله  
 والوجه الثامن معناه انا المفرد بعلمه مقلدا لاجره وثوابه وغيره من الاعمال مضع  
 على مهادير لحوارها قال كل حسنة بعشر امثالها وثواب الصوم موكول الى سعة  
 جوده وغيب عليه قال الله تعالى انما يؤقي الصابرون اجرهم بغير حساب والرفق  
 السخف والفتن من الجلال رفعت مع العرش في الماضي وضمها وكسرها في المستقبل  
 ومصدرها سكون الفاء رفعت بكسر حن في الماضي وفتحها في المستقبل رفقا  
 بالجرم في المصدر وقال رفقا ايضا ولا يصحب بالسن والصاد معناه قلت  
 الظاهر ان اصل الكلمة بالسن وهي طلب صاد احوال اذا كان بعد هذا والخواها من  
 حروف الاستعلاء وعند الظري ولا سخر من السخره بالناس والصام جنة اي سخر  
 مانع من المعاصي او النار وقوله فان فانه لحد اي دافعه ونارعه يعني ان امراراد  
 ذلك منه فلم يمنع وقد يكون المعاطة من واحد وقوله فليقل اي صائم تاويل للعلماء  
 أحدهما انه يقول لصاحبه ذلك لسكف عنه والثاني انه يقول في نفسه مفكرا فمانياته  
 ان لو قابله بعمل ما ياتي به فنتقص صومه من اجله وعند الخوازي والصاخره سهل  
 بحل معصية فكف عن الخوض فيما حضر فيه صاحبه والخلوف بضم الخاء وروى فيهما  
 قال الخطابي وهو خطأ وحكي القاسي الوجهان فيه قال صاحب الافعال خلف فيه  
 وخلف اذا خرد رخ الفم تخلوا المعه لا جل برك الا كل قتل معناه ان صاحبه جلد عند  
 الله اطييب من ربح المسك لكثرة منافع ثوابه واجره وقيل يعنى في الاحرام اسبب من  
 عرق المسك وقاب الداودي فضل من راحه في عند سعة بغيره من العرق كفضل المسك  
 عند راحه باد على راحه المغيرة وليس ان الله تعالى يوصف بالشم وقال ابو سنان حسنة عند  
 الله رضا به وبنائه بالخيل وثوابه وفي فرك حات فيه القافي الخوازي ما ذكره كسر  
 كذا واتباع الفا الميم كالمهم لا يسمون على حرفين قالوا اصله ذوه وهذا  
 قالوا جمعه اقواه والمهم والواو من مخرج واحد والفرردق جمع من الواو واليم في قوله  
 هما نقفا في في من فويهما على التاج العاوي اشد زحاما  
 وقوله فوكان أحدهما جمع من البدل والمد منه والثاني ان المهم بدل من الما قدمت

ها



على الحزن فورنه كان فله وفيه بعد كان اليم لا يشبه انما لكره من حروف الراه في  
الحله وفيها خفة فساج ان سدل منها حرف ا بين خفها يشبه ما يشبهها وهو الواو  
فان لم يشبه الواو وهي شبه الهاء وقوله للصيام فرحان فرحها اما فرجه  
عند افطار فلها ورحان جدتها فرجه عادي عاده الى اخرها سائله عن انفسد وما  
مرحوا من التواب عند ذلك والنا في فرجه باحده بالكل وما منع منه الصام ودها  
لمر الجوع والعطش عنه وهو صاهر الروايه التي فيها ادان فطر فرج فطره وادان في  
ربه فرج صومه وما فرجه عند الفاربه فيبينه ما سراه من سوب وحسن جزا  
فما كان في روايه اخرى في نفي لله تعالى فجاه فرج ولو زيات الزيان يصان من كرمهم  
وزياده لخصاص وذهب بعض اصحابنا وبعض الشافعيه والملكه انه كرم ان سأل  
جا رمضان او ذهب رمضان او هو رمضان لكن جاشهر رمضان وهذا شهر رمضان  
سواء ان هناك قرينه او لا وركموا ان رمضان اسم الله تعالى روي محمد بن الحسن  
هذا عن حماد والحسن قال السهمي روي ذلك عن حماد والحسن بهر وضعه وروى  
عن ابي هريره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقولوا رمضان فان رمضان  
هو لسعز وجبل ولكن قولوا شهر رمضان وهو ضعف السهمي وعنه وهو  
من روايه ابي معشر في السند في قال ابو الخطاب من رحمه في العلم المشهور انه  
حدث موضوع وقال عبد الله في الاحكام الكري ابو معشر هذا الكرمي وثقه وهذا الحديث  
لكم عندي قال الطري يجوز مع القرينه ان يقول صمت رمضان وهذا رمضان  
جوانه مطلقا قال رمضان وشهر رمضان وذلك عليه السلام اذ جاز رمضان ودخل  
رمضان في روايه مسلم اذ ان رمضان وقال من صام رمضان لا سدموا رمضان  
عمره في رمضان ولا عنت اسم الله تعالى بالقياس بل يستحب صحيح ولم يوجد ولو ثبت  
انه اسم الله تعالى يكون مشركا بالحكم والعالم ويجوز ان يعالج في العلم والعالم قوله الصوم  
صرايا في اسمه نفل فالواحد ضمنا لانه ما سأل من زمان بعد الصوم رمضان والندك  
المعنى في قوله من الشلل وان لم ينوحه اصبح لحرانه الشد ما منه ومن الزوال وبه قال سعد  
ابن المسيب والاذاعي واخوه وعبد الملك وابن المعتز والنا كيه وقال الشافعي وابن حنبل  
لا يجوز الفرض الله منه من الليل وجوز النفل في النهار وقال مالك وجابر وابن زبداود

عنه

اولا

والمرني وحكي المحي حوز الفرض واسفاره من الليل وقال من حرم مع انظاره  
في المحي من نسي ان يولي من الليل وفي وقت نواه من النهار الى الليل لله صومه  
سوا الكل او شرب او وطى او جمع من الله . ولم يفعل شيئا من ذلك وعمره ذلك  
ولا قضاء عليه وكما من جاءه خبره من رمضان بعد ما نفل او شرب او جامع شيئا الصوم  
قبل الغروب بحره صومه وان لم ينو فلا صوم له وقضاء عليه وان لم ينو حتى غر  
الشمس فلا قضاء عليه وقد فاته صوم ذلك اليوم وادعاه من عمره ان عمره من ذلك يقول  
اذا اصبح غريما فاكل وسرب ووطى بمجاه خبر روى الهزال وفي الصوم  
ان صومه صحيح لذهب لعدلاته وانما امر روى عنه اعتبار نفسه من النهار اذا  
لم يوجد منه حاله في الصوم وروى ان من اول اليوم في اخره في اداء شرب  
وجامع وجميع انواع اللذات عمد اكل يكون صائما بنه عند الغروب ويكون  
هذا تاما مجزيا وهذا انه غلط من لم يعمل له وهو شربا بليس في شرب رسول  
للسلي لم يسله وسلم وعنه من سرج والطبري ان زيد المروري من الشافعيه  
النفل بعد هذه الاشياء انما فيه للصوم وهو في غايه الضعف شبهه الظاهر بحره  
يوم عاشورا ولا حجه له فيه . وادعاه بنه ان يشهد الحق الوقت بدل عليه ما رواه احمد  
ابن حنبل في مسنده عن سفيان بن عيينه ان سفيان بن عيينه وسلم امر مناديه  
في يوم عاشورا ان من كان اصطيح فليمسك ومن كان لم يصطيح فليتم صومه وقال  
ان فر صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بخبره وهو ما ذهب عطاء وحامد في  
النوى قالوا الله لا يصح فيه الصوم رمضان لا يفتقر الى الله بما في صوم  
الربان جمعه الى الله عز وجل ومنه في الربان معياره ولا يصح في يوم من  
الصوم ولحد فادان صوم رمضان مستحق فيه . انفي عنه فلم يكن فيه من عمر  
وان ابو الحسن الكرخي ذكر ان يكون هذا ما بهما المرر ويقول حده ما به جميع صوم  
رمضان بنه واحده وفي المحي الربان من غير صلاة المغرب والادعاه من وقت  
المغرب لا يصح الاصل فيه كحان فضلي في بعض من في آخر وقت الفجر ولا ناه . وروى  
المغرب . ولم ينو فيها شيئا ينبغي ان يقع المؤدى عنها لانه موضع لغير العز والمغرب  
وليس موضعها ان يكون في الوقتية على فقه قوله رمضان موضع للصيام الفرض

بت

ب



وليس موضعاً للفطرة فغيره من المسامح قلت لم يفهم الفرق بين آخر وقت الفجر  
 وجميع وقت المغرب وبين رمضان والفرق ان من صلى نافلة او قضى فائته او  
 مندور في وقت المغرب او في آخر وقت الفجر صحته صلاته ولا كذلك صور التطوع  
 وقضائهم رمضان والمندور في شهر رمضان في حق المقدم الصحيح والسرفه ان  
 الله تعالى لم يستخرج في شهر رمضان صوتاً غير صوت رمضان فجعل الوقت له معياراً  
 لا بسعده غيره وشرح ان ضيق مع العز في اوقات الصلوات وجعل الاوقات  
 طرفاً سعة المكسوة وغيرهما من الصلوات كالسنة وقضاها فتوايت والنوافل  
 الا انه يخفف العقل صحت انهم بحجة يدرك دقايق الفقه واسرا به بل هو  
 صاحب الرواية الخالية عن الدار والزم السجدة ابو بكر الرازي في زمان جعل المنع  
 عليه في رمضان اما ما اذا لم يداو بشرب او حود الا حساك بعينه قال فان  
 الزم من لم يداو مستشعاً وجهه فوالك وبمعناه في اشتراط الله من التل  
 في العز والنفل ما رواه بن عمر عن حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال من لم يتيم الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه ابو داود والبيهقي والترمذي  
 ومسنده رجع بالشد والحققت وروى من يربى ويزم ويقال ابو داود  
 وبعده على حفصة مروي والريدي وسفيان بن عيينة وروى عن علي بن ابي طالب قال  
 لا تعرفه من فوعا الا من هذا الوجه وقد روى عن ابي عن يونس بن اسود قال  
 ان ابا رافع رفعه عبد الله بن ابي بكر عن الزهري وهو من الثقات الرفيعا وقال الخطابي  
 عبد الله بن ابي بكر عن عمر وقد سار وزاده الثقات بقوله وقال السفياني وعبد الله بن ابي بكر  
 اقام اسناداً ورفعه وهو من الثقات الاسات وهدا الخ لامة وروى من حديث  
 عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يرب الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له  
 اخرجه الدارقطني وقال يفرده عبد الله بن عباد عن الفضل بن فضالة هذا الاسناد واهله  
 يعاب وبه كتحج الشافعي وان حبل واحجانه الفيل لحديث عائشة رضي الله عنها  
 قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا  
 لا فقال يا ايها الصائم انا انا بواخر قلنا يا رسول الله اهدى لنا من هذا ان نرشد  
 وقد اصححنا ما رواه الجماعة في البخاري في هذا الحديث يدل على انه عليه السلام

لم يكن نوى الصوم من الليل ولا في الجاهلية ولا في بطن لعدو النبي والناس على الباطل  
 باطل وقاسوا على الفضا والافان والادور المظلمة وعلى عدم الصحة ما انه عند  
 الروايات وعلى الصلاة بالراه والنج والتكديت على ان كوج ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم امر بجهلهم انهم ان الله في الناس ان كان اجل فاجم بفيه يومه ومن  
 لم يكن اجل فليجم فان اليوم عا شور ان من اجل فليجم او فليجم ومن لم ياكل ولا يدا  
 حديث عائشة قالت عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بصيام يوم  
 عاشوراء لما فطر من رمضان فان من شاء صام ومن شاء افطر رواه البخاري ومسلم  
 وعائشة رضي الله عنهما قالت يوم عاشوراء وما يصوم من سبب الجاهلية وال  
 عام الاسلام يومه فلما قدم اشد منه صامه وامر بصيامه فلما فطر من رمضان قال من شاء  
 صامه ومن شاء تركه متفق عليه وعن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر  
 وعمار بن سلمة ان يوم يوم عاشوراء كان من رمضان قبل ان يفر من رمضان فلو كان  
 من رمضان ما صام ومن شاء تركه من سداد في احكامه وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه ارسل  
 الى من لا يشار الى جواب المدينه من ان اصبح صائماً فليصوم صومه ومن كان اصبح فطراً  
 فليجم بفيه يومه ومن لم يكن اجل فليجم متفق عليه وكان صوماً واجبا متعيناً فان  
 الخطابي انو حقه الطحاوي في هذه الامور وجوب صوم عاشوراء وفي امر النبي صلى الله عليه وسلم  
 بصومه بعد ما اصبحوا وامرهم بالامساك بعد ما اكلوا دليل على وجوبه اذ لا يامر عليه  
 المسلم في الفل بالامساك الى اخر النهار بعد الاكل ولا بصومه من لم يصمه وقد يدل  
 ايضا على ان من كان عليه صوم يوم بعينه ولم يكن نوى صومه من الليل عزمه ليه  
 بعد ما اصبح والا لزوم على انه كان فطراً ونسج بصوم رمضان ولا عارضة من  
 معاونه انه قال علي بن ابي طالب المدينه ان علما ولم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول هذا يوم عاشوراء المكة لله عليكم صيامه من شاء فليجم ومن شاء فليطروا واصاب  
 ما يقول بعد النسخ لم يبق مكتوباً علينا ولا من المنيب اولى من النافي وقال ما كان  
 من ان نسا نه صيام يوم من الايام لا يدعيه لا حجة الى المنسب ذكره في قتي  
 اذا كان اليوم الذي سبانه صومه كالحج الى المنسب فمشر رمضان يومه شأن  
 كل مسلم فان اولي عدم الحاجة الى المنسب لا ان كل يوم لا حجة عليه في ترك صومه



بشراف ريسان وكذا صوم يوم ريعنه من ذكركه فاولى الخ حجاج الى  
مسند السنه وروى عن حمزة بن حمره عن طريق شعبة عن قاتل عن عبد الرحمن بن المهنا  
ابن سبه الخ عن عن عمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صوموا يوم النحر  
اما قد اهلها قال صوموا يوم النحر يعني عاشورا وفي رواية اخرى ان حراما بن حرم  
في الحلي انما عن سعد بن ابي عروه عن قاتل عن عبد الرحمن بن سبله الخ  
قال عرونا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صححه عاشورا فقال لنا احكم  
صياحنا فلما لم نجدنا يا رسول الله فصوموا بقبه يومكم واما يوم النحر  
الا قال انما عن عاصم بن ابي داود في حديث عبد الرحمن بن سبله عن عمه ان  
اسلم ابن اسلم عليه السلام قال صمتهم يومكم هذا قالوا لا قال فصوموا بقبه يومكم  
واقضوه قلت واخرجه المساي ايضا ولم يذكره قال عاصم هذا قطع لوجه الخالف  
وبصره بقوله الجمهور في المسله يعني وجوب اعتبار السنه من الليل وان يندم النهار  
غير معتبره قلت انظر الى هذا الدين الصالح لئلا يفتخروا بما ليس بحججه على حقه مع علمه  
ويعمدانه بحرف وقد قال السهمي عبد الرحمن هذا مجهول ومختلف في اسرايه ولا  
يدري خبره هذا اخر كلام السهمي وقال المندري قيل عبد الرحمن بن سبله ما ذكره ابو  
داود وقال ابن سبله وقيل بن المهنا بن سبله قلت جهالة الاسم والحال لا يضر  
في الصحابه وقد روى بن حزم عن عمه قال عرونا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث  
قد علم على انه كان مع الوفد من قبيلته وقال ابو داود ما محمد بن المهنا قال احمد بن حنبل  
الراجح قال احمد بن حنبل عن قاتل عن عبد الرحمن بن سبله عن عمه الحديث قلت  
فتاوه ان ذكرا له الدسوسي امام اهل البصره قال سعه لم  
انظر الى خبره قاله قال احمد بن حنبل واذا قال عن قاتل او قال فلان لم يسمه وهو  
مدلس ليس عن مجهول قاله الكرابسي وغيره قال المدلس حديثه بلون حجه واذا قال  
قال فلان او عن فلان لم يسمه وغيره قال المدلس حديثه بلون حجه واذا قال  
وهذا الحديث من قاتل عن عبد الرحمن واذا كانت الروايه عن النفعه المعروف بالصبي  
لم يسمه بلون حجه وقد رواه عن مجهول وقال عبد الحق في الامم عام المري ولا  
يصح هذا الحديث في الفضا وقال ابو محمد علي بن حمره في الحلي لفظه واقضوه موضوعه

قال

قال

بن خفطه

بلاسل وهي في روايه عبد الباقي بن قانع عن احمد بن علي بن مسلم عن محمد بن المهنا  
عن يزيد بن زريع عن قاتل ولم يذكر بينهما احد وقال الزهري حديثا يروى عن شعبة  
عن قاتل عن عبد الرحمن بن سبله عن عمه الحديث وقال عبد الباقي بن قانع وروي  
بن ابي السوار بن مكلي الي الحسن بن علي بن فضال بن عيسى بن عمار بن عبد الله بن  
مويه بسنه وهو ما يلمه منكر الحديث قد تركه اصحاب الحروف جمله واحسن علي  
بن مسلم مجهول قلت هذا خلط منه لان عبد الباقي بن قانع يروي عن احمد بن  
علي بن مسلم عن محمد بن المهنا وقد حدث ابو داود به عن محمد بن المهنا الخ اخر  
ودونه في مسنده عن من فوفهما وهو محمد بن المهنا الخ لا سند ولا يضر ضعف  
منه ونه دور بادون الحديث في البداين وللب السنه ولا حجه لغيره ليدرك  
لانه عليه السلام قال لهم صمتهم هذا اليوم والاول فهو لهم ليس اضافي الا ما قضا  
يرك انتم من الليل بل حمله وحمل ان يكون له جل اكلهم وعدمهم او النهار وقد  
جاء النص على الاكل والعدي في الطرفين وميل المحمل على الجمل والنصفه  
والقصه واحده وقالوا وجوبه جدد في ايام النهار فلا يجب اليه قبله وهو باطل  
لانه لو لم يقدم فرضه قبل ذلك لم صار فرضا حراما لزمهم في ايام النهار لما وجب  
عليهم التقضا باله كل والشرب والجماع قبل الحليه يوما كاملا لا يصح ادخاله في  
اذا اسلم في ايام النهار ولا يترجم من نسخ فرضه الصوم فيه نسخ كذا لانه على شرطه  
بالوجه الى سبب المقدس قد نسخ ولم ينسخ سائر احكام الصلاه وشرايطها وفي  
المبسوط وغيره من كتب الفقه عن عمره عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الناس  
اصبحوا يوم الشك فقدم اعرابي وشهد بروه الهلال فقال صلى الله عليه وسلم  
اشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم الله اكبر  
يكفي المسلمين لحد فقاموا والناس بالصيام وامرنا ان نأخذ بالذي لا من الا ولا يامن  
اقية بوجه ومن لم ياكل فليصم قلت هذا لا يعرف واذا المروى عن عمره عن  
ابن عباس قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني رأت الهلال  
يعني بصان قال اشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اشهد ان محمدا رسول الله  
قال نعم قال بالمال اذن في الناس فليصوموا لغدا رواه ابو داود والنسائي



والنسيان وان لم يدر ذلك لم يدر ان الصوم حار بالنسبة المتأخره الموجوده  
 في اكثر النهار والمقدمه وكذلك بشرط وجودها في النهار فكذلك في الليل ولا يلو نواه معارنا  
 لطلوع الفجر صبح عند هرو ولا يثبت فيه وكذا عكسه وهو انه لو بقيت من قبل نصف الليل  
 صبح على وجه عند هرو وصبح الفل من غير يثبت فخرج الحديث من ابداهم وذهب  
 عمومهم مع ان الحديث لا يحجج به لان ما الحار واه موقوف على ان يخرج من حفضه ووثقه هو  
 الصحيح وقال ابو عمر بن عبد البر في اسناد اضطراب وفيه عيسى بن ابيوب الخافقي قال  
 النسيان ليس باقوى والصواب فيما انه موقوف ولذلك لم يخرج البخاري ومسلم وقال  
 ابو حامد الرازي لا يحجج به ودام ابو الفرج في الصغف واسترركن وقال احمد بن حنبل  
 هو في الحفظ وجوه وسعد بن ابيوب خبر منه في الحديث وهو ردون الحديث  
 ما قل من هذا والارجح موثر على التعديل وادانته في الروايه بالرياء عن المشايخ  
 عالم رويها اصحابهم كان ذلك قد حان في الرياء التي انفرد بها عنهم عند اهل الحديث  
 وهو داخل في حد الغريب فلا يثبت الى قول الدارقطني وهو من البعات الرفعا  
 قال صاحب المبسوط وما ولبه ان يثبت النهي عن تقديم النية على الليل او هو محمول  
 على انما كقولنا عليه السلام لا صلاة الا في المسجد الا في المسجد وضو لمن لم يسمع واثقال  
 ذلك كونه او لم ينو انه صوم من اول الفجر بل يوي انه صام من وقت النية ولا نه قال  
 لا صيام له ولم يقل لا صيام منه فهذا يشعر بنقصان الاجر والنواب ولا نه قوله عليه السلام  
 من الليل جعل متعلقا بالصيام لا يجمع اذ لا يصح صومه الا من الفجر وان اجمع بعد والجواب عن  
 النقوض اما القضا والكفارات والدور المطلقة فلما جده الى صحة الصوم بالنسبة المتأخره  
 الشر لوجوه اولها ان منع الصبح هنا يحجز عن تحصيل الصوم فرضه ونقله في هذا  
 اليوم لانه اذا لم يقع فرضه لا يقع نفلا بل يكون فعلا لغوا وعيبا لا هو مدبرهم خلاف  
 تلك المسائل فانه يقع نفلا فيها بانها ان امتناع وقوعه فرضا لوجوب الحاقه بالامساك  
 العاطل عن مقصوده على تقدير الغفلة والنسيان للثبت اذ الامساك واجب عليه  
 للثبته فيلحقه ضرر الامساك بدون العرض منه ولا كذلك لانه لا يترفع الامساك  
 عنها بانها ان زمان العرض اضيق من زمان القضا والخواته فلو سطرنا الله فيه من الليل  
 لم يترفع لانه اذا قطع على تقدير ترك السبت ولا كذلك تلك المسائل فانه لا يقوته القضا

بعد  
ووثقه

لا محاله في زمان اخر فحان ذلك وما المصلحة الا اذا فيه دون غير راجعها ان الصوم  
 في شهر رمضان اصل له والافضل له والحق لقله عليه السلام فانه يوم من رمضان لم  
 يقضه صوم الا فركله فلو مضى صحته فيه يقوته هذه المصلحة الراجحة العظيمة على  
 تقدير اغفلة عن الله والنسيان لها ولا كذلك عند خاتمتها ان فوات القضا والكفارات  
 والتدوير على تقدير الغفلة الى خلف مساويه خلاف عجز فيه فان العصاة يساوون  
 على ما مر فافترقا سادسها صانته صوم هذا اليوم عن الابطال اشد من صانته تلك  
 الصيامات بدليل عجز القضا فيه دون تلك ففي حوزته بالنسبة المتأخره والمتأخره  
 سعي في صانته عن الفوات فثبتت لطيفه الى صانته الشر واشد من الفرق بين ما  
 قبل الروال وبعد ان النية في الفعل صبح قبل الروال عمدنا وعنده قوله ونصرا وعنده  
 لا يصح عمدنا وكذا عنده في اصح القولين فلو ساوى ما بعد الروال ما قبله لما افرقا في الصحة  
 والفرق الثاني ان تقدير النية قبله شرط لصحة كل صوم وبالمناخه لا يصح صوم ما  
 فثبتت المصلحة قبل الروال اكثر والفرق الثالث ان الصوم المنوي ههنا اكثر من المنوي ثمة  
 فثبتت الحاجة الى الصبح والخروج عن العبد ههنا اكثر والفرق الرابع لو صحناه بالنسبة بعد  
 الروال جعلنا اكثر ما جانا لاول والحفايه والافاعله المضرة للحاق الاقل بالاكثرو وهو  
 المناسب والقريب الى العقل والفرق الخامس للحاجة حاسه الى ملائمة الله وتداركها  
 او ابل العباد وتعلل الحاجة الى ملائمتها في اخر العباد فافترقا والفرق السادس ما بعد  
 الروال خارج عن الصلاة لجمه ما فاقنا خلاف ما قبله والحوادث عن الصلاة والراه  
 من وجوه الوجه الاول ان تلك العبادات لا تصح منه متأخره فرضها ونفلها  
 ولا كذلك الصوم فدل على الفرق بينهما والوجه الثاني بشرط اتصال النية بتلك  
 العبادات بخلاف الصوم والوجه الثالث سطر النية بالمتأخره والواقع من النية  
 وبين تلك العبادات ولا كذلك الصوم والوجه الرابع ان اول وقت تلك العبادات  
 معلوم اجل الحد واول وقت الصوم وهو انفجار الفجر لا يعلم الا الحداق من  
 معرف علم المواسم والحساب فسقط اشراط قران النية به ولا كذلك تلك العبادات  
 فاذا بعد العبادات منه فقد ترك الاصل ورجض فيه مع الرجحه الصور من نية  
 المعسر ومخفقا لليسر والوجه الخامس ان تلك العبادات لها اركان فادانها

ت

ت



السيد خلا ركن منها عن النبي فبطل ما بني على الباطل بخلاف الصوم فان العمل  
من اول النهار الى اخره ركن واحد فلم يخل ركن كامل عن النبي والوجه السادس  
ان الركن معين في الصوم بخلاف تلك العبادات فلا بد من العتمة في اول العبادات فيها  
والوجه السابع ان منع صحة الصوم بالنسبة للمقدمة او المتأخرة فمضت فوات بطله  
لا دالة محالة على تقدير انقضاءه واللسان ولا كذلك في الوقت فيها منسج قارا  
لم يصح الا في مكان ان يودها ما نسا في الوقت لا تساعده والوجه الثامن ان الصوم  
بالنسبة للمقدمة او المتأخرة لا يلزم كل مؤنة الفعل مع تعطله عن مقصوده بوجوب  
الامساك ولا كذلك هاهنا والوجه التاسع اننا اذا استعنا بالصحة بدو السنة المقد  
لا يلزم بطلان السنة المتأخرة لا محالة لا نه علمنا ان ينوي الشروع فيها في باني الحال  
اد الشروع الصحيح في الصلاة بعد ما شرع فيها بخلاف الصوم فان منع الصحة  
بالنسبة للمتأخرة في الصوم اضربا لوجه الحاسر فحدث الشرع على حساب هذه العباد  
التي هي الصوم فشرع الخصة في واز تقدم السنة بالجماع فكذا في تأخيرها اذا وجد  
في الترخا احرارا لفضيلتها ولا كذلك تلك العبادات ولهذا لم يوقفه على اشتراط  
الطهارة من الجنابة والخامسة خلاف الصلاة والوجه الحادي عشر ان الجزا الاول  
في غير الصوم تفاق على اليقين فبان تقديم السنة لخلها في كل المشتقة الله  
تعالى وتعظيمه والجبر من الصوم غير شاق على البدن اذ لطائف طبعه عادية في  
الصوم حتى لو ترك الانسان وطبعه لا يوجد منه بعض الصوم في اول اليوم غالبا  
من المفضل للهران في الصوم معدوما وفي الجهر عند يوم الامور امساكه في  
اول النهار سوفف على الصوم الواجب عند وجود السنة فاد انواه استندت  
السنة الى اول النهار كما في سائر التفرقات الموقوفة وذلك لا يوجد في الاضطرار ولا في  
في المعين اذا ترك السنة من الليل فهو عجز عن الامساك بصفه الحال يجوز ناه مع  
صرب نقصان عند العجز عن الامساك بالخامل بخلاف غير المعين لا نه قادر على ان  
يصوم يوما اخر بصفه الحال وهو لم يتركه لم يقصد العباد قبل السنة فبطل لا  
معني له فعد برك الانسان بعض العباد ويكون انما يجمعها ويشارك عليه بالمسبوق  
مدرك الامام في الركوع يصير مصلحا لجمع الكه وبنات عليها وقوله بخلاف النفل لا نه

مخبر عنه قلت عنه يصح بنه قبل الزوال وهل يصح بنه بعده فيه قوله ان  
اسمها لا يصح ثم ادلنا صحح على بلوغ ما من وقت السنة او من الفجر ويكون  
نواب جميع النهار واضح الوجه غير مبرر بتقدير ما من وقت الفجر ولا فطار  
قوله اني الحق المروي قال النووي انقضاء في انقضاءه وقال اما وري في الوصل  
في الجهر هو غلط لان الصوم لا يتبعه وسنذكره من الثاني عند الجهر وفي وجه  
للسان فعه لا بشرط حتى لو اكل وسرب او جامع ثم نوى في صومعه عند ان سرب  
والطبري والحق المروي ولو كان في اول النهار لا فطار او مجنونا او حاضا لم زال  
ذلك في انما النهار ونوى صومرا بطوعه لا يصح صومعه في صحة الوجه في ظاهر كلام من خبر بصح  
السيد بعد الزوال واخبرنا انما لا يجوز بعد الزوال والمنذور عن اجزائه صير  
سما بعد السنة لا النهار كله وقال احمد والحق ان نوى قبل الزوال فيه اجر واما  
ويجوز اجر بنيه يومه وقوله بخلاف الفضالة بوقف على صومره في اليوم وهو  
الصلح عن اذ البر بنوا الضامن للليل بعين اليوم وفيما للبطوع شربا او اخرجه منه  
بالسنة احسن قبل دخول وقت فلا تلك حبيبه بعد دخول وقت وفي السنة لم ينعين  
فصح منه سرده الى غيره وقوله ثم قال في محتمل القدوري ما بينه وبين الزوال وفي  
الخامس الصغير قبل نصف النهار وهو لا يصح قال في المنافع قبل نصف النهار شرعي  
وسناتي بان ذلك لانه اذا وجدت قبل نصف النهار وجدت في الزوال وصر قائم معاصر  
كله وودت الاكثر الصحو الكبرى لان النهار اعتبر من طلوع الفجر واد ان في قبل  
الزوال فانه كثر وانما يكون قبل الزوال انما اذا اعتبر من طلوع الفجر في المساء  
والجهر قبل الزوال واما اذا وجدت في اكثر اسوة هكذا عللا ومثله في جميع المرات  
والمنفذ وفي جوامع الفقه قبل الزوال وقبل نصف النهار وفي المصنفات قبل صاف  
انها لا فرق بين المسافر والمقيم وقال في المصنف الصحيح لا سيرة في السنة وفي  
امسافر والمريض يشترط من الليل وقد عذر وجه ذلك وقال في المصنفات وان مبارك  
ورواية في ان من قبل كفي منه ولعله في زمان قال في غير ما يعرف من صحة امره  
انه قال ربما كان له ليلة واحدة في هذه معاصر الباطل لان السنة بوجوه كجهر  
من اعماله ما بينه منها ورمضان حوت من ليل بطل فيه الصوم كالمطل



والجمع وسفل بعضه وما قبله صحيح وهو اول من اقبل هذا القياس واقره انه  
 ليس سنة واحدة بل صلاته صوم وهذا أقرب من الصور تبادلي منه الفل في بعض  
 النية وبنية وليست احرف قلت هذا صحيح في احوال الصور رمضان افي يزر  
 المعنى فانه سادى خطا بنده وسنه العمل الا في رواه عن ابي حنيفة وهي رواية  
 الحسن بن علي بن حنيفة ذكرها في الجمع طوله سادى سنة واجب بحزب بقوه في حال  
 بلا خلاف والفرق ان العبد ولا منه فاصرفه ان كان حاله وهو ماله حينه لم يفل  
 وليس له ان يطاع عليه وهو ماله حينه ولو جازت والله تعالى فانه مطلقه كالحله  
 ان كان ما يعبد وما عليه فانه ماله حينه رمضان لم يفل ولا ولو جازت  
 ان الى الى ان كان يعبد الله في رمضان حاز صومه عن العرض وان كان يعبد الله  
 يصوم ما دام قال ملك ان يعبد الله في رمضان حاز صومه عن العرض وان كان يعبد الله  
 حاز صومه فلا وقال الشافعي في نية بنده رمضان وهو لا يفتقر الى نية فرض رمضان  
 فيه وجعل ان لو اتممت بنية من نوى صوم رمضان في رمضان قال ابو علي عن ابي  
 هريرة لا يفتقر الى ذلك لان رمضان في حق الحاج كانه في رمضان في حق غيره  
 اكثر شروفي نية الفل عاب وخاف عليه الكفر ان كان في رمضان حاز صومه عن العرض  
 وقوله في مطلقه فانه في النسوة له في وجها اصله ولا في صومه ولو جاز  
 في الشرايط منه في رمضان قال كانه بنده الفل مع فرض عن العرض فلا ماله ولو  
 قوب حاك ورواية لا تروى عن احمد وفي رواية اخرى في رمضان حاز صومه عن العرض  
 ولو نوى ان يصوم يصوم على ما عليه من رمضان فوافقه في رمضان حاز صومه عن العرض  
 مشهور وحديث هذا انما اختياره في القسمة فوافقه في رمضان حاز صومه عن العرض  
 وقسم رمضان في صومه ونحوه في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو  
 عن التوريث في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 انما لجامع الله عند مشروعه في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 من تركه في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 من المسلمين في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 اصل اليه لصبره على الله تعالى وبلغ في صفة الطهور كونه غير مشروعه فيه فيبقى

اصل اليه وهو ناف ليعينه في النوى الطهر خمساً بلغ في رمضان حاز صومه عن العرض  
 وسبق اصله وهو منه الطهر في الحزب من اصله ان من نوى ان يصوم صوماً  
 فوافقه رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 لا يفل ان ينام فيه التصريح ولا يطهر ولا يفتقر الى نية بنده رمضان حاز صومه عن العرض  
 ابن حزم لا فرق بين ان نوى فيه بطوعاً وعيلاً طهر هذا الاية في الحديث  
 لا يدرى الفرق بين نية العبد وبين نية الطهور ولو نوى عيلاً لا يصوم صاماً في رمضان  
 ما ونه الفل بنده على الله تعالى والست نية العبد كركن وصلى في رمضان حاز صومه  
 ضواف الا فاضه بنية الفل عند المالكه ولا عندنا وضواف في رمضان حاز صومه عن العرض  
 اليه وسطل مدرك الشافعي بالبح بنده الفل لمن لم يركب وهو لا بد فيه من نية حوز  
 فعله في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 بخلافه عن صور الفرض في كل سنة وعوضاً خلا السنة التي نوى فيها الفل عن نية حوز  
 يلزم ايقاع الحج فيها لا وضواف ولا وجها اخر لا يدرى غيره فلو جعل بنده الفل مع ضواف عن  
 الحج الفرض فلا الصور واما بعضهم هذا في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 او ندر او هاهن ونحوه كانه في الاوقات حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 الجرح واداه الاجازة خلاف المقداد المقدد كانه في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 مع كونه معرضاً عنه فاما الزكاة قلت هذا ما طرأ في وطواف كانه فاضه ونه غيره  
 ولا عرض عنه انما منع اذا كان ذلك الغرض مشروعا لصح الدخول فيه فادامه في رمضان حاز صومه  
 عنه انما يجوز في غيره بقى القصد والمطلق سواء في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت  
 مسون تصاب باصل السنة كالمقود في الدار بها بياض حنيفة ماله اذا لم يركب  
 الدار به زيد فقلنا رجل يصوم اليه انما يمنع من كل من يدق عليه زيد صدق عليه رجل  
 ادلا عجزه الا حض وهذا تعليل للاطلاق واما في نية الفل فذكر كانه لا يفل حجه الفل  
 ففي اصل النية وهي المسئلة المعلة وفي المسئلة وعين على ان لا يساح به عرض  
 فلو لم يقع عن العرض عند اسن لم يكن كانه حتماً ماله ولا فرق في ذلك بين اسافر  
 والمقيم والصحيح والاسبق عند عمار يقع عن رمضان في حال وعندها في نية حوز  
 نفع ثمانوي في الواجب كفزار رمضان والندر والجماع وفي الدجاج كركن في رمضان حاز صومه

انما كانا في رمضان حاز صومه عن العرض فلا ماله ولو جازت



وامرئاضا في اسفند وانزاد لتسوية على صحة وفي انبساط لو نوى به المرض  
ولما اخرجنا صحة ان صومه يقع عن رمضان بخلاف المسافر وهكذا قال في  
المسافر في اصول الفقه وقول المرحي وهو او دودول مراده مرض بطريق الصوم  
منه بان امرئاضا في البداع ان اطلق يقع عن رمضان بالاختلاف من احوالنا في المسافر  
وامرئاضا في البداع وهو الموافق للفقه وفي الحيط لا يقع عنه وفي جوامع الفقه  
في رواية في اختلاف بينه وبينها انه يقع عن رمضان وان نوى البقاء في يوم واحد  
عن الحسن انه يقع عن شهر رمضان والى في الحيط وهو صحيح وكذلك في رواية  
لحسن عنه انه يقع بغيره في المسبوط وفي البداع عامه المشايخ في منه النقل على انه  
يقع عن رمضان بخلاف ما ذكره الحسن في المسبوط وقال القدر في رواية النقل  
في المسبوط وفي جوامع الفقه ان نوا النقل يقع عن رمضان اجماعا وقال الشافعي في  
صومه عن نوى بغيره ان المنوى قضا او كفارة او كذا لو اطلق ولا يقع عن رمضان بغيره  
ايضا وقضوه به في المسبوط وهو قول مالك واحمد وعن احمد ان كونه حوزا له قضا  
رمضان حله وقال في حقه الظاهر في الصحيح صوم رمضان في اسفند فله صومه  
غلا وعن قضا رمضان وكان نذر وجه الفرق على قول المعص من المسافر  
والمرضى ان خصته متعقده بحقيقة العجز فظهر من الصور في اوقات  
الرخصة بحال المسافر انه من الرخصة بتمام مسيها وهو السفر وجه التثنية  
الموجب استوى وهو حوزا له قضا لها وجه قولها ان المستوفى في رمضان  
متعقده في حق كل من سب الرخصة في حقها المخرج والمشفقة بالزاعها الصيام  
فاد التثنية في صامها رايها والمقيم سوا ولا في حقه رضى لله عنه انه سئل الوقت  
بالهجرة له لسمه عليه السلام في صوم رمضان حتى يدركه من ايام اخر  
فان اقرى في المزور من صوم رمضان في حقه وهذا لان الرخصة انما سب  
للمسافر يقع عاجلا وهو من مشقة ما ولا ان يستل الرخصة يحصل بغير الخروج  
عن ايام الواجب الذي يوجب على تيمنه ولا ان صوم رمضان في حقه موطن  
فلا سب في حقه بل لا بد من اوجله فاد الرخصة امر بغير الواجب في حقه  
واب في من صام فان صيامه بغيره النقل ففي رواية يقع عن رمضان الحرف الاول

وفي رواية يقع على نوى الحرف الثاني وفي جوامع الفقه ولا نه لو مات في حصار  
في صومه او في حقه لا قضا عليه ولا امر واما في كل الواجب الا في الدرس بواه بو  
مات فنه حان الى سانه الد وامن صرف اليه وفي المسبوط في الاصل ان الرخصة  
مع سب في شح سب فها هو اهتر منه يعني اذا حاز ترك صوم رمضان الى اذ كان  
العدو لمشفقة السفر جاز بركه للافق القضا والحقان اذ هو المطلوب في جوامع  
وما يرب علمه في الركن من العقوبة اسد من حصول مشقة السفر حان امر من صوم  
رمضان قوله والصرب الثاني مالا سعلق برمان نعمته وهو ما سب في الرخصة طما  
عن القيد برمان وهو اولي من فواء ما سب في ربه فان الصرب الاول انصا مات  
في الرخصة وهو قضا رمضان وصوم الحان والمذرا انطلق فلا يجوز له ان يسه من  
الليل او مفارنا لظهور العجز والنقل لمحق الصرب الاول في حوزا به بانيه قبل اذ  
وفي جوامع الفقه انواع الصوم سب منه منها يجوز منه قبل عفاف اياها وهو  
صوم رمضان والنذر المعين والنقل وقد ذكرنا وجه ذلك وانه لا يجوز منه في  
وهي قضا رمضان وصوم الحارات واندر للمعلق والنده فيها التبعة في اوقات  
غير مسعش لها وعن عدم التبعة في اول الوقت يقع نفلا فلا يمكن بعد ذلك حوله  
الواجب وفي جوامع الفقه لو اصبغ ليرنوفطيا ولا غيره وهو صحيح في تمام حقه  
سابع اها حقه ولو كان فيها او مسافر او مشقة اعمار اغفر لا جرمه في ربه  
والسحر منه بيه ولا يجوز منه في الحزوب للصوم في كل اللسان في حقه في ربه  
والحجبه وحده الفقه وهو عام في جميع انواع الصوم وفي حقه عند الله لا يصح  
من نضف اللسان والادان واخذ وقوله وقال الشافعي يجوز منه بعد الزمان في  
صا ما من نوى اذ هو من عذره يعني ان نقل يكون مبنيا على المشاء وبعد ان  
بعد الروا اذ اجمعا فله فلا في حقه في النقل بس فواء الشافعي  
سب ذلك الى المروزي من اصحابه قال النوى انفقوا على تسعونه وقال  
انما ورد في الواجب في الحج وهو على ان الصوم في بعضه وقد ذكرنا في ربه  
اما لو كان في الشرب او جامه موزع في الحج فلا يصح صومه لوجود اثنان في  
اجماع وقال النوى في عن ابن سريج والطبري في المروزي انه يصح في نوه







وايمه اذ ربه وابو عبید وابو ثور وسحق وجامادى على الجوار عن جماعة من  
الصحابه عن ابي هريره قال سمعت ابا هريره يقول كان اجعل في صوم رمضان يوم  
الحب الى من ان اياها لاني اذا جعلت ليربعتي واد ما خيت فاني ومثله عن عمرو بن  
الغاص وعن معاوية كان يصوم يوما من شعبان يحب الى من ان افطر يوما من شعبان  
وروى مثله عن عائشه واسماء بنت ابى بكر الصديق وروى عن ابي هريره عن ابي  
ودخان او حارث بن ابي اسلم قال سمعت ابا هريره يقول سمعت ابا هريره يقول سمعت  
وماك واشافى في رواه وزاعى وسورى ورواه عن ابن جابر فلو صامه وماك ان  
رمضان بحريه عن ابي ابي اسلم قال سمعت ابا هريره يقول سمعت ابا هريره يقول  
اي هريره ومعاوية وعمرو بن العاص وعائشه واسماء ذكر ذلك كله من اسند في شهر  
واين سمعه في شرح الهرايه لا يخطأ وغيرهما قال بن عمر بن عبد الله بن عمر بن  
عبد صوم في اخم دون اخم وقال قوم من الناس مع الامام ان صام صاموا وان  
افطروا ففروا وبصرى في الحسن وابن سيرين وسوار العنبر والسجعي في رواه  
عن ابن جابر في رواه عن عبد الله بن النخعي عن كبر النخعي عن ابن جابر عن ابن  
شريح بن الشافعي وابن قيسه والداودي واخرون يعني ان يصوم يوم ساك ففطرا  
مسلوما غير اجل ولا عام على الصوم حتى اذا سئل ان من رمضان قبل الرواى نوى ولا  
فصدركم الطحاوى وكذلك النووى وقال في خزانة الحل عليه الصموى الحسن وابن  
سيرين جردى هريره روى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الصوم يوم  
اصومون والفطر يوم يفطرون ولا يصح يوم شحون رواه ابو داود والترمذي وقال  
حديث حسن وعن عائشه رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
يوم فطر الناس واذا فطر يوم يصح الناس رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح  
فقد جعل في صوم رمضان مع محضر الناس ولا من عمره رواه عن ابي هريره عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت يقول اذا رايت قوه فصوموا وادار ايموه فافطروا  
فان غيركم فافطروا له انما عليه وفي رواه فان عمر بن الخطاب ففصوموا بلدين وفي روايه  
فان عمر بن الخطاب ففصلها في صحيح مسلم ورواه عن ابي هريره عن ابي هريره عن ابي هريره  
وهو كقوله تعالى ومن ربه رزقه اوقد ربه تحت السحاب وللعامه ما رواه

الحارثي في صحيحه عن ابي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صوموا لرؤيته وافطروا  
لرؤيته فان غيركم فافطروا له رواه شعبان بن سليمان رضى الله عنه قال سمعت ابا هريره  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال سمعت من شعبان قال لا يحفظ من غيرهم ثم يصوم لرؤيه رمضان فان  
غيره عدس بن يوم صام روزه ابو داود واند رضى وقال اسناد صحيح وقال بن عمر  
ورجال اسنادهم صحيح بهم في الصحيحين على الا نفاق ولا افراد وعن حماد قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوموا الشهر حتى يروا الهلال او يظنوا انهم صوموا  
حتى يروا الهلال او يظنوا انهم صوموا روزه ابو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم بالاسناد  
صحيح عن ابي هريره الحارثي وسليمان بن فضال عن ابي هريره عن ابي هريره عن ابي هريره  
ابو داود عنه على قوله فاقدروا له المطلقه واجله ومن قال مقدس تحت السحاب بل لا دليل  
وعن بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال صوموا رمضان لرؤيته وافطروا  
لرؤيته فان ساءت ساءت وساءت عامه او ضا بها فاجلوا شهر شعبان بلدين ولا يستقبلوا  
رمضان يوم من شعبان عن ابي الحارثي النضاي قال اهلنا رمضان وحين يراى عرف  
فارسلنا رجلا الى ابن عباس سئله فقال بن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان الله قد احل لرؤيته فان عمر بن الخطاب فافطروا له رواه مسلم والدارقطني وافطه فان  
غيركم فافطروا له شعبان بلدين قال الدارقطني هو صحيح عن شعبان قال احبابنا واشافى  
وماك وجمهور السلف والخلف معنى فاقدروا له قدره والعام العدد بلدين قال اهل النخعي  
قد ردت الشئ بالخير الدال اقدروا له قدره والضم والكسر في المضارع وقدره واقدروا  
بالسد يد وبالهمز معنى وهو من التقدير وقال غير اهلنا واعني ونعمي بشد رايهم  
وخفيفها على ما لم يسمعوا له اذ لعل منهم ومن الهلال غير ذكره النووى وغيره قلت  
هذا دليل على وجود تحت الغنم وعن بن عمر بن الخطاب فافطروا له رواه ابن جابر  
والاصح عدمه تحته وتعالى غنى بفتح العين وكسر الباء واخيه اسحابه وقد غامت انما  
وعنت واغامت واغامت بغمر اعلان على الاصح وخمت واغمت وفي حديث القرأ  
عمر بن الخطاب فافطروا له ستر القلوب والهمز على غير المستعمل بالهمز في  
السحاب غمها لانه ستر انما وفي الا مال للفاضل صانها وانعمي اي من غير رويه عن ابي  
واعني الثاني افصح وعني بالاحسن المهملة اي خفي وصل هو من العا السحاب بلدين

ك

قد

فيه



—







في صوم يوم العيد لا يلزمه ولو افسده لا قضاء عليه ولو شرع في صوم يوم الشك يلزمه  
 المضي فيه ولو افسده قضاء وروي الخطيب عن عبد الله بن جرادة قال اصحها ان يوم الشك  
 صام ما ودا في الشهر قد اعني علينا فاسنا النبي صلى الله عليه وسلم فوجدناه مفطرا فقلت  
 ما رسول الله صامنا اليوم قال افطروا الا ان يكون رجل يصوم هذا اليوم فليصومه  
 لان افطر يوما من رمضان احب الي من ان يصوم يوما من شعبان ليس منه يعني من  
 رمضان قال الخطيب فعني هذا انه عن حاسوا قال ابو العرج بن الحوري هذا الحديث  
 موضوع على ابن جرادة اصله لا ذكره له ومن الامة وانما ذكر في نسخة على لا شذوذ  
 وقال ابو زرعة على ليس بشي وقال البخاري لا يكتب حديثه والساج ان سوي المطرفين  
 يثبتن قبل الرواية ان من رمضان سوى الصوم فانه مجرب وقدر قبله في شرح المحدث  
 للمووي انه قال اصوم غدا عن رمضان ان كان منه ولا فاما مفطرا او متطوعا لم يجز عن  
 رمضان اذ امان انه منه وقال المزني يجزئه عن رمضان وان قال اصوم غدا عن رمضان  
 او يطوعه لا يصير صايما لا خلاف وان قال اصوم غدا ان كان من شعبان ولا فطر رمضان  
 فصار من شعبان في صومه فلا يصح به المولى وغيره ولو قال اصوم قضا او يطوعا يقع  
 تلافيا وهو قول محمد بن الحسن وعند ابى يوسف يقع عن القضاء قال محمد بن داود الظاهر  
 لا يصح صوم يوم الشك اصلا وفي الدخيرة والجامع هو رواية عن ابى حنيفة والرواية بالتوا  
 ولو توى قضا رمضان وكما لا يصير شايعا في واحد منهما اتفاقا وليس يلزم تطوعا وروي ابو سليمان  
 عن ابى يوسف في الاملا انه يقع عن قضا رمضان استعانة لانه اقل وان نواه عن يوم من  
 قضا رمضان وعرضه ليس او محتمل ان يخرج عن احد هاتين الامتين في الجنس الواحد لغو ولو توى في  
 الصلة الصبر والتطوع لا يصير شايعا عند محمد بن خلف الصور وعند ابى يوسف سارعا في  
 امره وروي عن ابى حنيفة ذكره في الجامع لقوة الغرض او لا فقاه الى تعين الله فسر  
 اسما ومحتمل في مذهبنا عرى قضا رمضان حاز قال في المبسوط والمغني في سطر  
 اجمال العدة وسبب الشك وفي البيهقي حمله الظاهر انه اذا لم يصر صام سراجا عن رمضان  
 فلا يلزمه اما ان في قولنا ان لم يوافق بان يفسد او ياخر ان وافق جاز ولا يسجل وان خالف  
 ونفذ لا يجوز لانه اياه قبل سببه وجوبه وان ياخر ان صام شوالا واذن رمضان لا مالا  
 وسوالنا قضا في يوم من يوم الفطر ونقص شوال وان وافق سهردي الحجة وهو ناقص

في صوم يوم العيد لا يلزمه ولو افسده لا قضاء عليه ولو شرع في صوم يوم الشك يلزمه  
 المضي فيه ولو افسده قضاء وروي الخطيب عن عبد الله بن جرادة قال اصحها ان يوم الشك  
 صام ما ودا في الشهر قد اعني علينا فاسنا النبي صلى الله عليه وسلم فوجدناه مفطرا فقلت  
 ما رسول الله صامنا اليوم قال افطروا الا ان يكون رجل يصوم هذا اليوم فليصومه  
 لان افطر يوما من رمضان احب الي من ان يصوم يوما من شعبان ليس منه يعني من  
 رمضان قال الخطيب فعني هذا انه عن حاسوا قال ابو العرج بن الحوري هذا الحديث  
 موضوع على ابن جرادة اصله لا ذكره له ومن الامة وانما ذكر في نسخة على لا شذوذ  
 وقال ابو زرعة على ليس بشي وقال البخاري لا يكتب حديثه والساج ان سوي المطرفين  
 يثبتن قبل الرواية ان من رمضان سوى الصوم فانه مجرب وقدر قبله في شرح المحدث  
 للمووي انه قال اصوم غدا عن رمضان ان كان منه ولا فاما مفطرا او متطوعا لم يجز عن  
 رمضان اذ امان انه منه وقال المزني يجزئه عن رمضان وان قال اصوم غدا عن رمضان  
 او يطوعه لا يصير صايما لا خلاف وان قال اصوم غدا ان كان من شعبان ولا فطر رمضان  
 فصار من شعبان في صومه فلا يصح به المولى وغيره ولو قال اصوم قضا او يطوعا يقع  
 تلافيا وهو قول محمد بن الحسن وعند ابى يوسف يقع عن القضاء قال محمد بن داود الظاهر  
 لا يصح صوم يوم الشك اصلا وفي الدخيرة والجامع هو رواية عن ابى حنيفة والرواية بالتوا  
 ولو توى قضا رمضان وكما لا يصير شايعا في واحد منهما اتفاقا وليس يلزم تطوعا وروي ابو سليمان  
 عن ابى يوسف في الاملا انه يقع عن قضا رمضان استعانة لانه اقل وان نواه عن يوم من  
 قضا رمضان وعرضه ليس او محتمل ان يخرج عن احد هاتين الامتين في الجنس الواحد لغو ولو توى في  
 الصلة الصبر والتطوع لا يصير شايعا عند محمد بن خلف الصور وعند ابى يوسف سارعا في  
 امره وروي عن ابى حنيفة ذكره في الجامع لقوة الغرض او لا فقاه الى تعين الله فسر  
 اسما ومحتمل في مذهبنا عرى قضا رمضان حاز قال في المبسوط والمغني في سطر  
 اجمال العدة وسبب الشك وفي البيهقي حمله الظاهر انه اذا لم يصر صام سراجا عن رمضان  
 فلا يلزمه اما ان في قولنا ان لم يوافق بان يفسد او ياخر ان وافق جاز ولا يسجل وان خالف  
 ونفذ لا يجوز لانه اياه قبل سببه وجوبه وان ياخر ان صام شوالا واذن رمضان لا مالا  
 وسوالنا قضا في يوم من يوم الفطر ونقص شوال وان وافق سهردي الحجة وهو ناقص

جده

ل



**قلت جعل لك اذا قبل وجهه ووجهه بعيد جدا** وسمي الى ذكر الدليل فان  
وان كان لا يعرفه ان الفصل يكون قبل وقته وان تبين في اسبوعين ما بعد  
وعلى بعض ما قيل فيه من ان هذا هو الصوم المثلث وان النهار بان كان  
في جموع نومه انما لا خلاف وان لم يور بحريه الى شيء قال ابو حامد بلغة ان  
سوم وبعضه قال بن سباع هذا غير صحيح لا يلا بلغة ان الصوم بلا دليل ولا  
سماه قال النووي اذا وقع قبل رمضان لا يجزى في الصحيح وهو قول اصح حقه  
وما لك وابو نورا قال بن المنذر وعن الشافعي والي يور بحريه فان استمرت الظلمة ولم  
يعرف ابل من النهار ففيه بطلان وجده بصوم ونقص ولا بصوم ولا بعضه  
وسواء صح وفي الرخصة المالكه لم يور بحريه عند لا سير في كل بصوم السنة كلها كسند  
يوما وسببه قوله قال ومن رأى هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الا ما  
شهادته قال في الحنفية يجب عليه ورده لئلا يفسد ان كان بالسماعه او لغيره ان  
لم يكن بها علة وان كان علة وان افطر قضاء ولا كفارة عليه عذبا وان افطر قل رده  
فلا رويه في وجوب التحاق والحلف المشايخ فيوفى البداه اذا راي الهلال وحده  
ورده الا ما سمارته قال المحققون من مشايخنا لا رواه في وجوب الصوم عليه وانما  
ارواه انه صوم وهو صحيح على المذهب احتياطا قلت قال في الحنفية يجب عليه  
وفي المسوقة عليه صومه وبعده مع الوجوب طاهره لان رويه بقصد العلم في حقه  
وقال الحسن بن الحسن البصري لا يصوم الا مع الامار وهو قول عطاء بن  
راحمه وعثمان بن ابي الحسن بن حي وان سمر بن داود وحمهم حديث في شهر  
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم يصومون والفطر يوم  
يفطرون في يوم ففحون رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وعنه  
عائشه رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر الناس  
للحرب وقد روي قال الترمذي حديث حسن صحيح فلم يجعل الصوم الى اليوم اندك  
لصومه الناس وهذا اليوم الذي لم يرضه الناس وعن بعض الشيعة اسفان حكم  
الهله واعتماد نام المور لقوله عليه السلام شهر اعيد لا يقصان رمضان  
ورده المحققين في الصحيحين وقوله عليه السلام يوم يصومون يوم يفطرون

وطاوس

ما رواه البخاري ومسلم السهم هكذا في نسخة في نسخة اخرى كبريل هو منك  
انفاق الخفاط فانه ابو وي ياول الاول في مقصدين حريه او النوبات التي عليها  
وان نفس عددتها وقيل معناه ان يقصان معا انما من سنة واحدة وقيل لا ينقص  
نوبات دي لحد من نوبات رمضان لان فيه الماسك والعشر الذي يستفاد وانما  
خص من الشهرين لعلق العباد بها وهي الصوم ونحوه فليس شهر لحد العبد  
انما هو شوال لا شهر رمضان والصوم الواجب للناس فيه فلا بد منه من تقدير ومجاز  
ثم عند الشافعي اذا افطر بالوقاع يجب عليه الفضا والنعارة احيى فان رويته بقصد  
العلم في حقه ورويه غيره اذا قبلها القاضى لا يقصد العلم في حقه فاذا وجبت التحاق هناك  
فوجوبها هنا بالظن وانما ولي لزيادة القوة فصا وانما في بطلوع الفجر وكذا لو  
راه اهل بلد اخرى او اذا واجتمعوا فربما انفاضي شهادتهم بحسب عايم الكافرة بالوقاع بالقياس  
على وجوب الفضا وهو قول بن حنبل ولنا قوله عليه السلام صومكم يومه مومون فطره  
يوم يفطرون ويوم يفطر الناس قد ذكرها قريبا والناس لم يصوموا هذا اليوم فله بكن هذا اليوم  
يوم صومنا ولا نعلم وموجب صوم هذا اليوم على سائر الناس في ليل عدم رمضان  
ولهذا لا يرون انه جزيه المتعقله برضا من الطلاق والعاق في النذر والنجال  
به انما لا يور قال النووي لا خلاف قلت سفي ان يوجد هذه الحما في  
حق نفسه ولا انفاق الخلق الكبر والغر العفر على عدم رويته يدل على ما قد انزل  
مع استوائهم في قوة النظر ووجه البصر ومعرفة منزله الهلال والدرج من علم  
طلبه ولا ردا القاضى سمارته بكتب رويته فصا وكذا بشراوة زيجهم بويته  
منتف فاعله راي شعره طويله فايه عليه او في حقه وقد خجل الانسان عند  
ادامه النظر وكل البصر اشغال بانها الهلال وسوهم جاليس هلال هلاله وروي  
ان رجلا اخبر عن رضي الله عنه برويه الهلال فيصبح عمره على حلقه ثم قال ان الهلال  
فقال فقذره يا امير المؤمنين فعلم ان شعره من حلقه فهو مست فظنها هلاله فبلى  
لعدة من ايام ما عدم الرضا بنده حقيقة او شبهه العلم فذكره بالشبهة كالحديث  
وهي في معنى الحد الذي هو المنع وشرعت لمنع الامار على مفسداته ولهذا لا  
يجب على المحطى لان عدم الوجوب على غيره يدل على عدم رضائه هذا اليوم

س  
م  
س

ي



لان الوجوب على غيره من لوازم رمضان في عدم العلم بالعلب وعدم اللامرد  
 على غير المزمور ولا ان المزمور اذا استغنى بغيره قطعاً ولا في البعض ودرجوجوب  
 اعماره في افساد صور رمضان من كل وجه وهذا ليس بامتناع من كل وجه غير الراي  
 فلا تقاس عليه ناسي القاس في القارات والحدود وهو يرون القاس فيها اذا كان غير  
 المصوص في معنى المنصوص وقد ذكرنا القارق فلا تقاس عليه ولا يلحق به ولا كان عدم  
 الوجوب على غيره مدعى عدم رمضان في حق غيره كما في حق نفسه فلنا راعا عدم  
 رمضان في نفس كل امر الذي هو غير منه وهذه النكته التي يتبعها في الخصم وجوابها ما  
 ذكرته ولو افسد ما توقع قبل الشهاد او بعد ما قبل رده فلا رويه هذه المسئلة واختلف  
 المساج في وجوب القاء فيها وجه قول من فرق ان بعد الرد قد علم عدم وجوب صومه  
 على غيره ولا كذلك قبله ولا ان يرد القاضي شهادته حصل له شبهة في رويته لا نه  
 دليل شرعي بحرف عدم رده ولا ان يرد العام شهادته صارت مكرها شرعا ولا كذلك  
 قبله ولا ان اسقاط الكفاية عند الجسرة على افساد صور رمضان في حق الامه كافيه  
 لانه غير عال بخرجه هذا اليوم عن كونه من رمضان في حقهم اذ كان حكم شهادته حجة  
 او مع غيره ولا لذلك بعد الرد ولا ان اسقاطها عنه قل شهادته يقع ما ساقض الشهاد  
 اذ جاز قبولها قبل الرد فمتنع عنها خوف لزوم القاه فخان عدم وجوبها ما نعا  
 عن اذا الشهاد به ولا لذلك هنا ولا لو اوجنا ها هنا وجناها ثم بيانه انه اذا اداها  
 وقبلها العام وجب على الناس الصور والقاه وان ردها وجبا عليه خاصة لا ناستلزم  
 على هذا القدر من ان المزمور فيه اكثر خلاف العكس والحواب عن افراد برويه طلوع  
 الفجر من وجوه الاول ان طلوع الفجر لا يظاهر غير خفي خلاف الهلال في الليلة الاولى  
 الثاني انه واقع في شهر رمضان المجمع عليه الثالث انه لم يكن لغرض وضع في رويته  
 لطلوع الفجر ولا في تكديبه خلاف رد شهادته الرابع ان غيره من المزمور ليس يذكي ولا يه  
 في رويته لكونه يكذب باله الخامس ان من رويه الهلال فمن طلب الناس لرويته  
 فانفرد عنهم بدل على فساد خيله وتطرف التهمة الى رويته خلاف وقت الفجر فان  
 دعاه لم يجر بمراقبته السادس ان افراد برويه طلوع الفجر لا يعلم فلا يكون المعاصر  
 له معلوما السابع ان افراد عن الناس كما لا يمتنع عليه ولا العلم به ادهو وقت يوم

وغفلة خلاف رويه الهلال والما من ان تلك الخطه زمانها والجل جدا فلعن الذي لم يره كان  
 زمن عدم رويه له قبل ان يروه الراي المنفرد وضبط تلك الحالة وغيرها في غاية الصعوبة  
 والعسر ولعله غير ممكن ولو امكن فاما كون مراقبه الجوز ومعرفة المنازل وضبط دقائق  
 انسلحات فصاحج الشخص الى ان يكون في عاده المعروفة ولا نقان هذه المسئلة ولا يجر  
 عن رويه اهل مكة وعدم رويه اهل مكة لغير ان ان رمضان ثابتة عليهم في حقهم اذ من البعيد  
 ان يجمع اهل مكة مما لها على الخطا والوهم بخلاف المنفرد الواحد ولا نه امر عام في حق  
 البلد لم يفرده البعض من البعض ولا ان يوجب الصوم على اهل هذه البلد بحسب  
 على سائر البلدان عند البعض وما لم يخلط المطامع عند احراز خلاف المنفرد برويه الهلال  
 حجة لا تتعداه معاني نفسه من الخلاف الذي ذكرنا ولا ان افساد الصوم فيه اذا خلا  
 عن القاه اقيم من فساد المنفرد لان الحل صيام فلان يفرق وانهم يفرقوا في رويته  
 في حق هذا وقوله هذه الكفاية تدرك بان شهادته لا نها اجريت بحرك الحدود وهذا  
 لا يجب على المخطي خلاف القاه الواحد على المحرم حسب محاط في احابا حتى كانت ثبوت  
 ولا شانه ولا عانه على الصيد كالمباشره ويجب على المام والناسي والمخطي ولا مانع  
 ولو اجمل هذا الرجل المنفرد برويه هلال رمضان بلسن يومه فطر رويه قال مالك  
 والليث وان جيل قال في الباع لا يفتقر بالشك فليس كان ينبغي ان يقول لا  
 يفتقر لاحتمال ان لا يكون هلالا بل كان خالا وذلك لا يعارض رويه ولا نه يهتم بالادل  
 وانما صيام وقال الشافعي فطره سرا وهو شا عن مالك وحاصله انه عندنا بصور  
 فيها اعتناء ولو اظهر في الحادي والثلث فلا نقان عليه لانه يوم فطره عنه وهو  
 اقوى من شهادته غيره عنه وعند مالك يفتقر قوله وادلان بالسما على قبل الامام  
 سعاد الوليد العدلي رويه هلال رمضان بخلافه كان او امرأة حرا كان او عبدا لانه  
 امر ديني كرواية الحديث وقول العدلي في البيانات موصول لانه لم يروه الصوم من شعرك  
 الى غيره تبعا لخلاف باب الشهادته انها ملزمة للغير ابتداء فيشترط فيها العدد  
 والعدالة ولا نه لا يتم في شهادته برويه هلال رمضان لانه لزامه بها نفسه او لا يخاف  
 الشهادة فاما ملزمة لغير الساهدة لنفسه فهو نظير رواية الحديث لا راي وقوله  
 ما يدل على المحاذي على كان او غير عدل ان يكون مسورا وفي الحديث والخبر











بحسب اختلاف المطامع فان كان اختلاف بلد واحد من اهل المدن حكمه بالخير هكذا  
 ذكره في المحيط والدرحة عن القدرى والوافعات ومنه المنع والنجيد وسرحه  
 للكردرى والبدايع وعنه القادى وقال الخوانى الصحيح من هذه اصحابنا ان الخبر اذا  
 استفاض وحقق فمابين الملة الاخرى بلزمت حكم الملة وفي جوامع الفقه قال الخوانى هو  
 الاصح وقال المصنفانى ولا يعتبر باختلاف المطامع في طاهر الرواية قال وهكدا ذكره الخوانى  
 وذكر بن عبد البر ان رواية بن القاسم عن مالك مثل قول الخوانى وهي رواية المصنفين  
 عنه وروى المصنفون عنه انه لا يلزم غير اهل بلد الروية ان يحمل العام الناس على  
 ذلك وامام اختلاف السلاطين فلا وهو قول المعنى وان كان من اهل الجشون  
 وقال بن حنبل يلزم جمع البلاد وبه قال الليث وعنه عكرمة والقاسم وسالم واسحق  
 وابن المبارك لعل بلاد روم وقال ابو عمر بن عبد البر اجمعوا انهم يراعى الروية فيما يؤخذ  
 من البلدان بعدا فحشا كاندلس وخراسان وقال النووى اختلاف المطامع كالحجاز  
 والعراق وخراسان وغير ذلك اختلاف كبغداد والكوفة والري وقزوين واعتبر  
 مسافة القصر الفورانى وامام الحرمين والعراقى والغوى وادعى امام الحرمين  
 الاتفاق عليه ان اعتبار المطامع حوز حكم المجتهد وحساب اصحاب علم الهند وقوا عند  
 الشرع ما في ذلك وضعف النووى اعتبار الفطر اذ لا تعلو له بالهلال فليت  
 سطر قول امام الحرمين بالطلوع والروال والعروب فان ذلك يختلف بحسب اختلاف  
 فاما من زوال لقوم الى وهو فجر اخرين وعصر لقوم ومغرب لقوم ونصف الليل لقوم بل  
 كما حركت الشمس درجة فلك الدجدة بعينها فجر لقوم وطلوع الشمس وزوال وغروب  
 ونصف ليل ونصف نهار اخرين ويخطب كل قوم بما تحقق في قطرهم لا قطر غيرهم  
 فلا يخاطب بغير غير ذلك ولا من زواله ولا بعروبه قال في الدخيم القرافة هذا اجمع عليه  
 ولا يعرف ذلك الا معرفة عرض البلاد وارتفاعها وكذا الهلال مطالعة مختلفة فيظهر  
 في المغرب في الليلة الاولى غابا ولا يظهر في المشرق في الليلة الثانية بحسب احباسة  
 في الشعاع وهذا معلوم لمن نظره فمقتضى هذه القاعدة ان يخاطب كل قوم بهلال  
 قطرهم ولا يلزمهم حكم غير قطرهم وان سب ما طرق القاطعة فلا يلزمهم الصبح وان  
 قطعنا ما ان الفجر وطلع على سرق عنا والى هذا اشار البخارى بقوله بان لكل بلد رويته

طكره الساطين

مصادر

وبوكد هذا انه لم يقل عن غيره من الخلق انهم كانوا سعيون اليه وبكسول  
 الى القطار ما فليد اناه فصوموا بل كانوا سعيون الناس على مراتبهم فيصير الجمع عليه  
 فعلى هذا اذ الحكم للمالك على اهل قطر لا يتعداهم وعلى غيرهم سعي ان لا يتعد حكمه بل انه  
 حكمهم بسبب وكل من يغير سبب لا يتعداهم وهو باطل ثم ان الله سبحانه وتعالى  
 نصب الاوقات اسبابا للاحكام بالفجر والزوال والغروب وروية الهلال كما نصب  
 الافعال اسبابا بالسرقة والزنا والقتل تمهيدا بسبب عدم رويته حصوله في شعاع  
 الشمس فربما حصل منه من العصر وهو الهلال الصغير فربما حصل من الظهر او قبله وهو  
 الهلال الكبير فانه كما تقدم زمان الشخص من السعاع وقربه ولما كان الغالب بحلصه للملة  
 الا انه بعد الزوال كانت رويته قبل الزوال لسعر محله قبل ان يه الله الماضية سيما  
 اذ اراه بعيدا عن الشمس جدا فهذا وجه الفرقه قبل الزوال وبعده على ما بان من هذا  
 ان ساء الله سوال اثبتوا اوقات الطلوات بالحساب كالات من البناء بالمرل  
 والما وغيرهما على ذلك اهل الامصار في جميع الاغصان عند الغنوم والامطار فلم  
 لم يصروا الى الحساب في الهلال ايضا فان سئل من المالكية اولا ان العام يرى الحساب  
 في الهلال فليقتله به لم يسمع لاجماع السلف على خلافه قلت على ان يقال ان السلف لم  
 يعملوا به وانكفوا بالروية ولم يجمعوا على منع العمل به وللسانفة منه اوجه في ذلك  
 احدها يلزم كل بلد بواقع بلد الروية في المطامع دون غيره وهو اصحها ثانيا يلزم  
 جميع اهل الارض بروية وهو بعيد كما ذكرنا عن ابن حنبل ورواية ابن القاسم عن  
 مالك ما لا يلزم اقليم بلد الروية دون اقليم اخر رايها يلزم كل بلد لا يتصور خلافه  
 عنهم دون غيرهم خامسها يلزم من كل من في مسافة القصر وقد تقدم ضعف سادسها  
 لا يلزم غير بلد الروية وهو فيما حقه الماوردي وعن كريب قال قدمت الشام  
 واسمعت على الناس هلال رمضان وانا بالشام فرائاه ليلة الجمعة فدمت الملائكة  
 في اخر الشهر فقال ابن عباس متى رايتم الهلال فقلت ليلة الجمعة فقال انت رايته  
 ليلة الجمعة فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكر رايته ليلة  
 السبت فلان الزوال الصوم حتى يكمل بين اوتراه فقلت لا تكفى بروية معاوية وصيامه  
 فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وابوداود والترمذي

اهله

المصدر

ب



وفي البدر عن ابي عبد الله الضمير انه اسفقت رجل اسكندي ان الشمس  
بها ومن كان على منارتها ومن كان على منارتها براها طاعة فقال رجل لاهل البلد  
الفطر ولا يحل لمن على منارتها فالحاصل ان كل قوم مطلعهم ومغربهم وزواله اسه  
كلام صاحب البدر عن مسكه اذا راى الهلال في يوم الشك قبل الروا او بعده  
فهو لليلة المجامعة ولا يكون ذلك النهار من رمضان ولا من سوا في ظاهر الرواية قال  
محمد والشافعي وما كان عن ابي يوسف وهو قول النوري وابن حبيب المالكي قبل الروا  
لليلة الماضية ويكون ذلك اليوم من رمضان ذكرهم في البدر واول الشهر واخره فيه سوا  
وقال ابن حنبل في الاصح كقول الله وفي رواية انه لليلة الماضية في اول الشهر والمستقبله  
في اخره لحباطا للصوم نقلها عنه الاثرم والميموني وعنه لما مضى فيها لقول ابي يوسف  
وروى عن عمر بن الخطاب وسعد بن مسعود وفي الخبر في رواية عن ابي حنيفة ان عاب في هذه  
الليلة قبل الشفق وفي الليلة ومثله عن الحسن بن زياد وعن ابي حنيفة ايضا ان  
محرم ايام الشمس والشمس يلوه فهو لليلة الماضية ولا يكون ذلك اليوم من رمضان  
وان كان محرم خلف الشمس فهو لليلة المستقبله روى عن علي وعائشه كقول  
ابي يوسف رواه ابو داود وروى عن عثمان بن ابي مسعود والسرور ورواه عن عمر  
لقولها قال ابو يوسف لا يكون قبل الروا عادة الا لليلتين ولما قبله عليه السلام صوما  
لرويته فليجب قبلها وروى عن عمر بن الخطاب في فطر واحد في شهر رجلا انهما ترياها  
بانه من رواد الدار فظني والله في قال النوري هو صحيح فخرج افطر  
رمضان وهو يلوون يوما ففرض شهر ابا هلال تسعة وعشرين يوما يصوم يوما اخر  
تمام الليل لانه يفضي ما فاتته وهو يلوون ولا اعتبار في الفضا درهم في البدر وفي خزانة  
الاجل افطر رمضان وهو تسعة وعشرون يوما فصام سهر او هو يلوون يوما افطر  
اليوم المثل لليلتين وهذا يقوى ما تقدم فخرج عددوا شعبان يلوون على الروية  
وصاموا ثمانية وعشرين يوما هلالا شوال فليهم قضاء يوم وان عدوا ليلتين  
غير روية فليهم قضاء يومين لا يتم غلطوا من اول رمضان يومين فخرج  
شهدوا على هلال رمضان في اليوم التاسع والحسين انهم راوه قبل صومهم يوم  
في هذا الليلة قبل شهادتهم لا يتم بلوا ما كان واجبا عليهم وان جازوا من كان

مسألة  
رواه اهل البيت  
عن ابي عبد الله  
عن النضر

لهذه

بالهلال

قبلت لعدم اليقين ذكره المصنفاني وفيه شهدا عند فاضلهم اهل ليلة الهلال بان  
فاضل يملكه شهدا عندك شاهدان وقضى شهدا دهما جازله ان يقضى شهدا دهما  
قالوا لا يشترط الدعوى لقول هذه الشهادة عندها اما على قول ابي حنيفة فيسفي  
ان يشترط وهل يشترط لفظ الشهادة قال عمر بن الخطاب لا يشترط وقال شيخ  
الاسلام يشترط وفي الخبر واقعة بخاري شرع الناس في الصوم يوم الاربعاء وجمعة  
يوم الاربعاء وهو التاسع والعشرون من يوم الصوم عند القاضي رجلا ان اولئكته والوا  
رانا هلال رمضان عشية يوم الاربعاء ليلة الثلاثاء واليوم يوم الاثنين فليهم  
الجواب ان السماء ان كانت متغيرة حال جازا واهلال رمضان ان القاضي يحل  
للحسين يوم العيد وان لم يروه عشية الاربعاء فليهم قضاء ما ذكره المصنفاني  
فان كان محل هذا على ما ادبوا من كان يحد فواضله ووقت الصوم من  
حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس هذا قول فقهاء الامصار وروى عن  
علي رضي الله عنه انه لما صلى الفجر قال ان حين تنبئ الخط الاضطرار للخط  
الاسود من الفجر وعن حذيفة رضي الله عنه انه لما طلع الفجر سحر وعين مسعود  
سلة وقال مسروق لم يكونوا يحدون الفجر فكمروا غاما فواحدون الفجر الذي  
علا البيوت والطرز وهو قول الامام قال من قد امة لم يخرج احد على قولك  
قد فعل قول جماعة من السلف بموافقه وعن زرارة عن حذيفة انه ساعه سحر  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هي النهار الا ان الشمس لم تطالع رواد النسي  
فان هو مباغته في باخر الحور والخيوط باض النهار وسواد الليل وقال بن  
عبد البر قوله عليه السلام ان يلا يودن بليل فليوا واسر بواحي يودن اسلم  
مكوم دليل على ان الخط الاضطرار هو الصباح وان الحور يلوون الا قبل الخط الا  
الذي هو الفجر وهو قول جماعة علماء المسلمين وقوله تعالى انما الصيام الى الليل دليل  
على حوازيته من النهار في صوم رمضان وحوازيته باخر الغسل حتى يدخل النهار ذكر  
صاحب الكشاف ووجه ان الوقت الذي ساج فيه الاكل والجماع لا يجب فيه النية  
والغسل بالجماع ومن خالف ذلك كان محمولا لانه ليس وقت الصوم بل هو وقت  
فعلى ما الصوم ولو كانت الجنازة منافية للصوم لوجب الاستسكان قبل الفجر لا قبل

هذا

بعض



الفصل فان قيل كذا ثم الراجح في الامة فلنلجوز ان لا يكون للراجح  
 في الامة لقوله تعالى بسم الله محمد علي ما يفعلون ويحكم ان يكون لرجح انما هو  
 اول الليل عن اول حروجه وما بعده ويجوز ان يكون الراجح في الرتبة فان رتبة  
 ايامه استقر من رتبة اول حجه وما يليه والى صاحب المناهج من حصر طلوع الفجر  
 الثاني هو بكر النول لانه معرب واصله الى المفرد لجوز بناءه بخلاف قول التابعه الدسا  
 على حين عاتيت المشيب على الصبي فوات الماض والمضيق والسبب وازع  
 فان المخارفة بناو على الفتح لضافته الى الجمله اسمي حكمه وترد عليه وعلى من الجواب  
 قوله في مقدمه والظرف المضاف الى الفعل المضاف الى الجوز فانه عند البصر من  
 وان كان جمله لانه معرب بخلاف المضاف الى الفعل الماضي وانما ذلك مذهب  
 الكوفيين والفتح في قوله تعالى هذا يوم تنفع الصادقين صدقهم ففتح اعراب  
 عددهم وهو نصب على الظرف ويجوز ان يكون مبتدأ على الفتح ذكره الرافضون  
 في الجاف والبركي في شرح المعطيات والخاسر وابو القاسم خلاف يوم  
 لا يملك نفس لضافته الى الجوف وقال من مال كند وحيان وان اضيف الى الجمله  
 الاسمه معرب وقال من خروف بني قواسمه والصوم هو الامساك عن  
 الاكل والشرب والجماع نهارا ح الله والحق الجماع ما هو في معنى الجماع كالس  
 والقبلة مع الارباب على ما ياتي في اربابا بل ما ليس باكل كما لو استقاعا عدا اوداو  
 حافيه او اعدا او صل الدوا الى خوفه على ما ياتي قال صاحب المناهج هذا غير مطرد  
 ولا منعكس لانه باطل باطل الناس الصوم فلا مساك منتفع بقا الصوم وبلا دل  
 بعد طلوع الفجر من طلوع الشمس فان الصوم فاقبت مع الامساك نهارا مع الله فان  
 الهار من طلوع الشمس والمبايض والنفسا اذ الامساك عن المفطرات التي هي  
 والصوم فوات ويخرج القوت من الامساك السريع موجود في فضل الناس في الشرع  
 جعل اكل الناس للذرة الصوم حقه فله ان يبقية مع المنافي حقيقة ولا ان الماحويه  
 هو الصوم الذي هو الامساك القصد في فكونه في المنافي القصدى قال والمعاد  
 فانها هو اليوم قلت قال ينظر من شمائل اول النهار طلوع الشمس ومثله عن  
 فطلب كما قال صاحب المناهج وقال من الاشارة من طلوع الشمس الى غروبها انها

الملة والذخيرة ما هو على الفجر فان الظرف المضاف

في  
 التقويم  
 عدينا

ومنه الى طلوع الفجر ليل محض وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس مشترك في جمل الزمان  
 قال القرطبي والفتح ان الهار من طلوع الفجر هكذا من فارس في الجمل ويدل  
 عليه حديث مسلم عن عدي بن حاتم قال له عليه السلام ان وسادك اعراض انما هو  
 سواد الليل وساض النهار فدل على ان الهار من طلوع الفجر الى غروب الشمس  
 وقال الجوهري النهار ضد الليل والليل منهى بطلوع الفجر ويدل عليه قول جديف  
 ساعه السحر هي النهار الا ان الشمس لم تطلع فلو كان النهار لما بعد طلوع الشمس لما صح  
 هذا الكلام وقد عذر ان قوله هي النهار للمبالغة لانه السحر وقوله لا انه  
 زيد على اللغه اليه في الشرع لثمنها العباد من العاده واخصص النهار بالنص  
 وكان الامساك عن الاكل والشرب شهرا اذ علامه متعلو للذي عن الوصال ايضا فان  
 بعض النهار له اذ لا من الليل ليلون على خلاف العاده وعليه مبنى الجاه واخص  
 باسكال خاص وهو الامساك عن ما ذكر وان لم يسكن عن سائر الافعال ولا احوال  
 للزوجه والخرج والطهارة عن الحيض والنفاس شرط في حق النساء والحيض مناف  
 للصوم لقوله عليه السلام احدا كن بقعد شطرا عما لا يصوم ولا يصلي فلو كان  
 الصوم مع مشروعا لما قدمت واقول عائشه رضي الله عنها كان يوم يقضا الصوم  
 ولا نوم يقضا الصلاة رواه مسلم ولو امسكت بنيه الصوم نائم وان كان لا  
 تنعقد ولا نام بلا مساك بغيره وبطل الماخذ سرا وهذا خلاف الجنايه حيث لا  
 تمنع الصوم على ما ذكرنا وفي الموطا ان كان عليه السلام يصح جنباً من جماع غير احلا  
 في رمضان يصوم وفي المنافع والمخص والنفاس خرجت عن اهليه الصوم فلم  
 يوجد الحقيقة الشرعية وقيل الصوم هو الامساك على ما دلل في ربه ولم يوجد  
 في حقها وما ذكرنا من عدم منع الجنايه من الصوم قول عامه اهل العلم منهم على ان  
 ابن طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وابو الدرداء وابو ذر وابن عمر  
 وابن عباس وعائشه وابو سلمه رضي الله عنهم وبه قال اصحابنا والثوري وابن حنبل  
 في اهل العراق ومالك والشافعي في اهل الحجاز والاوزاعي في اهل الشام والليث  
 ابن سعد في اهل مصر وداود في اهل الطاهروا سحن وابو عبيد في اهل الحديث  
 وكان ابو هريره رضي الله عنه يقول لا صومه وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم



انه قال من اصبح جنباً فلا يصوم له مفقوع عليه ثم رجع عنه قال سعد بن المسيب  
 رجع ابو هريرة عن قتادة بن ذكوان وحكي الحسن وسالم بن عبد الله انه سمع صومه  
 ونقضه وعن النخعي نقض الفرض دون النفل وعن عروة وطاروس ان علم جنابته  
 في رمضان فلم يغتسل حتى اصبح فهو مفطر وان لم يعلم فهو صائم ولما قيل لا يهرس  
 عن عائشة وامر سياه انه عليه السلام ان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في  
 رمضان قال فماذا علم بذلك انما حديثه الفضل بن عباس مفقوع عليه وقال الخطابي  
 حديث ابي هريرة منسوخ وعن عائشة رضي الله عنها ان رجلاً قال لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اني اصبح جنباً وانا اريد الصيام فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وانا اصبح جنباً وانا اريد الصيام فقال له الرجل يا رسول  
 الله انك انت مثلي فادعك الله لك ما تعلم من دينك وماذا اخبر فضرب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقال اني لا احو ان اكون بخشاك الله واعلمكم بما اتقى  
 رواه مسلم في صحيحه ومالك في موطاه والغسل من الحيض والنفاس بمنزلة الغسل  
 من الجنابة يمنع الصوم عند الجمهور وقال الاوزاعي والحسن بن حي وابن  
 الماجشون والنعمان بن قيس فرطت في الغسل اوله فطرط

سلوه لغير الرابع باب ما يوجب الفضا والكان

عقره لصاحبه ولحائه ولو بالديهم ولجج المسلمين

SÖLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
İsmi	Süleymaniye
Yurt	
Eski No	532
Tasnif No	292.4 (277) = 902